مذكرات محمود رياض

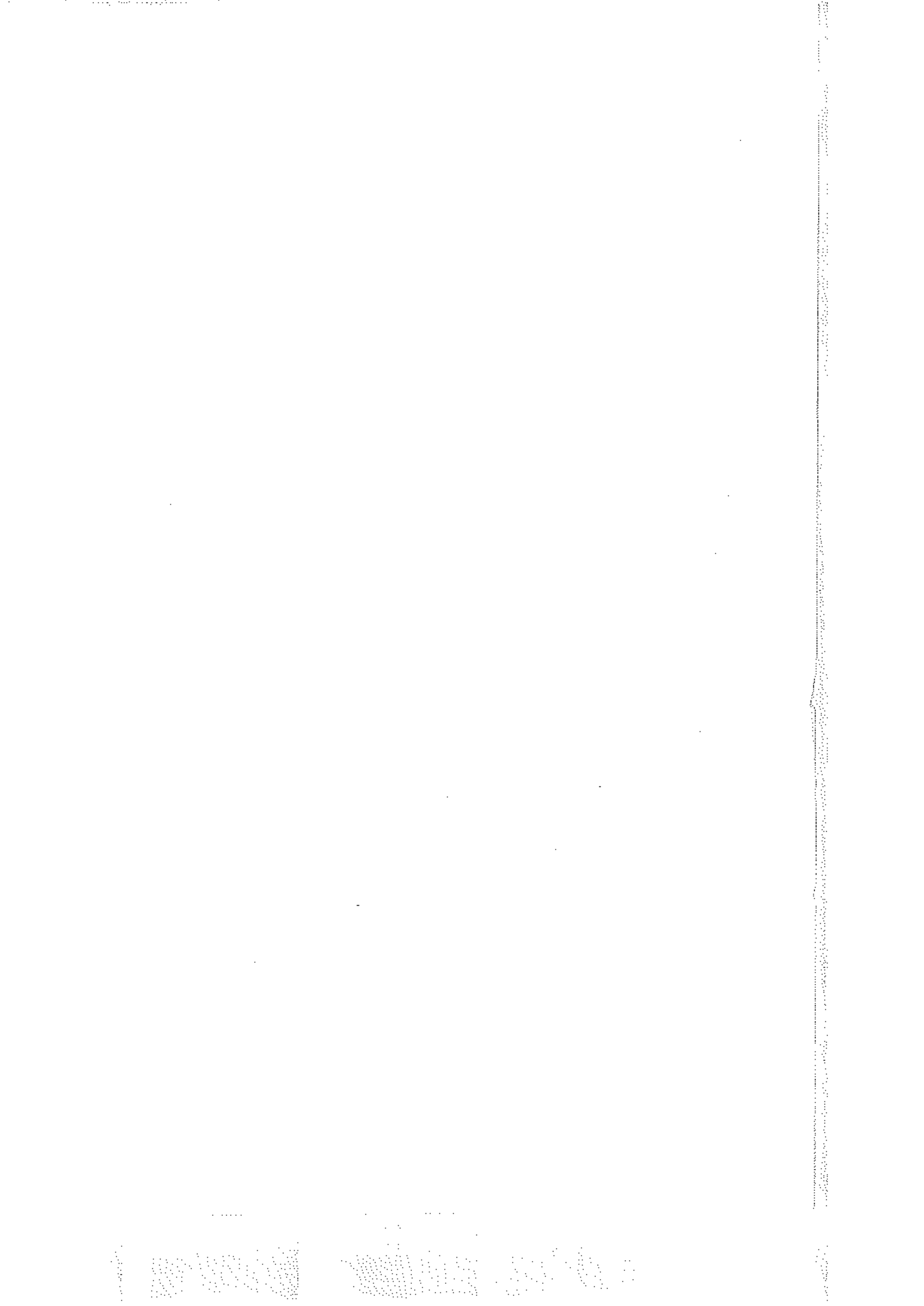
(١٩٤٨-١٩٧٨)

البحث عن السلام .. والصراع فى الشرق الأوسط



دار المستقبل العربى

مذكرات
محمود رياض
(١٩٤٨-١٩٧٨)



مذكرات محمود رياض

(١٩٤٨-١٩٧٨)



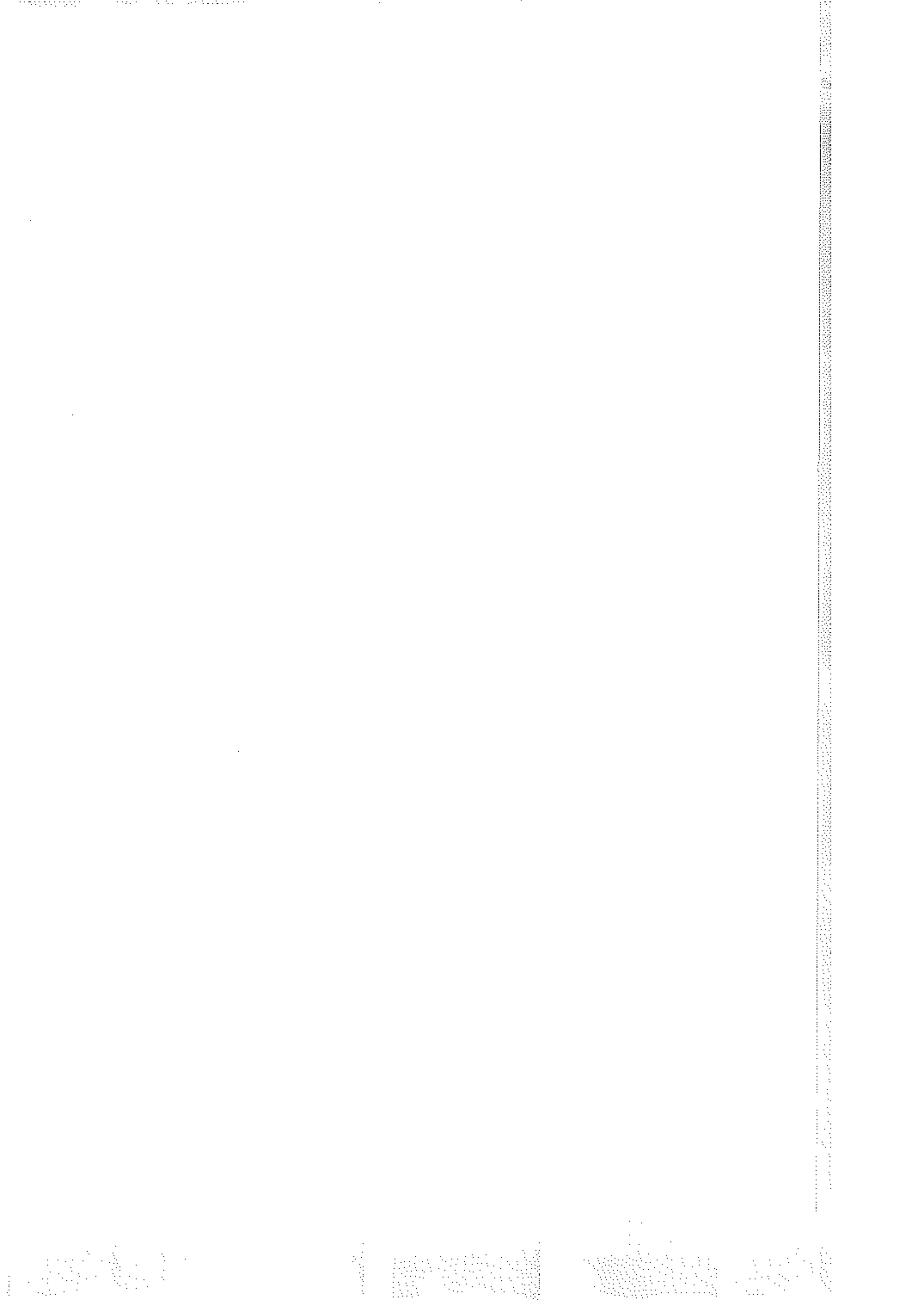
دار المستقبل العربي

تصميم الغلاف : سعد عبد الوهاب

الطبعة الثانيه ــ القاهرة ١٩٨٥

دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

الفهرست



نبذة شخصية

تخرج في الكلية الحربية بمصر عام ١٩٣٦ ، قام بتدريس مادة التكتيك بالكلية الحربية اعتباراً من ١٩٤٢ ، التحق بكلية أركان حرب وحصل على شهادتها عام ١٩٤٣ وعاد للتدريس بالكلية الحربية ــ ترك التدريس ثم عين مديراً للمخابرات الحربية في غزة أغسطس ١٩٤٨

عضو في الوفد المصري في مفاوضات رودس فبراير ١٩٤٩ .

رئيس الوفد المصري في لجنة الهدنة المشتركة المصرية ــ الاسرائيلية من ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢ ، وبقيام الثورة عين مديراً لإدارة فلسطين ومسؤول عن كافة جوانب القضية في القيادة العامة للقوات المسلحة .

مدير للإدارة العربية بوزارة الخارجية عام ١٩٥٤ .

سفير مصر في دمشق عام ١٩٥٥ ، واشترك مع الوفد المصري في توقيع الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ .

مستشار للشؤون السياسية للرئيس عبد الناصر ١٩٥٨ ــ ١٩٦٢ .

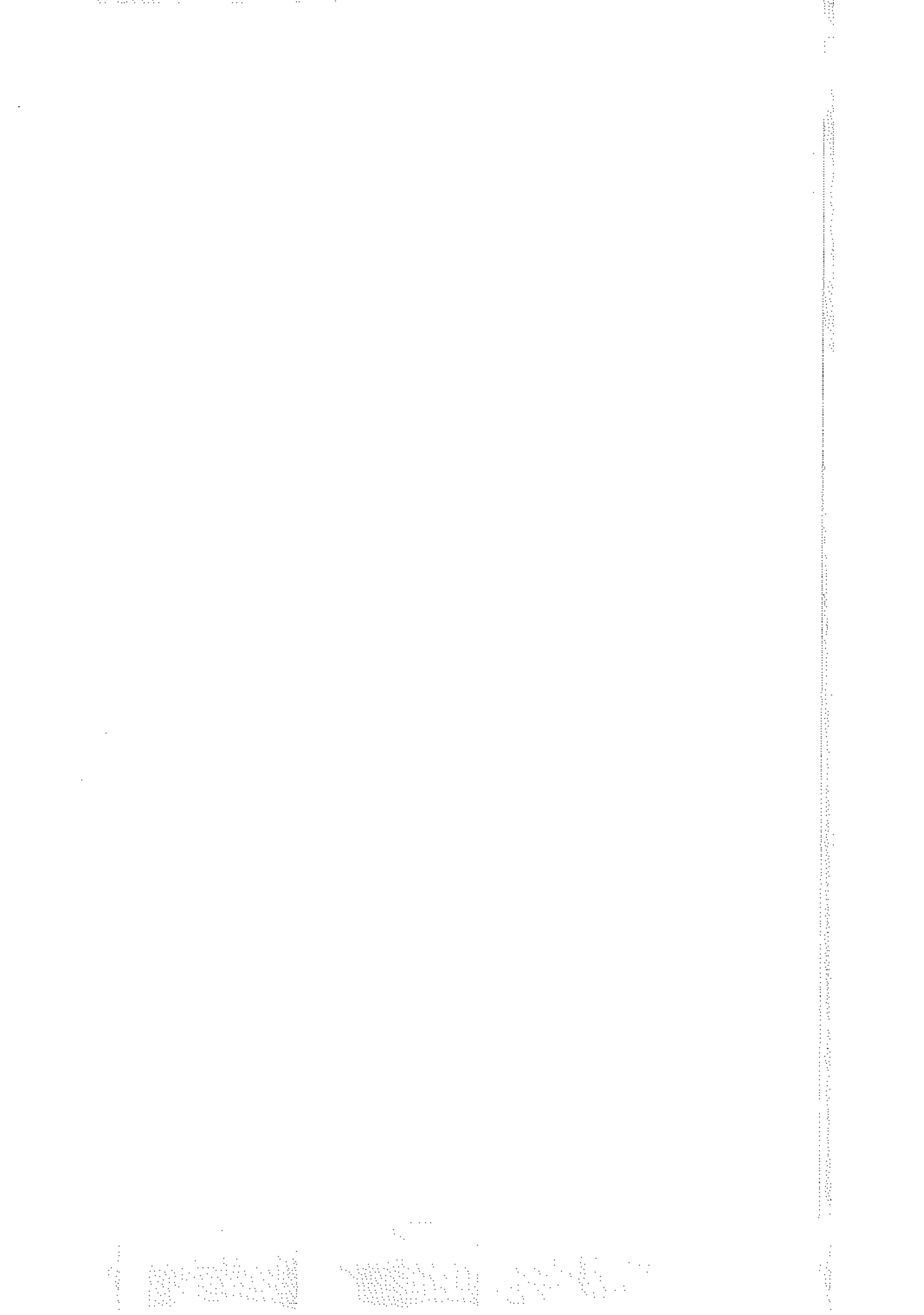
مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة ١٩٦٢ .

وزير خارجية منذ أوائل ١٩٦٤ ــ ١٩٧٢ .

مستشار للشؤون السياسية للرئيس أنور السادات ١٩٧٢ .

أمين عام لجامعة الدول العربية يونيو ١٩٧٢ ، استقال في مارس ١٩٧٩ .

متزوج من السيدة سوسن وله ثلاثة أنجال : ماجد ، أشرف ، وعمرو .



مقدمة الطبعة الثانية

حرصت فى مقدمة الطبعة الأولى ايضاح أن كتابى (البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط) يقتصر على النزاع العربى الاسرائيلى ، وهو جوهر الصراع فى المنطقة ، وبالتالى لم أتعرض فيه للعديد من الأحداث العربية التى عاصرتها ، كما أوضحت أن هدف إصدار الطبعة الانجليزية هو شرح الأبعاد الحقيقية للقارىء الغربى ، وشرح الدور العدوانى والتوسعى الذى تقوم به اسرائيل فى المنطقة العربية .

وقد تصورت وقتها ، أن الكتاب لا يهم القارىء العربى كثيرا ، فقد عاش المأساة ولا يحتاج الى المزيد من الحديث عنها . ولكن سرعان ما اكتشفت خطأ تصورى هذا بعد أن رأيت العديد من العرب الذين يتصدرون الحديث عن القضية ، ومنهم عدد من المسئولين ، بحاجة إلى معرفة الكثير عنها ، ولمست الأخطاء الجسيمة التى يقعون فيها بسبب عدم درايتهم بكافة المراحل التى مرت بها القضية ، والأدهى من هذا أننى لاحظت مدى تأثرهم بالدعاية الاسرائيلية ، فردد البعض ما تدعيه اسرائيل بأن مصر هى التى بدأت عدوان عام ١٩٦٧ ، ولم يطلعوا على ما كتبه القادة العسكريون فى اسرائيل بأنهم بدأوا منذ عام ١٩٥٧ فى الإعداد للعدوان الاسرائيلى فى عام ١٩٦٧ .

كما شوهت اسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ وفسرته على هواها لتستمر فى احتلالها للأراضى العربية ، ووافق بعضنا على ما تقوله اسرائيل ، ووصفوا القرار بالغموض ، ثم رددوا ما تقوله اسرائيل بأن القرار عالج القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين ، ولم يحاولوا التعرف على الحقيقة التى يدركها كل من عاصر وضع القرار ، وهى أن القرار كان يستهدف فقط إزالة آثار العدوان الاسرائيلى لعام ١٩٦٧ ، ولم يتعرض اطلاقا للقضية الفلسطينية ، وكان ذلك بناء على إصرار

مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة « آرثر جولد برج » ، والذى اعتبرته ممثلا لاسرائيل فى نفس الوقت ، فقد كان يفاخر بكونه صهيونيا .

وما زلت أقرأ لبعض الكتاب العرب وهم يستشهدون بأقوال اليهود وما دونه كيسنجر ، باعتبارها حقائق لا يشوبها باطل ، وقد دهشت عندما سمعت من بعض هؤلاء الكتاب أن وقتهم لم يتسع للاطلاع على الحقائق الواردة فى كتابى ، والتى تدحض أكاذيب اسرائيل ودور الولايات المتحدة فى تأييدها لتنفيذ خططها التوسعية ، وهو تأييد بلغ أوجه عندما تولى جونسون رئاسة الجمهورية الأمريكية فألقى بكل ثقله السياسى لدعم اسرائيل تمهيدا لعدوان ١٩٦٧ ، وشارك فى عملية خداع مصر عن طريق الرسائل التى أبلغها لنا عن طريق مبعوث رسمى فى مايو ٦٧ ، يؤكد فيها أن الولايات المتحدة ستقف ضد أى طرف يبدأ بالعدوان المسلح ويؤكد على ضرورة احترام اتفاقات الهدنة ، هذا فى الوقت الذى كان فيه وزير خارجية اسرائيل ومدير مخابراتها فى واشنطن للحصول على دعم العدوان الاسرائيلى .

ولم يتوقف دور جونسون على عمليات الخداع فى ذلك الوقت ، بل إن طائرات الاستطلاع الأمريكية كانت تزود اسرائيل بالمعلومات التى ساعدتها على تنفيذ عدوانها على مصر والدول العربية ، كما أصدر أوامره للأسطول الأمريكى بالتحرك الى شرق البحر الأبيض المتوسط لمواجهة تحركات الأسطول السوفياتى ، لضمان عدم قيام الاتحاد السوفياتى بتقديم أية معونة للقوات المصرية .

وقد توجت الولايات المتحدة خدماتها لاسرائيل عن طريق كيسنجر الذى أكد فى مذكراته أن سياسة الولايات المتحدة الثابتة ، هى عدم تمكين العرب مهما كان الثمن من الانتصار على اسرائيل ومن استرداد بعض ما فقدوه من أرض ، وتنفيذا لهذه السياسة سارعت الولايات المتحدة بإقامة الجسر الجوى والبحرى لتزويد اسرائيل بالأسلحة عام ١٩٧٣ لمنع العرب من تحرير أراضيهم .

وقد أكد كيسنجر فى مذكراته ما سبق وأشرت إليه فى كتابى من أن المكاسب العسكرية التى استطعنا تحقيقها فى المراحل الأولى من حرب أكتوبر انتهت بخسارة سياسية بسبب سيطرة كيسنجر على المسرح السياسى ، ونجاحه فى تجزئة القضية واتباعه لسياسة الخطوة خطوة .

وقد ذهب الرئيس أنور السادات الى كامب ديفيد ولم يكن بجانبه سوى نوايا كارتر الطيبة وتأكيداته بضرورة الحل الشامل ، إلّا أن كارتر لم يستطع ترجمة تعهداته ونواياه الى الواقع السياسى .

وقد سجلت فى نهاية كتابى ، والذى سلمته إلى دار النشر فى مارس ١٩٨١ ما يلى :

« أننى أرى أن فصول هذا الكتاب الذى استهدف مسيرة الصراع العربى الاسرائيلى لم تنته ، فهناك فصول لم تكتب عن أهداف وأحداث ونزاعات وحروب لا تزال فى ضمير التاريخ ، فاسرائيل لن تكف ، وهى اليوم فى ذروة قوتها ، عن مواصلة التهديد والابتزاز والتوسع .

والولايات المتحدة ستواصل سعيها لمزيد من سيطرتها السياسية والعسكرية على المنطقة .

والاتحاد السوفياتى لن يتخلى عن دوره وعن العمل لحماية مصالحه ووجوده فى المنطقة . » .

ولم أكن أرجم بالغيب عندما سجلت هذا الرأى ، وانما كنت أرى المستقبل على ضوء تجارب الماضى .

فاسرائيل عندما حدد قادتها بأن حدودها يجب أن تمتد من النيل الى الفرات ، لم يكن ذلك شعارا كالشعارات العربية التى نطلقها أو المواثيق العربية التى نوقعها دون أن نحدد وسيلة تنفيذها ، وانما كان ذلك هدفا اسرائيليا مقرونا بخطة عمل ، تعمل الأجيال المتعاقبة فى اسرائيل على تنفيذها عن طريق المراحل .

وقد نجحت الصهيونية عام ١٩٤٨ فى تنفيذ المرحلة الأولى بإعلانها عن قيام الدولة اليهودية ووضعت أيديها على أراضى فلسطينية تزيد بكثير على ما خصصه لها قرار التقسيم الصادر فى ١٩٤٧ ، وفى عام ١٩٦٧ قامت اسرائيل بتنفيذ المرحلة الثانية باستيلائها على فلسطين بأكملها ، كما احتلت سيناء والجولان ، وهى تعمل حاليا على اقامة المستعمرات فى الأراضى المحتلة ومصادرة الأراضى والسيطرة على المياه الجوفية والسطحية وأخيرا تفريغ الأراضى من سكانها عن طريق القوانين التعسفية والإرهاب الذى

تمارسه ضد الفلسطينين الواقعين تحت نير الاحتلال ، وذلك تمهيدا للإعلان الرسمى عن ضم كافة الأراضى الفلسطينية لاسرائيل .

وكان من الواضح أن اسرائيل ستبدأ ، عندما تتهيأ لها الفرصة ، فى تنفيذ مخططها التوسعى بغزو لبنان من أجل السيطرة على الجنوب اللبنانى والاستيلاء على مياه نهر الليطانى تنفيذا للمخطط الاسرائيلى الذى أكده وايزمان فى خطابه لوزير خارجية بريطانيا عام ١٩٢٠ عندما أشار إلى ضرورة حصول اسرائيل على نهر الليطانى فى لبنان ونهر اليرموك فى الأردن والأراضى التى يمر بها النهران .

وقد تهيأت لها الفرصة فى يونيو ١٩٨٢ بسبب استمرار اضطراب الأوضاع الداخلية فى لبنان واشتداد الخلافات العربية وخروج مصر من المواجهة مع اسرائيل بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وتواطؤ هيج وزير خارجية الولايات المتحدة مع اسرائيل للقيام بعدوانها .

وعندما أشرت فى نهاية كتابى الى حروب قادمة سوف تشاهدها المنطقة لم يكن يغيب عنى قدرة اسرائيل فى القيام بالعدوان على أى بلد عربى ، فان الطائرات الأمريكية التى حصلت عليها اسرائيل تمكنها من الإغارة على أية عاصمة عربية وهو ما قامت به اسرائيل عندما أغارت على بغداد فى يونيو ١٩٨١ ، وضربت المفاعل النووى العراق .

ولم يكن الهدف تدمير المنشآت العراقية فقط ، بل كان الهدف الأكبر هو إبلاغ رسالة من اسرائيل للدول العربية بأنها قادرة على الإغارة على أية عاصمة عربية دون خوف من ردع عربى أو ردع دولى .

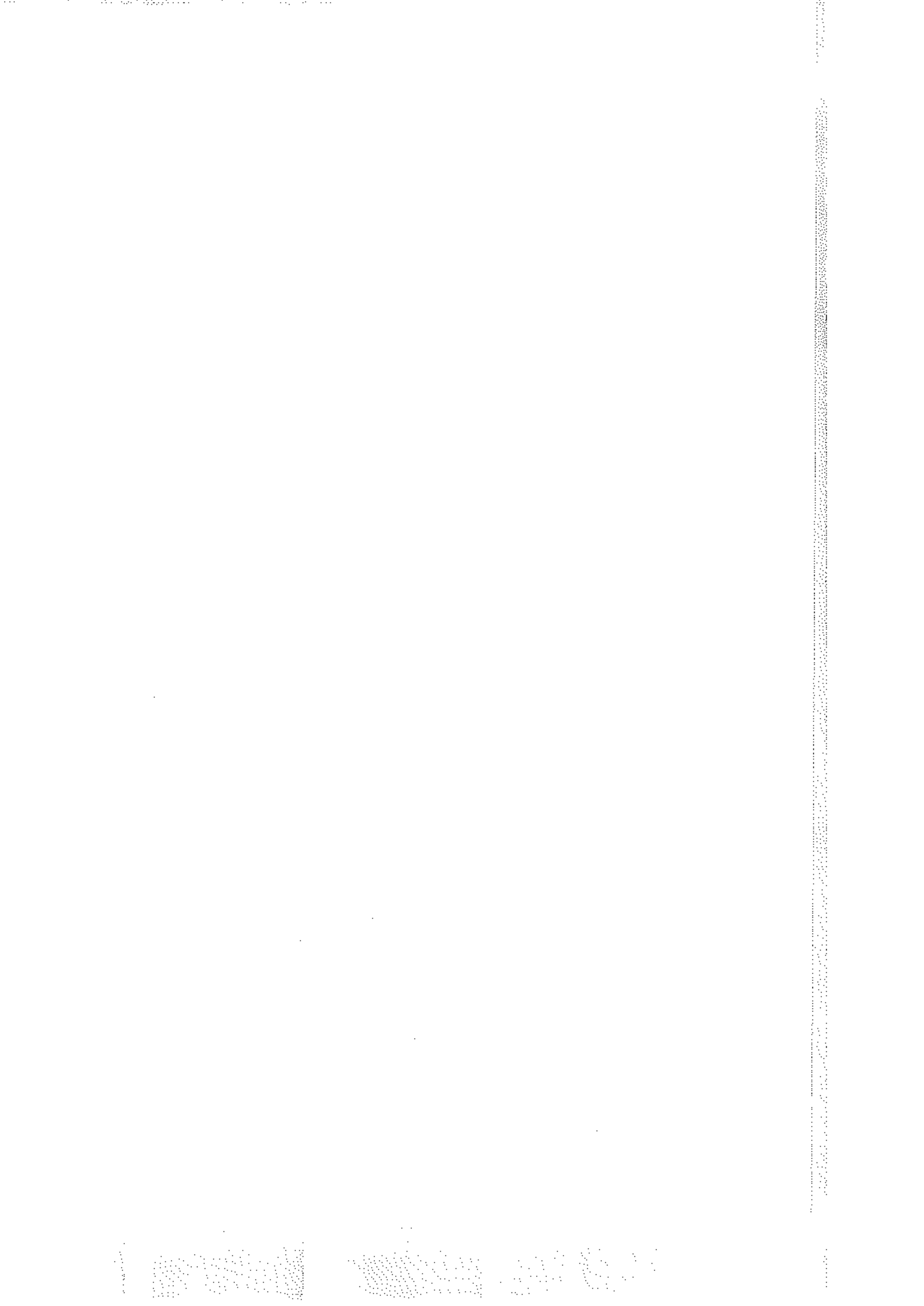
الا أنه يجب أن أعترف بأنه لم يكن فى تقديرى نجاح الثورة الايرانية بهذا الشكل الكاسح وطرد الشاة وسيطرة الخمينى على ايران ، وأن تتحول الثورة الايرانية ضد العراق فتعرض الحدود الشرقية للأمة العربية لتهديد خطير ، وأصبحت الأمة العربية تواجه عدوانا اسرائيليا متزايدا وحربا ايرانية عراقية تستنزف موارد العراق والدول الخليجية .

هذا فى الوقت الذى تفرقت فيه كلمة العرب فى الجبهتين مما يؤدى الى مزيد من الهزائم العسكرية والسياسية ، وعودة السيطرة الأجنبية على مقدرات الدول العربية والخروج من هذه الدوامة الرهيبة لا يحتاج الى معجزة سماوية وانما يحتاج الى قرارات عربية

صادرة عن إرادة عربية حرة بعيدة عن أى نفوذ أجنبى . تعمل من أجل وحدة العمل العربى بما يحقق توازنا استراتيجيا بين القوة العربية والقوة الاسرائيلية .

فالعامل الحاسم فى النزاع منذ بدايته ، هو العامل العسكرى ، وطالما بقى التوازن العسكرى الى جانب اسرائيل ، فسوف تواصل اسرائيل اعتداءاتها ، ولن يتحقق هذا على الوجه الأكمل ما لم تعد مصر الى وضعها التقليدى فى طليعة العمل العربى المشترك .

محمود رياض



مقدمة الطبعة الأولى

هذا تمهيد لا بد منه للقارىء، حول موضوع الكتاب، فهو لا يتضمن تسجيل لكافة الأحداث التي عاصرتها وتعاملت معها من مواقع مختلفة من المسؤولية اعتباراً من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٩، وهي فترة شاهدت خلالها أربعة حروب بين إسرائيل والدول العربية، وتابعت فيها مأساة فلسطين من جميع جوانبها السياسية والإنسانية.

وعشت الصراع الذي خاضته الدول العربية للتخلص من الاستعمار والسيطرة الأجنبية. كذلك لمست الصراع بين الدول الكبرى لاكتساب مراكز نفوذ في المنطقة العربية.

وعاصرت الخلافات العربية التي وصلت في بعض الأحيان إلى الصدام المسلح، وتسجيل هذه الأحداث كلها يحتاج إلى مجلدات عدة وسنين طويلة من الجهد المتواصل.

ولما كانت مأساة فلسطين التي عشتها منذ عام ١٩٤٨ ظلت على الدوام شاغلي الأساسي، ومحور تفكيري بصفة مستمرة. فقد شاهدت فلسطين عندما كان شعبها يطالب باستقلاله، وشاهدت فلسطين عندما نجحت الصهيونية في انتزاع جزء من الأراضي الفلسطينية، وعشت المرحلة التي نجحت فيها إسرائيل في الاستيلاء على فلسطين بكاملها.

لذلك رأيت أن يقتصر هذا الكتاب على النزاع العربي الإسرائيلي الذي صاحب القضية الفلسطينية، وهو جوهر النزاع، وابتعدت عن تقديم أي دراسة

تاريخية عن القضية فقد صدر عنها عشرات الكتب بكافة اللغات، وهناك مؤسسات عربية تخصصت في دراسة كافة جوانبها.

ورأيت أن يتضمن الكتاب مراحل النزاع كما شاهدتها ومحاولات السلام العديدة التي أهدرت. وهي المحاولات التي لا زالت مستمرة حتى اليوم ولم يتحقق لها النجاح بالرغم من مرور ما يزيد عن ثلاثين عاماً من بداية النزاع.

وكان لا بد من إيضاح دور الدول الكبرى التي خلقت المشكلة والتي ساهمت في تغذية النزاع العربي الاسرائيلي، والدور الرئيسي الذي لعبته الولايات المتحدة في استمرار النزاع حتى اليوم.

وكان بداية تفكيري في إصدار الكتاب، إلحاح العديد من الأصدقاء ومن بينهم بعض وزراء الخارجية العرب بضرورة تسجيلي للأحداث التي شاهدتها خلال الأعوام الثلاثين الماضية.

إلا أنني كنت أعتذر بأنني لا أستطيع أن أضع كتاباً وأنا في منصبي أمين للجامعة العربية، وبعد الاستقالة توجهت إلى لندن لأحظى بقسط من الراحة، ولأول مرة طوال عملي في المجال السياسي، التقيت بمجموعة من الأصدقاء العرب الذين ذكروني بوعدي بالكتابة عندما أتحلل من مسؤولياتي الرسمية. وكان من بينهم من له خبرة في إصدار الكتب فبسطوا لي الأمور فتخيلت أن الأمر لا يقتضي مني جهداً كبيراً أو وقتاً طويلاً.

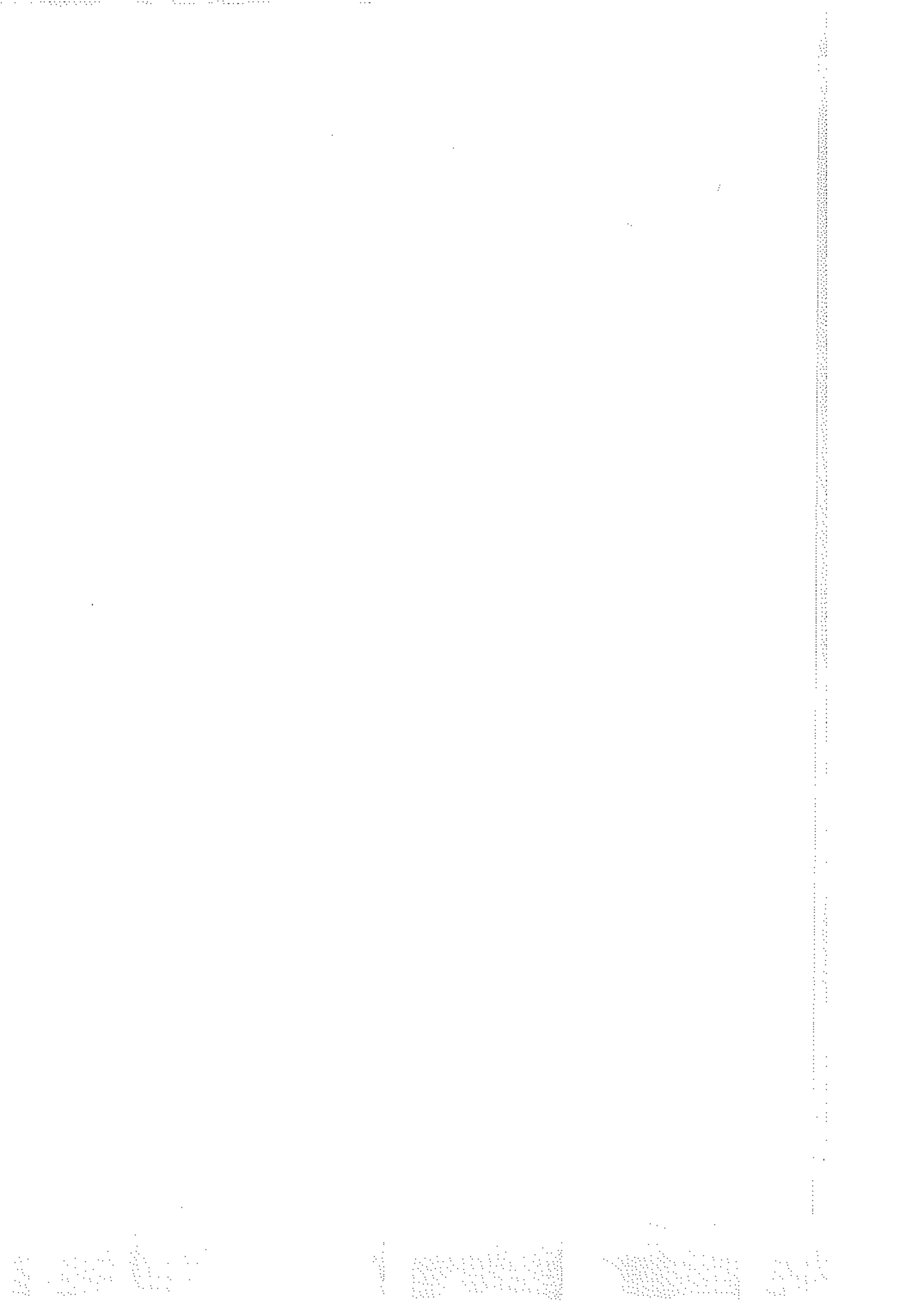
وزال ترددي تماماً عندما سمعت بقصة الأستاذ العربي الذي ذهب ليحاضر في إحدى الجامعات الأمريكية فطلبوا منه أن يكون موضوع محاضراته، الصراع العربي الإسرائيلي، على أن يشرح وجهة نظر كل طرف، فاكتشف أن مكتبة الجامعة تضم عشرات الكتب التي وضعها العديد من المسؤولين الإسرائيليين ولم يعثر على كتاب واحد وضعه مسؤول عربي يتحدث فيه عن واقع تجربته.

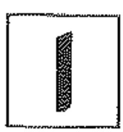
ثم فوجئت بمشكلة، فدار النشر العربية لا ترى التقيد بعدد محدد من صفحات الكتاب بينما ترى دار النشر الانجليزية ضرورة التقيد بعدد من الصفحات.

فاقتضى الأمر جهداً ووقتاً فوق كل توقعاتي، فقد كان علي أن أعيد كتابة

الطبعة الانجليزية بطريقة أكثر تركيزاً مع حذف بعض الأحداث التي لا تهم القارىء الأجنبي مع عدم المساس بجوهر الكتاب.

وقد حاولت على قدر الإمكان، وعلى ضوء الممارسة الشخصية إيضاح المخاطر التي تهدد أمن الدول العربية، كما حاولت التذكير بأنه لا سبيل لدرء هذه المخاطر إلا بالعودة إلى وحدة العمل العربي وفي ظل عمل منظم لاسترداد الحق العربي.





بداية النزاع العربى الإسرائيلى

عندما صدر قرار تعييني مديراً لمكتب المخابرات الحربية بغزة عام ١٩٤٨، لم تكن هي تلك المرة الأولى التي أزور فيها فلسطين، فقد سبق لي أن زرتها عام ١٩٤٣، عندما التحقت بكلية أركان حرب، ثم زرتها مرة أخرى عام ١٩٤٥ عندما كنت أقوم بالتدريس للقسم النهائي في الكلية الحربية واصطحبت الطلبة لأحد المعسكرات القريبة من عكا للإشراف على المناورات العسكرية التي كانوا يقومون بها قبل تخرجهم.

وفي المرتين كان الهدوء مستتباً بسبب ما فرضته ظروف الحرب العالمية، ولكنه كان كالهدوء الذي يسبق العاصفة.

فقد كان عرب فلسطين شأنهم شأن بقية الشعوب العربية، يناضلون في سبيل الاستقلال منذ مطلع القرن العشرين.

ولما قام الشريف حسين، أمير مكة، الجدّ الأكبر للملك حسين ملك الأردن، بثورته إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى مقابل وعد صريح من بريطانيا بالعمل على استقلال بلاد المشرق العربي ووحدتها، ألقى الفلسطينيون بكل ثقلهم وراء هذه الثورة العربية، ليكتشفوا بعد أن وضعت الحرب أوزارها أن بريطانيا، بجانب وعدها للعرب بالاستقلال قد عقدت اتفاقاً سرياً مع فرنسا، اتفاق سايكس / بيكو، باقتسام البلاد العربية التي كانت تحت الحكم العثماني فيما بينهما، ووعد ثالث - وهو وعد بلفور - تلتزم فيه بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

ولكن بعد كسب بريطانيا للحرب استمرت في احتلال فلسطين، وأقامت حكومة انتداب وفتحت أبواب فلسطين للهجرة اليهودية على نطاق واسع، فتوالت

ثورات الشعب الفلسطيني طوال العشرينات والثلاثينات ضد الاستعمار البريطاني وتزايد الهجرة اليهودية.

وقام الشعب الفلسطيني بثورته الكبرى عام ١٩٣٦ فشملت كل ربوع فلسطين وأعلن الأضراب العام واستمر ستة أشهر، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى مناشدة الملوك والحكام العرب إلى التدخل لتهدئة الأمور مع وعد منها بإيفاد لجنة ملكية لدراسة المطالب الفلسطينية.

وجاءت اللجنة الملكية، وتقدمت بتقرير اقترحت فيه تقسيم فلسطين، فرفض الفلسطينيون هذا الاقتراح، وعمت الاضطرابات المسلحة من جديد في انحاء البلاد.

وكان رد سلطات الانتداب بالغ العنف، فأعلنت تجريم وحل اللجنة العربية العليا التي كانت تقود الحركة الوطنية، وألقت بزعمائها في السجون، واضطر بعضهم إلى الهرب خارج البلاد. كما فرضت حكم الاعدام على كل عربي يعثر معه على سلاح.

وفي نفس الوقت كانت الوكالة اليهودية تستكمل اطاراتها شبه الحكومية وتقوم بتدريب وتسليح قوات الدفاع اليهودي.

إلا أنه عندما بدأت سماء أوروبا تتلبد بغيوم الحرب العالمية الثانية، رأت بريطانيا ضرورة العمل على استقرار الأوضاع في فلسطين.

فدعا رئيس الوزراء البريطاني في فبراير ١٩٣٩ وفوداً تمثل فلسطين والدول العربية إلى مفاوضات للنظر في القضية الفلسطينية، وقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني قبول حكومته باستقلال فلسطين بعد فترة انتقالية وعدم قيام دولة يهودية.

وفي مايو ١٩٣٩ أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض متضمناً الوعد بإقامة دولة فلسطينية مستقلة يشارك فيها العرب واليهود بعد فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، وتحديد الهجرة اليهودية خلال الخمس سنوات التالية بأعداد محدودة، وفرض قيود على بيع الأراضي لليهود.

وقد جاءت الزيارتان اللتان قمت بهما لفلسطين في أعقاب تلك الوعود،

فاستتب الهدوء مما حملني على الاعتقاد أن السلام لا بدّ أن يسود وأن عرب فلسطين واليهود سيعيشون سوياً في دولة واحدة مستقلة.

غير أن الصورة، حين وصلت غزة عام ١٩٤٨ كانت تختلف عما رأيته في الزيارات السابقة فكان القادة الفلسطينيون الذين كنت اجتمعت معهم يشعرون بأشد المرارة بسبب موقف الحكومة البريطانية التي نكصت عن وعودها وعملت على قيام دولة إسرائيل فوق أراضيهم.

وقد صحبني عمدة مدينة غزة بسيارته إلى مكان مرتفع على مشارف غزة وأشار إلى الأراضي والقرى التي تبعد بضعة كيلومترات شرقي المدينة قائلاً، هذه قرانا التي كنا نعيش فيها وأراضينا التي كنا نزرعها، وقد استولت عليها اسرائيل، ثم اصطحبني إلى معسكر ضخم قرب غزة به عشرات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين، وذكر لي أن عدد اللاجئين في القطاع وحده يقارب ربع المليون من العدد الاجمالي للاجئين الذي يربو على المليون.

وكان المشهدان أشد حدة وقوّة في تصوير المأساة التي يعيشها الفلسطينيون من كل ما قرأته عنها.

وجاء قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ إشارة البدء لاطلاق قوات الهاجاناه، جيش الوكالة اليهودية، على القرى العربية لإرغام سكانها على الهرب، ثم تحولت الهجمات إلى مذابح قامت بها قوات الأرجون برئاسة مناحم بيجن فأبادت سكان قرية دير ياسين في إبريل ١٩٤٨.

أما السلطات البريطانية فقد حرصت على عدم التدخل لوقف هذه المذابح مما دفع السكان العرب الى الهرب والالتجاء الى البلاد العربية المجاورة. وتوالت صرخات الفلسطينيين مستغيثين بأشقائهم في الدول العربية لمدهم بالسلاح والتدخل لوقف سفك الدماء.

وكانت الحكومة المصرية قد اتخذت قراراً بعدم اشراك القوات المصرية في أي عمليات خارج الأراضي المصرية، وأبلغ رئيس الوزراء المصري - النقراشي باشا - الجامعة العربية بذلك في اكتوبر ١٩٤٧، وكان الملك عبد العزيز آل سعود يرى، لادراكه مدى ضعف الجيوش العربية، معاونة الفلسطينيين بالسلاح والمال لمقاومة الهجمات الصهيونية بدلاً من تدخل الجيوش العربية.

فلما تأزم الموقف حركت مصر مجموعة لواء يبلغ عددها ثلاثة آلاف جندي إلى العريش في مظاهرة عسكرية. وفي نفس الوقت اتصلت الحكومة المصرية بالحكومة البريطانية لتثنيها عن سحب قواتها قبل قيام سلطة شرعية تضمن سلامة السكان العرب، إلا أن الحكومة البريطانية أصرت على موقفها من الانسحاب في الموعد الذي حددته.

وأمام صرخات الفلسطينيين بطلب نجدتهم، اتخذت الدول العربية قراراً بدخول قواتها الأراضي الفلسطينية لمساعدة سكانها وإعادة السلام.

وهكذا بدأ النزاع المسلح بين إسرائيل والدول العربية.

ولا شك أن الحكومات البريطانية يقع على عاتقها مسؤولية النزاع بين اليهود والفلسطينيين وبين الدول العربية وإسرائيل الذي بدأ منذ عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا وأهدرت العديد من الفرص لتحقيق السلام في فلسطين مما تسبب في الاضرار بشعوب المنطقة بل امتدت الأضرار إلى المصالح البريطانية وخاصة في الميدان الاقتصادي علاوة على الأضرار الاقتصادية التي حاقت بالعديد من شعوب العالم نتيجة الحروب في الشرق الأوسط.

وعلى أثر النزاع المسلح بين الدول العربية وإسرائيل وتدهور الموقف في الشرق الأوسط أصدر مجلس الأمن عدة قرارات لوقف القتال وكانت الدول العربية تأمل في تدخل دولي فعّال لاقرار السلام بينما كانت اسرائيل تسعى الى توسعة رقعة الأرض التي خصصها قرار التقسيم لاقامة الدولة اليهودية، ولذا رفض بن جوريون عند اعلان قيام دولة إسرائيل تعيين حدودها، فظلت إسرائيل الدولة الوحيدة العضو في الأمم المتحدة التي ترفض الإعلان عن حدودها. ومن الناحية الدولية لا زالت حدودها هي الحدود التي وضعها قرار التقسيم.

وبناء على قرارات مجلس الأمن توقف القتال في النهاية على كافة الجبهات وتوجه وفد إسرائيلي وآخر مصري الى جزيرة رودس للتفاوض من أجل توقيع اتفاق الهدنة، وكان ذلك أول تفاوض رسمي بين إسرائيل ودولة عربية. وعندما غادرت غزة للاشتراك في مفاوضات رودس كان الموقف نتيجة للمعارك العسكرية استيلاء إسرائيل على أراضٍ تتجاوز الحدود التي رسمها قرار التقسيم للدولة اليهودية، كما

طردت ما يزيد عن مليون فلسطيني من قراهم وأراضيهم ليحل محلهم المهاجرون اليهود.

وبدأت المفاوضات يوم ١٣ يناير ١٩٤٩ تحت إشراف دكتور رالف بانش ممثل الأمم المتحدة، وفي أول لقاء ضمّ الوفدين كادت المفاوضات أن تقطع بسبب تصميم كل وفد على موقفه ولذا لجأ بانش إلى اتباع أسلوب المفاوضات غير المباشرة، وذلك بالتنقل بين مقر كل وفد عاملاً على تقريب وجهات النظر. وبعد مفاوضات استمرت حوالى اربعين يوماً توصل الوفدان الى مشروع اتفاق، وكلفني رئيس الوفد بعرضه على القائد العام اللواء فؤاد باشا صادق، فسافرت الى رفح حيث توجد مقر القيادة، لاستطلاع رأيه في عدد القوات المصرية التي يرى الاحتفاظ بها في قطاع غزة، فكان رده بأنه لا يستطيع البت في الموضوع قبل التعرف على القرار السياسي للحكومة فإذا كان هناك احتمال لاستئناف القتال فيجب الاحتفاظ بثلاثة ألوية، أما اذا كانت الحكومة تستبعد العودة الى الحرب فيمكن الاحتفاظ بلواء واحد فقط.

فتوجهت في نفس اليوم الى القاهرة وقابلت وزير الحربية حيدر باشا الذي رأى ضرورة استطلاع رأي الحكومة، فتوجهنا سوياً لمقابلة رئيس الوزراء إبراهيم باشا عبد الهادي، وكان بصحبته عدد من الوزراء، وبعد أن شرحت الاتفاقية وتعليق القائد العام عليها دارت مناقشة وانتهت بأن قرر رئيس الوزراء الاكتفاء بلواء واحد في قطاع غزة على أساس أن الاتفاق الذي سنوقعه يحرم على الطرفين العودة الى القتال.

وبمجرد عودتي الى رودس تم توقيع الاتفاق وأقام دكتور بانش حفل عشاء لأعضاء الوفدين وخلال العشاء دارت احاديث بين أعضاء الوفدين، وتولد لدي انطباع مما سمعته من أعضاء الوفد الإسرائيلي بأنهم سعداء للغاية بالنتيجة التي حققوها وأنهم يتوقعون تسريح بعض قواتهم ليعودوا إلى اعمالهم أو استئناف دراستهم الجامعية، وعندما علموا بأن القاهرة اذاعت تعييني رئيساً لوفد مصر في لجنة الهدنة المشتركة ركزوا حديثهم معي حول مستقبل السلام في المنطقة وكان من بينهم الجنرال يادين الذي أصبح نائب رئيس الوزراء في حكومة بيجن، وكان يتحدث عن اتفاقية الهدنة باعتبارها خطوة أساسية لتحقيق السلام الدائم.

وخرجت أنا شخصياً بانطباع قوي أن النزاع المسلح بين إسرائيل والدول العربية قد انتهى تماماً، وزاد يقيني عندما وقعت الأردن ولبنان وسوريا على اتفاقات مماثلة.

وأي دراسة متأنية للاتفاقات التي وقعتها الدول العربية مع إسرائيل تكاد تصل إلى مرتبة اتفاقات سلام، فقد نصّت الاتفاقات على عدم استعمال القوة العسكرية في تسوية مشكلة فلسطين وعدم قيام القوات المسلحة لأي من الفريقين بأي عمل عدائي أو أن تخطط لمثل هذا العمل أو تهدد به ضد شعب الفريق الثاني أو قواته المسلحة.

كما أكدت الاتفاقات على منع القوات المسلحة لدى الفريقين من القيام بأي عمل حربي ضد الفريق الآخر.

وجاء بها أنها خطوة لا بدّ منها لإعادة السلام في فلسطين.

وكانت هذه البنود من الاتفاقية غير قابلة للتعديل أو التبديل أو الإلغاء.

وفي بداية ممارستي العمل في لجنة الهدنة كنت اتوقع أن تقوم إسرائيل باحترام بنود الاتفاق والحفاظ على السلام ورغم الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات فقد كنت اعتقد أنها لن تؤدي إلى تجدد النزاع المسلح، وكان الوفدان المصري والإسرائيلي يجتمعان اسبوعياً تحت رئاسة مراقب الأمم المتحدة في العوجة بفلسطين للاشراف على تنفيذ اتفاقية الهدنة ومعالجة آثار انتهاكات الاتفاقية، ومن واقع تجربتي رأيت أن ذلك هو أفضل أسلوب للمحافظة على السلام طالما أن الطرفين قد عقدوا العزم على احترام الاتفاقية.

وقبل أن تبدأ لجنة الهدنة ممارسة اعمالها شكلت الأمم المتحدة لجنة توفيق في ديسمبر عام ١٩٤٨ من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وكان من ضمن واجباتها العمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين الفلسطينيين والذي ينص على حقهم في العودة إلى ديارهم واراضيهم أو تعويض من لا يرغب في العودة.

وقد دعت لجنة التوفيق الى اجتماع في لوزان عام ١٩٤٩ حضرته الدول التي وقعت مع إسرائيل على اتفاقات الهدنة وبعد مفاوضات سياسية استمرت بضعة شهور تم توقيع الوفود العربية وإسرائيل على بروتوكول لوزان وارفق بهذا البروتوكول قرار تقسيم فلسطين ومعه خريطة التقسيم.

وكان توقيع حكومات الدول العربية الأربع على اتفاقات هدنة مع حكومة إسرائيل ثم توقيعها على بروتوكول معها هو بمثابة إقرار بوجود إسرائيل وبموافقتها على مشروع التقسيم الذي كانت الدول العربية قد اعترضت عليه عام ١٩٤٧، كما كان ذلك التزاماً من إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وهما قرار التقسيم وقرار اللاجئين.

وكان ذلك تطوراً هاماً في اتجاه السلام. مما دفع الجمعية العامة عام ١٩٤٩ لإصدار قرارها بقبول انضمام إسرائيل للأمم المتحدة على أساس التزامها بتنفيذ قرار التقسيم والقرار الخاص باللاجئين.

ثم حدث تحرك هام جديد نحو استقرار السلام في المنطقة عندما صدر التصريح الثلاثي عن امريكا وانجلترا وفرنسا في مايو ١٩٥٠ حول تعزيز السلام في الشرق الأوسط ومعارضة الدول الثلاث لاستخدام القوة بين دول المنطقة.

كما اعلنت الدول الثلاث أنها ستتخذ اجراءات سواء في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها لمنع أي دولة من انتهاك الحدود أو خطوط الهدنة، وكان هذا التصريح بمثابة ضمان للسلام في المنطقة من الدول الثلاث الكبرى القادرة على تحقيق السلام ومنع العدوان.

وعندما قامت الثورة في مصر في يوليو ١٩٥٢ عدت إلى القاهرة وتوليت ادارة شؤون فلسطين في القيادة العامة وبذلك أصبحت مسؤولاً عن كافة جوانب القضية الفلسطينية، ولاحظت من متابعتي للتقارير التي كانت تصلني في هذا الوقت أن إسرائيل تعمل على زيادة قواتها المسلحة ازدياداً مضطرداً مع ترديد بن جوريون في تصريحاته إلى حاجة إسرائيل للمزيد من الأراضي والمياه لاستيعاب المهاجرين الجدد، وكان قد وصل إلى اسرائيل ما يقرب من سبعمائة ألف مهاجر خلال الفترة بين ٤٨ و١٩٥٣ وبدأ التوتر السياسي عندما أعلن بن جوريون عن رفضه لقرارات الأمم المتحدة فعجزت لجنة التوفيق عن تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين الفلسطينيين.

وبدأت أشعر بالقلق للموقف المتشدد لبن جوريون في الوقت الذي كانت الثورة في مصر تحاول تثبيت اقدامها داخلياً وقد كرست كل جهودها من أجل البناء الداخلي والتنمية.

فتحدثت مع الرئيس جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر أكثر من مرة في بداية عام ١٩٥٣ حول ضرورة تقوية الجيش المصري بغرض الحفاظ على توازن القوى بما يحول دون اقدام بن جوريون على مغامرة عسكرية من أجل التوسع، إلا أن الرئيس عبد الناصر كان من رأيه ضرورة إعطاء مشاريع التنمية الأولوية في الانفاق، كما كان مقتنعاً بأن اتفاقية الهدنة تحول دون قيام نزاع مسلح.

وقد استمر عبد الناصر على موقفه هذا إلى أن قامت إسرائيل بهجوم على قطاع غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥، مما أدى الى مقتل ثمانية وثلاثين من العسكريين المصريين وكان ذلك الهجوم نقطة تحول في المنطقة، فقرر عبد الناصر ضرورة الإسراع بتقوية الجيش بعد أن تبين له بوضوح أن بن جوريون لا يرغب في السلام لأنه يعوق خططه التوسعية.

وذكر لي الرئيس عبد الناصر بعد هذه الغارة بأن خطة التنمية وبناء المستشفيات والمدارس يجب ألا تؤخر بناء جيش قوي لحماية أمن مصر.

وقد روى كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت في مذكراته أنه عندما التقى مع بن جوريون قبل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ أبلغه بأنه قابل عبد الناصر وأنه يحمل له أخباراً سارة، فقد سمع من عبد الناصر أن المشاكل مع إسرائيل سوف تحلها الأيام وأنه يركز كل جهوده على التنمية ورفع مستوى المعيشة في مصر، وكان ردّ بن جوريون أن هذا خبر سيء فقد كان بن جوريون يرغب في اشعال نار الحرب لأن قيام السلام معناه بقاء إسرائيل داخل المنطقة التي حددتها اتفاقات الهدنة.

وكان الرئيس عبد الناصر قد طلب من الولايات المتحدة اكثر من مرة بيع أسلحة لمصر إلا أن دالاس رفض تزويد مصر بالأسلحة التي تطلبها لأسباب عديدة من بينها معارضة بريطانيا في ذلك الوقت، ورغبة دالاس في احتواء مصر ضمن منطقة النفوذ الغربي.

ولذلك لم يكن أمام عبد الناصر سوى اللجوء الى الكتلة الشرقية للحصول على السلاح، وقد فاتح شواين لاي في رغبته في الحصول على السلاح اثناء اجتماعه في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ والذي سارع بإبلاغ موسكو، فتمت أول صفقة سلاح في الشرق الأوسط مع الكتلة الشرقية عن طريق تشيكوسلوفاكيا.

وعندما أعلن الرئيس عبد الناصر عن الصفقة شعر دالاس بأنها لطمة موجهة له، فقد كان يعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ للدول الغربية وكان اتمام هذه الصفقة مع اصرار عبد الناصر على سياسة عدم الانحياز هي بداية فقدان الغرب لنفوذه في منطقة ذات أهمية استراتيجية كبرى.

وكانت العلاقات قد ساءت مع بريطانيا في نفس العام بسبب رفض مصر لحلف بغداد الذي تتبناه بريطانيا مع مطالبتها لبريطانيا بانهاء استعمارها لمنطقة الخليج وتصفية قواعدها في المنطقة.

وحاول عبد الناصر تقوية موقفه في خلق جبهة عربية موحدة ازاء الضغوط الغربية فوجه دعوة الى رؤساء الحكومات العربية الى اجتماع في القاهرة في يناير ١٩٥٥ لاتخاذ موقف موحد ازاء حلف بغداد، وبالرغم من أن المؤتمر لم يخرج بنتائج محددة إلا أن المناقشات التي دارت أوضحت أن مصر والسعودية وكان يمثلها الأمير فيصل يعارضان بشدة حلف بغداد وظل الوفد العراقي وحده الذي يدافع عن فكرة الحلف. ونجحت الحملة التي قادها الرئيس عبد الناصر في الحيلولة دون انضمام الدول العربية إلى حلف بغداد مما أثار غضب إيدن رئيس وزراء بريطانيا.

كما بدأت العلاقات أيضاً تتدهور مع فرنسا بسبب تأييد مصر القوي لدول المغرب العربي في الحصول على استقلالها.

وألقت مصر بكل ثقلها في مساندة الثورة الجزائرية معنوياً ومادياً واعتبر جي موليه رئيس وزراء فرنسا أن عبد الناصر المسؤول الأول عن تشجيع الثورة الجزائرية وأنه سبب المتاعب التي تواجهها فرنسا.

وحدث تطور جديد عندما لمس الرئيس عبد الناصر أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه سوريا في السياسة العربية، فسعى إلى توطيد العلاقات معها وقرر تعييني سفيراً لمصر في سوريا في ربيع ١٩٥٥ للقيام بهذه المهمة وأطلق يدي في العمل لتحقيق هذا الهدف.

ولم أكن في حاجة الى وقت طويل لتوطيد علاقاتي مع كافة الأحزاب السورية ومع قيادات الجيش، وقد لمست قوة المشاعر العربية في سوريا ومساندة الشعب العفوية لكل قضية عربية وإيمانه العميق بالوحدة العربية.

وعندما تبين للسوريين الدور القيادي لعبد الناصر في العمل على استقلال كافة الشعوب العربية والتخلص من السيطرة الأجنبية واصراره على سياسة عدم الانحياز والسعي من أجل وحدة العمل العربي، اصبحت مصر أقرب ما يكون لقلب كل سوري.

وعندما لمست هذه المشاعر القوية اقترحت على الرئيس عبد الناصر في شهر يوليو ١٩٥٥ عقد اتفاقية عسكرية مع سوريا وانشاء قيادة عسكرية موحدة يمكن أن تنضم لها الأردن فيما بعد.

وكنت أرى أن نجاح الدول الثلاث في اقامة وحدة عسكرية سيحول دون قيام إسرائيل بأي عدوان على الدول العربية.

وقد تردد الرئيس عبد الناصر في البداية بسبب تخوفه من أن تؤدي الخلافات بين الأحزاب السورية الى عرقلة الاتفاقية فيسيء الإخفاق الى موقف مصر السياسي في العالم العربي، إلا أن تردده زال عندما أكدت له أن قادة الجيش السوري يؤيدون الاتفاق وأنه لا توجد معارضة بين السياسيين لمثل هذا الاتفاق.

وادراكاً من قادة الجيش السوري لأهمية الاتفاق تجاوبوا بسرعة مع الاقتراح ووقعت الاتفاقية في دمشق في ٢٠ اكتوبر ١٩٥٥ ثم انضمت لها الأردن في اكتوبر عام ١٩٥٦.

إلا أنه جرت احداث ضخمة عام ١٩٥٦ تسببت في تغييرات كبيرة في المنطقة مما أدى إلى زيادة حدة الصراع العربي الإسرائيلي وتفاقم الصراع بين الغرب والشرق في المنطقة.

فقد كان دالاس يفكر في الطريقة التي يعاقب بها عبد الناصر لشرائه اسلحة سوفيتية ولتبنيه لسياسة عدم الانحياز، فأعلن في ١٨ يوليو ١٩٥٦ عن سحب الولايات المتحدة عرضها بالمساهمة في تمويل السد العالي وتبعتها انجلترا ثم البنك الدولي.

وجاء رد الرئيس عبد الناصر سريعاً فأعلن في خطاب له بالاسكندرية في ٢٦ يوليو تأميم قناة السويس حتى يمكن تمويل السد العالي من موارد القناة، ولادراك عبد الناصر خطورة هذا الإجراء فقد أعلنه في خطاب ملتهب ضد السيطرة

الاستعمارية لتعبئة الجماهير في مصر والعالم العربي، وكنت استمع الى خطابه مع عدد من السياسيين في دمشق عن طريق اذاعة صوت العرب فلمست مدى انفعالهم وتجاوبهم مع الرئيس عبد الناصر، وشعرت في هذه اللحظة أن عبد الناصر أصبح يمثل أملاً عربياً وأن زعامته قد امتدت الى خارج مصر.

واشتدت الحملة التي يقودها إيدن وجي موليه ضد عبد الناصر، وبدأت المعلومات ترد عن وصول وحدات عسكرية بريطانية الى قبرص ومالطة وزادت توقعات عدوان بريطاني فرنسي مشترك على مصر، إلا أنه خلال مناقشاتي مع قادة الأحزاب السورية كان هناك اجماع باستبعاد اشتراك اسرائيل في هذا العدوان لاستحالة تواطؤ بريطانيا مع اسرائيل نظراً للمصالح البريطانية الضخمة في العالم العربي والتي ستتعرض لتهديد خطير في حالة اشتراكها مع إسرائيل في حرب ضد مصر.

كما كان هناك اجماع بأن تواطؤ بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل ينهي دورهما السياسي في المنطقة وهو الدور الذي حاولا الاحتفاظ به عندما اشتركا في اصدار التصريح الثلاثي مع الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ من أجل حفظ السلام في الشرق الأوسط.

ولذلك كان عدوان القوات الإسرائيلية على مصر يوم ٢٩ أكتوبر مفاجأة سواء في القاهرة أو دمشق، وعندما بدأ الغزو البريطاني الفرنسي في اليوم التالي اجتاحت العالم العربي موجة من الغضب الشديد ضد بريطانيا وفرنسا. خاصة بعد أن تبين تواطؤهما مع إسرائيل.

وعرضت سوريا والأردن معاونتهما العسكرية لمصر بالهجوم على إسرائيل لتخفيف الضغط عليها، إلا أن الرئيس عبد الناصر طلب عدم اشتراكهما في المعركة حتى لا يتعرضا للعدوان البريطاني الفرنسي.

وقد حضرت جلسة صاخبة لمجلس الوزراء السوري بطلب من رئيس الجمهورية شكري القوتلي لإقناع الوزراء بأن مصر هي التي تلح في عدم خوض سوريا المعركة، وكان عدد من الوزراء يصر على دخول المعركة بجانب مصر مهما كانت النتائج. ويرددون أنه لا يحق أن يسجل التاريخ أن مصر كانت تضرب والشعب السوري ساكن لا يتحرك.

وزارني في اليوم التالي عدد من قادة الجيش وكان من بينهم عبد الحميد السرّاج رئيس شعبة المخابرات واتفقنا على نسف انابيب البترول التي تمر في سوريا وتملكها الشركة البريطانية، وكانت هذه أول مرة استخدم فيها سلاح البترول في المعركة.

وقد وجدت فرنسا وبريطانيا في قرار التأميم ذريعة للعدوان على مصر أما إسرائيل فلم يكن لديها أي مبرز لهجومها على مصر ولم يجد بن جوريون أمامه سوى الإعلان عن أهداف إسرائيل الحقيقية من العدوان على مصر وفي ضم سيناء لاسرائيل باعتبارها جزءاً من إسرائيل واعتبر أن قواته لم تدخل الأراضي المصرية بدخولها سيناء، وصرح بأن سيناء قد تم تحريرها بواسطة الجيش الإسرائيلي.

وازاء نقض بن جوريون الصريح لاتفاق الهدنة، لم يجد مفراً من اعلان انهاء اتفاقية الهدنة مع مصر فذكر أنها ماتت ودفنت، كما أعلن عن زوال خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل حتى يتاح له ضم سيناء إلى إسرائيل.

وكانت الخطوة التالية لبن جوريون بعد الغائه لاتفاقية الهدنة هي طرد قوات الرقابة التابعة للأمم المتحدة بحجة أنه لن يسمح بوجود قوات أجنبية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

وقد اذاع بن جوريون في اليوم التالي بأن من أهداف اسرائيل في هجومها على سيناء هو تحرير هذا الجزء من الوطن.

واضاف بأن اسرائيل لم تحصل في حرب ١٩٤٨ على كل ما تريد وأنه يكون من قصر النظر عدم الاستفادة من الظروف المتاحة لها الآن.

وقد عبر بن جوريون باشتراكه في العدوان الثلاثي واعلانه بضم سيناء عن سياسة إسرائيل التوسعية بوضوح كامل وقضى بذلك على الأمل في تحقيق السلام في المنطقة عندما بدأ في تنفيذ سياسته التوسعية، وهي السياسة التي لا زالت إسرائيل تسير عليها.

إلا أن الدول المعتدية لم تدخل في حساباتها التدخل الأميركي ضد العدوان ففوجئت بالموقف الحاسم لأيزنهاور واصراره على انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد كما أرغم القوات الإسرائيلية على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة..

وكان للدور أيزنهاور صدى كبير في مصر ورفع من شأن الولايات المتحدة في المنطقة باعتبارها دولة عظمى تتصدى للعدوان وحماية الدول الصغيرة.

وكانت امام ايزنهاور فرصة كبيرة بعد انتهاء العدوان لتحقيق السلام الدائم في المنطقة ولم يكن ذلك يتطلب منه الجهد الضخم الذي بذله في الضغط على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

إلا أن الإدارة الأميركية اهدرت أكبر فرصة سنحت لتحقيق السلام منذ بداية النزاع الإسرائيلي العربي عندما توقفت عند حد انهاء العدوان الثلاثي.

وفي جو من التعاطف الشديد في مصر نحو الولايات المتحدة، فوجئت مصر بتجميد الولايات المتحدة للأرصدة المصرية في البنوك الأميركية وكانت مصر في حاجة شديدة لشراء مواد غذائية وأدوية، فاضطرت للاتجاه إلى الاتحاد السوفييتي طالبة معونته، فسارع بإرسال ما تحتاجه مصر من أدوية ومواد غذائية وكان تصرف الولايات المتحدة يدل على جهل وعدم الفهم للأحداث، فبعد أن اتجهت المشاعر في المنطقة نحو الولايات المتحدة لتصرفها الحازم ضد العدوان، فقدته عندما شعرت جماهير الشعب أن الولايات المتحدة تعمل على محاصرتها اقتصادياً، هذا في الوقت الذي احتل الاتحاد السوفييتي مكانة خاصة لدى مصر وسوريا باعتباره المصدر الوحيد لتزويدهما بالسلاح لحماية امنها بعد تعرض مصر للعدوان، كما أصبح القوة التي تمدهما بالمعونات الاقتصادية في الأزمات، كما نجح الاتحاد السوفييتي في ابراز تأييده للدول العربية عندما هدد بولجانين في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ باستخدام الصواريخ الروسية ضد الدول المعتدية وكذلك عندما أعلن في ١١ نوفمبر باستعداد الاتحاد السوفييتي ارسال متطوعين لإنهاء الاحتلال.

وكان يمكن للولايات المتحدة مع بداية عام ١٩٥٧ ان تعيد النظر في سياستها في قضية الشرق الأوسط وان تتجه لمعالجة المشكلة الأساسية وهي انهاء النزاع المسلح الإسرائيلي العربي، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تكن ترى امامها سوى المشكلة التي تعنيها وهي تزايد النفوذ السوفييتي في المنطقة.

ولذلك كانت المفاجأة الأمريكية الجديدة عندما اعلن أيزنهاور في يناير ١٩٥٧، عن سياسته في الشرق الأوسط فجاءت خالية تماماً من أي اقتراح لمعالجة الخطر الحقيقي في المنطقة وهو النزاع العربي الإسرائيلي واقترح توقيع اتفاقات مع

دول المنطقة لمواجهة العدوان المسلح من جانب أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

وكان طرح مبدأ ايزنهاور على دول الشرق الأوسط يشكل مأساة في عجز واشنطن عن إدراك التطور الذي حدث في المنطقة برفض شعوبها الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية. وانتهى مبدأ أيزنهاور إلى فشل ذريع بعد ان رفضته مصر وسوريا.

وأدى تطور العلاقات بين مصر وسوريا في هذه الفترة إلى ازدياد الروابط بين البلدين والشعور بالمصير الواحد مما دفع البلدين إلى الاتجاه نحو إقامة وحدة كاملة بينهما تم الإعلان عنها في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ في جو من الحماس البالغ في مصر وسوريا.

وبإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة ازداد الصراع في المنطقة، فلم ترحب الولايات المتحدة بها، فقد رأت أنها تستقطب الجماهير العربية في رفض السياسة الأمريكية بإقامة أحلاف عسكرية.

كذلك لم يرحب الاتحاد السوفييتي بقيام الوحدة، فقد كان من نتائجها الغاء الحزب الشيوعي في سوريا وهو الحزب الشيوعي الوحيد الذي كان يزاول نشاطاً رسمياً في العالم العربي.

كذلك كانت إسرائيل ترى في قيام الجمهورية العربية المتحدة عائقاً قوياً أمام أهدافها التوسعية.

بل ان بعض الدول العربية تخوفت من هذه الوحدة لتصورها أن عبد الناصر سيسعى لضم دول عربية أخرى إلى هذه الوحدة فتكاثرت القوى التي تعمل ضد وحدة مصر وسوريا.

وانهارت الوحدة في سبتمبر ١٩٦١ عندما قام عدد من ضباط الجيش السوري بانقلاب عسكري، فانتهت أكبر ركيزة للوحدة العربية قامت في العصر الحديث.

وفي ذلك الوقت كان الصراع حول مياه نهر الأردن بين إسرائيل والدول العربية يشتد، خاصة عندما بدأت إسرائيل في تنفيذ مشروعها لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب حتى تستقبل المزيد من المهاجرين اليهود الجدد.

فدعا عبد الناصر إلى عقد قمة عربي في يناير ١٩٦٤ للنظر في تنفيذ المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن وهو مشروع كنت قد أشرفت على وضعه مع مجموعة من المهندسين العرب وسبق لي وبحثته مع أريك جونسون عندما جاء يمثل حكومة الولايات المتحدة ويحمل معه مشروعاً أمريكياً لتوزيع المياه بين إسرائيل والعرب، ألا أننا لم نصل إلى اتفاق بسبب إصرار إسرائيل على الحصول على معظم مياه نهر الأردن.

وقد استدعاني عبد الناصر من نيويورك حيث كنت اشغل منصب المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة للاشتراك في مؤتمر القمة.

وتقرر في هذا المؤتمر انشاء قيادة عسكرية عربية موحدة للدفاع عن الأراضي العربية ضد أي تهديد إسرائيلي وخصص لها مبلغ ١٥٤ مليون جنيه استرليني.

كما تقرر إنشاء هيئة للاشراف على تنفيذ المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن. وكانت إسرائيل قد بدأت في مشروعها لتحويل مياه نهر الأردن الى النقب.

كذلك تقرر قيام تنظيم فلسطيني وهو منظمة التحرير.

ورجعت الى القاهرة في شهر ابريل ١٩٦٤ لأشغل منصب وزير الخارجية وفي اجتماع مع عبد الناصر لتحديد الخطوط العريضة لسياستنا الخارجية كان واضحاً امامي المشاكل التي تواجهنا في هذه الفترة، فقد بدأ التهديد الإسرائيلي للدول العربية يتزايد وكان يتمثل في غاراتها على سوريا لعرقلة الأعمال الإنشائية التي تقوم بها سوريا لتحويل قسم من مياه نهر الأردن، كما كانت تواصل غاراتها على عدد من مدن الضفة الغربية.

وكانت إسرائيل قد اعلنت انها ستقوم باتمام تحويل مياه نهر الأردن خلال عام ١٩٦٤ مما يحرم الفلسطينيين من حقهم في المياه.

وفي نفس الوقت كانت المساعدات الاقتصادية تتدفق على إسرائيل من الولايات المتحدة والعديد من دول أوروبا الغربية، كما كانت إسرائيل تتلقى الأسلحة بكميات وفيرة من فرنسا وانجلترا والمانيا الغربية.

وكان من المشاكل التي تواجهنا تولي جونسون رئاسة الولايات المتحدة وقيامه بما هو معروف عنه من مناصرة إسرائيل بتقديم كل عون لها. كما كان الصراع

الأمريكي السوفييتي يزداد حدة في المنطقة بالرغم من انتهاء الحرب الباردة التي كانت بلغت عنفوانها في أوائل الستينات وانهاء المواجهة العنيفة بين البلدين بسبب أزمة الصواريخ في كوبا والتي شاهدت طرفاً منها عندما كنت أمثل مصر في مجلس الأمن عند مناقشة الأزمة.

وعند دراسة الخطوط العريضة لسياستنا الخارجية مع عبد الناصر لم يكن في الاستطاعة وضع أولويات، وإنما كانت هناك مجموعة من الخطوط العريضة يجب السير فيها في نفس الوقت، وكان من أهمها: تنظيم العمل العربي عن طريق اجتماعات القمة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفييتي لضمان الحصول على احتياجاتنا من الأسلحة لدعم قواتنا المسلحة وزيادة قدراتنا الصناعية، التمسك بسياسة عدم الانحياز ازاء الصراع السوفييتي الأمريكي، دعم علاقاتنا مع دول عدم الانحياز والدول الأفريقية.

وتنفيذاً لهذه السياسة شهدت القاهرة خلال عام ١٩٦٤ نشاطاً دولياً على نطاق واسع لم تشهده أي عاصمة في العالم فقد عقد في القاهرة اجتماع قمة عربي في يناير ١٩٦٤ واجتماع قمة عربي آخر في سبتمبر بالاسكندرية، كما عقد اجتماع قمة افريقي في القاهرة في يوليو من نفس العام، وفي اكتوبر انعقد في القاهرة اجتماع قمة لدول عدم الانحياز.

وبنهاية عام ١٩٦٤ كانت مصر قد عززت مكانتها الدولية وبدأت القيادة الموحدة العربية في وضع خطتها الدفاعية ضد العدوان الإسرائيلي، وإن كان الفريق علي عامر القائد العام قد أوضح للرؤساء العرب في سبتمبر ان الجبهة الشرقية التي تضم الأردن وسوريا ولبنان لا تستطيع بوضعها الحالي مواجهة الهجوم الإسرائيلي ورأى بضرورة سرعة تزويد هذه الدول بالأسلحة وان تصبح الجبهة الشرقية جبهة عسكرية واحدة. وأوضح أن هذه الخطة الدفاعية يحتاج تنفيذها لثلاث سنوات على الأقل.

ولذا كان من الواضح أنه قبل أن تستكمل الدول العربية قدراتها الدفاعية خلال السنوات التالية، فإنها ستكون معرضة لمخاطر العدوان الإسرائيلي، خاصة بعد ان زالت الضمانات الدولية لحفظ السلام، فقد انتهكت اسرائيل اتفاقات الهدنة واعلنت عن انتهائها، كما ان التصريح الثلاثي لضمان السلام في الشرق

الأوسط قد فقد أثره بعد اشتراك بريطانيا وفرنسا في اعتدائها على مصر عام ١٩٥٦.

ولذلك كان الطريق مفتوحاً امام إسرائيل للقيام بعدوانها عام ١٩٦٧.



جذور حرب يونيو

كانت هناك أسباب للتوتر بين العالم العربي وبين الدول الغربية الكبرى منذ مطلع القرن التاسع عشر بسبب أطماع هذه الدول واحتلالها لأكثر البلاد العربية. وقد ظلت الولايات المتحدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بمنأى عن هذا الصراع مستغرقة في بناء مجتمعها وفي تطوير هويتها الوطنية، وتدعيم وحدتها والسيطرة على أراضيها المترامية الأطراف الحافلة بأسباب الثروة والنماء. وبالتالي فلم يكن لها مطمع عسكري أو اقتصادي ذو بال في المنطقة العربية، مما استتبع أن العرب ظلوا ردحاً طويلاً من الزمن يتطلعون إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة دولية غير استعمارية لعلها تعينهم في نضالهم الدامي للتحرر من نير الاحتلال الأوروبي وخاصة بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي ويلسون، اثر الحرب العالمية الأولى، مبادئه القائمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ومن ثم فقد كان جمال عبد الناصر في السنين الأولى بعد ثورة ١٩٥٢ أكثر ميلاً للتعاون مع الولايات المتحدة منه للتعاون مع الاتحاد السوفييتي، فقد قامت الولايات المتحدة من جانبها بقبول الثورة والاعتراف بها، وعاونت في تحقيق الاتفاق مع بريطانيا لجلاء قواتها عن قناة السويس عام ١٩٥٤.

على أنه اثر الحرب العالمية الثانية شرعت الولايات المتحدة في اتباع سياسة في الشرق الأوسط سيطر عليها عاملان كان لهما أكبر الأثر فيما نشأ، ثم تفاقم، من توتر في العلاقات العربية الأمريكية.

كان أولهما قيام إسرائيل في المنطقة، والدور الذي مارسته الولايات المتحدة في تأييدها ودعمها بأسباب القوة والمنعة على حساب الشعب الفلسطيني.

وكان ثانيها المحاولات التي بذلتها الدبلوماسية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتطويق الاتحاد السوفييتي بشبكة متماسكة من القواعد العسكرية. فسعت لإقامة احلاف وقواعد غربية في منطقة الشرق الأوسط لما لها من أهمية جغرافية واستراتيجية وما تملكه من مصادر واسعة للبترول الذي كان استمرار تدفقه الضمان الأول للنمو المضطرد للنظام الصناعي الغربي.

وفي نفس الوقت ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت القضية الأولى التي تشغل العالم العربي هي قضية التحرر من الاستعمار والنفوذ الأجنبي وبناء القاعدة الاقتصادية الصلبة التي يستطيع أن يقوم عليها الاستقلال الوطني الحقيقي.

ولذلك فإن الصدام الاول مع الولايات المتحدة لم يكن مع جمال عبد الناصر الذي كان يمثل ثورة لدعم الاستقلال الوطني وتثبيت أركانه.

وإنما جاء هذا الصدام عام ١٩٥١ مع حكومة وطنية يتزعمها مصطفى النحاس، فقد تقدمت حكومة الولايات المتحدة بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا وتركيا بمشروع إلى الحكومة المصرية في ١٣ اكتوبر ١٩٥١ لاشراك مصر في نظام للدفاع المشترك في منطقة الشرق الأوسط يكون مكملاً للأحلاف الغربية الأخرى ويعتمد على أن تقدم مصر لهذا التحالف القواعد العسكرية البريطانية القائمة على ضفتي القناة.

وقد بادرت حكومة النحاس وفي أقل من ثمانية وأربعين ساعة برفض هذا المشروع برغم تمركز القوات البريطانية في منطقة قناة السويس آنذاك. وكان الدافع الوطني للرفض هو أن مصر التي تسعى بكل ما لديها من عزم وتصميم لانهاء الاحتلال البريطاني لا يمكن أن تستبدل احتلالاً باحتلال آخر يجيء تحت ستار الدفاع عن المنطقة.

وجاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومعها وجوه جديدة ورؤية جديدة. وعرض جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ على جمال عبد الناصر المشروع القديم ثانية بدخول مصر في تحالف عسكري غربي للمنطقة فرفضه جمال عبد الناصر ولنفس الأسباب.

غير أن دالاس، فيما التزم به من سياسة حافة الحرب ومن ليس معنا فهو

علينا»، لم يستطع قط أن يستوعب هذا الرفض المصري الذي ظل عاملاً قوياً في توتر العلاقات المصرية الأمريكية.

ورغم ما بدا من رغبة الإدارة الأمريكية في تقبل الثورة في مصر ومد يد العون لها كانت هناك ايضاً رغبة مستترة في تطويعها وترويضها لتكون في خدمة الأهداف الأميركية في المنطقة. وقد ظلت السياسة الأميركية تتأرجح بين هذين الاتجاهين. فكلما كان يغلب عامل التفهم كانت العلاقات مع مصر تزدهر كما حدث حين تصدى الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وخلال سنوات حكم جون كيندي (١٩٦٠ - ١٩٦٣).

فإذا تغلب عامل الضغط والتهديد توترت العلاقات كما حدث عندما سحبت الولايات المتحدة عرضها لتمويل السد العالي عام ١٩٥٦، ثم بعد ذلك خلال حكم ليندون جونسون بسبب انحيازه البالغ لإسرائيل، وممارسته لاسلوب ثبت فشله من قبل في التعامل مع جمال عبد الناصر. فقد قرر قطع المعونة الاقتصادية عن مصر عام ١٩٦٥ ولم تكن تتجاوز مائة مليون دولار تستخدم في امداد مصر بالقمح بشروط ميسرة في السداد. وكان دافعه في هذا الإجراء المتعسف موقف عبد الناصر المعارض لبعض سياسات الولايات المتحدة سواء في الشرق الأوسط أو الكونغو أو فييتنام.

وفي الليلة التي علم فيها جمال عبد الناصر بهذا القطع، كنت معه في منزله، عندما قال لي معلقاً:

- متى يفهم جونسون أن متاعب أمريكا في هذه المنطقة ليست بسبب شخص جمال عبد الناصر أو بلد اسمه مصر.. ولكن متاعب امريكا هي بسبب سياسة امريكا نفسها. انهم لا يجيدون التعامل إلا مع عملاء مثل كميل شمعون الذي انزلوا قواتهم بسببه في لبنان (١٩٥٨) ومثل شاه إيران الذي جعلوه يتحالف مع إسرائيل ضدنا. ان المجتمع الأمريكي مجتمع قوي وعظيم... ولكنهم جاءوا لنا برئيس يتعامل بمنطق قطاع الطرق مع شعوب تعيش في القرن العشرين

وقد خرج عبد الناصر ليلقي خطاباً جماهيرياً في بورسعيد في ٢٣ ديسمبر (١٩٦٥) يعلن فيه موقفه من قطع المعونة الأميركية عن مصر بعبارته المشهورة: فليشرب الأمريكان من البحر، وإذا لم يكفهم البحر الأبيض فلديهم البحر الأحمر!

إن مثل هذا التعبير كان قاسياً بالطبع في التعامل مع قوة عظمى كالولايات المتحدة. ولكن عبد الناصر كان رجل ثورة وكان يرى أن قوته الأساسية لا تكمن في مركزه الرسمي كرئيس للجمهورية ولكن في إيمان رجل الشارع في الوطن العربي به. وفي قدرته على استثارته وتعبئته على مستوى شعبي مما كان يفرض عليه مصارحته تماماً بحقائق الموقف دون اللجوء للدبلوماسية الهادئة داخل المكاتب المغلقة التي كانت تفيد الولايات المتحدة وتضر بموقفه هو.

وعندما قرر جونسون في عام ١٩٦٥ بيع الأسلحة لإسرائيل ولإدراكه مقدماً بخطورة هذه السياسة وأنها ستثير الرأي العام العربي ضد الولايات المتحدة، فلقد بعث برسالة إلى عبد الناصر يخطره فيها بأن الولايات المتحدة قد قررت بيع صواريخ الهوك لإسرائيل لمواجهة قاذفات القنابل الروسية الصنع التي توجد لدى مصر. وقد تحدث جونسون في رسالته عن أهمية الحيلولة دون اختلال التوازن في انواع السلاح، والتي قد تشجع على القيام بحرب في المنطقة، وهدد في خطابه بأنه اذا قام العرب بتضخيم قضية بيع الأسلحة الأمريكية لإسرائيل فإنهم بذلك سوف يتسببون في استقطاب الوضع في الشرق الأوسط وهو ما تحاول الولايات المتحدة جاهدة ان تتفاداه.

والواقع ان هذا الموقف من جونسون كان يعتمد على مغالطة كبرى لأنه كان يطرح مفهوماً خاصاً للتوازن العسكري في المنطقة يعتمد على أن يكون هذا «التوازن» بين إسرائيل من ناحية وبين العالم العربي كله من ناحية اخرى. وفضلاً عن ان هذا الموقف الأميركي الجديد كان هو البداية الحقيقية للاستقطاب الذي بدأ يحدث في المنطقة وهو ما كانت إسرائيل تسعى إلى تحقيقه منذ البداية.

وقد اغفل جونسون في موقفه هذا حقيقة جوهرية وهي ان توثق علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتي جاءت نتيجة للسياسة الأميركية. فصفقة الأسلحة التي ابرمها جمال عبد الناصر مع تشيكوسلوفاكيا في سنة ١٩٥٥ جاءت نتيجة اعتداء اسرائيل على غزة عام ١٩٥٥ ورفض الغرب كله امريكا وفرنسا وبريطانيا امداد مصر بالأسلحة اللازمة للدفاع عن أمنها.

واتفاق التعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد السوفييتي لتمويل بناء السد العالي في سنة ١٩٥٨ جاء نتيجة لقيام أمريكا فجأة في سنة ١٩٥٦ بسحب عرضها لتمويل السد العالي.

مع ذلك، وبرغم توثق علاقة مصر مع الاتحاد السوفييتي يوماً بعد يوم عقب كل خطأ فادح ترتكبه الولايات المتحدة في المنطقة إلا أن جمال عبد الناصر هاجم نيكيتا خروشوف علناً في سنة ١٩٥٩، وحمل عليه حملة شعواء في خطاب له اثناء وجوده بدمشق، أشعلت العالم العربي كله، وهاجم سيطرة الشيوعيين على نظام الرئيس عبد الكريم قاسم في العراق، وكان قد اشترط حل الحزب الشيوعي في سوريا قبل قيام الوحدة المصرية معها في سنة ١٩٥٨، ورفض دائماً السماح للشيوعيين في مصر بانشاء حزب لهم، وظل كذلك حتى وفاته في سنة ١٩٧٠.

لم يكن الأمر يتعلق اذن بانحياز مصري إلى الاتحاد السوفييتي ولكنه كان يتعلق بعدم قدرة السياسة الأميركية على فهم هذا التيار الوطني في العالم العربي الذي يقوده جمال عبد الناصر.

وقد جاءني السفير الأميركي في القاهرة لمقابلتي عقب انتهاء دورة الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٥ واخطرني بأنه تلقى معلومات من واشنطن تفيد بأن الوفد المصري كان يصوت على الدوام بجانب الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة وأن الوفد المصري صوت اثنتي عشر مرة إلى جانب الاتحاد السوفييتي مقابل مرتين فقط إلى جانب الولايات المتحدة.

وبادر السفير إلى قراءة بيان يعدد لي القضايا الدولية التي تم عليها التصويت في الأمم المتحدة فأجبته:

- إنكم تفهمون الأمور على نحو مختلف تماماً، نحن لم نقم بالتصويت الى جانب الاتحاد السوفييتي إن الاتحاد السوفييتي هو الذي قام بالتصويت إلى جانبنا. ان كل تلك القضايا التي تذكرها الآن هي قضايا التزمنا بالتصويت فيها، ليس مع الاتحاد السوفييتي ولكن مع مجموعة دول عدم الانحياز. والاتحاد السوفييتي من جانبه، ولأسباب خاصة بسياسته رأى أن يضم صوته إلى جانب تلك المجموعة.

وبدأت سنة ١٩٦٦، وكل جسور التفاهم التي بناها دوايت ايزنهاور وجون كينيدي مع مصر تقطع واحداً بعد الآخر. وعبد الناصر من جانبه قد يئس تماماً من تحسين العلاقات مع جونسون في ظل انحيازه المسبق لإسرائيل.

ولم يعد الأمر قاصراً فقط على الضغط الاقتصادي الأميركي المباشر على مصر

وإنما امتد إلى الدعم العسكري المباشر لاسرائيل وهو الموضوع الملتهب، والمتفجر دائماً، في وعي كل مواطن عربي.

ولم تكمن قيمة الصفقة الأميركية لإسرائيل فقط في حجمها العسكري، فإسرائيل لم ينقصها التفوق العسكري في أي وقت وإنما كانت تكمن بالدرجة الأولى في قيمتها السياسية. فها هي الولايات المتحدة تقرر لأول مرة أن تتولى بنفسها إمداد إسرائيل بالسلاح في وقت لا توجد فيه أية أخطار أو توترات على الحدود العربية الاسرائيلية.

ولقد جاءت هذه الصفقة بعد صفقة عسكرية كبرى كانت إسرائيل قد عقدتها سراً مع المانيا الغربية، أدت الى قيام معظم الدول العربية بقطع علاقاتها مع المانيا الغربية عام ١٩٦٥ وكان المسؤولون الألمان يقولون لي بصراحة: اننا لم نبرم تلك الصفقة إلاّ بتعليمات أميركية.

وهكذا كان الموقف بالمنطقة في مطلع سنة ١٩٦٦ كما يلي:

* علاقات متصاعدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

* علاقات متدهورة بين مصر والولايات المتحدة.

* قيادة عسكرية عربية موحدة، مازالت في دور النمو يقابلها متاعب سياسية ومالية عديدة.

* انشغال جزء من القوات المصرية في اليمن.

* قيام خلافات عربية تؤثر على الجبهة الشرقية.

واصبح المسرح السياسي والعسكري مهيأ لإسرائيل لتصعيد عملياتها العسكرية.

وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٦ قامت إسرائيل باستخدام قواتها الجوية والبرية في الهجوم على قرية السموع الأردنية وهي قرية صغيرة تضم أربعة آلاف نسمة معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين وانزلت بهم خسائر جسيمة في الأرواح من سكان القرية.

وأعلنت إسرائيل انها تقوم بهذه الغارة الانتقامية في الأردن رداً على اعمال فلسطينية بدأت من سوريا!

وأثناء وجودي في مطار القاهرة للاشتراك مع عبد الناصر في استقبال احد

رؤساء الدول تحدثت مع عبد الحكيم عامر عن توقعي لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية وأشرت إلى الاتفاقية العسكرية التي وقعناها مع سوريا مؤخراً واننا قد نجد انفسنا فجأة في حرب مع اسرائيل وطمأنني عبد الحكيم عامر الى الاستعدادات المصرية.

وعندما انتهيت من حديثي مع عامر فاجأني عبد الناصر باخراج ورقة من جيبه قائلاً بأن عبد الحكيم عامر لديه كشف بأسماء عشرة ضباط لنقلهم لوزارة الخارجية. وقرأت الأسماء ثم أجبته بأنني سادرس الموضوع.

فأدرك عبد الناصر أنني معترض وقال ضاحكاً:

«مالك مش متحمس لنقل الضباط للسلك الدبلوماسي. انت نسيت انك كنت ضابط. على العموم انا أقدر أصدر قرار جمهوري. أيه رأيك؟».

وعلقت باقتضاب بأنني في سبيل اعادة تنظيم وزارة الخارجية.

وأخذ عبد الناصر بوجهة نظري، إلا أنني شعرت بالقلق في ذلك الوقت فقد كنت أعرف معظم الضباط المطلوب نقلهم وهم من القادة الأكفاء وكان في مقدمتهم اللواء احمد اسماعيل والذي كنت على صلة وثيقة به واعهد فيه الخلق الرفيع وعلمه الواسع في الشؤون العسكرية. وكان نقلهم للخارجية خسارة مؤكدة للجيش في فترة حرجة تحتاج فيها القوات المسلحة إلى القادة ذوي الخبرة.

وقد أصبح احمد اسماعيل فيما بعد وزيراً للحربية وهو الذي نفذ خطة عبور الجيش المصري الى سيناء عام ١٩٧٣.

وبقي هذا الأمر يلح على فكري كمثال يتبعه عبد الحكيم عامر في اختيار قيادات الجيش. وجاءت نتيجة حرب ١٩٦٧ تشير بوضوح الى عدم توفيقه في اختياره للقادة ووضع كل منهم في مكانه المناسب.

وعقد مجلس الدفاع العربي اجتماعاً بالقاهرة في شهر مارس سنة ١٩٦٧ برئاستي للنظر في الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة واستمرت اجتماعاتنا من الصباح حتى منتصف الليل. وكان الوفد السوري، يلح على دعم سوريا بأسراب من الطائرات وبمدافع مضادة للطائرات تحسباً لهجوم اسرائيلي على الجبهة السورية وشعرت بمدى قلقهم من مثل هذا الهجوم قبل ان تتم استعداداتهم الدفاعية.

وتحققت مخاوف سوريا ففي ٧ أبريل تحولت إسرائيل الى الجبهة السورية فهاجمت الحدود السورية واستخدمت في هجومها سلاح الطيران واسفرت المعارك الجوية عن سقوط ست طائرات ميج سورية.

وواصلت اسرائيل تهديداتها لسوريا. ففي ١٢ مايو (١٩٦٧) أعلن اسحاق رابين رئيس أركان حرب القوات الإسرائيلية «اننا سوف نشن هجوماً خاطفاً على سوريا، وسنحتل دمشق لنسقط الحكم فيها ثم نعود».

وقد جاءت تلك التصريحات الاسرائيلية بعد يومين من طلب أبا إيبان لسفراء إسرائيل في الخارج بأن يعربوا عن أن إسرائيل قد تضطر لاستخدام القوة ضد سوريا.

كما أعلن ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل أن «إسرائيل مستعدة لاستخدام القوة ضد سوريا».

وعندما شعرت سوريا ببداية العدوان الإسرائيلي قامت في ١٣ مايو بابلاغ اعضاء مجلس الأمن بأن التهديدات الإسرائيلية هي تمهيد للعدوان الإسرائيلي ضد سوريا.

فقرر عبد الناصر إيفاد الفريق محمد فوزي رئيس أركان حرب القوات المصرية الى سوريا لتفقد الموقف والتشاور مع القادة السوريين، وأعلن حالة الطوارىء في القوات المسلحة المصرية التي بدأت تحرك بعض قواتها الى سيناء. ولقد كان عبد الناصر يستهدف بذلك خلق ضغوط على إسرائيل تؤدي إلى تهدئة الموقف على الجبهة السورية.

ثم توالت التقارير عن الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية، وكانت موسكو هي أحد مصادر تلك التقارير حين أبلغ السوفييت وفداً برلمانياً مصرياً برئاسة أنور السادات كان في زيارة للاتحاد السوفييتي بوجود هذه الحشود.

وفي ١٦ مايو رأى عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة المصرية أن يتخذ خطوة أخرى في الضغط على إسرائيل فطلب من الفريق فوزي رئيس اركان الحرب أن يرسل خطاباً الى قائد قوات الطوارىء في قطاع غزة وشرم الشيخ، الجنرال ريكي جاء فيه:

«أحيطكم علمًا بأنني أصدرت أوامري للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بأن تكون مستعدة لأي عمل ضد إسرائيل في نفس اللحظة التي ترتكب فيه أي عمل عدواني ضد أي دولة عربية. وطبقاً لهذه الأوامر فإن قواتنا تحتشد الآن في سيناء وعلى حدودنا الشرقية. وحرصاً منا على سلامة القوات الدولية التي تتخذ مواقعها على حدودنا الشرقية فإنني أطلب منك أن تصدر أوامرك بسحب هذه القوات من مراكزها على الفور. وقد أصدرت أوامري الى قائد المنطقة العسكرية الشرقية حول هذا الموضوع، وطلبت أن يبلغني تنفيذ هذه الأوامر».

وعندما ارسل لي الفريق فوزي بصورة من هذا الخطاب الذي تم تسليمه فعلاً إلى قائد القوات الدولية أصبح واضحاً لدي أن الأمر بدأ يتحول إلى مواجهة مع إسرائيل يحاول كل طرف فيها ان يضغط على الآخر مما قد يجرنا الى مواجهة عسكرية. وحيث اننا نتصرف طبقاً لحقوق والتزامات السيادة المصرية على أراضينا فإن العامل الجوهري في الموضوع يعتمد على قدرتنا الفعلية عسكرياً في مواجهة التهديدات الإسرائيلية.

وقد طلب يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة عندما علم بالأمر ان توجه مصر خطابها اليه، وليس الى قائد القوات. هذا من الناحية القانونية. أما من الناحية الموضوعية فإنه رأى أيضاً أنه لا يستطيع ان يسحب قوات الأمم المتحدة من منطقة الحدود المصرية مع إسرائيل ويتركها في شرم الشيخ وقطاع غزة وأنه مضطر الى سحب كافة القوات من غزة وسيناء بكاملها وابلاغ الجمعية العامة بذلك.

وعندما أبلغني الفريق فوزي بأن الجنرال ريكي قائد قوات الطوارىء يطلب توجيه الخطاب الى السكرتير العام عن طريق وزارة الخارجية، تحدثت مع عبد الناصر تليفونياً فوافق على توجيه نفس الخطاب الى يوثانت عن طريقي.

ولقد كان الخطاب الذي أرسلته واضحاً للغاية، فنحن لم نطلب سحب قوات الطوارىء الموجودة في غزة أو شرم الشيخ، وكان طلبنا قاصراً على سحب القوات الموجودة على الحدود المصرية مع إسرائيل.

وعندما رفض يوثانت اجراء انسحاب جزئي لقوات الطوارىء لم يعد في استطاعة مصر التراجع عن طلبها ولم يكن أمامنا سوى أن نطلب الانسحاب الكلي لقوات الأمم المتحدة، وهذا يتضمن بالطبع القوات الموجودة في غزة وشرم الشيخ.

وقد أدى انسحاب قوات الأمم المتحدة من شرم الشيخ الى دخول قواتنا العسكرية اليها.. وهذه الخطوة بدورها فرضت علينا العودة الى المشكلة القديمة الخاصة بملاحة إسرائيل في خليج العقبة.

ولم يكن هذا التصرف من جانب يوثانت منطلقاً من سوء نية. ولكنه كان ببساطة ينطلق من عدم معرفته بالمنطقة، وبحقيقة التوترات القائمة فيها.

وهكذا وجد يوثانت نفسه في شهر مايو سنة ١٩٦٧ في وسط ازمة سياسية كبرى بالشرق الأوسط بغير ان تتضح في ذهنه تماماً ابعاد الأزمة.

وفي نفس الوقت فإن قرار عبد الحكيم عامر بسحب قوات الطوارىء كان قراراً متسرعاً يفتقد اية قيمة عسكرية ولا يشكل أي ضغط عسكري على إسرائيل.

وتلقفت اسرائيل هذا التطور الجديد لكي تحول الأزمة والتي بدأتها بتهديداتها لسوريا بالغزو العسكري واحتلال دمشق الى قضية أخرى تماماً وهي حرية الملاحة في خليج العقبة وبدأت الأزمة الجديدة تحتل مكان الصدارة في عواصم عديدة، وفي مقدمتها واشنطن بالطبع. ولقد زعمت إسرائيل من جانبها ان لديها التزام أميركي منذ سنة ١٩٥٧ بضمان حرية الملاحة لسفنها في خليج العقبة، وهو التزام حتى ولو كان صحيحاً فإن مصر لم تكن طرفاً فيه ولم اسمع به على الاطلاق.

ولما كان هدف عبد الناصر من الأزمة كلها هو امتصاص التهديد الإسرائيلي ضد سوريا فإنه قرر أن يعلن اغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وذلك في يوم ٢٣ مايو.

في ذلك اليوم حضر لمقابلتي ريتشارد نولتي، سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، والذي لم يكن قد قدم بعد أوراق اعتماده إلى الرئيس جمال عبد الناصر.

وفي تلك المقابلة كان نولتي يحمل معه رسالة من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون موجهة إلى الرئيس جمال عبد الناصر ومعها مذكرة تفصيلية.

ولقد جاء في الرسالة التي وقعها جونسون تأكيده على حسن نواياه نحو مصر ونفيه ان لديه اتجاهات غير ودية نحوها. ثم اشاد جونسون بجهود عبد الناصر في مجال التنمية الاقتصادية وبعدها تحدث عن أهمية تجنب القتال، مشيراً إلى ان

المنازعات يجب الا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة ومقترحاً ان يقوم نائبه، هيوبرت همفري، بزيارة منطقة الشرق الأوسط.

ونظراً للأهمية الخاصة لتلك الرسالة بالذات، والمذكرة المرفقة بها ولتأثيرها الخطير على الأحداث التالية أورد هنا أهم ما جاء فيها:

«لقد امضيت معظم هذه الأيام الماضية افكر في الشرق الأوسط وفي المشاكل التي تواجهونها والمشاكل التي نواجهها في المنطقة وقد ذكر لي عدد من اصدقائنا المشتركين بما فيهم السفير «باتل» انكم قلقون لأن الولايات المتحدة قد ابدت اتجاهات غير ودية تجاه الجمهورية العربية المتحدة وأود أن تعلموا بصورة مباشرة ان هذا ابعد ما يكون عن نوايانا.

ولقد راقبت من بعد جهودكم لتنمية بلادكم والنهوض بها، واظنني افهم كبرياء شعبكم وأمانيه وتصميمه على ان يدخل العالم العصري ويشارك بدوره الكامل فيه باسرع وقت ممكن وآمل ان نتمكن من إيجاد الوسائل العامة والخاصة على السواء للعمل معاً بطريقة أوثق.

كذلك فإني افهم القوى السياسية التي تعمل في منطقتكم وافهم المطامع واسباب التوتر وكذلك الذكريات والآمال.

«وبطبيعة الحال فإن من واجبكم وواجبي في الوقت نفسه ألا ننظر الى الوراء وإنما ننقذ الشرق الأوسط - والمجتمع الإنساني كله - من حرب اعتقد أنه ليس هناك من يريدها ولست أعرف الخطوات التي سيقترحها عليكم السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت ولكنني احثكم على أن يكون واجبكم الأول تجاه امتكم وتجاه منطقتكم وتجاه المجتمع العالمي كله هذا الهدف السامي وهو تجنب اعمال القتال.

ان المنازعات الكبرى في عصرنا هذا يجب ألا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالسلاح والرجال - لا في آسيا - ولا في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية فذلك اللون من النشاط قد أدى الى نشوب الحرب بالفعل في آسيا وهو يهدد السلام في مناطق اخرى، وكنت اتوقع ان اطلب إلى نائب الرئيس - هيوبرت همفري - ان يتوجه الى الشرق الأوسط لإجراء محادثات معكم ومع غيركم من الزعماء العرب وكذلك الزعماء الإسرائيليين. واذا ما خرجنا من هذه الأيام بدون

اعمال القتال فاني سأظل آمل ان تتم هذه الزيارة ويقوم بها الصديق الذي يحظى باوفى قدر من ثقتي.

ان كلاً منا ممن يحملون مسؤولية قيادة امة يواجه مشكلات متباينة صاغها التاريخ والموقع الجغرافي واعمق المشاعر لدى شعوبنا ومهما كانت الخلافات في نظرتنا واهتماماتنا بالنسبة لبلادكم وبلادي فإننا كلينا نشترك في الاهتمام باستقلال وتقدم الجمهورية العربية المتحدة وبالسلام في الشرق الأوسط».

وجاء في المذكرة الشفوية ما يلي:

«ليس لدينا اي سبب للاعتقاد في هذا الموقف الحالي بان احداً من اطراف اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل لديه النية في ارتكاب عدوان. والواقع ان الخطر ـ وهو خطر جسيم فعلاً سيكمن في المغامرة الخاطئة وسوء التقدير فهناك احتمال بان يقع أولئك الذين يتولون السلطة في المنطقة في اساءة فهم او اساءة تفسير نوايا الآخرين وافعالهم. وهناك ثلاثة وجوه للموقف تسبب لنا قلقاً خاصاً.

أولها : اعمال الإرهاب المستمرة التي تجري ضد إسرائيل بموافقة سوريا والتي تقوم في بعض الحالات، على الأقل من الأراضي السورية وهذا يتنافى مباشرة مع اتفاقات الهدنة العامة التي تنادي الدول الموقعة عليها ان تضمن الا يرتكب عمل شبيه باعمال الحرب او من أعمال العدوان من أرض احدى هذه الدول ضد الطرف الآخر او ضد المدنيين في أرض يسيطر عليها هذا الطرف الآخر. ونحن نعتقد ان اتفاقات الهدنة العامة ما زالت تشكل القاعدة المثلى لأن تسود الأحوال السليمة على امتداد الحدود ونحن نأمل ان تشاركنا الجمهورية العربية المتحدة هي والحكومات الأخرى في مناشدة كل اطراف اتفاقيات الهدنة ان تحترم مواد هذه الاتفاقات بحذافيرها.

ثانياً : فإننا قلقون من أن يؤدي الانسحاب السريع لقوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة الى جعل مشكلة المحافظة على السلام على طول حدود الجمهورية العربية المتحدة مع إسرائيل أكثر صعوبة وفي رأينا فإن وجود قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة يشكل عاملاً مساعداً هاماً في المحافظة على الأمن الأساسي على امتداد هذه الحدود وتؤيد

حكومة الولايات المتحدة مهمة السكرتير العام يوثانت في القاهرة وكلها ثقة صادقة في ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة ستبحث معه على نطاق شامل امكانيات استمرار المحافظة على السلام بشكل من الأشكال على الحدود بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل.

ثالثاً : تعتقد حكومة الولايات المتحدة انه من الضروري بصفة خاصة ان يتوقف الاتجاه الحالي لتعبئة القوات وحشدها على الجانبين وان يغلب هذا الاتجاه. ولقد اخذنا بعين الاعتبار ان بيانات الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل تشير إلى ان تحركات قواتها المسلحة ذات غرض دفاعي ولعلنا نأمل في أن يبدأ الطرفان هما وغيرهما من الدول الأخرى التي اتخذت احتياطات عسكرية في اعادة قواتهم الى قواعدها الطبيعية فإنهم اذا قاموا بذلك يصبح في امكانهم أن يؤدوا خدمة هامة في سبيل تخفيف حدة الموقف الحالي المتوتر».

«ونحن ننتهز هذه الفرصة لنعيد تأكيدنا بالتزامنا المستمر لمبدأ حرية المرور إلى خليج العقبة لسفن جميع الدول فإن حق المرور الحر والبريء الى هذه المياه يعد جزءاً من المصلحة الحيوية للمجتمع الدولي ونحن موقنون بأن التدخل في هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب دولية خطيرة.

وفي الموقف الحالي فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومات العربية الأخرى تستطيع ان تتأكد بيقين وأن تعتمد على أن حكومة الولايات المتحدة تعارض معارضة صارمة أي عدوان في المنطقة من أي نوع ـ سواء كان مكشوفاً او في الخفاء، وسواء قامت به القوات المسلحة النظامية أو قوات غير نظامية ولقد كانت هذه سياسة هذه الحكومة تحت قيادة اربعة عهود او حكومات مختلفة وسجل اعمالنا العقدان الماضيان ـ سواء داخل الامم المتحدة او خارجها ـ يوضح هذه النقطة بجلاء».

وكان عبد الناصر قد سألني أكثر من مرة طوال الأيام العشرة السابقة عن الموقف الأميركي لأن هذا العامل هو وحده الذي سيشجع أو لا يشجع اسرائيل على بدء حرب جديدة في المنطقة.

وهكذا، فإنني عندما تسلمت رسالة الرئيس الأمريكي جونسون توجهت على الفور الى جمال عبد الناصر.

وبعد ان قرأ عبد الناصر الرسالة، سكت قليلاً ثم سألني عن تقييمي لها. وقلت له انني الآن اشعر بالاطمئنان من عدم قيام حرب جديدة فها هو رئيس الولايات المتحدة يدعو كافة الأطراف الى احترام اتفاقيات الهدنة وهو مطلب مصري ابلغنا به مجلس الأمن ثم ان جونسون يؤكد في رسالته ان مصر تستطيع ان تعتمد على ان الحكومة الأمريكية تعارض معارضة صارمة اي عدوان في المنطقة، سواء قامت به قوات مسلحة نظامية او غير نظامية، اما بالنسبة الى موضوع الملاحة في خليج العقبة، فهو موضوع يمكن ان نصل الى حل بشأنه. اما عن طريق اللجوء الى محكمة العدل الدولية كما اقترح السناتور فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، او عن طريق عودة قوات الطوارىء الى شرم الشيخ عندما يزول التهديد الأسرائيلي.

ومرة اخرى سألني عبد الناصر، ولكن.. هل تعتقد ان هذه الرسالة تمثل موقفاً حقيقياً من جونسون؟

قلت له: بالتأكيد فأنا لا أتخيل أن يخدعنا رئيس الولايات المتحدة في خطاب رسمي يوقعه بإمضائه ويقترح فيه إيفاد نائبه هيوبرت همفري إلى المنطقة.

سكت عبد الناصر قليلاً قبل ان يقول معترضاً: أنا ما زلت أشعر بعدم الاطمئنان بل إنني أشك في صدق هذه الرسالة من جونسون. فإذا كانت لديه كل تلك النوايا في الانحياز الكامل لإسرائيل، ومعاداتنا لحسابها، طوال السنوات السابقة فهل سيتنكر فجأة لكل ذلك ويتخذ موقفاً عادلاً بيننا وبين إسرائيل؟.

لقد انتهى اجتماعي بعبد الناصر عند هذا الحد ولم تمر سوى أيام قليلة قبل أن أتبين خطئي في التقدير، وصحه شكوك عبد الناصر. بل ان الأحداث سرعان ما اثبتت ان تلك الرسالة من جانب جونسون كانت في الواقع اكبر عملية خداع يقوم بها رئيس أميركي على الإطلاق لصالح بلد، وضد بلد آخر.

وكان موقفنا في ذلك الوقت يتلخص في وقف التهديدات الإسرائيلية ضد سوريا والحيلولة دون استمرار الاعتداءات الإسرائيلية ضد الدول العربية وهي الاعتداءات التي وصلت الى اقصاها خلال السنتين الأخيرتين.

ثم جاء يوثانت وعندما استقبلته في مطار القاهرة شعرت بأنه، مع هدوئه، يشعر بالانزعاج الشديد.

وقد اخطرتنا سفارتنا في واشنطن بأن الولايات المتحدة تساند مهمة يوثانت الأمر الذي اعطى جدية اضافية للمشروع الذي اخطرني به يوثانت كبداية لحل الأزمة.

كان مشروع يوثانت يعتمد على أفكار لتهدئة الموقف وهي تتلخص في نقاط ثلاثة:

أولاً : يطلب من اسرائيل ألا ترسل أي سفينة عبر خليج العقبة.

ثانياً: يطلب من الدول التي ترسل سفنها إلى ميناء إيلات ألا تحمل مواداً استراتيجية لإسرائيل.

ثالثاً: يطلب من مصر عدم مزاولة حق التفتيش على السفن التي تمر عبر مضيق العقبة.

ولقد عرضت تلك النقاط على عبد الناصر، مع تأييدي بقبولها.

واستقبل عبد الناصر يوثانت في اليوم التالي ووافق على مقترحات يوثانت وعندئذ وجه يوثانت سؤالاً الى جمال عبد الناصر:

- سيادة الرئيس. إن الإسرائيليين متخوفون من قيامكم بهجوم عسكري ضدهم، هل تستطيع أن تعدني بأن مصر لن تهاجم إسرائيل؟

ورد عليه عبد الناصر قائلاً: نحن لم نعلن في أي وقت بأننا سنهاجم إسرائيل، إن إسرائيل هي التي هددت رسمياً بغزو سوريا، وما نفعله هو اجراء دفاعي لمنع مثل هذا التهديد من أن يصبح حقيقة وعلى ذلك فلن نكون نحن البادئين ابداً بالهجوم.

وغادر يوثانت القاهرة مسرعاً يوم ٢٥ مايو متصوراً أن مهمته بالقاهرة، وقبول مصر لمقترحاته، والتأكيدات التي حصل عليها من جمال عبد الناصر كفيلة بتهدئة الأزمة.

إلا أنه تبين بعد ذلك أن جونسون وكبار مستشاريه اجتمعوا مع وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان في مساء السادس والعشرين من مايو، وذلك لبحث احتمالات الموقف في المنطقة وبعد الاجتماع قال جونسون لمساعديه: إن إسرائيل سوف تضربهم - أي تضرب المصريين -.

كما أصبح واضحاً لنا أن الولايات المتحدة لم تهتم بمتابعة النتائج التي احرزها يوثانت في القاهرة برغم فهمنا بأن يوثانت لم يكن ليبادر بعرض نقاطه الثلاث علينا إلا بموافقة مسبقة من الأميركيين وربما يرجع السبب في عدم اهتمام جونسون بنجاح يوثانت في القاهرة إلى أنه كان يتوقع منا أن نرفض مشروع يوثانت لحل الأزمة وأما وقد قبلناه فلم يعد جونسون حريصاً على متابعته.

وفي يوم ٢٨ مايو دعاني عبد الناصر لتناول الغداء معه وآخرين وحضر المشير عبد الحكيم عامر متأخراً بعد الوقت وقال ضاحكاً وهو يجلس إن إسرائيل قد اصيبت بالذعر قبل الظهر فقد أرسل طائرتي ميج ٢١ للاستطلاع فوق بئر السبع وإن الطائرتين التقطتا إشارات إسرائيلية تدل على مدى الذعر الذي أصابهم من وجود الطائرتين المصريتين.

ولقد أزعجني هذا الحديث كثيراً، لأن بئر السبع لا تبعد عن الحدود المصرية بأكثر من اربعين ميلاً أي أن الطائرتين المصريتين لم تمكثا في الأجواء الإسرائيلية أكثر من بضع دقائق وهو إجراء لا يقدم الدليل عن مدى قوة سلاح الطيران المصري.

وفي اليوم التالي زرت عبد الناصر في منزله بعد الظهر، وكان يوماً قائظ الحر فاقترح أن نتمشى في حديقة منزله وأثناء سيرنا أشرت إلى موضوع الطيران وذكرت انه لو اعتدت علينا إسرائيل فإن كفاءة سلاح الطيران المصري عندنا ستكون هي الفيصل الحاسم في المعركة، وسألته عن مدى استعداداتنا في هذا المجال، كان رد عبد الناصر هو ان عبد الحكيم عامر يؤكد بأن استعداداتنا كاملة.

ويبدو أن جمال عبد الناصر قد تحدث مع عبد الحكيم عامر ونقل إليه مدى قلقي فقد فوجئت بعد اجتماع لنا في قصر القبة بعبد الحكيم عامر ينتحي بي جانباً ويقول: يبدو لي ان هناك ما يقلقك فما هو؟ وأجبته قائلاً: إنني أرى أن الموقف يزداد توتراً. وليست لدي أية معلومات عن مدى استعدادنا العسكري.

وضحك عبد الحكيم عامر قائلاً: اسمع لو حدث وقامت إسرائيل بأي عمل ضدنا فإننا نستطيع بثلث قواتنا فقط أن نصل الى بير سبع. ولكي تتأكد بنفسك ما رأيك ان تزورني في القيادة لكي تطلع على الموقف العسكري؟.

ولقد وعدته بأن أفعل ذلك. ولكنني لم اذهب لأنني كنت أعلم بأنني سوف

أرى مجموعة من الخرائط واستمع الى بيانات وخطط ولكنني لن أكتشف أبداً مدى صحة البيانات ولا مدى قدرتنا على تنفيذ هذه الخطط.

وفي اجتماع لمجلس الوزراء توجه احد الوزراء بالسؤال الى وزير الحربية شمس الدين بدران عن الموقف اذا تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً لصالح إسرائيل عن طريق الأسطول الأمريكي السادس في البحر الأبيض بعد أن صرح ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن الأسطول الأمريكي السادس هو الاحتياطي الاستراتيجي لإسرائيل.

وقد اجاب شمس الدين بدران بأن القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف.

ولقد كان هذا الرد مؤشراً خطيراً عن التصور الخاطىء لدى القيادة العسكرية وقد اعتقد بعض الوزراء أن وزير الحربية، الذي كان قد عاد لتوه من زيارة الى الاتحاد السوفييتي، لا يمكن أن يعطي هذا الرد ما لم يكن متأكداً بأن لديه السلاح الذي يواجه به الأسطول الأميركي السادس!

كانت مقابلاتي مع عبد الناصر قد تعددت يومياً في تلك الفترة وقد ذكر لي في احدى المقابلات ان عبد الحكيم عامر قد أكد له أن سلاح الطيران المصري على استعداد كامل لمواجهة الموقف وأضاف بأن عبد الحكيم عامر أبلغه بأنه أرسل سرباً من طائراتنا الى الغردقة على شاطىء البحر الأحمر لمواجهة الهجوم الإسرائيلي على شرم الشيخ.

ومرة أخرى لم استرح الى هذا التفكير المبني على أن اسرائيل سوف ترتكب مثل هذا الخطأ بتوجيه هجومها الأساسي، في حالة قيامها بالحرب، إلى شرم الشيخ.

وعاد عبد الناصر يسألني في ذلك اليوم عن تقييمي لاحتمالات الهجوم الإسرائيلي وقد لاحظت أن قلقه كان يزداد يومياً وكانت اجابتي تتلخص في أن إسرائيل لديها حالياً صورة واضحة عن توزيع قواتنا العسكرية، فإذا كانت البيانات التي سمعتها من عبد الحكيم عامر ومن وزير الحربية عن استعدادات قواتنا المسلحة حقيقية فإن إسرائيل سوف تتردد في القيام بأي عدوان ضدنا.

إنني ما زلت مقتنعاً بأن اجابتي كانت سليمة يومها، فلعل قواتنا العسكرية

من حيث العدد وكمية الأسلحة المتوفرة لديها غير كافية فيما لو كنا ننوي أن نبادر نحن بشن الحرب، ولكنها كانت كافية تماماً لردع أي هجوم إسرائيلي والرد عليه، وهكذا فإن الأمر يتوقف في ترجيح كفة أي من الفريقين على حسن القيادة ومستوى التدريب والاستعداد والتنبه. وقد تبين فيما بعد أنه من حيث القيادة العسكرية الموجودة لدينا ابان الأزمة فإنها لم تكن تتمتع بالحد الأدنى من الخبرة والتنظيم والكفاءة في ظل أي مفهوم عسكري، فكانت الأوامر تصدر بطريقة عشوائية لا علاقة لها بأي فكر عسكري. برغم ما لدينا من الكفاءات العسكرية التي اكتسبت خبرات ضخمة وتلقت تدريبات متخصصة بطريقة علمية إلا انها لم تكن في مواقع المسؤولية.

وقام عبد الناصر بالرد على جونسون في يوم ٢ يونيو برسالة مطولة كرّر فيها موقفنا كما نراه بالنسبة لموضوع شرم الشيخ مشيراً إلى أن إسرائيل ترفض العمل باتفاقات الهدنة ومؤكداً من جديد، على أن مصر لن تكون هي البادئة بالعدوان.

ولقد أضاف عبد الناصر بأنه يرحب بزيارة هيوبرت همفري نائب الرئيس الأميركي إلى القاهرة في أي وقت بل انه زيادة في تأكيد حسن نية مصر، فإن عبد الناصر قال انه من جانبه على استعداد لإرسال زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية في الحال إلى واشنطن.

ولأنه من المفيد هنا ان نتعرف على الحقائق كاملة فإنني أذكر هنا أهم ما جاء فيها:

«إنني أرحب بمبادأتكم في الكتابة إلي حول الوضع الراهن في الوطن العربي اعتقاداً مني بأنه مهما بدت نقطة الالتقاء بيننا خارج نطاق رؤ يتنا في هذه المرحلة فإن أية محاولة مشتركة من جانبنا لإيجاد حوار مباشر قد يساهم على الأقل في تبديد جزء من السحابات المصطنعة التي يراد لها أن تصور ممارسة الحق وكأنه أمر حرام وان تصور حق الدفاع وكأنه عدوان، ولقد يكون من المفيد ـ في مجال الحكم على أحداث الساعة ـ ان نراها في ترابطها الزمني والمنطقي المتكامل حتى نتجنب سوء الفهم وحتى نصل إلى تقييم سليم ومعقول وعادل لواقع الأمور التي نعيش في وسطها.

ومن اجل ذلك فسأحاول أن أشير الى عدة حقائق أو أن أصفها بأنها حقائق مبدئية:

أولاً: علينا أن نعود بذاكرتنا إلى الأيام القليلة السابقة على الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة مؤخراً وأن نتذاكر الموقف العدواني الخطير الذي خلقته السلطات الإسرائيلية إزاء الجمهورية العربية السورية والتهديدات العدوانية التي أعلنها عدد من المسؤولين الإسرائيليين وما اقترن به ذلك من حشد قوات ضخمة على الحدود السورية تدبيراً لعدوان أكيد على سوريا. لقد كان طبيعياً عندئذٍ أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة بمسؤولياتها وأن تتخذ كافة الإجراءات التي يتطلبها العمل دفاعاً عن الوطن العربي ضد العدوان المدبر.

ثانياً: تطلبت الإجراءات الدفاعية التي اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة أن تتقدم قواتنا المسلحة إلى مواقعها الأمامية على الحدود حتى تكون قادرة على مواجهة تطورات الموقف ولتكون بوجودها قادرة على التدخل ضد الغزو الإسرائيلي المدبر وحرصاً منا على سلامة قوات الطوارىء الدولية فقد قدرنا ضرورة انسحابها وأصبح هذا أمراً منتهياً.

ثالثاً: كان منطقياً بعد انسحاب قوات الطوارىء الدولية أن تتقدم القوات المسلحة العربية لاحتلال مواقعها واحتلت من بين هذه المواقع منطقة شرم الشيخ المطلة على مضيق تيران وكان منطقياً أيضاً أن نمارس حقوق سيادتنا الثابتة على المضيق وعلى مياهنا الإقليمية في الخليج.

وهنا أيضاً أود أن أعود بك بضعة سنين إلى الوراء إلى العدوان الثلاثي ضد الجمهورية العربية المتحدة وهو العدوان الذي ما زلنا نذكر بالتقدير الموقف العادل الذي اتخذته بلادكم ازاءه.

ولقد مارست الجمهورية العربية المتحدة قبل العدوان حقوقها القانونية الثابتة ازاء الملاحة الإسرائيلية في المضيق وفي الخليج - وهي حقوق لا تحتمل التشكيك - وبعد رحيل قوات الطوارىء وحلول القوات المسلحة العربية محلها في هذه المنطقة لم يكن من المتصور أن يسمح بمرور السفن الإسرائيلية أو المواد الاستراتيجية المرسلة لها - وموقفنا في ذلك فوق انه ثابت شرعاً - فهو يستهدف في الواقع إزالة آخر أثر للعدوان الثلاثي إعمالاً لهذا المبدأ الأخلاقي الذي يقضي بعدم مكافأة المعتدي على عدوانه.

وفي كل ما اتخذناه من إجراءات دفاعاً عن أراضينا وحقوقنا أوضحنا أمرين:

أولهما - اننا سندافع ضد أي عدوان يقع علينا بكافة ما نملك من قدرات وإمكانيات.

وثانيهما - اننا سنظل نسمح بالمرور البريء للسفن الأجنبية في مياهنا الإقليمية.

هذه حقائق تتصل بالموقف المباشر الذي أعلنته الجمهورية العربية المتحدة والتي لا نرى فيها أي مدعاة لكي يتخذها البعض مبرراً لفرض جو من الأزمة أو لشن هذه الحملة النفسية الموجهة ضدنا.

وفي الوقت الذي تأخذ فيه هذه الحملة ابعاداً وأشكالاً متزايدة نرى تجاهلاً كاملاً ومؤسفاً لعدد من الحقائق الأخرى التي أود أن أصفها بأنها حقائق أساسية فهذه الحقائق هي التي تفرض في الواقع حكمها على مجرى احداث اليوم وستظل تفرض حكمها في المستقبل إلى أن يصل الجميع الى تقدير كامل لها ولأبعادها ولجذورها وسأشير هنا ألى حقيقتين:

أولاهما - هي حقوق شعب فلسطين وهي في نظرنا أهم حقيقة ينبغي الاعتراف بها، لقد استطاعت القوة المسلحة المعتدية أن تطرد الشعب من وطنه وتحوله إلى لاجئين على حدود هذا الوطن وتقف قوى السيطرة والعدوان اليوم حائلاً دون حقهم الثابت في العودة إليه والعيش فيه رغم قرارات الأمم المتحدة التي كان آخرها في العام الماضي.

وثانيتهما - تتصل بموقف إسرائيل ازاء اتفاقات الهدنة وهو موقف لا يتمثل في مجرد انتهاك مستمر لأحكام هذه الاتفاقيات بل وصل إلى حد انكار وجودها او الالتزام بها بل وإلى احتلال المناطق المجردة من السلاح وطرد مراقبي الأمم المتحدة منها وإهانة المنظمة الدولية والاعتداء عليها. وهاتان هما حقيقتان أساسيتان لا بد من تقدير لهما للحكم على مجرى احداثه اليوم وتطوراتها.

ولقد أشرتم في رسالتكم الى نقطتين:

أولاهما - ما أشرتم إليه من أننا ينبغي أن ننسى الماضي جانباً وأن نعمل على انقاذ الشرق الأوسط بل والعالم كله بتجنبه الأعمال العسكرية فبالنسبة لهذه النقطة أودُّ أن أشير إلى أن سياسة الجمهورية العربية المتحدة لا تكتفي

باتخاذ السلام العالمي هدفاً لها بل اننا في سبيل هذا الهدف نأخذ دوراً إيجابياً لا أرى الاستطراد في بيانه تجنباً للوقوع في دائرة التمجيد الذاتي، أما بالنسبة للقيام بتجنب الأعمال العسكرية فيكفي هنا أن أكرر ما سبق أن أعلنت من أن كافة ما قمنا به من اجراءات فرضتها قوى العدوان ومع ذلك فإن قواتنا لن تبدأ بأي عدوان. ولكننا بلا شك سندافع ضد أي عدوان يقع علينا أو على أي بلد عربي بكل ما نملك من قدرات وإمكانيات.

وثانيتهما ـ هو ما أشرتم إليه من أن مشاكل العصر لا يمكن حلها عن طريق اختراق الحدود بين الدول بواسطة الرجال والسلاح وأنا أتفق معك في هذا الرأي ومع ذلك فينبغي أن ننظر في كيفية تطبيق هذا المبدأ على كل حالة فإذا كان قصدكم هو عبور بعض أفراد شعب فلسطين خطوط الهدنة فإنني أود هنا أن أشير الى ضرورة بحث هذا الجانب في نطاق النظرة الشاملة لقضية شعب فلسطين وهنا أيضاً أتساءل عن مدى قدرة أية حكومة في أن تسيطر على مشاعر أكثر من مليون فلسطيني فات ما يقرب من العشرين عاماً دون أن تهتم العائلة الدولية ـ ومسؤوليتها هنا مسؤولية لا يمكن الفرار منها ـ بإعادتهم إلى وطنهم. وتكتفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل دور من أدوار انعقادها بتأكيد هذا الحق. ان ما يقوم به بعض أفراد الشعب الفلسطيني من عبور خطوط الهدنة ان هو في الواقع إلا مظهر من مظاهر الغضب الذي أصبح ـ عن حق ـ يتملك هذا الشعب إزاء الإنكار الكامل لحقوقه من جانب العائلة الدولية ومن جانب القوى التي تقف مع إسرائيل وتعاونها مادياً وأدبياً.

وفي الواقع اننا مهما حاولنا أن نفصل بين جوانب المشكلة فلا بد ان نعود في النهاية إلى جوهرها وأصلها الذي يتمثل في حق شعب فلسطين في أن يعود الى بلاده ومسؤولية العائلة الدولية في أن تكفل له ممارسة هذا الحق.

أرسلنا تلك الرسالة الى الرئيس الأميركي جونسون في ٢ يونيو وكنا قد استقبلنا قبلها مبعوثاً من جانبه بشكل رسمي، ومبعوثاً آخر بصفة غير رسمية.

كان المبعوث الرسمي هو السفير تشارلز يوست الذي قابلته في مساء اليوم الأول من شهر يونيو وكانت هناك صداقة قديمة تربطني معه عندما جاء الى دمشق سفيراً للولايات المتحدة في سوريا.

ولقد بادرني يوست في مقابلتي معه مساء ١ يونيو بأنه مكلف من وزارة الخارجية الأميركية بمقابلتي لاستطلاع الموقف ومؤكداً من جانبه بأن الولايات المتحدة سوف تكون ضد أي طرف يبدأ بالعدوان المسلح.

وقلت له: اننا من ناحيتنا لن نبدأ هجوماً مسلحاً، وقد أكدنا لكم ذلك رسمياً بناء على طلبكم. أما من ناحية إسرائيل فإنني أريد أن أنبهك لما يربطنا من صداقة بأن إسرائيل إذا بدأت العدوان من جانبها فإن هذا سيعود بالخسارة المؤكدة على الولايات المتحدة في المنطقة كلها، فضلاً عن أنه سوف يزيد من المكاسب السوفييتية فيها.

في نفس الوقت كان جمال عبد الناصر يقابل روبرت اندرسون، المبعوث غير الرسمي من جونسون، لكي يستمع منه إلى رسالة شفوية من جونسون يؤكد فيها رسالته الخطية السابقة ويذكر فيها لعبد الناصر أن الولايات المتحدة تسعى لحل سلمي للأزمة وأنها سوف تقف ضد أي طرف يبدأ بالعدوان المسلح.

وفي تلك المقابلة كرر عبد الناصر لروبرت اندرسون موقف مصر، وذكره أن مصر من جانبها قد وافقت على مقترحات يوثانت وتؤكد من جديد أنها لن تبدأ أبداً بالعدوان المسلح.

وعندما استدعيت السفير الأمريكي ريتشارد نولتي في الساعة الثامنة من مساء يوم ٢ يونيو لكي أسلمه رسالة عبد الناصر إلى جونسون قلت له متسائلاً:

ـ كيف ترى الآن احتمال أن تبدأ إسرائيل بالهجوم ضدنا؟

واجابني السفير الأمريكي قائلاً: ان هذا الاحتمال قائم بنسبة خمسين في المائة!

وأعترف بأن هذه الأجابة قد جعلتني في حيرة شديدة من موقف الولايات المتحدة. فها نحن لدينا في القاهرة مبعوثان من الرئيس الأمريكي، معروف عنهما الموضوعية وعدم التحيز، ليؤكدا ما جاء في رسالة جونسون بأن الولايات المتحدة لن تقبل بعدوان أي طرف على الآخر وفي نفس الوقت فها هو السفير الأميركي في القاهرة يقول انه يرى أن احتمال ان تبدأ إسرائيل الحرب هو احتمال قائم بنسبة خمسين في المائة. وكان واضحاً في أن السفير يقول لي ذلك صدوراً عن رأي

شخصي. وبدأت اشترك مع عبد الناصر لأول مرة في شكوكه حول مدى صدق الرئيس الأميركي جونسون وجدية تعهده الرسمي.

في اليوم التالي، ٣ يونيو، طلب تشارلز يوست مقابلتي على وجه السرعة لإبلاغي برسالة من واشنطن. وعندما قابلته أبلغني بوصول رسالة من جونسون تفيد باستعداد جونسون لاستقبال زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية المصري في أي وقت.

وقد بادرت، أثناء المقابلة، إلى اخطار جمال عبد الناصر فقال لي انه سوف يرد عليّ خلال دقائق. وبعد عشر دقائق اتصل بي ليخطرني بأن أقترح الخامس من يونيو، أي بعد أقل من ٤٨ ساعة، موعداً لوصول زكريا محيي الدين إلى واشنطن.

وعندما ذكرت ذلك التاريخ للسفير يوست وافق على الفور. بعدها ذكرت ليوست أننا على استعداد للتسليم بأمرين. أولها معاونة الولايات المتحدة لإسرائيل، وثانيهما أن تقدم الولايات المتحدة حمايتها لإسرائيل. ولكن في مقابل ذلك يجب أن يكون هناك التزام من إسرائيل بعدم العدوان، كما ان المساعدة العسكرية اذا تجاوزت قدراً معيناً تصبح على وجه التأكيد تشجيعاً على العدوان.

ولم يكن حديثي هذا سوى مجرد تسجيل موقف، لأنني كنت أعلم أن أي حجج نسوقها مهما بلغت قوتها، أو مواقف نتخذها، لتأكيد حسن النوايا، لن تحول دون العدوان الإسرائيلي اذا كان قد تلقى مباركة جونسون. ولقد اتضح فيما بعد ان العد التنازلي كان قد بدأ فعلاً وان كل تلك الاتصالات الأميركية معنا في القاهرة كانت تتم في ظل معرفة مؤكدة من جانب الولايات المتحدة بأن إسرائيل سوف تهاجم مصر.

مع ذلك فإنني أعترف بأن تلك الاتصالات الأميركية، والتعهدات الرسمية التي قدمت لنا قد جعلتني أشك كثيراً في أن إسرائيل سوف تبادر بالهجوم علينا.

وقد حاول جمال عبد الناصر تجنب الحرب واتبع في ذلك خطين:

الأول: هو الموافقة على مقترحات يوثانت الخاصة بشرم الشيخ وخليج العقبة، وكذلك اعطاء تأكيدات رسمية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والرئيس الفرنسي شارل ديغول والسكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت،

وكذلك للصحافة العالمية في مؤتمر معهم يوم ٢٨ مايو بأنه لن يبدأ بالهجوم.

والثاني: اصدار الأمر بتعبئة القوات المصرية وإرسال بعض الفرق عبر قناة السويس الى سيناء، تصوراً منه أن هذا الإجراء سوف يحول دون الهجوم الإسرائيلي على سوريا.

وعندما أعلن عبد الناصر أنه لن يبدأ بالهجوم فقد كان ذلك من منطلق موقف عملي لأنه لن يحقق من وراء الهجوم أي مكسب، كما أن قيامه بمثل هذا الهجوم معناه الدخول في صدام علني ومباشر مع الولايات المتحدة، التي تعلن دائمًا حمايتها لإسرائيل، ولم يكن عبد الناصر راغباً في مثل هذا الصدام.

والأمر الأخير إنه حتى لو أراد عبد الناصر ذلك فإنه لم تكن تحت يده القدرة العسكرية على تدمير الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن إنشغال جزء من قواتنا المسلحة في اليمن.

إلا أن الأمر الذي لا شك فيه بأن قيام عبد الناصر بضربة وقائية، عقب قيام إسرائيل بالتعبئة كانت تحول دون كارثة ٦٧ لأنه كان سيمكن سلاح الطيران المصري من تدمير جزء من السلاح الجوي الإسرائيلي وسيحول دون تدمير الطائرات المصرية وهي رابضة على الأرض في مطاراتنا العسكرية في صباح الخامس من يونيو.

وهنا تبدو أهمية الدور الذي قام به الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في عملية الخداع الكبرى بل ونجاحه في اشراك الاتحاد السوفييتي في السيناريو.

وعندما جاء الملك حسين، ملك الأردن، إلى القاهرة فجأة يوم ٣٠ مايو طلب من عبد الناصر توقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع مصر ومماثلة لتلك التي كانت بين مصر وسوريا فإنه استخلص فعلاً ان عبد الناصر لا يريد الحرب. وان تصعيد إسرائيل لعملياتها العسكرية ضد الأردن وسوريا طوال الأشهر القليلة السابقة قد أصبح يهدد العالم العربي، والمنطقة كلها، بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار يجب ازاءها اتخاذ اجراء ما للحد من انطلاق يد إسرائيل في المنطقة.

ولقد كان النجاح السياسي الإسرائيلي يكمن في نقطتين جوهريتين. أولها

تتعلق بالدور الأميركي الذي جعلت جونسون يلعبه لصالحها والذي لم يقتصر فقط على التمويه على مصر والتغرير بها وإنما دفعه أيضاً بأمر الأسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض بالاستعداد لمواجهة أي موقف عسكري، فتوجهت قطع منه الى شرق البحر الأبيض ثم إرسال الباخرة «ليبرتي» للتجسس على التحركات والاتصالات المصرية في سيناء وهي الباخرة التي اكتشف أمرها فجأة اثناء الحرب عندما أغارت عليها الطائرات الإسرائيلية بطريق الخطأ.

أما النقطة الثانية فتتعلق بنجاح إسرائيل في تحويل الأزمة من قضية أساسها تهديداتها العلنية بغزو سوريا إلى قضية أخرى مختلفة تماماً، هي الملاحة في خليج العقبة.

والواقع أن جذور هذه المشكلة الأخيرة بالذات بدأت عندما قامت إسرائيل في ١٠ مارس ١٩٤٩ باحتلال أم رشرش (إيلات) على خليج العقبة وذلك بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر عام ١٩٤٩ وفي ظل قرار مجلس الأمن بوقف أي عمليات عسكرية من جميع الأطراف.

وقد تبين لنا في مصر في ذلك الوقت خطورة هذا الاجراء على سلامة مصر لأن وصول إسرائيل إلى خليج العقبة أصبح يهدد ساحل سيناء الجنوبي بل يهدد سواحل مصر والسعودية على البحر الأحمر. وكاجراء مضاد صدر قانون عام ١٩٥٠ يحرم مرور السفن الإسرائيلية في الممر المائي والذي يبعد مسافة ١٥٠٠ ياردة من الساحل المصري. كما يحرم وصول أي مواد استراتيجية إلى إيلات عن طريق الممر المائي.

وأصبح الأمر منذ ذلك الوقت يتعلق بأمن مصر والدول العربية في منطقة البحر الأحمر.

استيقظت في صباح الخامس من يونيو على صوت انفجارات شديدة وكانت الأصوات تأتي من شرق وغرب القاهرة، فأدركت أن إسرائيل قد بدأت هجومها.

فأسرعت الى مكتبي بوزارة الخارجية لكي أتابع الموقف منه. وبعد قليل تلقيت الصدمة الأولى. فقد اتصل بي جمال عبد الناصر تليفونياً ليخطرني بأن المطارات العسكرية المصرية قد ضربت جميعها، وأن سلاح الطيران المصري قد أصيب بالشلل.

كانت هذه بالطبع خسارة فادحة، ولكنها ما كان يجدر أبداً أن تؤدي الى ذلك الانهيار لو توفر التخطيط العسكري الجيد. ولكن الذي حدث هو أن القيادة قد بدأت تذيع بلاغات عن اسقاط عشرات الطائرات الإسرائيلية. وقد اتضح فيما بعد أن الطائرات الإسرائيلية كانت تتخلص من خزانات الوقود الاحتياطية بها فكانت البلاغات ترد إلى القيادة بأنها طائرات إسرائيلية تتساقط!

وعندما اذاعت القيادة العسكرية أن دفاعنا الجوي اسقط ٨٦ طائرة، وبحكم خبرتي السابقة في الدفاع الجوي، فإنني كنت استطيع أن أجزم على الفور باستحالة اسقاط هذا العدد الكبير من الطائرات بوسائل الدفاع الجوي المتوفرة لدينا.

ولقد حاولت في ذلك اليوم أن أتصل بالمشير عبد الحكيم عامر فلم أفلح في ذلك مرات عديدة. ولمست حالة من الاضطراب غير العادي في القيادة. ولم أجد مسؤولاً يمكنه أن يزودني بأية تفصيلات لحقيقة الموقف. وعندما نجحت أخيراً في الاتصال بأحد أفراد القيادة طلبت منه أن يعين ضابط اتصال لتزويد وزارة الخارجية بالمعلومات الدقيقة حتى يمكن التحرك سياسياً على ضوء الواقع العسكري. ولكن هذا الطلب لم ينفذ لعدم وجود من ينفذه!

وقد شعرت بأننا مقبلون على كارثة، خاصة وأن مبادرة إسرائيل بالهجوم ضدنا، وبالذات الضربة الجوية، لم يكن مفاجئاً للقيادة العسكرية. فقد ذكر لهم رئيس الجمهورية في اجتماعه بهم يوم ٢ يونيو أن معلوماته تفيد باحتمال قيام إسرائيل بالهجوم يوم ٥ يونيو، وفي هذه الحالة ستكون ضربتها الأولى موجهة ضد سلاح الطيران المصري. وبالرغم من ذلك فإن القيادة العسكرية لم تتخذ أي اجراء للنزول بالخسائر الى الحد الأدنى فلقد كان من الممكن الا تتجاوز الخسائر ٢٠ بالمائة عن طريق توزيع الطائرات بطريقة أفضل، ووجود مظلة جوية لحماية المطارات يوم ٥ يونيو. علمًا بأن هذه المظلة الجوية ظلت قائمة في الأيام القليلة السابقة على ٥ يونيو.

وأسوأ من كل هذا أن المشير عبد الحكيم عامر، بدلاً من أن يظل في مركز قيادته في ذلك اليوم توجه الى احدى القواعد في سيناء مصطحباً معه في الطائرة عدداً كبيراً من كبار القادة العسكريين، كما كانت القيادات في الجبهة متجمعة في المطار بسيناء انتظاراً لوصوله.

ولضمان سلامة طائرة المشير صدرت التعليمات بعدم اشتباك اجهزة الدفاع الجوي، مما أدى الى الإغلاق الكامل للدفاع الجوي.

وبالاضافة الى ذلك فقد تبين فيما بعد أنه قبيل ضرب المطارات المصرية وصل انذار مبكر من سيناء، وآخر من الأردن، ولكن أغفلا لعدم وجود قيادة قادرة على التصرف في غيبة القيادات المسؤولة.

فلقد هاجمت قوة إسرائيلية موقعاً مصرياً في «أم بسيس» بمنطقة الحدود، وكان ذلك قبل الضربة الجوية بأكثر من ساعة. الأمر الذي كان ينذر بقيام إسرائيل بهجومها الواسع، كما أن إشارة لاسلكية قد وصلت من عجلون في الأردن، عن طريق الفريق عبد المنعم رياض هناك، وتشير إلى أن الرادار الأردني قد اكتشف قيام عدد كبير من الطائرات الحربية الإسرائيلية من مطاراتها متجهة نحو مصر. ولكن رموز الشفرة كانت قد تغيّرت في ذلك اليوم مما أدى إلى عدم معرفة محتوى البرقية في الوقت المناسب.

ولقد كان هناك إذن متسع من الوقت أمام سلاح الطيران المصري لمواجهة الطائرات الإسرائيلية في الجو ومنعها من تحقيق أهدافها لو أن هذه المعلومات قد وصلت في الوقت المناسب لقيادة على مستوى متوسط من الكفاءة.

ولقد ظل الارتباك فادحاً طوال اليوم إلى درجة انه كانت هناك ست طائرات مصرية من قاذفات القنابل طراز تي. يو في الجو. وبدلاً من إرسالها الى السودان صدرت التعليمات بنزولها في مطار الأقصر. وبعد قليل دمرتها الطائرات الإسرائيلية ومعها ثماني طائرات نقل من طراز انتينوف.

في صباح اليوم التالي، ٦ يونيو، اتصل بي جمال عبد الناصر في المنزل، وكنت قد أمضيت الليل بطوله مستيقظاً أفكر في عواقب العدوان. ومرة أخرى أبلغني عبد الناصر بأن سلاح الطيران المصري قد أصيب بالشلل الكامل، وأنه لم يعد لديه شك في تواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل في هذا العدوان وأنه قرر قطع العلاقات الدبلوماسية معها.

وناقشت عبد الناصر في هذا القرار على أساس أنه لا يفيدنا بالرغم من قناعتي الشخصية بالتواطؤ الأميركي الإسرائيلي.

ولكن جمال عبد الناصر كان له رأي آخر. فقد قال:

يجب أن تحس الولايات المتحدة بأنها ستدفع ثمن هذا التواطؤ من تعبئة العالم العربي ضدها. وبالتالي فقطع العلاقات مع أمريكا ضروري.

وقلت لجمال عبد الناصر؟ ولكن مع التسليم بهذا، فإننا محتاجون الى التعامل سياسياً مع الولايات المتحدة في الأيام القادمة.

رد عبد الناصر: أبداً، أن وجود التواطؤ الأميركي، وبهذا المستوى، مع إسرائيل معناه أن لدى أميركا ما تريد ان تفرضه علينا في الفترة القادمة ثمناً للانسحاب الإسرائيلي والمشكلة هنا أن هذا التواطؤ الأميركي مع إسرائيل بدلاً من أن يدفعنا الى تقليل التعامل مع الاتحاد السوفييتي فإنه سوف يدفعنا إلى العكس تماماً. ان أميركا لم تترك أمامنا أي اختيار في هذا المجال. ولقد عرفوا، أميركا وإسرائيل، كيف يوقعوا بنا أخيراً ولكنني لن أستسلم أبداً لهم. وأضاف أنه تلقى معلومات من القيادة العسكرية باشتراك طائرات أميركية وبريطانية في الهجوم.

فتوجهت الى مكتبي، واستدعيت السفير الأميركي ريتشارد نولتي لأبلغه بقرار قطع العلاقات بين مصر والولايات المتحدة وكنت قد أبلغته قبلها بلحظات إلى كافة رؤساء الدول العربية.

ولقد كان السفير متفهمًا للموقف، ونصح بابقاء الباب مفتوحاً مع الولايات المتحدة بل وبأن يسافر السيد / زكريا محيي الدين الى واشنطن كما كان مقرراً برغم الحرب، ثم أكد من جانبه عدم اشتراك طائرات أميركية أو بريطانية في القتال وقد تبين فيما بعد صحة تأكيداته.

ورددت على السفير بأن المشكلة ليست في سفر السيد / زكريا محيي الدين ولا هي حتى في اشتراك الطائرات الأميركية أو البريطانية. إنما المشكلة تكمن أساساً في حصول الولايات المتحدة على تعهد من مصر بعدم بدء القتال، وفي تأكيدها لمصر أن إسرائيل من جانبها لن تبدأ الحرب وضمانها المسبق، في الرسالة الرسمية من الرئيس جونسون، بأن تقف بحزم ضد الطرف الذي يبدأ بالحرب. وها هي إسرائيل قد بدأت الحرب واعتدت علينا ثم ها هو راسك يعلن بأنه لا يعرف على وجه التأكيد من الذي بدأ الحرب وهي بداية تنذر بأسوأ النتائج للموقف الأميركي في الأيام القادمة.

وسألني السفير عما اذا كان هناك الآن ما يمكن عمله.

قلت له: نحن لا نطلب أكثر مما جاء في رسالة جونسون نفسها منذ بضعة أيام بأن يطلب من إسرائيل، وهي الدولة المعتدية، بالعودة الى مواقعها السابقة مع استعدادنا بعد ذلك لبحث قضية فلسطين بالكامل.

ولقد كان السفير الأميركي ريتشارد نولتي واحداً من مئات الأميركيين الشرفاء الذين قابلتهم طوال عملي كوزير للخارجية وأظهروا قناعة كاملة بعدالة موقفنا، ولكنهم كانوا عاجزين عن أن يؤثروا في الأحداث التي كانت تحركها المصالح الشخصية وجماعات الضغط الصهيونية في واشنطن.

وكان من طراز يختلف عن اولئك الذين ظلوا يعملون على تضليلنا، ولقد كان السفير نولتي وجهاً آخر مختلفاً تماماً عن ذلك الوجه الذي ظل يمارس خداعنا طوال الأيام القليلة السابقة. ففي الوقت الذي كانت واشنطن تبعث الينا فيه بالرسل للتوصل لحل سلمي للأزمة، وفي الوقت الذي كان فيه يوجين روستو يستدعي السفير المصري في واشنطن ليؤكد له أن الولايات المتحدة سوف تناهض العدوان بقوة، ويؤكد له باعتباره وكيلاً لوزارة الخارجية الأميركية أن إسرائيل لن تبدأ الحرب مطلقاً، وفي الوقت الذي يحدد لنا فيه جونسون يوم الخامس من يونيو بالذات موعداً لاستقبال زكريا محيي الدين، في هذا الوقت كله، وخلال ذلك كله، كان جونسون وكبار مساعديه يعرفون على وجه الدقة أن إسرائيل سوف تشن الحرب ضدنا يوم ٥ يونيو بل ويتفاوض مع رئيس المخابرات الإسرائيلية على مجرى تلك الحرب.

والآن ونحن في وسط الحرب وقمة العدوان الإسرائيلي نشهد الولايات المتحدة وهي تتظاهر بأنها لا تعرف من الذي بدأ الحرب!

وبعد ظهر يوم ٥ يونيو استطعت الاتصال بالفريق محمد فوزي رئيس أركان حرب القوات المسلحة، فأبلغني بأن المعلومات التي وصلت من الجبهة تشير إلى أن إسرائيل تهاجم أولاً بقوات صغيرة للتعرف على نقاط الضعف، ثم بعدها تتقدم بقوات كبيرة. وكانت غزة لا تزال تدافع ضد الهجمات المكثفة الإسرائيلية، إلا أن القوات الإسرائيلية نجحت في اختراق الخط الدفاعي جنوب رفح بهدف عزل قطاع غزة. ولقد أضاف الفريق فوزي قائلاً أن القيادة تخطط للقيام بعمل تعرضي مضاد يوم ٦

يونيو وعندما أشرت إلى عدم وجود غطاء جوي لقواتنا وتأثير ذلك على تحرك قواتنا في الصحراء المكشوفة، قال الفريق فوزي ان هذا العامل يدخل في الاعتبار، وعلينا بالطبع ان نتحمل قدراً من الخسائر.

وكانت مصر قد أرسلت بعض وحدات من قوات الصاعقة المصرية الى الأردن قبيل الحرب وقد تقرر دخولها إسرائيل في هذه الليلة للقيام بعمليات ازعاج. وأبلغني الفريق فوزي بأن الطيران العراقي قام بضرب المطارات شمال إسرائيل.

وبالرغم من أن الأخبار التي سمعتها من الفريق فوزي كان فيها روح التصميم على القتال والصمود أمام الهجمات الإسرائيلية، إلا أنني كنت أعلم أن المشير عبد الحكيم عامر قد قيد اختصاصات فوزي ولم يكن يملك حق اصدار القرارات أثناء المعركة.

ولقد تفرغت في صباح ذلك اليوم الثاني من الحرب، ٦ يونيو، لإجراء الاتصالات السياسية مع السفراء العرب والأجانب لإبلاغ حكوماتهم بضرورة العمل على وقف العدوان بما في ذلك اتخاذ قرار في مجلس الأمن لمطالبة إسرائيل بالانسحاب. ولقد ابلغتهم بقرار مصر بوقف الملاحة في قناة السويس نتيجة للعدوان الإسرائيلي. وأرسلت برقية الى سوريا بطلب وقف مرور البترول في خط الأنابيب الذي يمر بها الى البحر الأبيض المتوسط. ثم أعلن العراق من جانبه وقف ضخ البترول، وكان العراق قد قرر الانضمام الى اتفاقية الدفاع المشترك المصرية الأردنية يوم ٤ يونيو.

وفي الساعة السابعة والنصف من مساء ٦ يونيو اتصل بي السفير محمد عوض القوني، ممثلنا الدائم في الأمم المتحدة ليبلغني بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بعد أن تحدث القوني عن العدوان الإسرائيلي مطالباً بإدانة إسرائيل والانسحاب الفوري لقواتها.

ولقد كان المتبع في الأمم المتحدة أن يصدر مجلس الأمن في مثل هذه الحالات قراراً من نقطتين. الأولى وقف اطلاق النار فوراً، والثانية انسحاب القوات المعتدية وهو ما سبق وصدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة ابان العدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦. ولكن الأمر جاء مختلفاً تماماً في هذه المرة. ففي عام ١٩٥٦ اتبع الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور كافة الطرق لإرغام الدول المعتدية، بريطانيا

وفرنسا وإسرائيل، على الانسحاب. أما الآن فلقد بذل الرئيس الأميركي ليندون جونسون كل ما في وسعه داخل مجلس الأمن وخارجه لمنع المجلس من مطالبة إسرائيل بالانسحاب، بل معاونتها في الاستمرار في احتلال الأراضي التي استولت عليها.

ولقد كان النموذج المضاد لسلوك جونسون هو الرئيس الفرنسي شارل ديغول. فقبل الحرب أعلن ديغول أن فرنسا سوف تقف من جانبها ضد الطرف الذي يبدأ بالعدوان والآن وقد بدأت إسرائيل بالعدوان فإن ديغول كان شريفاً في موقفه ملتزماً به فطالب إسرائيل بالانسحاب الى مواقع ٤ يونيو.

وهكذا بادرت كل من فرنسا والهند بتقديم مشروع قرار في مجلس الأمن يطالب بوقف اطلاق النار فوراً وانسحاب القوات الإسرائيلية الى مواقع ٤ يونيو، وكان الاتحاد السوفييتي والدول الأخرى تؤيد هذا المطلب. وظلت الولايات المتحدة وحدها تصر على عدم الإشارة الى الانسحاب مستخدمة في ذلك كل وسائل الضغط والتعويق والمناورة.

وجاء مشروع القرار الذي قدمه آرثر جولدبرج المندوب الأميركي في مجلس الأمن وهو خلو تماماً من الإشارة للعدوان الإسرائيلي ومكتفياً بالإشارة الى «القلق من نشوب القتال» ثم «مطالباً الحكومات المعنية كخطوة أولى بوقف اطلاق النار فوراً ووقف كافة العمليات العسكرية في المنطقة».

وكان سبب رفضنا لهذا المشروع عدم اشارته لضرورة الانسحاب الإسرائيلي وبالإضافة الى ذلك فلقد كان من الواضح ان القرار، بهذا الشكل، لا يمكن تنفيذه اطلاقاً لأن القوات الإسرائيلية كانت منتشرة في سيناء وقد تداخلت قواتها مع القوات المصرية ولا توجد قوات من الأمم المتحدة تستطيع التعرف على مواقع الطرفين وكان هذا هو نفس الوضع على الجبهة الأردنية والجبهة السورية.

وكان هدف جونسون من التقدم بهذا القرار هو منع صدور قرار على غرار القرار الذي تبناه أيزنهاور عام ١٩٥٦. ولذلك فلقد كانت النتيجة العملية هي استمرار القوات الإسرائيلية في تقدمها لاحتلال مزيد من الأراضي العربية.

وفي يوم ٧ يونيو اتصلت بالسفراء الممثلة دولهم في مجلس الامن، كما اتصلت

بالسفير القوني، لإبلاغ مجلس الأمن أن مفهومنا لقرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار يقضي بتوقف الاعتداءات الإسرائيلية وانسحابها خلف خطوط الهدنة، وأنه تبين لنا أنه بالرغم من أن الأردن أعلنت قبولها لوقف إطلاق النار فإن إسرائيل ما زالت مستمرة في تقدمها لاحتلال الضفة الغربية.

وأشرت إلى أنه من واجب المجلس أن يسارع بالتنديد بالعدوان ويطالب إسرائيل بالانسحاب خلف خطوط الهدنة، وكان يؤيدنا في ذلك فرنسا بالإضافة الى الهند والاتحاد السوفييتي وباقي الدول باستثناء الولايات المتحدة.

فاجتمع مجلس الأمن وأصدر قراراً جديداً يوم ٧ يونيو، فكرر ما جاء في قراره الأول وكانت الإضافة الوحيدة هي بضرورة «توقف كافة العمليات العسكرية يوم ٧ يونيو الساعة الثامنة مساء بتوقيت غرينتش». وبالرغم من ذلك استمرت إسرائيل في تقدمها في كافة الجبهات ولم توقف عملياتها العسكرية.

في نفس هذا اليوم، ٧ يونيو، وصل الينا في القاهرة بعد الظهر عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر على طائرة خاصة. وعندما استقبلته أبلغني بأن الجزائر تضع كافة إمكاناتها لمعاونة مصر وأن الرئيس هواري بو مدين قد قرر أن يرسل إلى مصر كل ما يمكن توفيره من الطائرات وطلب أن يسافر معه وعلى نفس الطائرة التي جاء بها عدد من الطيارين المصريين لإحضار الطائرات.

وعندما صحبت بوتفليقة الى جمال عبد الناصر في منزله أبلغه بأن من رأي الجزائر عدم قبول وقف اطلاق النار. وعندئذ طلب الرئيس عبد الناصر خريطة لسيناء، وبدأ يوضح لعبد العزيز بو تفليقة المعالم الرئيسية الموجودة على الخريطة ثم أشار إلى خط المضايق وهي مجموعة من التلال الوعرة والتي تبعد عن قناة السويس ما بين ٢٠ و٤٠ ميلاً، وذكر أن القوات المصرية سوف تنسحب الى هذا الخط وتتمسك به حتى يمكن وقف التقدم الإسرائيلي.

وعندما توجهت الى المطار لتوديع عبد العزيز بو تفليقة، قابلت عدداً من الطيارين المصريين الذين سيتوجهون بصحبته الى الجزائر للعودة بطائرات الميج الجزائرية وكانوا جميعاً في حالة غليان وسخط شديدين، وذكروا أنه طالما كنا نتوقع الهجوم الإسرائيلي فقد كان لزاماً علينا ان نبادر بالضربة الأولى حتى لا نفقد طائراتنا على الأرض.

ولقد استمعت منهم لأول مرة الى تفصيلات هجوم الطائرات الإسرائيلية وكيف أنها كانت تطير على ارتفاع منخفض حتى لا يكتشفها الرادار الموجود لدينا في ذلك الوقت وأن بعض أسراب الطائرات الإسرائيلية يممت شمالاً فوق البحر الأبيض المتوسط ثم اتجهت جنوباً نحو أهدافها داخل مصر مهاجمةً جميع مطاراتنا العسكرية في وقت واحد. وقد كان جزء كبير من سخطهم يرجع إلى أنه بفرض وجود قرار سياسي بعدم البدء من جانبنا في الهجوم، فقد كان من الواجب وجود مظلة جوية لحماية مطاراتنا.

وحينما عدت ليلتها الى مكتبي كنت أشعر بقدر من الاستبشار لسببين أولهما الإصرار الكامل الذي لمسته من الطيارين المصريين على القتال وثانيهما حديث جمال عبد الناصر عن التمسك بخط المضايق في سيناء وثقته في قدرة الجيش المصري في الدفاع عن هذا الخط.

مع ذلك فقد خالجني شعور بالقلق، فقد كان عبد الناصر يتحدث وهو في منزله وليس من مقر القيادة العسكرية حيث يتوفر له متابعة سير القتال. ولقد صدق شعوري فيما بعد لأنني تبينت أنه في الوقت الذي كان جمال عبد الناصر يتحدث فيه عن الصمود عند خط المضايق، كان عبد الحكيم عامر قد أصدر أوامره فعلاً مساء يوم ٦ يونيو بالانسحاب الشامل لقواتنا الى غرب قناة السويس.

بل ان الأغرب من ذلك أنني فهمت من خلال اتصالاتي التليفونية بالقيادة أنه لم تكن هناك قوات مصرية لوقف تحركات القوات الإسرائيلية المتقدمة على الطريق الشمالي الساحلي الموازي للبحر الأبيض المتوسط مما ساهم في سرعة وصول القوات الإسرائيلية الى منطقة القنطرة على قناة السويس في نفس اليوم الذي كان جمال عبد الناصر يتحدث فيه عن وقف التقدم الإسرائيلي عند خط المضايق.

وعلى أي حال فلقد طلبني السفير القوني ليلتها من نيويورك للتعرف على الموقف، فأبلغته بما لدي من معلومات من القيادة العسكرية في حينها والتي كانت قد اخطرتني قبلها بلحظات بأن هناك قوات مصرية حالياً داخل إسرائيل، وأنه قد تم تحطيم عدد من وحدات العدو.

وفي ساعة متأخرة من تلك الليلة حضر إلي سفير الصين الشعبية في القاهرة لكي يبلغني بأن حكومته قد قررت أن تمدنا بسرعة بمواد غذائية كمعونة عاجلة تصل

في حجمها الى نصف مليون طن، وان الزعيم الصيني ماوتسي تونج قد أمر بشحنها الى مصر فعلاً.

بعدها اتصل بي السفير القوني من جديد، ليخطرني بانه قد تم الاتفاق في مجلس الأمن على وقف اطلاق النار بين الأردن وإسرائيل من الساعة الثامنة مساء بتوقيت غرينتش حسب قرار مجلس الأمن، وان المجلس يدعو الدول الأخرى الى قبول القرار.

في اليوم التالي، ٨ يونيو، اتصل بي الدكتور حامد السايح وكيل وزارة الاقتصاد وابلغني بأن سكرتير أول السفارة الأمريكية بالقاهرة كان في زيارته، واخبره بان الضفة الغربية لنهر الأردن قد سقطت بالكامل في يد إسرائيل، وان الجيش المصري قد تحطم في سيناء وانه يحسن أن تسرع مصر بالإعلان عن وقف اطلاق النار.

ولقد تبين فيما بعد ان مثل هذه المعلومات كانت تصل الى سفاراتنا في الخارج إلا ان السفراء كانوا يسمعون نقيضها تماماً من إذاعة القاهرة فيأخذون بما يصلهم من القاهرة.

وفي ذلك اليوم ايضاً، ٨يونيو، وصلتني المعلومات التالية من القيادة: ان عدد الطائرات المعادية المغيرة قد أصبح أقل منه في الأيام السابقة، وان نيران الدفاع الجوي المصري مؤثرة للغاية واننا قد اسقطنا عدداً كبيراً من الطائرات الإسرائيلية وانه تمت إبادة قوة من المظليين الإسرائيليين في ممر متلا، وان طائراتنا قامت بضرب فوج مدرع إسرائيلي في منطقة رمانة وحالت دون تقدمه.

ان مثل هذه المعلومات التي ثبت فيها بعد مخالفتها للواقع، تعطي صورة صادقة عن مدى الانهيار في القيادة العسكرية، كما أنها كانت تؤدي أيضاً الى شل الجهود السياسية وعدم واقعيتها.

ووصلت رسالة مساء يوم ٧ يونيو من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي يطلبون منا فيها موافقتنا على وقف العمليات العسكرية واعتبار ذلك عاملاً إيجابياً وعندما تحدثت مع الرئيس جمال عبد الناصر بشأنها طلب مني أن أقوم بالرد عليها.

وقد تناول ردي النقاط التالية:

أولاً : لقد حشدنا قواتنا في سيناء بناء على المعلومات التي أرسلها الينا الاتحاد السوفييتي عن نية إسرائيل بالهجوم على سوريا.

ثانياً : إن السفير السوفييتي بالقاهرة قد أيقظ الرئيس جمال عبد الناصر لكي يبلغه بان الاتحاد السوفييتي يطلب من مصر عدم القيام بهجوم على إسرائيل، وهو نفس ما ابلغتنا به الولايات المتحدة رسمياً.

وهكذا حصل الاتحاد السوفييتي وكذلك الولايات المتحدة من مصر على تعهد رسمي بانها لن تبادر بالهجوم.

ثالثاً : عندما بادرت إسرائيل بالهجوم ضدنا، وقفت الولايات المتحدة إلى جانبها بوضوح في مجلس الأمن ورفضت الاعتراف بوجود عدوان إسرائيلي كما انها رفضت وما زالت ترفض الإشارة إلى ضرورة انسحاب إسرائيل. والآن فإن موقف الاتحاد السوفييتي لا يكاد يختلف كثيراً عن موقف الولايات المتحدة، حيث إنه يطلب منا قبول وقف إطلاق النار دون الإشارة إلى ضرورة انسحاب القوات المعتدية لمواقع ٤ يونيو.

رابعاً : ليس مفهوماً لنا كيف يمكن وقف العمليات العسكرية بينما قوات العدو تهاجمنا باستمرار براً وجواً.

خامساً : إن هذا الطلب الذي يبلغنا به الاتحاد السوفييتي معناه اننا نعلن التسليم للعدوان الإسرائيلي.

سادساً : إزاء هذا الموقف فإننا عازمون على مواصلة القتال إلى أن ينسحب العدو من أرضنا.

سابعاً : إننا نتوقع أن يقدم لنا الاتحاد السوفييتي معونة جادة وسريعة حتى نتمكن من الدفاع عن انفسنا ضد العدوان الإسرائيلي.

وطلب مني عبد الناصر إبلاغ كل من الرئيس الأتاسي (في سوريا) وبومدين (في الجزائر) بعزمنا على مواصلة القتال.

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر حضر السفير الجزائري بالقاهرة لمقابلتي واخطرني بانه قد وصلت من الجزائر فعلاً ١٩ طائرة، وفي الطريق الى القاهرة خمس عشرة طائرة أخرى.

وعاد السفير الجزائري يتصل بي من جديد بعد ساعة لكي يبلغني بأن الرئيس هواري بو مدين قد طلب منه ابلاغنا بأن الجزائر على استعداد لإرسال المزيد من الطائرات وأنه يرجو الرئيس جمال عبد الناصر أن يرسل الى الجزائر دفعة اخرى من الطيارين المصريين ليقودوا مجموعة ثالثة من الطائرات الى مصر.

في المساء طلب السفير السوفييتي مقابلة عاجلة معي وقد وافقت على استقباله فوراً لتوقعي بأنه سوف يبلغني بقرار هام للحكومة السوفييتية ولكن كانت المفاجأة التي لم أتوقعها!

لقد بدأ السفير السوفيتي يفض رسالة يحملها معه وبدأ يقرؤها بعناية شديدة وكانت عبارة عن صورة رسالة من جونسون الى كوسيجين تتلخص في أن الرئيس الأميركي ليندون جونسون يخطر رئيس الوزراء السوفييتي كوسيجين بأن سفينة أميركية لجمع المعلومات، اسمها ليبرتي، قد تم ضربها خطأ من جانب الطائرات الإسرائيلية قرب بور سعيد وانه أصدر التعليمات إلى حاملة الطائرات الأمريكية «ساراتوجا» الموجودة في البحر الأبيض المتوسط بإرسال طائرة الى مكان الحادث للتحقيق، وان الولايات المتحدة تريد أن تخطر الحكومة السوفييتية بأن كل مهمة تلك الطائرة هي للتحقيق فقط، وتأمل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي تكون جميع الأطراف على علم بهذا الحادث.

بمجرد ان انتهى السفير السوفييتي من القراءة سألته: هل هذا هو كل شيء؟ قال السفير: نعم.

وقد بذلت مجهوداً لكي احتفظ بهدوئي ولا أعلق ونهضت مودعاً السفير.

وفي الساعة التاسعة مساء طلبني الرئيس عبد الناصر تليفونياً في مكالمة لن أنساها مطلقاً وبدأ يحدثني بنبرة مؤلمة ومفجعة في صوته كانت في حد ذاتها كافية لتصوير الموقف كله. لقد اخطرني بأن الانهيار في القوات المسلحة كان كاملاً وفوق أي تصور وأنه لم يعد في امكاننا مواصلة القتال وانه يجب ان نخطر القوني لإبلاغ مجلس الأمن بموافقتنا على وقف العمليات العسكرية.

وفي اللحظات الفاصلة بين مكالمة الرئيس ومكالمة السفير القوني بدأت أفكر في عواقب هذه الهزيمة المروعة ـ والأيام الحالكة التي تنتظرنا ـ والانتصار القائم على الخديعة والتضليل الذي احرزته إسرائيل بتواطؤ مسبق مع الولايات المتحدة.

وعندما جاء صوت القوني على التليفون من نيويورك أخيراً كانت الساعة قد اقتربت من العاشرة ليلاً (٨يونيو) بتوقيت القاهرة والثامنة بتوقيت جرينتش.

وعندما ابلغت القوني بالموقف أدركت من نبرة صوته أن ما سمعه كان اعنف صدمة يتلقاها في حياته، فلقد كنت طوال الأيام القليلة الماضية انقل إليه البيانات التي تصل إليّ من القيادة عن الموقف العسكري والتي اتسمت جميعها بعدم مطابقتها للواقع وبالتالي فقد كان القوني يرفض تصديق المعلومات التي تصله من السفراء الأجانب في نيويورك عن انهيار الجبهة، والآن فها نحن جميعاً نكتشف في لحظة واحدة عالم الوهم الذي كنا نعيشه.

وبرغم ان القوني قد ابلغ مجلس الأمن رسمياً بقبولنا وقف اطلاق النار، وبغير شروط، إلا أن اسرائيل واصلت العمليات العسكرية من جانبها حتى اكتمل لها احتلال سيناء كلها.

وهكذا، فإن إسرائيل في اليوم التالي، ٩يونيو، واصلت هجماتها الجوية على منطقة السويس وبالذات على ميناء الأدبية.

ومع خروج مصر والأردن من الحرب بدأت إسرائيل تركز هجماتها على سوريا واحتلت مدينة القنيطرة وبقية الجولان ولم توقف إسرائيل عملياتها الحربية في الجبهة السورية إلى أن حققت أهدافها وكان ذلك في مساء اليوم التالي، ١٠ يونيو.

في القاهرة أعلن عبد الناصر إنه سوف يدلي ببيان عن الموقف الحالي ولم أكن أعرف على وجه الدقة ما سيقوله وهكذا جلست في مكتبي بوزارة الخارجية في مساء يوم ٩ يونيو لكي أشاهد القاء البيان على جهاز التليفزيون.

وكانت المفاجأة هي أن عبد الناصر ـ بعد أن شرح ما جرى ـ أعلن انه يتحمل المسؤولية كلها وحده ومن ثم فقد قرر التنحي عن الرئاسة وتكليف زكريا محيي الدين بتولي منصب رئيس الجمهورية.

ونزلت مسرعاً لكي اتوجه الى منزل جمال عبد الناصر بمنشية البكري وكان عليّ ان اخترق القاهرة من غربها الى شرقها فوجدت نفسي اتحرك وسط مئات الألوف من المواطنين الذين تدفقوا من كل حدب الى الشوارع المتجهة الى بيت عبد الناصر بصورة عفوية لا يمكن أن تصدر عن غير أعمق مشاعر الحب والوفاء وقد استطعت اخيراً وبصعوبة شديدة ان اقترب من المنزل وكل من يراني من المواطنين وأنا في سيارتي يدق بيديه عليها مطالباً ببقاء جمال عبد الناصر.

وفي المنزل اجتمع عدد كبير من الوزراء والمسؤولين في محاولة لبذل مجهود جماعي منا جميعاً طوال ساعات لإثناء عبد الناصر عن الاستقالة وكانت تصلنا من خارج المنزل أصوات وهتافات الملايين من المواطنين الذين احتشدوا في جميع شوارع العاصمة في مظاهرات لم تشهدها القاهرة من قبل مطلقاً وظلوا طوال الليل ترتفع حناجرهم بهتافات تصر على عدم تنحي عبد الناصر.

ولقد حدث نفس الشيء في مختلف الدول العربية فخرجت الجماهير العربية تعلن تمسكها بجمال عبد الناصر واصرارها على الثأر للعدوان والخديعة وبدأت البرقيات تنهال على القاهرة من كافة الدول العربية تلح على بقاء عبد الناصر.

ولم يكن امام عبد الناصر بد من الاستجابة لهذا المطلب الجماهيري، فعدل عن الاستقالة برسالة وجهها الى مجلس الأمة يوم ١٠ يونيو.

والواقع أن عبد الناصر عندما تحدث عن مسؤوليته ازاء الهزيمة كان يشعر بأنه ارتكب خطأ عندما قبل بتأكيدات عبد الحكيم عامر عن مدى استعدادات الجيش المصري على علاتها وانه كان من الأجدر ان يتبين مدى صحتها قبل أن يتخذ أي قرار أو يوافق على أي عمل فيه تصعيد للموقف مما أعطى إسرائيل الذريعة التي تتحجج بها للمبادرة بشن عدوانها على مصر.

وكان الخطأ الثاني هو أنه عندما تبين له عجز القيادة العسكرية التام في صباح يوم ٥ يونيو كان لزاماً عليه ان ينحي عبد الحكيم عامر عن القيادة فوراً وان يتولى القيادة بنفسه. ولقد كان عبد الناصر يستطيع في ذلك اليوم الأول من الحرب، وبرغم نجاح الضربة الجوية الإسرائيلية، أن يسحب القوات المصرية إلى خط المضايق وفي ذلك الوقت كانت الخسائر المصرية ما زالت قليلة للغاية وكان حجم القوات المصرية التي ستقف عند المضايق كفيلاً بمنع أي تقدم إسرائيلي. أما سلاح

الطيران المصري فقد كان من الممكن تعويض خسائره خلال وقت قصير لأن خسائره اقتصرت على الطائرات دون الطيارين.

على أن عبد الناصر لم يتوقع على وجه التأكيد ان تفقد القيادة العسكرية قدراتها خلال الساعات الأولى من المعركة، وقد تصور ان ما لدى القيادة من قوات كفيل بعرقلة تقدم الجيش الإسرائيلي عند المضايق، وعندئذ كانت ستبدأ متاعب اسرائيل الحقيقية فكان عليها حماية خطوط مواصلات وامدادات طويلة عبر صحراء سيناء وهو أمر لم تمارسه من قبل ويحتاج الى قوات ضخمة كما كانت ستحتاج الى وضع الجيش الإسرائيلي بكامله في سيناء لعدم وجود قواعد ارتكاز تستند اليها في حالة تعرض قواتها لهجوم مصري مضاد. والأمران يحتاجان الى اعداد من الأفراد وهو ما لا تحتمله اسرائيل اقتصادياً لمدة طويلة.

ولم يكن عبد الناصر يتصور ان تصدر القيادة العسكرية الأوامر بالانسحاب مساء يوم ٦ يونيو، أي بعد ٣٦ ساعة من بدء القتال. ولقد سألت الفريق محمد فوزي فيما بعد لماذا لم تقف قواتنا عند الخط الدفاعي الطبيعي وهو خط المضايق، الذي جرت دراسته منذ عام ١٩٤٩ وبعد توقيع اتفاقية الهدنة واجمعت كافة الدراسات العسكرية منذ ذلك الوقت على انه انسب خط للدفاع شرق القناة.

وقد اجابني محمد فوزي بأن المشير عبد الحكيم عامر قد استدعاه بعد ظهر يوم ٦ يونيو وطلب منه وضع خطة لسحب قواتنا من سيناء فاجتمع الفريق فوزي مع عدد من افراد القيادة ووضعوا خطتهم على أساس الانسحاب الى غرب القناة على أن يتم ذلك تدريجياً وبطريقة منظمة تستغرق ثلاثة أيام. ولقد تم وضع تلك الخطة خلال فترة لا تزيد عن نصف ساعة. وحينما دخل محمد فوزي على المشير عامر ليقدم إليه الخطة التي طلبها فاجأه عبد الحكيم عامر بقوله: انني اصدرت فعلاً تعليماتي الى القوات المسلحة بالانسحاب الى غرب قناة السويس (أي من سيناء بالكامل) قبل الصباح (صباح اليوم التالي - ٧ يونيو). أي خلال ١٢ ساعة. ولقد كان تنفيذ هذا الأمر مستحيلاً لوجود آلاف من الدبابات والعربات ووحدات المدفعية وعشرات الآلاف من الجنود في سيناء، بينما الطرق محدودة والأرض وعرة والعبارات في قناة السويس قليلة العدد وكان الانسحاب خلال ثلاثة أيام تحت نيران الطائرات الإسرائيلية عملية شاقة. أما الانسحاب خلال ١٢ ساعة فهو بمثابة حكم

بالإعدام على القوات المنسحبة. ومثل هذا الأمر لا يمكن ان يصدر من شخص في حالة طبيعية.

وهكذا، فإنه تنفيذاً لهذا الأمر العشوائي بالانسحاب اكتظت الطرق القليلة في سيناء بالدبابات والمعدات وتعطل العديد منها على الطرق ولم يكن هناك من ينظم سير الوحدات فتداخلت مع بعضها وتوقف التحرك تماماً.

ومكذا وجد سلاح الطيران الإسرائيلي تحته على أرض سيناء صيداً سهلاً نفتح نيرانه على العربات والجنود المكتظين على طرق سيناء ووصلت خسائرنا في هذا اليوم الى ما لا يقل عن عشرة آلاف جندي وتم تدمير كافة المعدات والعربات الموجودة شرق المضايق وعاد الكثيرون من الجنود مشياً على الأقدام في حالة سيئة للغاية ومات بعضهم في الصحراء جوعاً وعطشاً، الأمر الذي جعل طائرات الصليب الأحمر الدولي تعمل لبضعة أيام بعد الحرب لإنقاذ الأفراد الباقين على قيد الحياة.

فقدت مصر جيشها وأصبح ميسراً لإسرائيل من الناحية العسكرية البحتة أن تعبر قناة السويس وتتقدم نحو القاهرة.

ولقد استمعت من عبد الناصر فيما بعد يوم ٢٥ يوليو ـ الى مزيد من التفاصيل عن الجانب العسكري في الحرب، فعندما بدأت إسرائيل هجومها ضدنا في صباح يوم الاثنين ٥ يونيو توجه عبد الناصر الى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة وقال للقادة ان نجاح إسرائيل في ضربتها الجوية ليس نهاية المطاف ونصحهم بأن يركزوا الدفاع في القطاع الشمالي، أي منطقة العريش، باعتبار انه من المنتظر ان يكون الهجوم الإسرائيلي البري في هذا الاتجاه، ثم في اتجاه آخر هو شرم الشيخ، ولكن شرم الشيخ بها من القوات ما يكفي للدفاع عنها.

ثم روى عبد الناصر انه تبين بعد ذلك ان عبد الحكيم عامر قد غير من الخطة الدفاعية وسحب القوات المصرية الموجودة في منطقة العريش مكتفياً بوجود لواء واحد من قوات الاحتياط، ليتبين بعدها أن الهجوم الإسرائيلي البري والرئيسي قد جاء فعلاً في اتجاه القطاع الشمالي، أي في اتجاه منطقة العريش، وهو نفس ما توقعه عبد الناصر.

ثم اضاف عبد الناصر انه لم يذهب الى مقر القيادة يومي الثلاثاء والأربعاء

(٦ و٧يونيو) وبقي في منزله، ولكنه في اليوم التالي (الخميس ٨ يونيو) تلقى مكالمة من وزير الحربية شمس بدران طلب فيها منه الحضور الى مقر القيادة لأن عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم من اعضاء مجلس الثورة السابقين موجودون هناك ويريدون الاجتماع بالرئيس.

وفي البداية رفض عبد الناصر الفكرة بعد ان تبين له ان المعركة العسكرية قد انتهت بهزيمة الجيش ولكن شمس بدران عاد ليؤكد للرئيس أن الأمر خطير لأن المشير عبد الحكيم عامر ينوي الانتحار بواسطة سم السيانور. وهنا فقط اسرع عبد الناصر بالتوجه الى مقر القيادة.

ويقول عبد الناصر انه صارح عبد الحكيم عامر في ذلك اليوم بأنه سوف يلقي ببيان على الهواء غداً وسوف يعلن فيه تنحيه عن منصبه فأجابه المشير بأنه هو أيضاً لا يستطيع البقاء في قيادة الجيش وهنا سأله الرئيس عن رأيه في من يتولى رئاسة الجمهورية فاقترح المشير عليه اسم شمس بدران وزير الدفاع والذي كان يعمل مدير مكتب المشير عامر. فأخبره الرئيس بموافقته على هذا الترشيح.

ويضيف عبد الناصر في روايته لي انه في اليوم التالي، وقبيل إدلائه بخطاب التنحي عن الرئاسة اتصل بعبد الحكيم عامر تليفونياً واخبره بانه قد استقر رأيه على اختيار زكريا محيي الدين وليس شمس بدران لكي يتولى منصب رئاسة الجمهورية، ولم يكن المشير راضياً عن هذا الاختيار.

وعندما تطورت الأمور بعد ذلك واستقال شمس بدران كوزير للحربية، ذكر عبد الناصر أن شمس بدران قد استمر على صلته بالتنظيم السري الموجود في الجيش والذي كان قد تشكل قبل سنوات ليكون واجبه مقاومة أي انقلاب عسكري وحماية نظام الحكم. وكان شمس بدران هو المسؤول من البداية عن هذا التنظيم. محتفظاً بسريته وباسماء اعضائه بحيث ان عبد الناصر نفسه لم يكن يعرف اشخاصهم جميعاً وعلم عبد الناصر ايضاً ان عدداً من افراد هذا التنظيم يترددون على عبد الحكيم عامر وشمس بدران. وانهم يهاجمون في احاديثهم عبد الناصر نفسه والنظام كله. خصوصاً بعد ان قام المشير بطبع صورة من استقالة كان قد سبق له ان قدمها في سنة ١٩٦٤ وطالب فيها بالديمقراطية في نظام الحكم ـ وبدأ في توزيع تلك الاستقالة.

وهنا يقول عبد الناصر انه اضطر الى اعتقال عدد كبير من الضباط، خصوصاً كل دفعة شمس بدران التي تخرجت معه من الكلية الحربية في عام ١٩٤٨.

وقد استرسل عبد الناصر قائلاً انه اجتمع بعبد الحكيم عامر بعد ذلك في يوم ٢٩ يونيو وعاتبه على تصرفاته واحاديثه مع عدد من النواب ومهاجمته لنظام الحكم امام الضباط الموجودين في منزله. وانه في هذه الحالة يقوم بدور كالذي قام به مكرم عبيد سكرتير حزب الوفد عندما اختلف مع مصطفى النحاس رئيس الحزب فخرج ليشهر به شخصياً وبحزب الوفد كله.

وما يعنيني في هذه الرواية هو ان عبد الناصر قد اكد فيها ان عبد الحكيم عامر هو الذي كان يقود المعركة العسكرية وانه هو ايضاً الذي أصدر الأمر العشوائي بالانسحاب الشامل من سيناء وهو القرار الذي كان، كما ذكرت من قبل، بمثابة حكم بالإعدام على قواتنا ومعداتنا المنسحبة من الجبهة.

وبالطبع فإن هذا لا ينفي الخطأ الفادح في التقدير السياسي، ليس فقط فيما يتعلق بنوايا اسرائيل نفسها ولكن كذلك بالطرفين الأكثر أهمية في الأزمة وهما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

ففيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي نستطيع أن نتبين انه قد بالغ في وعوده الغامضة لكل من مصر وسوريا، فخلق تصوراً في كل من القاهرة ودمشق بأن الاتحاد السوفييتي سيكون بجانبهما عسكرياً اذا حدث وبادرت إسرائيل بالعدوان. وعلاوة على الرسائل التي حملتها الاتصالات المباشرة فإن الكرملين قد اصدر بياناً رسمياً في ٢٣ مايو جاء فيه ان «أي عدوان في الشرق الأوسط سوف تتم مواجهته ليس فقط بواسطة القوة الموحدة للبلاد العربية ولكن أيضاً بواسطة المعارضة القوية من جانب الاتحاد السوفييتي».

واستخدام تعبير «المعارضة القوية» فسره العرب على أنه وعد بالتأييد العسكري في مواجهة التهديدات الإسرائيلية بدخول دمشق.

وعندما قام شمس بدران وزير الحربية بزيارة موسكو في ذلك الوقت، طلب منه القادة السوفييت عدم تصعيد الموقف. ومع ذلك فإن المارشال غريشكو قال لشمس بدران وهو يودعه في المطار: اننا سوف نكون الى جانبكم على الدوام ونقل اليه رسالة من رئيس الوزراء كوسيجين الى عبد الناصر بهذا المعنى، ولقد فسر

شمس بدران هذه الكلمات من جانبه على انها وعد بالتأييد العسكري السوفييتي في حالة مبادرة اسرائيل بشن الحرب. ولم يخف عبد الناصر من جانبه ذلك التأكيد بل أعلنه في كلمة له يوم ٢٩ مايو قائلاً «وحينها قابلت شمس بدران بالأمس بعد عودته من موسكو ابلغني رسالة من السيد كوسيجين يقول فيها ان الاتحاد السوفييتي يقف معنا في هذه المعركة ولن يسمح لأي دولة بأن تتدخل». لقد كان ذلك التصريح مذاعاً ومنشوراً على أوسع نطاق، فلو افترضنا ان شمس بدران قد حمل وعد السوفييت بأكثر مما يحتمل، أو أنه اساء الفهم، فإن الاتحاد السوفييتي كان يجب أن يسرع بتصحيح الموقف لعبد الناصر بعد تصريحه العلني هذا.

ولكن السوفييت لم يفعلوا ذلك وكانت النتيجة هي تلك الوعود التي تحمل اكثر من معنى والتي كانت تستهدف في الأغلب مجرد احراز مكاسب سياسية.

ولقد كانت لدى موسكو قناعة مبكرة بأن اسرائيل تعد لهجوم شامل على الدول العربية وخصوصاً مصر وسوريا وهو الأمر الذي ثبتت صحته فعلاً. ومع ذلك فإن سفير الاتحاد السوفييتي بالقاهرة كان هو الذي ايقظ عبد الناصر من نومه في فجر يوم ٢٧ مايو لإبلاغه برسالة عاجلة من القادة السوفييت يطلبون منه فيها ألا تكون مصر هي البادئة باطلاق النيران. وفي تلك الليلة ذكر السفير السوفييتي أن الرئيس الأمريكي جونسون قد ابلغ الكرملين بان مصر ستقوم بالهجوم على اسرائيل في فجر ذلك اليوم ولكن الأمر الملفت هنا هو ان يطلب السوفييت «الا تكون مصر هي البادئة باطلاق النيران».

وكان عبد الناصر قد تلقى رسالة مماثلة من جونسون تحمل طابع التهديد السافر لمصر ويقول فيها ان «على مصر أن تتحمل نتائج عملها اذا بدأت بفتح النيران».

وهكذا نرى أن دور الاتحاد السوفييتي هنا لم يكن أكثر من نقل رسالة جونسون بأسلوب مهذب بينما كان المفروض أن يكون له دور مختلف تماماً خاصة وأن السوفييت كانوا يعلمون بالتفوق العسكري الإسرائيلي وبضعف القوات المصرية لوجود قسم كبير منها في اليمن ويعلمون بنقص التدريب في القوات الباقية. ومعنى ذلك ان السوفييت لم يكونوا في حاجة إلى جهد كبير لكي يخرجوا بنتيجة واضحة هي أن في قيام إسرائيل بالضربة الأولى بعد التزام مصر بعدم البدء بالحرب، فيه

خطورة فادحة على مصر، وبالتالي على سوريا والأردن. ولذلك فقد كان من واجب السوفييت، وهم ينقلون الى عبد الناصر رسالة جونسون وطلبهم التزام مصر بالا تكون هي البادئة باطلاق النيران، أن يحصلوا في مقابل ذلك على تعهد واضح ومحدد من الولايات المتحدة بأن إسرائيل لن تقوم هي الأخرى بالعدوان وتضمن تنفيذ ذلك كدولة عظمى.

وهنا نأتي الى دور الولايات المتحدة نفسها، ففي لقاء مع السفير الأمريكي في القاهرة «باتل» قبل مغادرته للقاهرة، تعرضت لانحياز امريكا الشديد لإسرائيل والذي يصل الى حد التواطؤ.

وهنا نفى السفير ذلك بشدة وقال: انني من جانبي سوف أقدم استقالتي من العمل في السلك الدبلوماسي الأمريكي في اللحظة التي اعلم فيها بمثل هذا التواطؤ.

ولقد كان السفير مخلصاً في كلماته فعلاً ولكن تواطؤاً بالحجم الذي تم بين إسرائيل والولايات المتحدة لضرب مصر في يونيو سنة ١٩٦٧ لا يتم على مستوى السفراء.

قلت للسفير الأميركي وقتها: انني اصدق مشاعرك ولكنك سوف ترى بنفسك بعد فترة، أرجو ألا تطول، ان الأدلة الدامغة على هذا التواطؤ سوف تتكشف واحداً بعد الآخر. ان المجتمع الأميركي مجتمع ديمقراطي والعرف قد جرى عندكم على أن ينشر رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين مذكراتهم بعد تحررهم من قيود مناصبهم وهذه في حد ذاتها ميزة ديمقراطية لا تتوافر في كثير من بلاد العالم. ولذلك فإنني متأكد بأن حقائق هذا التواطؤ، وحجمه الضخم على أعلى مستوى سوف تظهر مهما انقضى من سنوات.

والواقع انني لا أقصد عندما اتعرض لدور الولايات المتحدة اثبات الأخطاء الفادحة في الموقف الأميركي، وكذلك لا أقصد تعرية موقف جونسون بهدف توجيه اللوم إليه ولكنني أرى أولاً أن هناك أهمية قصوى لكي نكون أمناء في تحليلنا للواقع وفي تحديد الدروس المستفادة في تاريخنا. وهناك أهمية قصوى ثانياً لمعالجة دور الولايات المتحدة بسبب الدور الرئيسي الذي تلعبه في قضية السلام والحرب في منطقتنا.

ولذلك فإنني استطيع الآن بعد مرور هذه السنوات الطويلة وبعد قراءة ما كتبه عدد من المسؤولين في الولايات المتحدة وإسرائيل، رؤ ية الصورة بشكل أوضح ومدى وجود هذا التواطؤ الأميركي كعامل حاسم في عدوان إسرائيل ضد مصر والأردن وسوريا في سنة ١٩٦٧. إن هذه الصورة سوف تفسر مجريات الأمور بعد ان توقفت الحرب ولماذا تعثرت المحاولات من اجل تحقيق السلام.

فخلال شهر مايو لم ينس أشكول ابداً ما حدث عام ١٩٥٦ عندما اشتركت إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر بدون التشاور مع الولايات المتحدة مما أدى الى قيام أيزنهاور بإرغامها على الانسحاب. ولذلك كان يصر على التعرف على موقف الولايات المتحدة قبل القيام بأي عمل عسكري وكانت اتصالاته مستمرة خلال شهر مايو عن طريق الرسائل في البداية ثم أوفد إيبان ومدير المخابرات الإسرائيلية للتعرف على موقف جونسون النهائي.

ومن الرسائل الهامة التي وصلته من جونسون رسالة لها دلالتها بتاريخ ١٧ مايو جاء فيها: «انني متأكد بأنك تفهم أنني لا أستطيع أن أتحمل أي مسؤوليات باسم الولايات المتحدة لمواقف تنشأ نتيجة اعمال لم يتم استشارتنا فيها مسبقاً».

ويعني ذلك ضرورة استئذان اسرائيل للولايات المتحدة قبل ان تقوم بالعدوان الذي حدث في يونيو.

وقد ردّ أشكول على جونسون بطلب أن تؤ كد الولايات المتحدة التزامها بأمن إسرائيل وإخطار الاتحاد السوفييتي بهذا الالتزام.

وقد أرسل جونسون خطاباً بهذا المعنى الى كوسيجين لتأكيد التزام أمريكا بسلامة أمن إسرائيل.

ومن ذلك يتبين أن إسرائيل أصبحت تتمتع بمظلة حماية أميركية بينما لم يكن لدى مصر أي تعهد من الاتحاد السوفييتي لسلامتها، وفي نفس الوقت عندما يخطر جونسون الاتحاد السوفييتي بموقفه فإن هذا يمثل تهديداً واضحاً بأن السوفييت سيعرضون أنفسهم لمواجهة مع الولايات المتحدة اذا قدموا لمصر أي معونة عسكرية تؤ دي الى تهديد أمن إسرائيل.

وقد أبلغ جونسون أشكول بأنه أرسل خطاباً لكوسيجين يخطره بموقف أميركا.

وفي ٢٣ مايو أرسل جونسون خطاباً لعبد الناصر يخطره فيه باستعداده إيفاد هيوبرت هيمفري الى القاهرة ومعارضته الصارمة لأي عدوان في المنطقة.

وفي يوم ٢٢ أرسل جونسون خطاباً الى كوسيجين يقترح فيه التعاون بين البلدين لمواجهة المشكلة وقد قام الاتحاد السوفييتي فعلاً بالدور الذي طلبه منه جونسون فطالب بعد القيام بأي عمل عسكري، إلا أن الاتحاد السوفييتي لم يطالب الولايات المتحدة أن تتقدم له بضمانات بعدم قيام إسرائيل بأي عمل عسكري.

ومن الواضح أن تحرك جونسون في هذه الفترة كان يستهدف منع مصر من أي تحرك عسكري عن طريق الرسائل التي وجهها الى عبد الناصر وإيفاد المبعوثين الى القاهرة لإقناع عبد الناصر بأنه يبذل جهوداً لمنع العمليات العسكرية وفي نفس الوقت يرسل تهديداً مبطناً الى موسكو حتى لا تقوم بأي عمل لمساندة مصر وبذلك يصبح المسرح مهيأً لتقوم إسرائيل بعدوانها.

وعندما اقترحت انجلترا تكوين قوة بحرية مشتركة من الدول البحرية للاشراف على الملاحة في شرم الشيخ لم تكن مصر لتستطيع أن تقوم بأي عمل ازاء هذه القوة الدولية وعندما أثرت الموضوع مع عبد الناصر علق بأنه لا يستطيع أن يحارب العالم.

وقد تبين لنا فيما بعد أن دين راسك تقدم لجونسون باقتراحين بديلين:

الأول: أن يترك لإسرائيل أفضل السبل لحماية مصالحها الوطنية في ضوء ما قدمته لها الولايات المتحدة من نصيحة بفك عقالهم (أي السماح لهم بالهجوم).

والثاني: اتخاذ موقف إيجابي دون التزام نهائي من الاقتراح البريطاني.

وكان موقف راسك واضحاً من ترجيحه للبديل الثاني.

وكان القرار بيد جونسون وحده، فعندما عدل عن تنفيذ الاقتراح البريطاني بتشكيل قوة بحرية وهو الاقتراح الثاني لم يبق سوى الاختيار الأول وهو اطلاق يد إسرائيل بالعمل العسكري.

ويتبين أن المخابرات الأميركية لعبت دوراً كبيراً في اتخاذ قرار الحرب، فقد أكدت لجونسون أنه لا توجد خطة أو استعدادات في مصر للهجوم على إسرائيل إلا أنها أكدت أيضاً أن القوات الإسرائيلية بوسعها كسب الحرب، وكانت هذه البيانات

تتضمن تشجيعاً واضحاً لإسرائيل للقيام بعدوانها، وقد علم إيبان برأي المخابرات الأميركية عند زيارته للبنتاجون يوم ٢٦ مايو.

ولم يكن هناك ما يحول دون الهجوم الإسرائيلي سوى التأكد من عدم معارضة جونسون بشكل واضح بل والحصول على معاونته.

وفي اجتماع جونسون مع إيبان ذكر له الجملة المشهورة التي تطرح بوضوح استعداد الولايات المتحدة لمعاونة إسرائيل « ان إسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا قررت هي أن تعمل بمفردها».

وفي يوم ٢٧ أبلغ السوفييت جونسون أن إسرائيل تخطط للهجوم فاكتفى بارسال المعلومات لأشكول ولم يتخذ أي اجراء جدّي لمنع إسرائيل.

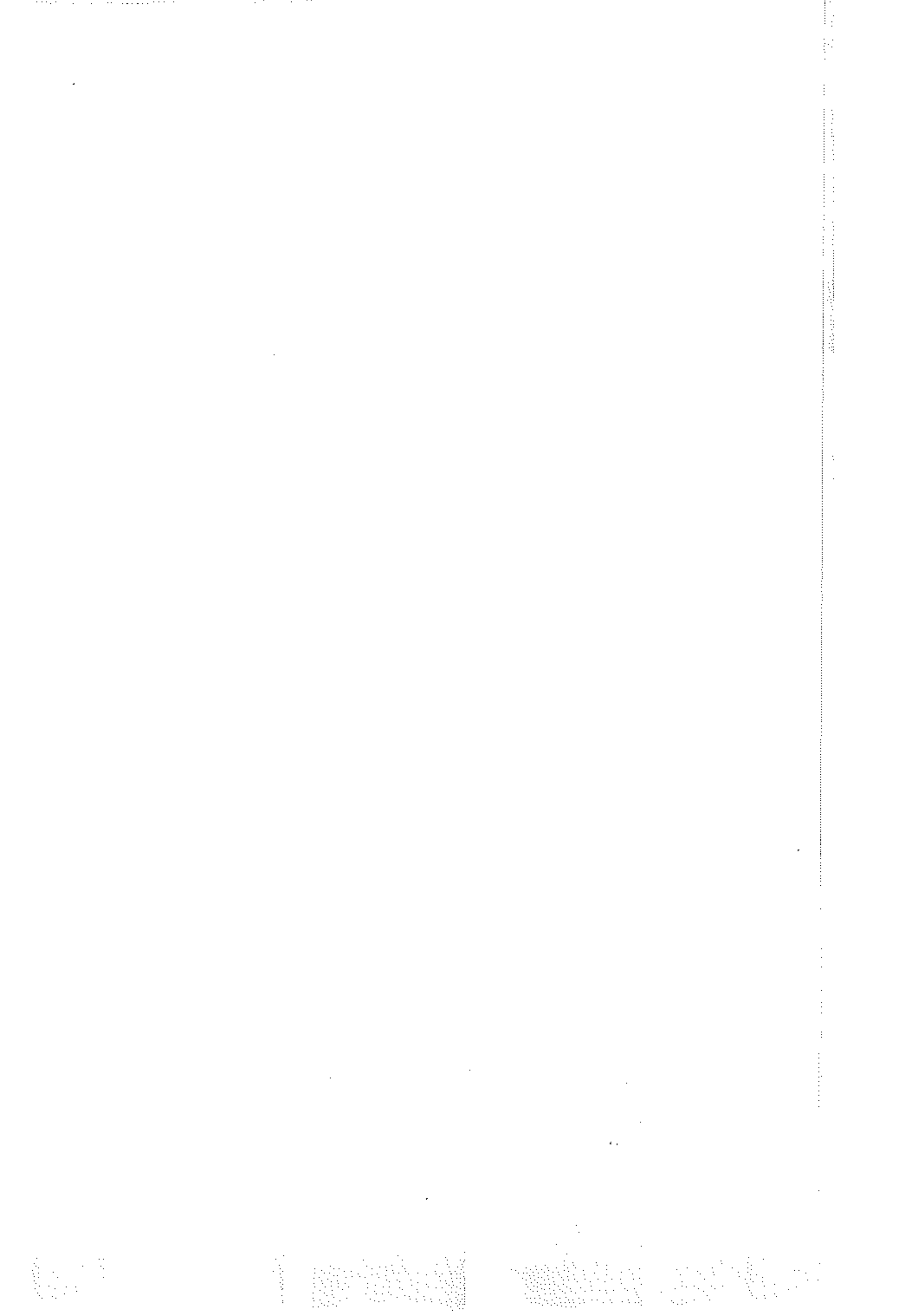
وتكونت أخيراً صورة واضحة لدى إسرائيل عن موقف جونسون في أنه يريد منها أن تقوم بعمل منفرد بدون أن تتحمل معها الولايات المتحدة مسؤولية العدوان، ولم تكن إسرائيل ترغب أكثر من ذلك لتبدأ بالحرب.

وتحدد يوم ٥ يونيو لقيام إسرائيل بالعدوان على مصر والأردن وسوريا.

وهكذا تمت الحرب. ثم توقف إطلاق النيران أخيراً على الجبهات الثلاث.. لكي يبدأ الصراع من أجل السلام مرة أخرى!



البناء من الصفر حتى الخرطوم



انتهت حرب يونيو ١٩٦٧ بنجاح إسرائيل في غزو واحتلال كافة الأراضي الفلسطينية بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، كما قامت باحتلال شبه جزيرة سيناء في مصر، وهضبة الجولان السورية.

وهكذا أصبح الطريق إلى السلام بين العرب وإسرائيل أكثر بعداً، فبعد أن كانت هناك مشكلة واحدة أمام الأمم المتحدة هي المشكلة الفلسطينية، وبعد أن كانت تنحصر قضية السلام في مطالبة الدول العربية لإسرائيل بتنفيذ قرار سنة ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين بين اليهود والفلسطينيين، وتنفيذ قرار السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم أو تعويضهم، أصبحت الأمم المتحدة تواجه الآن مشكلة أخرى هي قيام إسرائيل باحتلال ما تبقى من فلسطين، فضلاً عن مشكلة جديدة تماماً، وهي احتلال إسرائيل لجزء من أراضي مصر وسوريا.

ولقد كنت أشعر بضخامة المأساة التي تنتظر المنطقة لسنوات طوال لا يستطيع أحد أن يحدد مداها. فبعد الأمل الذي راودنا في تحقيق السلام بعد اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩ وبروتوكول لوزان، إذ بهذه الآمال تنهار، ويصبح السلام بعيد المنال.

ولقد لعبت الدول الكبرى دورها في تدهور الموقف طوال تلك الفترة. فعندما قررت بريطانيا الانسحاب من فلسطين عام ١٩٤٨ لم يكن هناك مفر من قيام نزاع مسلح عربي. وفي عام ١٩٥٦ قررت بريطانيا وفرنسا أن تشركا إسرائيل في المؤامرة المدبرة لغزو مصر، حتى تصدت الولايات المتحدة لهذا العدوان وأرغمت القوات المعتدية على الإنسحاب. والان فها هي الولايات المتحدة بدورها تستخدم إسرائيل لضرب ثلاث دول عربية، فقد كان من المستحيل أن يقع العدوان الإسرائيلي في

سنة ١٩٦٧ بغير تأييد وتشجيع صريحين من الرئيس الأميركي ليندون جونسون.

وقد كنت أفكر في ضخامة المسؤولية التي تقع على عاتق مصر في تحرير أراضينا والأراضي العربية التي استولت عليها إسرائيل، وخصوصاً أننا سوف نبدأ من الصفر من الناحية العسكرية.

وبالإضافة الى ذلك، فقد أصبحنا نواجه في مصر أزمة اقتصادية شديدة بعد ضياع مواردنا من رسوم قناة السويس ومن آبار بترول سيناء، والتي كنا نستخدمها في شراء ما يلزمنا من مواد غذائية.

وبالنسبة لإسرائيل فقد حققت نجاحاً عسكرياً ضخمًا لم تكن تحلم به، كما توثقت العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة، فلم يعد لدى إسرائيل شك في وقوف الولايات المتحدة معها، ليس فقط سياسياً واقتصادياً، وإنما تأييداً لعدوانها العسكري على الدول العربية. ومن ثم فلم يعد لدى إسرائيل أي استعداد للمساهمة في حل القضية الفلسطينية أو حتى الموافقة على إزالة آثار عدوانها الأخير.

وعندما قرر جونسون الوقوف بجانب العدوان الإسرائيلي أصبح ذلك هو الخط العريض لسياسة الولايات المتحدة، وانعكس ذلك بشكل واضح خلال السنوات التالية على جميع المحاولات الدولية التي بذلت من أجل عودة السلام الى المنطقة، وهو الأمر الذي تسبب بدوره في قيام سياسة الاستقطاب في المنطقة.

فقبل حرب يونيو تعهدت الولايات المتحدة بتأييد الاستقلال السياسي وسلامة أراضي جميع الدول في المنطقة، ثم تعهدت بأن تقف ضد أي طرف يبدأ بالعدوان، ثم تنكرت لهذا كله بمجرد أن بدأت إسرائيل بالعدوان.

وأثناء الحرب رفضت الولايات المتحدة في مجلس الأمن إدانة العدوان الإسرائيلي بل ورفضت أيضاً الموافقة على أي مشروع قرار يطالب إسرائيل بالإنسحاب من الأراضي العربية، كما تنكرت بعد ذلك لاستمرار قيام اتفاقيات الهدنة، وهو ما التزمت به رسمياً لمصر قبل أقل من أسبوعين من قيام الحرب.

وفي ١٩ يونيو ١٩٦٧، أعلن الرئيس الأميركي جونسون المبادىء الخمسة التي تشكل وجهة نظر الحكومة الأميركية لحل النزاع، ومن بينها مرة أخرى مبدأ «الاستقلال السياسي ووحدة أراضي جميع الدول». ومع هذا فإن جميع الآراء

والأفكار الأميركية التفصيلية التي جاءت بعد ذلك لم تلتزم بهذا المبدأ.

وفي ١٨ يوليو ١٩٦٧ توصل المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة آرثر جولدبرج، إلى اتفاق مع السفير السوفييتي، دوبرينين، على مشروع قرار يقدم للجمعية العامة يؤكد مبدأ عدم جواز غزو الأراضي بواسطة الحرب طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ويطلب من كل أطراف النزاع أن تقوم بلا تأخير بسحب قواتها من الأراضي التي تم احتلالها بواسطتها بعد ٤ يونيو ١٩٦٧.

ولكن الولايات المتحدة سرعان ما سحبت موافقتها على هذا المشروع بعد أقل من ثمان وأربعين ساعة.

وأصبح واضحاً أن الجهود الإسرائيلية الأميركية سوف تركز من الآن فصاعداً على أن ترغم مصر على قبول الأمر الواقع وذلك بتنفيذ السياسية الأميركية في المنطقة والاستسلام للمطالب الإسرائيلية.

ولمواجهة هذا المخطط كان علينا في الدرجة الأولى المحافظة على وحدة الجبهة الداخلية في مصر. وقد ظهر ذلك بوضوح يوم ١٠ يونيو عندما خرج الشعب المصري لمطالبة عبد الناصر بعدم التخلي عن منصبه.

وكان علينا العمل على بناء القوة العسكرية المصرية لتحرير الأراضي المحتلة مع تحويل الوقت الى عنصر إيجابي في صالحنا.

وفي حديث لي مع عبد الناصر حول الموقف الأميركي في ذلك الحين أكد مرة أخرى أن الولايات المتحدة لم تترك أمامنا أي اختيار سوى الالتجاء بالكامل الى الاتحاد السوفييتي.

وهكذا فإننا سوف نجد أن إحدى نتائج العدوان الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ تصاعد الصراع الأميركي السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط إلى درجة لم تشهدها المنطقة من قبل، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة تعقيد مشكلة السلام في السنوات التالية.

وفي تلك الأيام القليلة التالية مباشرة لحرب يونيو مرت أمام عيني، كافة الأحداث التي شاهدتها منذ ذهابي إلى فلسطين عام ١٩٤٨، في محاولة لاكتشاف الأخطاء التي وقعنا فيها، والتي أدت إلى فشل الجيش في الدفاع عن أمن مصر،

ومن المسؤول عن تلك الأخطاء. لقد كانت الأخطاء العسكرية فوق كل تصور، ولكن ذلك لا يعفي القيادة السياسية من مسؤوليتها في التأكد من وجود قيادة عسكرية تستطيع القيام بواجباتها على الوجه السليم.

ولقد أصبح واضحاً لي، في تلك الفترة، كما أصبح واضحاً لعبد الناصر نفسه، أن الخطأ يكمن في النظام الذي سمح بوقوع مثل هذه الأخطاء وقد شعرت في هذه اللحظات أنني لا أستطيع الاستمرار في عملي كوزير للخارجية بسبب تلك الأخطاء التي كان يمكن تفاديها. إلا أنني راجعت نفسي فيما بعد فقد أصبح الأمر يتطلب من كل فرد أن يبذل أقصى ما يملك من جهد للخروج من هذا الموقف العصيب وأن المصلحة تقتضي العمل على تحرير أراضينا قبل إلقاء اللوم على النظام أو مجموعة أفراد.

لقد أدركت أن من واجبنا كأفراد أن نشارك في تحمل المحن، قبل أن نشارك في الزهو بالانتصار، خصوصاً وقد رأيت أن عبد الناصر مصر على تصحيح تلك الهزيمة وإعادة بناء الجيش من الصفر والدخول في معركة عسكرية جادة قدر لها من جانبه أن تتم في أواخر سنة ١٩٧٠ أو أوائل ١٩٧١ على الأكثر.

وقد تحدث جمال عبد الناصر عن الأخطاء التي أدت الى الهزيمة في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يومي ٣، ٤أغسطس ١٩٦٧ وقام بنقد ذاتي شديد وخاصة بالنسبة للنظام القائم، وبعد استعراضه للأخطاء التي أدت الى الهزيمة والصراعات القائمة حول السلطة انتهى الى ان النظام المطلق القائم على الحزب الواحد قد فشل. واقترح قيام نظام جديد على أساس ديموقراطي بوجوب حزب معارض بجانب الاتحاد الأشتراكي يكون له جريدة تعبر عن رأيه وأن يتحرر الجميع من الخوف في ابداء الرأي. وذكر أن النظام الجديد سيحول دون قيام ديكتاتورية في المستقبل تؤدي الى سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد على مقدرات البلد، واقترح اجراء انتخابات في شهر ديسمبر على أساس قيام الحزبين، وعاد وأكد أن استمرار النظام الحالي سيقودنا الى طريق مجهول ومظلم ولن نعلم من سيستلم السلطة من بعدنا.

وبعد مناقشات طويلة اشترك فيها جميع اعضاء اللجنة عارضوا اجراء أي تعديل في نظام الحكم قبل إزالة آثار العدوان.

والحقيقة أن عبد الناصر كان أكثر الذين تحملوا مرارة وقسوة تلك الأيام العصيبة، لإدراكه أنه سواء كان الخطأ عسكرياً أو سياسياً، فإنه يتحمل وحده في النهاية المسؤولية التاريخية عن الهزيمة.

ولقد قام عبد الناصر بشرح أبعاد تلك الصورة في مجلس الوزراء مرة بقوله:

«. . . . . لا يمكن أن أنسى الأيام الأولى التي مرت عليّ بعد يونيو. كنت أشعر بمرارة كبيرة. مرارة لا يمكن وصفها. فلا شك أن ما حدث في يونيو قد أثر علينا جميعاً، نفسياً ومعنوياً ومادياً. لقد كان عليّ أن أقابل العديد من الرؤساء والزائرين والصحفيين، بل الشامتين أيضاً، مرت بنا ظروف صعبة، وواجهنا مؤامرات ضدنا، وكنت مسؤولاً عن مراجعة كل ما يحدث في الجبهة الداخلية، وما يتم من اتصالات خارجية. لقد تمنيت في تلك الأيام لو أنني تنحيت بالفعل عن السلطة وابتعدت عن موقع المسؤولية. كان تقديري دائماً أن الأيام التي سنواجهها صعبة للغاية في الداخل والخارج، لأن خصمنا قوي، ولديه التنظيمات، وجاهز للعمل ضدنا، ولديه كل ما يحتاجه من أموال للقضاء علينا. أنا في يوم ١١ يونيو عندما عدلت عن قرار التنحي كنت في حالة سيئة جداً الى درجة انني أرسلت عائلتي خارج القاهرة ووضعت مسدسي إلى جانبي لاستخدامه في آخر لحظة. يومها سألت عن عدد الدبابات المتبقية في القاهرة، فقالوا لي لم يبق إلا سبع دبابات. وبالرغم من ذلك بدأت مع القيادات العسكرية السير في الطريق الصعب. طريق اعادة بناء قواتنا المسلحة من جديد. كنت اتحدث مع الفريق فوزي كل ليلة قبل أن أذهب للنوم، ثم أطلبه في الساعة السادسة صباحاً لأراجع معه موقف القوات وموقف القيادات وإسم القائد المسؤول في كل موقع، ولو لم ألجأ إلى هذا الأسلوب لكانت الأمور فلتت. . . . .».

وهكذا كان علينا أن نساهم جميعاً، ونتحرك بسرعة، في كافة الجبهات بهدف ازالة آثار العدوان. والذي يزيد الأمر صعوبة هو أن التحرك كان يتم في بعض الميادين من الصفر. ففي الجبهة الداخلية كان الحفاظ على الوحدة الوطنية ورفع الروح المعنوية هو الأساس الذي يجب أن ينطلق منه أي تحرك. ولكن صدمة الهزيمة جعلت هذه البداية من الصعوبة بمكان، فكان الناس في الشوارع يوجهون نقدهم الى رجال الجيش. إن الشعب المصري عرف عنه حبّ النكته، وقسوة

نكبته، ولكن تلك القسوة أصبحت في أعقاب الهزيمة موجهة الى كل جندي وضابط يراه أمامه، إلى درجة أن عبد الناصر قد اضطر في خطاب علني أن يرجو من الشعب الترفق في معاملته للجنود والضباط، فلا ذنب لهم فيما جرى، ولأن نفس هؤلاء الجنود والضباط هم الذين سيحملون السلاح بعد ذلك ويثأرون لما أنزل بنا من هزيمة.

ولقد انطلق عبدالناصر بسرعة وتصميم لإعادة بناء الجيش وكانت هذه عملية بالغة الصعوبة بالنسبة له لأنه فقد صلته بالجيش منذ سنوات طويلة ويفتقر الى المعرفة الشخصية بالعناصر التي تصلح للقيادة. ومن هنا بدأ عبد الناصر يستمع للاقتراحات، ويستشير كل من يقابله من جميع الاتجاهات وكان جزءاً من إصراره على الاستماع يرجع الى أنه فقد ثقته في البيانات التي كانت تقدم له، وأصبح يصر على أن يراجع كل شيء بنفسه.

والى جانب ذلك فقد كانت هناك ضرورة معالجة الوضع الاقتصادي السيء الذي خلقته الهزيمة العسكرية، وهو الأمر الذي جعل بعض الدوائر الأجنبية تتوقع الانهيار الكامل لمصر خلال ستة أشهر على الأكثر من انتهاء حرب يونيو.

وفي الجبهة الخارجية كانت هناك أهداف اخرى عاجلة في مقدمتها العمل على تحقيق التضامن العربي، والحصول على أكبر دعم ممكن من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، والتخفيف من الدعم الأميركي لإسرائيل، والحصول على تأييد الدول الأوروبية، وكسب دول العالم الثالث.

وقد كان الحفاظ على الوحدة في الجبهة الداخلية هو الأساس في كافة المجالات الأخرى وقد نجح عبد الناصر في ذلك المجال ببراعته السياسية وقدرته على بعث الآمال في النفوس وبالثقة التي اكتسبها طوال حكمه كقائد مصري لم تشهد مصر نظيره في عصرها الحديث. وهكذا فإن عبد الناصر، بمجرد أن استرد تأييد الشعب في ٩ و١٠ يونيو، بدأ عمله في الفور بتعيين الفريق أول محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة، ثم بإعادة تشكيل الحكومة تحت رئاسته.

وهنا يبرز أمامنا التغيير الضخم في تفكير عبد الناصر وتأثير ذلك على أسلوبه في الحكم. فقبل هزيمة يونيو كان عبد الحكيم عامر يتولى قيادة الجيش لتأمين النظام ضد معارضيه ولذا عين عبد الحكيم عامر عدداً من القادة الموالين له بالرغم من

ضعف قدراتهم القيادية. وكان الحديث حول النظم التقدمية والرجعية في العالم العربي يؤثر على التضامن العربي. ولكن بعد الهزيمة تم عزل عبد الحكيم عامر وعزل القيادات غير الصالحة ولم يعد واجب الجيش هو تأمين النظام، وإنما واجبه هو تحرير الأرض. وبدأ الدعوة في تضامن عربي دون النظر إلى أنظمة الحكم، وإلى تعبئة الجبهة الداخلية من أجل معركة التحرير. وبدأ عبد الناصر في الدعوة إلى مزيد من الجهد في جميع المجالات، وانعكس ذلك على أسلوبه في العمل والتفكير فقلل من الكلام وأكثر من الاستماع، وكان يناقش ويتقبل النقد والنصيحة ويحرص عليهما ويستمع الى أكبر عدد من معاونيه بل ومن الشخصيات ذات الخبرة من خارج الحكم.

أما بالنسبة لي فقد بدأت الاتصالات السياسية بمجرد وقف اطلاق النار، حينما طلب السفير السوفييتي بالقاهرة مقابلتي يوم ١٠ يونيو. وقد جاء ليبلغني بما دار في الاجتماع الطارىء للدول الإشتراكية الذي عقد في موسكو لبحث نتائج العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، وأن رومانيا كانت الدولة الاشتراكية الوحيدة التي رفضت توقيع البيان المشترك، وبعد أن قررت الدول المجتمعة قطع العلاقات مع إسرائيل وتقديم العون العاجل إلى الدول العربية ومساعدتها في إزالة نتائج العدوان الإسرائيلي. وفي تلك المقابلة أثرت مع السفير السوفييتي لأول مرة احتمال أن تنشأ الحاجة في مصر إلى الخبراء السوفييت، بجانب الحاجة إلى السلاح، لأن قرارنا ببدء اعادة البناء في القوات المسلحة يجب أن يتم بأقصى سرعة وأعلى كفاءة.

كما زارني سفراء الدول الاشتراكية يعرضون معاونة حكوماتهم. فتقدمت المانيا الشرقية مثلاً بمعونة كبيرة عاجلة تتمثل في خمسين طائرة من طراز ميج ١٧ وعدداً كبيراً من الدبابات والمدفعية. أما سفير بولندا فقد كان له شأن آخر. كان من أكثر السفراء نشاطاً وتقديماً للأفكار. وكان ما يعرضه من آراء احياناً تكون آراء سوفييتية تستهدف تحسس وجهة نظر مصر وعبد الناصر حتى لا يتعرض السوفييت إذا تقدموا بها مباشرة الى الرفض مما قد يسبب لهم الحرج.

وأثناء مقابلتي لسفير بولندا أشار إلى أن إسرائيل قريبة من عدد من القواعد العسكرية الأميركية بما يتيح لها الحصول على معونات عسكرية سريعة في وقت الحاجة، وانه شخصياً يتساءل عن إمكانية التفكير في اعطاء تسهيلات للدول

الاشتراكية حتى يمكنها تقديم معونتها بسرعة. وعندما أجبته بأن الأمر العاجل الآن هو سرعة وصول الأسلحة إلينا لإعادة بناء الجيش، عاد مرة أخرى ليقترح من جانبه عقد إتفاق عسكري مع الاتحاد السوفييتي لتسهيل مهمته في سرعة إمدادنا بالسلاح.

وفي يوم الجمعة ١٦ يونيو وصل إلى القاهرة وفد عسكري سوفييتي لبحث المساعدات العسكرية.

كما وجهت القيادة السوفييتية دعوة إلى جمال عبد الناصر للتباحث معه في موسكو، وعندما نقلت الدعوة إلى عبد الناصر طلبني أن أبلغ السفير السوفييتي بأنه لا ينوي الذهاب إلى موسكو في الوقت الحاضر، وأنه يرى أنه من الأفضل من الوجهة السياسية حضور أحد القادة السوفييت الى القاهرة بدلاً من ذهابه هو إلى موسكو، وأن التقاليد قد جرت في مصر على أنه إذا حل مكروه بشخص فإن الأصدقاء هم الذين يفدون الى داره للوقوف بجانبه.

وهكذا حضر بودجورني الى القاهرة بعد ظهر يوم ٢١ يونيو، وتم أول لقاء بينه وبين عبد الناصر في تلك الليلة بمنزل الرئيس الذي أقام له حفل عشاء.

وتحدث بودجورني عن وقوف الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية بجانب مصر والدول العربية لإزالة آثار العدوان، وأشار الى اهمية تحقيق ذلك عن طريق الحل السلمي ووافقه عبد الناصر، ولكنه ذكر أنه حتى يتم ذلك يجب تحقيق توازن عسكري مما يستلزم سرعة دعم الجيش المصري بالأسلحة والخبراء الروس وخاصة في مجال الدفاع الجوي.

وفي اليوم التالي بدأت المباحثات في قصر القبة، وحضرها مع بودجورني المارشال زاخاروف رئيس أركان حرب الجيش السوفييتي، والسفير السوفييتي بالقاهرة. وحضر مع عبد الناصر كل من زكريا محيي الدين وعلي صبري والفريق أول محمد فوزي وأنا.

وأهمية تلك الجلسة الأولى من المباحثات الرسمية ترجع الى أنها كانت بداية مرحلة جديدة في العلاقات المصرية السوفييتية، أدت فيما بعد إلى تواجد سوفييتي قوي، ليس في مصر وحدها، بل في أماكن أخرى عديدة في العالم العربي، وأدت بالتالي الى تغيير تدريجي في سياسة مصر بالنسبة لعدم الانحياز. وكان التواجد

السوفييتي يزداد كلما ازداد الدعم الأميركي للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي العربية.

وقال بودجورني في بداية اللقاء ان التعاون المشترك بين مصر والاتحاد السوفييتي سوف ينهي المصاعب التي تواجهها مصر حالياً، وانه حرص على هذا اللقاء قبل المباحثات التي سيجريها كوسيجين مع الرئيس الأمريكي جونسون، وهي مباحثات سيتناول فيها كوسيجين قضية العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، بالإضافة الى قضية فيتنام وقضية الصواريخ العابرة للقارات والدفاع المضاد لها.

وأضاف بودجورني أن القادة السوفييت يتوقعون أن يتحدث جونسون في تلك المباحثات عن حاجته الى تنازلات من الجانب العربي لحساب إسرائيل، ولكن الاتحاد السوفييتي لن يوافق على أي اقتراح لا يوافق عليه العرب.

ثم ذكر بودجورني أنه أرسل برقية الى موسكو ليلة امس لموضوع الدفاع الجوي المصري وأنه أبلغ موسكو برغبة مصر في إدخال سفن من الأسطول السوفييتي إلى مياه البحر الأبيض المتوسط لكي تتوازن مع سفن الأسطول السادس الأميركي الذي تعتبره إسرائيل احتياطياً استراتيجياً لها. وأضاف أنه بالنسبة للموضوع الأخير فإنه توجد موافقة مبدئية حول موضوع الأسطول، لكنه يحسن أن يبدأ العسكريون من الجانبين في بحث التفاصيل الخاصة بتموين السفن، وكذلك الاجراءات المشتركة اللازمة لمواجهة أي هجوم جوي على الأسطول.

ثم تحدث بودجورني عن موضوع الدفاع الجوي فذكر أن وزارة الحربية في موسكو تقوم حالياً بدراسة عاجلة لاحتياجات مصر، وأن الاتحاد السوفييتي يرى ضرورة مساعدة مصر بسرعة في هذا الموضوع الحيوي.

وهنا بدأ عبد الناصر يتحدث، فقال: اننا في مصر تعرضنا للعدوان من قبل، في سنة ١٩٥٦، والآن في ١٩٦٧ لأن الغرب اعتبرنا من جانبه منحازين فعلاً الى الكتلة الشرقية لأننا رفضنا أن نسير خلف السياسة الأميركية وسياستنا تنطلق من مبادئنا التي ترتكز عليها سياستنا الخارجية القائمة على عدم الانحياز. وها نحن وقد رأينا إسرائيل تهاجمنا وتحتل أراضينا بتواطؤ مع الولايات المتحدة. وخلال الحرب تساءل الناس هنا، في مصر، قائلين: أين أصدقاؤنا السوفييت؟ ولكن كان من الواضح عدم إمكان معاونتكم لنا عسكرياً قبل أن يكون هناك اتفاق معكم على

الترتيبات العسكرية اللازمة. وأنا أعرف أن من شأن هذا الاتفاق أن يثير لنا مزيداً من العداء من الجانب الأميركي، ولكنني أعرف أيضاً أن الولايات المتحدة قد انحازت تماماً الى جانب إسرائيل في مجلس الأمن ورفضت أي مشروع قرار يطالب إسرائيل بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو، وأعرف أن الولايات المتحدة سوف تواصل سياستها العدوانية ضدنا في المستقبل القريب ولذا فإنه غير منطقي أن نبقى في مصر محايدين بين الذي يضربنا وبين الذي يساعدنا. واننا راغبون في تعميق وتدعيم التعاون المصري السوفييتي بهدف اعطاء الأولوية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي علينا.

وهنا علق بودجورني قائلاً إنه يصعب أن نجد في العالم دولة غير منحازة مائة بالمائة. واستمر عبد الناصر في حديثه قائلاً: إننا اذا كنا نطلب منكم أن تكونوا معنا في وقت الحرب فيجب أن نكون نحن معكم في وقت الحرب ووقت السلم. وأمامنا الآن أيام صعبة يتعذر أن نتغلب عليها وحدنا ولا يوجد أمامنا سوى طريقين، اما الاستسلام للولايات المتحدة فتساعدنا كما تساعد بعض الدول الآسيوية بشرط أن نخضع للاستعمار العالمي، والطريق الآخر هو أن نناضل ونقاتل من أجل حريتنا. ولأن النضال يستهدف هذه المرة تحرير أراضينا بقوة السلاح، فإنه يتحتم علينا أن نتفق مع الاتحاد السوفييتي. ونحن على استعداد لتقديم تسهيلات لسفن اسطولكم من بور سعيد الى السلوم. وبالطبع، فإننا سوف نستمع إلى أشخاص هنا، في مصر، يقولون لنا: انتم أخرجتم الانجليز من الباب وأدخلتم السوفييت من النافذة. ولكن كل هذا كلام يهون ويمكن تحمله في سبيل تحرير أرضنا. واذا اقترن ذلك بتدعيم عسكري فعال وجاد من جانبكم لنا، وبتعاون كامل بيننا، فإن هذا سيكون له أثر طيب جداً في داخل مصر وفي العالم العربي.

ثم استرسل عبد الناصر قائلاً: اما بالنسبة للدفاع الجوي في هذه المرحلة التي نبدأ فيها في إعادة بناء قواتنا المسلحة، فإنني أفضل أن يكون في إطار دفاع مشترك أي مصري / سوفييتي، وبذلك يشترك ضباطنا وجنودنا في الدفاع الجوي مما يكسبهم الخبرة العالية من كوادركم المشتركة معنا. موضوع آخر، وهو أن إسرائيل الآن في سيناء، ونحن اليوم نجهز خطط دفاعنا على الضفة الغربية لقناة السويس. بعد ذلك إذا لم تخرج إسرائيل من سيناء بالطرق السلمية فلا بد ان نقاتلهم لاخراجهم منها بالقوة كما احتلوها بالقوة. إن عملية اخراج القوات الإسرائيلية من

سيناء هي مسؤوليتنا تماماً وليست مسؤوليتكم وهو أمر يجب أن يكون واضحاً تماماً. أما الدفاع الجوي عن أراضي الجمهورية فهذا ما نطلب مشاركتكم فيه.

وأضاف عبد الناصر: «هناك احتمال آخر يجب أن ندرسه معاً، وهو ان إسرائيل قد تحاول أن تعبر قناة السويس والتوغل في العمق المصري. إن مواجهة مثل هذا الاحتمال تدخل في نطاق مسؤوليات والتزامات الدفاع المشترك بيننا وبينكم. واني اعتقد ان اسرائيل في مثل هذه الحالة سوف تكون مدفوعة لشن هذا الهجوم من الولايات المتحدة. خصوصاً بعد أن يتأكد الأميركيون من موضوع الارتباط بيننا وبينكم، وبعد ان تدخل سفن الأسطول السوفييتي المياه المصرية والموانيء المصرية. عند ذلك سيختل توازنهم بالطبع عندنا في داخل مصر من سيعارض الاتفاق معكم، كذلك سوف نتعرض للهجوم الإعلامي من الغرب. انه وضع طبيعي، ولكنه امر غير جدير بالاهتمام».

ورد بودجورني: بمجرد عودتي الى موسكو سوف اعرض كافة النقاط التي أثيرت. ولقد وصلتني صباح اليوم برقية من موسكو بالموافقة على طلباتكم الخاصة بدعم الدفاع الجوي.

وذكر بودجورني أن موضوع عدم الانحياز لدينا وقت لدراسته والأمر العاجل هو موضوع الدفاع الجوي. وقد وافق رفاقي في موسكو على ضرورة الاشتراك السوفييتي بأكبر قدر ممكن لتدعيم الدفاع الجوي عن جمهوريتكم بالكامل. ورغم أن مكانة الجمهورية العربية المتحدة معروفة في العالم ولا يعتقد أحد مطلقاً أنها تقبل في يوم من الأيام أن تكون تابعة لأي دولة مهما كانت، إلا أن وجود قوات عسكرية أجنبية على أرض دولة ذات سيادة موضوع حساس في الموقف الداخلي. لذلك فإن من الأنسب ان يكون الدفاع الجوي مصرياً على ان تقدم له مساعدات سوفييتية.

هنا تدخل عبد الناصر قائلاً: بالنسبة الى الموقف السياسي الداخلي، فمن الطبيعي ان يدور كلام كثير، خاصة وان مصر اصيبت بصدمة كبرى في المعركة، لكن شعبنا صلب وعريق سبق ان عانى صدمات تغلب عليها في النهاية. في الوقت نفسه لا تنس ان لدينا هنا من يرى ان نتفق مع الأميركيين بأي شكل وبأي ثمن. وهناك مجموعة تلقي اللوم في كل ما حدث عليّ شخصياً لأنني اسأت العلاقة مع الأميركيين، متناسين أن الأميركيين هم الذين بدأوا بالإساءة إلينا. في الوقت نفسه

هناك اتجاه آخر يطالب بضرورة الارتباط الوثيق الكامل بالاتحاد السوفييتي. ثم هناك اتجاه ثالث يطالب بالحياد التام بين الأميركيين والسوفييت. في رأيي أن كل هذه الاتجاهات طبيعية. ولكن شعبنا كما قلت هو شعب أصيل وصلب ويملك قدرة كبيرة على التحمل والمقاومة، ثم ان الأمر الفاصل بالنسبة لي هو أن نحرر اراضينا مهما كلفنا ذلك من تضحيات، والشعب المصري ذكي بطبيعته وسوف يدرك تماماً معنى كل تصرف نقوم به.

قال بودجورني: لقد سمعت في الإذاعة عندكم ان الصين اعلنت استعدادها لتقديم السلاح لكم.

قال عبد الناصر: ان الصين قد اتصلت بنا فعلاً وابدت استعدادها لتقديم اسلحة خفيفة فقط. كما انهم استنكروا وقف القتال. عموماً، فإن الأصدقاء الصينيين غير مدركين لطبيعة أرض سيناء ولبعض الأوضاع المحلية. لذلك فإن رأيهم هو عدم إيقاف القتال. وأن الانسحاب الى داخل الدلتا والاشتباك مع القوات الإسرائيلية المهاجمة داخل القرى، ومن رأيهم أيضاً ان التركيز على الدفاع عن القاهرة والمدن الكبرى ليس امراً مهمًا.

قال بودجورني: الصين تقوم بمهاجمتنا اعلامياً في كل مكان، مرددة أن الاتحاد السوفييتي خان العرب كما سبق ان خان الفيتناميين. . اننا نعرف دعايتهم وتحركاتهم جيداً. انهم الآن يحاولون ان نفقد سوريا، فهم يدفعونها الى قتال غير متكافىء بصرف النظر عن النتائج المتوقعة منه، والمفروض ان ننسى الخلافات المحلية عند مواجهة المحن الكبرى، ولكنهم يصرون على مواقفهم المتطرفة ضدنا.

قال عبد الناصر: معلهش. لقد تعودنا الاستماع الى كافة وجهات النظر.

وتساءل بودجورني: ما هو موقف البترول العربي؟.

رد عبد الناصر: ما زالت بعض الدول العربية تسلم بترولها الى الأميركيين بشكل غير مباشر وتعلن عكس ذلك.

وهنا تدخلت في المناقشة قائلاً: ولكن الكويت أوقفت فعلاً ضخ البترول الى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وهي تخسر في ذلك حوالى مائة وثمانين مليون جنيه سنوياً.

قال عبد الناصر: العراق ايضاً اوقف ضخ بتروله الى كل من أميركا وبريطانيا وفي ليبيا توقف العمل في شركات البترول، وان كان ذلك يرجع الفضل فيه الى اضراب العمال الليبيين. وهنا انتقل الحديث الى احتياجات السلاح حين قدم الفريق محمد فوزي الى المارشال زاخاروف بياناً بطلباتنا منه.

وقال بودجورني: احب أن اؤكد اننا بمجرد عودتنا الى موسكو سوف نقوم بإرسال كافة المعدات والأسلحة اللازمة للاستخدام الفوري. اما الأسلحة والمعدات المطلوبة للتخزين فيمكن مناقشتها بواسطة اللجان العسكرية المختصة.

ثم انتقل عبد الناصر الى مناقشة موضوع المساعدات الاقتصادية المطلوبة من الاتحاد السوفييتي.

وفي الجلسة الثانية للمباحثات (وكانت في ٢٣ يونيو) بدأ عبد الناصر بالحديث قائلاً: أريد أن ابدأ بموضوع هام. ان ضربة العدو الأخيرة قد أثرت على معنويات قواتنا المسلحة بدرجة كبيرة. ولذلك فإن الإسراع في تعويض الأسلحة التي فقدناها هو أمر حيوي تماماً سيؤثر كثيراً، وبشكل إيجابي على معنويات ضباط وجنود الجيش. بالنسبة للقوات الجوية، فقد وصلنا منكم بعد المعركة مباشرة ٢٥ طائرة ميج ٢١ و٩٣ طائرة ميج ١٧. ولو أن بعض هذه الطائرات له ساعات طيران محدودة من خمسين إلى مائة ساعة فقط. ولقد علمت اليوم من وفدنا العسكري انه تم الاتفاق معكم على ارسال ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة. نقطة فنية أود أن ابرزها هنا في وجود المارشال زاخاروف. ان طائرات الميج مداها قصير إذا ما قورنت بطائرات الميراج والمستير التي تملكها إسرائيل والتي يمكنها ان تصل من قواعدها في إسرائيل حتى مرسى مطروح في الطرف الشمالي لحدودنا الغربية (وكان ذلك قبل قيام الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم الأبعد مدى والأكثر تطوراً). ان هذا معناه ان الطائرات التي تملكها إسرائيل يمكنها ان تصل الى أي موقع في العمق المصري، بينما لا تستطيع طائراتنا ان تصل الى عمق إسرائيل. لذلك فإننا في حاجة الى نوع جديد من الطائرات القاذفات المقاتلة البعيدة المدى، وإلا فستبقى إسرائيل متفوقة وقادرة على ضربنا بينما نحن لا نستطيع الرد عليها.

وأضاف عبد الناصر بعد تركيزه على مشكلة الطائرات بعيدة المدى التي تحتاجها مصر، والتي اصبحت تطلبها منذ ذلك التاريخ قائلاً:

إن موضوعاً آخر بالنسبة للقوات الجوية، هو أن ترسلوا لنا بأسرع ما يمكن وبطريق الجو وليس بحراً عدداً من طائرات الميج ٢١ لكي تشترك فوراً في الدفاع الجوي عن الجمهورية. ولا اكتمك سراً اذا قلت ان عندنا الآن طيارين بدون طيارات. كذلك يوجد نقص في بعض أسلحة المشاة ومن الضروري وصول معداتها وأسلحتها بأسرع ما يمكن. وأود أن أذكركم ببرقيتكم وببرقية رئيس الوزراء كوسيجين التي تلقيتها منكم يوم ١٠ يونيو بعد اعلان استقالتي، والتي اكدتم فيها ان الاتحاد السوفييتي سوف يسرع في تسليح قواتنا. والآن فإنني لا اخفي عليكم توقعي ان تقوم إسرائيل، بعد الانتهاء من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بمحاولة الهجوم علينا مرة اخرى والسؤال الذي أريد أن اطرحه هو: ما هي المساعدات التي يمكن ان تقدموها لنا في مثل هذه الحالة، ولكي لا تسقط البلد في يد إسرائيل؟ لقد علمت من الفريق فوزي، أن حديثه معكم صباح اليوم لم يتضمن موضوع مشاركتكم في عملية الدفاع الجوي وانتم تسافرون الى موسكو غداً.

قال بودجورني: ليست لدي الآن معلومات كاملة عن تفاصيل الاتفاق الذي تم بين الفريق فوزي والمارشال زخاروف. ولكنني أود أن أسجل نقطة هامة، وهي أننا في الاتحاد السوفييتي ما زلنا عند وعدنا لك بشأن إعادة تسليح القوات المصرية. ورغم بعد المسافة بيننا فإننا سنسارع بإرسال المساعدات العسكرية اللازمة بحراً وجواً وبأي وسيلة ممكنة. أما بشأن نوع الطائرات فأعتقد أن العسكريين سيحددون الأنواع المناسبة بحيث تتمكن قواتكم المسلحة من رد أي عدوان جديد عليها، بل وتكون قادرة أيضاً على القيام بهجوم مضاد. ولكن لي نقطة أريد استيضاحها. هل تطلبون الطائرات بهدف الهجوم؟.

ورد عبد الناصر: فلنسأل أنفسنا. ما هو الدفاع وما هو الهجوم؟ وما هي أسلحة الدفاع، وما هي أسلحة الهجوم؟ عندما تبدأ الحرب ليس هنالك ما يسمى بأسلحة للهجوم وأسلحة للدفاع. المهم بالنسبة لنا عندما نطلب الطائرات ونضع مواصفاتها، أن نكون قادرين على ضرب جميع مطارات إسرائيل عند بدء العمليات الحربية وكما قلت لكم فإن إسرائيل قادرة بما لديها الآن من أسلحة على ضرب مطاراتنا حتى مرسى مطروح.

قال بودجورني: قطعاً أنا معك، عندما تبدأ الحرب ليس هنالك فرق بين الدفاع وبين الهجوم ولذلك فعلينا أن نبذل معاً كل الجهود لكي تتمكن القوات

المسلحة المصرية من تأدية العمل العسكري المطلوب منها. أما بالنسبة الى وجود طيارين أكثر من الطائرات فهذا دائمًا أفضل. وفي الاتحاد السوفييتي لدينا من ٢ إلى ٣ طيارين لكل طائرة. بصورة عامة. سنلبي طلباتكم الإضافية.

قال عبد الناصر: ان ما جعلني أركز على بعض الموضوعات هو أن الأيام التي نمر فيها الآن، أيام صعبة وأن جلسة اليوم هي آخر جلسة قبل سفركم غداً. وقد يمر وقت طويل قبل أن نجتمع مرة أخرى على مستوى هذا اللقاء السياسي والعسكري المشترك. وتلخيصاً لما دار من حوار معكم، برز موضوعان أساسيان هما: الأول إعادة بناء القوات المسلحة المصرية بحيث تكون قادرة على القيام بالمهام المطلوبة منها. والأمر الثاني هو تدعيم دفاعنا الجوي بحيث يجري تحسينه وتقويته. ويجب ألا ننسى أن إسرائيل ما زالت لديها السيطرة الجوية، وتصلها بصورة مستمرة طائرات جديدة وطيارون يهود متطوعون، لذلك ما زالوا متفوقين علينا، ولا بد لنا أن نبذل اقصى الجهد لكي نكون على استعداد لمواجهة أي عدوان إسرائيلي جديد. أما عن النقص في الطيارين عندنا فهو أمر حيوي لا بد من مواجهته وقد حدث في عمليات ١٩٥٦ ان الطيار عندنا كان ينزل من الطائرة ليقود طائرة أخرى. إننا ندرك أن موضوع تخريج وإعداد الطيارين المقاتلين صعب ويحتاج الى وقت ولذلك طلبنا منكم الآن طائرات وطلبنا أيضاً مدربين.

أما سياسة أميركا معنا، فإن كلام أميركا لا يطمئنني أبداً، فهي تعمل دائمًا على خداعنا. ورغم اننا لم نعلن حتى الآن عن موقفنا السياسي، لكن الأميركيين يعرفون جيداً ماذا سنقول، وإلى أين سنتجه وماذا سنعمل. امس قابل مندوب لهم في الأمم المتحدة مندوبنا هناك السفير محمد عوض القوني وقال له: انتم تصححون الآن غلطتكم بغلطة اخرى، مشيراً الى التعاون معكم. عموماً نحن لا نصدق كلامهم أو وعودهم عن الانسحاب الإسرائيلي. من الأراضي المحتلة. بل على العكس، فإنه من المحتمل في تقديري أن تستأنف إسرائيل هجومها علينا، وذلك لسبب بسيط هو أن الأميركيين والإسرائيليين لم يحققوا هدفهم حتى الآن. لم يتم الصلح مع العرب ولم يحدث الاستقرار المطلوب لإسرائيل. وهم يعلمون أن الهزيمة العسكرية لا تستطيع ان تمنع العرب من التحرك بعد ان يفيقوا من الصدمة التي اصيبوا بها. وفي اعتقادي ان المعركة جاءت لهم بنتيجة عكسية فبدلاً من أن تؤدي الهزيمة العسكرية الى خضوع العرب لأمريكا وإسرائيل فإنها دفعت مصر

وسوريا الى مزيد من الانحياز الى الاتحاد السوفييتي وهو انحياز سيزيد أكثر وأكثر مع تزايد الدعم الأميركي لإسرائيل. لذلك فإن أمام الولايات المتحدة الآن حلين: إما أن تهاجمنا مباشرة تحت أي مبرر أو أن تدعم إسرائيل وتدفعها للقيام بهجوم جديد علينا. ولهذا عليكم ان تسارعوا فوراً بدعم دفاعاتنا وتقويتها وتلبية مطالبنا من طائرات الميج٢١. كما يجب أن يتوفر لدينا نوع جديد من الطائرات ذات المدى البعيد، وهي التي تنقصنا حالياً.

سؤال اخير: كيف ستساعدوننا لو وقع في الأيام الحالية عدوان إسرائيلي جديد علينا؟ يجب الأخذ في الاعتبار أنه لا مجال لنا للانسحاب من مواقعنا الحالية وسنبقى فيها حتى الموت. انتم انسحبتم إلى نهر الفولجا. بالنسبة لنا، لا يوجد فولجا. بل يوجد خلفنا مائة كيلو متر فقط للوصول الى قلب القاهرة.

قال بودجورني: طبعاً انا معكم لا أوافق على أي انسحاب، ولكنني لا أتوقع أي عدوان قريب عليكم من إسرائيل. واود ان اسأل عن موقف المخابرات المصرية في سيناء. ان إسرائيل لديها المعلومات الكاملة عن مصر. فهل لدى المخابرات المصرية معلومات عن إسرائيل.

قال عبد الناصر: إسرائيل لديها المعلومات الكاملة عن مصر نقلاً عن الأميركيين. كما ان بلدنا سياحي، ونعتبر السياحة مورداً اقتصادياً هاماً يوفر لنا حوالى مائة مليون دولار سنوياً من العملة الصعبة. في المقابل فإن إسرائيل تعتبر من ناحية الأمن والمعلومات بلداً مقفلاً.

وتحدث المارشال زاخاروف، فقال: بالنسبة للأعداد العسكري فسوف تصلكم خلال يومين أو ثلاثة أربعون طائرة ميج ٢١ مع عمال التركيب والتجهيز وذلك بالإضافة الى ست طائرات تدريب، كما توجد ٣٨ طائرة سوخوي. وعموماً سيصبح لديكم في وقت قريب جداً عدد من الطائرات المقاتلة أكثر مما كان موجوداً لديكم قبل العدوان. أما بالنسبة للمدرعات، فسوف تصلكم قريباً مائة دبابة. ونحن على استعداد لإرسال المزيد من المدرعات كلما توفرت اطقم الدبابات عندكم، ولي ملاحظة هامة، وهي ضرورة التدريب الشاق للقوات المسلحة.

وعلق عبد الناصر قائلاً: نحن في حاجة الى خبراء في التنظيم والإدارة لأن قواتنا المسلحة لم تقم في الفترة السابقة بتدريبات الحرب أو بمناورات حقيقية.

وللأسف، فقد كانت الثقة الممنوحة للقيادة العسكرية أكثر من الواقع. إننا نحتاج إلى اعداد كبيرة من الخبراء العسكريين على أن يكون كبيرهم على اتصال مباشر بي من اجل التغلب على اية صعوبات وحلها فوراً، كما أرجو ألا تكون مرتباتهم على حسابنا.

رد بودجورني: إنني اوافق على رأيكم. إذ لا فائدة من إعادة التسليح بدون التنظيم الدقيق والتدريب الكافي. وسنرسل لكم فنيين على مستوى عال وسيعملون بكل جهد واخلاص. لقد بحثنا الموضوع تفصيلاً في موسكو وقررنا إرسال ما بين ألف و١٢٠٠ خبير من مستوى القيادة العامة إلى كافة المستويات. عموماً سيتحدد عددهم حسب احتياجاتكم، ولو ان موضوع الخبراء قد يثير دائماً بعض الحساسيات في مثل هذه الحالات، ولكن حكمة الجانبين وحسن التفاهم والنوايا الحسنة يمكنها ان تتغلب على تلك الحساسية.

ثم عاد بودجورني الى شكواه من موقف الصين قال: انني ارجو منكم منع الصينيين من ممارسة الدعاية المضادة لنا في الجمهورية العربية المتحدة لأنهم يحاولون ذلك في كل مكان مرددين اننا متآمرون مع القوى الإمبريالية ومع أميركا وإسرائيل.

علق عبد الناصر قائلاً: ان الدعاية التي تؤثر هنا في مصر ليست دعاية الصين ولكنها دعاية الغرب خاصة بين الطبقة البورجوازية في مصر.

وعاد الحديث الى الموضوع العسكري، فقال بودجورني: بالنسبة لطلباتكم من الأسلحة والمعدات فسوف نسرع إلى إرسال المطلوب منها. وتأكد، يا سيادة الرئيس، إننا في موسكو متأثرون مثلكم تماماً بالنسبة الى هذه الأزمة. ان القلق الموجود لديكم هو نفسه موجود لدينا. كما أننا لن نثير معكم ناحية الإقامة والتكاليف المالية.

وقد سألتني، يا سيادة الرئيس، ماذا نعمل لو حدث عدوان إسرائيلي جديد؟ أولاً، اعتقد ان قواتكم المسلحة لم تستعد حتى الآن لمواجهة مثل هذا العدوان. ثانياً اعتقد انه من غير المرغوب فيه او المطروح ان يشترك الاتحاد السوفييتي في حرب في الوقت الحاضر. لذلك فالمهم الآن هو أن ندعم قدراتكم بأسرع ما يمكن كي تستعدوا لمواجهة المفاجآت. ان العدو قريب منكم. انه على مسافة مائة ميل،

أنت قلق لا تنام، ونحن مثلك تماماً رغم بعد المسافة بيننا وبينكم.

رد عبد الناصر قائلاً: بالنسبة للاتفاق السياسي بيننا فإن هناك عدة مقترحات، ولكل اقتراح مزاياه وعيوبه. والذي لا شك فيه اننا نسير جنباً الى جنب مع الاتحاد السوفييتي. لقد تم تعويضنا بالأسلحة والمعدات التي فقدت في الحرب بالمجان. ونحن نوافق على شكل الارتباط الذي ترونه بشرط واحد، وهو اختيار الشكل المناسب الذي لا يؤثر على سمعتنا او على مركزنا القيادي بين دول العالم الثالث.

قال بودجورني: طبعاً هذا شرط اساسي نقبله وارجو ان تتأكد تماماً اننا حريصون على ان يبقى المركز النضالي للجمهورية العربية المتحدة داخل هذا الجزء من العالم دون تأثر.

بعدها انتقل الحديث الى الموقف الاقتصادي وبدأ السيد زكريا محي الدين يشرح للجانب السوفييتي العجز الذي خلفته الحرب في مواردنا الاقتصادية. وقد علق بودجورني قائلاً: إننا نعرف من خبرتنا انه بعد الحرب تزداد الاحتياجات الاقتصادية. وقد سجلنا جميع طلباتكم وسنبحثها تفصيلاً في موسكو ثم نرسل لكم كل ما يمكن تقديمه. بالإضافة الى ذلك فإنه من المقرر ان يجتمع ممثلو الدول الإشتراكية من جديد في الأيام المقبلة لتنسيق خططهم وسوف نبحث ايضاً في هذا الاجتماع كيفية تلبية وتنسيق المساعدات المطلوبة لكم ولسوريا.

وقد اختتم عبد الناصر الاجتماع بالتعبير عن شكره لوقوف الاتحاد السوفييتي إلى جانبنا قائلاً ان الشعب المصري لن ينسى ابداً الأصدقاء الذين يقفون معه في الأيام الصعبة.

ولقد انتهت المباحثات على هذا النحو، واتفق عبد الناصر مع بودجورني على ان يمر في طريق عودته الى موسكو على الرئيس اليوغوسلافي جوزيف تيتو لكي يطلعه على الأفكار المصرية الجديدة بالنسبة لسياسة عدم الانحياز.

وعندما سافر بودجورني ترك في القاهرة المارشال زاخاروف رئيس اركان الحرب لبحث التفاصيل العسكرية الخاصة بالمباحثات. وقد عاد بودجورني من جديد الى المنطقة بعد ذلك لكي يزور دمشق في ٣ يوليو، ثم بغداد في ٤ يوليو، وبالطبع كان الهدف هو دعم العلاقات السوفييتية مع الدولتين.

وفي ٢٩ يونيو طلب زخاروف مقابلة عبد الناصر لكي ينقل اليه رسالة من القيادة السوفييتية عن نتائج زيارة بودجورني تتلخص في ان القيادة ترحب بتعزيز العلاقات بين البلدين وازدياد حجم التعاون العسكري، كما تعرب عن الموافقة على ارسال المستشارين العسكريين، بما في ذلك خبراء الدفاع الجوي وهو الأمر الذي كان عبد الناصر يعطيه اولوية قصوى. اما بالنسبة لموضوع عدم الانحياز فإنهم يؤيدون رأي مصر بضرورة التفكير في الوقت المناسب والأسلوب المناسب لاتخاذ أي اجراء في هذا الشأن بما يتمشى مع مصلحة مصر.

وعلى أي حال، فإن تلك الجولة من المباحثات بين عبد الناصر وبودجورني في شهر يونيو كانت حاسمة من نواحٍ عديدة. فلقد كان عبد الناصر يريد أن يعرف من جانبه الأرض التي سيقف عليها لإزالة آثار العدوان وكان الاعتبار العسكري يحظى عنده بأولوية قصوى إلى درجة ان استقلالنا في السياسة الخارجية وهو الأمر الذي خاض عبد الناصر معارك ضخمة من قبل للمحافظة عليه وتدعيمه طوال السنوات السابقة قد أصبح من الضروري ان يتلاءم مع المرحلة الجديدة. كما أن سياسة عدم الانحياز التي رفع عبد الناصر لواءها من قبل مع نهرو وتيتو بدأ التفكير لأول مرة في التضحية بها بعد ان رأينا من الولايات المتحدة هذا الانحياز الكامل لإسرائيل.

وبعد ان اطمأن عبد الناصر الى توافر النجاح لعملية اعادة بناء القوات المسلحة المصرية بدأ يلتفت إلى الوضع العربي. في تلك الفترة كان العالم العربي يغلي نتيجة للهزيمة العسكرية القاسية، ورغم أن دولاً عديدة قد بادرت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة تضامناً مع مصر، واحتجاجاً على الانحياز الأميركي لإسرائيل، ورغم ان المواقف الأمريكية في مجلس الأمن ضد أي قرار يلزم إسرائيل بالعودة الى مواقع ٤ يونيو قد زرعت بذور اتجاهات متطرفة في العالم العربي ضد الغرب بصفة عامة، إلا أن عبد الناصر بدأ يحاول احتواء تلك الاتجاهات وتوجيهها ضد الولايات المتحدة بصفة خاصة، وليس ضد الغرب عامة وذلك لأن عبد الناصر كان يقدر للجنرال ديغول الموقف الذي التزم به قبل الحرب ومن أن فرنسا سوف تقف ضد الطرف الذي يبدأ بالعدوان. وعندما بدأت الحرب وفت بما التزمت به وأدانت الموقف الإسرائيلي وطالبت بضرورة عودة إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو.

في تلك الفترة دعت الكويت الى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب لبحث الموقف وعندما وصلتها لحضور الاجتماع بعد ظهر يوم ١٨ يونيو كان هدفي الأساسي هو تقوية التضامن العربي باعتباره أقوى سلاح نواجه به العدوان الإسرائيلي واستقر الرأي على استئناف اجتماع وزراء الخارجية العرب في نيويورك اثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخاصة، وأعلن الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي ان الدول العربية المنتجة للبترول ثابتة على قرارها بقطع البترول.

في تلك الفترة، كان الموقف الذي تأثر به عبد الناصر فعلاً هو موقف الملك حسين ملك الأردن، فقد دخل الحرب تضامناً مع مصر مما كلفه فقدان الضفة الغربية بعد ان واجه إسرائيل بقواته المحدودة وبدون أي غطاء جوي. ولقد كتب عبد الناصر خطاباً الى الملك حسين في ٢٢ يونيو يذكر فيه «ان مصر على استعداد لأن تربط اقدارها ربطاً كاملاً ونهائياً بقضية شعب الأردن البطل تحت قيادتك الوطنية التي أثبتت اخلاصها لشعبها في اكثر الظروف صعوبة وخطراً. وإننا على استعداد لأن نضع كل ما نملك في خدمة المصير المشترك لشعبينا». ولقد كان عبد الناصر صادقاً للغاية في كلماته تلك. وظل متأثراً بموقف الملك حسين اثناء الحرب ولم ينس ذلك ابداً إلى ان توفاه الله.

وقبل ان يسافر الملك حسين الى نيويورك لإلقاء خطاب امام الجمعية العامة للأمم المتحدة قضى ليلة في القاهرة للتشاور مع عبد الناصر وقال له عبد الناصر في ذلك اللقاء «إن مصر سوف تقسم الرغيف مع الأردن نصفين. نصف لكم ونصف لنا». ونحن من جانبنا لن نخرج من هذه الأزمة إلا معاً، لأننا دخلناها معاً، وخسرناها معاً. ويجب ان نكسبها ايضاً معاً».

مع ذلك، وبرغم إيماننا في مصر بهذا المبدأ لأسباب عديدة، في مقدمتها الاعتبار الأخلاقي الذي يحتم علينا رفض أي حلول منفردة، أو الصلح المنفرد مع إسرائيل، إلا أن عبد الناصر رأى أن يعطي الملك حسين مرونة إضافية تفرضها ظروف الأردن المختلفة فكان من رأي عبد الناصر أن «موقف الملك حسين بالغ الصعوبة لأنه اذا طلب اسلحة من السوفييت فإن أميركا ستقوم بدفع إسرائيل ضده. بالإضافة الى ان اعادة تسليح جيش بسلاح جديد، وتغييره من غربي الى

شرقي، يحتاج الى خمس سنوات تقريباً يضاف الى ذلك ان الملك حسين لا يستطيع ان يوقع صلحاً منفرداً مع اسرائيل لأسباب عديدة.

عامل آخر كان يتصوره عبد الناصر، وهو أن الولايات المتحدة لا بد أن تضطر إلى أن تقف مع الملك حسين موقفاً مختلفاً عن موقفها معه هو، على أساس أن صداقة الملك حسين مع الأميركيين قديمة ولا بد أن يكون سلوكهم معه يتفق مع موقفه كصديق لهم. فإذا كان الأميركيون يتحججون بأن عبد الناصر عقبة أمام مصالحهم في المنطقة، فإنهم لا يستطيعون استخدام مثل هذه الحجة بالنسبة للملك حسين.

ولذلك فإن الموقف المصري الذي أبلغه عبد الناصر إلى الملك حسين في الليلة التي قضاها بالقاهرة قبل السفر إلى نيويورك كان يتلخص فيما يلي:

أولاً - إن مصر ترى إنه لا سبيل إلى إزالة آثار العدوان الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال العسكري إلا بالحرب. فإسرائيل ومعها أمريكا، تريد ثمناً محدداً للانسحاب الإسرائيلي في مقدمته إبرام إتفاقيات صلح نهائي مع الدول العربية، وتصفية القضية الفلسطينية والحصول على مكاسب سياسية واقتصادية وإقليمية. هذا هو ثمن الحل السلمي. إننا في مصر سوف نسير مع كل محاولات السلام في الأمم المتحدة، ولكننا لن ندفع مطلقاً هذا الثمن لأنه في هذه الحالة سوف تصبح هزيمتنا هزيمتين مما سيدفعنا في النهاية إلى الخيار العسكري.

ثانياً - إنه نظراً لأن الوضع في الأردن مختلف فإن مصر تفوض الملك حسين في أن يتكلم مع الأميركيين إلى المدى الذي يريد، بشرط واحد هو عدم إبرام اتفاقية صلح منفرد مع إسرائيل، لأن في هذا تصفية نهائية للقضية الفلسطينية. يستطيع الملك حسين أن يبقي علاقاته كاملة مع الولايات المتحدة، ويجب أن يحرص على ذلك وأن يعمل على تحقيق حل سلمي بالنسبة للضفة الغربية، يؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها.

ثالثاً - ولأن مصر تفتح باب الحل السلمي أمام الملك حسين بالنسبة للضفة الغربية، فإنها لن تقف ضد الثمن الضروري للحصول على مثل هذا الحل. يستطيع الملك حسين أن يلتزم لأميركا بإنهاء حالة الحرب

رسمياً مع إسرائيل. يستطيع أيضاً أن يبرم مع الولايات المتحدة اتفاقاً للدفاع المشترك. ومصر في هذه الحالة لن تقف ضد مثل هذا الاتفاق للأمن المتبادل.

وقال عبد الناصر للملك حسين إنه برغم أن هذا ثمن ضخم لإتفاق سياسي بشأن الضفة الغربية، وبرغم علاقات الصداقة القديمة بين أميركا والأردن، فإنني لا أتوقع أن يرغم الأميركيون إسرائيل على الإنسحاب الكامل من الضفة الغربية، وأرجو أن أكون مخطئاً في ذلك. وأضاف عبد الناصر إنه يشعر بالألم بسبب الإرهاب الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية على يدي الاحتلال الإسرائيلي، وذكر أن اطماع إسرائيل الحقيقية هي الاستيلاء على كل فلسطين.

وسافر الملك حسين ليتحدث أمام الجمعية العامة في نيويورك ممثلاً للجانب العربي، ثم اجتمع بالرئيس الأميركي ليندون جونسون وكما أخبرنا الملك حسين بعد ذلك بأن جونسون كان مشحوناً بقدر هائل من المرارة ضد مصر. وإنه لم يقدم للملك حسين، فيما يتعلق بالضفة الغربية، سوى وعودٍ غامضة.

وتقدمت مجموعة من دول أميركا اللاتينية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة يوم ٣٠ يونيو، كان مقضياً عليه بالفشل من البداية.

فقد كانت الشعوب العربية تغلي بالثورة ضد إسرائيل في أعقاب عدوانها في يونيو وتطالب بالثأر منها. وفي هذا الجو الغاضب لم يكن أمام الدول العربية سوى المطالبة بالتنديد بإسرائيل والانسحاب الفوري الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة.

ولم تكن الدول العربية على استعداد لمكافأة العدوان الإسرائيلي. وهكذا فإنها رفضت مشروع القرار لما تضمنه من الاعتراف بإسرائيل ومطالبته بفتح الممرات المائية الدولية للملاحة الإسرائيلية، بالرغم من أنه نص على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

في تلك الفترة طلب السفير السوفياتي بالقاهرة مقابلتي وأبلغني برسالة مطولة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي جاء فيها: إنه من الضروري العمل على إزالة آثار العدوان بسرعة، وإن الضغط الأميركي في الجمعية العامة للأمم المتحدة أدى إلى فشل مشروع القرار الذي تقدم به الاتحاد السوفييتي الذي يقتصر

على مطالبة إسرائيل بالإنسحاب الفوري الشامل من جميع الأراضي العربية. كما أبلغني بنصيحة السوفييت بأن نوافق على المشروع الجديد المطروح أمام الجمعية العامة، حيث أن المشروع ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية مقابل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، ولا يعني الاعتراف بإسرائيل ولا الدخول معها في مفاوضات مباشرة كما يصر الجانب الإسرائيلي. ويومها أبلغت السفير بموافقتنا على مشروع القرار، إلا أن الأمر يستلزم موافقة كافة الدول العربية لأننا حريصون على الحفاظ على التضامن العربي في الجمعية العامة.

وقد أدت هزيمة مشروع القرار في التصويت إلى ابتهاج إسرائيل والولايات المتحدة وعبر أرثر جولدبرج المندوب الأمريكي عن سعادته بفشل المشروع لعدد من مندوبي الدول الاعضاء.

وفي خلال شهر يوليو بدأ عدد من الرؤساء والملوك العرب في التوافد إلى القاهرة بدون ترتيبات مسبقة. فحضر الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك حسين ملك الأردن وكان أول اجتماع لهما يوم الثلاثاء ١١ يوليو مع عبد الناصر في قصر القبة وبحضوري.

تحدث الملك حسين في الاجتماع عن الأخطاء العربية ولخصها في عدم وجود موقف عربي موحد. وعدم تنسيق عربي قبل وأثناء المعركة وعدم قيام الدول العربية جميعها بالمجهود الضروري أثناء المعركة. وأشار الملك إلى انه لا أمل في الوصول إلى أي حل عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى انه لمس أثناء وجوده في نيويورك مدى الخلافات بين الوفود العربية وإن البعض يزايد على الآخرين. وذكر الملك حسين إنه تقابل مع هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطاني، وتحدث معه الملك عن دور بريطانيا في القضية وطلب منه تأييد بريطانيا للحق العربي. كما إنه التقى بالرئيس شارل ديغول الذي كان متفهمًا للموقف تماماً. وقال للملك حسين: «إذا كان من حق إسرائيل أن تعيش في سلام وأمن. فإن الأردن لها بالتأكيد نفس الحق».

وانتهى الملك حسين إلى القول: بأن الموقف يحتم عقد مؤتمر قمة عربي على وجه السرعة لتنسيق المواقف العربية والتوصل إلى موقف موحد. ولكن عبد الناصر رد بأنه لا يرى الوقت ملائمًا بعد لانعقاد مثل هذا المؤتمر.

وكان من رأي الرئيس بومدين مواصلة النضال من أجل استرجاع الأراضي العربية،وإنه بين الانطلاق وتحقيق الهدف مسافة قد تطول أو تقصر حسب الخطة التي نضعها، وإنه علينا سرعة إنشاء خط دفاعي قوي عسكرياً واقتصادياً وسياسياً يمكننا من صد أي هجمات إسرائيلية جديدة. ثم مواصلة بناء قواتنا حتى تستطيع إرغام العدو على الانسحاب.

وتحدث عبد الناصر فقال إنه لا يوجد أمامنا سوى سبيلين: الإستسلام أوالنضال،ونحن في مصر قررنا أن نناضل ولا نستسلم. ثم أشار عبد الناصر إلى الضفة الغربية وقال إن التكدس السكاني بها يجعل الأمور هناك أسوأ مما هي عليه بالنسبة إلى سيناء، ونحن في مصر نستطيع تحمل الضغط علينا إلى أن نعيد بناء قواتنا المسلحة،ولكن الأمر يختلف بالنسبة للضفة الغربية. ولذلك رأى عبد الناصر إنه برغم عدم تعاون جونسون مع الملك حسين فإنه ينصح الملك حسين بأن يحاول مع الأمريكيين من جديد لعله ينجح في إنقاذ الضفة الغربية.

وفي اليوم التالي وصل إلى القاهرة الرئيس السوري نور الدين الأتاسي والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف والرئيس السوداني إسماعيل أزهري. وكان الملك حسين قد غادر القاهرة بينما بقي فيها الرئيس الجزائري هواري بومدين. وهكذا عقد الرؤساء الخمسة، عبد الناصر والأتاسي وبومدين وعارف وأزهري، اجتماعهم الأول في صباح الخميس ١٣ يوليو بالقاهرة.

وعندما تحدث الرئيس الأتاسي قال إنه من الضروري القيام بإجراء مشترك مع الاتحاد السوفياتي للحصول على معونات عسكرية أكثر فعّالية، حيث إن المعونات التي تصل هي دون المستوى المطلوب، وذكر بأن سوريا قد تقدمت من جانبها بطلبات إلى الاتحاد السوفياتي ولكنها لم تتلق استجابة لها حتى الآن وإنه يرى إن الهدف يجب أن يكون واضحاً، وهو الكفاح المسلح وضرورة وجود قيادة عسكرية موحدة بل وقيادة سياسية موحدة وإن سوريا مستعدة للوحدة مع مصر. وقد رد عبد الناصر بالرفض قائلاً: إن المهم الآن ليس هو الوحدة بل تحرير الأراضي العربية المحتلة.

أما الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف فقد ذكر أن العراق مستعد للتعاون عسكرياً مع سوريا بعد أن طلب الأردن سحب القوات العراقية من أراضيه.

وبدأ عبد الناصر يشرح الموقف السياسي والعسكري، قال إنه سوف يعطي كل الفرصة لاحتمالات الحل السلمي وإن كان لا يتوقع نجاحه لأن الحل السلمي بوضعنا الحالي سيكون معناه تنازلات جوهرية من الجانب العربي لصالح إسرائيل. ونكون بذلك قد كافأنا إسرائيل بتقديم تنازلات لعدوانها علينا. ومصر تعيد بناء قواتها المسلحة استعداداً لعبور قناة السويس وتحرير الأرض والعودة إلى مواقع ٤ يونيو بما في ذلك قطاع غزة، وإنني مقتنع بأن ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة وإن موعد معركتنا مع إسرائيل يتوقف على عاملين محددين: مدى الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، ومدى الدعم السوفياتي لمصر والجانب العربي. وبالنسبة للعامل الأول فإن إسرائيل حالياً متفوقة علينا عسكرياً والولايات المتحدة في ظل انحيازها الأعمى لإسرائيل تواصل إمدادها بالمعدات العسكرية المتطورة، وهذا يعني عملياً إنها تساعد إسرائيل في استمرار احتلالها للأراضي العربية. أما بالنسبة للعامل الثاني فقد لخص عبد الناصر للرؤساء المجتمعين نتائج مباحثاته مع نيكولاي بودجورني رئيس مجلس السوفييت الأعلى. وقال عبد الناصر إن السوفييت قد التزموا بدعم مصر عسكرياً ومساعدتها في إعادة بناء قواتها المسلحة. ولكنه أضاف قائلاً: «إنني أرى إنه بناء على معدلات التوريد الحالية بالنسبة لأسلحتنا من الاتحاد السوفييتي وخصوصاً في مجال الطيران والدفاع الجوي، فإن قيامنا بالعبور إلى سيناء سوف يستغرق منا ثلاث سنوات تقريباً، وهذا معناه إننا لن ننتقل إلى معركة التحرير إلا في أواخر ١٩٧٠ أو أوائل سنة ١٩٧١. ومن جانبنا في مصر فإننا، مع كل المجهود الشاق الذي نبذله حالياً، نريد التبكير بهذا الموعد. ولكن المشكلة هي إننا لا نملك سيولة في العملات الصعبة تكفي لشراء أسلحة من مكان آخر. فضلاً عن أن مستوى التسليح الأمريكي لإسرائيل يحتم علينا أن نحصل على أسلحتنا من الاتحاد السوفياتي. ولذلك فإنني أقترح على الدول العربية التي تربطها بالاتحاد السوفييتي علاقات جيدة، أن تمارس الضغط على موسكو من أجل الإسراع في تلبية مطالبنا العسكرية».

فاتفق الرؤساء على أن يسافر الرئيسان هواري بومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو فوراً لإجراء مباحثات سرية وعاجلة مع القادة السوفييت. ثم يعودان إلى القاهرة لإبلاغ الرؤساء الموجودين بالنتيجة.

وقبل نهاية الاجتماع تحدثت إلى الرؤساء الخمسة وأشرت إلى أنه أصبح من الواضح أن الاستعدادات العربية ستحتاج إلى وقت طويل، وأن الاستمرار في قرار

وقف ضخ البترول سيعود بالضرر على الدول التي ليس لها أية موارد سوى الموارد البترولية،وفي نفس الوقت فإن دول المواجهة في حاجة إلى معونة اقتصادية حتى يمكنها مواصلة الصمود، ولذا اقترحت أن تستأنف الدول العربية ضخ البترول على أن يخصص عشرة في المائة من موارد النفط لمعاونة دول المواجهة، وقدرت المبلغ في ذلك الوقت بحوالى ١٥٠ مليون جنيه إسترليني.

وكان الاقتراح مفاجئاً ولا يتمشى مع الرأي السائد بضرورة الاستمرار في وقف الضخ ولم يعلق سوى الرئيس الأتاسي تعليقاً عاماً لا يتضمن معنى الرفض. وجاء التعليق الإيجابي الذي سمعته من نائب رئيس الجمهورية زكريا محيي الدين ونحن نغادر قاعة الاجتماع بأن اقتراحي عملي.

وسافر الرئيسان العربيان الجزائري والعراقي، وعقدا جلستين من المباحثات مع القادة السوفييت بمجرد وصولهما إلى موسكو، ثم عادا لإبلاغ القاهرة بنتائج المباحثات. وطبقاً للمحاضر التي تلقيناها في القاهرة من الرئيسين العربيين، بدأت الجلسة الأولى بكلمة من الرئيس عبد الرحمن عارف قال فيها: «إن الحلول الدبلوماسية تكسبنا الوقت من أجل التهيؤ لاسترداد حقنا. وما نأمله من أصدقائنا السوفييت ومن الدول الاشتراكية أن يزيدوا من تسليح الدول العربية بالأسلحة والمعدات الحديثة، وكذلك بما نحتاجه من مواد اقتصادية».

ورد بريجنيف من جانبه يتساءل: «ما هو الموقف الواقعي للدول العربية لإنهاء المشكلة الحالية؟ إن عدد سكان إسرائيل يبلغ حوالى ٢٫٥ مليون نسمة، ولكن عدد جيشها يبلغ حوالى ٣٥٠ ألف جندي، أي أن ١٥ بالمائة من سكان إسرائيل يحملون السلاح. وهم مدربون تدريباً عالياً. يملكون تفوقاً في التكتيك العسكري، وفي الطيران واستخدام الدبابات والمشاة المحمولة، وفي التعاون بين القطاعات المختلفة. هذا بالإضافة إلى أنهم هيأوا أنفسهم في الخلف أيضاً للمعركة بينما لم يحدث هذا في الجانب العربي».

ثم أضاف بريجنيف: «نحن في البلدان الاشتراكية اجتمعنا مرتين خلال هذه الفترة القصيرة، وهذا ليس سهلاً لأننا لا نجتمع، حتى لقضايانا بهذه السرعة. إننا لا نكاد ننام منذ شهر كامل. كيف نوقف الجيش الإسرائيلي عن الزحف إلى القاهرة أو دمشق؟ من جانبنا ضغطنا على أمريكا وقطعت الدول الاشتراكية علاقاتها مع

إسرائيل. وهي خطوات جدية لم تتخذ مثلها خلال العشر سنوات الأخيرة. وإسرائيل تريد أن تبقى في الأراضي التي احتلتها، وألا تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة أي قرار يلزمها بالانسحاب».

ثم أضاف بريجينيف: «علينا أن ننظر إلى الحقائق كما هي وندرسها بالتفصيل. بدأت الحرب يوم ٥ يونيو. وفي ٨ يونيو بدأ الاتحاد السوفياتي يرسل طائراته بالإمدادات والأسلحة إلى مصر وسوريا وأمكننا تعويض كميات كبيرة من الأسلحة التي فقدت في الحرب، وذلك عن طريق ٥٤٤ رحلة جوية و ١٥ باخرة ناقلة وأرسلنا حوالى ٤٨ ألف طن من المعدات العسكرية، كما أرسلنا الخبراء اللازمين للتدريب على الأسلحة والمعدات. أما بشأن الحل السياسي فإن الدول الاشتراكية ترى أنه إذا اتخذ قرار بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، يمكن للعرب مقابل ذلك إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل. وقد استشرنا جميع رجال القانون الدولي فقالوا إن إنهاء حالة الحرب لا يعني الاعتراف بالدولة الصهيونية. وإن الحل السلمي سيعطي الفرصة للعرب للاستعداد وتدعيم قدرتهم الدفاعية».

واستطرد بريجينيف: «انكم ترغبون في إعادة بناء الجيوش العربية، وهذا يحتاج إلى وقت، كما يحتاج إلى أعداد كبيرة من الجنود المدربين. إننا متألمون لأننا ربطنا سمعتنا بسمعتكم، ولأننا وجدنا أحدث طائراتنا وأحدث صواريخنا في مراكز بحوث الولايات المتحدة الأمريكية، كما أرسلت أحدث دباباتنا إلى ألمانيا الغربية، في الوقت نفسه نتألم أكثر عندما نسمع أن ضباط إسرائيل يقولون عن دباباتنا وطائراتنا التي تركتموها إنها من أفضل أنواع الأسلحة. ومن جهة أخرى، فإن القوى الإمبريالية حققت ما تريده، وهو عدم الوصول إلى أي قرار في الأمم المتحدة وبذلك يهيء الاستعمار الظروف ذاتها التي تؤدي إلى عمليات استفزازية جديدة، ثم إلى عمليات عسكرية كبيرة ضد سوريا وضد مصر. إن العمليات الجديدة المقبلة معناها سقوط النظم التقدمية. وإذا حدث ذلك وجاءت نظم جديدة فستعمل على إنهاء كل شيء والاعتراف بإسرائيل والصلح النهائي معها. وهذا معناه من جديد ضياع سمعتنا مرة أخرى. إننا الآن في حاجة إلى بعض الوقت لأسباب عديدة من أجل تقوية القدرة الدفاعية للدول العربية، وقد وافقت الدول الاشتراكية في اجتماعها الأخير في بودابست على تقوية الدول العربية عسكرياً، بمعنى إرسال الأسلحة وتقديم القروض وإرسال الخبراء وإعادة تنظيم الجيوش حسب متطلبات المعركة الحديثة،

وخاصة القدرة الجوية وتشكيلات الدبابات. ثانياً من أجل الإعداد السياسي للشعب وتهيئته للنضال. وثالثاً من أجل بناء اقتصاد متين. لقد عبرت أخيراً سبع دول إشتراكية عن استعدادها لتقديم العون اللازم للدول العربية الصديقة، وكل دولة منها تقرر الآن، تفصيلاً، ما يمكن تقديمه. قضية أخرى. تطلبون منا أن نأخذ على عاتقنا مسؤولية الدفاع الجوي وإرسال خمسين طياراً سوفييتياً للحماية الجوية. تتصورون أنه إذا تم ذلك فستنتهي جميع المشاكل؟ هذا تصور غير صحيح. فهناك العديد من الصعوبات عند التنفيذ العملي، فالأوامر ستختلط بين ضباطنا وضباطكم بحيث يصعب فهمها، وعندئذٍ تحدث الفوضى في العمليات».

هنا تدخل الرئيس الجزائري بومدين قائلاً: «هذه مشكلة فنية وليست سياسية».

قال بريجينيف: «أفهم ذلك. لكن هناك جانباً آخر للمشكلة. لا يمكن استخدام الطيارين وحدهم. إذ لا بد من إشراك وحدات معاونة معهم، وإلا سهلت عملية إسقاطهم. هذا معناه إننا نشترك بتشكيلاتنا وبجيوشنا، ماذا تكون ردود الفعل في هذه الحالة؟ إن أفضل الحلول لتحقيق هدفنا الأساسي والاحتفاظ بسلامة النظم التقدمية العربية هو أن نسلك طريق النفس الطويل، عن طريق تقوية هذه الدول العربية بكافة أنواع المساعدات اللازمة لها، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية».

وتدخل اليكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفيياتي قائلاً: «إن حزبنا منذ سنين عديدة يحارب الإمبريالية، ومن أجل ذلك فإن أقرب الأمور إلينا هو معاونتكم والوقوف إلى جانبكم. إننا نريد أن تكون الدول العربية مستقلة وقوية. لقد طرحتم قضية سياسية عندما قلتم ان الدول العربية لا تقبل الموافقة على إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وانكم تعتبرون ذلك مستحيلاً. فإذا اتخذنا موقفكم الآن وقلنا مثلكم. فماذا يبقى؟ لا يبقى إلا استمرار الحرب، ومعنى استمرار الحرب أن إسرائيل لن تنسحب وسوف تؤيدها في هذا الموقف أمريكا وألمانيا والعديد من الدول الأخرى. في هذه الحالة، هل أنتم مستعدون للحرب؟ إننا بعد مراجعة حساب قواتكم العسكرية الحالية، وبعد الاطلاع على تقارير خبرائنا العسكريين، توصلنا إلى أن الموقف يصبح غير واقعي. لهذا أود أن أقول لكم انكم تتبعون سياسة خالية من المرونة. ولا يمكن ممارسة مثل هذه السياسة مع الاستعمار. يمكن ممارستها معنا لأننا أصدقاء، ولكن من واجبنا أن نقول لكم أيضاً أموراً قد لا

ترضيكم او لا تعجبكم. المهم أن نتصارح، فالتاريخ في المستقبل لن يسامحنا».

قال الرئيس بومدين: «نحن جئنا إلى هنا لنتصارح ولنتفاهم كأصدقاء».

عاد كوسيجين للرد بأن من الواجب إتباع المرونة اللازمة، لأن المهم هو كسب الوقت اللازم لتعزيز القوات المسلحة العربية. وقال إن إرسال قوات سوفييتية إلى العرب معناه أن تقوم أمريكا وبريطانيا بإرسال قواتها إلى إسرائيل أيضاً، وأضاف: «إنني لا أقصد بذلك أننا خائفون، ولكن أقصد أنه يجب التفكير جيداً في عواقب الأمور قبل تأزيم الموقف. في الحرب الأخيرة مع إسرائيل لم تشترك معها قوات أو طائرات غير إسرائيلية لأن إسرائيل كانت قوية. ونحن نسمع أن بعض العرب يقولون ان السوفييت خائفون. ولكن الحقيقة أنه لا بد أن نفكر جيداً وأن نحل المشاكل برؤوس باردة. أريد أن أقول ان الموقف السياسي حالياً مشجع وإن كثيراً من البلدان تقف إلى جانبكم، وإننا لسنا إلى جانبكم فحسب ولكننا معكم. لقد علمت أنه سوف يعقد قريباً اجتماع لوزراء الخارجية العرب. يا حبذا لو شكلتم لجنة فرعية من المجتمعين لتبحث موضوع البترول. وفي حديثي الأخير مع جونسون لمست أنه كان يريد مساعدة إسرائيل بكل قوة، لكنه كان في الوقت نفسه يخشى أن يفقد العالم العربي. كذلك لا يريد أن يقطع علاقاته نهائياً مع العرب. هذا الموقف يجب الإستفادة منه. إن جونسون يعرف أنه إذا فقد البلاد العربية فإنه سيفقد أفريقيا أيضاً. إذن فبالوسائل السياسية يمكنكم أن تحصلوا على نتائج كبيرة.

قال الرئيس عبد الرحمن عارف: «إن موضوع إنهاء حالة الحرب معناه فتح الملاحة أمام إسرائيل في قناة السويس. ومعناه أيضاً التفاوض المباشر معهم. وقد يكون بعده الصلح».

رد كوسيجين: «أبداً. التفاوض يمكن أن يتم عن طريق الأمم المتحدة، وإذا لم ينسحبوا فحالة الحرب مستمرة. على كل حال، فإنني أرى أنكم تقفلون باب الخروج من المأزق».

قال الرئيس الجزائري بومدين: «إذن، أنتم تريدون تأييدنا لمشروع القرار في الأمم المتحدة. فهل مجرد التصويت سينهي هذه المشكلة الخطيرة الموجودة في الشرق الأوسط؟.

لنفرض أن العرب سيقبلون إنهاء حالة الحرب، هل هذا سيعني انتهاء

المشكلة وانسحاب إسرائيل بكل بساطة؟».

رد كوسيجين: «إذا لم ينسحبوا ستبقى حالة الحرب مستمرة. إننا دائمًا نقول «بشرط انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة».

أضاف بومدين: «في رأيي أن المشكلة لا يمكن الحكم عليها بهذه البساطة. لأن الأمريكيين أنفسهم أجروا تقديراتهم وكافة تحليلاتهم على أساس أن الورقة الرابحة موجودة بأيديهم وأنهم لن يتركوها بهذه السهولة. إن هدف أمريكا الأساسي في المنطقة هو القضاء على كل نظام تقدمي فيها.

قال بريجينيف: «إن أمريكا وبريطانيا وألمانيا كانوا ضد اجتماع الأمم المتحدة. وبالرغم من ذلك حصل الاجتماع وحصلنا على أصوات عديدة».

ذكر بومدين: «إن المشكلة ذات شقين. الأول ما نتج عن حرب سنة ١٩٤٨ وهي قضية فلسطين. والثاني عدوان إسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧. إن سياسة أمريكا هي إنهاء هذه المشكلة بشقيها نهائياً لصالح إسرائيل وعلى حساب النظم التقدمية. أمريكا الآن في مركز القوة ولن تترك الفرصة دون أن تستغلها استغلالاً كاملاً أي بإسقاط النظم التقدمية في مصر وسوريا أولاً ثم في العراق بعد ذلك».

تساءل بريجينيف: «ما هو الحل إذن؟ إننا نفكر التفكير نفسه، ولكن العدو موجود بقربكم».

رد الرئيس بومدين: «إننا أمام خيارين. اما أن نعترف بالأمر الواقع ونتفاوض على حساب النظم التقدمية لنحفظ الأراضي، أو أن نتشدد في مواقفنا».

عاد بريجينيف إلى التساؤل: «بأي طريقة؟ وما معنى الأمر الواقع على حساب النظم التقدمية؟».

قال بومدين: «المشكلة ليست في التصويت على مشروع في الأمم المتحدة. إذ قد لا يخرج المشروع بفائدة. إن أمريكا في هذه الظروف قوية، وقد تقدم بعض الدول العربية تنازلات مستمرة. ولنأخذ المشاريع المقدمة، أولاً كان هناك مشروع الاتحاد السوفياتي الذي لم ينجح، ثم تطورت الأمور وبدأت التنازلات في المشاريع التالية إلى أن وصلنا إلى موضوع إنهاء حالة الحرب. إنني لا أخفي عليكم، أن هذا

أمر خطير. إننا نحترم رأي رجال القانون الذين أشرت إليهم، ولكننا نعتقد أن هذا معناه الاعتراف بإسرائيل.

إن مشكلة فلسطين حساسة، ولا تستطيع حكومة الرئيس عبد الناصر، أو حكومة بغداد، الموافقة على تصفيتها. وإذا كان لا بد من ذلك، فلا بد من مجيء حكومات جديدة، وحكام آخرون، للموافقة على هذه الخطوات. وقد ذكر الرفيق بريجينيف كيف نصفّي آثار العدوان. في رأيي أن ذلك يتم اما بالتفاهم مع أعدائنا وفق الشروط التي يفرضونها أو نسلك طريق النضال والكفاح مهما طال الزمن. أي، أما أن نختار الحل الأول أو الحل الثاني. وإذا ما اخترنا الحل الثاني، وهو النضال، فعلينا أن نتفاهم مع بعضنا البعض عن كيفية تنفيذه».

قال بريجينيف: «ان استعادة الأرض ليست سهلة».

رد بومدين: «إذا كانت المشكلة هي استعادة أرضنا فنحن بإمكاننا تغيير موقفنا السياسي وقبول المقترحات والشروط الأمريكية الإسرائيلية، وفي هذه الحالة سوف نستعيد الأرض، ونوفر على أنفسنا من الآن آلاف الشهداء وأعباء النضال، ثم ينتج عن ذلك سقوط النظم التقدمية. لهذا قلت في البداية أن الاختيار صعب».

تساءل كوسيجين: «وكيف تنفذون الطريق الثاني؟».

بومدين: «أريد هنا أولاً أن أذكر رأي الأخوة الذين أرسلونا، لأن رأيي شخصياً قد ترونه متطرفاً. إننا متفقون على أن نسلك جميع الطرق الدبلوماسية، ولكننا في الوقت نفسه لن نهمل الكفاح. إن الموضوع الذي تطلبه مصر وسوريا بصفة عاجلة هو تقوية قدراتها الدفاعية».

قال بريجينيف: «يوم ٢٠ / ٧ / ١٩٦٧، أي بعد ثلاثة أيام من الآن، هو آخر موعد لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. فإذا رفضتم المشروع فالعالم سوف يقول إن العرب متعصبون في موقفهم».

وقال كوسيجين: «هل أنتم ضد فكرة إنهاء حالة الحرب؟ حتى بعد عودة المعتدين إلى خطوط الهدنة السابقة على ٥ يونيو؟ ما هو الأهم بالنسبة إليكم؟ الأرض أو إنهاء حالة الحرب؟».

رد بومدين: «لا يمكن الجواب على ذلك بلا أو نعم. اعتقادنا أن المشكلة لا

تنتهي بمجرد التصويت في الأمم المتحدة».

تساءل كوسيجين: «إذن كيف تحلون بالطرق العسكرية هذه القضية في الوقت الحاضر؟».

وقال بريجينيف: «بصورة عامة، إذا اتخذ أي قرار في الجمعية العامة سوف ينفذه مجلس الأمن، وهناك لنا حق الفيتو. لذلك لا يجب أن تخشوا القرارات. ثم لماذا تستبعدون أن يتحرك العدو مرة أخرى ويضرب بكل قوته الأنظمة الثلاثة على أساس أن حالة الحرب مازالت قائمة، وبعد ذلك تأتي حكومات جديدة عميلة تسير حسب رغبة ومشيئة أمريكا وتقبل الصلح مع إسرائيل؟ إننا نريدكم أن تكونوا أقوياء ثم تتكلمون كما تريدون».

لقد ارتفعت حرارة الجدل بعد ذلك، والغضب المتبادل من بريجينيف وبومدين. قال بعده الرئيس بومدين: إن إنهاء حالة الحرب معناه الاستسلام عملياً للشروط الأمريكية الإسرائيلية. أما بريجينيف فقد أصر على أن إنهاء حالة الحرب يختلف عن توقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل، ومن ثم فإنه لا يفرض على العرب إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية مع إسرائيل.

وعندما بدأت الجلسة الثانية من المباحثات في اليوم التالي، والأخيرة، وقد بدأت بمحاولة للتهدئة من جانب القادة السوفييت، حيث قال بريجينيف:

- «إنني لست مرتاحاً من حديث الأمس، فالموقف الذي سمعناه لا يدل على وجود صورة واضحة، كما إننا لم نسمع أي حل. إننا نعرف أن شعوبكم متألمة لما حدث، لكن الاستماع إلى رأي الشعوب فقط ليس كافياً. لا بد من مكافحة الاستعمار، فهو خبيث، ولا بد أن نكون خبثاء أيضاً عند مواجهته. لقد بعث إلينا جروميكو وزير الخارجية اليوم من نيويورك قائلاً إن الجمعية العامة للأمم المتحدة ستنهي أعمالها دون اتخاذ أي قرار. وهذا أسوأ شيء لأنه يعني أن يد إسرائيل حرة ويمكنها أن تضرب مرة أخرى، وللأسف لا يوجد بلد عربي الآن مستعد للدفاع، والموقف في رأيي سيكون صعباً. يا رفيق بومدين أنتم في الجزائر بعيدون عن ساحة المعركة وقد ترون الموقف العام أكثر وضوحاً».

وقال كوسيجين: «أود أن أضيف شيئاً، وهو أن موعد انتهاء دورة الجمعية العامة بعد غد، ولا يعرف أحد ماذا ستكون النتائج بعد ذلك. أرجوكم أن تفكروا

جيداً. ان أموركم بيدكم، وليس لنا حق في الضغط عليكم، ولكن إذا اقتنعتم بأمر ما يمكنكم أن تتصلوا من هنا بالتليفون مع الرئيس جمال عبد الناصر، ومع رئيس سوريا، وتوضحوا لها الموقف خلال دقائق. إن الوقت ضيق ولا بد من الوصول إلى جواب محدد. الموقف في رأي جروميكو هو أن تنسحب أولاً قوات إسرائيل، ثم نربط ذلك بموضوع إنهاء حالة الحرب وحرية الملاحة في قناة السويس».

قال بومدين: «بالنسبة إلى هذه النقطة فإن مرور علم إسرائيل في القناة معناه الاعتراف بإسرائيل».

رد كوسيجين: «هذه قضية نظرية. الألمان كانوا يمرون في ممراتنا المائية، وكنا في حالة حرب معهم. لقد قبلنا ذلك لا لأننا كنا في حاجة لمثل هذا التصرف من الناحية الاقتصادية».

قال الرئيس بومدين: «لنرجع إلى المشكلة الرئيسية. هل يرى السيد / كوسيجين إنهاء مشكلة فلسطين؟ لأن هذا هو جوهر الموضوع»

رد كوسيجين: «كلا. لو قبلتم جميع المسائل الأخرى لطرحت قضية فلسطين منفصلة. ففي لقائي الأخير مع جونسون (مباحثات جلاسبورو) سألته: كيف ترون حل قضية فلسطين؟ فقال لي: يجب أن تشترك كل الدول في حلها. وإنهم موافقون على قبول عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الولايات المتحدة، وعدد آخر تقبله كندا. والولايات المتحدة مستعدة لتحمل كافة النفقات.

وقد كان جوابي على جونسون كما يلي: إن مثل هذا الاقتراح يعني أن نأخذ بعض الأمريكيين لكي يعيشوا عندنا في سيبيريا مثلاً. إنه اقتراح غير عملي. ثم قلت له أيضاً ان أساس المشكلة هو أن الفلسطينيين يريدون العودة إلى بلادهم، وإن اقتراحك هو للخداع ولن يقبله أحد من العرب. بصورة عامة، لا بد أن تكون هذه القضية، أي قضية فلسطين، موجودة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وطبعاً، لو بدأنا بحثها اليوم لا يمكن أن ننتهي منها غداً.

وهنا علق الرئيس بومدين قائلاً: «أنا شخصياً بعد حديث الأمس واليوم نشأ عندي غموض بشأن موقف الاتحاد السوفياتي من المشكلة».

وعلق الرئيس عبد الرحمن عارف قائلاً: «إن الدعاية المضادة تردد في العالم العربي أن الأنظمة التقدمية هي التي أوصلتنا إلى خسارة المعركة».

عاد كوسيجين يصر مرة أخرى على ضرورة قبول العرب لمشروع قرار في الجمعية العامة، الأمر الذي يعني مرة أخرى قبول العرب لإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل.

ثم تدخل بريجينيف قائلاً: «أريد أن أطرح سؤالاً سبق أن طرحته، وهو لو قامت إسرائيل بتوجيه ضربة جديدة إلى الجمهورية العربية المتحدة وإلى سوريا والعراق، ماذا ستكون النتيجة؟ في هذه الحالة سنجد أنفسنا في مشاكل جديدة، وستسقط الأنظمة التقدمية العربية، ثم تطرح القضية بعد ذلك على مجلس الأمن. هل يمكن أن تتصوروا هذه الصورة؟ نحن في المعسكر الاشتراكي لا نقبل هذه الصورة، لأنها تعني الحرب ضد الغرب، وتعني استخدام الأسلحة النووية التي لا يعرف أحد نتائجها».

علق الرئيس بومدين قائلاً: «في رأيي أن الحرب الكبرى إذا نشبت واستخدمت فيها الأسلحة النووية فسيكون ذلك من أجل قضايا أكبر من قضية حرية الملاحة في قناة السويس أو غيرها. إنها تقوم من أجل قضايا تهدد الوجود البشري».

قال بريجينيف: «أنتم لا تريدون حتى الاعتراف على الورق بإنهاء حالة الحرب، وإسرائيل لا تريد أن تنسحب. ثم هناك المشاكل الأخرى كحرية الملاحة وغيرها. نحن نبحث عن حل، والعدو من الجانب الآخر يبحث عن حل. في ظروفنا الحالية، قد نقبل ورقة مكتوباً عليها «إنهاء حالة الحرب» مقابل بقاء الأنظمة التقدمية، ومقابل بقاء الكفاح مستمراً. من جانبنا سنساعدكم عسكرياً ولن توقف الدول الاشتراكية مساعداتها لكم. أنتم كعسكريين تفهمون جيداً إنه لا يمكن إعادة بناء قوات عسكرية في خلال يومين، خاصة بعد الدرس الأخير، وقد وصلتنا برقية أمس من براغ ومن بلغاريا. إنهم يرسلون الأسلحة والعتاد لكم. لقد بلغ ما وصل إلى مصر في الفترة الأخيرة من أسلحة ومعدات عسكرية ما قيمته ٢٥٨ مليون دولار، لم تقترن بأية شروط. كما إننا مستعدون لإرسال ألفي خبير من خيرة خبرائنا، لكن ليس من مصلحتنا أن نبقيهم هناك مدة طويلة، فالأساس يجب أن

يكون الاعتماد على مدارسكم ومراكز تدريبكم. إن بودجورني والمارشال زاخاروف كانا عند الرئيس عبد الناصر منذ ثلاثة أسابيع، وقد قال لهما انه لا يوجد عنده الآن جيش بالمعنى الصحيح، وإنه يقوم حالياً بإعادة تنظيمه. وفي تقديرنا أنكم بحاجة إلى سنتين أو ثلاثة على الأقل في عمل مستمر حتى يمكن أن تقوموا بهجوم، شرط أن تكون المعنويات عالية والجنود على استعداد للموت والتضحية».

وهنا أعطى بريجينيف الكلمة للمارشال جريشكو وزير الدفاع لكي يشرح الموقف العسكري. وبعده عاد بريجينيف للتساؤل قائلاً: «ماذا يهم لو مر العلم الإسرائيلي في قناة السويس أو لم يمر؟».

واحتد الرئيس الجزائري هواري بومدين بشدة قائلاً: «إذن في هذه الحالة لو نحصل على جرارات تكون أكثر فائدة لنا من الدبابات».

رد بريجينيف: «نعم ستحصلون على جرارات وكل شيء. ولكن، ماذا يهم في هذه الظروف لو صدر قرار بإنهاء حالة الحرب شرط أن يتوقف ذلك على إتمام إنسحاب القوات الإسرائيلية؟ ثم انكم قلتم انكم ستتكلمون مع الأمريكيين ولا تتكلمون مع اسرائيل، هذا شيء جديد بالنسبة لنا. ان إسرائيل لا تستعبدكم، ولكن أمريكا يمكنها ذلك».

وعلق بومدين على ذلك بأن هذا كلام غامض، ثم أضاف: «ان المشكلة ليست إسرائيل نفسها لأنها آلة في يد الأمريكيين، وهم الآن في مركز القوة. ونعتقد أن إنهاء حالة الحرب يؤدي عملياً إلى قبول الشروط التي تفرضها إسرائيل. إن أي سياسة تؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل هي غير مقبولة من الجانب العربي. إن هذا أمر صعب جداً بالنسبة للحكومة المصرية وللآخرين».

قال بريجينيف: «دعوا إسرائيل تنسحب، ثم فسروا القرار كما تريدون، لا كما تريد إسرائيل. وعندما تصبحون أقوياء افعلوا ما تشاؤون».

قال بومدين: «إذن يمكن الآن تلخيص الموضوع. في رأيكم لا بد من التصويت على المشروع، أي مشروع، سواء تضمن إنهاء حالة الحرب أو غيرها، وعلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تخرج بقرار. إننا إذا أجرينا حساباتنا على هذا الأساس فإننا نتقدم خطوة والعدو يتقدم عشر خطوات. كذلك تقولون لأسباب دبلوماسية، وكسباً للوقت، إنه يجب أن نخرج بشيء، مهما كان هذا الشيء.

بصراحة، إنني لست متفقاً معكم في أن القرار، أي قرار إنهاء الحزب، هو مجرد ورقة بسيطة. وإذا كانت المشكلة مطروحة بهذا الشكل، فعلينا عندئذٍ أن ننظر إلى القضية كلها، أي قضية فلسطين بأكلمها من أجل حلها بصورة نهائية، وبالتالي تحقيق السلام كاملاً. في هذه الحالة يصبح الانسحاب من الأرض المحتلة جزءاً من كل. هذا هو تحليل إخواننا الرؤساء جميعاً. هل الموافقة على مشروع قرار هي حل دبلوماسي مؤقت، أم بداية لحلول أخرى للمشكلة؟».

قال كوسيجين: «هي بداية للنضال من جديد».

في النهاية قال بومدين ان على الأصدقاء السوفييت أن يدركوا أن العلاقات العربية معهم تمر في ظروف دقيقة وعصيبة، ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار، وثانياً - ان الرؤساء العرب في القاهرة ينتظرون تقريراً عن نتائج هذه المباحثات. وثالثاً - إننا نؤكد ضرورة الاهتمام بالتدريب العسكري الجاد مع تقوية القدرات الدفاعية لكل من مصر وسوريا. ورابعاً - إن الرئيس عبد الناصر يطلب بإلحاح وجوب تدعيمه بوسائل الدفاع، وخاصة بالنسبة للدفاع الجوي، بأي صورة من الصور.

وهكذا انتهت الجلسة الثانية، والأخيرة، من المباحثات والتي استمرت أربع ساعات ساخنة، أسرع بعدها الرئيسان هواري بومدين وعبد الرحمن عارف إلى القاهرة لكي يجتمعا على الفور بالرئيس عبد الناصر. وكان الرئيس السوري نور الدين الأتاسي قد اضطر إلى العودة إلى دمشق، تاركاً مكانه عبدالكريم الجندي ممثلاً له، وكذلك عاد إلى الخرطوم الرئيس السوداني إسماعيل أزهري، تاركاً مكانه محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ممثلاً له. وكان محجوب قد عاد لتوه من نيويورك بعد حضور مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد أعطى الرئيسان العربيان القادمان من موسكو للمجتمعين انطباعاتهما. فقال الرئيس هواري بومدين ان انطباعه العام هو أن السوفييت يرغبون في موافقتنا على قرار في الأمم المتحدة، حتى تبقى المشكلة في أيدي المحافل الدولية، وإلا ستتحول مسؤولية المشكلة بأكلمها على كواهلهم. ولهذا كان إلحاحهم مرات عديدة أثناء المباحثات على ضرورة استصدار قرار من الجمعية العامة، مؤكدين أن هناك خطورة في الموقف إذا انتهت اجتماعات الأمم المتحدة دون الوصول إلى قرار.

ثم أضاف الرئيس بومدين، قائلاً: «إنني لاحظت من خلال الحوار معهم وجود تناقضات في تحليلهم السياسي، على أساس أن تحليلهم دائماً نابع من الاعتبارات السياسية التي تؤثر عليهم. فمثلاً، إنهم يصرون على محاربة الرجعية الداخلية في كل قطر عربي والتصدي لها بعنف، وفي الوقت نفسه نجدهم ينادون بضرورة التحالف العربي الكامل، بغض النظر عما يحتويه المجتمع العربي من اتجاهات مختلفة في الوقت الحاضر. كما أنهم ألحوا كثيراً على أهمية تمرير قرار من الأمم المتحدة بغض النظر عما يشمله القرار من مرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة وقناة السويس. وإني أعتقد شخصياً أن سبب اتخاذهم هذا الموقف هو حرصهم على ألا تصاب سمعة الاتحاد السوفييتي بهزيمة دبلوماسية. هذا بالإضافة إلى موقفهم الأصلي تجاه إسرائيل كدولة. أما عن موضوع التسليح فقد قالوا انهم أرسلوا إلينا حتى الآن دفعات كثيرة من الأسلحة وأنهم سيستمرون في ذلك، ولو إنه يحتمل حصول بعض التأخير في وصول الأسلحة والمعدات. كذلك أكد السوفييت أنه غير ممكن لنا، من الناحية العملية، القيام بأي عمل عسكري ضد إسرائيل إلا بعد سنتين أو ثلاث سنوات، وقد شرح لنا جريشكو ذلك مستعيناً بخرائط عسكرية وبيانات تفصيلية عن الجبهة العربية الإسرائيلية. لذلك فهم يرون ضرورة اللجوء إلى الحل السلمي الذي سيعطي الوقت الكافي لإعادة البناء والاستعداد للعمل العسكري.

ولأن الوقت كان قد أصبح متأخراً، والرئيسين بومدين وعارف لم يستريحا منذ عودتهما من موسكو فإن عبد الناصر قرر إنهاء الاجتماع لاستئنافه في اليوم التالي، ولكنه قال إنه يود أن يصارح الأخوة ببعض الشكوك التي أصبحت تقلقه وهي:

أولاً - واضح أن هناك فعلاً ضغطاً من أجل التصويت على قرار في الأمم المتحدة.

ثانياً - يحتمل أن يكون قد حدث اتفاق بين السوفييت والأمريكان حول التصرف في هذه القضية، وسبب وجود هذا الاحتمال أمور ثلاثة، انهم قالوا في حوارهم مع الأخ بومدين: لا تنزعجوا من الكلام مع الأمريكان، وانهم لم يخطرونا بما جرى من مباحثات في لقاء جونسون مع كوسيجين أثناء وجوده في الولايات المتحدة. ثم أخيراً موافقة المارشال زاخاروف على المساهمة في الدفاع الجوي عن مصر، وهي

موافقة تم سحبها بعد يومين تحت ستار وجود صعوبات فنية.

وعند هذه النقطة أنهى عبد الناصر الاجتماع. وفي اليوم التالي عاد يستمع إلى وجهات نظر الرؤساء وممثلي الوفود.

وقال عبد الرحمن عارف: «واضح أن السوفييت لا يؤمنون بالقتال وحتمية الكفاح المسلح في هذه القضية. بل يريدون كسب الوقت. إنهم لا يريدون أن يفشلوا في الأمم المتحدة وفي الوقت نفسه لا يريدون أن يخسروا أصدقاءهم. اعتقد انها مواقف متناقضة من ناحية التطبيق العملي، وعلينا كعرب أن نقرر مواقفنا في ضوء ذلك. وفي ضوء أن العدو يقف الآن على حدود عاصمتين عربيتين. إذن، علينا أن نكسب الوقت اللازم للمناورة والاستعداد. أما موضوع الاعتراف بإسرائيل فهو موضوع عربي عام ولا يخص المجتمعين هنا فقط».

وقال رئيس وزراء السودان محمد أحمد محجوب: «أعتقد أن الموقف الآن أصبح واضحاً أمامنا. اما أن نتحرك عسكرياً وقد يكون ذلك الآن حلاً انتحارياً، أو أن نتحرك في إطار حل سياسي نفكر فيه جيداً. وهذا يستلزم جمع الأمة العربية كلها من أجل إيجاد الحل السياسي المعقول».

ثم تحدث الرئيس جمال عبد الناصر أخيراً فقال: «قبل أن أبدي رأي مصر في الموضوع الأساسي، احب أن أوضح تصوري حول نقطة هامة. إنني أعتقد ان سبب موقف السوفييت تجاه الجزائر والرئيس بومدين، هو أن السوفييت تصوروا أن موقف الجزائر يتمشى مع موقف الصين، واليوم هاجمت الصين قائد الأسطول السوفييتي الموجود في بور سعيد لوقوفه سلبياً من معركة حربية دارت على بعد عشرين كيلومتراً منه دون أن يتحرك لمشاركة قواتنا في العملية.

أما عن الموضوع الرئيسي فإنني أعتقد أن هناك فارقاً بين العمل السياسي والحل السلمي. فمن حيث العمل السياسي علينا فعلاً أن نعمل سياسياً لأننا في حاجة إلى وقت نستكمل فيه بناء قدرتنا الدفاعية أولاً. ثم قدرتنا على تحرير أرضنا بالسلاح ثانياً، أما الحل السلمي فهو أمر آخر تماماً. وفي رأيي أن الحل السلمي، سواء بطريقة السوفييت أو بطريقة الأمريكان، لن يكون حلاً سلمياً، ولكنه استسلام. بل هو تصفية نهائية للقضية. علينا أن ندرك أيضاً انه عندما نقول حلاً سلميًا، فهذا يعني انه لا بد من دفع ثمن ما. إذن، فالطريق أمامنا مسدود.

وعندما يكون الطريق مسدوداً يصبح الطريق الوحيد هو الكفاح المسلح.

وإن عقد مؤتمر قمة عربي سيساعد على استمرار العمل السياسي في المنطقة، أما إذا كان لا بد من الحل السلمي فإن الشكل الذي أتصوره هو أن يكون هذا الحل حول بعض القضايا الهامشية المحدودة. بحيث لا يمس القضايا المصيرية.

فلنحاول في هذه المرحلة أن نجند كل بندقية وكل صوت، ولنضع في الوقت الحاضر جانباً موضوع الدول العربية التقدمية والدول العربية الرجعية لأن قضيتنا الآن قومية وتهم الجميع بدرجة متساوية.

وفي الوقت نفسه لا بد أن نعمل من أجل الكفاح المسلح. وعندما يجد السوفييت اننا مصرون تماماً على الكفاح المسلح فإنهم سيجدون أنفسهم مضطرين إلى السير معنا».

واختتم عبد الناصر حديثه قائلاً: «أخيراً، لقد علمت من الرئيس الأخ بومدين أن السوفييت في موسكو تحدثوا كثيراً عن هزيمتنا العسكرية وانتقدوا بمرارة وضع الجيوش العربية التي انسحبت وتركت الأسلحة والمعدات على أرض المعركة. نحن هنا كقيادة يجب الا نتأثر كثيراً بما يقال عنا. لقد هزمنا فعلاً. ونحن الآن نشرب الكأس المر، القيادات الحقيقية هي التي لا تشرب الكأس الحلو فقط، وإنما تشرب الكأس المر إذا اضطرت لذلك. ان قيادات الشعوب ليست قيادات انتصارات فقط، وإنما هي قيادات انتصارات وقيادة أزمات ونكسات أيضاً. وهي كما تقبل تصفيق الجماهير أثناء النصر عليها أن تقبل طعنات الجماهير عند الهزيمة. هذه هي سنة الحياة. وكما قلت فإننا لا نأبى أن نشرب الحلو ونشرب المر أيضاً. نحن الآن نقول إننا لن نستسلم، ونحن فعلاً لن نستسلم، وهذا الاستسلام لن يتم إلا يوم نوقع مع إسرائيل اتفاقية صلح على حساب قضيتنا المصيرية. نحن لن نستسلم، وسيأتي يوم ينتهي فيه الكأس المر ونشرب مع بعض مرة ثانية الكأس الحلو».

وهكذا انتهى اجتماع مؤتمر «الصمود العربي» في القاهرة، على أساس أن يجتمع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم بشكل شامل وموسع.

وبعد سفر الرؤساء العرب من القاهرة، ذهبت إلى الرئيس عبد الناصر في منزله فوجدته منهمكاً في دراسة مجموعة من التقارير والبيانات العسكرية التي كان الفريق محمد فوزي القائد العام يمده بها أولاً بأول، وبادرني عبد الناصر بسؤال عما

إذا كان لدينا قائداً كفوءاً يستطيع قيادة الجيش في المعركة؟.

لحظتها أجبته بأن لدينا الكثير من القادة الأكفاء ولكن عندما نبحث عن القائد يجب أن يكون واضحاً أن عصر هانيبال ونابليون وخالد ابن الوليد قد انتهى. وفي ذلك الوقت كان القائد يقف على أرض مرتفعة لمراقبة سير المعركة ولإعطاء أوامره. فيكسب المعركة لبراعته في تحريك قواته. وذكرت أن مونتجومري قد كسب معركة العلمين ضد روميل باتباعه الأسلوب الكلاسيكي تماماً حين درب قواته جيداً، ولم يهاجم الألمان قبل أن يتأكد من تفوقه في كافة الأسلحة. ثم قام بعدها بفتح الثغرة في الخطوط الألمانية بالأسلوب التقليدي، واندفع بقواته المدرعة ومشاته من خلال الثغرة في ظل غطاء جوي كاف. والآن فإن المطلوب منا ببساطة هو أن ننفذ ما جاء بالكتاب.

واسترخى عبد الناصر إلى الخلف على كرسيه، فقد كان منهكاً، وسألني: أي كتاب؟ قلت له: كتاب التكتيك، والذي كنا ندرسه للطلبة في الكلية الحربية ثم تعمقنا في دراسته في كلية أركان الحرب. هل تذكر عندما كنت محاصراً في الفالوجا أيام حرب فلسطين الأولى سنة ١٩٤٨، ولم تنجح القوات الإسرائيلية وقتها في اختراق خطوطنا الدفاعية بالرغم من كل محاولاتها المتكررة، إننا أيضاً نجحنا في الدفاع عن قطاع غزة بالرغم من أن إسرائيل حشدت كل قواتها للاستيلاء على القطاع، ووقتها لم نفعل أكثر من اتباع الأسلوب السليم في الدفاع. وعندما نجحت إسرائيل في اختراق أحد المواقع في قطاع غزة وهو أمر يتوقعه أي قائد عسكري، توجهت إلى القيادة العامة وكانت تبعد بضعة كيلومترات خلف الجبهة ووجدت اللواء فؤاد صادق وقد وضع مسدسه بجواره قائلاً أن قيادته لن تتحرك مطلقاً إلى الخلف. وإذا حدث ودخلت القوات الإسرائيلية إلى رفح فإنه سوف يطلق النار على نفسه. وانعكس تصميمه على كافة القيادات ثم أمر القوات المصرية التي كانت في الاحتياط بالهجوم المضاد فنجحت في سد الثغرة. وهكذا حافظ على سلامة قطاع غزة. واليوم فإننا لو اتبعنا الأسلوب التقليدي في بناء الجيش وتدريبه والتخطيط للعمل العسكري فإننا سوف ننجح في تحرير أراضينا، وأضفت ان هزيمتنا في يونيو كان سببها إهمال كافة مبادىء الحرب الأساسية.

ظل عبد الناصر يتناقش معي لفترة حول تلك النقطة فقد كان حريصاً على أنْ يستمع لجميع الآراء. وكان هذا يعكس قلقه الشديد بعد الانهيار الذي حدث

من القيادة العسكرية في يوم ٥ يونيو، وأصبح يراجع كل صغيرة وكبيرة تتعلق بإعادة بناء الجيش واختيار قياداته.

ثم سألني عبد الناصر فجأة: الآن حدثني عن اقتراحك بالنسبة للبترول العربي.

لقد أعدت له شرح اقتراحي، وإنني أرى بأن نطلب من الدول العربية البترولية أن تخصص لدول المواجهة عشرة في المائة من دخلها البترولي لدعم الصمود الاقتصادي في هذه المرحلة. وأضفت قائلاً: ان مصر قد استطاعت أن تتخلص بسرعة من نتائج عدوان سنة ١٩٥٦ بسبب تدخل الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور لإرغام كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على الانسحاب من أراضينا، ولكن الاحتلال الإسرائيلي في هذه المرة سوف يطول بسبب الدعم الكامل من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون للموقف الإسرائيلي. ثم إن السوفييت لن يسعفونا بالمساعدة العسكرية المطلوبة بسرعة، فضلاً عن المدة التي سيستغرقها التدريب الشاق لقواتنا والتخطيط لبدء العمل الهجومي، وهي فترة سوف تمتد إلى بضع سنوات. وإننا حالياً نفقد مائة وعشرين مليون جنيه سنوياً بسبب إغلاق قناة السويس وانقطاع مواردنا البترولية من سيناء، وبغير أن نعوض هذا المبلغ فلن نستطيع الصمود إقتصادياً، وذلك يستدعي أن تستأنف الدول العربية ضخ بترولها، وأضفت ان هناك عاملاً آخر، فهناك دولاً بترولية كالكويت مثلاً تعتمد الحياة فيها على البترول كمورد مالي، وكطاقة لتوليد الكهرباء ولتحويل مياه البحر إلى مياه عذبة للشرب. وهكذا فلا يمكن للكويت الاستمرار في وقف ضخ البترول لشهور طويلة، وينطبق ذلك على بقية الدول العربية المنتجة للبترول.

سكت عبد الناصر قليلاً، قبل أن يقول معترضاً: كل هذا معقول، ولكن غير المعقول أن أطلب باسم مصر أموالاً من دول عربية كانت مصر هي التي تعاونهم قبل ظهور البترول. كيف تتخيل وقع ذلك على الشعب المصري، وعليّ أنا شخصياً.

كان واضحاً أن تلك النقطة صعبة فعلاً على نفس عبد الناصر، وقد حاولت أن أخفف عليه الأمر بقولي: اعتدنا أن نعطي من قبل فعلاً. ولكننا أعطينا لأخوة لنا. وهم إذا أعطونا الآن فإنهم كذلك سيعطون لأخوة لهم. ثم إننا الآن في معركة لا يقتصر الخطر فيها علينا فقط، ولكنه خطر مشترك ضد العالم العربي بأكمله،

فنحن جميعاً شركاء في كل ما يحدث سواء أردنا ذلك أو لم نرد.

قال عبد الناصر: ألا يجوز أن يراها البعض في العالم العربي، ممن لم تتفق سياستنا معهم في الماضي، إنها فرصة ذهبية أمامهم للشماتة فينا؟.

أجبته قائلاً: لا أعتقد ذلك. لأن الجميع أصبحوا يدركون الآن أن الخطر الإسرائيلي هو أمر يعلو على النظم السياسية أو الآراء السياسية في العالم العربي، لذلك فإنني لا أعتقد أن أي دولة عربية ستتأخر في تقديم عونها لنا. إدراكاً منها لضرورة المساهمة في أعباء المعركة.

عند هذه النقطة زال تردد عبد الناصر تماماً. وإن كان قد بقي لديه تحفظ صامت بشأن جدية رد الفعل الذي سنحصل عليه من الدول البترولية العربية.

وعندما سافرت إلى الخرطوم، لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب في أول أغسطس كان الجو العربي مشحوناً بالإنفعالات والحزن والغضب والرغبة في الثأر من الهزيمة، وكان لدور الولايات المتحدة أثناء العدوان وخلال الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة أثر كبير في زيادة الروح العدائية ضد الولايات المتحدة بين الشعوب العربية. وفي هذا الجو المليء بالإنفعالات كان من الصعب أن يخرج وزراء الخارجية العرب بخطة عمل. وكانت هناك خلافات في مواقف الدول العربية بالنسبة لكيفية الخروج من المشكلة. ورفضت الحكومة السورية الاشتراك في مؤتمر القمة لخلافاتها في ذلك الوقت مع كل من الأردن والسعودية. وتقرر في هذا الاجتماع الدعوة لمؤتمر قمة عربي في الخرطوم في أواخر أغسطس.

وكانت أهدافي واضحة من هذا الاجتماع وكان في مقدمتها إعادة الصفاء في العلاقات العربية وخاصة بين السعودية ومصر، حتى يمكن إنهاء مشكلة اليمن وسحب القوات المصرية التي لازالت موجودة هناك. والاتفاق على دعم مالي لدول المواجهة حتى يمكن مواصلة الصمود والاعداد للمعركة.

وقبل اجتماع القمة في الخرطوم بادر الرئيس الأمريكي ليندون جونسون إلى إرسال مذكرة في ٩ أغسطس ١٩٦٧ إلى الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو، بهدف إبلاغها إلى مصر، ويؤكد فيها عزم الولايات المتحدة على بذلك قصارى جهدها للتوصل إلى تسوية دائمة وعادلة في الشرق الأوسط. وأضاف جونسون في رسالته أن أي تسوية يجب أن تكون واقعية، وأن الولايات المتحدة ترى إنه لا يجب

أن تمس التسوية كرامة العرب أو تجبرهم على التنازل عن أي حقوق أو مصالح مشروعة.

كما وصل الرئيس تيتو إلى القاهرة يوم ١٠ أغسطس وبعد يومين قام بزيارة لدمشق ولبغداد وعاد إلى القاهرة مرة أخرى، وكان يبذل نشاطاً دبلوماسياً ضخمًا آملاً في إقناع جونسون بتحقيق الحل السلمي العادل.

وقد لمس تجاوباً كاملاً من عبد الناصر بالنسبة للمشروع الذي طرحه فقد كان تيتو يرى بضرورة عدم السماح بخلق سابقة خطيرة من شأنها أن تمكن المعتدي من أن يجني ثمرة عدوانه، وكان تيتو يعتبر أن أي تخاذل بالنسبة لهذه النقطة سوف يكون له آثار سيئة على العالم الثالث كله. ولذلك كان مشروعه يرتكز على الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية.

ثم عاد جونسون في ٢٤ أغسطس، أي قبل خمسة أيام فقط من مؤتمر القمة العربي المقرر في الخرطوم، إلى إرسال رسالة إلى الدول العربية التي لم تقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة يكرر فيها نفس المعنى، ومبادئه الخمسة لحل النزاع التي كان قد أعلنها قبل ذلك.

وكان جونسون يحاول اقناع هذه الدول بحسن النوايا الأمريكية عن طريق وعوده الغامضة ولمحاولة بث الخلافات بين الدول العربية، والحيلولة دون توحيد موقفهم في اجتماع الخرطوم، لمواجهة العدوان الإسرائيلي، وليتفادى اتخاذ قرارات عنيفة ضد الولايات المتحدة.

وتوجه عبد الناصر إلى الخرطوم، في أول مواجهة عربية له بعد الهزيمة وكانت مفاجأة ذهلت كافة المراقبين.

لقد خرج الشعب السوداني الشقيق في الخرطوم والمدن المجاورة لاستقبال عبد الناصر وتحيته والهتاف له. بإدراك غريزي بأن عبد الناصر أصبح رمزاً للصمود والنضال. وبمجرد أن هبطت طائرة عبد الناصر على أرض المطار، اقتحمت الجماهير السودانية كل الحواجز وتخطوا رجال الأمن وهم يهتفون بحياة عبد الناصر مطالبين بالثأر من إسرائيل وبتحرير الأرض.

لقد كنت أستقل سيارة خلف عبد الناصر، وخيل لي أن سكان الخرطوم قد

خرجوا جميعاً لاستقباله وسمعت من أحد الوزراء السودانيين أن الخرطوم لم تشهد في تاريخها من قبل مثل هذا الطوفان البشري الضخم الملتف حول زعيم لم ينحن للهزيمة. واعتقد أن هذه أول مرة في التاريخ يتم فيها استقبال قائد مهزوم استقبال الفاتحين. وتفسير ذلك هو إقتناع الجماهير العربية بأن الهزيمة كانت نتيجة مؤامرة كبرى دبرتها الولايات المتحدة وإسرائيل للقضاء على أماني الأمة العربية وحريتها. والشيء الهام الذي أحسست به في ذلك اليوم، هوأن هذا الاستقبال من الشعب السوداني الشقيق، وشعور عبد الناصر بأنهم يضعون ثقتهم فيه لتحقيق الانتصار، قد أعطياه في ذلك اليوم طاقة نفسية إضافية لا حدود لها. وإذا كان خروج الشعب المصري للتمسك بعبد الناصر في ٩ و ١٠ يونيو تمسكاً منه بقيادة عبد الناصر لمواصلة النضال، فإن خروج شعب السودان لاستقبال عبد الناصر كان يعبر بصدق عن تمسك العالم العربي برمز نضاله وإصراره على مقاومة الهزيمة.

لقد حضر مؤتمر القمة بالخرطوم كل من الملوك والرؤساء: عبد الناصر (الجمهورية العربية المتحدة) والملك فيصل (المملكة العربية السعودية) والملك حسين (الأردن) وعبد الرحمن عارف (العراق) والأمير صباح السالم الصباح (الكويت) وشارل حلو (لبنان) وعبد الله السلال (اليمن) والأمير حسن الرضا (ولي عهد ليبيا) وأحمد الشقيري (منظمة التحرير الفلسطينية) وعبد العزيز بوتفليقة (وزير خارجية الجزائر ممثلاً للرئيس بومدين) ومحمد بن هيمة (رئيس وزراء المغرب مندوباً عن الملك الحسن) والباهي الأدغم (رئيس وزراء تونس مندوباً عن الرئيس بورقيبة) ولم تحضر سوريا برغم وجود إبراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري بالخرطوم ومتابعته المؤتمر من فندقه.

وفي الجلسة الرسمية للمؤتمر اتصلت بأعضاء الوفد السعودي والأمير سلطان وعمر السقاف وزير الدولة للشؤون الخارجية، وذكرت أن المبلغ الذي تحتاجه مصر هو ١٢٠ مليون جنيه إسترليني لتعويض ما خسرته من القناة والبترول، واقترحت أن تحدد السعودية المبلغ الذي ترى دفعه حتى يمكن مطالبة بقية الدول العربية المنتجة للبترول بدفع نفس النسبة. ولم أكن أتوقع أن تدفع السعودية أكثر من ثلاثين مليون جنيه وهو مبلغ يمكن معه أن نستكمل احتياجاتنا من بقية الدول.

واتصل بي عمر السقاف وذكر إنه قد أبلغ الملك فيصل، ولكن الملك رفض أن يفصح عن رأيه قبل الجلسة الرسمية، كما إنه يعارض في أن يكون الدفع على

أساس نسبة مئوية من الموارد البترولية كما إنه يرفض من حيث المبدأ أن يدفع أي مبلغ للحكومة السورية في ذلك الوقت بسبب هجومها المستمر عليه.

ولذلك فلقد كانت المفاجأة كاملة في الجلسة الرسمية للمؤتمر عندما أثير موضوع الدعم وأنصبة الدول البترولية فرفع الملك فيصل يده مشيراً بأصابعه الخمسة، محدداً أن السعودية ستساهم بخمسين مليون جنيه إسترليني من إجمالي المبلغ المطلوب وهو ١٣٥ مليون جنيه إسترليني، وقرر الأمير صباح السالم الصباح أن تدفع الكويت ٥٥ مليون جنيه وقررت ليبيا أن تدفع الثلاثين مليوناً الباقية.

وفي الاجتماعي الفرعي الذي عقد بعد ذلك بين ممثلي الوفود، طلب وزير الاقتصاد الأردني أن تحصل الأردن على ٤٠ مليون جنيه لأنه يرى أن الـ ١٥ مليوناً المقترحة للأردن لن تكون كافية للوفاء باحتياجاتها.

فأبلغت الأمر إلى الرئيس عبد الناصر واقترحت عليه أن نرفع نصيب الأردن من ١٥ إلى ٢٠ أو ٢٥ مليون جنيه، فاعترض قائلاً: دع الأردن تحصل على كل ما تطلبه، فلقد كان الملك حسين شجاعاً وشريفاً معنا، وليكن هذا خصماً من نصيب مصر. وفعلاً حصلت الأردن على ٤٠ مليوناً ومصر على ٩٥ مليوناً.

ونظراً لخبرتي الطويلة بالاجتماعات العربية فإنني اعتبرت أن المؤتمر قد حقق نتيجة إيجابية ضخمة، واستطاع عبد الناصر أن يعزز علاقاته الثنائية مع الملوك والرؤساء العرب، وزال الخلاف بينه وبين الملك فيصل وكان عبد الناصر يكن للملك فيصل تقديراً خاصاً حتى في أسوأ فترات الخلاف السياسي التي سببتها حرب اليمن، وكانت تلك العلاقة القائمة على التقدير المتبادل بين عبد الناصر وفيصل تعود إلى أول لقاء بينهما في القاهرة سنة ١٩٥٥، عندما تلاقت آراؤهما في رفض حلف بغداد.

وفي الجلسة المسائية تحدث عبد الناصر قائلاً: «يجب أن نضع في حساباتنا نقطتين أساسيتين عندما نتعرض لموضوع العمل السياسي لإزالة آثار العدوان. وهما الاعداد العسكري والصمود الاقتصادي. ولا شك في أن القرار الذي اتخذ في الجلسة السابقة والخاص بالدعم الاقتصادي سيساعدنا كثيراً على الصمود، ويجب علينا أن نضع في حساباتنا أيضاً أن هناك اتفاقاً بين أمريكا والاتحاد السوفياتي على حل القضية بالصيغة التي عبر عنها المشروع الذي كان مطروحاً على الجمعية العامة والذي ارتكز على نقطتين رئيسيتين، هما: إنهاء حالة الحرب وانسحاب إسرائيل من

الأراضي العربية المحتلة. وأرجو أن يكون مفهوماً لدينا جميعاً إننا عندما نتكلم عن العمل السياسي فإن ذلك لا يعني إننا سنأخذ فقط، بل سنعطي أيضاً. وهنا يجب أن نبحث ما سوف نعطيه. وبمعنى آخر، ما الذي نستطيع أن نعطيه. ان الموقف العالمي الآن يختلف تماماً عما كان عليه عام ١٩٥٦. ففي ذلك العام اتفقت كل من أمريكا والاتحاد السوفياتي على الوقوف في وجه العدوان الثلاثي. أما الآن في عام ١٩٦٧ فقد اتفقت أمريكا والاتحاد السوفياتي على حق إسرائيل في الوجود كما اتفق الاثنان أيضاً على إنهاء حالة الحرب».

وأضاف عبد الناصر: «ان العمل السياسي شاق ويحتاج إلى نضال عنيف، إن الموقف السياسي بالنسبة إلينا في مصر اختلف كثيراً بعدما اتخذنا اليوم قرار الدعم الاقتصادي لدول المواجهة، لأن الأمريكان كانوا يعتقدون إننا سوف نستسلم بعد ستة أشهر. لكن هذا الدعم سيمكننا من الصمود. وموقفنا في مصر يختلف كثيراً عن موقف الملك حسين في الأردن، لأننا في مصر نستطيع أن نصمد سنة وسنتين وأكثر. إننا في مصر نستطيع الانتظار حتى نستكمل استعدادنا العسكري وعندئذٍ نقوم بالعمل الوحيد الذي تفهمه إسرائيل جيداً. وهو تحرير الأرض بالقوة. من هنا فإنني لست قلقاً بالنسبة للموقف في مصر ولكن ما يقلقني حقيقة هو الموقف في الضفة الغربية وهنا يجب أن نسأل أنفسنا: هل عامل الوقت بالنسبة للضفة الغربية سيكون في صالحنا أم لا؟ أنا شخصياً أعتقد أنه لن يكون في صالحنا على الإطلاق. إنني أتتبع بالتفصيل كل ما يحدث في إسرائيل اليوم. لقد اندمجت الأحزاب الثلاثة التي تمثل قمة التطرف في إسرائيل، في كتلة واحدة تحت إسم «ليكود» وهذه الكتلة تصر على الاحتفاظ بالضفة الغربية بأكملها وعدم التخلي عن أي شبر منها. ولهذا يجب أن نسرع بالتحرك ونبذل أقصى جهدنا لاستعادة القدس والضفة الغربية بالوسائل المتاحة لدينا في الوقت الحاضر. لأننا لو تأخرنا قليلاً فلن تعود القدس ولن تعود الضفة الغربية».

ثم استرسل عبد الناصر: «وهنا ينبغي أن نطرح على أنفسنا سؤالاً آخر. هل يمكن استعادة الأرض المحتلة الآن عن طريق الحل العسكري؟ أعتقد أن الإجابة واضحة على هذا السؤال. وهي أن هذا الطريق ليس مفتوحاً أمامنا في الوقت الحاضر. إذن، ليس أمامنا سوى طريق واحد الآن هو العمل السياسي من أجل إستعادة الضفة الغربية والقدس وعندما حضر إلينا الملك حسين في القاهرة كنت

أشعر بالمشكلة الحقيقية بالنسبة للضفة الغربية. كنت أتألم من أجلها ومن أجل أهلها. كان إحساسي بها وألمي لها أضعاف ألمي لسيناء، لأن الضفة الغربية مزدحمة بسكانها الفلسطينيين وقد سقطوا الآن في قبضة الاحتلال اليهودي، في الوقت الذي نقف نحن مكتوفي الأيدي لا نستطيع أن نفعل شيئاً من أجلهم. ان سيناء تكاد تكون خالية من السكان، كما أن مصر لن تهدأ لحظة عن تحريرها حتى ولو اضطرت إلى تقديم عشرات الألوف من الشهداء. لكن أطماع اليهود في الضفة الغربية قديمة ومعروفة. إنهم يطلقون عليها إسم «يهوداوالسامرة» ويعتبرونها جزءاً من «أرض الميعاد». لهذا أبلغت الملك حسين أنه من أجل إستعادة الضفة الغربية والقدس له الحق في أن يتخذ كافة الوسائل المناسبة ما عدا التفاوض مع إسرائيل. كما ذكرت له إننا لا نمانع في أن يواصل تحسين علاقاته ببريطانيا وأمريكا من أجل الهدف نفسه. ذلك لأنني أعتبر أن كل يوم يمر على الضفة الغربية وهي تحت الاحتلال الإسرائيلي هو خطوة على طريق ربطها بإسرائيل. لا بد أن ندرك جميعاً أن هناك أمراً حيوياً وعاجلاً. وهو استعادة الضفة الغربية والقدس في أقرب وقت. ومن أجل تحقيق هذا الهدف العاجل، فقد قلت للملك حسين ان له أن يقوم بأي إجراء يراه مناسباً ما عدا الصلح مع إسرائيل والتفاوض معها. وأكرر هنا اليوم في هذه القاعة وأمامكم جميعاً، لأن أي تأخير في استعادة القدس والضفة الغربية سيساعد على تغيير معالمها لتصبح في النهاية جزءاً من إسرائيل. نحن في مصر نتعرض لضغط من أمريكا أكثر مما يتعرض له الملك حسين في الأردن، إلا أننا نستطيع، كما سبق أن قلت، أن نناضل سياسياً وأن نرفض المقترحات الأمريكية غير إننا لا نرى ضرراً في قبول المشروع اليوغوسلافي على اعتبار إننا في الوقت الحاضر عاجزون عن القيام بعمل عسكري وليس أمامنا إلا العمل السياسي.

وقال عبد الناصر: لقد أبلغني الرئيس تيتو إنه كان مستعداً للسفر إلى موسكو ليتفق مع قادة الكرملين على أن يحل المشروع اليوغوسلافي محل النقاط الخمس التي تطرحها أمريكا. لكن الأمريكيين لن يقبلوا بالمشروع اليوغوسلافي لأنه ينص على إعادة أراضينا المحتلة. الأمريكان لن يقبلوه لأنهم يريدون إذلالنا ولأنهم يخططون لتمكين إسرائيل من السيطرة على المنطقة العربية. وفي رأيي أن مقترحات تيتو ستؤدي بنا إلى حل سياسي مقبول. وإذا كنا هنا لن نتمكن من التوصل إلى الاتفاق الموحد على مشروع معين. فإني أرى أن يذهب الملك حسين كي يتفاهم مع

الأمريكان ويتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية. وأنا مستعد لأن أعلن هذا الكلام على الملأ. لأن أمريكا وحدها هي التي تستطيع أن تأمر إسرائيل برفع أيديها عن الضفة الغربية».

وعندما انتهى عبد الناصر من كلمته، ران الصمت على قاعة الاجتماع واتجهت الأنظار نحو الملك فيصل الذي بدأ يتحدث بصوته الهادىء العميق.

قال الملك فيصل: «إنني أقترح أيها السادة أن تكون كلمة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر هي ورقة العمل الخاصة بالمؤتمر وأن تكون هي أساس القرارات التي ستصدر عنه في المستقبل».

وعند هذا الحد انتهت كلمة الملك فيصل،وعند هذا الحد أيضاً اعتبر مؤتمر القمة ناجحاً. فالتضامن المصري السعودي في هذه الظروف العصيبة للأمة العربية كان أمراً حيوياً وأساسياً بدرجة كبيرة من حيث دلالته على طبيعة التحدي الذي تواجهه الأمة العربية. والخطر الذي يواجهها والذي يهدد أجزاء العالم العربي بدرجة متساوية.

في الجلسة التالية للمؤتمر بدأ الملك حسين بالحديث مشيداً بالرئيس جمال عبد الناصر ومسجلاً إيمانه بأن عبد الناصر يمثل الوطنية والإخلاص في الوطن العربي.

ثم قال الملك حسين: «ان الوضع في الضفة الغربية هو في غاية السوء والصعوبة وحتى لو أعدنا بناء قواتنا العسكرية من جديد فإننا لن نتمكن من تحرير الأرض في وقت قريب. وفي الوقت نفسه فإننا إذا تركنا الضفة الغربية في أيدي إسرائيل لفترة طويلة سيكون من الصعب علينا استرجاعها بعد ذلك. ان القضية ليست قضية الضفة الغربية وحدها بل هناك القدس،ومستقبلها لا يهم الفلسطينيين والعرب وحدهم بل يهم المسلمين والمسيحيين في كل مكان. ومنذ أن توقف القتال أصدرت الأمم المتحدة قرارات عديدة بشأن القدس لكن إسرائيل لم تحترم قراراً واحداً من قرارات الأمم المتحدة، وبهذا تكون قد تحدَّت العالم بأسره».

وعلق الملك فيصل قائلاً: «استمعت إلى حديث كافة الاخوان بكل تقدير وانتباه واسمحوا لي أن أعبر عن رأيي بصراحة تامة. ان الهدف والجرح والنكبة كلها واحدة. وما الاختلاف بيننا إلا في إتباع الوسائل والأساليب فقط. لذلك يجب الا ينفض هذا الاجتماع إلا عن رأي موحد كما يجب أن تصدر عنه قرارات

ومشروعات واضحة ومفهومة للجميع. أما بشأن ما تفضل به فخامة الرئيس جمال عبد الناصر حول موضوع الاتصال بالأمريكان فأحب أن أكون واضحاً كل الوضوح. نحن، قبل النكسة وبعدها، كنا ومازلنا على اتصال بالأمريكان تقريباً كل يوم. لقد وصلتني أخيراً رسالة من الرئيس الأمريكي جونسون وقمت بالرد عليها فوراً. قلت لجونسون في رسالتي إنني، كصديق، أنصح الولايات المتحدة بأن تقوم بشجب العدوان الإسرائيلي وأن تلعب دوراً يتناسب مع حجمها العالمي لسحب اليهود من الأراضي العربية. وقلت له أيضاً أن مثل هذا الإجراء هو أقل ما ننتظره من دولة عظمى صديقة ومحبة للسلام».

ثم تحدث أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فقال: «ان موضوع الضفة الغربية خطير والآلام التي يتعرض لها شعبنا تهزنا جميعاً وتفزعنا على مصير قضية فلسطين. ان منظمة التحرير الفلسطينية قد حددت موقفها من القضية في المبادىء الستة التي وزعتها على المؤتمر».

وكان الشقيري قد وزع على المؤتمر مذكرة باسم المنظمة طالب فيها بتبني المؤتمر لستة مبادىء هي:

أولاً - لا صلح ولا تعايش مع إسرائيل.

ثانياً - رفض المفاوضات مع إسرائيل.

ثالثاً - عدم الموافقة على أية تسوية تمس القضية الفلسطينية وتؤدي إلى تصفيتها.

رابعاً - عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية والتأكيد على عروبة القدس.

خامساً - عدم انفراد أي دولة عربية بقبول أية حلول لقضية فلسطين.

سادساً - التركيز على أن قضية فلسطين برغم أنها قضية عربية مصيرية، إلا أن شعب فلسطين هو صاحب الحق الأول في تقرير مصيره.

ثم استأنف الشقيري كلمته قائلاً: «ان تلك المبادىء الستة قد تم وضعها بعد تفكير عميق ودراسة هادئة. وإننا نشعر شعوراً أميناً وصادقاً بأن هذه المبادىء الستة هي التي يمكن على أساسها حل القضية الفلسطينية. نحن متفقون معكم على ضرورة انسحاب العدو من قطاع غزة والضفة الغربية، وعلى بذل أقصى الجهود

السياسية لحمل العدو على الانسحاب. كما إننا نؤكد أن المنظمة لا تضع شروطاً أو تحفظات لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: ما هو الثمن الذي يجب علينا أن ندفعه؟ نحن جميعاً نعرف إسرائيل. وأنا بمنتهى التواضع صاحب خبرة طويلة معها وأعرف أهدافها وأطماعها نتيجة الممارسة الفعلية. وأرجو أن يكون مفهوماً لديكم أن موقفنا في المنظمة ليس نتيجة عناد أو تطرف،لكن الموضوع الذي يجب أن يشغلنا هو موضوع الثمن الذي يتعين علينا أن ندفعه في سبيل استعادة الضفة الغربية،ونحن نرى أنه إذا كان الثمن باهظاً فإن قبولنا به سيكون خطأً كبيراً. إن سياسة أمريكا تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية بصفة نهائية. والنقاط الخمس الواردة في مشروع جونسون ثمن غالٍ وباهظ من أجل استعادة الضفة الغربية. فهل نحن مستعدون لدفع هذا الثمن الغالي في مقابل الضفة الغربية؟ أنا كمواطن عربي، وكرئيس للمنظمة، أرفض دفع هذا الثمن وأعلن الآن أنني غير موافق. المشروع اليوغوسلافي يهدف إلى تسوية نهائية وإلى سلم دائم في المنطقة قبل حل القضية الفلسطينية. أنا لا أريد أن أطيل عليكم الحديث أكثر من ذلك. لكنني أردت أن أوضح وجهة نظرنا لمجلسكم الموقر والمبادىء الستة التي وضعتها منظمة التحرير ووزعتها عليكم، هي خلاصة وجهة النظر الفلسطينية بشأن مستقبل القضية. إننا في النتيجة نرفض أي حل يؤدي إلى التصفية النهائية للقضية الفلسطينية ».

وتحدث الرئيس عبد الناصر فقال: «أنا أختلف مع الشقيري في تعبير ورد على لسانه حول التسوية النهائية للقضية. فالتصفية النهائية تكون قد تمت فعلاً يوم تعني الجلوس مع إسرائيل حول مائدة المفاوضات. وهذا بالفعل ما تريده أمريكا. لقد كان أسهل عليّ ألا أتكلم. غير أننا كنا نعاني في الماضي من مصيبة واحدة، والآن لدينا مصيبتان: مصيبة سنة ١٩٤٨ ومصيبة سنة ١٩٦٧. لذلك فإنني قلت إننا على استعداد لأن ندفع ثمناً مقابل استرداد الضفة الغربية. فليس في استطاعتنا جميعاً الآن استعادة الضفة الغربية عسكرياً. فهل نتركها في يد إسرائيل؟ وما الذي يمكن عمله في الوقت الحاضر؟ وما هو البديل؟ كان يمكنني أن ألزم الصمت وأتحدث عن سيناء فقط. ولكنني أكرر ما قلته من قبل وهو أن الضفة الغربية أهم عندي كثيراً من سيناء حتى ولو بقوا فيها عشر سنوات. أنا قلت إنه لا بد أن ندفع الثمن مقابل الضفة الغربية. وأنا أقصد بالطبع الثمن المعقول. طالما إننا لا نستطيع استردادها

عسكرياً. ويجب ألا ننسى أن نصف فلسطين قد ضاع سنة ١٩٤٨ والنصف الآخر ضاع سنة ١٩٦٧. وإذا كان هدفنا الآن إستعادة الضفة الغربية عن طريق العمل السياسي، فلا بد من دفع الثمن».

ثم أضاف الرئيس عبد الناصر: «الملك حسين كانت له علاقات بالأمريكان وكانوا يمدونه بالسلاح وأعتقد أنهم حريصون على استمرار علاقتهم به. ولهذا قلت كلامي بكل وضوح وصراحة. وبالطبع سيكون هناك ثمن، ولكن الثمن ليس تصفية القضية، يجوز أن يكون الثمن هو توثيق علاقة الملك حسين بالأمريكان واقترابه منهم أكثر. وإذا كانت الحقيقة دائمًا مرة إلا أن علينا قبولها لأننا نواجه في الوقت الحاضر مصيبة كبرى. وعلينا أن نعمل من أجل الخروج منها. والموضوع بسيط وواضح للغاية. هناك دائمًا طريقان لا ثالث لهما: النضال السياسي والعمل العسكري. وعندما لا نكون قادرين على العمل العسكري فعلينا أن نناضل سياسياً. وإذا كنا قد اخترنا، نظراً لظروفنا، العمل السياسي. فأنا أختلف مع الشقيري في وصفه مشروع الرئيس تيتو بأنه تصفية للقضية الفلسطينية. هناك فرق بين العمل السياسي وتصفية القضية، وإذا لم نبادر بعمل إيجابي لاسترداد الضفة الغربية فستتحول الأرض التي احتلها اليهود تدريجياً إلى أرض إسرائيلية».

وبدأ التوتر يتزايد في المناقشات وكان واضحاً أن الثقة مفقودة بين الملك حسين والشقيري، وهو الأمر الذي يعكس بدوره تخوفاً فلسطينياً من أن الملك حسين لو حصل على تفويض عربي بالتحدث مع الأمريكيين حول استرداد الضفة الغربية، فإن الأمر سينتهي بتصفية القضية الفلسطينية.

وكانت هناك اتجاهات وأفكار عديدة أمام المؤتمر. ومن بينها قطع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة بالنسبة للدول العربية التي لم تفعل ذلك بعد، وضرورة سحب الأرصدة العربية من منطقة الاسترليني والدولار، ثم في النهاية ضرورة الاستمرار في وقف ضخ البترول العربي، وكانت جميعها مطالب شعبية على نطاق العالم العربي نتيجة للتواطؤ الأمريكي.

وعندما عارض عبد الناصر تلك الاتجاهات داخل المؤتمر، فإنه كان يعلم أنه يتخذ موقفاً جريئاً لا تتقبله الجماهير العربية إلا من عبد الناصر. ومع ذلك فقد كان تصدي عبد الناصر لهذه الاتجاهات ودعوته لاستئناف ضخ البترول، منطلقاً

من تحليل موضوعي رفض أن ينساق فيه لإغراء المشاعر الغاضبة ضد الولايات المتحدة.

كان عبد الناصر يرى أن كل تلك الإجراءات يمكن أن تكون مفيدة لو اننا على وشك القيام بعمل عسكري فوري. أما وقد بدأنا نعيد بناء قواتنا المسلحة من الصفر فإن الأمر سوف يستغرق فترة طويلة. وفي هذه الحالة فإن إيقاف ضخ البترول سيلحق الضرر الفادح باقتصاديات الدول العربية البترولية، وفي النهاية، فرغم أن مصر قد قطعت علاقتها فعلاً مع الولايات المتحدة، فإن عبد الناصر لم يطلب من الدول العربية الأخرى أن تتخذ نفس الخطوة. خصوصاً الدول التي تربطها صداقة تقليدية بالولايات المتحدة، وكان عبد الناصر يستهدف من ذلك أن يبقي على باب عربي مفتوح للحوار مع الولايات المتحدة، فضلاً عن رغبته في أن يتيح للولايات المتحدة الفرصة كاملة لأن تثبت، لو أرادت، لأصدقائها القليلين الباقين في العالم العربي إنها تنوي تخفيف انحيازها الكامل لإسرائيل ضد العرب.

وهكذا فإن مؤتمر القمة العربي بالخرطوم عندما عقد بعد ذلك جلسته الختامية للتصويت على القرارات، واصدار البيان السياسي، وافق بالإجماع على انه لا تفاوض ولا اعتراف ولا صلح مع إسرائيل. والتمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني وتقديم الدعم السنوي لمصر والأردن.

ولقد استغلت الدعاية الصهيونية بعد ذلك تلك القرارات باعتبارها تعبيراً عن التشدد العربي. ولكننا لمسنا مدى قلق الفلسطينيين داخل المؤتمر من أن يؤدي مناخ الهزيمة العسكرية في حرب يونيو إلى التفريط في حقوقهم وتصفية قضيتهم.

ومن الزاوية المصرية البحتة كان مؤتمر الخرطوم ناجحاً. لأن ضياع مواردنا من رسوم المرور بقناة السويس ومن بترول سيناء، كان يهددنا بألا نجد في خلال الأشهر القليلة التالية العملة الصعبة اللازمة لاستيراد احتياجاتنا من القمح والمواد الغذائية. ومن ثم فإن هذا الدعم الاقتصادي الذي تلقيناه كان في الواقع مكملاً لإعادة بناء قواتنا المسلحة، وكلا الأمرين، البناء العسكري والصمود الاقتصادي، هما مفتاح الطريق إلى النضال الطويل الذي أصبح مقرراً أن ينتهي بتحرير أراضينا التي احتلتها إسرائيل.

ومن ناحية أخرى فقد أدى المؤتمر إلى وجود رؤية عربية تتفهم التحديات

المقبلة في معركة السلام، واعباء هذا النضال السياسي الذي سيبدأ على الفور في الأسابيع التالية.

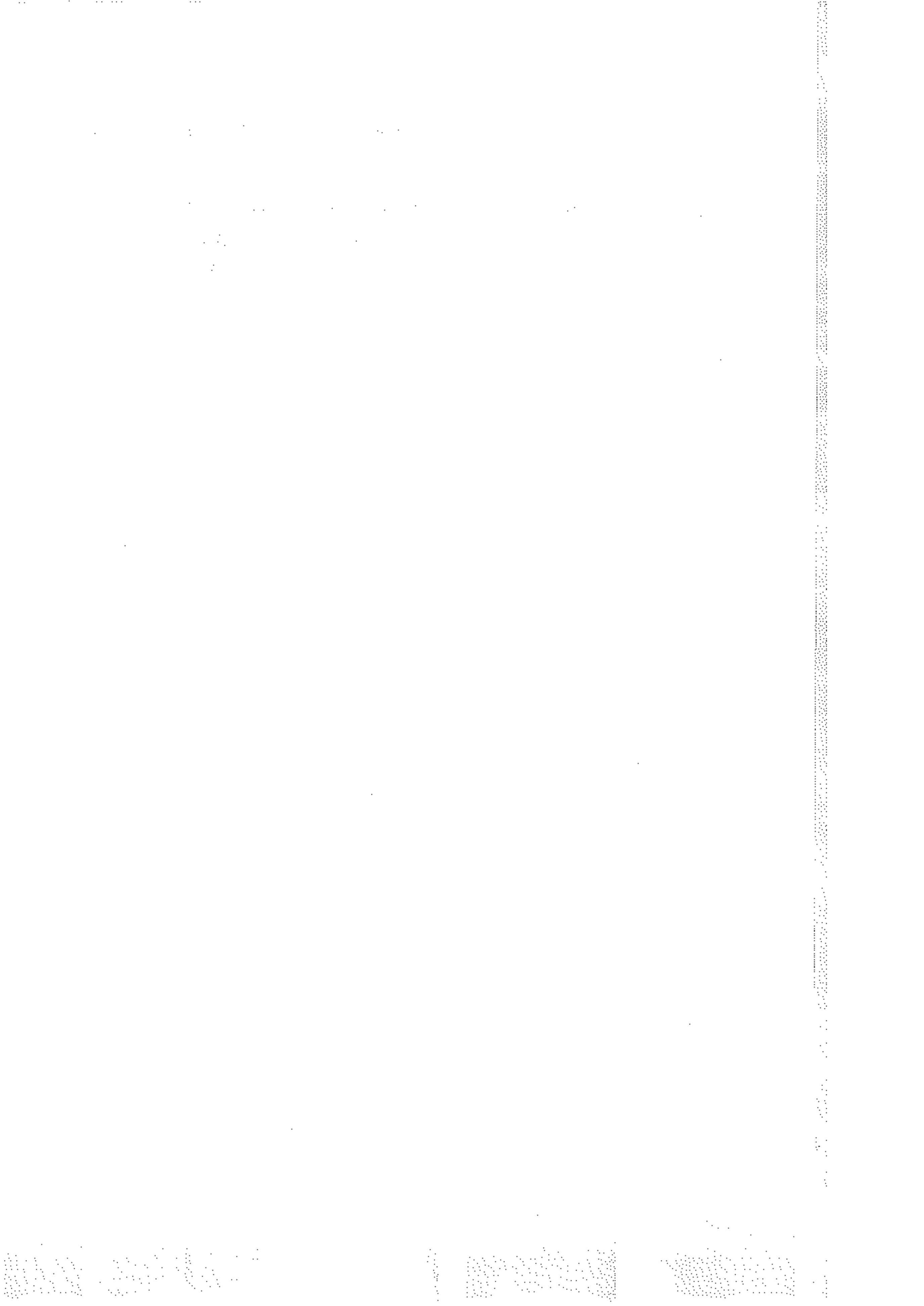
وقبل مؤتمر الخرطوم كان عبد الناصر قد ضمن تماسك الجبهة الداخلية في مصر وتأكد من وقوف الشعب معه، وحصل على ضمان من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية بإمداده بالأسلحة اللازمة لإعادة بناء القوات المسلحة المصرية. والآن تجيء نتائج مؤتمر الخرطوم باعتبارها خطوة أساسية ثالثة لدعم اقتصاد مصر ومساندة الدول العربية له.

لقد انهمك عبد الناصر في متابعة العملية الشاقة الخاصة بإعادة بناء القوات المسلحة المصرية، وفي نفس الوقت ترك الباب مفتوحاً للاتصالات مع الولايات المتحدة والغرب كفرصة إضافية للتوصل إلى حل سياسي مقبول. وحتى إذا لم يحدث ذلك. فإن العمل السياسي سيضطر الولايات المتحدة إلى مواجهة نتائج إنحيازها الكامل للسياسة الإسرائيلية، كما إن الاتحاد السوفييتي سيكتشف بعد فترة فشل جهوده لتحقيق الحل السلمي.

وكان من النتائج الجانبية لمؤتمر الخرطوم أيضاً تسوية مشكلة اليمن بصفة نهائية مما انتهى إلى سحب القوات المصرية من هناك بالتدريج على امتداد الأشهر الثلاثة التالية، وبالتالي إلى تصفية العامل الأساسي في توتير العلاقات المصرية السعودية.

كما حصل الملك حسين على دعم سياسي عربي في تفاوضه المقبل مع الولايات المتحدة بشأن الضفة الغربية انطلاقاً من صداقته التقليدية مع الأمريكيين.

وهكذا، بانتهاء مؤتمر الخرطوم، بدأت مرحلة جديدة في البحث عن السلام في الشرق الأوسط.





أسرار القرار ٢٤٢

فشلت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الطارئة في يوليو، في التوصل إلى قرار بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي نتيجة للضغوط الضخمة التي مارستها الولايات المتحدة لصالح إسرائيل. كما تراجعت الولايات المتحدة عما التزمت به من مشروعات مع الاتحاد السوفياتي، تتركز على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية مقابل إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل.

وكان تعليق عبد الناصر على هذه التراجعات الأمريكية، في حديث معي، أن جونسون وقد ذهب في تأييده لإسرائيل إلى هذا المدى الواسع في عدوانها، لا بد أن يواصل تأييد إسرائيل في تقاضي ثمن باهظ على حساب القضية الفلسطينية والدول العربية مقابل انسحاب إسرائيل.

ومن ثم كان أيضاً إخفاق الجهود المضنية التي بذلها جوزيف بروز تيتو وعدد من قادة دول عدم الانحياز فيما أجروه من اتصالات مع الدول العربية والولايات المتحدة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي.

ورغم فشل المساعي السوفياتية فلم يجاهر الاتحاد السوفياتي بذلك، وظل يصر على إتاحة مزيد من الفرص أمام الحل السلمي، وهو أمر لم نعترض عليه لحاجتنا إلى عنصر الوقت الذي يتيح لنا إعادة بناء قدرتنا العسكرية.

وكان المتوقع استئناف بحث القضية أمام الجمعية العامة في دورتها العادية في شهر سبتمبر.

إلا أني رأيت عرضها مباشرة على مجلس الأمن، لاعتبارين هامين:

أولها - أن الدول العربية غير أعضاء في مجلس الأمن وبالتالي ليست مطالبة بالتصويت على أي قرار.

وثانيها - أن أي قرار يصدر عن الجمعية العامة سيترتب عليه دعوة مجلس الأمن لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه، وهكذا فلا بد لنا، في جميع الأحوال من الذهاب إلى مجلس الأمن.

وهكذا بدأت في القاهرة مشاوراتي مع سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن لابلاغهم بما وصلت إليه، والإعداد لما نستهدفه من عرض القضية على المجلس.

ولم يكن ماثلاً في تصوري أن إسرائيل ستنصاع لأي قرار يتخذ من مجلس الأمن ويقرر انسحابها من الأراضي المحتلة، وإنما كان حرصي على استصدار قرار بهذا المعنى يستند إلى أسباب أهمها:

أولاً - إن مصر لا تملك بعد القوة العسكرية التي تمكنها من صد هجوم إسرائيلي جديد عبر القناة، وبالتالي فإن علينا أن نكسب الوقت اللازم للانتهاء من المرحلة الأولى في بناء قواتنا المسلحة، حتى تصبح مصر قادرة على الدفاع ضد أي احتمال بهجوم إسرائيلي جديد.

ثانياً - تأكيد استعدادنا لقبول الحل السلمي العادل، وذلك للقضاء على الفكرة التي نجحت إسرائيل في الترويج لها، وهي إننا لا نرغب في السلام.

ثالثاً - تعرية موقف إسرائيل وإرغامها على إعلان رفضها للقرار، مما يساعدنا على كسب الرأي العام العالمي، الذي أساء فهم موقفنا بشدة قبيل وأثناء حرب يونيو.

رابعاً - الإستجابة للمطلب السوفياتي بضرورة إعطاء كل الفرص الممكنة للحل السلمي، وفي حالة فشل الحل السلمي سيكون الاتحاد السوفياتي أكثر استعداداً لتزويدنا بالسلاح الذي نطلبه لتحرير أراضينا.

خامساً - إعطاء الفرصة للولايات المتحدة لتخفيف تحيزها السافر لإسرائيل أو، إذا لم تفعل ذلك، تحدد موقفها بوضوح أمام العالم العربي.

وهكذا سافرت إلى نيويورك في الأسبوع الثالث من سبتمبر ١٩٦٧، لحضور

الجمعية العامة وإلقاء خطاب فيها في ٢٩ سبتمبر، وإجراء الاتصالات مع رؤساء الوفود.

وكانت مدينة نيويورك دائمًا معبأة بالتحامل الشديد على العرب، نظراً للنفوذ الصهيوني بها، ولكنني وجدتها هذه المرة مشحونة بالكراهية لكل ما هو عربي وقد شوهت فيها الحقائق وقلبت رأساً على عقب، فإسرائيل، المعتدية والمحتلة لأراضي ثلاث دول عربية، هي التي تتمتع بالتأييد والعطف، بينما العرب، المعتدى عليهم، هم الوحوش الكاسرة التي تستحق العقاب. لقد كان المرء يشعر بمرارة حقيقية من تحامل وسائل الإعلام فيها، ضد الحد الأدنى من الحقيقة الذي يتمثل في أن إسرائيل هي التي بدأت العدوان وجاهرت بسياستها التوسعية، وأنها تضطهد الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت إرهاب الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

ولقد كان المرء يندهش، كيف أن مواطنين شرفاء مستنيرين، كمواطني المجتمع الأمريكي، يبنون مشاعرهم على حقائق مزيفة يتم تكرارها لهم كل يوم. وكان يبدو لي أن يهود أمريكا أكثر تشدداً وتطرفاً من غيرهم من اليهود بما في ذلك يهود إسرائيل.

وفي هذا المجال تحضرني واقعتان بالذات ترسّب أثرهما في نفسي فترة طويلة. فبينما أنا عائد من الأمم المتحدة ذات يوم إلى «فندق الوالدورف استوريا» الذي أقيم فيه، تقدم شاب ليصافحني، متحدثاً باللغة العربية وبلهجة مصرية، ليطلب مني أن أعاونه في العودة إلى مصر. لقد ظننته في البداية طالباً مصرياً يدرس في إحدى الجامعات الأمريكية. ثم تبين من روايته أنه يهودي مصري كان يقيم في مصر إلى أن أخرجه رجال الأمن، فهاجر إلى الولايات المتحدة وعمل في إحدى شركات التأمين. وهو الآن يريد العودة إلى مصر لأنه مصري وجمال عبد الناصر هو رئيسه، وليس ليفي أشكول. والواقع إنني تأثرت تماماً بمشاعر الشاب الوطنية ولم أجد ما أقوله له سوى أنه واحد من الضحايا الذين أوقعهم الصراع العربي الإسرائيلي في طريقه، وهو صراع سياسي في أساسه، وليس دينياً.

أما الواقعة الثانية فلقد كنت خلالها مجرد متفرج، حينما دخلت مصعد الفندق لأجد أمامي آرثر جولدبرج المندوب الأمريكي الدائم في الأمم المتحدة، والذي كان هو لسان حكومته في المنظمة الدولية قبل وأثناء وبعد حرب يونيو. لقد صافحت

جولدبرج، وبعد لحظة دخل شخص آخر إلى المصعد ما أن شاهد جولدبرج حتى رفع قبعته مقدماً نفسه إليه، وقائلاً: إنني مثلك يهودي أمريكي أقيم في نيويورك، وتابعت كل كلماتك التي أذاعتها شبكات التليفزيون وأريد الآن أن أحني رأسي لك شكراً وامتناناً، فلن ننسى أبداً الخدمات الجليلة التي قدمتها إلى إسرائيل.

لحظتها ابتسم له جولدبرج، وهو يشعر بالحرج الشديد أمامي.

على أي حال، قررت أن أبدأ على الفور مشاوراتي مع ممثلي الدول أعضاء مجلس الأمن، ولم تكن هناك صعوبة في الاتفاق على ضرورة الانسحاب الشامل للقوات الاسرائيلية المعتدية إلى مواقع ٤ يونيو. ولكن المشكلة كلها كانت مع آرثر جولدبرج ممثل الولايات المتحدة.

وأثناء مشاوراتي مع جولدبرج لاحظت أنه يصر على استخدام كلمه «النزاع» بينما كنت أصر أنا على استخدام كلمة «العدوان» في التعبير عما قامت به إسرائيل يوم ٥ يونيو. الأمر الذي دعاني إلى أن أقول له بعد الاستماع لتشخيصه للموقف والذي كان يدافع فيه عن موقف إسرائيل، إنني لست محتاجاً لمعرفة موقف إسرائيل وإنما كنت أود أن أستمع لموقف الولايات المتحدة، ويبدو لي إنكم تقومون بدور المحامي عن إسرائيل.

قال جولدبرج: «لا تنس أنكم الذين بدأتم بالعدوان ضد إسرائيل، فالحرب من وجهة نظرنا بدأت بإغلاقكم خليج العقبة، وليس بالأعمال العسكرية الإسرائيلية واحتلال إسرائيل للأراضي العربية هي نتيجة لهذا العدوان».

قلت له: إننا لم نبدأ بالعدوان المسلح والعالم كله يعرف ذلك وخليج العقبة سبق إغلاقه عام ١٩٥١ وهو موضع خلاف قانوني منذ ذلك الوقت مثل أي خلاف دولي ونحن نعتبر أن القانون الدولي في جانبنا وقد تختلفون معنا ولكن الأمر المؤكد أن مجلس الأمن عندما بحث الموضوع عام ١٩٥١ لم يعتبره عملاً عدوانياً.

واستطردت قائلاً: «إنك تتكلم كما لو كانت حرب ١٩٦٧ هزيمة نهائية لنا، وعلينا أن ندفع ثمنها، وهذا خطأ لأننا لم نقبل الاستسلام، وإن كنا مستعدين للعمل من أجل السلام العادل».

وتعددت لقاءاتي مع جولدبرج للتفاهم حول ما يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن.

فذكرت له من البداية أنه من الضروري الاتفاق أولاً على موقف سياسي، نبني عليه بعد ذلك مشروع قرار مجلس الأمن، وأضفت أنه من وجهة نظري لا بد أن يكون واضحاً من البداية أن الانسحاب الإسرائيلي الشامل إلى مواقع ٤ يونيو هو أساس أي موقف سياسي.

رد جولدبرج: «ان مشروع القرار الذي يمكن أن نتقدم به إلى مجلس الأمن لا بد أن يكون قائمًا على أساس المبادىء الخمسة التي أعلنها الرئيس جونسون في ١٩ يونيو».

فأجبته انها مجرد تعبيرات سياسية عامة يمكن ترديدها بالنسبة لأي مشكلة في العالم،وهو غموض متعمد ولا يقدم حلولاً للمشكلة ولا يوجد ضمن هذه المبادىء نص صريح بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

ومن ناحية أخرى استمرت المشاورات بيني وبين أعضاء مجلس الأمن أياماً طويلة وضح خلالها أن أغلبية أعضاء مجلس الأمن يقفون منا موقف التأييد، إلا أنهم عاجزون عن تمرير مشروع قرار يتمشى مع مطالبنا دون الاصطدام بالرفض الأمريكي. في نفس الوقت كانت الولايات المتحدة عاجزة عن تمرير مشروع قرار يتمشى مع رغبات إسرائيل.

أي أن استصدار قرار من مجلس الأمن كان مرهوناً، من الناحية العملية على موافقة جولدبرج وموافقتي.

وهكذا استمرت المشاورات مع أعضاء مجلس الأمن. وكان مما قاله لي جولدبرج خلالها إنه من المهم أن نتفق على أفكار تصلح لكي نتقدم بها إلى مجلس الأمن في مشروع قرار.

قلت له: «أريد أولاً أن أسألك عن موضوع ومدى القرار المقترح».

سألني جولدبرج: «ماذا تقصد بالضبط؟».

قلت له: «هناك الآن قضيتان محددتان. هناك أولاً القضية الفلسطينية، وهي القائمة منذ سنة ١٩٤٧ والمدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة، وهناك قرارات سابقة بشأنها لم تنفذها إسرائيل، وهي تمثل المشكلة الأساسية التي نتج عنها الصراع العربي الاسرائيلي من أساسه، ثم هناك القضية الأخيرة الخاصة بعدوان إسرائيل

على مصر وسوريا والأردن، وهي التي لم نتوصل إلى قرار بشأنها حتى الآن. فعلى أي من الأساسين تجري مشاوراتنا الآن؟».

أصر جولدبرج من جانبه من جديد على عدم استخدام تعبير «العدوان» مستخدماً تعبير «النزاع». أما بالنسبة لسؤالي الأساسي فإنه لا يستطيع أن يبت في الإجابة إلا بعد الرجوع إلى واشنطن. وبعد أيام أفادني بأن حكومته ترى أن تقتصر المشاورات بشأن مشروع قرار مجلس الأمن على نتائج حرب يونيو فقط دون التعرض إلى القضية الفلسطينية.

قلت له: «في هذه الحالة مازال لدي سؤال آخر، هل المطلوب هو استصدار قرار إجرائي، بتعيين وسيط آخر للأمم المتحدة مثل كونت برنادوت لكي يستكشف حلول المشكلة، أو أن المطلوب هو إيجاد حل كامل؟ إنني مستعد لقبول أي من الرأيين، بشرط أن نكون واضحين من البداية بالنسبة للهدف من مشروع القرار المقترح».

رد جولدبرج: «إن المطلوب هو قرار يتضمن حلاً كاملاً». مستخدماً تعبيراً محدداً بالإنجليزية ظل يستخدم بعد ذلك دائمًا (Comprehensive Settlement) الحل الشامل.

واستمرت المباحثات مع كافة أعضاء مجلس الأمن طوال شهر أكتوبر على هذا الأساس الذي حددته الولايات المتحدة ووافقت عليه.

وفي بداية نوفمبر أرسل لي جولدبرج مشروع قرار أمريكي سيتقدم به إلى مجلس الأمن. وعندما قرأت القرار وجدت فيه تراجعاً عن المواقف الأمريكية السابقة خلال اجتماعات الجمعية العامة. يكفي مثلاً أن الفقرة التي تضمنها عن الانسحاب الإسرائيلي جاءت هكذا:

«إن مجلس الأمن يؤكد أن تحقيق المبادىء السابقة من الميثاق، يتطلب تحقيق حالة من السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، تشمل إنسحاب قوات مسلحة من أراضٍ محتلة».

وبعد هذا الغموض المتعمد في النص الخاص بالانسحاب والذي لم ترد فيه إشارة إلى إسرائيل، نجد المشروع الأمريكي ينص في مقابل ذلك على التزامات محددة وقاطعة على الجانب العربي من بينها، إنهاء حالة الحرب والاعتراف بحدود

إسرائيل وضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية بالمنطقة.

واجتمعت بجولدبرج، وقلت له: «إن هذا لا يزيد عن أن يكون مشروعاً إسرائيلياً، تحت عنوان أمريكي، إنه حتى لا يفي بالهدف المحدود الذي ذكرته أنت من قبل وهو إزالة آثار حرب يونيو، يكفي مثلاً أنه لا يعيد إلينا سيناء وغزة والضفة الغربية والجولان».

قال جولدبرج: «ليست هناك مشكلة في انسحاب إسرائيل بالكامل، فمشروعنا يؤدي إلى تحقيق ذلك حتى بغير نص مباشر أو صريح على ذلك، لأن سيناء جزء من مصر، والضفة الغربية جزء من الأردن والجولان جزء من سوريا».

قلت لجولدبرج: «هذه معلومات يتضمنها أي كتاب جغرافيا في العالم، ولكننا هنا في الأمم المتحدة نتحدث بلغة السياسة، وليس بلغة الجغرافيا، فهناك احتلال قائم لأراضينا نتيجة العدوان الإسرائيلي، ويجب أن نحصل على نص صريح بإنهائه، ونحن ما زلنا في حاجة إلى توضيحات، بل إلى تعديلات أساسية في صياغة المشروع قبل أن نوافق عليه».

رد جولدبرج: «لقد تقدمنا بالمشروع فعلاً إلى مجلس الأمن، وصدقني عندما أقول لك إنه يعني الانسحاب الإسرائيلي».

قلت له: «إذا لم يكن هناك نص صريح بإنسحاب إسرائيل فإننا لن نقبله ولن يكون هناك قرار».

وكنت قد طلبت في يوم ٧ نوفمبر، عقد مجلس الأمن لبحث الموقف في الشرق الأوسط. وبناء على ذلك انعقد المجلس فعلاً يوم ٩ نوفمبر، وكان رئيس الدورة هو مندوب مالي مستر «مامادو بوباكار كانت»، أما الدول الأعضاء في المجلس فهي: البرازيل، بلغاريا، كندا، الصين (فورموزا)، الدانمارك، أثيوبيا، فرنسا، الهند، اليابان، مالي، نيجيريا، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا، الولايات المتحدة.

ولأن الاجتماع كان بناء على طلبي، فقد كان طبيعياً، حسب إجراءات مجلس الأمن، أن أكون أول المتحدثين في الجلسة.

وأعلن ذلك رئيس مجلس الأمن، قال إنه طبقاً لطلبات الحديث أمامه فإن

التالين لي في الحديث، هم مندوبو الهند ونيجيريا والاتحاد السوفياتي وبريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل وأثيوبيا وكندا والدانمارك وفرنسا واليابان والأرجنتين.

وطلب مندوب الولايات المتحدة أرثر جولدبرج تقديم دور مندوب إسرائيل ليكون بعدي مباشرة، بدلاً من أن يكون ترتيبه السابع وفقاً لأولوية طلبات الحديث. وحول هذه النقطة وحدها ظل جولدبرج يجادل في المجلس ساعات طوال حتى يضمن لأبا إيبان وزير خارجية إسرائيل تقديم دوره في الحديث أمام المجلس. ولقد احتاجت هذه المشكلة التي أثارها المندوب الأمريكي إلى إجراء التصويت فعلاً على طلبه، وانتهى الأمر إلى هزيمته، حيث لم يحصل اقتراحه على الأغلبية المطلوبة.

وقد أشرت إلى هذه الواقعة لأن دلالتها واضحة إلى مدى الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

أخيراً عندما تحول المجلس إلى مناقشة القضية، أشار رئيس المجلس إلى أن أمام المجلس الآن، بصفة رسمية مشروعين، أحدهما مشروع أمريكي، والآخر مشروع اشتركت في تقديمه كل من الهند ومالي ونيجيريا وهو مشروع مستمد أساساً من المشروع الذي كانت مجموعة دول أمريكا اللاتينية قد تقدمت به في الدورة الطارئة للجمعية العامة، وينص على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

وفي تلك الجلسة أكدت على «إننا نسعى إلى حل سلمي وعادل، وإن حجر الزاوية في هذا الحل السياسي، كما قلنا من قبل، هو بالطبع الانسحاب العاجل وغير المشروط للقوات المعتدية إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٥ يونيو. إن هذا مطلب أساسي يتولد من كل تدبير ضروري يحتمه ميثاق الأمم المتحدة. إن الحد الأدنى من الإجراءات التي يجب تبنيها بواسطة المجلس هو قرار يطلب أن تقوم إسرائيل فوراً بسحب قواتها إلى المواقع التي كانت تحتلها في ٤ يونيو، وفي الواقع فإن مجلس الأمن لا يستطيع أن يتحمل عدم مواجهة هذا المطلب الذي يشكل حداً أدنى».

لقد تتابعت كلمات ممثلي الدول بعدي، حيث تحدث مندوب الهند متناولاً المشروع المشترك الذي قدمته الهند مع مالي ونيجيريا، والذي سبق أن تبنته عشرون دولة في الجمعية العامة، ويؤكد في نقطته الأولى على عدم جواز الاستيلاء على

الأراضي بواسطة الغزو العسكري وبالتالي ضرورة «إنسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير». وعندما تحدث مندوب الاتحاد السوفياتي فإنه أيد من جانبه هذا المشروع مطالباً بضرورة قيام إسرائيل بتعويض الأضرار التي ألحقتها في عدوانها الأخير بالدول العربية.

وعندما تحدث مندوب فرنسا كرر موقف حكومته المندد بالعدوان الإسرائيلي، مسجلاً تصريحات كوف دي مورفيل وزير الخارجية الفرنسي التي كان قد أدلى بها يوم ٧ نوفمبر قائلاً فيها: «إن فرنسا تؤمن بأن انسحاب قوات إسرائيل من الأراضي التي احتلتها كنتيجة للنزاع الأخير هو شرط ضروري مسبق من أجل تسوية المشاكل».

ولقد تتابع ممثلو الدول المختلفة في تلك الجلسة، موضحين مواقف حكوماتهم بشأن القضية، وبعدها تقرر تأجيل الجلسة إلى ١٣ نوفمبر.

لقد كان التأييد الدولي لنا يتزايد في مجلس الأمن بالتدريج. وفي الواقع فإن الموقف الأمريكي كان هو الرصيد الأساسي لإسرائيل داخل مجلس الأمن والأمم المتحدة بصورة عامة، وكان إصرار الولايات المتحدة على عدم الاعتراف بأن إسرائيل قد شنت عدواناً على الدول العربية، هو النقطة الجوهرية التي تبني عليها إسرائيل كل تصرفاتها. إن الولايات المتحدة لم تحاول حتى أن تدين عدم قيام إسرائيل بتنفيذ قرارين للجمعية العامة ومجلس الأمن، وافقت عليهما الولايات المتحدة نفسها، أولهما يدين إجراءات إسرائيل في القدس، وثانيهما يطلب إعادة الفلسطينيين الذين أدت حرب يونيو إلى خروجهم من الضفة الغربية.

وكانت نتيجة الموقف الأمريكي الإسرائيلي المشترك هو في الواقع ما عبر عنه أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل في جلسة ١٣ نوفمبر، من أن خطوط وقف إطلاق النار بعد حرب يونيو لن تتغير إلا في مقابل حدود آمنة «ومعاهدات سلام تنهي حالة الحرب» مع الدول العربية. أي أن إسرائيل تريد لنفسها حقوق المنتصر عن طريق فرض الشروط.

ومن البداية كان عدد من أعضاء بعض الوفود يعبرون لي عن دهشتهم من إصرارنا على المقاومة في أعقاب هزيمة عسكرية فادحة. ولكن تلك الدهشة بدأت تتحول تدريجياً إلى إعجاب بعد أن بدأت مقاومتنا تتمثل في خطوات حقيقية على

أرض المعركة، فأغرقت قواتنا المدمرة «إيلات» وفي اليوم التالي، ٢٤ أكتوبر، انتقمت إسرائيل بقصف معامل تكرير البترول في السويس وسكانهاالمدنيين، فقررت مصر بالتالي تهجير كل سكان منطقة القناة حتى لا يظلون رهينة للابتزاز الإسرائيلي.

وفي نفس اليوم الذي قصفت فيه إسرائيل السكان المدنيين بالسويس، أعلنت الولايات المتحدة عن قرارها بتسليم إسرائيل عدداً جديداً من قاذفات القنابل، مما أفصح عن مدى إمعان الولايات المتحدة في دعمها للاحتلال الإسرائيلي وأعماله الوحشية.

إن كل تلك التطورات كانت تلقي بظلالها وتأثيراتها على ما يجري في كواليس مجلس الأمن خلال شهر نوفمبر، وهي تأثيرات كانت في الواقع عاملاً جوهرياً في رسم صورة جديدة مختلفة لإسرائيل في المجتمع الدولي. فبعد أن كانت إسرائيل تطرح نفسها كحمل وديع محاطة من كل جانب بوحوش من العرب، أصبحت الصورة الآن عكسية تماماً، فالوحش الكاسر هنا هو إسرائيل التي تحتل أراضي ثلاث دول عربية، وتقصف السكان المدنيين في مزيد من الأراضي، والدول العربية هي التي تخوض الآن حرب تحرير تصر فيها على عدم الاستسلام للشروط الإسرائيلية.

تغيرت صورتنا إذن داخل المنظمة الدولية، وأصبح انعزال الولايات المتحدة ماثلاً للأعين، خصوصاً بالنسبة لدول العالم الثالث.

كان أمام مجلس الأمن ثلاث مشروعات، بعد أن تقدم الاتحاد السوفياتي بمشروع من جانبه، وكان من الضروري أن يتقدم كوزنتسوف بالمشروع السوفياتي في مواجهة المشروع الأمريكي حتى لا تنحصر المناقشة في المشروع الأمريكي.

وفي تلك الفترة جاء الملك حسين إلى الولايات المتحدة، واجتمع بالرئيس جونسون للمرة الثانية. وعندما قابلته في نيويورك ذكر لي أنه قد تلقى تأكيدات من واشنطن بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية إذا قبلنا المشروع الأمريكي.

وقلت للملك حسين انه مع كل احترامي للتأكيدات الأمريكية، إلا أنني مقتنع تماماً بأن جونسون لن يغير من سياسته المؤيدة للعدوان الإسرائيلي، ولا يمكنني قبول قرار لا يشير بوضوح إلى عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وبضرورة انسحابها من هذه الأراضي.

وأضفت أنه إذا كان جونسون جاداً فعلاً في تأكيداته فلماذا لا تتقدم الولايات المتحدة بنص واضح في مشروعها، بنصّ على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية؟.

وعاد الملك حسين يقول: «ولكنني أصدق تأكيدات الرئيس جونسون، وهي تأكيدات أمريكية على أعلى مستوى لا نستطيع الاستخفاف بها».

ثم استطرد الملك حسين: «ولكن ما هو العمل؟ إذا لم نوافق على مشروع القرار الأمريكي بالذات فسوف يستخدم الأمريكيون حق الفيتو ضد أي مشروع آخر، ونحن في حاجة إلى قرار».

قلت له: «إننا سنحصل في النهاية على قرار، ولن يكون هذا القرار الأمريكي. وإذا تعثرت الأمور في مجلس الأمن فسأعود بالقضية إلى الجمعية العامة، وظروفنا الآن أفضل كثيراً مما كانت عليه في الصيف».

وقد ظللت، بعد هذا، على اتصال دائم مع عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن الذي كان يشاركني في الجهود المبذولة لاستصدار قرار من مجلس الأمن.

في نفس هذا اليوم علمت أن جولدبرج قد تحدث مع اللورد كارادون، مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة عن ضرورة التوفيق بين المشروع الأمريكي الذي رفضته وبين المشروع الذي قدّمته الهند ونيجيريا ومالي.

وزارني جولدبرج يوم ١٢ نوفمبر مستفسراً عن موقفي بعد الايضاحات التي قدمت للملك حسين في واشنطن حول المشروع الأمريكي.

فأجبته بأنني تحدثت مع الملك حسين كما إنني سمعت تصريحاته لوسائل الإعلام الأمريكية والتي تؤكد رغبتنا في الحل السلمي، وأضفت إنني آمل أن تلقى مجهوداته آذناً صاغية في واشنطن.

ثم أضفت إنه بالرغم من الايضاحات التي قدمتموها للملك حسين، إلا إنني لا زلت أذكر كلماتك عندما اجتمعنا لأول مرة، عندما كنت تصر على وضوح كل خطوة وألا نترك أي كلمة دون تفسير واضح وإنني وافقتك في ذلك الحين. وإنني أرى أن المشروع الأمريكي لا يتحدث عن الانسحاب بوضوح بل يشير إلى تحرك

قوات عسكرية، ولذلك يجب أن يكون واضحاً لنا جميعاً الخط الذي ستنسحب إليه إسرائيل وذلك بنفس الوضوح الوارد في مشروعكم بالنسبة للالتزامات المطلوب منا تنفيذها، كإنهاء حالة الحرب وفتح الممرات الدولية للملاحة.

وقد فوجئت بأغرب حجة سمعتها منه، فبدأ بتأكيد أهمية استخدام لغة واضحة، إلا أن الأمر قد يتطلب في بعض الأحيان شيئاً من الغموض لتخطي بعض العقبات. والمهم هو أن يكون هناك توازن في الغموض!

ثم أضاف: «إنه يستطيع أن يفهم اعتراضنا على عدم ذكر إسم إسرائيل عند الحديث حول الانسحاب في مشروعهم، وهو على استعداد لتصحيح ذلك بالإشارة في المشروع الأمريكي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية».

ثم أضاف محاولاً إظهار تجاوبه معنا بأنهم يعلمون الصعوبات التي تواجهنا لتوقيع إتفاق مع إسرائيل، ولذا جاء المشروع الأمريكي خالياً من هذا الأمر. ورأوا أن يتم الاتفاق عن طريق ممثل الأمم المتحدة.

فذكرت له انه حتى يزول الغموض فيجب أن يكون واضحاً أن إسرائيل سوف تنسحب من كافة الأراضي العربية.

وأضفت أن موضوع التوقيع على وثيقة لا يقلقنا فقد سبق ووقعنا مع إسرائيل على إتفاقية هدنة ولكن ما يقلقنا هو عدم احترام إسرائيل لتوقيعها.

ثم سألته ولماذا تعترضون على المشروع الثلاثي الذي قدمته الهند وسبق ووافقتم على مضمونه في الجمعية العامة. وماذا يقصد بكلمة الاعتراف المتبادل الواردة في مشروعكم.

أجاب جولدبرج، إننا لم نقصد في مشروعنا أن نحول دون عودة القوات الأردنية إلى الضفة الغربية أو قواتكم إلى غزة.

كما أن عبارة الاعترافات المتبادلة لا تعني إطلاقاً الاعتراف الدبلوماسي.

وكان اللورد كارادون قد بدأ في مهمته التوفيقية منطلقاً من المشروع الأمريكي الذي قدمه جولدبرج في ٧ نوفمبر إلى مجلس الأمن وأصبح الآن مهدداً بالفشل بسبب معارضتي له.

وكان اللورد كارادون على علاقات طيبة بالجميع وهو شخصية محبوبة ولديه خبرة سابقة بمنطقة الشرق الأوسط، فكان أقدر من يقوم بمهمة للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة.

وقد جاءني لورد كارادون لبحث الموقف الذي وصلنا له يوم ١٥ نوفمبر، قلت له: إن المشروع الذي قدمته الهند ومالي ونيجيريا يتضمن مبدأً أساسياً لن نقبل أي قرار إلا إذا تضمنه والذي ينص على أن احتلال أو حيازة أراضٍ بالغزو العسكري هي أمور لا تجوز في ظل ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فإن القوات المسلحة الإسرائيلية يجب أن تنسحب من جميع الأراضي التي احتلتها كنتيجة للنزاع الأخير.

ثم أضفت للورد كارادون: إن الأمر الجوهري تماماً بالنسبة لنا هو الانسحاب الإسرائيلي الشامل والعودة إلى مواقع ٤ يونيو، وفي ظل هذا المبدأ نحن مستعدون لأي شيء معقول ولا يترتب عليه تصفية القضية الأساسية وهي القضية الفلسطينية.

وذكرت لكارادون إنني عندما وصلت إلى نيويورك منذ أكثر من خمسين يوماً لم أكن أتصور أن الولايات المتحدة ستستمر في التراجع عن تعهداتها كما فعلت معنا قبل العدوان. وهي حالياً قد تراجعت عن المشروع الأمريكي السوفياتي وتراجعت عن موافقتها على المشروع اللاتيني.

ولذا فإنني لا أرى حالياً فائدة من إصدار قرار قد يتسبب عنه ضرر بالموقف العربي.

وعندئذٍ سارع كارادون بالقول: ولكن لماذا ترفضون مشروعاً ينص بصراحة على انسحاب إسرائيل.

فأجبته: إنني لم أطلع بعد على النص الذي ستقترحه. فرد مؤكداً بأنه لن يتقدم بأي مشروع لا ينص بوضوح عن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية.

وأضاف: ان الموقف بالنسبة للضفة الغربية سيىء ولذلك فالأردن في حاجة ماسة إلى القرار.

ثم زارني كوزنيتسوف نائب وزير الخارجية السوفياتية وكان يواصل تقديم كل معاونة ممكنة من خلال اتصالاته العديدة مع كافة الوفود وخاصة الولايات المتحدة.

وقد سألني عن رأيي في استخدام صيغة المشروع الأمريكي السوفياتي في المشروع الذي سيقدم لمجلس الأمن وهو المشروع الذي سبق وأبلغني به عند وصولي إلى نيويورك وكان يتلخص في النص على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وانسحاب كافة القوات من الأراضي التي احتلتها بعد ٤ يونيو ١٩٦٧ والتأكيد على اعتراف كافة دول المنطقة بحق كل دولة في العيش في أمن وسلام.

فأجبته أن دين رأسك نفى لوزير خارجية المغرب وجود مثل هذا المشروع وذكر بأن الأمر لم يتجاوز تبادل وجهات النظر بين البلدين أثناء الدورة الخاصة للجمعية العامة في يوليو الماضي.

فرد كوزنيتسوف مستنكراً هذا القول مؤكداً وجود اتفاق حول المشروع، وعلق على حديث راسك انه تلاعب أمريكي. وأضاف انه يلمس المحاولات الأمريكية في التسويف لإقرار مشروع بمجلس الأمن وإنهم يضغطون بشدة للوصول إلى قرار مناسب.

وعندما ذكرت له انني على استعداد في حالة إعلان إسرائيل عن انسحابها من كافة الأراضي العربية والقدس العربية أن أعلن من جانبي عن قبولنا لحرية المرور في الممرات المائية الدولية.

علق بقوله: ان موقفكم هذا واقعي للغاية وسيحرج الولايات المتحدة. وإذا رفضته فستقع عليها مسؤولية ما يترتب على الرفض. وكان مؤيداً للمشروع الذي قدمته الهند.

وحضر اللورد كارادون لمقابلتي ومعه مشروع القرار الذي يقترح التقدم به إلى مجلس الأمن وكان نص المشروع هو:

إن مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر إزاء الموقف الخطير في الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والحاجة إلى العمل لأجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمان

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

١ ـ يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط الأمر الذي يجب أن يتضمن كلا المبدأين التاليين:

أ) إنسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير.

ب) إنهاء جميع حالات الحرب أو الادعاء بها واحترام والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وبحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من أعمال القوة والتهديد بها.

٢ ـ ويؤكد أيضاً ضرورة:

أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

جـ) ضمان الحرية الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال اتخاذ إجراءات تشتمل على إقامة مناطق منزوعة السلاح.

٣ ـ ويطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً ليتوجه إلى الشرق الأوسط وإقامة إتصالات مع الدول المعنية من أجل السعي لإيجاد إتفاق والمساعدة في الجهود الرامية إلى تسوية سلمية ومقبولة بما يتمشى مع شروط هذا القرار ومبادئه.

٤ ـ ويطلب من السكرتير العام أن يرفع إلى مجلس الأمن تقارير عن تقدم جهود الممثل الخاص في أسرع وقت ممكن.

وهنا قلت للورد كارادون: إنني بالطبع سوف أتشاور بشأن هذا القرار مع زملائي العرب، ولكن هناك بعض الأسئلة التي تراودني من الآن، منها مثلاً، لماذا كلمة «اراضٍ» وليس «الأراضي» في الفقرة الخاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية، وهل هذا معناه جلاء القوات الإسرائيلية عن بعض الأراضي وليس كلها؟.

رد اللورد كارادون: بالقطع لا. ان النص يعني كل الأراضي وليس بعضها بدليل النص في مقدمة القرار على عدم شرعية حيازة الأراضي عن طريق الحرب، ولكن هذا النص باللغة الإنجليزية مأخوذ من المشروع الأمريكي، ثم كلمة «الأراضي» موجودة في نص القرار باللغات الرسمية الاربع الأخرى (الفرنسية

والروسية والإسبانية والصينية).

واجتمع مجلس الأمن، حيث قدم كارادون مشروعه رسمياً. وفي حديثي أمام المجلس قلت «إن القوات الإسرائيلية المعتدية مستمرة في احتلال اراضٍ من سوريا والأردن والجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة وإن واجب مجلس الأمن طبقاً للميثاق، وبما يتمشى مع القرارات المختلفة التي سبق أن تبنتها هذه المنظمة، هو تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها بعد ٤ يونيو ١٩٦٧. إن موقفنا بالنسبة لهذا الأمر صلب بطريقة قاطعة. لقد أكدنا عليه وأبرزناه خلال كل المشاورات غير الرسمية التي جرت ولم نعبر عنه بأية صيغة غامضة أو مبهمة في مشاورات وأعمال مجلس الأمن والجمعية العامة. والجمهورية العربية المتحدة لن تتهاون بشأن هذه النقطة تحت أي ظرف من الظروف، ولا نعتقد أن مجلس الأمن سيفعل ذلك».

وبمجرد انتهاء كلمتي، طلب أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل الكلمة، حيث كرر من جانب إسرائيل أن خطوط وقف إطلاق النار الحالية يجب أن تظل قائمة إلى أن يتم استبدالها بمعاهدات سلام تنهي حالة الحرب وتعطي ضمانات للأمن المشترك.

وهنا قال مستر «مامادوبوباكار كانت» رئيس مجلس الأمن إنه سوف يتحدث ليس باعتباره رئيساً للمجلس، ولكن باعتباره ممثلاً لجمهورية مالي.

ثم بدأ تعليقه قائلاً: إن العقبة الكأداء العاجلة في الأزمة هي انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها من الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا في أعقاب عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧. إن انسحابها هو شرط مسبق لأي حل سياسي للأزمة. ومن ثم فإن الواجب الأول للمجلس هو أن يؤمن، تطبيقاً لمبادىء الميثاق، إنسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت فيها قبل العدوان.

في النهاية طلب مندوب كندا تأجيل الجلسة إلى اليوم التالي، ١٧ نوفمبر بعد أن أصبحت أمام المجلس عدة مشروعات.

في تلك الفترة كانت مشاوراتنا مع الأمريكيين والبريطانيين تدور حول نقاط محددة وكان مما قاله لي اللورد كارادون المندوب البريطاني في ذلك اليوم بأنه طبقاً لمشاوراته مع جولدبرج فإن مشروع القرار الذي قدم سيتم تنفيذه خلال فترة لا

تزيد عن ستة أشهر. وأضاف كارادون أن تعبير جولدبرج المحدد هو أن هذا القرار هو للتنفيذ «وإلا لما كانت هناك ضرورة لتعيين ممثل للسكرتير العام للأمم المتحدة».

والواقع أن اللورد كارادون كان يتمتع بفهم عميق لجذور الصراع في الشرق الأوسط وبالتالي فقد كان مقتنعاً فعلاً بأنه بغير انسحاب إسرائيلي كامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وبغير علاج جاد لجذور المشكلة، لا يمكن أن يكون هناك سلام أو احتمال بالسلام، في المنطقة.

وعندما بدأت المشاورات العربية في نيويورك بشأن مشروع القرار الذي قدمه اللورد كارادون إلى مجلس الأمن شدد بعض مندوبي الوفود على أهمية كلمة «الأراضي» بدلاً من «اراضٍ» في النص الانجليزي للمشروع. وعندئذٍ طلبت من كارادون أن يحضر معي اجتماعاً بالوفود العربية لكي يقوم بنفسه بالرد على تساؤلاتهم واستفساراتهم وذلك برغم قناعتي الشخصية بأن الفقرة الأولى من القرار والتي تشير إلى عدم جواز ضم أية اراضٍ» بواسطة الحرب، تعني بوضوح الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة.

وفعلاً، صحبني كارادون إلى اجتماع لرؤساء الوفود العربية عقدناه بمقر البعثة الأردنية لدى الأمم المتحدة.

وفي ذلك الاجتماع أعاد كارادون التأكيد على أن مجرد ذكر الفقرة الأولى الخاصة بعدم جواز ضم الأراضي بواسطة الحرب، وطبقاً لمشاوراته الشخصية مع جولدبرج، وطبقاً لمفهومه هو شخصياً، ولمنطوق القرار نفسه، فليس هناك أي محل للتشكيك في هذه النقطة، ان جميع الأطراف، هكذا أعلن كارادون أمام الوفود العربية، تعرف أن القرار يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة.

في هذه الاجتماع تعمدت فعلاً أن أوجه إلى كارادون أسئلة محددة، وصفها الوزير عبد المنعم الرفاعي لي فيما بعد بأنها استفزازية.

فسألته: هل يعني القرار انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية كاملة؟.

أجاب كارادون: نعم.
قلت: وسيناء وقطاع غزة؟

أجاب كارادون: نعم.

قلت: ومرتفعات الجولان؟.

أجاب كارادون: نعم، وباختصار، القرار يعني عودة إسرائيل إلى مواقع ٤ يونيو.

في نفس الوقت كان عليّ أن أتأكد بنفسي من الأطراف الأساسية من وضوح هذا الفهم. وهكذا قلت لجولدبرج: إنني أريد أن أكون واضحاً كل الوضوح فما لم يكن هذا القرار يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة فإننا بذلك نكون قد أخفقنا في الوصول لشيء وإنما لمجرد قصاصة من الورق، وتكونون أنتم بذلك قد جعلتم عودتنا إلى الحرب حتمية.

ثم اجتمعت بكوزينتسوف نائب وزير الخارجية السوفياتية في مقر الوفد الدائم وقد كان يفضل أن يعقد اجتماعه في غرفة معينة تم إعدادها بطريقة خاصة في مبنى الوفد السوفياتي لدى الأمم المتحدة لمنع الأجهزة الأمريكية من التنصت على ما يدور فيها من مباحثات.

وقلت له: لقد فهمنا من البريطانيين والأمريكيين أن المشروع الذي قدمه اللورد كارادون يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية. فهل لديكم مثل هذا الفهم من الجانب الأمريكي؟.

قال كوزينتسوف: نعم.

قلت له: ولكنني ما زلت أخشى من مناورة أخيرة قد يقوم بها جولدبرج. فالمشروع الأمريكي ما زال مدرجاً رسمياً في جدول أعمال مجلس الأمن وهم يستطيعون عرضه للتصويت في أي وقت.

فسكت كوزينتسوف قليلاً، وكان رجلاً متزناً بعيد النظر وملتزماً بالعدالة ويتمتع باحترام جميع الوفود في الأمم المتحدة ثم قال بعد تفكير: على أي حال لديّ فكرة أخرى. إننا نستطيع أن نتقدم إلى مجلس الأمن بمشروع سوفياتي جديد من أجل احتواء مثل تلك المناورة فيما لو قام بها الأمريكيون.

وفي اليوم التالي حضر السفير السوفياتي، رئيس البعثة السوفياتية بالأمم المتحدة إلى مقر إقامتي بفندق الوالدورف أستوريا ليبلغني برسالة، وقد لاحظت يومها أن السفير لم يفتح فمه إلا بالتحية، ولم يقرأ الرسالة عليّ تحسباً لأجهزة

التنصت الأمريكية، وإنما اكتفى بأن ناولني الرسالة، وبعد أن قرأتها تبادل معي الحديث في موضوع آخر تماماً.

وقدم السوفييت فعلاً مشروعاً جديداً من جانبهم إلى مجلس الأمن في جلسة ٢٠ نوفمبر يستند على مشروع أمريكا اللاتينية، وورد فيه فقرة حول تحديد تسليح دول المنطقة وهو ما كانت تطالب به الولايات المتحدة.

ثم جاءني جولدبرج يوم ٢٠ نوفمبر ليتأكد من موقفي بالنسبة للمشروع الذي قدمه كارادون وكذلك بالنسبة للمشروع الذي قدمه كوزينتسوف وذكر أن جونسون اتصل بكوسيجين حتى لا تصر موسكو على مشروعها وإنهم من ناحيتهم لن يطلبوا التصويت على مشروعهم في هذه الحالة.

فذكرت له: إنكم تفكرون في جلسة مجلس الأمن ولكنني أفكر في الشهور المقبلة ولذلك أحب أن يكون موقفي واضحاً عندما أوافق على المشروع. فإننا ستعاون مع ممثل الأمم المتحدة لتنفيذ القرار في حالة واحدة وهي انسحاب إسرائيل الكامل وعدم حصولها على أي مكاسب اقليمية. وقلت له انني بعد أن استمعت أكثر من مرة لتأكيداته بأن حكومته ستعمل وتلقي بثقلها لتنفيذ القرار بأنني أرى ضرورة إعلانه لهذا الالتزام أمام مجلس الأمن فوافق على ذلك.

وفي الجلسة التي قدم فيها اللورد كارادون المشروع أدلى بمزيد من التفسيرات للمشروع، موضحاً سياسة حكومته بالنسبة للقضية، حيث كرر ما أعلنه جورج براون وزير خارجيته من قبل أمام الجمعية العامة قبل أقل من شهر، وقال فيها: «إن بريطانيا لا توافق على أن تكون الحرب وسيلة لتسوية المنازعات، ولا على السماح لدولة بالتوسع في حدودها نتيجة لحرب. إن هذا يعني أن إسرائيل يجب أن تنسحب. ولكن بنفس القدر، يجب على جيران إسرائيل أن يعترفوا بحقها في الوجود وإنها يجب أن تتمتع بالأمن داخل حدودها».

بعده، تحدث آرثر جولدبرج، ممثل الولايات المتحدة ليطلب تأييد أعضاء المجلس لمشروع القرار البريطاني ويقول مؤكداً: «باسم حكومتي فإنني الآن أضمن لهذا المجلس وللأطراف المعنية، إننا سوف نستخدم كل نفوذنا الدبلوماسي والسياسي بالنسبة لمشروع القرار الذي تقدمت به المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، من أجل مساندة جهود الممثل الخاص للأمم المتحدة لتحقيق تسوية عادلة

ومنصفة بحيث يعيش كل من في المنطقة في سلام وأمن وهدوء. وكما أشار اللورد كارادون، فإن مشروع القرار الذي تقدمت به المملكة المتحدة المعروض أمامنا الآن هو في الحقيقة، ليس فقط نتاجاً للمناقشات الحالية، ولكنه نتاج لخمسة شهور من المشاورات المكثفة بين أعضاء الجمعية العامة، وهذا المجلس، والأطراف المعنية».

وهكذا تقرر في النهاية تأجيل الجلسة إلى ٢٢ نوفمبر من أجل إجراء المشاورات الأخيرة قبل التصويت النهائي.

لقد أرسلت إلى القاهرة موضحاً التطورات الأخيرة في الموقف، وملخصاً النتيجة في أن الجلسة التالية سيتم فيها التصويت على المشروع البريطاني الذي سبق أن أرسلت به إلى القاهرة. وقد وصلتني موافقة عبد الناصر على قبولنا للمشروع، في ضوء كل المشاورات والتفسيرات والتأكيدات التي حصلنا عليها، وذلك قبيل بدء جلسة ٢٢ نوفمبر بساعات قليلة.

وقد بدأت تلك الجلسة بكلمة من جورج طعمه، المندوب السوري، معلناً رفض بلاده للمشروع البريطاني بسبب خلو المشروع من حد زمني لتنفيذ الانسحاب الإسرائيلي.

ثم تحدث مندوب أثيوبيا، قال: «إنه بالنسبة للمبادىء التي تحتاج إلى تأكيد فإننا نعتبر أن من الضروري للغاية أن نضع كل التأكيد على عدم جواز حيازة الأراضي بواسطة الحرب ومن ثم على الضرورة الحتمية الملزمة بأن تنسحب كل القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها كنتيجة للمعركة العسكرية».

وتحدث مندوب الهند، فقال: «إن أعضاء المجلس سوف يتذكرون انه خلال الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة، فإن الأغلبية الطاغية للدول الاعضاء في الأمم المتحدة سواء الذين صوتوا على مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية أو مشروع قرار دول عدم الانحياز الافرو آسيوية قد أعادوا تأكيد مبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بواسطة الغزو العسكري. وقد أيدوا النداء من أجل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل نشوب النزاع الأخير في ٥ يونيو ١٩٦٧. وبالنسبة لهذه النقطة كان هناك اتفاق عالمي بين أعضاء الأمم المتحدة».

ثم أضاف مندوب الهند: «ان وفدي قد درس مشروع القرار الذي تقدمت

به المملكة المتحدة. وإن ما نفهمه هو أن مشروع القرار إذا وافق عليه المجلس، سوف يجعل المجلس ملتزماً بتطبيق مبدأ الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي، وأنا أكرر - كل الأراضي - التي تم احتلالها بواسطة إسرائيل كنتيجة للنزاع الذي بدأ في ٥ يونيو ١٩٦٧».

ثم أضاف ممثل الهند قائلاً: «بكلمات أخرى، فإن مشروع القرار يجعل المجلس ملتزماً بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من كل سيناء وغزة ومدينة القدس القديمة والأراضي الأردنية غرب نهر الأردن والأراضي السورية. وحيث ان الأمر كذلك، فإن إسرائيل لا تستطيع استخدام كلمات «حدود آمنة ومعترف بها» التي يتضمنها القرار في فقرته الفرعية الثانية من مشروع قرار المملكة المتحدة من أجل الاحتفاظ بأي أرض احتلتها في النزاع الأخير. إن هذا هو مفهومنا الواضح لمشروع قرار المملكة المتحدة. وتصويتنا إلى جانب القرار يتم طبقاً لذلك».

وبعد تلك الكلمة القاطعة من مندوب الهند، ألقى كارادون بكلمة قصيرة أعاد فيها التأكيد على أن مشروع القرار ليس نصاً بريطانياً وإنما كان نتيجة لمشاورات مع كلا الطرفين ومع كل أعضاء مجلس الأمن.

بعدها جرى التصويت على القرار الذي سيعرف باسم القرار ٢٤٢ فحصل على إجماع الأصوات. وهنا دوت قاعة مجلس الأمن بالتصفيق الذي كان صادراً عن إيمان حقيقي بأن المجتمع الدولي قد وضع قدميه أخيراً على الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط.

لقد أصبح القرار ٢٤٢ الآن قراراً رسمياً من مجلس الأمن بعد التصويت لصالحه بالإجماع، وبعد أن تم الاتفاق خلال المشاورات غير الرسمية على استبعاد المشروعات الأخرى وعدم التصويت عليها.

ثم بدأت التعقيبات بكلمة من مندوب نيجيريا، مستر أبيدو، قال فيها: «إننا من جانبنا نشعر بأن القرار الذي تبنيناه الآن يمدنا بما نؤمن به كعناصر ضرورية للتسوية السلمية والعادلة في الشرق الأوسط. ان أحد تلك العناصر، كما كررنا أكثر من مرة، هو الاعتراف بعدم جواز التوسع الاقليمي عن طريق الغزو العسكري، وكنتيجة لذلك انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها كنتيجة للنزاع الأخير».

ثم تحدث جولدبرج فكرر ضمان الحكومة الأمريكية للمجلس بأنها سوف تستخدم كل نفوذها السياسي والدبلوماسي لتدعيم مهمة ممثل الأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار.

وتحدث مندوب فرنسا فقال: «يجب أن نقر بأن النقطة التي كان الوفد الفرنسي يؤكد عليها دائمًا باعتبارها ضرورية وهي مسألة انسحاب قوات الاحتلال، فإننا بالنسبة للقرار الذي تم تبنيه بواسطة المجلس، وإذا رجعنا إلى النص الفرنسي للقرار والذي هو أصيل بنفس قدر النص الانجليزي، فإننا سوف نجد أنه لا يوجد أي مكان للغموض. حيث إنه يتكلم عن «الأراضي المحتلة» وهو التعبير الذي لا جدال في تطابقه مع تعبير «اراضٍ محتلة» في النص الانجليزي. ونحن أيضاً ممتنون لسماع ممثل المملكة المتحدة (كارادون) وهو يبرز العلاقة بين تلك الفقرة من مشروعه وبين عدم جواز حيازة الأراضي بواسطة القوة».

وتحدث مندوب البرازيل، مستر سيلوس، قال: «إنني أود أن أعلن من جديد باسم وفدي المبدأ العام بأنه لن يوجد واقع دولي مستقر يقوم على استخدام القوة، وأن احتلال أو حيازة الأراضي بالقوة لا يجب الاعتراف به».

وتحدث مندوب اليابان فقال: «إن القرار ٢٤٢ الذي تبنيناه الآن يبين بطريقة واضحة وبسيطة المبادىء والأهداف التي يجب أن يتأسس عليها السلام في الشرق الأوسط. إننا نؤكد على «عدم جواز حيازة الأراضي بواسطة الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تعيش فيه كل دولة بالمنطقة في أمن».

ثم تحدث مستر كانت، مندوب مالي ورئيس مجلس الأمن، فقال: «ان وفد بلادي يرغب في أن يتم تفسير تصويته اليوم لصالح القرار على ضوء التفسير الواضح وغير المبهم الذي أعطاه ممثل الهند لفقرات ومبادىء نص مشروع المملكة المتحدة وعلى وجه الخصوص. أولاً: ان انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية كلها من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيو لا يمكن أن يكون محلاً لأي شرط من أي نوع. ثانياً: ان الحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يكمن في التنفيذ الفعّال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن على أساس استعادة الحقوق الخاصة بالشعب العربي لفلسطين. وهي الحقوق التي لا يمكن المساس بها وفي رأي وفدي، فإن حل هذه المشكلة يجب أن يقوم فوق كل شيء على الحاجة

للإعتراف بأن كل شعب له حق طبيعي في أن يكون له وطن قومي».

وفي تلك الجلسة أيضاً، أدليت بتعقيبي بعد التصويت على القرار قائلاً: «إنني اليوم أريد أن أؤكد مرة أخرى موقفنا بأن الخطوة الأولى نحو السلام تكمن في الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها كنتيجة لعدوانها يوم ٥ يونيو. إن حقوق الشعب الفلسطيني التي لا يمكن المساس بها، هي الحقوق التي تم الاعتراف بها وأعيد تأكيدها باستمرار بواسطة الأمم المتحدة، تنتمي إلى اعلى مرتبة، والأكثر ضرورة في واقعنا الدولي الراهن. وتلك الحقوق لا يجب تحت أي ظرف أن ننحيها جانباً. فتاريخياً، وقانونياً، ودستورياً، وأخلاقياً، فإن هذه المنظمة ملتزمة بحقوق شعب فلسطين ولا مهرب لها من ذلك».

ولقد حاولت في سردي للأحداث في هذه الفترة أن أوضح الأهداف الحقيقية للقرار والتفسير السليم له ومواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن ابان موافقتها على القرار ٢٤٢ وقد تعرض القرار طوال السنين التالية للتمويه وإعطائه تفسيرات خاطئة من جانب إسرائيل. وأنا لا أقول ان هذا القرار كان مثالياً، فالواقع أنه كان أضعف من مشروعات قرارات أخرى سبقته ولكنه كان القرار الممكن الحصول عليه في ظل الظروف التي صدر فيها.

لقد بقيت في نيويورك تلك المرة سبعة وستين يوماً عدت بعدها منهكاً إلى القاهرة لكي أتجه في نفس اليوم إلى اجتماع كان منعقداً لمجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر.

ولم يكن قد حدث في مصر تمهيد إعلامي لقبولنا للقرار أو تفسير له. الأمر الذي انعكس على مناقشات مجلس الوزراء في تلك الليلة. ولا أستطيع أن أتذكر الطريقة التي شرحت بها للمجلس ظروف القرار وملابساته وأسباب موافقتنا عليه. ولكن في اليوم التالي وصف لي عبد الناصر أسلوبي في الرد على استفسارات زملائي من الوزراء، فقال لي ضاحكاً لقد بدوت كما لو أنك كنت تصب دشاً بارداً على الحاضرين.

بعدها طلبت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة المصري الاجتماع بي لبحث هذا الموضوع، وكان يرأس الاجتماع أنور السادات باعتباره رئيساً للمجلس في ذلك الوقت.

وعندما استفسر مني بعض الأعضاء: هل معنى القرار هو إبرامنا لاتفاقية صلح مع إسرائيل. أو إقامة علاقات دبلوماسية معها؟.

فقلت: «بالتأكيد لا».

وسأل عضو عن موضوع الحدود.

أجبت: «إنه بموجب القرار نعترف بالحدود الدولية لإسرائيل».

وسألني عضو آخر: «هل معنى القرار هو اعترافنا بإسرائيل؟».

وأجبت: «إننا اعترفنا بإسرائيل كأمر واقع عندما وقعنا معها اتفاقيات الهدنة في عام ١٩٤٩».

وكان أحد رجال الإعلام حاضراً الاجتماع باعتباره عضواً في المجلس فسألني بعد الشرح الذي قدمته حول القرار: «هل كان كل ما نردده، كاعلاميين، خلال السنوات الماضية خطأ اذن؟».

وأجبته ببساطة: «نعم».

وعندئذٍ وضع بعض أعضاء المجلس أصابعهم في آذانهم قائلين انهم لا يريدون أن يسمعوا المزيد.

لقد كان هذا هو الجو الانفعالي السائد عند صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بسبب الغضب ضد الولايات المتحدة والرغبة في الثأر من إسرائيل، وكنت أشعر أنه من واجبي أن أتحمل العبء لتصحيح المفاهيم ولاتخاذ مواقف أكثر واقعية.

وبدأت إسرائيل بعد صدور القرار مباشرة في حملة من أجل تشويه المعنى الحقيقي للقرار والتركيز على كلمة «أراض» في النص الانجليزي، في محاولة التملص من التزامها بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة.

ولن أجد أبلغ في الرد على تلك الضجة مما كتبه جورج بول وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق، ورئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة بعد أرثر جولدبرج في مجلة الفورين أفيرز، من أنه لم يسمع بحجة أسخف من تلك الحجة. ومعنى هذه الحجة هو ببساطة ألا نعترف بوثائق الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلا إذا كانت مكتوبة باللغة الانجليزية وحدها، بل وإن نستبعد اللغة الفرنسية مثلاً (وكذلك اللغات الإسبانية والروسية والصينية) من اللغات الخمس الرسمية في الأمم المتحدة.

ومعناها أن نستبعد أيضاً التفسيرات التي ذكرها ممثلو الوفود المختلفة الأعضاء في مجلس الأمن والذين صوتوا على هذا القرار وكلها تفسيرات وتأكيدات قاطعة، وقد قبلت بحضور وزير خارجية إسرائيل الذي لم يحاول الاعتراض عليها أو الإدلاء بعكسها سواء قبل التصويت أو بعده.

ثم ان هذا يعني أخيراً أن نستبعد جزءاً أساسياً من القرار ٢٤٢ وهو الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. ولو كان هذا النص وحده متضمناً في القرار لكان كافياً في حد ذاته للدلالة على إلتزام إسرائيل بأن يكون إنسحابها من جميع الأراضي التي احتلتها بالغزو العسكري في حرب يونيو سنة ١٩٦٧.

ولقد كتب اللورد كارادون نفسه فيما بعد يقول: «إن من الضروري أن نقول مرة أخرى إن المبدأ المطلق الذي يهيمن على كل ما عداه هو «عدم شرعية تملك الأراضي بواسطة الحرب». وإن ذلك يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لضم مناطق عربية قبل حرب يونيو ١٩٦٧ إلى إسرائيل لمجرد أن الإسرائيليين احتلوها بقوة السلاح في تلك الحرب».

والأهم من ذلك كله أن كافة دول العالم قد أعلنت رسمياً عن ضرورة إنسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط ٤ يونيو١٩٦٧، وقد صدرت بذلك بيانات مشتركة وبيانات جماعية عديدة عن منظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز ومجموعة الدول الأوروبية ومجموعة الدول الشرقية.

ثم نأتي إلى تفسير مضلل آخر حاولت إسرائيل وبعض المتعاطفين معها أن تروّج له، ويقول: إذا كان القرار يعني انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية فما معنى النص فيه على «حدود آمنة ومعترف بها». وترمي بذلك أن يكون انسحابها إلى المواقع التي ترى هي، إنها تمثل الحدود الآمنة لها.

ومن الناحية المبدئية فإن ما نص عليه القرار من «حق كل هذه الدول في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها» لم يرد في مجال إنه حق يمنح لإسرائيل ويمنع عن العرب. إنه حق يرد في مجال الإشارة إلى «كل دول المنطقة» خصوصاً وأن إسرائيل هي التي كانت تهدد أمننا طوال السنوات السابقة.

وسياق القرار ٢٤٢ نفسه والمناقشات الرسمية المتعلقة به في الجلسة التي تم

التصويت عليه فيها بمجلس الأمن، توضح أن المعنى المقصود هو أن تعيش كل دولة «داخل حدودها آمنة». وهذا يعني ألا تتعرض الدول العربية لغارات إسرائيلية. ويعني أيضاً، أن تحول الدول العربية المحيطة بإسرائيل دون العمليات الفدائية الخاصة باجتياز الحدود وتهديد سكان المستعمرات داخل إسرائيل نفسها، إنه إذن حق مزدوج ولا يقتصر على إسرائيل وحدها.

ثم نأتي إلى المغالطة الرئيسية الكبرى بأن القرار قد عالج القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين. والواقع أن القرار ٢٤٢ لم يعالج القضية الفلسطينية إطلاقاً وإنما اقتصر القرار على إنهاء آثار حرب يونيو ١٩٦٧.

وكانت الولايات المتحدة واضحة من البداية في إصرارها على تحديد الهدف من المشاورات التي أدت إلى صدور القرار ٢٤٢، وهو علاج الموقف الناتج عن حرب يونيو واستبعاد القضية الفلسطينية تماماً أثناء المفاوضات للإتفاق على القرار، ولم نحاول من جانبنا الإصرار على إثارة القضية الفلسطينية لأسباب عملية بحتة بل ولصالح القضية نفسها فلا يمكن التفاوض حول القضية ونحن نعاني من هزيمة عسكرية عنيفة. ولذلك كان جهدنا ينصب على تحرير الأراضي العربية التي استولت عليها إسرائيل

وإذا كان القرار ٢٤٢ قد تضمن فقرة عن التسوية العادلة للاجئين. فإن هذا كان يبدو طبيعياً تماماً لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تصدر سنوياً قراراً حول اللاجئين الفلسطينيين، تذكر فيه إسرائيل بضرورة تنفيذ قرار اللاجئين الصادر في سنة ١٩٤٨. والذي ينص على حقهم في العودة إلى ديارهم أو تعويض من لا يرغب في العودة. كما أن إسرائيل طردت حوالى نصف مليون لاجيء فلسطيني إلى الضفة الشرقية من الأردن أثناء حرب ١٩٦٧، وقد أصدر مجلس الأمن قراراً في حينه بعودتهم وقد زادت بذلك مضاعفات قضية اللاجئين.

ولذلك فإن مجلس الأمن عندما يشير إلى قضية اللاجئين لا يمكن له التنكر لقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن. أما القضية الفلسطينية فإن الولايات المتحدة هي التي أصرت في سنة ١٩٤٧ في الجمعية العامة على مشروع التقسيم، والذي ينتزع من الشعب الفلسطيني جزءاً من أرضه لإقامة دولة يهودية.

وبموجب هذا القرار أصبح من حق كل من الفلسطينيين واليهود إقامة دولته

على أرض فلسطين. ولذلك فإن ما يقال الآن حول المطالبة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وكل مباحثات تجري في هذا الشأن مع إسرائيل ما هو إلا انعكاس لقوة إسرائيل ولانتصارها العسكري وانعكاس لضعفنا وهزيمتنا.

ومن هنا فإن مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية من جانب الولايات المتحدة بالاعتراف بالقرار ٢٤٢، هو أمر يتسم بالتعسف الشديد والرغبة المسبقة في تصفية القضية الفلسطينية. لأن المنظمة لم تكن طرفاً في القرار ٢٤٢ ولا كان للشعب الفلسطيني نفسه أية علاقة بمضمون ذلك القرار ولا بنتائجه.

وفي أعقاب صدور القرار، أدليت بتقريري السياسي في اجتماع لمجلس الوزراء كان مخصصاً لمناقشة الموقف السياسي والعسكري في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨ وكان قد مضى على صدور القرار أقل من ثلاثة أشهر، واختار السكرتير العام للأمم المتحدة السفير السويدي جونار يارنج ليكون مبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط للإشراف على تنفيذ القرار ٢٤٢.

وفي تلك الجلسة قدمت عرضاً بتطورات الموقف السياسي وقلت في نهايته:

«إن إسرائيل، برغم أنها تعهدت بتنفيذ القرار ٢٤٢، لن تقوم بتنفيذه لأنه يلزمها بالانسحاب، بينما هي قد قامت بالعدوان في ٥ يونيو ١٩٦٧ لتستولي على أراض عربية جديدة. وبالتالي فإن مهمة يارنج سوف تنتهي قريباً إلى الفشل وسوف يكون السبب الرئيسي في ذلك هو أن الرئيس الأمريكي جونسون قد قرر ألا يقتصر دور الولايات المتحدة على حماية إسرائيل. بل على مساعدتها أيضاً في مواصلة احتلالها للأراضي العربية».

ويومها علق عبد الناصر قائلاً في مجلس الوزراء: «إننا سوف نتعاون مع يارنج برغم إيماننا من الآن بفشله في مهمته. وسنستمع إلى الولايات المتحدة برغم أنها تريد الآن أن تجعلنا ندخل غرفة مظلمة اسمها التفاوض بشأن القرار ٢٤٢. إننا سوف نتعاون مع الشيطان نفسه ولو لمجرد إثبات حسن النية. ولكننا نعرف من البداية إننا نحن الذين سنحرر أراضينا بقوة السلاح. وهي اللغة الوحيدة التي سوف تفهمها إسرائيل. فلتساند أمريكا إسرائيل في غزواتها. ولتحاول كلتاهما أن تصفي القضية الفلسطينية . ولكنهم يعرفون جيداً إننا لم نهزم في الحرب طالما لم نتفاوض مع إسرائيل. ولم نوقع صلحاً معها. ولم نقبل تصفية القضية الفلسطينية».



معركة الضغط على مصر
من أجل الحل المنفرد

انتهت حرب يونيو باحتلال إسرائيل لأراضي عربية جديدة تعادل ثلاثة أمثال مساحتها قبل العدوان، وإلى مجموعة من التغيرات الجذرية في الصورة السياسية للشرق الأوسط كان أبرزها:

- بروز حركة المقاومة الفلسطينية كطرف رئيسي في الصراع العربي الإسرائيلي. وكانت هزيمة الدول العربية بلا شك أهم عامل بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ في الهاب الشعور القومي لدى الفلسطينيين، الذين رسخ في وجدانهم أن تحقيق أمانيهم ورفع المظالم التي حلت بهم لا يجوز الاعتماد فيه كلية على قوة الدول العربية، بل على تنظيم صفوفهم وتحقيق قوتهم الذاتية.
- أدى الاحتلال الإسرائيلي العسكري واضطهاده للفلسطينيين إلى تغيير الصورة العربية في المجتمع الدولي. فبعد أن كانت إسرائيل تطرح نفسها في صورة حمل وديع تحيط به وحوش عربية كاسرة، بدأت تتفتح للمجتمع الدولي صورتها الحقيقية كقوة استعمارية تتفوق عسكرياً على الدول العربية مجتمعة، احتلت أرض فلسطين بكاملها وشردت ما يزيد عن مليون ونصف من شعبها خارج وطنهم، بينما بقي أكثر من هذا العدد يعيش في فلسطين المحتلة في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي وبطشه.

نشوء ظروف جديدة، كنتيجة مباشرة لحرب يونيو، تدعم المزيد من النفوذ السوفيتي بمنطقة الشرق الأوسط على نطاق لم يحدث من قبل. فبعد أن صعدت الولايات المتحدة من دعمها السياسي والعسكري لإسرائيل قبل وأثناء وبعد حرب يونيو، شعر الجانب العربي، وخصوصاً مصر وسوريا، إنه في حاجة ماسة لدعم

سياسي وعسكري مماثل من الاتحاد السوفييتي، يوازن به الدعم الأمريكي لإسرائيل.

ترتب على حرب يونيو اشتداد الشعور المعادي للولايات المتحدة في العالم العربي، وأكد من جديد الشكوك العربية السابقة من أن إسرائيل لا تعمل لحسابها فقط، وإنما تحركها السياسة الأمريكية لخدمة أهدافها في المنطقة، وللسيطرة على العالم العربي.

وكانت الولايات المتحدة قبل حرب يونيو تحمي إسرائيل، أما الآن فهي تحمي غزواتها وتدعم احتلالها.

وسوف نلاحظ من الآن فصاعداً أنه بقدر التصاق السياسة الأمريكية بهذا الاتجاه،بقدر ما كانت تفتح الطريق فعلاً أمام المزيد من النفوذ السوفييتي، والتقبل العربي له.

فلقد ترتب على حرب يونيو إننا أصبحنا في حاجة ماسة إلى السلاح السوفييتي وإلى كميات ضخمة منه لإعادة بناء قواتنا المسلحة بهدف طرد الاحتلال الإسرائيلي من أراضينا. وكلما تزايد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل كلما كنا نتقدم بمزيد من الطلبات إلى الاتحاد السوفييتي فكل فعل في الاتجاه الأمريكي نحو إسرائيل، كان يتلوه على الفور رد فعل في الاتجاه المصري نحو الاتحاد السوفييتي. وهكذا، فإن التعاون مع الاتحاد السوفييتي الذي كان قاصراً على استيراد السلاح حتى سنة ١٩٦٧، تطور بعد ثلاث سنوات إلى اشتراك طيارين سوفييت في الدفاع عن العمق المصري. إن عدم توازن السياسة الأمريكية في المنطقة، ودعمها لإسرائيل حتى تمكنها من استمرار احتلالها لأراضينا أرغمنا على الدخول في سباق ضخم للتسلح كان لا بد أن يقترن بالطبع بمزيد من النفوذ السوفييتي.

ولقد كانت تلك الظاهرة هي التي جعلت جمال عبد الناصر يقول مرة في حديث له في مجلس الوزراء: «إنني لم أعد أفهم المنطق الذي تسير على أساسه السياسة الأمريكية الخارجية. فبينما تنفق ٣٠ ألف مليون دولار في محاولة فاشلة لصد النفوذ السوفياتي في جنوب شرقي آسيا، وترسل أبناءها إلى فيتنام ليعودوا قتلى من هناك، نجد الأمريكيون هنا في منطقتنا يدفعون بآلاف الملايين من الدولارات، نقداً وسلاحاً، إلى إسرائيل، منحازين في ذلك ضد الحد الأدنى من المطالب القومية

العربية، فيؤدون عملياً إلى تدعيم النفوذ السوفييتي في منطقتنا كلها!».

وكان عبد الناصر يطلق على هذه الظاهرة «عنصر التدمير الذاتي» في السياسة الأمريكية.

وهكذا نرى مثلاً أنه، بعد كل ما حدث من السياسة الأمريكية، في دعم المطالب الإسرائيلية والتصدي لنا على طول الخط في مجلس الأمن ثم في الدورة الطارئة للجمعية العامة، ثم في الدورة العادية، ثم قبيل صدور القرار ٢٤٢، نجدها تتقدم لنا في أواخر سنة ١٩٦٧ وأوائل سنة ١٩٦٨، تطلب إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، على أساس أن نعلن رسمياً أن الولايات المتحدة لم تشترك عسكرياً مع إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧.

ولقد أوضحت لكل من اتصل بي في ذلك الحين إنه إذا كان العلم الأمريكي لم يشترك في الحرب ضدنا، فإن الموقف السياسي الأمريكي قد فعل ما هو أسوأ. فقد كان هناك تواطوء أمريكي مع إسرائيل بل وتشجيع لها على العدوان مما يتجاوز في اثاره المشاركة الفعلية.

بعدها سحبت الإدارة الأمريكية هذا الشرط، إلا أنه بدلاً من إتباع سياسة متوازنة قرر جونسون أثناء مباحثاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول في واشنطن في شهر يناير سنة ١٩٦٨ تزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم.

وكان لهذا القرار دلالته الخطيرة، فإسرائيل التي تحتل أراضي ثلاث دول عربية والتي قرر ديغول نتيجة لعدوانها السافروتحديها للإرادة الدولية، فرض حظر كامل على صادرات السلاح الفرنسي لها بما في هذا طائرات الميراج، تفتح لها الولايات المتحدة مخازن أسلحتها وتمدها بالفانتوم وهي قاذفة مقاتلة بعيدة المدى وأكثر تطوراً من جميع أنواع الطائرات التي كانت تملكها إسرائيل. وهو قرار، فضلاً عن مغزاه السياسي، كان معناه العملي دعم قدرة إسرائيل على مواصلة احتلالها لأراضينا.

وقد أبلغتنا الولايات المتحدة في حينه بأن الموافقة على إمداد إسرائيل بطائرات الفانتوم لاتزال موافقة من ناحية المبدأ. ورغم أننا لم نصدق احتمال تراجعهم فقد أوضحنا استعدادنا لإعادة العلاقات الدبلوماسية إذا أصدرت الولايات المتحدة بياناً تعلن فيه أن موقفها هو إلى جانب الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية المحتلة.

واستمرت الاتصالات بيننا وبين الولايات المتحدة دون أن نصدر البيان المطلوب ودون أن نعيد العلاقات. وكان أشد ما يؤرق الأمريكيين هو أنه ما لم تعلن مصر عودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، فلن تبادر بهذا أياً من الدول العربية التي قطعت علاقاتها معها نتيجة حرب يونيو.

وفي تلك الفترة كان العمل من أجل إعادة بناء قواتنا المسلحة يجري ليل نهار، وقد انصرف إليه عبد الناصر بكل وقته وجهده يتابع أدق التفاصيل ويراجع الموقف العسكري لحظة بلحظة.

وحتى تتحقق القدرة الدفاعية المعقولة كان العبء ثقيلاً على العمل السياسي والدبلوماسي.

بل أستطيع القول أن المرحلة التالية لصدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كانت، بلا شك، أشق مراحل الصراع السياسي والدبلوماسي بيننا وبين إسرائيل، فقد كان غاية مسعانا أن نفسح لأنفسنا الوقت لاستكمال استعداداتنا الدفاعية، بينما كانت إسرائيل ترى في هذه المرحلة بالذات فرصتها الذهبية لتفرض علينا شروطها، فمارست أقسى ما تملك من ضغوط عسكرية في الوقت الذي كانت تمارس فيه الولايات المتحدة ضغوطها السياسية الواسعة لتخضعنا لقبول حل منفرد مع إسرائيل.

وحينما بدأ جونار يارنج، ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المكلف بتنفيذ القرار ٢٤٢، مهمته في ديسمبر ١٩٦٧، حرصت على أن أمهد له كل الفرص اللازمة لنجاحه. بينما عملت إسرائيل على إقامة العراقيل أمامه بالمطالبة بالمفاوضات المباشرة، وهو إجراء لم يرد في القرار ٢٤٢، ثم فسرت القرار بأنه قرار ليس للتنفيذ، بل هو مجرد جدول أعمال يجب التفاوض بشأنه. وكان معنى هذا أن إسرائيل تنسف من اللحظة الأولى أي مضمون للقرار، الذي صدر بعد مفاوضات استمرت حوالي شهرين للإتفاق على التزامات تنفذها الأطراف المعنية، ووافقت عليها إسرائيل في حينها، مما عبر لي عنه جولدبرج بوضوح في أحاديثه معي. ولو أن الهدف كان مجرد وضع جدول أعمال للتفاوض فلم يكن الأمر يستدعي أكثر من بضع ساعات لإصدار قرار.

ومن ناحية أخرى فلم يكن رفضنا للتفاوض المباشر مع إسرائيل يرجع إلى

تجاهل لوجودها، ولكنه يرجع إلى حقيقة بسيطة هو أن التفاوض بين الطرفين سيتم في ظل احتلال عسكري إسرائيلي قائم لأراضينا فعلاً، ولا بد لمثل هذه المفاوضات أن تصبح في نتائجها محكومة بضغط وابتزاز هذا الاحتلال.

وكان جونار يارنج، في رحلاته ما بين مصر والأردن وإسرائيل، صبوراً للغاية ويحاول مخلصاً تحقيق مهمته، وكنت أشفق عليه من هذه الرحلات «المكوكية» الشاقة ومن استماعه في كل مرة للأحاديث المعادة من كافة الأطراف. وقد حاول يارنج جاهداً أن يجد منفذاً خلال هذه الغابة المتشابكة من الحجج التي يسمعها لأول مرة في كل عاصمة يزورها، وكلما ظن أنه وجد طريقاً يسلكه يفاجأ به مسدوداً في النهاية. وبرغم أن جولدبرج تعهد أمام مجلس الأمن بأن حكومته سوف تستخدم كل نفوذها السياسي والدبلوماسي في تدعيم مهمة ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة لم تحاول تقديم أي معونة ليارنج. مما أدى إلى تعثر مهمته في النهاية.

وفي ٢٧ ديسمبر أبلغت إسرائيل جونار يارنج بأنه يجب على الجمهورية العربية المتحدة (مصر) وإسرائيل أن تتفاوضا بشأن أسس وتفاصيل علاقات السلام بينهما. وكانت تلك هي مجرد البداية في طلبات متلاحقة لا علاقة لها إطلاقاً بقرار مجلس الأمن بهدف تحقيق صلح منفرد مع مصر.

وعندما طرح عليّ يارنج الطلبات الإسرائيلية ذكرت له:

«إنني أريد أن أكون صريحاً معك. هناك قاعتان أمامنا، الأولى للمناورات السياسية، والأخرى لتحقيق السلام. وإسرائيل تحاول أن تبقينا في قاعة المناورات، ويمكن أن نبقى فيها لسنين طويلة. أما إذا انتقلنا إلى قاعة السلام، فيمكن أن نصل إلى نتيجة خلال أسابيع قليلة. ولكن الانتقال إلى هذه القاعة يتوقف على قبول إسرائيل تنفيذ القرار ٢٤٢ كما جاء بدون تحريف».

بعدها بأسابيع قليلة خرجت إسرائيل بفكرة جديدة وهي أن يجتمع وزراء خارجية كل من إسرائيل ومصر والأردن في قبرص، للتفاوض تحت إشراف السفير يارنج مع اعتبار أن قرار مجلس الأمن هو جدول الأعمال للتفاوض.

وكان ردي على يارنج: «أن القرار ٢٤٢ ليس قراراً للتفاوض ولكنه قرار

بالتزامات للتنفيذ. فهل إسرائيل مستعدة لتنفيذ التزاماتها بالانسحاب الشامل إلى مواقع ٤ يونيو؟».

وقال يارنج ضاحكاً: «إن الميزة الأساسية في الاقتراح الإسرائيلي هو أنه يوفر علي مشقة هذه الرحلات المكوكية. فطبقاً لنظرية الاحتمالات، هناك دائماً احتمال بوقوع حادث لطائرتي بسبب كثرة تنقلاتي بين مختلف العواصم، أما البقاء في جزيرة قبرص فهو أسلم لي»..

وقلت ليارنج: «إنه إذا كان لا بد من لقاء في إحدى الجزر فلماذا لا نجعل تلك المفاوضات في الأمم المتحدة التي تقع في مانهاتن، وهي جزيرة أيضاً وتستطيع هناك أن تجري اتصالاتك مع الوفود المعنية».

قال يارنج: «هذه فكرة طيبة».

ومرة أخرى فإن إسرائيل كانت هي التي رفضت هذا الاقتراح بعد أن قررنا أن تكون مفاوضات نيويورك على مستوى المندوبين الدائمين لدى الأمم المتحدة. وواصل يارنج من جديد في رحلاته «المكوكية» التي كررت إسرائيل خلالها محاولاتها لإجهاض مضمون القرار ٢٤٢.

وفي تلك الفترة قامت إسرائيل بعمل جديد من أعمال الضغط العسكري ولكن ضد الأردن. فقد وصلتنا معلومات باحتمال قيام إسرائيل بعدوان على الأردن خلال أيام. وطلب عبد الناصر أخطار الملك حسين بتلك المعلومات. ثم سأل الفريق محمدفوزي وزير الحربية عن مدى إمكانية رد الفعل العسكري من جانبنا في حالة تعرض الأردن لهجوم إسرائيلي جديد على نطاق واسع. وأخطره الفريق فوزي بأن الجبهة المصرية في قناة السويس تستطيع أن تفتح النار على المواقع الإسرائيلية في سيناء بشكل شامل، وبامتداد جبهة القناة، خلال نصف ساعة من صدور الأمر بذلك.

وعندما استشارني عبد الناصر في هذا الخصوص قلت له: «إنني لا أحبذ ذلك من زاوية الموقف الدولي في الوقت الحاضر، خاصة وأن الجهد العسكري الذي سنقوم به لن يؤثر في الموقف على الجبهة الأردنية».

وقامت إسرائيل بالهجوم على بلدة «الكرامة» الأردنية في يوم ٢١ مارس

١٩٦٨،وكان أحد أسباب شهرة تلك المعركة هو النضال البطولي الذي قامت به قوات المقاومة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع قوات الجيش الأردني مما كبد الإسرائيليين خسائر فادحة.

وضغطت الولايات المتحدة بشدة على الملك حسين حتى لا يطلب بحث العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، لأن هذا سيعبىء المشاعر الدولية ضد إسرائيل لقيامها بالعدوان في الوقت الذي يمارس فيه يارنج مهمته من أجل السلام، إلا أن الأردن أصر على إثارة الموضوع في مجلس الأمن، الذي أصدر قراراً بإدانة العدوان الإسرائيلي بعد محاولة فاشلة قام بها جولدبرج لإدانة المقاومة الفلسطينية وإسرائيل على حد سواء.

وكان الملك فيصل يقوم من جانبه بالاتصال مع الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ليستحثه على العمل من أجل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. وقد أرسل إليه جونسون برسالة في ١٢ إبريل ١٩٦٨، أبلغها الملك فيصل إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وقد جاء فيها عن الانسحاب ما يلي:

«.... إن موقفنا بالنسبة للإنسحاب الإسرائيلي مازال كما عبر عنه السفير جولدبرج للملك حسين في نيويورك خلال شهر نوفمبر ١٩٦٧».

وكان جونسون يشير بذلك إلى الالتزام الأمريكي الرسمي بإنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية.

وجاء في الفقرة التالية من رسالة جونسون تفسير حول الانسحاب إلى خطوط الهدنة بين الأردن وإسرائيل يقول فيه جونسون:

«.... إنه بينما لا نستطيع أن نضمن أن الأردن ستسترد كل شيء، وإن بعض التعديل قد يكون مطلوباً لإقامة حدود دائمة، فإننا مستعدون لاستخدام نفوذنا من أجل الحصول على أكثر الترتيبات الممكنة والمناسبة للأردن. وإننا ملتزمون بمبدأ الاستقلال السياسي والوحدة الأقليمية. وبينما يجب أن يكون هناك إنسحاب للقوات، فإنه يجب أن يكون انسحاباً إلى حدود آمنة ومعترف بها لكل الدول، وليس بالضرورة إلى خطوط الهدنة القديمة. ومع ذلك يجب أن يتم تعويض ذلك بتعديلات مناسبة مقابل التغيير في تلك الخطوط. وإننا نؤمن بأن تلك التعديلات يجب أن تمثل أدنى حد لتتمشى مع الاحتياجات الاقتصادية

واحتياجات الأمن المشتركة».

وفي تلك الرسالة ذكر الرئيس الأمريكي لأول مرة الحاجة إلى حوار بين الأطراف حيث قال: «إن شكلاً ما من الحوار بين الأطراف يبدو ضرورياً لتحقيق ترتيبات الأمن، حتى ولو لم تكن معاهدة السلام من بين تلك الاحتمالات في الوقت الحاضر».

وقبل وصول تلك الرسالة بأيام قليلة كان الملك حسين في القاهرة للتشاور مع عبد الناصر، وعندما عقدت الجلسة الأولى من المباحثات في ٩ إبريل ١٩٦٨ أخطرنا الملك حسين بأن الأمريكيين قد طلبوا منه قبل حضوره إلى القاهرة بأربع وعشرين ساعة أن يبرم إتفاقية صلح مع إسرائيل، ولكن الملك رد عليهم بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم ينص على ذلك من قريب أو بعيد. ولقد تحجج الأمريكيون في طلبهم هذا بأن مهمة يارنج تواجه الفشل وأنهم يريدون إنقاذها من هذا المصير، فرد عليهم الملك بأن إسرائيل هي سبب الفشل، وإنه يشعر باستغراب شديد، فبدلاً من أن يضغط الأمريكيون على إسرائيل، يجيئون الآن ليضغطوا عليه هو من أجل إعطاء مزيد من التنازلات لإسرائيل.

وأضاف الملك حسين: «إنه شعر بضرورة الحضور إلى القاهرة للتشاور مع الرئيس عبد الناصر في هذه المرحلة الدقيقة، وأن، هناك الآن في إسرائيل إتجاه يصر على الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، بل وهناك من يدعو لاحتلال أراضينا بالكامل ـ أي الأردن ـ».

وقال عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن: «إن الملاحظ الآن أن إسرائيل قد بدأت في تحركها السياسي، تبتعد عن مضمون ونصوص قرار مجلس الأمن، وهكذا رفضت إسرائيل إقتراحاً قدمناه إلى يارنج بأن ينص في مقترحاته على أن «الأطراف مستعدة لتنفيذ القرار» ثم جاءنا الأمريكيون في عمان أمس ونصحونا بعدم التمسك بهذا النص حتى لا تتعقد الأمور. وواضح من ذلك رفض إسرائيل لتنفيذ القرار، والأمريكيون يعاونوها في ذلك، ولهذا فإننا نعتقد الآن أن يارنج سيتوقف عن الاستمرار في مهمته ويعود بالقضية مرة أخرى إلى مجلس الأمن».

وهنا تحدث عبد الناصر، فقال معلقاً:

«إننا نواصل تحركنا السياسي لاختبار مدى جدية التعهدات الأمريكية التي

أعطوها لكم ولأعضاء مجلس الأمن. والذي استغربه الآن حقاً هو إنني كنت اتصور أن أمريكا ستقف معكم كأصدقاء لها موقفاً يختلف عن موقفها معنا. أما عن موقفنا نحن فالأمريكيون يعرفون من البداية أننا لن ننهي حالة الحرب مع إسرائيل إلا بعد جلائها عن كل شبر في الجولان والضفة الغربية وغزة وسيناء».

وتحدث الملك حسين عن الموقف العربي، شاكياً من أن الرئيس السوري الأتاسي قد رفض أي تنسيق عسكري معه برغم معرفتهم في سوريا بالنقص الشديد في القدرة الدفاعية للأردن. وأشار الملك أن العالم العربي إذا بقي على ما هو عليه الآن فسوف تظل المبادرة دائماً في يد العدو.

ووافقه عبد الناصر على ذلك، قائلاً: «إنه قد أبلغ الأتاسي بأن الاقتراح السوري بإقامة قيادة مشتركة يجب أن يكون مع الأردن والعراق وليس مع مصر، لأن للجيش العراقي إمكانات قتالية كبيرة لا بد من الاستفادة بها في تعزيز قيام جبهة شرقية».

وفي النهاية، وبعد استعراض تفصيلي للموقف السياسي والعسكري، قال عبد الناصر للملك حسين: «إنني أكرر الآن بأنه طالما ظلت إسرائيل عاجزة عن توقيع إتفاقية صلح مع العرب فإنها لم تكسب حرب يونيو. إن المهم الآن هو أن نعالج خلافاتنا بصبر وحكمة، وألّا نيأس، لأننا نملك إمكانات كبيرة تحتاج إلى وقت لتنسيقها، ولن تنجح إسرائيل في مخططها التوسعي إلا إذا فقدنا الثقة في أنفسنا ويجب ألا نستسلم لليأس لأن هذا هو بالضبط ما تسعى إليه إسرائيل، كما أن علينا أن نتجنب ما يضعف الموقف العربي».

والواقع أن الموقف العربي كان أحد مشاغلنا الدائمة بعد مؤتمر الخرطوم فقررت القيام بجولة عربية، بدأتها في شهر يناير ١٩٦٨ بزيارة دول المشرق العربي. وكان الهدف من تلك الزيارة هو التعرف على مدى إمكانية تلك الدول لتدعيم الجبهة الشرقية وسد النقص في الامكانات الدفاعية لكل من الأردن وسوريا.

كانت الدول التي زرتها هي سوريا ولبنان والأردن والكويت والعراق والمملكة العربية السعودية. وكانت سوريا قد أعلنت رفضها للقرار٢٤٢، ولذلك فإنني عندما زرتها ذكرت للرئيس الأتاسي أن مصر لن تطلب منه الموافقة على قرار مجلس الأمن، نرى أن من حق سوريا أن تنتظر لترى ما إذا كانت إسرائيل جادة فعلاً

في تنفيذ التزامها الوارد في القرار بالانسحاب الشامل، وهو ما لا نتوقعه نحن برغم موافقتنا على القرار. وقد أبلغت هذا الموقف إلى جميع الدول العربية التي زرتها. فقد كنت أرى أنه ليس من حقنا أن نلزم الدول العربية بشيء لسنا على يقين من تنفيذه. وعلاوة على ذلك كنت أرى أن معارضة الدول العربية للقرار ٢٤٢ تفيد الموقف المصري-الأردني ولا تضره، لأنها توضح للأمريكيين على الأقل مدى التنازلات التي قبلناها عندما وافقنا على قرار مجلس الأمن.

وفي تلك الجولة العربية الأولى لمست أن الخلافات العربية تشكل عقبة أمام تحقيق ما نسعى إليه من إقامة جبهة شرقية. فكان لدى سوريا تحفظات عديدة حول سياسة الملك حسين، كما أن سوريا كانت تشكو من أن العراق لم يرسل قوات عسكرية إلى الجبهة السورية، في الوقت الذي لمست فيه شكوى في بغداد من أن هناك نشاط سوري معاد للنظام في العراق.

أما في الكويت فقد لمست استعداداً قوياً لدى الشيخ جابر الصباح ولي العهد والشيخ سعد وزير الدفاع لإنشاء قوة جوية كويتية تشترك في أي جبهة تحدد لها.

وفي المملكة العربية السعودية قال لي الملك فيصل إنه مستعد لتقديم كل ما يطلب منه استعداداً للمعركة، وفضلاً عن ذلك، فقد كان الملك يعمل على تقوية العلاقات مع مصر.

وفي تلك الأثناء وصل إلى القاهرة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بعد زيارة رسمية له لفرنسا. وعندما اجتمع الرئيس العراقي وعبد الناصر في ١٠ فبراير، ذكر أن ديجول أبلغه أن هناك ضغطاً عليه من القوى الصهيونية في فرنسا، إلا أنه برغم ذلك مصمم على السير في سياسته المناهضة للعدوان الإسرائيلي وأنه يرى بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية المحتلة، لأن هذا هو الطريق الجاد إلى سلام حقيقي في الشرق الأوسط. ووافق ديجول على تلبية احتياجات العراق من الأسلحة. وأضاف ديجول إنه من الضروري أن يكون للعرب موقف موحد لأن هذا يساعد فرنسا في القيام بدور فعّال في قضية الشرق الأوسط.

وقد علق عبد الناصر على ذلك في نهاية المباحثات قائلاً للرئيس عبد الرحمن عارف: «إنني أرى أهمية كبرى لزيارتكم لفرنسا ومباحثاتكم مع الجنرال ديجول، فقد

كان هو الزعيم الغربي الوحيد الذي امتلك الشجاعة، وبعد النظر، الكافيين لكي يقف إلى جانب الحق في حرب يونيو. وعلينا أن نسعى بكل جهدنا لزيادة الروابط العربية الفرنسية وتأمين احتياجاتها من البترول بعيداً عن تدخل الولايات المتحدة والمصلحة العربية تقتضي أن نساعدها».

وفي تلك الفترة أيضاً وصل إلى مصر الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو واجتمع وعبد الناصر في أسوان يوم ٥ فبراير، بعد أن قام بسلسلة من الزيارات والاتصالات في عواصم عديدة لدعم الموقف العربي.

وقد تحدث عبد الناصر حول الموقف الأمريكي ومساندتهم حالياً لإسرائيل في التراجع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن، وأن هدف الولايات المتحدة في المرحلة الحالية هو تجميد الموقف وتركه دون حل أملاً في سقوط النظام في مصر ومجيء نظام آخر أكثر طواعية للمصالح الأمريكية، أو أن يصيبنا اليأس فنضطر إلى التوقيع على سلام بالشروط الإسرائيلية.

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي، فقد شرح عبد الناصر الموقف قائلاً للرئيس تيتو: أن السوفييت يقدمون لنا كل دعم، إلا أن أهم مشكلة لنا مع السوفييت في موضوع التسليح هي حاجتنا إلى نوع جديد من الطائرات الحديثة. والطائرات الموجودة لدينا في الوقت الحاضر ذات مدى قصير، وفي مقابل ذلك كانت طائرات الميراج وسكاي هوك الأمريكية التي لدى إسرائيل تصل إلى كل شبر من أراضينا».

وتحدث الرئيس اليوغوسلافي تيتو، فذكر أنه لاحظ بوجه عام تزايد الفهم الدولي للقضية العربية برغم الضغوط الأمريكية على بعض الدول. وفي الهند مثلاً تساند السيدة أنديرا غاندي رئيسة الوزراء، الحق العربي بقوة بالرغم من تعرضها لضغوط من بعض أفراد المعارضة في البرلمان.

وكان من رأيه أن صمود مصر وازدياد قدرتها العسكرية ستعدل الميزان في المنطقة مما يشجع أمريكا على إعادة التفكير في موقفها.

وبدأت بعد ذلك بجولة لزيارة عدد من الدول العربية منها ليبيا والجزائر والمغرب بغرض دعم الجبهة الغربية وهي مصر، وتوقفت في روما لمقابلة وزير خارجية إيطاليا أمينتوري فانفاني، فذكر لي بأن إسرائيل تردد في العواصم الغربية بأنني أشترط لتنفيذ قرار مجلس الأمن إنسحاب إسرائيل أولاً، فنفيت ذلك بشدة،

فاقترح فانفاني أن أطلب من يارنج وضع جدول زمني لتنفيذ كافة بنود القرار ٢٤٢.

ولقد اقتنعت باقتراح فانفاني، وبمجرد عودتي إلى القاهرة كتبت خطاباً ليارنج في ٩ مايو ١٩٦٨ أطلب إليه فيه أن يعد جدولاً زمنياً لتنفيذ القرار.

إلا أن يارنج لم يتقدم بالجدول الزمني الذي اقترحته لأنه كان يعلم أن إسرائيل سوف ترفضه فتفشل مهمته، ولم يكن قد مضى عليها سوى بضعة أشهر، ولذلك فإنه اتبع أسلوب كسب الوقت عن طريق توجيه أسئلة عامة في البداية إلى الأطراف، أملاً منه في أيجاد مخرج من خلال الأجوبة التي يتلقاها، آملاً في أن تتحرك الولايات المتحدة لمعاونته كما تعهدت في البداية أمام أعضاء مجلس الأمن.

وهكذا مضى عام ١٩٦٨ على هذا النحو بالنسبة لمهمة يارنج، فإسرائيل تواصل تنصلها من التزامها بتنفيذ القرار وتغرق يارنج بمذكرات سياسية تفسر فيها القرار بما يتلائم مع أهدافها. وقد رأيت ضرورة تشكيل لجنة تخطيط بوزارة الخارجية لمتابعة هذا السيل من مذكرات إسرائيل وإعداد الرد عليها.

وأصبحت المذكرات الإسرائيلية لكثرتها تكرر نفسها إلى درجة أن السفير يارنج حينما أخطرني مرة بأنه سوف يرسل لي مذكرة تلقاها من أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل، فطلبت من اللجنة المشكلة في وزارة الخارجية أن تعد ردنا على مذكرة إيبان. وعندما قال لي أحد أعضاء اللجنة أن مذكرة إيبان لم تصل إلينا بعد، طلبت إليه أن يعود إلى المذكرات السابقة لإسرائيل، ويعد الرد على أساسها. وأعدت اللجنة ردها، وعندما وصلت مذكرة إيبان لم يكن على اللجنة إلا إضافة التاريخ لردنا على المذكرة الإسرائيلية!.

وبعد الانتهاء من زيارتي لكافة الدول العربية للإتفاق على موقف عربي موحد خلال ١٩٦٨، قمت بعدها بزيارة معظم عواصم أوروبا الغربية لتأكيد نوايانا السلمية ولإبراز موقف إسرائيل السلبي في رفضها لتنفيذ قرار مجلس الأمن.

كذلك زرت كافة عواصم الكتلة الشرقية لزيادة الدعم العسكري والاقتصادي الذي نتلقاه.

وكانت زيارتي لموسكو في ١٨ إبريل لها أهمية خاصة بعد أن تبين لنا تعثر مهمة يارنج، وكان هدف الزيارة التوصل مع السوفييت إلى خطة ومفهوم مشترك

للعمل. وعندما اجتمعت والزعيم السوفييتي ليونيد بريجينيف اجتماعاً مطولاً لمدة ثلاث ساعات، لاحظت أنه ركز في حديثه في البداية على أهمية مواصلة السعي من أجل الحل السلمي، ثم تحدث عن جهود الحكومة السوفييتية في هذا المجال وضغطها المتواصل على واشنطن للإتفاق على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ثم أشار إلى ما قدمه لنا الاتحاد السوفييتي في المجالين الاقتصادي والعسكري.

وقد شكرت الاتحاد السوفييتي على كل ما قدمه لنا من معونات، وأكدت إننا سنواصل التزامنا بالحل السلمي وتنفيذ قرار مجلس الأمن، كما إننا نؤيد كافة الاتصالات التي يجريها الاتحاد السوفييتي مع الحكومة الأمريكية من أجل التوصل إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن. ولكننا لا نستطيع تجاهل تراجع الولايات المتحدة عن التزامها في المشروع الأمريكي السوفييتي ثم تراجعها عن التزامها بالعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن، أما إسرائيل فقد أوضحت ليارنج أنها لن تنفذ قرار مجلس الأمن وإنما هي على استعداد للتفاوض المباشر مع الدول العربية، ومن جانبنا لن نقبل بالتفاوض في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

ثم ذكرت لبريجينيف بما كان اللورد كارادون يؤكده لي في نيويورك من أن تنفيذ قرار مجلس الأمن لن يستغرق أكثر من ستة أشهر. وقد مضت الأشهر الستة بغير أن يحدث أي تحول، بل رأينا إسرائيل تضع العراقيل لمنع تنفيذ القرار تعاونها في ذلك الولايات المتحدة.

وأضفت أن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة لم تتغير منذ طرحها لمشاريع الأحلاف في المنطقة والقضاء على سياسة عدم الانحياز التي تتزعمها مصر، وكان العدوان الإسرائيلي وسيلة الولايات المتحدة لتحقيق سياستها.

وبعد ذلك دارت بيننا مناقشة طويلة ذكر بريجينيف خلالها إنه واضح من هذا التحليل أن الحل السياسي قد أصبح بعيداً عن التحقيق، وإنه لا بد من اللجوء للعمل العسكري لتحرير الأرض، ولكن ذلك يستلزم أولاً الانتهاء من إعادة بناء الجيش المصري وهو الأمر الذي مازالت أمامه سنتان على الأقل، كما يحتاج إلى توحيد الجبهة الداخلية وإعدادها للمعركة، كما ستحتاج مصر إلى مساندة الدول العربية، وأشار إلى موضوع البترول وأهمية استخدامه كسلاح في تدعيم موقفنا العربي.

وهنا ذكرت لبريجنيف إننا نعي ذلك كله، ونحن على استعداد للإنتظار سنتين من أجل استكمال بناء قواتنا المسلحة. أما الجبهة الداخلية فهي متماسكة خلف عبد الناصر والشعب المصري بأكمله يضغط من أجل التعجيل بالمعركة لتحرير أراضينا بالقوة، ولكننا في حاجة إلى جهد مكثف من جانبكم لإمدادنا بالأسلحة المطلوبة لبناء الجيش بهدف تحرير أراضينا، وتزويدنا بمزيد من الخبراء للتدريب والتنظيم مع مراعاة أوضاعنا الاقتصادية.

وقلت لبريجنيف: «لقد وصلتنا منكم مؤخراً رسالة تخطرنا بأنه مطلوب منا دفع ما يعادل ٢٠ مليون دولار للخبراء السوفييت، واعتقد أن هناك صفراً أضيف خطأ، وأن الرقم المطلوب هو ٢ مليون دولار، وليس ٢٠ مليوناً».

فقال بريجنيف ضاحكاً: إنني أوافقك على ذلك، فلتعتبروا أن المطلوب هو مليونان فقط وليس عشرين مليوناً».

وكان بريجنيف يخشى من إيفاد المزيد من الخبراء السوفييت إلى مصر لما قد يسببه ذلك من حساسية داخل الجيش المصري، إلا أنني أكدت له حاجتنا إلى الخبراء والمدربين وأن عبد الناصر يصر على تقوية الدفاع الجوي عن طريق اشتراك الطيارين السوفييت.

وقد انتهى الاجتماع بتلخيص من بريجنيف مؤداه إنه في الوقت الذي نواصل فيه الجهود السياسية فإن الاتحاد السوفييتي سيرسل الخبراء والمدربين ويدعمنا بالأسلحة، إلى أن يصبح الجيش المصري قادراً على تحرير الأرض العربية. وقدّر بريجنيف المدة اللازمة لذلك سنتين على الأقل.

وفي طريق العودة إلى القاهرة توقفت في براغ، حيث تسلمت حكومة جديدة مقاليد الحكم وأخذت بعض وسائل الإعلام تدعو الحكومة التشيكية إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

وسألت وزير الخارجية التشيكي، وكنا قد عملنا سوياً في الأمم المتحدة عندما كان مندوباً دائماً لبلاده، عن سبب تلك اللهجة الجديدة، فأجابني بصراحة بأن الأقلية اليهودية في براغ أصبح لها نفوذ في وسائل الإعلام، وقد انتهزت فرصة الحرية النسبية التي سمح بها في وسائل الإعلام للمطالبة بإعادة العلاقات مع إسرائيل.

وفي هذا اليوم اكتشفت خطأ اعتمادنا على الحكومات وحدها، وإن علينا أن نكثف اتصالاتنا مع جميع القطاعات الشعبية في كافة الدول، حتى الاشتراكية منها، وهو الاتجاه الذي بدأنا نسير فيه فعلاً في السنوات التالية.

ولقد عدت إلى القاهرة فوجدت عبد الناصر سعيداً فعلاً بنتائج مباحثاتي مع بريجينيف، حيث تلقى رسالة منه تخطره بأن الاتحاد السوفييتي قد وافق على تزويد مصر بمائة وعشرين طياراً سوفييتياً لوضعهم تحت قيادة الدفاع الجوي المصري.

والواقع إنني أعتقد أن السبب المباشر في هذا القرار، الذي اتخذه السوفييت بعد تردد استمر نحو عشرة أشهر، كان يرجع إلى إحساس السوفييت بأن الأمريكيين قد ضللوهم بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢، فسرعان ما وصلتنا رسالة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، تخطرنا بأن الاتحاد السوفييتي قد فقد الأمل في التعاون السياسي مع الولايات المتحدة وتعترف صراحة بأن الأمريكيين قد خدعوا السوفييت.

وكانت الولايات المتحدة في تلك المرحلة تلوح للاتحاد السوفييتي بسراب الحل السلمي، أملاً في أن يحاول الاتحاد السوفييتي الضغط علينا لتقديم تنازلات فتحل الوقيعة بيننا وبينه، أو أن يخفض الاتحاد السوفييتي من دعمه العسكري الذي بغيره لن نستطيع استكمال بناء قواتنا المسلحة.

وبعد عودتي إلى القاهرة وجدت أن السفير البريطاني في القاهرة قد قابل عبد الناصر في محاولة لإقناعه بقبول التفاوض المباشر مع إسرائيل، ولكن عبد الناصر أبلغه بأن مصر ترفض الجلوس على مائدة مفاوضات مع إسرائيل لأنها في هذه الحالة ستكون مائدة استسلام لا مائدة مفاوضات.

وقد تحدث عبد الناصر في مجلس الوزراء بعد عودتي من موسكو، بأنه قد توافرت لدى أجهزتنا معلومات تفيد بأن الأمريكيين سوف ينفقون في العام القادم ١٩٦٩ ما بين ١٥ و ٢٠ مليون جنيه داخل مصر لإحداث اضطرابات داخلية، وأضاف إنه يعتقد بأننا قد نواجه خلال السنة المقبلة بعض المتاعب الداخلية، ولكن علينا أن نتحمل ذلك إلى أن نبدأ العمليات العسكرية النشطة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وقد حدث في شهر يونيو سنة ١٩٦٨، بعد زيارة سريعة قمت بها لألمانيا

الشرقية وبولندا، إنني قمت بزيارة للدول الاسكندنافية. وفي كوبنهاجن أدليت بتصريح أحدث ضجة إعلامية، ففي الوقت الذي تلقفته سائل الإعلام الغربية بالترحاب، وجهت إليّ بعض الصحف التي تصدر في العالم العربي نقداً بسبب ذلك التصريح.

والذي حدث هو أن أحد الصحفيين سألني عن مدى استعدادنا للاعتراف بإسرائيل،وقد أجبته بأننا عندما وقعنا على إتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ تحت إشراف الأمم المتحدة كان التوقيع بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية، فنحن إذن لم نوقع الهدنة مع أشباح، ولذلك فإن هناك اعترافاً واقعياً بإسرائيل من جانب الدول العربية الأربع التي وقعت الهدنة وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان.

وكان المفروض أن ألحق بعبد الناصر في زيارته التي قام بها إلى الاتحاد السوفيتي بعد ذلك. وعندما وصلت موسكو وجدت أن عبد الناصر قد تلقى من القاهرة برقيات تحمل خلاصة المقالات التي هاجمت تصريحي،فطلب عبد الناصر من السفير مراد غالب أطلاعي على البرقيات وإن كان لم يفاتحني في الموضوع على الإطلاق.

وفي تلك الزيارة التي قام بها عبد الناصر إلى موسكو اصطحب معه ياسر عرفات وقدمه إلى القادة السوفييت لأول مرة، الذين وعدوه بمساندته وتقديم العون له.

وفي اليوم التالي لوصولي إلى موسكو توجهت إلى حيث كان يقيم عبد الناصر في ڤيلا على تلال لينين، وكنت أقيم في منزل مجاور وفوجئت بأنه لم يغادر حجرة نومه بعد، وعندما دخلت عليه وجدته جالساً على الفراش مرتدياً البيجاما وعندما سألته عن صحته ذكر لي أنه يعاني من آلام شديدة في ساقه نتيجة لتصلب في الشرايين، وإن الأطباء السوفييت قد نصحوه بالعلاج في مصحّة تسخالطوبو بالمياه المعدنية.

ولقد حاولت أن أقنعه بأن يبدأ في العلاج فوراً، ولكنه أصر على ضرورة استكمال إتفاقيات السلاح مع القادة السوفييت أولاً، ثم العودة إلى مصر لحضور الاحتفال بعيد الثورة في ٢٣ يوليو،وبعدها فقط يستطيع أن يعود للعلاج في تسخالطوبو.

ولقد كانت تلك بداية للمتاعب الصحية لعبد الناصر، التي ضاعف منها

عدم حصوله على قسط من الراحة بسبب استغراقه في بناء قواتنا المسلحة وضمان تماسك الجبهتين الداخلية والعربية.

وفي عودة عبد الناصر من موسكو توقف في يوغوسلافيا للإجتماع مع الرئيس تيتو في جزيرة بريوني. وكان تيتو قد وصل إلى قناعة كاملة بعدم إمكانية التوصل إلى حل سلمي ما لم تملك مصر القوة العسكرية الكافية لمواجهة القوات الإسرائيلية، وإن إسرائيل تسد كل الطرق أمام الحل السلمي إلا بشروطها. ولذلك فإنه كان ينصح عبد الناصر بأن يهتم بتكوين احتياطي ضخم للجيش المصري حتى يمكنه مواصلة المعركة لمدة طويلة.

وعندما عدت إلى القاهرة طلب السفير البريطاني مقابلتي لمناقشة مشكلة السفن المحتجزة في قناة السويس. وكان جورج براون وزير خارجية بريطانية قد سبق أن أثار معي هذا الموضوع. في أواخر سنة ١٩٦٧. وهو يتعلق بثلاث عشر سفينة محتجزة في القناة منذ إغلاق الملاحة بها، وأغلبها يرفع العلم البريطاني.

وقد أثرت الموضوع مع السفير جونار يارنج، وأعددنا بالفعل كل الدراسات والخطوات العملية الكفيلة بإخراج السفن المحتجزة. ولكن عندما بدأنا في التنفيذ أطلقت القوات الإسرائيلية نيرانها على الفنيين الذين يشرفون على إخراج السفن فتوقفت العملية تماماً.

وفي سبتمبر ١٩٦٨ توجهت إلى الجزائر لحضور مؤتمر القمة الأفريقي نيابة عن الرئيس جمال عبد الناصر، وقد أصدر المؤتمر قراراً يطالب إسرائيل بالانسحاب إلى مواقع ٤ يونيو وفقاً للقرار ٢٤٢.

وقد كان لهذا القرار أهمية كبرى من وجهة نظرنا، لأنه تفسير من مجموعة دولية لها ثقلها في الأمم المتحدة لمعنى الانسحاب الوارد في قرار مجلس الأمن. كما كان يمثل بداية نكسة خطيرة لإسرائيل في أفريقيا والتي حاولت أن تتسلل إليها مبكراً قبل ذلك بسنوات. فلقد تبينت الدول الأفريقية بعد عدوان إسرائيل الأخير إنها تسعى إلى الإستيلاء على أراضي الغير بالغزو العسكري، شأنها شأن الدول الاستعمارية التي قاست أفريقيا من غزواتها.

ولقد كنت قبل عدوان يونيو، وخلال زياراتي العديدة للعواصم الأفريقية كثيراً ما أسمع، ما تردده إسرائيل في تلك العواصم من أن الشعب الإسرائيلي كان

يعيش تحت نير الاستعمار البريطاني، وإنه حارب هذا الاستعمار حتى حصل على استقلاله بعد حرب تحريرية كبرى، وإن الدول العربية تريد أن تحرمه من «إستقلاله» وترميه في البحر. وكان هؤلاء القادة الأفريقيون يندهشون عندما يستمعون مني إلى أن بريطانيا هي في الواقع التي أقامت إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني.

وكان عدد قليل من الرؤساء الأفارقة الذين يدركون حقيقة إسرائيل، مثل جومو كينياتا الرئيس الراحل لكينيا، وعندما زرته بعد العدوان قال لي إنه كان من الممكن أن تصبح إسرائيل الآن قائمة على أراضي أوغندا وكينيا نفسها. وروى لي قصة البعثة اليهودية التي جاءت في مطالع القرن العشرين لمعاينة المنطقة التي وعدت الحكومة البريطانية بإعطائها لتكون وطناً قومياً لليهود. إلا أن المستعمرين البريطانيين أوعزوا إلى قبائل المساي بإنزال الرعب في قلوب أعضاء البعثة كل ليلة. وهكذا أسرعوا بالرحيل رافضين أن يكون مكان دولتهم المقترحة أفريقيا.

وقبل أن أغادر القاهرة في سبتمبر في طريقي لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السنوية، استمعت إلى تصريح لجونسون جاء فيه: «إن العودة إلى مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧ لن تأتي بالسلام، ويجب أن تكون هناك حدود آمنة، كما أن تكون هناك حدود معترف بها. وإن هذه الحدود يجب الاتفاق عليها بواسطة الجيران المعنيين للتحول من الهدنة إلى السلام. وفي نفس الوقت يجب أن يكون واضحاً أن الحدود لا يمكن، ولا يجب، أن تعكس ثقل الغزو العسكري».

وقال جونسون: «إن حقيقة واحدة مؤكدة وهي أن عملية صناعة السلام لن تبدأ قبل أن يبدأ القادة في الشرق الأوسط في تبادل الآراء بالنسبة للقضايا الصعبة من خلال إجراء متفق عليه يمكن أن يسمح بالسعي إلى مناقشات نشيطة. وبغير ذلك لن يتم تقدم نحو السلام».

وكان جونسون بهذا التصريح يعبر عن الموقف الإسرائيلي فيطالب بالمفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل. للإتفاق على الحدود ويسلم مقدماً بعدم العودة إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧. وهو تصريح يتناقض مع وعوده السابقة ومع التزامه عندما وافق على قرار مجلس الأمن.

ولقد كان هذا الموقف هو أحد الأسباب الجوهرية التي جعلت عبد الناصر في

تلك المرحلة يقرر أن يطلب من الاتحاد السوفيتي أن يتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن الحل السلمي. ولقد شرح عبد الناصر وجهة نظره في مجلس الوزراء قائلاً: «إن من رأيي أن نجعل السوفييت هم الذين يدخلون المناقشات والخلافات مع الأمريكيين. وبذلك، بدلاً أن تكون الخلافات بين الأمريكيين ومصر، تكون بينهم وبين السوفييت. وعندما يجلس السوفييت والأمريكيين على مائدة واحدة فستكون هناك لغة مختلفة للحديث بينهم. وفضلاً عن ذلك فإن إدراك السوفييت للطريق المسدود الذي يقودوهم الأمريكيين إليه في النهاية، سيجعلهم أكثر حسماً في توريد شحنات السلاح التي نطلبها منهم».

وفي طريقي إلى نيويورك اجتمعت في باريس مع ميشيل دوبريه وزير خارجية فرنسا،وكان موضوع المباحثات هو تعثر مهمة يارنج وضرورة قيام الدول الكبرى بمعاونته في إنجاز مهمته،كما رحبت بتصريح ديجول والذي يرى بضرورة عقد مؤتمر للدول الأربع الكبرى من أجل التوصل إلى حل.

وقابلت الجنرال ديغول وكان واضحاً فيما قاله لي، ففي الوقت الذي أكد فيه إنه ضد العدوان الاسرائيلي وضرورة انسحاب إسرائيل إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧، كان يرى أيضاً أن إسرائيل حقيقة قائمة يجب الاعتراف بها.

وتحدث عن الضغوط الصهيونية على رئيس الولايات المتحدة بما يجعله عاجزاً عن مقاومة المطالب الإسرائيلية. وأبرز في حديثه أهمية وحدة الدول العربية واعتبر أن هذه الوحدة هي مفتاح الموقف لمواجهة العدوان الإسرائيلي. وعندما تحدث عن علاقة فرنسا بإسرائيل ذكر بأنه أعلن قبل حرب يونيو بأن فرنسا لا توافق على أي عمل عسكري من أي طرف، ولذلك أوقف تصدير الأسلحة والطائرات إلى إسرائيل عندما بدأت بهجومها على الدول العربية، وأكد أن فرنسا ستلتزم بهذه السياسة.

وأشار إلى العلاقات السابقة بين فرنسا وإسرائيل وذكر بأن جي موليه زود إسرائيل بطائرات المستير قبل عدوان ١٩٥٦ لتشترك في العدوان الثلاثي، لان جي موليه كان يرغب في القضاء على عبد الناصر لتأييده للثورة الجزائرية. واستمرت معاداة جي موليه لمصر فزود إسرائيل بطائرات الميراج.

ولا شك أن ديغول كان شخصية جديرة بالاحترام لشجاعته وجرأته ووقوفه بجانب الحق طوال حياته. وبالرغم من النفوذ الصهيوني الواسع الانتشار خاصة في

الإعلام الفرنسي لم يتردد في اتخاذ الموقف الذي يراه في صالح السلام العالمي وفي صالح الشعب الفرنسي أيضاً. وكان جريئاً عندما صرح في نوفمبر ١٩٦٧ بأن اليهود تواقون للسيطرة، مما أدى إلى تبادل الخطابات بين بن جوريون وديجول، إلا إنه لم يتراجع عن موقفه.

ثم زرت بريطانيا، وكانت أول زيارة يقوم بها وزير خارجية مصري منذ سنة ١٩٥٤، وقابلت هارولد ويلسون رئيس الوزراء ومستر مايكل ستيوارت وزير الخارجية، وقد كنت أركز في حديثي على ضرورة تدخل الدول الكبرى لإنجاح مهمة يارنج، وكان واضحاً لي في ذلك الوقت أن بريطانيا لا تستطيع بعد أن تتخذ موقفاً مستقلاً عن السياسة الأمريكية شبيهاً بالموقف الفرنسي.

وفي ٩ أكتوبر، وأثناء دورة الأمم المتحدة أعلن الرئيس جونسون قراره بتزويد إسرائيل بخمسين طائرة فانتوم. فثارت ثائرة العواصم العربية على هذا القرار ونددت به الحكومات العربية. وعُقدت مؤتمراً صحفياً في نيويورك وانتقدت بشدة تزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم في الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن.

ثم وجهت في ١٩ أكتوبر مذكرة إلى يارنج أطلب إليه فيها أن تجيب إسرائيل عن السؤالين التاليين:

«أولاً - هل إسرائيل مستعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن؟

ثانياً - هل ستسحب إسرائيل قواتها من جميع الأراضي العربية المحتلة كنتيجة لعدوانها في ٥ يونيو ١٩٦٧؟».

وبدلاً من أن ترد إسرائيل على السؤالين الجوهريين الذين نقلهما إليها يارنج فإن وزير خارجية إسرائيل طلب إبرام حل منفرد مع مصر وحدها، وكتب الوزير الإسرائيلي إلى يارنج يطلب منه اكتشاف وإمكانية عقد اتفاق بين مصر وإسرائيل لإقامة سلام دائم وعادل».

ثم بدأ وزير خارجية إسرائيل يشرح في مذكراته ليارنج الأسس التي تراها إسرائيل لتحقيق هذا الاتفاق المنفرد مع مصر على النحو التالي:

أولا - إقامة سلام دائم وعادل وهو شيء أكثر من تصريح بعدم وجود حالة

الحرب. إنه يعني تغييراً جذرياً في العلاقات السابقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل.

ثانياً - الاتفاق بمعنى أن الانتقال من الحرب إلى السلام (بين مصر وإسرائيل) يجب أن يتم بطريقة تعاقدية، في شكل معاهدة.

ثالثاً - حدود آمنة ومعترف بها وإن الحدود لا يجب أن تكون هي خطوط الهدنة (أي مواقع ٤ يونيو).

رابعاً - اتفاقيات للأمن، فبالإضافة إلى إقامة حدود متفق عليها يجب أن تناقش مصر وإسرائيل اتفاقيات أمن أخرى تتضمن تعهد بعدم الاعتداء.

خامساً - حرية الملاحة يجب «أن تعلن حكومتانا (أي إسرائيل ومصر) إن سياستهما هي أنهما وكافة الدول الأخرى سوف تضمن حرية المرور لملاحتهم ويجب أن تؤمن حرية المرور بوسائل مناسبة ودائمة».

سادساً - اللاجئون، يجب عقد مؤتمر من دول الشرق الأوسط ومع الحكومات التي تساهم في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع خطة لمشكلة اللاجئين.

سابعاً - إنهاء حالة الحرب، ويجب أن تمتد لإنهاء المقاطعة الاقتصادية وعدم السماح باستخدام مصر لأراضيها لجماعات أو منظمات مسلحة.

ثامناً - القرار ٢٤٢، إن التفسير الصحيح للقرار كما ترى إسرائيل هو إنه إطار مبادىء لتسترشد بها الأطراف للتوصل إلى اتفاق وإنه ليس للتنفيذ.

تاسعاً - عملية صنع السلام، إنه بعد أن توضح مصر وتسجل موقفها من هذه المشاكل المحددة، يصبح بالإمكان تقييم طبيعة خلافاتنا».

وفي ردنا على يارنج، رفضنا الانسياق لما تحاول إسرائيل دفعنا إليه، فهي تريد تحويل القرار إلى مجرد مبادىء يتم التفاوض بشأنها، وبالتالي يمكن لإسرائيل أن تتنصل من الالتزام الوحيد المفروض عليها وهو الانسحاب من الأراضي العربية.

ولذلك كان ردنا منبثقاً من الخطاب الذي ألقيته بالجمعية العامة في ١٠ أكتوبر وهو:

أولاً - إن الجمهورية العربية المتحدة تقبل قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧.

ثانياً - إن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد لتنفيذ التزاماتها الناشئة عن القرار ٢٤٢.
ثالثاً - ترى أن يقوم يارنج بوضع جدول زمني لتنفيذ كافة بنود القرار.
رابعاً - إننا نرى أن يكون تنفيذ القرار تحت إشراف وضمان مجلس الأمن».

لقد سلمت ردنا هذا إلى يارنج وفي اليوم التالي جاء لمقابلتي ليلاً، وأوضح أن وجهة نظر وزير خارجية إسرائيل هي إنه لا توجد لإسرائيل أهداف توسعية بالنسبة للأراضي المصرية والذي يحكم موقفها في مباحثاتها مع مصر هو الأمن، ويتضمن تأمين مرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة، ومعرفة الوقت الذي سنسمح فيه للسفن الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس بعد إعادة فتحها للملاحة.

وهنا قلت للسفير يارنج: «إن كل هذا يقوم على أساس افتراض خاطىء من البداية، وهو موافقتنا أو وجود أي استعداد لدينا، للدخول في حل منفرد مع إسرائيل تنسحب بمقتضاه من سيناء. ولكننا واضحون من البداية في إننا عندما نتحدث عن الانسحاب فإننا لا نتحدث عن سيناء فقط. ولكن عن الجولان والضفة الغربية والقدس وغزة أيضاً. وليس لدينا أدنى استعداد لإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل إلابعد جلائها عن كل شبر من الأراضي العربية هذه. أما بالنسبة للملاحة في قناة السويس فإنها ترتبط بتنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين. وبالنسبة لخليج العقبة يجب أن تبتّ في شأنه محكمة العدل الدولية. أما حديث إسرائيل عن تعاون أقليمي مع مصر أو علاقات إقتصادية فلا محل لها على الإطلاق»

وفي ٢ نوفمبر قابلت دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة في مكتبه بنيويورك وقد بدأ حديثه قائلاً: «إنه يسعى من أجل تحقيق السلام قبل أن يترك منصبه في يناير، وإنه لهذا السبب يريد أن يوضح لي سياسة الولايات المتحدة بشأن الموقف الحالي ولهذا فإنه يعرض عليّ مشروعاً من سبع نقاط هي:

١ - إنسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية بالكامل.
٢ - إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.
٣ - يتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية.
٤ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس سؤال كل لاجىء بطريقة سرية

وبصفة شخصية عن رغبته في العودة إلى إسرائيل. وفي حالة رفضه فله أن يختار أي بلد يريد أن يذهب إليها دون أن يشكل هذا ارتباطاً مسبقاً على هذه الدول.

٥ - تواجد قوات دولية في شرم الشيخ، على ألا تنسحب إلا بقرار مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

٦ - تفاهم حول مستوى التسليح في المنطقة.

٧ - توقيعنا على وثيقة تتضمن هذه الالتزامات، وكذلك إسرائيل».

وعندما انتهى دين راسك من عرض مشروعه قلت له أن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) يقضي بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وليس من الأراضي المصرية وحدها.

أجابني دين راسك قائلاً: «إنني الآن أتحدث مع وزير خارجية مصر».

قلت له: «هذا صحيح، ولكن التزاماتنا العربية تحول دون أن ندخل في حل منفرد مع إسرائيل، تاركين الأردن وسوريا خلفنا».

قال راسك: «إننا نرى أن على كل دولة عربية أن تستقل بنفسها في مناقشة موقفها بدون أن تربط موقفها بالدول العربية الأخرى، ففي هذه الحالة نستطيع أن نعالج كل مشكلة على حدة، فيكون هناك حل مصري / إسرائيلي، وأردني / إسرائيلي، وسوري / إسرائيلي، وهكذا، فعندما نجمع الحلول الثلاثة معاً في النهاية نكون قد توصلنا إلى التسوية الكاملة. قد بدأت بالاتصال بكم لأن إسرائيل لا ترغب في الاحتفاظ بالأراضي المصرية. وبالنسبة للأردن فهو قادر على أن يتكفل بنفسه. وقد كان من الممكن أصلاً ألا يواجه الأردن مشكلته الحالية لو انه امتنع عن التدخل في يونيو ١٩٦٧».

وهنا قاطعت دين راسك قائلاً: «إنه سوف يكون عملاً غير أخلاقي من جانبنا لو إننا ركزنا الحل على انسحاب إسرائيل من سيناء وتركنا وراء ظهورنا باقي الأراضي العربية المحتلة، وأحب أن أذكرك بأن الأردن وسوريا قد دخلتا الحرب بعد أن بادرت إسرائيل فعلاً بالعدوان على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧. ولذلك فإنه من غير المقبول أن نسعى لإيجاد حل لأنفسنا مع إسرائيل وترك الآخرين. لقد قلنا للملك حسين إنه يستطيع ألا يقيد نفسه بنا، ولكننا في نفس الوقت لا نستطيع أن

نقبل لأنفسنا التحلل من التزاماتنا للدول العربية».

قال دين راسك: «ولكنني أتيت لك بانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المصرية من كل سيناء».

قلت له: «لا خلاف حول أهمية انسحاب إسرائيل من سيناء. هذا يفرضه عليها اتفاق الهدنة الذي وقعته معنا سنة ١٩٤٩ وقرار مجلس الأمن في نوفمبر ١٩٦٧. واعتراضي ينصب فقط على مطالبتنا بإنهاء حالة الحرب من جانبنا بينما القوات الاسرائيلية لازالت تحتل الأراضي العربية، ونحن على استعداد لإعلان إنهاء حالة الحرب بمجرد أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. كما ذكرت لراسك أنه بجانب الاعتبار الأخلاقي فهناك التزام قانوني تقتضيه إتفاقية الدفاع المشترك بيننا وبين بقية الدول العربية».

قال دين راسك: «إنني نيابة عن الولايات المتحدة أستطيع أن أتقدم باقتراح مماثل إلى الأردن، ولكننا لا نستطيع أن نفعل نفس الشيء مع سوريا طالما انها ترفض قرار مجلس الأمن. على أي حال لماذا لا ترسل لي ردك على مقترحاتي في مذكرة بعد عودتك إلى القاهرة ويمكنك أن تضيف على النقاط السبع أي نقاط تقترحها». وكان يشير إلى إصراري على الحل الشامل.

ويبدو أن دين راسك، قد تصور إمكانية تغيير موقفي عندما أعود إلى القاهرة وأعرض المشروع على الرئيس جمال عبد الناصر ولذلك فإنه كرر طلبه بأن نرسل له ردنا مكتوباً من القاهرة.

وأرسلت برقية إلى جمال عبد الناصر بتفاصيل الاقتراح، إلا انني أوجزت في البرقية ردي واكتفيت بالقول بانني رفضت إنهاء حالة الحرب إلا في حالة الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية.

وعندما عدت إلى القاهرة واجتمعت وعبد الناصر شرحت اقتراح راسك وردي. أيدني وابتسم قائلاً إن برقيتك كانت موجزة للغاية لدرجة أن البعض في مجلس الوزراء وفي اللجنة المركزية عندما تلوتها عليهم، إعتقدوا أن ردك كان خالياً من التزامنا الأخلاقي والقانوني بالنسبة للدول العربية.

وأعددت رداً كتابياً كما طلب راسك لم أرفض فيه بطبيعة الحال انسحاب

إسرائيل من سيناء، إلا إنني أكدت له أن السلام في المنطقة يتطلب الحل الشامل بإنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية. وأرسلته له في أول ديسمبر ١٩٦٨.

ولكنني لم أنسَ مطلقاً كلمات دين راسك وهو يودعني عند مغادرة مكتبه في نوفمبر، بل مازالت تلك الكلمات ترن في أذني رغم مرور سنوات طويلة عليها فقد قال لي: «إن إدارة جونسون تنتهي مدتها في آخر الشهر القادم فلا تتوقعوا قيامها بالضغط على إسرائيل».

ثم توقف راسك قليلاً قبل أن يضيف قائلاً: «ولا تصدق أن هناك إدارة أمريكية في المستقبل سوف تضغط على إسرائيل».

وفي تلك الفترة بالذات كنا قد استكملنا قدراتنا العسكرية من أجل الدفاع ولكن لم تتوافر لدينا القدرة الهجومية. وكان الحل الذي قدمه وزير خارجية إسرائيل وبعده وزير خارجية الولايات المتحدة إلينا، يمثلان ذروة المحاولة المشتركة لجر إقدام مصر إلى الحل المنفرد مع إسرائيل على حساب الدول العربية الأخرى.

وخلال وجودي في نيويورك حاولت وفود عديدة المساهمة في إيجاد حل للأزمة المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٤٢، تدفعها في ذلك النوايا الطيبة وكان عليّ أن أسير معهم إلى نهاية الطريق حتى تكتشف بنفسها حقيقة موقف إسرائيل وسوف أكتفي بأمثلة لهذا:

فقد جاءني نائب وزير خارجية رومانيا يوماً يقترح عليّ أن أعقد لقاء سرياً مع وزير الخارجية الإسرائيلي، وأضاف بأن الإسرائيليين قد أكدوا له أن مثل هذا اللقاء لو تم سوف يحقق حل جميع المشاكل، فرفضت فكرة اللقاءات السرية وذكرت له انه إذا كانت لدى إسرائيل أي أفكار جدية فلماذا لا تقدمها لنا عن طريق يارنج أو تقدمها لكم حتى نتعرف على مدى جدية مقترحاتهم. وأضفت أنني شخصياً سبق واجتمعت علناً مع وفود إسرائيلية في رودس وفي لجان الهدنة، والسرية لن تخدم قضية السلام خاصة وان مجلس الأمن رسم الطريق لتحقيق السلام في المنطقة.

ولم تكن رومانيا وحدها التي اقترحت المقابلات السرية، فقد قامت يوغوسلافيا أيضاً بمحاولة أخرى وإن كان طابعها مختلفة تماماً. فقد كان ناحوم جولدمان صديقاً شخصياً للرئيس اليوغوسلافي تيتو وكانت له آراء تختلف عن آراء جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل، سواء بالنسبة لدور الحركة الصهيونية وعلاقتها بإسرائيل أو بالنسبة

لحل مشكلة الشرق الأوسط، فقد كان مقتنعاً بأن تحقيق السلام بين إسرائيل والدول العربية هو أفضل من محاولة ضم أراضٍ عربية جديدة للإحتلال الإسرائيلي. وكان الرئيس تيتو يرى أن الاتصال بجولدمان ربما يكون مفيداً. ولذلك فإنه أثناء وجوده في أسوان للاجتماع بالرئيس عبد الناصر، اجتمع بي وزير خارجية يوغوسلافيا واقترح أن يتم لقاء سري بيني وبين ناحوم جولدمان في بلغراد. ولكنني مرة أخرى رفضت أسلوب المقابلات السرية. وذكرت له أن ناحوم جولدمان لا يمثل إسرائيل ولا يملك إصدار قرار بشأن سياستها، ومن ثم فإنني لا أرى أي جدوى من هذا اللقاء.

وبعد سفر الرئيس تيتو ببضعة أيام سألني عبد الناصر ما هي قصة ناحوم جولدمان فرويت له ما حدث، فأقرني على تصرفي وإن كنت لم أعط الموضوع أهمية تستدعي أن أخطر عبد الناصر به.

ومثال آخر، عندما جاءني وزير خارجية تركيا الصديق إحسان صبري، وذكر لي ان إسرائيل طلبت من تركيا التوسط في القضية وعندما سألني إحسان صبري عن رأيي قلت له إنني أريد قبل أن أجيبه أن أسمع منه مرة أخرى ما هو موقف تركيا بالنسبة للعدوان الإسرائيلي. فرد عليّ بسرعة وحزم: «إننا ندين العدوان الإسرائيلي بشدة ونطالب بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة واحترام حقوق الشعب الفلسطيني».

وهنا قلت لإحسان صبري: «إن دور الوسيط يحتم عليه الامتناع عن إبداء الرأي، وقد لاحظت مؤخراً أن إسرائيل قد قامت بمساعٍ مماثلة لدى بعض الدول الصديقة لإبعادها عن تأييد موقفنا وهي لعبة ذكية من إسرائيل». فسارع إحسان صبري في تأييد موقفي وكان شديد الحماس في تأييده للحق العربي في كل مؤتمر شارك فيه.

ثم حدث أيضاً ان جاءني دكتور جوزيف لونز وزير خارجية هولندا وسكرتير عام منظمة حلف شمال الأطلنطي فيما بعد، وأراد أن يقوم أيضاً بالوساطة نظراً لعلاقته الشخصية مع وزير خارجية إسرائيل، وقد ذكر لي أنه استفهم من أبا إيبان عن الموقف الإسرائيلي بالنسبة للحل، فأكد له أن الموقف الإسرائيلي يتلخص في العبارة التالية: «الحد الأقصى من الأمن بالنسبة لإسرائيل، والحد الأدنى من

التغييرات بالنسبة للحدود التي كانت قائمة في ٤ يونيو».

ثم سألني وزير خارجية هولندا عن رأيي.

وقلت له: «إنني موافق».

ونظر إليّ بدهشة مستفسراً، فقلت له مؤكداً: «إنني أوافق على مسألة أمن إسرائيل دون قيد أو شرط، ولكن على ضوء التاريخ العملي في المنطقة، فإن إسرائيل كانت هي التي هددت أمننا دائمًا، ولذلك فإن من حق الدول العربية أن تحصل على نفس الضمانات التي تطلبها إسرائيل لأمنها».

وقال وزير خارجية هولندا: «إن هذا مطلب عادل بما فيه الكفاية».

قلت له: «أما بالنسبة للحدود، فأرجو أن توافيني بخريطة محدد عليها هذا «الحد الأدنى» الذي يتحدث عنه أبا إيبان حتى يمكن دراستها».

وتركني وزير خارجية هولندا وهو سعيد للغاية، وقد كان رجلاً لا يعرف الخداع.

ثم سألته عندما قابلته فيما بعد لماذا لم يأتني بالخريطة، فأجابني وهو يشعر بالحرج الشديد: إن المشكلة هي أن أبا إيبان رجل طيب ولكن حكومته سيئة وقد رفضت إعطاءه الخريطة!».

ولم أكن في حاجة أن أؤكد لدكتور لونز من البداية أن إيبان لن يأتيه بالخريطة التي يصفها له لأنها تضع قيداً على التوسع الإسرائيلي.

وقبيل مغادرتي نيويورك كانت الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة في عنفوانها، وقد دعاني أحد كبار رجال الأعمال الأمريكيين إلى العشاء حيث سألته عن توقعه بمن سيكون الفائز في انتخابات الرئاسة، ريتشارد نيكسون، أو باري جولدووتر.

وقد أجابني بأن مجموعة كبيرة من رجال الأعمال، وهو من بينهم، يعملون على حصول نيكسون على الرئاسة ويتوقعون منه في حالة فوزه أن يكون أكثر صرامة مع الاتحاد السوفييتي، وأكثر حزماً مع إسرائيل التي تعرض مصالح الشعب الأمريكي للخطر.

كما تبين لي أن اليهود الأميركيين قد أعطوا أصواتهم لمنافسه، ولم يحصل نيكسون إلا على نسبة ضئيلة للغاية من أصوات اليهود الأمريكيين.

وقد يكون نيكسون اتبع سياسة الحزم مع الاتحاد السوفييتي، إلا انه بالنسبة إلى إسرائيل فقد بدأ بمحاولة لاتباع سياسة متوازنة، ثم انتهى بالتسليم لسياسة كيسنجر فقدم مساعدات سياسية وعسكرية واقتصادية تصل في مجموعها إلى أكثر مما تلقته إسرائيل منذ قيامها، وعندما غادر منصبه كانت إسرائيل أكثر تشبثاً بالأراضي العربية التي احتلتها.

ورأى عبد الناصر أن يظهر للولايات المتحدة استعداده لفتح صفحة جديدة معها بعد رحيل ليندون جونسون، فبادر بإرسال برقية تهنئة إلى الرئيس الجديد ريتشارد نيكسون، الذي كان عبد الناصر يعرفه معرفة شخصية من قبل عندما جاء لزيارة مصر قبل سنوات وزار السد العالي في أسوان، مصرحاً بعد ذلك بأن قيام الولايات المتحدة بسحب تمويلها للسد العالي كان غلطة كبرى.

وبادر نيكسون من جانبه إلى إيفاد مستر ويليام سكرانتون الصديق الشخصي له ليقوم بجولة في الشرق الأوسط والاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر. ولقد جاء سكرانتون مبشراً بأن على الولايات المتحدة أن تتبع سياسة متوازنة بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط وكان ذلك هو ما نطلبه من الولايات المتحدة، إلا أن سكرانتون اختفى من الحياة السياسية بعد عودته واختفت معه تصريحاته عن «السياسة المتوازنة».

ولم يستمر الأثر الطيب الذي تركته زيارة سكرانتون للقاهرة سوى فترة قصيرة، وفي تلك الفترة وصلتني رسالة من موسكو تفيد برغبة مستر أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتي بالحضور إلى القاهرة، فوصل في ٢١ ديسمبر ومعه مشروعاً وضعه الاتحاد السوفييتي لحل الأزمة، يتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

ولقد قدم لي جروميكو مشروعه مقترحاً بأن أتولى تقديمه إلى السفير يارنيج كمشروع مصري. ولكنني في الواقع لم أستصوب فكرة تقدمي بالمشروع. لأنني سبق واقترحت على يارنيج أن يتقدم لنا بجدول زمني لتنفيذ قرار مجلس الأمن ولم يفعل لأنه كان يعلم برفض إسرائيل. لذلك أبلغ عبد الناصر بأنه يرى أن يتقدم

السوفييت بمشروعهم إلى الولايات المتحدة مباشرة وأن يستمر الحوار بين الدولتين العظميين.

ولم يكن لدي أدنى شك في أن إسرائيل سوف ترفض المشروع وأن الولايات المتحدة سترفضه بالتالي.

مع ذلك فقد كان جروميكو يبدو متفائلاً أثناء حديثي معه وذهبنا سوياً لمقابلة عبد الناصر، وبدأ حديثه بأن النقاط التي عرضها وزير الخارجية الأمريكي دين راسك بنّاءة، وإن الأمريكيين أصبحوا مقتنعين بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية.

وهنا قاطعه عبد الناصر قائلاً: «إن راسك يتحدث عن انسحاب إسرائيل من سيناء فقط».

وأجاب جروميكو: «إنني أشير إلى حديث دين راسك معنا والأمريكان يتحدثون عن الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية، ونحن نأمل أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل في هذا الاتجاه، ولذلك فإننا نرى ضرورة التقدم بهذا المشروع إلى الأمريكيين وسوف نرى ما إذا كانوا صادقين في حديثهم معنا أولاً».

وهنا علق عبد الناصر قائلاً: «إن الولايات المتحدة غيرت موقفها معنا ومعكم أكثر من مرة، ونحن لا نرى بأساً من الاستمرار في البحث عن حل سلمي مقبول إذا كان هذا ممكناً. ولكن من وجهة نظرنا يجب ألا يكون هذا على حساب بناء قوتنا العسكرية».

وكانت ملاحظة عبد الناصر لها ما يبررها في الواقع، حيث كنا قد بدأنا نلاحظ في تلك الفترة وجود تخوف عند السوفييت من أن يؤدي نفاد صبرنا إلى أن نقوم بعمل عسكري كبير لتحرير أراضينا قبل أن نستكمل استعداداتنا العسكرية، ومن ثم بدأنا نلمس تباطؤهم في تزويدنا بالعربات والناقلات اللازمة للجنود وكذلك معدات العبور.

وتقدم السوفييت بمشروعهم للولايات المتحدة وكانت المرحلة الأولى منه تقضي بإنسحاب إسرائيل إلى مسافة أربعين كيلومتراً شرق قناة السويس، وبعد شهر

تنسحب قواتها إلى مواقع ٤ يونيو وتلتزم إسرائيل بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين، كما تلتزم مصر بتأمين حرية المرور في قناة السويس وتتواجد قوات من الأمم المتحدة في شرم الشيخ.

كما تتفق الدول العربية المعنية وإسرائيل على وضع الاتفاق النهائي عن طريق الاتصال بيارنج.

وعندما رفضت الولايات المتحدة المشروع، وافق الاتحاد السوفييتي على الإسراع بتزويدنا بالأسلحة والمعدات العسكرية التي سبق أن طلبناها منه.

في تلك الفترة وقع تطور خطير بالمنطقة عندما قامت إسرائيل بغارة ضخمة على مطار بيروت الدولي في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٨، وبلغت خسائر لبنان من جراء هذه الغارة ما يزيد عن ٤٠ مليون جنيه.

ومن خلال العرض السياسي الذي قدمته لمجلس الوزراء على أثر الغارة على مطار بيروت أكدت ان الحل السلمي غير متوقع، بل وغير ممكن، فالحل السلمي معناه أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية. وإسرائيل تصر على التوسع على حساب الأرض العربية. بينما تعمل الولايات المتحدة على أن تستمر إسرائيل في تفوقها العسكري على العرب، بصرف النظر عن عربدة إسرائيل في المنطقة واستمرارها في احتلال الأراضي العربية. وأضفت انه رغم غارة بيروت فإن الولايات المتحدة ماضية في الالتزام بتنفيذ صفقة طائرات الفانتوم لإسرائيل. وهذا الدعم المستمر يجعل إسرائيل تصر على الاستمرار في احتلال الأرض ومحاولة فرض الصلح وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لكي تصبح سويسرا الشرق.

وعلق عبد الناصر قائلاً: «إن نشاط الفدائيين الفلسطينيين يسبب لإسرائيل متاعب كبيرة، ولذا فإن أعمالها بدأت تتسم بالتهور كما رأينا في غارتها ضد الأهداف المدنية على مطار بيروت. وقد أرادت إسرائيل بهذه الغارة إثارة الرعب في العواصم العربية، ومن جانبنا فإننا سنبدأ أعمالاً عسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي في سيناء وعلى نطاق كبير خلال أسابيع. وعلينا أن نستعد لمواجهة ضربات مضادة.

وبانتهاء سنة ١٩٦٨ أصبح الموقف كما يلي:

أولاً - تراجعت إسرائيل عن موقفها بالنسبة للالتزام بتنفيذ القرار ٢٤٢ على جميع الجبهات وأصبحت بدلاً من ذلك تريد حلاً منفرداً على الجبهة

المصرية، يؤدي إلى انسحابها الشامل من سيناء مقابل إنهاء حالة الحرب من جانب مصر على حساب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الأخرى.

ثانياً ـ إن الحكومة الأمريكية أصبحت أكثر التصاقاً بالموقف الإسرائيلي ومن ثم غير راغبة في الضغط على إسرائيل. بل إن إسرائيل بعد أن ضمنت إمداداتها من السلاح الأمريكي المتطور، أصبحت أكثر تأثيراً على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

ثالثاً ـ تعثرت مهمة يارنج وكادت تتوقف تماماً.

رابعاً ـ بدأ الاتحاد السوفييتي في تقديم مساعدات كبيرة لنا في المجال العسكري لإعادة بناء قواتنا المسلحة؛

خامساً ـ بدأ التحول يظهر لصالحنا في العواصم الغربية بسبب التعنت الإسرائيلي.

سادساً ـ تبلور موقف دول العالم في معارضتها للعدوان الإسرائيلي، وكان تضامن دول أفريقيا في هذا الصدد مع مصر واضحاً وحاسمًا.

سابعاً ـ بداية التنبه العربي إلى ضرورة التنسيق من أجل موقف موحد، وإن كان في وجود خلافات عربية ما يستلزم جهداً مركزاً في هذا الاتجاه.

ثامناً ـ صمود الجبهة الداخلية في مصر رغم الصعوبات التي بدأت تفرضها الحرب والاستعداد للتضحية من أجل تحرير أراضينا.

وقد وجدت إنه من الضروري مواصلة تحركنا السياسي لإرغام إسرائيل على كشف أوراقها بالنسبة لسياستها التوسعية، وكان سبيلي لتحقيق ذلك هو استمرار تعاوننا مع يارنج وإبداء استعدادنا لتنفيذ القرار ٢٤٢ مع تحريك الموقف السياسي إلى أن تضطر إسرائيل للإعلان عن موقفها بالنسبة للقرار.

وكان تحقيق ذلك يقتضي أن يقوم مجلس الأمن بالتحرك لتنفيذ قراره، أو أن تقوم الدول الكبرى بذلك.

وكنت واثقاً من تفسير فرنسا وبريطانيا للقرار، والاتحاد السوفييتي، بأنه يقضي بالانسحاب الكامل. وكان ذلك هو تفسير الولايات المتحدة عندما وافقت على القرار ثم تراجعت عن موقفها تمشياً مع سياسة إسرائيل. وكان وقوف دولٍ غربية كفرنسا وبريطانيا إلى جانبنا يقضي على الفكرة التي حاولت إسرائيل ترويجها،

من أن هناك استقطاباً بين الشرق والغرب بالنسبة للموقف في الشرق الأوسط.

ومن ناحية أخرى فإن كشف الموقف الأمريكي بانحيازه المستمر لإسرائيل، كان يعاوننا في الحصول على مزيد من الدعم العسكري السوفييتي ويؤدي إلى إثارة الرأي العام العربي ضد الولايات المتحدة.

وأثناء اتصالاتي المستمرة خلال دورة الأمم المتحدة (١٩٦٨) مع ممثلي الدول الأعضاء بمجلس الأمن، كنت استحثهم على القيام بدورهم من أجل تنفيذ القرار ٢٤٢ وخاصة دول أوروبا الغربية، وكان وزير خارجية فرنسا واضحاً معي عندما قال لي: «لا تتوقع دوراً حاسمًا من أوروبا الغربية، لأن أوروبا مازالت غير مؤهلة حالياً للقيام بعمل سياسي جماعي لا ترضى عنه الولايات المتحدة».

وقد ذكرت له: «أن المجموعة الأوروبية سوف تقوى إقتصادياً خلال السنوات القليلة المقبلة، وسوف يكون لها رأي يعبر عن مصالحها ولا يتمشى بالضرورة دائمًا مع السياسية الأمريكية. واتفقنا في النهاية على ضرورة قيام الدول الكبرى بمعاونة يارنج في مهمته بعد أن كادت تتوقف تماماً.

وقد تحركت فرنسا في ١٦ يناير ١٩٦٩ عندما أرسلت خطاباً إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا تقترح فيه أن يلتقي مندوبو الدول الأربع لبحث قضية السلام في الشرق الأوسط. وكان هذا تطبيقاً عملياً للفكرة السابقة للجنرال ديجول من ضرورة الاتفاق بين الدول الأربع الكبرى على أسس واضحة للسلام في الشرق الأوسط، يعمل ممثل الأمم المتحدة على أساسها.

وأعلن نيكسون في ٦ فبراير موافقته على الاقتراح الفرنسي على أساس إجراء محادثات بين الدول الأربع الكبرى يقوم بها مندوبيهم الدائمين في مجلس الأمن مع تأييده لمهمة يارنج تأييداً كاملاً. وأضاف بأنه سيجري أيضاً مباحثات مع الدول المعنية بالمنطقة، كما أشار إلى المضيّ في العمل في المشروعات طويلة الأجل، مثل مشروع أيزنهاور/شتراوس للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية في المنطقة، وهو مشروع كان قد أعلنه أيزنهاور عام ١٩٥٨ يستهدف تحويل مياه البحر إلى مياه عذبة للزراعة عن طريق استخدام الطاقة النووية.

والمشروع عندما أعلنه أيزنهاور كان مجرد فكرة لا تستند إلى أي دراسة اقتصادية، وقد أدهشني أن يكرر نيكسون الفكرة بعد عشر سنوات وهو يعلم

استحالة تحقيقها في الوقت الحالي على الأقل، وإلى أن ينجح العلماء في تخفيض التكلفة مما قد لا يتحقق قبل نهاية القرن الحالي ومحاولة ربط المشروع بمشكلة الشرق الأوسط لم تكن موفقة.

وقد وجدت على ضوء هذه التطورات أن أتقدم إلى يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بمذكرة أرسلتها في ١٣ فبراير عن الموقف في المنطقة منذ صدور قرار مجلس الأمن. وفي تلك المذكرة أشرت إلى التصريح الذي أدلى به ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل في الكنيست الإسرائيلي في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٨ وجاء فيه:

«إن إسرائيل سوف تحتفظ بمضايق تيران التي استولينا عليها كجزء من أي تسوية بالشرق الأوسط».

كما قال اشكول في تصريح آخر لمجلة نيوزويك الأمريكية في ٩ فبراير ١٩٦٩ قال فيه: «إن نهر الأردن يجب أن يكون هو حدود الأمن بالنسبة لإسرائيل بكل ما يعنيه ذلك. إن جيشنا سوف يرابط على امتداد هذا الخط». ثم أضاف في نفس التصريح قائلاً: «أما بالنسبة لمرتفعات الجولان فإننا ببساطة شديدة لن نتخلى عنها ونفس الشيء بالنسبة للقدس، وبالنسبة لهذه الأمور ليست هناك مرونة على الإطلاق».

ولقد أصبح واضحاً بعد تلك التصريحات ماذا تعنيه إسرائيل تماماً بتفسيرها للحل السلمي على أساس القرار ٢٤٢، ولكن الجديد في الموضوع هو أن إسرائيل قد بدأت تخرج إلى العالم بتعبير جديد في المجال الدبلوماسي فأصبح هناك الحدود الدولية المتعارف عليها. ثم هناك شيء جديد أطلقت عليه إسرائيل اسم «حدود الأمن».

وتحت هذا الشعار الجديد الذي أطلقته إسرائيل فإنها تستطيع أن تحتل ما تشاء من أراضٍ بحجة حماية أمنها. وقد أدلى وزيرا الخارجية والدفاع الإسرائيليان خلال شهر فبراير؛ بتصريحات عن حق إسرائيل في إقامة مستعمرات بالأراضي العربية المحتلة.

وحسب ما جاء في تلك التصريحات فإن إسرائيل لخصت أهدافها كما يلي:

١ ـ ضم القدس العربية.

٢ ـ استمرار احتلال مرتفعات الجولان السورية.
٣ ـ استمرار احتلال الضفة الغربية.
٤ ـ الاندماج الاقتصادي والإداري لقطاع غزة مع إسرائيل.
٥ ـ استمرار احتلال شرم الشيخ ومنطقة خليج العقبة، واستمرار التواجد العسكري الإسرائيلي في أجزاء من سيناء.
٦ ـ إقامة مستعمرات إسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وعندما بدأت الاجتماعات الرباعية في نيويورك بين ممثلي فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في عام ١٩٦٩، شعر جوناريارنج بأنه قد آن الأوان لكي يحدد مواقف الأطراف المعنية بالنسبة للقرار ٢٤٢. وهكذا تلقيت منه أحد عشر سؤالاً، وجه مثلها لإسرائيل، وكلها تدور حول تنفيذ القرار، ومن بينها:

١ ـ هل تقبل مصر حق إسرائيل في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، حرة من أعمال القوة أو التهديد باستخدامها؟.
٢ ـ إذا كان الأمر كذلك، فما هو مفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها الذي تراه مصر؟.

وبعد أن تشاورت مع عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن الذي جاء إلى القاهرة لهذا الغرض، اتفقنا على موقف واحد بنيت عليه إجابتي على يارنج على النحو التالي:

١ ـ إن مصر تقبل حق كل دولة في المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها حرة من أعمال القوة أو التهديد باستخدامها، على أساس أن تسحب إسرائيل قواتها من جميع الأراضي العربية المحتلة كنتيجة لعدوانها في ٥ يونيو ١٩٦٧، وأن تطبق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧.
٢ ـ حينما أثيرت قضية فلسطين أمام الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧، فإن الجمعية العامة أصدرت قراراً في نوفمبر ١٩٤٧ لتقسيم فلسطين وتحددت بمقتضاه حدود إسرائيل.

وحدود إسرائيل التي أشرت إليها في إجابتي على يارنج لازالت حتى الآن هي الحدود القانونية لها أمام المجتمع الدولي. أما إسرائيل فقد رفضت أن تعلن عن

حدودها منذ قيامها،وكان ذلك بناء على إصرار دافيد بن جوريون في عام ١٩٤٨ حتى يمكن لإسرائيل مواصلة توسعها الإقليمي كلما سنحت لها الفرصة.

وفي أول اجتماع في نيويورك لممثلي الدول الأربع الكبرى. اقترح الوفد الفرنسي إصدار إعلان يسمى «إعلان المبادىء والنوايا» يتم فيه تحديد واضح لمبدأ الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية المحتلة في حرب يونيو، مقابل إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية الثلاث، مصر وسوريا والأردن، وإسرائيل. وذلك تنفيذاً للقرار ٢٤٢ ولكن الوفد الأمريكي رفض إصدار هذا الإعلان.

وفي تلك الفترة قرر عبد الناصر إيفاد الدكتور محمود فوزي مساعد رئيس الجمهورية لحضور جنازة الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت ايزنهاور، وذلك برغم العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بيننا وبين الولايات المتحدة منذ حرب يونيو، تعبيراً عن تقديرنا للدور الحاسم الذي قام به ايزنهاور خلال العدوان الثلاثي على أراضينا عام ١٩٥٦.

وكان الدكتور فوزي قد تساءل في جلسة لمجلس الوزراء التي عقدت في ١٢ نوفمبر ١٩٦٨، عن مدى استعدادنا للاستجابة لطلب الولايات المتحدة بإعادة العلاقات الدبلوماسية معها. وكان من رأي عبد الناصر أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل لم يتبدل وانهم لم يتجاوبوا مع مطالبنا باتخاذ موقف واضح من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. لذلك كان من رأيه التريث لمعرفة موقف نيكسون عندما يتسلم الرئاسة، على أن نواصل الحوار السياسي معهم عن طريق رئيس قسم رعاية المصالح المصرية في واشنطن وعن طريق رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة.

وقد اجتمع الدكتور فوزي أثناء وجوده في واشنطن بكل من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، ووزير خارجيته الجديد وليم روجرز ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر.

وعندما طلب الدكتور فوزي من وزير الخارجية الجديد وليم روجرز التقدم بمقترحات معقولة للعرب، علق روجرز قائلاً: «لا تنسوا أنكم خسرتم الحرب وعليكم أن تدفعوا الثمن».

وأثناء مقابلة الدكتور فوزي لنيكسون، أبدى نيكسون رغبته في تحسين

العلاقات بين البلدين واقترح عودة العلاقات الدبلوماسية، إلا أن عبد الناصر لم يجد أي تغير في الموقف يشجعه على إعادة العلاقات.

وبدأ الأمريكان بالإيحاء في الدوائر الدبلوماسية بأنهم قد توصلوا إلى اتفاق مع السوفييت حول الشرق الأوسط، وكانت التقارير تصلني من مصادر عديدة حول هذا الاتفاق المزعوم، واتصلت بعبد الناصر لإطلاعه على الشائعات التي تصلنا، وقد رأى إثارة الموضوع في مجلس الوزراء في شهر مايو حتى يزيل أية بلبلة حول موقف السوفييت، فذكر بأن الأمريكيين يحاولون إيهامنا بأنهم توصلوا إلى اتفاق سري بينهم وبين السوفييت بشأن الشرق الأوسط، ولكن تبين لي من الحوار مع المسؤولين السوفييت، وآخرهم السفير السوفييتي في القاهرة ان هذا الأمر غير صحيح. وان ما يردده الأمريكيون في هذا الصدد ليس أكثر من محاولة للدس والوقيعة لتعكير علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتي، حتى يغلقوا أمامنا تماماً الباب الوحيد المفتوح لإعادة بناء قواتنا المسلحة وتحرير أراضينا بقوة السلاح. ولقد اقترنت تلك المحاولة بنشاط متزايد للمخابرات الأمريكية داخل مصر، مع محاولة جادة منهم للاتصال ببعض الضباط في قواتنا المسلحة. وعلى أي حال فإن السوفييت ملتزمون معنا منذ حرب يونيو بأنهم لن يوافقوا على أي حل لقضية الشرق الأوسط إلا إذا وافقنا عليه مسبقاً.

وفي تلك الفترة، التي اقترنت برفضنا الأساسي لأي حل منفرد وتزايد قدرتنا العسكرية، بدأت إسرائيل تكثف من غاراتها ضدنا ونقلت تلك الغارات إلى العمق المصري مستفيدة من تفوقها الجوي ومن نقص الطيارين المقاتلين لدينا وعدم استكمال شبكة الدفاع الجوي لتغطية جميع مواقعنا الحيوية داخل مصر، فقامت بغارة على قناطر نجع حمادي لإحداث أضرار بالغة بالزراعة في مصر، بأمل إضعاف هيبة نظام الحكم والتشكيك في مدى جدوى استعداداتنا العسكرية.

كما واصلت غاراتها على العمال المصريين الذين يعملون في بناء مواقع الدفاع الجوي في جبهة قناة السويس.

ولم يكن هذا ليثير اليأس في صفوف أفراد الشعب، بل الواقع أن تلك الغارات حققت أثراً عكسياً تماماً، لأنها جعلت أفراد الشعب أكثر إيماناً بالحل العسكري مع إسرائيل، وزاد ضغطهم على القيادة من أجل التعجيل بتحرير الأرض.

والذي حدث فعلاً هو أن مصر كثفت من حرب الاستنزاف ضد الاحتلال الاسرائيلي في سيناء. وكان الشعب يتقبل التضحيات بمعنويات مرتفعة وقدر كبير من التصميم على القتال.

وكان هناك أكثر من محور تدور حوله السياسة الأمريكية في تلك الفترة. فهناك مهمة يارنج التي لا تؤيدها الولايات المتحدة، ومن ثم فهي عملياً متوقفة. ثم هناك مشاورات الدول الأربع الكبرى في نيويورك، والتي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيها في عزلة كاملة. وأخيراً هناك المباحثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التي حاولت الولايات المتحدة أن تحظى خلالها بموافقة الاتحاد السوفييتي على حل منفرد بين مصر وإسرائيل وهو أمر رفضه الاتحاد السوفييتي.

وفي ١٦ مايو تقدمت الولايات المتحدة بمشروع من ثلاث عشرة نقطة لحل منفرد بين مصر وإسرائيل، وكان المشروع الأمريكي لا ينص صراحة على ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود مصر الدولية ويقترح نزع سلاح سيناء. كما كان يتناقض ما جاء في قرار مجلس الأمن بالنسبة للمطالب العربية ويضيف التزامات على مصر غير واردة في القرار.

ثم عادت الولايات المتحدة وأعدت مشروعاً جديداً سمي بمشروع «الأربع عشرة نقطة» قدمه جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إلى السوفييت في ١٥ يوليو باعتباره «مشروعاً مضاداً للمقترحات السوفييتية».

كان هدف المشروع الأمريكي هو الدخول في مناورة سياسية جديدة مع السوفييت وعلينا أن نتأمله على ضوء تلك الحقيقة. ولكن أهميته هنا، هو في أنه كان أسوأ المحاولات الأمريكية في الإصرار على حل منفرد بين مصر وإسرائيل.

وكان هذا المشروع الأمريكي الجديد يتضمن النقاط الأساسية التالية:

أولاً - إجراء مفاوضات مباشرة تحت إشراف يارنج.

ثانياً - انسحاب إسرائيل إلى حدود يتم الاتفاق عليها مع عدم استبعاد الانسحاب إلى حدود مصر الدولية. (وهو نص يعطي إسرائيل الحق في تعديل حدودنا).

ثالثاً - ينزع السلاح من جميع المناطق التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية.

رابعاً - اعتبار مضيق تيران طريقاً مائياً دولياً.

خامساً - يتم إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل بمجرد إيداع وثائق الاتفاق في سكرتارية الأمم المتحدة. (وليس عندما تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي العربية).

سادساً - التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بين كل من مصر والأردن وإسرائيل، مع إمكانية بحث إدارة قطاع غزة مؤقتاً بواسطة الأمم المتحدة.

(وهو نص يسمح لإسرائيل بالاستمرار في احتلال غزة).

سابعاً - يكون للفلسطينيين اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ حق العودة أو توطينهم حيثما يعيشوا، وذلك في إطار اتفاقية تحدد الاعداد المسموح بعودتهم سنوياً.

(وبذلك يكون لإسرائيل الحق في تحديد عدد من توافق على عودتهم وقد يكون عدداً رمزياً، وذلك مخالفاً لقرار اللاجئين).

وأوضح سيسكو خلال تقديمه للمشروع أنه يمكن نزع سلاح سيناء جزئياً مقابل وجود قوات إسرائيلية في شرم الشيخ.

(أي أن الولايات المتحدة تقترح أن تواصل إسرائيل احتلالها لقسم من الأراضي المصرية).

وكان واضحاً أن الولايات المتحدة لم تقدم بذلك أي حل لتحقيق السلام في المنطقة وإنما كان الهدف هو مواجهة الموقف السوفييتي بمناورات سياسية مضادة.

من هنا فإن المشروع الأمريكي تعمد تبني الموقف الإسرائيلي بالكامل، وتعمد أيضاً أن يترك أكثر من موضوع فرعي لكي يتم تحديده نهائياً عن طريق التفاوض المباشر بين مصر وإسرائيل، مثل موضوع غزة وموضوع عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يسمح بعودتهم سنوياً. بل واقترحت احتلال إسرائيل لشرم الشيخ.

وكان من الطبيعي أن أرفض هذا المشروع باعتباره غير صالح للمناقشة.

وقد عرض الرئيس جمال عبد الناصر هذا المشروع في اجتماعات مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا،وكان الغرض من العرض أن يطلع كافة المسؤولين

على موقف أمريكا الذي يزداد سوءا

فذكر عبد الناصر أن هذا المشروع لا يختلف كثيراً عن المشروع الأمريكي الذي سبقه، وهي مشاريع تستهدف أن نستسلم للشروط الإسرائيلية وجر أقدامنا إلى حل منفرد مع إسرائيل نتخلى فيه عن الدول العربية الأخرى والقضية الفلسطينية كلها، وان أمريكا تستطيع أن تنحاز لإسرائيل كما تشاء، ولكن طالما أنها لم تنجح في إرغامنا على التفاوض مع إسرائيل أو توقيع صلح معها أو الاستسلام للحل المنفرد، فإنه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة تكون قد كسبت بعد حرب يونيو»

وأضاف عبد الناصر قائلاً: «إننا سوف نصعد حرب الاستنزاف ضد الاحتلال الإسرائيلي وإنه يرى أن هناك تطورين محددين سوف يكونان في صالحنا:

- ان تزايد الانحياز الأمريكي لإسرائيل سوف يدفع الاتحاد السوفييتي إلى التسليم معنا بعدم جدوى الحل السلمي.
- كما أن وصول طائرات الفانتوم الأمريكية لإسرائيل في الشهر التالي - أغسطس - سوف يحفز الاتحاد السوفييتي على التعجيل بالتزاماته العسكرية نحونا».

ثم أعلن عبد الناصر في خطابه السنوي في عيد الثورة ذلك العام، «انتقالنا إلى الردع ضد الاحتلال العسكري الاسرائيلي، في تصعيد سوف تكون له نتائج جوهرية على الموقف كله في الشرق الأوسط، وعلى الموقف الأمريكي والسوفييتي على وجه الخصوص.

ولم يكن السوفييت يخفون تحفظاتهم على قيامنا بتصعيد المواجهة العسكرية مع اسرائيل، بل إنهم كانوا مازالوا أقرب إلى معارضة عبد الناصر في قيامه بحرب الاستنزاف، ولكن عبد الناصر لم يقف طويلاً أمام تلك التحفظات السوفييتية. وبدأ السوفييت من جانبهم يتقبلون الموقف المصري بعد أن لمسوا تصميم مصر على تحمل تضحيات المواجهة العسكرية مع إسرائيل مهما كان الثمن.

ومن استعراض الفترة السابقة تبرز الحقائق التالية.

أولاً - إن المشروع الأمريكي الأخير كان هو قمة الضغط الأمريكي

الإسرائيلي المشترك علينا في سبيل إرغامنا على الدخول في حل منفرد مع إسرائيل.

ثانياً - إنه في كل تلك الحلول المنفردة لم تكن استعادة سيناء بالكامل موضع جدل من الأمريكيين، وإن كانوا يلجأون للمناورة مرة بالحديث عن نزع سلاح سيناء، ومرة بالحديث عن وجود دولي في شرم الشيخ، ومرة بالحديث عن إدارة مؤقتة لقطاع غزة بواسطة الأمم المتحدة.

ثالثاً - فشلت في تلك الفترة كل المحاولات التي بذلتها الولايات المتحدة للوقيعة بيننا وبين الاتحاد السوفييتي، وكذلك فيما بذلته من ضغوط على السوفييت من أجل تخفيض شحناته إلينا من الأسلحة ومعدات الدفاع الجوي. ومع ان الاتحاد السوفييتي كان يؤخر شحناته أحياناً حسب تصوره لوجود أو عدم وجود أمل من التفاوض السياسي مع الولايات المتحدة، إلا أنه في النهاية كان يستجيب لمطالبنا، أو معظمها على الأقل.

رابعاً - بتقديم الولايات المتحدة لمشروعها الأخير بدأت تتضح عملية «الاستقطاب» في المنطقة، بتبني الولايات المتحدة لمطالب إسرائيل بالكامل في أن تفرض علينا شروطها، وتبني الاتحاد السوفييتي بالكامل موقفنا في ضرورة إنسحاب إسرائيل لمواقع ٤ يونيو.

وبالطبع، ففي هذا الاستقطاب، كان موقف الولايات المتحدة هو الأقوى لأنه لم يكن يتطلب سوى تدعيم الأمر الواقع فعلاً، وهو الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأراضينا، بينما موقف الاتحاد السوفييتي هو الأضعف لأنه مضطر إلى مساعدتنا في تغيير هذا الأمر الواقع نفسه بقوة السلاح.



٦

الصراع من أجل التسوية الشاملة

إذا كانت السنتان الأوليان، بعد حرب يونيو ١٩٦٧، قد تميزتا بممارسة أقصى الضغوط السياسية والعسكرية على مصر من أجل الدخول في حل منفرد مع إسرائيل، فإن السنة الثالثة، أي يوليو ١٩٦٩، حتى يوليو ١٩٧٠، قد كانت في جوهرها صراعاً من أجل التسوية الشاملة.

وكان رفضنا للحل المنفرد يحتاج منا إلى القدرة على الرفض ومن ثم القدرة على الصمود الكافي لمواصلة هذا الرفض. ولهذا فإن تلك السنة شهدت أكبر قدر من الصراع بيننا وبين إسرائيل، فألقت إسرائيل كل ثقلها العسكري ضدنا، وقدمنا نحن فيها أضخم التضحيات وتزايد خلالها الصراع بين الدولتين العظميين.

وكانت إسرائيل تعمل على استمرار الأمر الواقع المستند إلى استمرارها في احتلال أراضينا بينما كان علينا مقاومة المخطط الإسرائيلي بكل الوسائل بما في ذلك استخدام القوات المسلحة عندما تكون متأهبة لذلك.

وكانت معرفة الدول العربية بموقف مصر ومواصلة التشاور معها أساسية في المحافظة على التضامن العربي، ولذلك فإنني عندما رفضت عرض راسك بالحل المنفرد، اجتمعت في اليوم التالي مع رؤساء الوفود العربية وأبلغتهم بتمسكي بالحل الشامل، وعندما عدت إلى القاهرة أبلغت الدول العربية برأيي الكتابي على راسك، وأصبحت الدول العربية جميعاً تعلم برفضنا الحل المنفرد، مما دعم موقف مصر عربياً ودولياً.

وعندما زار الملك فيصل القاهرة في شهر ديسمبر ١٩٦٩ أبلغه عبد الناصر

بأننا رفضنا الحل المنفرد لأنه يشكل خطورة على مصر كما يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية، بل والقضية العربية كلها.

والواقع أن عام ١٩٦٩ شهد تغييرات جوهرية في المنطقة فقد قام الجيش في السودان بثورة تزعمها جعفر نميري في ٢٥ مايو ١٩٦٩، ثم تبعته ثورة أخرى في ليبيا في أول سبتمبر من نفس السنة بقيادة معمر القذافي ، وأدى هذا التطور إلى تأكيد خطأ الولايات المتحدة في تقديرها لمجرى الأحداث في المنطقة. فبدلاً من أن يؤدي عدوان إسرائيل إلى انقلاب داخلي في مصر فقد أدى في الواقع إلى ثورات تتعهد منذ اللحظة الأولى لقيامها بتقديم مزيد من التأييد لمصر. ان الهزيمة العسكرية لم تؤدِ إلى عزل وسقوط النظام المصري، وإنما أدت إلى مزيد من الالتفاف العربي حوله. والذي بدأ يعاني من العزلة في الشرق الأوسط لم يكن عبد الناصر وإنما المصالح الأمريكية.

وكان قيام الثورتين في كل من السودان وليبيا ليس دعمًا سياسياً لمصر فحسب بل كان يمثل كذلك، من الناحية العسكرية عمقاً استراتيجياً لها. مما مكننا في مرحلة تالية بنقل الكلية الحربية إلى السودان، والكلية البحرية إلى ليبيا حتى لا يتعرضا لغارات إسرائيل الجوية.

على أن العنصر الأكثر أهمية في قيام ثورتي السودان وليبيا كان في موقفهما السياسي من المصالح الأمريكية في المنطقة. فالذي لا شك فيه أن دور الولايات المتحدة المنحاز بشدة إلى إسرائيل كان من أسباب قيام الثورتين.

وكانت الولايات المتحدة تسيطر على ليبيا سياسياً وعسكرياً وتستخدم قاعدة عسكرية ضخمة هناك، هي قاعدة «هويلس» تمكنها من إحكام سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط ومساندة الأسطول السادس.

وكان أول عمل قام به القذافي مطالبة أمريكا بإنهاء وجودها العسكري والرحيل من قاعدة هويلس.

والواقع ان هذا الدرس كانت له نتائج جوهرية من حيث انه أدى إلى تنبيه الأصوات العاقلة داخل الولايات المتحدة، والحريصة على المصالح الأمريكية في المنطقة إلى خطورة استمرار الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، ليس فقط على

المصالح الأمريكية الضخمة في العالم العربي، ولكن أيضاً على كل النظم السياسية التي مازالت الولايات المتحدة تعتبرها «معتدلة» بالقياس الأمريكي.

وخلال ذلك العام استطاعت مصر إعادة بناء الجيش بعد أن حصلت على كميات ضخمة من الأسلحة السوفيتية، كما أن السوفييت أمدونا بطيارين للمعاونة في حماية العمق المصري، وهكذا فإن الولايات المتحدة اكتشفت أنه بدلاً من أن يؤدي تصعيد دعمهم العسكري لإسرائيل إلى ردع السوفييت وبالتالي إلى استسلامنا للمطالب الإسرائيلية، فإنه أدى إلى تصعيد الدعم السوفييتي لنا، إلى مستوى أصبح يتجاوز نطاق الصراع العربي الإسرائيلي، ويدخل في نطاق المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ولم يكن هذا بالطبع قراراً سهلاً بالنسبة إلى السوفييت، فقد رأينا مدى ترددهم منذ يونية ١٩٦٧ في تصعيد دعمهم العسكري لمصر. إلا أن الغارات الجوية التي بدأتها إسرائيل ضد أهداف إقتصادية في العمق المصري أتت بنتيجة عكسية.

وكان العامل الرئيسي لمقاومة خطة إسرائيل بغرض تغيير الأمر الواقع هو حرب الاستنزاف التي قرر عبد الناصر تصعيدها ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وفي العاشر من يوليو ١٩٦٩ قامت قوات الصاعقة المصرية باقتحام موقع إسرائيلي في سيناء ورفعت عليه العلم المصري، وانسحبت القوة المصرية بعد أن كبدت القوات الإسرائيلية أربعين قتيلاً وجريحاً، وعادت ومعها عدد من الأسرى. ثم قامت أربعون طائرة مصرية في ٢٤ يوليو بقذف المواقع الإسرائيلية في سيناء.

وفي خلال الأسابيع الستة التالية قامت إسرائيل بنحو ألف غارة جوية فوق الجبهة المصرية.

وعندما أعلنت إسرائيل في السادس من سبتمبر عن وصول أول دفعة إليها من طائرات الفانتوم الأمريكية زادت قدراتها الضاربة وشرعت فوراً في استخدامها في غاراتها وعلى الأهداف الاقتصادية في العمق المصري.

وفي هذا العام بدأ الشرق الأوسط يشهد أول حرب اليكترونية عندما زودت الولايات المتحدة إسرائيل بالأجهزة الألكترونية لمعونة طائراتها في غاراتها على المواقع المصرية.

وفي أواخر عام ١٩٦٩ كانت إسرائيل تلقي على مصر ما يقرب من ألف طن

من القنابل يومياً حسب تقدير الخبراء العسكريين تبلغ قيمتها مليون جنيه إسترليني بهدف إرغام مصر على وقف حرب الاستنزاف.

وقد أطلق البعض على حرب الاستنزاف «الحرب الرابعة» بين إسرائيل ومصر أو حرب السنوات الثلاث. وكان علينا مواصلتها مهما كانت التضحيات لمقاومة سياسة الأمر الواقع الذي تريد إسرائيل فرضه وحتى يمكن في النهاية تحقيق الحل الشامل.

واستمرت إسرائيل في غاراتها العنيفة وقامت في فبراير ١٩٧٠ بغارة على مصنع مدني في أبو زعبل وألقت طائرات الفانتوم بقنابل زمنية في فترة تغيير نوبات العمل التي تضم ألفي عامل، فقتلت سبعين عاملاً مصرياً وجرحت مائة، وقامت بغارة أخرى في إبريل على مدرسة أطفال في قرية بحر البقر فقتلت ٤٦ طفلاً وجرحت أربعين.

والواقع أن أفراد الشعب، والقوات المسلحة كانوا يقابلون تلك الغارات بهدوء وتصميم منقطع النظير، لأن عبد الناصر كان واضحاً مع الشعب من البداية في توعيته بأعباء حرب الاستنزاف، فقال في أكثر من خطاب علني ان المهم في هذه الحرب ليس فقط هو قدرتنا على أن نضرب العدو، ولكن أيضاً أن نتحمل ضرباته المضادة.

وبرغم أننا حصرنا ضرباتنا في الأهداف العسكرية للاحتلال العسكري الإسرائيلي في سيناء، فإن إسرائيل من جانبها هاجمت أهدافاً مدنية عديدة. وأعلنت أن غاراتها في العمق المصري تستهدف التخلص من عبد الناصر.

ولم يكن هدفنا من حرب الاستنزاف قاصراً على الهدف السياسي وإنما كانت هذه الحرب هي جزءاً من استعداداتنا العسكرية القتالية لعبور قناة السويس وتحرير أرضنا. فقد كانت القوات المسلحة تشتبك مع العدو يومياً وكان الشعب يعيش جو المعركة ويشارك فيها.

وخلال حرب الاستنزاف كان أول لقاء لي مع وليم روجرز أثناء دورة الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٦٩، خرجت منه بانطباع أنه مخلص في محاولته لفهم حقيقة الصراع في الشرق الأوسط، وانه يرغب التعامل معي بذهن متفتح، مما جعلني أشعر بصدقه وجديته في محاولة تنمية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. وفي ذلك اللقاء

ذكر لي روجرز أنه قابل في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة حوالى خمسين وزيراً للخارجية، وانه أصيب بالدوار حيث لم يكن يتصور أن العالم مليء بكل هذه المشاكل التي سمعها، وان الكل يتوقع أن يكون للولايات المتحدة دور في حل هذه المشاكل.

وعندما تطرقنا إلى أزمة الشرق الأوسط أبدى وليم روجرز قناعته بضرورة تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي. وقد علقت على ذلك بأن كل الفرص سوف تصبح متاحة فيها لو اتبعت الولايات المتحدة سياسة أقل انحيازاً لإسرائيل.

ثم تحدثت عن الظروف التي صدر فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وكيف أن الولايات المتحدة التزمت في حينها بأن يكون هذا القرار حلاً للتنفيذ وليس مجرد مجموعة مبادىء كما تزعم إسرائيل. واننا قد تعهدنا بإنهاء حالة الحرب مقابل الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة. وأضفت انه مرت سنتان على صدور القرار ولم يخط أي خطوة نحو التنفيذ بسبب موقف إسرائيل ومعاونة الولايات المتحدة لها، وذكرت له انه لا يمكن إعفاء الولايات المتحدة من مسؤولية الغارات الإسرائيلية على الأهداف المدنية في مصر فهي التي زودتها بالطائرات والقنابل التي تستخدمها في هذه الغارات. وأكدت لروجرز بأنه ما لم تقم الولايات المتحدة الآن بنفس الدور الذي قام به ايزنهاور عام ١٩٥٦ فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى حرب جديدة ولن تكون الأخيرة في الصراع العربي الإسرائيلي.

وهنا قال لي وليم روجرز: إننا لا نستطيع الضغط على إسرائيل، وإلا كان من حقنا أيضاً الضغط عليكم. ولذلك فإن ما نسعى إليه هو إقناع الأطراف المعنية بأهمية الحل السلمي عن طريق التفاوض.

قلت لروجرز: إننا حتى إذا سلمنا جدلاً بأنكم لا تستطيعون الضغط على إسرائيل، فإننا نرى أن من واجبكم على الأقل هو الإعلان عن موقفكم بوضوح، فهل توافقون على أن تحتل دولة عن طريق الغزو العسكري أراضي ثلاث دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة

قال روجرز: إننا لسنا فولتا العليا أو جابون. إننا دولة عظمى. فإذا أعلنا عن موقفنا بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كافة الأراضي العربية فيجب

أن نكون متأكدين أن ذلك سيتم تنفيذه فعلا.

وقد ذكرتني صراحة وليم روجرز هنا بما سبق وسمعته من سلفه دين راسك قبلها بسنة من أنه لن تأتي إدارة أمريكية تمارس ضغطاً فعّالاً على إسرائيل. ولكن الجديد هنا هو أن روجرز لم يكتفِ بالتصريح بعدم قدرة الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل. وإنما أضاف أيضاً عدم قدرتها على الإعلان عن موقفها بالنسبة لما نص عليه قرار مجلس الأمن من عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالحرب. والاستنتاج الوحيد من هذا الموقف هو أن العناصر الصهيونية في الولايات المتحدة قد أصبحت قادرة على الضغط على الإدارة الأمريكية وليس العكس.

ولقد أثار وليم روجرز معي مدى إمكانية إجراء مفاوضات على غرار المفاوضات التي كانت قد جرت في جزيرة رودس، وأوضحت له أن ما تريده إسرائيل هو المفاوضات المباشرة ونحن نرفض ذلك لأنها ستكون مفاوضات تحت ضغط الاحتلال الإسرائيلي، وأضفت متسائلاً: هل كان هو كأمريكي يقبل من حكومته التفاوض مع اليابان بعد هجومها على الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر؟ وهل كان ديجول مخطئاً في رفضه التفاوض مع النازيين وهم يحتلون أجزاء من فرنسا؟ إننا الآن في نفس الموقف. وإذا قبلنا التفاوض المباشر مع إسرائيل بينما قواتها تحتل شبراً واحداً من أراضينا، فإننا بذلك نكون قد بدأنا طريقاً لا عودة منه، هو طريق الاستسلام للمعتدي. أما ما حدث في رودس فلم يكن مفاوضات مباشرة بيننا وبين إسرائيل، وإنما كان الدكتور رالف بانش كممثل للأمم المتحدة يتنقل بين مقر كل وفد وان ذلك هو ما يفعله الآن السفير يارنج. فهو يتنقل بين فندق الوالدورف أستوريا الذي أقيم به في نيويورك وبين فندق البلازا الذي يقيم فيه وزير خارجية إسرائيل.

ثم أضفت قائلاً: إن موضوع الاتصالات هو مجرد مسألة إجرائية تريد إسرائيل من إثارتها إبعادنا عن جوهر الموضوع وهو مدى استعدادها لنبذ سياستها التوسعية ومدى التزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن.

وكان روجرز قد سمع من أبا إيبان وصفاً مخالفاً تماماً لما حدث في رودس، ولكنه أبدى اقتناعاً بشرحي، لأنني أوضحت له انني كنت عضواً بالوفد المصري في مباحثات رودس.

وقد أكدت لروجرز في نهاية حديثي معه ان السلام لن يتحقق في منطقتنا إلا بعد تحقق أمرين: أولهما إنسحاب إسرائيل الشامل من كافة الأراضي العربية المحتلة وثانيهما حل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة.

وعندما قابلت يارنج في نيويورك كان متشائمًا من إمكان التوصل إلى التزامات محددة مع إسرائيل وأبلغني انه سيعود في نهاية الأسبوع إلى موسكو مستأنفاً عمله كسفير للسويد هناك في انتظار لما يمكن أن تسفر عنه الاتصالات الثنائية بين واشنطن وموسكو والاجتماعات الرباعية للدول الكبرى.

وأثناء مقابلتي مع أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتي خلال الدورة أشرت إلى زيارته للقاهرة التي ذكر فيها للرئيس عبد الناصر انه علم من دين راسك بأن الولايات المتحدة ترى بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية وإننا وافقنا على المشروع الذي طرحه علينا على هذا الأساس ولكن رفض الولايات المتحدة أدى إلى تجميد الموقف.

وقد عقد جروميكو من جانبه اجتمعات عديدة مع وليم روجرز، وعندما اتصلت به قبل عودتي الى القاهرة لم أسمع منه ما يفيد بحدوث أي تحول في الموقف الأمريكي. ولذلك فإنني بمجرد عودتي إلى القاهرة اجتمعت بالرئيس جمال عبد الناصر وأوضحت له عدم حدوث تغير في الموقف الأمريكي، بل ان موقفهم يزداد سوءاً، فقد قرر نيكسون تزويد إسرائيل بنحو ١٥٠ طائرة جديدة من بينها خمسون طائرة فانتوم. وهنا رأى عبد الناصر ضرورة إطلاع مجلس الأمة على الموقف بالتفصيل، حتى يزول أي تردد لدى بعض الأوساط التي كانت ماتزال تأمل بإمكان التفاهم مع الولايات المتحدة.

وقد تحدثت إلى مجلس الأمة في جلسة مغلقة شرحت فيها موقف إسرائيل ودور الولايات المتحدة، أعلن المجلس بعدها مسؤولية الولايات المتحدة بصفة أساسية عن فشل كل محاولات الحل السلمي، وانها مسؤولة بمساندتها لإسرائيل عن دفع المنطقة إلى حرب لا يمكن لأحد أن يقدر احتمالاتها ولا مضاعفاتها على سلام العالم وأمنه.

ولقد أذيع هذا البيان الذي أصدره المجلس. وردده الإذاعات العربية في كافة العواصم العربية وكان الهدف من ذلك كله هو مواصلة الضغط على الولايات

المتحدة وتنبيهها إلى نتائج سياستها.

وهكذا، فمع نهاية سنة ١٩٦٩، تزايد الشعور المعادي للولايات المتحدة في كافة أنحاء العالم العربي، وهو الأمر الذي بدأ يثير قلق الإدارة الأمريكية الجديدة خصوصاً بعد مفاجأة الثورة في كل من السودان وليبيا وعرضهما على عبد الناصر كل أنواع المساندة الممكنة.

ومع إصرار عبد الناصر على المضي قدماً في حرب الاستنزاف ضد الاحتلال الإسرائيلي بدأت تصلنا شحنات من الأسلحة بكميات كبيرة من الاتحاد السوفييتي، وفي الواقع فقد بلغ ما تعاقدنا عليه مع السوفييت في سنة ١٩٦٩ وحدها ما يتجاوز كل ما حصلنا عليه من أسلحة خلال الاثنتي عشرة سنة ما بين ١٩٥٥ و١٩٦٧.

وكان هذا التدفق في السلاح، وتصعيدنا لحرب الاستنزاف ضد اسرئيل يشير إلى تزايد الوجود السوفييتي في المنطقة مستقبلاً، وهو الأمر الذي تعرف الولايات المتحدة جيداً انه يضعف الموقف الأمريكي الاستراتيجي في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة كانت تلمس بأن حلفاءها في أوروبا الغربية لا يساندونها في موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي.

وهكذا، فبرغم مرور عامين ونصف تقريباً على انتصار إسرائيل العسكري الضخم بدأ يتبين للولايات المتحدة ولإسرائيل انهما قد فشلا في إحداث تصدع في الجبهة الداخلية بمصر، كما تبين للإدارة الأمريكية الجديدة فشل الأسس التي أقامت عليها سياستها بالمنطقة عقب حرب يونيو وان المصالح الأمريكية ستتعرض في المدى الطويل للتهديد بسبب سياستها المعادية للعالم العربي.

ولقد كانت أول إشارة إلى وجود هذا التغيير في الموقف الأمريكي هي الرسالة التي تلقيتها في ٩ نوفمبر ١٩٦٩ من روجرز، وتتضمن مقترحات أمريكية جديدة من عشر نقاط.

وقد بدأ وليم روجرز رسالته إليّ بقوله: إنني أعرف انك مهتم بالطريقة التي سنأخذ فيها في الاعتبار الجوانب الأخرى من التسوية العربية الإسرائيلية الشاملة. وإنني أستطيع أن أؤكد لك انه ليست لدينا أية نية لمحاولة فصل الجانب الخاص بمصر عن الأجزاء الأخرى. فنحن مثلكم نرى التسوية باعتبارها تسوية كلية لا تتجزأ.

وكان روجرز يشير بهذه الفقرة في وضوح إلى أن الولايات المتحدة ترى بعدم صلاحية الحل المنفرد، وانها ترى بالتسوية الشاملة.

وكانت المقترحات الأمريكية الجديدة التي تلقيناها من وليم روجرز تتلخص في توقيع إتفاق بين مصر وإسرائيل، يتضمن كافة النقاط التي سبق واقترحها علينا دين راسك في نوفمبر ١٩٦٨، إلا انها تقترح أسلوباً جديداً يباشر به السفير يارنج عمله، وذلك بالأخذ بأسلوب التفاوض الذي سبق أن اتبعه الطرفان في مفاوضات رودس عام ١٩٤٩. وان يتم ذلك تحت إشراف السفير يارنج نفسه كممثل للأمم المتحدة.

ولكنني لاحظت أن روجرز قد أضاف نقاطاً لم ترد في مشروع دين راسك كاقتراحه بأن تتفاوض مصر وإسرائيل حول الاجراءات التي تضمن حرية الملاحة في شرم الشيخ واقتراح آخر ببحث مصير قطاع غزة وبإنشاء مناطق منزوعة السلاح.

وبالنسبة للحدود، فقد كانت المقترحات الأمريكية واضحة في تقريرها بأن الحدود بين مصر وإسرائيل هي حدود مصر الدولية، الأمر الذي يعني انسحاب إسرائيل الشامل من الأراضي المصرية. والواقع أن الموقف الأمريكي بالنسبة لهذه النقطة كان واضحاً ومحدداً من البداية حتى في قمة الضغط الأمريكي علينا من أجل الدخول في حل منفرد مع إسرائيل. ولذلك فلم تكن هناك عقبة بالنسبة للانسحاب من سيناء وإنما كانت العقبة رفض إسرائيل الالتزام بالانسحاب من الضفة الغربية وغزة والقدس ومرتفعات الجولان.

وكانت هذه المقترحات الأمريكية الجديدة التي تلقيناها من وزير الخارجية روجرز تتلخص في:

١ - ان توافق مصر وإسرائيل على جدول زمني من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من الاراضي المصرية التي تم احتلالها خلال حرب ١٩٦٧.
٢ - إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.
٣ - توافق الأطراف على أن الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضي فلسطين تحت الانتداب تصبح هي الحدود الآمنة والمعترف بها بين إسرائيل ومصر.
٤ - إن الاتفاق سوف يتضمن إقامة مناطق منزوعة السلاح واتخاذ إجراءات فعّالة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران. وترتيبات أمنية من

أجل التصرف النهائي في قطاع غزة.

٥ - تقوم مصر بتأكيد حق سفن جميع الدول، بما في ذلك إسرائيل في حرية الملاحة بغير تمييز أو تدخل.

٦ - يوافق الطرفان على قبول شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، كما يتم الاتفاق عليها في الاتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل.

٧ - يوافق الطرفان على الاعتراف بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي والحق في الحياة في سلام داخل حدود آمنة حرة من التهديدات باستخدام القوة.

٨ - يتم تسجيل الاتفاق النهائي كوثيقة يتم توقيعها بواسطة الطرفين وإيداعها في الأمم المتحدة.

٩ - يوافق الطرفان على أن يتم تسليم الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه.

وكان لي بعض التحفظات على بعض النقاط الواردة في هذا المشروع الأمريكي الجديد. إلا أنه كانت هناك نقاط إيجابية أهمها إنسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية واعتراف روجرز بأهمية الحل الشامل. وكان الرأي الذي أبديته لعبد الناصر هوعدم رفض المشروع وإنما مواصلة الاتصال بروجرز للتعرف على موقفه بالنسبة لباقي الجبهات. وقد أيد عبد الناصر هذا الرأي.

فأرسلت خطاباً إلى روجرز في ١٦ نوفمبر ١٩٦٩ ذكرت فيه:

«إنني لاحظت انك أوردت في خطابك انه ليست لديكم النية لفصل ما يتعلق بمصر عن سائر الأجزاء، وان التسوية يجب أن تكون شاملة وفي رأيي أن ذلك يعتبر أمراً أساسياً».

«وقد يكون من المفيد في هذا الشأن أن أنهي إليكم انني سبق أن سمعت وجهة النظر هذه من مستر راسك عندما تلقيت منه مقترحاته في ٢ نوفمبر ١٩٦٨، والتي كانت تهدف إلى اجراء تسوية جزئية مع مصر وحدها».

«وقد أوضحت له في ذلك الوقت ضرورة وضع تسوية شاملة للمشكلة بكاملها وفقاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، ولقد وافقني مستر راسك على ذلك».

«إلا اننا لم نسمع منذ ذلك الحين عن أية مشاريع حول الأجزاء الأخرى التي تحتلها إسرائيل، وإنما تلقينا مشاريع عدة تختلف في صياغاتها، إلا انها تستهدف في النهاية إجراء تسوية جزئية مع مصر فقط».

«ولذلك فإنكم ولا شك تقدرون بأن موقفنا النهائي لا يمكن تحديده إلا عندما نطلع على الصورة المتكاملة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧».

وهكذا نرى، انني في ردي على روجرز، لم نرفض مقترحاته، إلا أن قبولنا لمشروعه كان يتوقف على موقف الولايات المتحدة بالنسبة للجبهات الأخرى في الأردن وسوريا.

وعندما أعلن وليم روجرز مشروعه بعد ذلك في ٩ ديسمبر، بادرت إسرائيل إلى إعلان رفضها له في اليوم التالي مباشرة. وكان روجرز قد أبلغ الاتحاد السوفييتي بمشروعه هذا. ولذلك فقد كان على الاتحاد السوفييتي أن يقوم بالرد على الولايات المتحدة حيث إن الاتصالات الثنائية كانت مستمرة بينهما للاتفاق حول حل للمشكلة.

وكان موضوع الاتصالات لإيجاد حل قد مر بمراحل عديدة في الفترة السابقة. فعندما وقع العدوان ضدنا في يونيو ١٩٦٧ كانت الاتصالات تتم مباشرة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. ولكن بعد صدور قرار مجلس الأمن أصبحت الاتصالات بين الأطراف المعنية تتم عن طريق الدكتور يارنج. وكان هذا الأسلوب يلائمنا، لأن تحرك يارنج كان يتم في نطاق قرار مجلس الأمن ولم يكن يملك أن يتقدم بمقترحات لم ترد في القرار، أو أن يقترح أي حل يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وفي نوفمبر ١٩٦٨ اتبعت الولايات المتحدة أسلوباً جديداً في الاتصالات حينما تقدم إلينا دين راسك بمشروعه مباشرة متخطياً جونار يارنج.

وعندما حضر أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتي إلى القاهرة ليعرض على الرئيس عبد الناصر المشروع السوفييتي لتنفيذ قرار مجلس الأمن. مقترحاً أن نتقدم به نحن، طلب منه عبد الناصر أن تتم الاتصالات بينهم وبين الأمريكيين مباشرة، حيث كان عبد الناصر يرى أن هذا الأسلوب سوف يؤدي بالضرورة إلى

تخفيف الضغط علينا وحتى لا تنفرد الولايات المتحدة بالتقدم . حلول والتي ستكون في صالح إسرائيل.

ثم حاولت فرنسا أن تعيد الاتصالات إلى مجراها الطبيعي عن طريق الأمم المتحدة فاقترحت عقد الاجتمعات الرباعية لمعاونة يارنج في تنفيذ مهمته.

وكنت من جانبي أؤيد هذا الاتجاه خلال اتصالاتي مع وزير خارجية فرنسا ومع سفير فرنسا بالقاهرة. وقد بدأت ألاحظ في تلك الفترة أن موضوع الاتصالات تسبب بلبلة كبيرة في بعض الأحيان، والسبب المباشر في ذلك هو انني لاحظت انه بالرغم من أن أندريه جروميكو قدُ سبق وأكد لي أن الاتحاد السوفييتي لن يوافق على أي مشروع قبل التشاور معنا، إلا انه حدث أثناء الاجتمعات الرباعية أن المندوب السوفييتي قد وافق على مقترحات أمريكية تتعلق بالتزامات السلام، رغم اعتراضي المسبق عليها، بسبب فقرة غامضة تشير إلى تعهد الأطراف بعدم التدخل في شؤون الدولة الأخرى. وعندما استفسرت من السفير السوفييتي بالقاهرة عن معنى تلك الفقرة فشل في توضيحها لي، وكل ما ذكره هو انها فقرة سبق أن وردت في معاهدة السلام بين الاتحاد السوفييتي واليابان. وبالرغم من عدم أهمية تلك النقطة، إلا انها كانت تشكل بالنسبه لي سابقة تحتاج منا إلى وقفة صريحة.

وقد شرحت رأيي بشأن موضوع الاتصالات في مذكره قدمتها لعبد الناصر حتى لا يؤدي الأسلوب الحالي من الاتصالات إلى مطالبتنا بأي تنازلات، ذكرت فيها:

أولاً - إن الحوار بين الدول الكبرى له أسلوبه ولغته ويستند على المساومات بينها وقد يستغرق بحث الموضوع الواحد سنوات عديدة لترابط المشاكل بينها بعضها ببعض، وضربت مثلاً بأن الولايات المتحدة لاتستطيع عند معالجة مشكلة الشرق الأوسط أن تنسى مشاكلها في فيتنام، أو مشاكل الأمن الأوروبي. مما قد يؤدي إلى قيام مساومات قد تعرض مصالحنا للخطر.

ثانياً - إن علاج القضية عن طريق الغير قد يؤدي إلى أن نواجه حلولاً أو مواقفاً ضد مصالحنا.

ثالثاً - إن ابتعاد القضية عن نطاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن هو أمر تسعى إليه إسرائيل وتؤيدها في ذلك الولايات المتحدة ومن واجبنا ألا

نسمح بحدوثه، أو نقبل بأن تكون المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة هي القناة الأساسية للاتصالات بشأن الحل، ففي تلك الحالة سوف يكون مركز الولايات المتحدة هو الأقوى من مركز السوفييت، لأن الولايات المتحدة تقف بجانب إسرائيل التي تضع يدها فعلاً على أراضينا المحتلة وما تزال تحتفظ لنفسها بالتفوق العسكري ولا تحتاج الولايات المتحدة إلى أكثر من العمل على استمرار هذا التفوق.

وفي مقابل ذلك فإن الاتحاد السوفييتي يود مواصلة المباحثات الثنائية ومن ثم فقد يضطر إلى قبول الاتصالات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. يجب أن يكون واضحاً للسوفييت اننا لا نقبل جملة وتفصيلاً أي مشروع ينتهي بنا إلى حل جزئي أو منفرد مع إسرائيل، وان الحد الأدنى الذي نقبل به هو المشروع السوفييتي الذي يقوم على أساس جدول زمني مترابط لتنفيذ قرار مجلس الأمن على جميع الجبهات.

واتصل بي عبد الناصر بعد اطلاعه على رأيي هذا وطلب مني تأكيد موقفنا للاتحاد السوفييتي كما ورد في المذكرة. وسافرت إلى موسكو في ديسمبر ١٩٦٩ مع نائب الرئيس أنور السادات والفريق محمد فوزي لطلب المزيد من الدعم العسكري.

ومن البداية لاحظت أثناء اجتماعاتنا مع القادة السوفييت أن لديهم قلقاً كبيراً بسبب تصاعد العمليات الحربية على جانبي القناة، وانهم متخوفون من قيامنا بعمل عسكري مبكر لعبور قناة السويس.

ولقد أكد لهم نائب الرئيس ان مصر، بالرغم من قناعتها بأن العمل السياسي قد وصل إلى طريق مسدود، إلا اننا نواصل الاتصالات السياسية مع تصميمنا على ان يكون الحل شاملاً وليس جزئياً. وذلك في إشارة من جانبه إلى المقترحات الأمريكية الأخيرة التي لم تتبلور بعد عن تسوية شاملة.

وتحدث بريجنيف مؤكداً أن الاتحاد السوفييتي يساعد الجيش المصري ليصبح قادراً على الهجوم وتحرير سيناء. ولكنه يسعى في نفس الوقت من أجل الوصول إلى حل سياسي، ولا يوجد تعارض بين الأمرين.

وأشار بريجينيف إلى ثورتي السودان وليبيا باعتبار أنهما تطور إيجابي في المنطقة نظراً لتأييدهما الكامل للسياسة المصرية وللرئيس عبد الناصر، ولكنه عاد يؤكد من جديد على ضرورة عدم دخولنا في معركة عسكرية قبل استكمال استعداداتنا العسكرية لها، وعدم السماح للعدو بجر مصر إلى معركة قبل أوانها. وفي هذا المجال أكد أن الزمن هو عامل هام في مصلحة العرب.

وعندما دخلت المباحثات في تفاصيل الموقف العسكري أشار بريجينيف إلى ضرورة مواصلة التدريب الشاق وتشكيل احتياطي كاف. وذكر انهم على استعداد لاستقبال أعداد كبيرة من الطيارين المصريين لتدريبهم في الاتحاد السوفييتي.

ثم أضاف بريجينيف أن الاتحاد السوفييتي قد اختار من جانبه أكثر من ستين طياراً سوفييتياً يسافرون إلى مصر خلال شهر كخبراء، ونظراً لضعف الدفاع الجوي في مصر في مواجهة الغارات الإسرائيلية وأجهزة التشويش الالكتروني التي سلمتها الولايات المتحدة لإسرائيل، فإن الاتحاد السوفييتي قرر إرسال مجموعة كبيرة من الصواريخ الحديثة طراز سام - ٣ ومعها أطقمها الكاملة لتدريب الجنود المصريين عليها، كما أن الاتحاد السوفييتي مستعد لاستقبال العسكريين المصريين لتدريبهم على الصواريخ الحديثة والتي تحتاج إلى ستة أشهر للتدريب عليها. وفي النهاية وعد بريجينيف بإرسال مجموعة أخرى من الصواريخ للدفاع عن المدن الرئيسية في مصر ضد الغارات الإسرائيلية، وذكر أن هذا الطراز من الصواريخ يمكنه العمل بكفاءة ضد الطيران المنخفض، وان وحدات الصواريخ هذه سوف يصحبها حوالى ألف جندي سوفييتي لتشغيلها في المرحلة الأولى من عملها.

وقد أكد أنور السادات نائب الرئيس في نهاية المباحثات اننا نكرر طلباتنا بشأن حاجتنا إلى طائرات بعيدة المدى، مؤكداً أن مصر في نفس الوقت لن تقوم بأعمال تعرضية قبل التفاهم معهم.

وعندما اجتمعت مع أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتية، شرحت له وجهة نظري بشأن مقترحات روجرز، وكنا قد لاحظنا بعض مظاهر التراجع الأمريكي بعد أن هاجمت إسرائيل تلك المقترحات ورفضتها بشكل إستفزازي بحيث بدأ وليم روجرز يتخذ موقف المدافع عن نفسه إزاء الهجوم الإسرائيلي.

وعلى ضوء الملاحظات التي تشاورت بشأنها مع جروميكو والرفض الاسرائيلي

لأية حلول تقوم على التسوية الشاملة، وعدم وجود وضوح كاف في التزام الولايات المتحدة بمبدأ التسوية الشاملة، أعد الاتحاد السوفييتي، رده على المقترحات الأمريكية، حيث سلمه سفيرهم أناتولي دوبرينين إلى وزير الخارجية الأمريكية في واشنطن يوم ٣ يناير ١٩٧٠ لقد رفض الاتحاد السوفييتي هذه المقترحات على أساس انها تترك كل التفاصيل لمفاوضات بين العرب وإسرائيل. ولا تحدد الجدول الزمني للانسحاب الإسرائيلي وانتقاصها من سيادة مصر على شرم الشيخ واستبعادها لاتفاقية القسطنطينية عند الحديث عن حرية الملاحة بقناة السويس.

ومع أن ردنا على وليم روجرز في ١٦ نوفمبر لم يكن سلبياً، وكان جوهره هو انتظارنا لاستكمال الموقف الأمريكي بالنسبة للجبهات الأخرى، إلا ان الاتحاد السوفييتي رفض المقترحات بعد التشاور معنا، في رده بتاريخ ٣ يناير. وكان هذا يرجع في الواقع إلى ملابسات عديدة وقعت في الفترة ما بين ١٦ نوفمبر و٣ يناير.

فعندما أعلنت إسرائيل رفضها لمقترحات روجرز رسمياً في اليوم التالي مباشرة لإعلانه لها في ٩ ديسمبر كان هذا في حد ذاته يجرد المبادرة الأمريكية من مضمونها العملي، وبدأت المصادر الإسرائيلية والعناصر الموالية لإسرائيل في الكونجرس تشن هجوماً على وزير الخارجية الأمريكي، الأمر الذي يعني بالنسبة لنا، خصوصاً على ضوء تجاربنا السابقة، ان هذه المبادرة تمثل أحد الاتجاهات الأمريكية، وبالذات تمثل اتجاه وزارة الخارجية الأمريكية التي كانت دائماً تعطي الأولوية في تقديراتها للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. ولكن هذا الاتجاه كان ينهزم في كل مرة أمام اتجاه آخر أكثر انحيازاً لإسرائيل، ولو على حساب المصالح الأمريكية.

وكان هناك سبب جوهري آخر لم يرد في الأسباب التي ساقها الاتحاد السوفييتي في رده على الولايات المتحدة بالرفض. وإن كان هو في الواقع جوهر مشاوراتي مع أندريه جروميكو في موسكو. وهذا السبب هو ما لاحظناه من سلوك الولايات المتحدة معنا ومع السوفييت على امتداد السنتين السابقتين، من المبادرة بتقديم مشروعات ثم سرعة التراجع عنها بعد ذلك بمجرد أن تعلن إسرائيل رفضها لها وخلال هذه اللعبة أصبح من الخطير بالنسبة لنا أن نبادر بقبول شيء لن تكون الولايات المتحدة جادة بعد ذلك في تنفيذه. وإيضاحاً لهذه النقطة فقد سبق وطلبت منا الولايات المتحدة، أثناء المشاورات بشأن القرار ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧، كما طلبت من الأردن، قبول الالتزام بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل مقابل تعهد

الولايات المتحدة بإلزام إسرائيل بالعودة إلى مواقع ٤ يونيو. وعندما فعلنا ذلك وصدر القرار اكتشفت الأردن، ونحن بالطبع، أن الولايات المتحدة لم تكن جادة في تعهدها، وانها في الواقع تريد استخدام هذا التنازل الجوهري من جانبنا للحصول منا على مزيد من التنازلات لحساب إسرائيل.

ومع ذلك فإن هناك نقطة إيجابية أساسية تحسب لمقترحات روجرز، وهي انها تمثل تفكيراً أمريكياً في التسوية الشاملة، رغم ما لدينا من تحفظات على مقترحاته، ولذا فقد تفاديت في رسالتي له يوم ١٦ نوفمبر، رفض المقترحات ثم قررت في مرحلة لاحقة بعد أن أعلنت إسرائيل رفضها في ١٠ ديسمبر انه لم يعد هناك أي معنى أصلاً لقبولنا لها لأن هذا معناه الاستجابة للتنازلات الجديدة التي تطلبها منا مقترحات روجرز في إطار تسوية شاملة لم نكن متأكدين على الإطلاق من جدية الولايات المتحدة في إلزام إسرائيل بها.

وعندما تلقت الأردن المقترحات الخاصة بها من وليم روجرز قبل اجتماع قمة الرباط بيوم واحد، سلمني عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن صورة من تلك المقترحات في الرباط. وبالطبع لم يتسع الوقت في الرباط لدراسة تلك المقترحات فاتفقت مع عبد المنعم الرفاعي على أن نستكمل مشاوراتنا بعد انتهاء مؤتمر القمة. وبعدها رأى الملك حسين تكليف عبد المنعم الرفاعي بالسفر إلى القاهرة يوم ١٤ يناير للتشاور مع الرئيس عبد الناصر فيها حتى يمكن التنسيق بين مصر والأردن. والموقف الذي يتخذ بشأنها.

وكان المشروع المقدم إلى الأردن يتطابق في كثير من بنوده مع المشروع المقدم إلى مصر، إلا أنه بالنسبة إلى الحدود التي تنسحب إليها إسرائيل وتصبح حدوداً دائمة فقد نصت مقترحات روجرز على أن خط الهدنة (أي مواقع ٤ يونيو) هو الأساس في تحديد الخط النهائي للحدود. مع إجراء تعديلات يتفق عليها الطرفان لأغراض إدارية واقتصادية. أما بالنسبة للقدس فإن المشروع أيد المطلب الإسرائيلي بتوحيد المدينة ورفض بذلك المطلب العربي بإعادة القدس العربية إلى الاردن، مكتفياً بأن يكون للأردن اشتراك محدود في المسؤوليات المدنية والاقتصادية لإدارة المدينة. كذلك أشرك المشروع الأردن في المفاوضات حول مصير قطاع غزة. أما بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين فقد جعل حلها متوقفاً على إتفاق الأردن وإسرائيل حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وقد ذكر عبد المنعم الرفاعي أن وزارة الخارجية الأمريكية تتوقع رداً من الأردن عقب عودته من القاهرة. وأضاف بأن هناك عدة عوامل تؤثر على الموقف الأردني ومنها فشل مؤتمر القمة العربي في الرباط في اتخاذ قرار بتزويد دول المواجهة بما تحتاجه من عون مادي، وعدم قدرة الأردن على شراء الأسلحة التي تحتاجها، وضعف الجبهة الشرقية وتفككها والتفوق الساحق للطيران الإسرائيلي وتهديده المستمر للأراضي الأردنية.

ولقد وافقت الرفاعي على تحليله ولذلك فقد اتفقت معه على أمرين: أولهما ضرورة الإبقاء على الحوار مفتوحاً مع الولايات المتحدة، وثانيهما عدم إبلاغ الولايات المتحدة بأن الأردن يرفض المشروع ككل. مع الاستمرار في النقاش مع الأمريكيين في كل نقطة مرفوضة من قبلنا.

وبالنسبة للموقف العربي فقد كانت نتائج مؤتمر الرباط تدعو فعلاً إلى إعادة التقييم. لقد سبق المؤتمر اجتماعات ثنائية بين الملك فيصل وجمال عبد الناصر في القاهرة تناولت تدعيم العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية والموقف في المنطقة. وكان انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل يزعج الملك فيصل بشدة، ومع ذلك فلقد كان لديه أمل في إمكانية أن تتنبه الولايات المتحدة في النهاية لمصالحها في المنطقة وبالتالي إمكانية اقتناعها بضرورة اتخاذ موقف أكثر حياداً. والواقع ان الملك فيصل لم يتخل عن هذا الأمل حتى نهاية أيامه، ومازلت أذكر تماماً آخر مقابلة معه وكانت قبل اغتياله في سنة ١٩٧٥ بشهر واحد حين ذكر لي انه تلقى تأكيدات من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

وهي وعود سبق وسمعها الملك حسين أيضاً في نوفمبر ١٩٦٧ ولم تتحقق أبداً.

وفي خلال تلك الفترة كنت أبذل جهداً كبيراً خلال زياراتي العديدة للعواصم العربية، للإعداد لاجتماع قمة عربي بغية الاتفاق على خطة عمل موحدة لمواجهة العدوان الإسرائيلي والتمهيد للقمة باجتماع في ١٠ نوفمبر لمجلس الدفاع العربي.

وكان هناك اتجاه لدى بعض الدول إلى ضرورة الاعلان عن فشل الجهود الرامية لتحقيق الحل السلمي حتى يمكن للدول العربية في اجتماع القمة العربي أن

تساهم بكل إمكانياتها في المعركة. وكانت إثارة هذه النقطة تشكل عقبة أمام عقد القمة إذ كانت تستند إلى شكوك زرعتها الولايات المتحدة عن احتمال قيام مصر بتوقيع اتفاق منفرد مع إسرائيل.

وعندما اجتمع مجلس الدفاع تحدثت إلى وزراء الخارجية والدفاع بأننا نعلم في مصر علم اليقين أن تحرير الأرض لن يتم عن طريق قرارات الأمم المتحدة وان السبيل الوحيد لاسترداد أراضينا هو استخدام قواتنا المسلحة، إلا أن هزيمة ١٩٦٧ كانت تحتم علينا طرق كل السبل السلمية حتى يرى العالم حقيقة إسرائيل وأهدافها التوسعية وأضفت انه بعد مرور سنتين على قرار مجلس الأمن ورفض إسرائيل الصريح لتنفيذ القرار فإننا أعلنا فشل الحلول السلمية وأصبحت إسرائيل هي التي تتحمل مسؤولية هذا الفشل.

وانتهت المناقشات بأن أكد المجلس قراراً بأن الحل السلمي قد فشل ووصل إلى طريق مسدود نتيجة تعنت إسرائيل وما تلقاه من دعم مادي وسياسي وعسكري من الولايات المتحدة، كما أكد المجلس على ضرورة الإعداد العسكري الشامل استعداداً للمعركة الحتمية المقبلة. كما اتخذ المجلس أيضاً قراراً حول التحاق مواطنين أمريكيين بالجيش الإسرائيلي مع احتفاظهم بالجنسية الأمريكية فاعتبر المجلس أن موقف الولايات المتحدة هذا يشكل عملاً عدائياً ضد الأمة العربية ويضع الولايات المتحدة في تحدٍ ومواجهة سافرة ضد الأمة العربية.

وقد تحدث في هذا الاجتماع الفريق فوزي باعتباره القائد العام للقيادة الشرقية والغربية وقدم تقريراً تضمن الحد الأدنى للقوات المطلوبة من أجل إزالة آثار العدوان.

وقرر مجلس الدفاع الدعوة لمؤتمر قمة عربي في الرباط يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩. وأدى هذا الاجتماع إلى إزالة كافة العقبات في سبيل عقد قمة عربي كما كانت قرارات المجلس تمثل مدى شعور الدول العربية بالدور العدائي الذي تقوم به الولايات المتحدة.

وكان لإعلان الدول العربية فشل الحل السلمي أثره في واشنطن فسارع روجرز قبل اجتماع القمة بيومين بالتقدم بمقترحات للأردن شبيهة بالمقترحات التي قدمها لمصر بهدف إقناع الرؤساء العرب بعدم إغلاق الباب نهائياً في وجه التسوية السلمية.

وقبل السفر إلى الرباط طلبت من حسن عباس زكي وزير الاقتصاد إعداد تقرير عن إقتصاديات كل دولة عربية ودخلها القومي ونسبة مساهمتها في دعم دول المواجهة.

وقد انتهزت فرصة وجود الملك فيصل في القاهرة قبل مؤتمر الرباط مباشرة فعرضت عليه الدراسات العسكرية والاقتصادية التي تم إعدادها؛ وقد تبين من الدراسة التي وضعها وزير الاقتصاد أن السعودية تدفع ما يعادل ١٢ في المائة من دخلها القومي مساهمة منها في الدعم الذي تقرر في مؤتمر الخرطوم وتحدثت معه عما نتوقعه من نتائج في قمة الرباط، واقترحت على الملك زيادة نسبة ما تدفعه السعودية بواحد أو اثنين في المائة لتصبح النسبة ١٤ في المائة من الدخل القومي على أن تسري هذه النسبة على كافة الدول المنتجة للبترول ووعد ببحث الأمر.

وتوجهت مع عبد الناصر لحضور اجتماع قمة الرباط يوم ٢٠ ديسمبر.

وعندما بدأ الملوك والرؤساء في بحث موضوع الدعم اللازم لدول المواجهة سواء بالمال أو السلاح تقدمت وفود عديدة بمقترحات مختلفة وطالت المناقشات، فكان كل وفد يبدي استعداده لبذل كل جهد من أجل المعركة، إلا أن المؤتمر عجز عن التوفيق بين المقترحات العديدة والمتباينة، واشترك الرئيس الليبي معمر القذافي في المناقشات وكان شديد الحماس لمساندة مصر والرئيس عبد الناصر، فطالب الملك فيصل بزيادة الدعم الذي تقدمه السعودية.

وهنا التفت الملك فيصل نحوي وقال: يا أخ رياض. أليست الدراسة التي وضعتها تفيد بأن السعودية تدفع ١٢ في المائة من دخلها بينما تدفع ليبيا أربعة في المائة فقط؟

وأجبت قائلاً: هذا صحيح.

عندئذٍ ذكر الملك فيصل انه يجب أولاً أن تدفع الدول العربية الأخرى نفس النسبة التي تدفعها السعودية قبل أن تزيد السعودية من المبلغ الذي تدفعه.

واستمرت المناقشات دون أن يشترك فيها عبد الناصر. ثم فوجئت بعبد الناصر بعد أن نفد صبره يقف ويغادر قاعة الاجتماع. وبخروج عبد الناصر من المؤتمر انفض دون أن تصدر عنه أية قرارات.

وكانت النتيجة الطبيعية لفشل المؤتمر هي انه لم يعد أمام عبد الناصر سوى الاعتماد كلية على الاتحاد السوفييتي اقتصادياً وعسكرياً. وكان ذلك يشكل في الواقع نقطة ضعف شديدة حاولت تفاديها قبل مؤتمر القمة وكنت قد أبديت وجهة نظري لعبد الناصر ولعدد من القادة العرب قبل المؤتمر عن أهمية التضامن العربي، وتأثيره على الصراع الأمريكي السوفييتي في المنطقة فأشرت إلى أن السياسة السوفييتية تستند في أزمة الشرق الأوسط على أمور ثلاث: إزالة أثار العدوان، وعدم الاصطدام عسكرياً مع الولايات المتحدة وتثبيت الوجود السوفييتي في المنطقة مع محاولة إضعاف النفوذ الأمريكي.

وان الطريقة المثلى أمام السياسة السوفييتية هي تحقيق إزالة أثار العدوان عن طريق الحل السلمي لأن الاتحاد السوفييتي يتفادى بذلك احتمال الصدام العسكري مع الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت يكون قد احتفظ بنفوذه في المنطقة، وهذا هو ما يدعو الاتحاد السوفييتي إلى مواصلة المفاوضات مع الولايات المتحدة وإلى استعداده لمناقشة مشروعات تحتوي على تنازلات عربية.

ورايت أن المشكلة التي تواجه الاتحاد السوفييتي في حالة تفوق العرب عسكرياً هي الطريقة التي سيستخدم بها هذا التفوق العسكري، هل سنكتفي بالتلويح به، أو سنستخدمه لتدمير القوات العسكرية الإسرائيلية مما قد يدفع الولايات المتحدة للتدخل، وهو الأمر الذي قد يؤدي بالتالي إلى مواجهة أمريكية سوفييتية يعمل السوفييت من البداية على تفاديها.

وهذا مما يجعل الاتحاد السوفييتي يتردد في تزويدنا بالأسلحة اللازمة لتحقيق التفوق العسكري المطلوب. ولذلك يصبح من الضروري أن نسعى من جانبنا إلى تفادي أي احتمال لمواجهة أمريكية سوفييتية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تخفيف المسؤوليات عن الاتحاد السوفياتي قدر المستطاع، ومن ذلك:

أولاً - عدم جعل التفوق العسكري مرتبطاً بصورة كاملة بالمساعدات السوفييتية ومحاولة الاستفادة من الطاقات العربية.

ثانياً - العمل على إشراك أكبر عدد من الدول العربية في المعركة حتى تصبح المواجهة في حالة التدخل الأمريكي مع العرب جميعاً.

ثالثاً - التخفيف عن الاتحاد السوفييتي في مرحلة مقبلة من مسؤولية التحدث

مع الأمريكيين باسم العرب، والعمل على أن تعود الاتصالات عن طريق الأمم المتحدة في المستقبل.

رابعاً - التأكيد على أن هدفنا يقتصر فعلاً على إزالة آثار العدوان وإرغام إسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الأمن.

والواقع أن شيئاً مما ذكرته لم يتحقق بالنسبة للتضامن العربي والخروج من دائرة الاعتماد الكامل على الاتحاد السوفييتي. واستمرت الخلافات العربية، بل زادت بعد المؤتمر نتيجه لفشله.

ولم يكن التضامن العربي مطلباً مصرياً أو عربياً فقط، ولكن كل الأصدقاء خارج الوطن العربي، والذين آمنوا بعدالة مطالبنا، كانوا يلحون على قيام تضامن عربي حقيقي. لقد سمعت ذلك من ديجول وبعده من بومبيدو في فرنسا، ومن الجنرال فرانكو في إسبانيا، ومن فانفاني وألدو مورو في إيطاليا. وكان شواين لاي في الصين، وتيتو في يوغوسلافيا يعتبران ذلك الموضوع أساس أي تحرك ناجح نحو السلام. وقد سمعت نفس المضمون أيضاً من بريجنيف وكوسيجين في الاتحاد السوفييتي.

ولقد كنت أشعر بالحرج من كثرة ما سمعت من نصائح مخلصة من رؤساء ووزراء خارجية الدول الأجنبية. وحاولت تبرير الخلافات بأن هناك حكومات عديدة في العالم العربي ولكل منها رأي يختلف عن الأخرى. وإنه لا يجوز التعامل مع العرب وكأنهم يشكلون حكومة واحدة، وكنت أذكر القادة في أوروبا الغربية بأنهم يحلون مشاكلهم حالياً وما أكثرها، عن طريق الحوار، أما في السابق فقد تسببت خلافاتهم في حربين عالميتين، وقد تعلموا الدرس بعد تدمير مدنهم ومؤسساتهم. وفي النهاية كنت أردد آملاً في أن عامل الوقت سيكون في صالح التضامن العربي في النهاية.

وفي اليوم السابع من يناير ١٩٧٠ بدأت إسرائيل سلسلة جديدة وكثيفة من غاراتها الجوية في العمق المصري، واستخدمت الأجهزة الألكترونية الأمريكية للتشويش على أجهزة دفاعنا الجوي لشله عن التعرض للطائرات المغيرة على أهدافنا المدنية والعسكرية القريبة من القاهرة. لقد بدأت طائرات الفانتوم بالقيام بغارات على ضواحي القاهرة في المعادي وحلوان وأبو زعبل والخانكة ملقية بآلاف الأطنان

من القنابل. وكانت تلك الغارات مصحوبة بتهديدات إسرائيلية من أنه إذا كانت القوات المسلحة المصرية لم تقتنع بعد بعدم جدوى القتال فإن إسرائيل ستتولى اقناع الشعب المصري، بواسطة تلك الغارات بعدم جدوى التفكير في تحرير الأراضي المحتلة بالقوة.

وكانت النيويورك تايمز في سبتمبر ١٩٦٩ قد ذكرت أن «... المرحلة التالية سوف تكون موجهة ضد أهداف أكثر حساسية بالنسبة للاقتصاد المصري، وربما أقرب إلى المناطق الآهلة بالسكان، وفي ١٨ يناير عادت لتكتب: إن إسرائيل قد قررت إعطاء الأولوية للحرب النفسية وان الهدف من هذه الحرب النفسية مزدوج، فأولاً: إيصال الحرب إلى الشعب المصري، وثانياً: تقويض القيادة المصرية وخلق انقسامات داخلها، مما قد يؤدي إلى نتائج بالنسبة لإسرائيل.

وفي الثالث عشر من يناير أعلنت غولدا مائير صراحة انها لا ترى فرصة للسلام، ما دام عبد الناصر في الحكم، وبالتالي فإن سقوط عبد الناصر والنظام كله الذي يمثله يجب أن يسبق أي حديث عن السلام.

وصرح أبا إيبان بما يفيد ان بعض الجهات الأمريكية ويقصد وكالة المخابرات المركزية طلبت من إسرائيل أن تركز جهودها على ما يؤدي إلى إسقاط عبد الناصر شخصياً.

وهكذا كانت إسرائيل تحاول تحقيق هذا الهدف بأي ثمن. لقد اختارت مثلاً منطقة المعادي السكنية التي تقع على بعد عشرة كيلومترات جنوب القاهرة، وقامت خلال الشهر نفسه بتسع هجمات جوية مركزة على المناطق المحيطة بالقاهرة.

والواقع أن تلك الغارات قد حققت نتائج عكسية تماماً من زاويتين:

فأولاً - كانت القوات المسلحة تلح على عبد الناصر من أجل السماح لها بعمليات عسكرية أكثر ضخامة ضد إسرائيل، وخصوصاً من سلاح الطيران. كما أن كثافة وتركيز الغارات الإسرائيلية في العمق المصري قد جعل أفراد الشعب أكثر إصراراً على ضرورة التعبئة الشاملة من أجل المعركة.

وثانياً - أدت تلك الغارات الإسرائيلية إلى إسراع الاتحاد السوفييتي بشحن صفقات الأسلحة التي تعاقدنا عليها، وحصولنا على مزيد من

الأسلحة والأجهزة الأكثر تطوراً خصوصاً بالنسبة لشبكة الدفاع الجوي.

وبرغم انه لم يكن قد مضى أكثر من شهر على آخر مباحثات سياسية وعسكرية أجريناها في الاتحاد السوفييتي إلا أن عبد الناصر قرر أن يسافر بنفسه في هذه المرة إلى موسكو في رحلة طلب أن تكون سرية لمواجهة القادة السوفييت بنتائج هذا التصعيد الإسرائيلي الجديد لغاراتها ضد مصر كجزء من إعادة التقييم الشاملة التي قررها في تلك المرحلة.

لقد سافر عبد الناصر إلى موسكو في الثاني والعشرين من يناير وعاد في الخامس والعشرين، ونجح خلال مباحثاته في الحصول على قرارات من القادة السوفييت في غاية الأهمية لدعم القدرات الدفاعية المصرية كان أهمها:

قيام الاتحاد السوفييتي بإمداد مصر بكتائب وتشكيلات كاملة من قوات الدفاع الجوي السوفييتي إلى أن تتم الوحدات المصرية تدريباتها بالاتحاد السوفييتي، كان من بينها كتائب صواريخ سام ٣ أرض جو وعدد من الطيارين السوفييت للاشتراك في الدفاع عن العمق المصري على أن تصل تلك الامدادات إلى مصر خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً. وتم الاتفاق على مضاعفة الخبراء السوفييت.

وبناء على طلب عبد الناصر فإن مهمة الطيارين السوفييت تقتصر على حماية العمق المصري، أما الاشتباك مع الإسرائيليين في الجبهة فهو مهمة الطيارين المصريين.

وبعد عودتنا من موسكو تحدثت مع عبد الناصر عن الموقف العربي وكان من رأيي، أن نستعيض عن العمل العربي الشامل بعمل مشترك مع دول المواجهة - سوريا والأردن والعراق - والدول المعاونة كل بحسب قدرته في المشاركة.

وحتى يمكن لسوريا والأردن القيام بدورهما على أكمل وجه، كان إسهام العراق في الجبهة الشرقية حاسمًا إلى حد كبير.

وكان شاه إيران محمد رضا بهلوي يثير المتاعب للعراق، مما جعل عبد الناصر يشعر بالريبة من توقيت تحركات شاه إيران على الحدود مع العراق، وهي تحركات كان من شأنها أن تؤدي إلى تجميد وحدات كبيرة من الجيش العراقي على الحدود.

وقد حاول كل من الملك حسين، وبومدين كل بطريقته إقناع شاه إيران بعدم إثارة متاعب للعراق حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته في الجبهة الشرقية.

وقد ركزت خلال اتصالاتي مع الدول العربية في المشرق العربي خلال هذه الفترة على تقوية الجبهة الشرقية حتى تستطيع المشاركة في معركة التحرير، وكان القادة في دمشق يدركون هذه النقطة ويلحون عليها مما أدى إلى توقيع إتفاقية بين مصر وسوريا في أغسطس ١٩٦٩ انبثق عنها تشكيل القيادة السياسية للمعركة وتنص تلك الاتفاقية على:

أولاً - أن يتم تشكيل القيادة من رئيس مصر ورئيس سوريا ووزيري الدفاع ووزيري الخارجية.

ثانياً - تقوم هذه القيادة بتعيين قائد عسكري يكون مسؤولاً عن التخطيط العسكري للمعركة مع إعطاء أولوية للقوات الجوية والدفاع الجوي في التخطيط والإعداد.

ثالثاً - لا تتعارض هذه الاتفاقية مع أي إتفاقيات أخرى يمكن التوصل إليها على مستوى الجبهة الشرقية أو على المستوى العربي.

وقد طلب عبد الناصر من الرئيس السوري الإبقاء على سرية هذه الاتفاقية وعدم إعلانها، وكانت وجهة نظره في ذلك هي أن معركة تحرير الأراضي العربية من الاحتلال الإسرائيلي هي بالنسبة لنا مسألة حياة أو موت، ومن المصلحة تأجيل إثارة انتباه إسرائيل إلى آخر وقت ممكن.

وفي مطلع سنة ١٩٧٠ ومن خلال لقاءاتي مع عبد الناصر والفريق فوزي كان الموقف السياسي والعسكري كما أراه على النحو التالي:

إن قواتنا المسلحة قد استكملت تدريباتها على الأسلحة التي تسلمتها من الاتحاد السوفييتي.

إن الولايات المتحدة لن تسمح لنا مطلقاً بتحقيق تفوق في الجو على إسرائيل، ولا حتى بتحقيق تعادل جوي، وكلما حصلنا على صفقة من الاتحاد السوفييتي بادرت الولايات المتحدة بشحن طائرات أكثر تطوراً لإسرائيل. مع ذلك فقد بدأنا نحظى بنسبة معقولة في إعداد الطيارين المقاتلين، حيث أصبح لدينا ثلاثة طيارين مصريين لكل طائرتين. ولذلك فإن تعزيز شبكة صواريخ الدفاع الجوي في

منطقة قناة السويس سيكون عاملاً حاسمًا في عملية العبور.

إن القوات المسلحة المصرية قد وصل حجمها إلى ٥٤٠ ألف مقاتل منهم نسبة كبيرة من خريجي المدارس المتوسطة والجامعات، وذلك بعد أن كان حجم الجيش مائة وسبعين ألف مقاتل قبل حرب يونيو. وإن الخطة القائمة سوف تجعل هذا الحجم يصل قبل نهاية سنة ١٩٧٠ إلى ثلاثة أرباع مليون مقاتل.

إن مصر لن تحتاج إلى قوات عربية برية، إلا أننا سنكون في حاجة إلى طائرات الميراج التي تعاقدت ليبيا على شرائها من فرنسا.

وكان الاتفاق قد تم في اجتماع القمة المصغر في أول سبتمبر ١٩٦٩ وضم الرئيس عبد الناصر والملك حسين والرئيس السوري الأتاسي ونائب الرئيس العراقي مهدي عماش، على تنظيم الجبهة الشرقية ودعمها واستكمال بناء القواعد الجوية اللازمة للجبهة الشرقية في عام ١٩٧٠.

وبعد أن تقدم روجرز بمقترحاته لمصر والأردن التي كانت أول تفكير أمريكي في تسوية شاملة، أعلن أن دور الولايات المتحدة هو إقناع الأطراف للتوصل إلى «إتفاق تفاوضي»، ثم أيد نيكسون هذا الاتجاه في تصريح له في يناير ١٩٧٠ جاء فيه:

«إن الولايات المتحدة تؤمن بأن السلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الاتفاق بين الأطراف، وهذا الاتفاق يمكن التوصل إليه فقط من خلال المفاوضات بينها».

بل تأكد هذا التراجع بصورة نهائية عندما تنكر نيكسون لقرار مجلس الأمن وأضفى عليه نفس التفسير المتعسف لإسرائيل من أنه «مجرد مبادىء يتم التفاوض بشأنها».

ولم يتقصر الأمر على تراجع واشنطن عن مقترحاتها بل قامت بتحرك استفزازي مفاجىء ففي يوم ٢٢ فبراير جاء برجس المشرف على رعاية المصالح الأمريكية برسالة من الحكومة الأمريكية جاء فيها:

«بأن الولايات المتحدة تشعر بالقلق بالنسبة للغارات الإسرائيلية في العمق المصري وتشعر بالأسف على الضحايا الذين يسقطون نتيجة لتلك الغارات

الإسرائيلية. وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة تنصحنا بأن نعلن في الحال قبولنا بوقف إطلاق النار كما حدده قرار مجلس الأمن في يونيو ١٩٦٧. وفي هذه الحالة يجب ألا نربط قرار وقف إطلاق النار بالإنسحاب الإسرائيلي. أما إذا لم نقبل ذلك فإن الغارات الإسرائيلية في العمق المصري وضد السكان المدنيين أساساً سوف تستمر، وربما بصورة أكبر مدى يتزايد ليشمل أهدافاً قد تضر بالاقتصاد المصري بصورة أساسية» وكان تهديداً صريحاً وتطوراً خطيراً من الإدارة الأمريكية.

وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تهددنا بالمزيد من الغارات على الأهداف الاقتصادية في مصر، وجه رئيس الوزراء السوفييتي أليكسي كوسيجين رسالة إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في ٣١ يناير ١٩٧٠ تميزت بأكبر قدر من الحسم والوضوح، فبدأ بالإشارة إلى الغارات الإسرائيلية الجوية ضد الأهداف المدنية في كل من مصر والأردن، وضد السكان المدنيين في المناطق الصناعية والمنشآت المدنية والتي تحاول إسرائيل تدميرها وان هذا يجري بينما لا تقوم مصر والدول العربية الأخرى بخطوات إنتقامية مضادة ضد الأهداف المدنية في إسرائيل.

وأشار كوسيجين: «إن هناك خطراً قائماً من أن الأعمال العسكرية في المستقبل القريب يمكن أن يتسع نطاقها، ونريد أن نخبركم بكل صراحة، بأنه لو استمرت إسرائيل في مغامراتها، وقصفت أراضي الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية الأخرى، فإن الاتحاد السوفييتي سوف يكون مضطراً للعمل على أن يكون لدى الدول العربية الوسائل التي تمكنها من الرد على المعتدي المتغطرس».

وقد أرسل كوسيجين رسالة مشابهة إلى كل من الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو، وإلى الرئيس البريطاني هارولد ويلسون.

وفي الرابع من فبراير أرسل نيكسون برده على الرسالة السوفييتية رافضاً إلقاء اللوم على إسرائيل وتحميلها مسؤولية ما يحدث ومطالباً بالتزام الطرفين بوقف إطلاق النار.

ثم أشار نيكسون إلى التحذير السوفييتي بإمداد الدول العربية بالوسائل التي تمكنها من صد المعتدي قال: «... إن الولايات المتحدة كانت تعارض دائماً أية خطوات ينتج عنها مزيد من تورط القوى العظمى في صراع الشرق الأوسط».

ثم حدد نيكسون الموقف الأمريكي بأنه يعتمد على مساندة العودة إلى وقف

إطلاق النار، والحد من التسلح في المنطقة».

ثم ذكر نيكسون أن «.... الولايات المتحدة سوف تتابع بانتباه التوازن العسكري النسبي في الشرق الأوسط، ولن تتردد في إمداد الدول الصديقة بالأسلحة إذا نشأت مثل هذه الضرورة».

وأضاف نيكسون: «أما بالنسبة للمسألة الأشمل الخاصة بالتسوية السلمية، فإن الولايات المتحدة مستمرة في الالتزام بالمساعدة في تحقيق تسوية سلمية بين الأطراف، تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٦٧. وإننا نلاحظ فكرتكم من أنه إذا تم حل قضية الانسحاب الإسرائيلي فحينئذٍ لن تكون هناك عقبات جادة في طريق الاتفاق على القضايا الأخرى. وكما تعرف فإن الانسحاب لا يمكن أن يحدث إلى أن يتحقق الاتفاق الكامل بين الأطراف على جميع عناصر التسوية السلمية».

ثم أشار نيكسون في النهاية إلى المقترحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة للاتحاد السوفييتي في ٢٨ أكتوبر الخاصة بمصر وفي ١٨ ديسمبر الخاصة بالأردن متهمًا الاتحاد السوفييتي بأن عدم «استجابته» لهذه المقترحات هي التي تعطل عملية السلام.

وواضح من هذه الرسائل مدى عمق الفجوة بين الموقفين السوفييتي والأمريكي. وكان من ضمن نقاط الخلاف أن الولايات المتحدة تريد تحديد شحنات إلى المنطقة قبل أن يتم الانسحاب الإسرائيلي وقد سبق ووافق الاتحاد السوفييتي على ذلك في نوفمبر ١٩٦٧ في مشروعه الذي تقدم به إلى مجلس الأمن على أن يتم تحديد شحنات الأسلحة بعد الانسحاب الإسرائيلي.

ويمكننا أن نلمس عزلة الولايات المتحدة وتفرد موقفها هذا بمقارنته بردود كل من الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني على رسالة كوسيجين.

فقد رد هارولد ويلسون بأنه يرى ضرورة استعادة وقف إطلاق النار، ولكنه يضيف مؤكداً في رسالته: «.... إننا نعتبر أنه إلى أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة لا يمكن مطلقاً أن نتصور توقف العنف في هذه المنطقة».

ثم يضيف رئيس الوزراء البريطاني في رسالته قائلاً: «... إن مساندتنا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ تعني، قبل كل شيء، مساندتنا للملاقمة التبادلية من

إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها خلال النزاع في يونيو ١٩٦٧، ومن الناحية الأخرى إنهاء حالة الحرب واحترام استقلال كل دولة بالمنطقة، وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها».

أما الرئيس بومبيدو فقد أشار في رسالته إلى كوسيجين إلى الموقف العسكري بالمنطقة قائلاً «.... بأنني أشاركم القلق بالنسبة لامتداد العمليات العسكرية في هذه المنطقة لأن ذلك يؤدي إلى عرقلة عمليات البحث عن حل سلمي».

ثم أضاف بومبيدو: «... إنني أعتقد أن الموقف الحالي يبين بوضوح ضرورة التصميم على استمرار الجهود المبذولة بواسطة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنيويورك من أجل وضع مشروعات مشتركة بالنسبة لشروط تطبيق قرار مجلس الأمن وانه من الضروري أن يستأنف الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة مهمته التي حددها القرار في المستقبل العاجل».

ونلاحظ في تلك الردود أن بريطانيا أكدت تفسيرها للقرار ٢٤٢، وفرنسا تطالب باستئناف يارنج لجهوده لتنفيذ القرار ٢٤٢، بينما لم تشر أي من الدولتين إلى المقترحات الأمريكية التي ركز عليها نيكسون في رسالته.

ومن هنا كانت عزلة الولايات المتحدة في المباحثات الرباعية بنيويورك تتزايد شيئاً فشيئاً وفي تلك المباحثات بذلت فرنسا جهداً جديداً عندما تقدمت في التاسع من ديسمبر ١٩٦٩ بمقترحات تقوم على حل بين الأردن وإسرائيل يترك الباب مفتوحاً لتطبيقه على كافة المناطق وينص على انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو مع إجراء تعديلات طفيفة يتفق عليها الطرفان تحت إشراف الأمم المتحدة، ووضع جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي. ولكن فرنسا اصطدمت في الاجتماعات الرباعية بالرفض الأمريكي لمشروعها على أساس أن العرب يقبلونه بينما إسرائيل ترفضه، وهي حجة تقيد مواقف الدول الكبرى بمدى قبول إسرائيل لهذه المواقف، وفي اجتماعات يناير وفبراير ١٩٧٠ بين الدول الأربع دارت مناقشة حول الاقتراح الأمريكي بأن يتم التفاوض بين العرب وإسرائيل على أساس «صيغة رودس» وهي صيغة كان الإسرائيليون يفسرونها بأنها مفاوضات مباشرة، الأمر الذي جعلني أبلغ السوفييت في آخر زيارة لي لموسكو برفضنا لها فسحب السوفييت موافقتهم عليها مع الولايات المتحدة وانتقدوا التفسير الأمريكي بأنها كانت تمثل مفاوضات مباشرة.

واستمرت الإدارة الأمريكية في تبنيها للمطالب الإسرائيلية وجاء مستر برجس إلى وزارة الخارجية في فبراير لإبلاغي بأن حكومته ترى أن «صيغة رودس» مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، ومن ثم فيجب أن نقبلها. أما بالنسبة لمقترحات روجرز التي سبق وأرسلها لنا وللأردن، فجاءني بأغرب رسالة من واشنطن تقول بصراحة، «نحن لا نعرف كيف نستطيع أن نجعل الإسرائيليين ينفذون الأسس التي يقوم عليها المشروعان الامريكيان». كان معنى ذلك أن الولايات المتحدة التي لا تضمن قبول إسرائيل لمقترحاتها تصر في السعي لضمان موافقتنا نحن. كما جاء في نفس الرسالة أن الولايات المتحدة ترى أن مصر تشترك في تحمل مسؤولية وقف مباحثات جونار يارنج. وإنه بدون إتخاذ مصر موقفاً إيجابياً مستقبلاً فإن المباحثات الرباعية أيضاً لن تصل إلى أي تقدم.

ومرة أخرى كانت لعبة العبث الأمريكي تدور عجلاتها، فالولايات المتحدة تطلب منا الموافقة على مقترحات تتطلب منا تنازلات إضافية. وفي حالة موافقتنا عليها، جدلاً، فإن الولايات المتحدة لا تضمن موافقة إسرائيل، ثم يأتي الرفض الإسرائيلي بعد أن تكون الولايات المتحدة قد حصلت منا فعلاً على تنازلات تتخذها في المستقبل نقطة انطلاق لتنازلات جديدة وهكذا.

وقد أدت حرب الاستنزاف إلى إسراع الاتحاد السوفييتي في تزويد مصر بمزيد من السلاح وهو ما لم يكن يحدث لو كانت جبهة القتال هادئة.

كما تزايدت عزلة الولايات المتحدة في العالم العربي وتصاعد الشعور العدائي ضدها إلى أبعاد لم يبلغها من قبل. وفي محاولة لاحتواء هذا العداء المتزايد حاول وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي القيام بجولة في المنطقة، خصوصاً في الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة «معتدلة». فزار المغرب وتونس في ٩ و ١٠ فبراير، ليسمع نقداً شديداً للسياسة الأمريكية، وامتدت جولته إلى عدد من العواصم الأفريقية.

وكانت الاجتماعات الرباعية لازالت مستمرة في نيويورك ولم تكن الولايات المتحدة في موقف يسمح لها بإنهائها ولكنها كانت تعمل على فشل عملها، ففي الاجتماع الذي عقد بنيويورك في الثاني عشر من مارس حددت كل دولة موقفها من موضوع الانسحاب، فتحدث مالك مندوب الاتحاد السوفييتي عن استجابة حكومته

لمطلب الولايات المتحدة وذلك بالتقدم بنقاط محددة عن السلام، ثم طلب من المندوب الأمريكي، تشارلز يوست، الرد على السؤال التالي: هل توافق الولايات المتحدة على انه بعد التسوية النهائية لن تبقى قوات إسرائيلية فوق الأراضي العربية التي تم احتلالها في ٥ يونيو ١٩٦٧؟.

وكان تشارلز يوست من الشخصيات التي اشتركت في وضع تقرير بروكينج، ويتصف في خلقه الشخصي بالاتزان والنزاهة، وكان أول لقاء لنا حينما أوفد إلى دمشق سفيراً لبلاده، وبالتالي فقد كانت قناعته الشخصية أن تحقيق السلام مرهون بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية مع ضمان أمن إسرائيل وسلامتها، على انه في إجابته التزم بموقف حكومته فأشار إلى أن الانسحاب من مصر سيتم من سيناء إلى الحدود الدولية، أما بالنسبة للأردن فيجب أن يكون هناك اتفاق بين الأطراف على تعديلات طفيفة في الحدود.

وأضاف يوست قائلاً إنه يجب أن يتم الاتفاق أولاً على الموضوعات المتعلقة بقطاع غزة والمناطق المنزوعة السلاح لأن ذلك سيوضح إلى أين تنسحب القوات الإسرائيلية بالنسبة للحدود بين الأردن وإسرائيل.

وتحدث مندوب فرنسا فكرر أن موقف حكومته هو أنه يجب أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في ٥ يونيو ١٩٦٧. وإن هذا لا يستبعد إجراء تعديلات طفيفة على خطوط الهدنة بين الأردن وإسرائيل على أن يتفق الطرفان على هذه التعديلات.

وقد عقب مالك على رد المندوب الأمريكي بأن الولايات المتحدة تكون بردها قد اتخذت موقفاً ضد الانسحاب الإسرائيلي الكامل، وتريد أن يتم ترك كل شيء للتفاوض بين الأطراف، في الوقت الذي يقضي فيه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بالانسحاب إلى خط ٤ يونيو، وهو الأمر الذي وضعت على أساسه كل من المقترحات السوفييتية والمقترحات الفرنسية.

وانتهى مالك إلى أنه طالما أنه لا يوجد اتفاق بالنسبة للانسحاب الإسرائيلي الكامل مع الولايات المتحدة فإن اجتماعات الدول الأربع تواجه طريقاً مسدوداً.

وكنت أتوقع مزيداً من الخلافات في المستقبل بين الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا الغربية، بعد أن شعرت من جولاتي بأوروبا الغربية أن دولها قد بدأت

تقتنع بسلامة الموقف العربي وخطأ الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، وبأن السبب في عدم تنفيذ القرار ٢٤٢ هو رفض إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية.

ولقد كان استمرارالمشكلة وتصاعد حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية يؤثر على المصالح الاقتصادية للدول الغربية وينذر بمزيد من الخطر على تلك المصالح في المستقبل. وكانت حكومات دول أوروبا الغربية قادرة على التعبير عن موقفها بطريقة أكثر حياداً من حكومة الولايات المتحدة لأن نظم الحكم فيها تمكنها من مواجهة الضغوط الصهيونية بأسلوب أقوى بكثير من الولايات المتحدة، ولم تكن المنظمات الصهيونية لتنجح أبداً في تشكيل السياسة الخارجية في فرنسا أو بريطانيا ضد مصالح تلك الدول، كما تفعل في الولايات المتحدة.

وقد بلغ الصلف الصهيوني في الولايات المتحدة إلى حد أثار نيكسون نفسه، فلقد حدث في تلك الفترة أن قام الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة في الرابع والعشرين من فبراير، وسط هجوم محموم أثارته إسرائيل بتعبئة مسبقة للمنظمات الصهيونية أملاً في أن يضغط نيكسون على الرئيس الفرنسي لإلغاء صفقة طائرات الميراج مع ليبيا، وإنهاء حظر تصديرالسلاح الفرنسي لإسرائيل، فقامت المنظمات الصهيونية بمظاهرات معادية في شيكاغو ونيويورك ضد بومبيدو ورفض عمدة نيويورك وكذلك عمدة شيكاغو استقبال رئيس جمهورية فرنسا تحت ضغط هذه المنظمات.

وأعلن بومبيدو بعد انتهاء الزيارة ان المظاهرات الصهيونية تسجل وصمة عار على جبين أمريكا، وقد اضطر الرئيس الأمريكي أن يطير إلى نيويورك ليعتذر للرئيس بومبيدو.

وجاء دونالد برجس المشرف على رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة ليقابل مدير مكتبي السفير محمد رياض، ناقلاً رغبة حكومته مرة أخرى باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر، فكرر له موقفنا السابق من أننا نرحب بذلك إذا أعلنت الولايات المتحدة موقفاً إيجابياً من الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى مواقع ٤ يونيو.

وفي نفس الوقت كانت حرب الاستنزاف تتصاعد بيننا وبين الاحتلال

الإسرائيلي، وبدأ سلاح الطيران المصري يضغط على عبد الناصر من جديد للاشتراك في المعركة. ولكن عبد الناصر كان يطلب منهم كبح جماح مشاعرهم الغاضبة وان علينا أن نتحمل ضربات إسرائيل دون أن نفقد أعصابنا. واستمرت الغارات الإسرائيلية ضد الأهداف الاقتصادية والمدنية مع بداية عام ١٩٧٠ حتى يوم ١٨ إبريل عندما كانت مجموعة من الطائرات الإسرائيلية تحلق في الجو جنوب السويس متجهة إلى وادي النيل لمواصلة الغارات ضد المدنيين ففوجئت بتعرض طائرات ميج لها يتحدث طياروها باللغة الروسية فعادت إلى قواعدها وتوقفت منذ ذلك التاريخ الغارات الإسرائيلية على الأهداف المدنية.

وبالنسبة لإسرائيل فقد كان اصطدامها مع الطيارين السوفييت يشكل تهديداً خطيراً لها، فقد كانت تعلم أن الاتحاد السوڤيتي يستطيع في حالة فقدان طائرة أن يعوضها بطائرتين.

وقد أدى وصول الدعم العسكري السوڤيتي الجديد والذي تضمن وحدات كاملة من الصواريخ الحديثة يديرها جنود سوفييت، والمزيد من الطيارين السوفييت إلى دعم الدفاع الجوي في مصر مما أتاح الفرصة لعبد الناصر للتركيز على جبهة القتال بعد أن ضمن تقديم أكبر حماية ممكنة للمدنيين.

وبدأت إسرائيل في حملة هيستيرية ضد شحنات صواريخ الدفاع الجوي الجديدة التي تلقتها مصر، ومن خلال اتصالاتي لم ألمس أي تأثير لهذه الحملة في أي عاصمة أجنبية زرتها فقد كان من الواضح للعالم حق مصر في الدفاع عن أراضيها ضد الغارات الإسرائيلية، إلا أن هدف الحملة كان في واقع الأمر الضغط على الإدارة الأمريكية لتزويد إسرائيل بالمزيد من الطائرات تحت أي حجة حتى ولو كانت واهية وغير منطقية. وطالب إيبان في تصريح له أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات عملية للحد من هذا الاختلال الخطر في ميزان القوى، ولتزويد إسرائيل بالطائرات الضرورية والحيوية بالنسبة إلى أمنها واستقرارها.

وقد جاء تصريح إيبان على أثر إعلان الرئيس نيكسون انه قرر تأجيل البت في طلبات إسرائيل من الطائرات، فأسرع دونالد برجس رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة إلى مقابلة صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية لكي يبلغه بأن هذا القرار الهام بداية سياسة جديدة للولايات المتحدة.

فطلبت من جوهر إبلاغه بأننا وإن كنا نعتبر الخطوة الأمريكية إيجابية بشكل عام، إلا انه من الناحية العملية البحتة فإن الولايات المتحدة تعلم أن إسرائيل تمتلك التفوق الجوي، كما انه مما يضعف أهمية القرار أن وزير الخارجية الأمريكي أعلن في نفس البيان ان الولايات المتحدة سوف تعيد النظر في قرارها إذا حدث خلل في الميزان الحالي للقوى. ويعني ذلك انه إذا قام الاتحاد السوفييتي بتزويدنا بالأسلحة لزيادة قدراتنا الدفاعية فإن الولايات المتحدة سوف تستأنف تزويد إسرائيل بالمزيد من الطائرات، وبذلك فإن مثل هذه الخطوة تستهدف في الواقع الضغط على الاتحاد السوفييتي لإيقاف إمداداته العسكرية إلى مصر بالدرجة الأولى.

وبوصول صواريخ الدفاع الجوي الجديدة أصبح علينا إدخالها إلى منطقة القناة لحماية مواقعنا الأمامية في خط الجبهة بقناة السويس وكانت إسرائيل تعمل بكل قواها لمنع بناء شبكة الصواريخ بأي ثمن، لأن استكمال شبكة الصواريخ تعطي قواتنا عند عبور القناة ستاراً قوياً للغاية من النيران ضد الطيران الإسرائيلي، وهكذا أعلن إيغال آلون نائب رئيس وزراء إسرائيل في ٣٠ مارس ان إسرائيل تنوي القيام بأقصى مجهود ممكن للحيلولة دون توسع شبكة الدفاع المصرية، وان وجود صواريخ سام - ٣ في مصر يقلب ميزان القوى في الجبهة المصرية الإسرائيلية.

وفي يومي الرابع عشر والخامس عشر من إبريل قامت الطائرات الإسرائيلية بغارات مكثفة ضد المواقع المصرية في قناة السويس، فقامت الطائرات المصرية بالرد عليها في الثامن عشر من إبريل وضربت مواقع إسرائيلية في سيناء في بداية سلسلة من الهجمات الجوية التي قرر عبد الناصر السماح بها.

وفي هذه الفترة التي اشتدت فيها حرب الاستنزاف اقترحت الولايات المتحدة إيفاد جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية لإجراء مباحثات في القاهرة، وقد استقبلته يوم العاشر من إبريل، وكرر طلب الولايات المتحدة باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر. وطالبني بأن نضع ثقتنا في الولايات المتحدة مؤكداً أن هناك سياسة جديدة سوف تسير فيها الولايات المتحدة، وطلب مني أن أهيىء له لقاء مع عبد الناصر، الذي وافق على استقباله. ولخصت لعبد الناصر حديث سيسكو معي معلقاً اني لم أجد فيه جديد، وانه تكرار لوعود غامضة.

وقد حاول جوزيف سيسكو، خلال عرضه لعبد الناصر لموقف الولايات

المتحدة، أن يبدو حديثه ودياً، فقص عليه ثلاث نكات كان قد رواها لي خلال حديثه معي، وذلك نهجاً على الأسلوب الأمريكي للتخفيف من جفاف الحديث وخلق جو من الألفة. ثم سأل عبد الناصر لماذا لا تباشرون معنا حواراً دبلوماسياً وسياسياً؟ ولماذا تسمحون للاتحاد السوفييتي بالحوار معنا باسمكم؟.

وهنا فوجىء سيسكو برد صريح من عبد الناصر الذي قال له، إننا لا نثق فيكم لانحيازكم لإسرائيل، ثم انكم في كل مشروع تتقدمون به تطلبون منا تنازلات جديدة.

وهنا حاول سيسكو أن يقنع عبد الناصر بأن هناك الآن تغييراً جذرياً في سياسة الولايات المتحدة، وأن من المهم أن تثق مصر في حسن نوايا السياسة الأمريكية الجديدة.

ورد عليه عبد الناصر قائلاً: إن حسن نواياكم، الذي تبشر به يجب أن يكون واضحاً ومعلناً وقائماً على تصرفات محددة وليس على مجرد وعود غامضة.

ولم يتقدم سيسكو برأي محدد، ومن ثم فلم تكن لمباحثاته أي جدوى. وعندما سافر سيسكو بعدها إلى الأردن، فإنه لم يستطع دخول عمان بسبب المظاهرات الضخمة المعادية للولايات المتحدة.

وفي الثالث والعشرين من إبريل قامت الطائرات المصرية بهجوم على مستعمرة «ناحل يام» التي تقع شمالي سيناء على بعد مائة كيلو متراً من قناة السويس. وبعدها بيومين هاجمت الطائرات المصرية المواقع الإسرائيلية في عمق سيناء مرة أخرى قرب العريش على ساحل سيناء المحتل. وفي اليوم التالي قامت مائتان من قوات الصاعقة المصرية، وهي وحدات فدائية خاصة باحتلال موقع اسرائيلي في القطاع الجنوبي من قناة السويس ودمرته. وفي الثامن والعشرين من إبريل أغارت الطائرات المصرية مرة أخرى على المواقع الإسرائيلية في سيناء، في سادس هجوم كبير يقوم به سلاح الطيران المصري خلال أحد عشر يوماً، في الوقت الذي كانت المدفعية المصرية تصب نيرانها على بعض المواقع الإسرائيلية في سيناء بمعدل عشر قذائف في الدقيقة الواحدة.

وبذلك أصبح الجيش المصري في حالة حرب حقيقية مع إسرائيل.

ومثلما كانت إسرائيل تصر دائماً على إعلان صفقات السلاح الأمريكي إليها

لكي يكون لذلك رادعاً سياسياً وعسكرياً للعرب، فإن الوجود السوفييتي القتالي في مصر أصبح الآن رادعاً سياسياً وعسكرياً للهجمات الإسرائيلية لا يجب التقليل من مغزاه، خصوصاً بالنسبة للولايات المتحدة التي تصورت أن التصعيد العسكري في الشرق الأوسط يمكن أن يكون قاصراً عليها وحدها.

وبدأ الرئيس نيكسون يعيد تقييم الموقف في الشرق الأوسط وأعلنت الخارجية الأمريكية أن اشتراك الطيارين السوفييت في الدفاع عن الأراضي المصرية «يشكل تطوراً جدياً ينطوي على مخاطر» بالنسبة إلى الوضع في المنطقة، وان في نية الولايات المتحدة مناقشة هذه القضية مع الاتحاد السوفييتي.

وكان الاتحاد السوفييتي يحاول دائمًا تفادي أي خطوة قد تؤدي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة، ومن هنا فإنهم كانوا يفضلون الحل السلمي العادل والذي يمكن أن يكون مقبولاً لنا. وقد تمشينا مع رأي الاتحاد السوفييتي إلى أقصى حد في قبول كافة المحاولات لتحقيق الحل السلمي، إلا أن التعنت الإسرائيلي والانحياز الأمريكي السافر أقنع الاتحاد السوفييتي بضرورة تقديم أكبر معونة لحماية مصر ضد لاعتداءات الإسرائيلية.

ولقد كانت العمليات التي تقوم بها قواتنا المسلحة في هذه المرحلة هي تدريبات قتالية ضخمة على عملية العبور نفسها كجزء أساسي من المعركة القادمة. وهكذا ففي أول مايو أعلنت إسرائيل انها صدت محاولة عبور قامت بها وحدة من قوات الصاعقة وهو العبور الثالث لقوات الصاعقة خلال ثلاثة أيام.

وخلال هذا كله، وإلى جانب القتال المتصاعد ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي كان الفريق فوزي يبذل جهوداً خارقة لبناء شبكة الصواريخ المصرية الجديدة في جبهة قناة السويس إلا أن إسرائيل ظلت تشن غارات مركزة يومية على مواقع الصواريخ بهدف منعنا من بنائها وبلغ متوسط الغارات الإسرائيلية على الجبهة في تلك الفترة حوالى ٥٢٦ طلعة أسبوعياً.

وشيئاً فشيئاً، بدأت شبكة الصواريخ الجديدة تؤتي بنتائجها في الايقاع بخسائر في الطيران الإسرائيلي.

فأسقطنا طائرة استطلاع ألكترونية كانت الولايات المتحدة قد زودت إسرائيل بها لتحديد مواقع الصواريخ المصرية، وبدأ المزيد من الطائرات الأمريكية يتساقط،

ففي ٣٠ يونيو أسقطنا طائرتي فانتوم واثنتين سكاي هوك، فضلاً عن أسر ثلاثة طيارين إسرائيليين، وفي ٢ و٣ يوليو أسقطنا ثلاث طائرات إسرائيلية أخرى، وفي ٦ يوليو أسقطنا طائرتي فانتوم.

مما دفع إيبان للتصريح بأن هناك تآكلاً خطيراً في سلاح الطيران الإسرائيلي.

وأدى التصاعد المستمر للقتال على الجبهة المصرية إلى مزيد من تعبئة المشاعر العربية ضد السياسة الأمريكية ومن ثم فقد بدأ المستقبل ينذر بأخطار حقيقية على المصالح الأمريكية في المنطقة، لأن الولايات المتحدة أغفلت حساب عامل هام، هو ان ما يدور على قناة السويس، هو معركة قومية بكل معنى الكلمة، لا ينقسم العرب إزاءها وهو الشعور الذي كان القتال على الجبهة المصرية يبلوره يوماً بعد يوم في شتى أنحاء العالم العربي.

أصبحت السياسة الأمريكية في تلك الفترة تواجه معادلة صعبة، لقد أصبح نيكسون يحاول التحرك بطريقة تبعد عن الولايات المتحدة تهمة الانحياز إلى إسرائيل حتى يستطيع تحسين علاقاته مع الدول العربية تفادياً لتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، إلا أنه كان منساقاً بضرورة تلبية الطلبات الإسرائيلية وفي نفس الوقت اضعاف الوجود السوفييتي في المنطقة. وأصبحت مشكلته تكمن في عدم قدرته على حل هذه المعادلة الصعبة: التوفيق بين أهداف إسرائيل التوسعية، وبين رفض العرب لأية تنازلات إقليمية.

وقرر عبد الناصر في أول مايو إتاحة الفرصة أمام الولايات المتحدة لتتخذ موقفاً متوازناً فتوجه في خطاب علني في عيد العمال بنداء إلى نيكسون جاء فيه:

«... إنني أتوجه إلى الرئيس نيكسون، وأقول له ان الولايات المتحدة الأمريكية توشك أن تقوم بخطوة بالغة الخطورة ضد الأمة العربية (في إشارة إلى الدفعات الجديدة من الطائرات التي تدرس الولايات المتحدة إعطائها إلى إسرائيل).
إن الولايات المتحدة، بخطوة أخرى على طريق تأكيد التفوق العسكري لصالح إسرائيل، سوف تفرض على الأمة العربية موقفاً لا رجعة فيه، موقف يتعين علينا أن نستنتج منه ما هو ضروري، وذلك سوف يؤثر على كل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالأمة العربية لعشرات السنين».

«إنني أقول له، إن الأمة العربية لن تستسلم ولن تفرط، وهي تريد سلاماً

حقيقياً ولكنها تؤمن بأن السلام لا يقوم على غير العدل..».

«أريد أن أقول. إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد السلام، فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. إن ذلك في طاقة الولايات المتحدة التي تأمر إسرائيل بأمرها لأنها تعيش على حسابها، وأى شيء غير ذلك لا يجوز علينا ولن يجوز. هذا حل».

«والحل الثاني، إذا لم يكن في طاقة أمريكا أن تأمر إسرائيل، فنحن على استعداد لتصديقها إذا قالت ذلك، مهما كانت آراؤنا فيه. ولكننا في هذه الحالة نطلب طلباً واحداً، هو بالتأكيد في طاقة أمريكا. ذلك الطلب هو أن تكف عن أي دعم جديد لإسرائيل طالما هي تحتل أراضينا العربية. أي دعم سياسي أو دعم عسكري أو دعم اقتصادي. وإذا لم يتحقق الحل الثاني فإن على العرب أن يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكابرة فيها بعد الآن، وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد لإسرائيل أن تواصل احتلال أراضينا حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالاستسلام. إن ذلك، ولا أزال أتوجه بالحديث إلى الرئيس نيكسون في محاولة أخيرة، لن يحدث. إن كل المؤامرات التي تجري الآن ضد الأمة العربية وضد جبهة التحرير لن تنجح. إنني أقول للرئيس نيكسون ان هناك لحظة فاصلة قادمة في العلاقات العربية الأمريكية اما أن تكرس القطيعة إلى الأبد، واما أن تكون بداية أخرى جادة ومحددة. إن التطورات القادمة لن تمس العلاقات العربية الأمريكية وحدها، وإنما سوف تكون لها تأثيرات خطيرة أوسع من ذلك وأبعد. إن تصميمنا على تحرير أراضينا هو الحق الشرعي الأول لأي أمة تعرف لكرامتها قيمة. إنني أتوجه بهذا كله إلى الرئيس نيكسون لأن اللحظة دقيقة، ولأن العواقب بالغة الخطورة».

وفي اليوم التالي استدعيت دونالد برجس رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة إلى مكتبي وسلمته نسخة من نداء الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس نيكسون. وقلت له أن هذه هي الفرصة الأخيرة التي يتيحها الرئيس عبد الناصر للولايات المتحدة إذا كانت جادة حقاً في التوصل إلى سلام عادل في منطقتنا.

وقد بدا لي لفترة من الوقت أن الولايات المتحدة تعيد فعلاً تقييم سياستها في الشرق الأوسط، في الوقت الذي بدأنا نحن فيه تحركاً سياسياً شاملاً في أنحاء العالم

العربي من أجل التعبئة الشاملة وراء الاختيار الذي وضعناه أمام الولايات المتحدة.

وكانت إسرائيل من جانبها تمارس حملة سياسية نشطة داخل الولايات المتحدة من أجل الضغط على الحكومة الأمريكية للارتباط معها على الـ ١٢٥ طائرة جديدة. ووقع ٨٥ عضواً بمجلس الشيوخ الأمريكي في ٤ يونيو على خطاب قدموه إلى وليم روجرز مطالبين حكومتهم بتزويد إسرائيل بالمزيد من الطائرات الحربية الحديثة.

وفي السابع من يونيو صرح وزير الخارجية الأمريكي بأن الولايات المتحدة سوف تعلن قريباً قرارها بشأن بيع الطائرات الحربية لإسرائيل. ولكنه شدد على أن القرار سيكون إيجابياً «بصورة جزئية فقط» وسوف يصدر «بطريقة موزونة ومحسوبة لكي لا نوحي للعرب بأننا ندعم إسرائيل بشكل يجعلنا نؤيدها بغض النظر عما تفعل».

وامتنعت الولايات المتحدة في هذه المرحلة عن البت في صفقة الطائرات الجديدة لإسرائيل وإن كانت استمرت في تسليم الطائرات التي سبق التعاقد عليها منذ عام ١٩٦٨.

وقرر ريتشارد نيكسون أن يتحرك أخيراً إستجابة لنداء الرئيس جمال عبد الناصر، وجاء تحركه في شكل رسالة كتبها وزير خارجيته وليم روجرز في ١٩ يونيو ١٩٧٠ وأبلغها لي دونالد برجس في القاهرة في اليوم التالي: وقد بدأ وزير الخارجية الأمريكية رسالته بالإشارة إلى أنه قرأ بحرص وتمعن خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في أول مايو. وإنه يوافق على أن الموقف في الشرق الأوسط يجتاز نقطة حرجة و«أعتقد انه من مصلحتنا المشتركة أن تحافظ الولايات المتحدة وتقوي روابط الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة. إننا نأمل أن يكون هذا ممكناً ونحن مستعدون للإسهام بنصيبنا».

ثم أضاف روجرز في رسالته: «إنه في رأينا، فإن الطريق الأكثر فعالية للاتفاق على تسوية هو أن تبدأ الأطراف في العمل تحت إشراف السفير يارنج بشأن الخطوات التفصيلية الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

ثم انتهى وليم روجرز إلى مقترحات يضعها أمامنا لدراستها، وهي:

أ ـ أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر بإعادة وقف إطلاق النيران لمدة محدودة على الأقل.

ب ـ أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر، وأيضاً إسرائيل والأردن، بإصدار البيان التالي الذي سيكون في شكل تقرير من السفير يارنج إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.

إن مصر وإسرائيل أخطرتني بأنهما توافقان على:

أولاً ـ حيث انهما قد وافقتا وأظهرتا رغبتهما في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه، فإنهما تعينان ممثليهما في المناقشات التي ستدور تحت إشرافي، حسب الاجراءات وفي الأماكن التي أوصي بها، آخذاً في الاعتبار ما يفضله كل طرف كنظام للاجراءات ووفقاً للتجارب السابقة بين الأطراف.

ثانياً ـ إن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بينهما يقوم على:

(١) الاعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي.

(٢) الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ تم احتلالها في نزاع ١٩٦٧ وذلك بما يتمشى مع القرار ٢٤٢.

ثالثاً ـ إنه، من أجل تسهيل مهمتي للتوصل إلى اتفاق كما يقرر القرار ٢٤٢، فإن الأطراف سوف تراقب، اعتباراً من أول يوليو وحتى أول أكتوبر على الأقل، قرارات وقف إطلاق النيران الصادرة من مجلس الأمن.

وفي نهاية الرسالة يخطرني وليم روجرز بأنه أرسل رسالة مماثلة إلى كل من عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن، وأبا إيبان وزير خارجية إسرائيل، وانه في انتظار إجابة مبكرة من جانبي.

في نفس الوقت تسلمنا من الحكومة الأمريكية، عن طريق دونالد برجس، توضيحات وتأكيدات إضافية في مذكرة تنص على النقاط التالية:

أولاً ـ إن وقف إطلاق النار يعني وقف كل النيران، في الأرض وفي الجو، وعدم تغيير الأمر الواقع العسكري في منطقة يتفق عليها غرب قناة السويس، ومنطقة مماثلة شرق قناة السويس.

ثانياً ـ إن على مصر أن تضع في اعتبارها «اننا نطلب من الإسرائيليين القيام بما يعتبرونه تنازلات سياسية هامة للغاية بالنسبة لـ:

(١) الموافقة على الدخول في مفاوضات غير مباشرة لتنفيذ القرار ٢٤٢ والسعي في ذلك برغبة مخلصة في تحقيق نتائج.

(٢) قبول مبدأ الانسحاب سابقاً على المفاوضات. إن هذا قد يبدو للمصريين لا يتجاوز ما يجب أن يفعله الإسرائيليون. والإسرائيليون سوف يشعرون بغير شك بنفس الشعور بالنسبة للأمور التي تطلبها من مصر.

ثالثاً ـ إن حكومة الولايات المتحدة متأهبة للبقاء في العَملية بمجرد أن تبدأ المفاوضات. إننا مستمرون في الاعتقاد بأن لا انسحاب بغير سلام، ولا سلام بغير انسحاب.

رابعاً ـ بالنسبة للطائرات إلى إسرائيل، فإن حكومة الولايات المتحدة تضع لنفسها حداً هو ألا تتجاوز المستوى الذي تم الارتباط عليه في التعاقدات السابقة، وذلك خلال الفترة التي نسعى خلالها لتحقيق مبادرتنا السلمية. ان ما نسلمه لإسرائيل خلال تلك الفترة سوف يحافظ على المجموع الإسرائيلي داخل نطاق خمسين طائرة فانتوم ومائة طائرة سكاي هوك تم الارتباط عليها في عقود سنة ١٩٦٨ و ١٩٦٦. وبنهاية يونيو الحالي يكون قد تم تسليم اربع وأربعين طائرة فانتوم لإسرائيل، وثلاث سيتم تسليمها في يوليو، وثلاث في أغسطس، فيصبح المجموع خمسين طائرة. أما بالنسبة لطائرات سكاي هوك فقد تم تسليم ثمان وثمانين إلى إسرائيل والباقي من المائة سيتم تسليمه خلال الأشهر التالية حسب الجدول المقرر.

إننا أيضاً قد وضعنا ترتيبات طارئة سوف تجعلنا في موقف يسمح لنا بتعويض خسائر إسرائيل من الطائرات في المستقبل إذا تطلب الموقف ذلك. إن تلك الترتيبات سوف تتأثر بموقف ومجالات النجاح في مجهوداتنا السلمية ومدى فعالية وقف إطلاق النار.

خامسا ـ إننا نامل أن يؤدي الاتفاق على تلك الخطوط إلى إمكانية خلق مناخ ملائم لاستعادة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة.

سادساً - إننا نتوجه بهذه المقترحات مباشرة إلى مصر استجابة لنداء الرئيس جمال عبد الناصر في أول مايو، وأيضاً لأننا نريد أن تسمعها منا مصر ونتأكد من أنه تم فهمها.

مع ذلك، فإننا سوف نخطر كلا من الاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة وفرنسا بهذه المقترحات وسوف نحثهم على العمل معنا في هذه المبادرة. إننا ننوي السعي ثنائياً مع السوفييت وأيضاً من خلال مباحثات الدول الأربع. ونرى كل تلك الجهود باعتبارها تكمل بعضها البعض.

سابعا - بينما ندرك ونعترف بحقيقة أن الأمر قد تطلب من حكومة الولايات المتحدة فترة من الوقت لتشكيل المبادرة الحالية، فإننا نأمل بقوة في استجابة مبكرة من حكومة مصر. لقد تم اتخاذ قرار، ولا مناص من أن نتحرك بسرعة إذا كان له أن يثمر.

ثامناً - إن مساعد وزير الخارجية سيسكو على استعداد للطيران إلى لندن أو إلى أية نقطة أخرى في منتصف الطريق، وفي أي وقت، ليتقابل مع وكيل الوزارة صلاح جوهر للمزيد من المناقشة لمقترحاتنا إذا كانت حكومة مصر ترغب في ذلك.

وهنا انتهت المذكرة التي تلقيناها من الحكومة الأمريكية وقد نشرتها هنا بالتفصيل لأهميتها في مرحلة لاحقة من الأحداث.

ولقد قام دونالد برجس، المشرف على رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة، بإخطار السفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية المصرية، بأنه في نفس اليوم سيتم تسليم رسالة مماثلة من وزير الخارجية الأمريكي إلى عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن ينقل إليه فيها المقترحات الأمريكية المتعلقة بالأردن، ثم أبلغه بأن الوزير روجرز سوف يدلي بتصريح عن الشرق الأوسط في الاسبوع التالي ولكنه لن يتعرض إلى مضمون المبادرة الأمريكية أو تفصيلاتها.

وقد عاد دونالد برجس إلى الاجتماع بالسفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية في الخامس والعشرين من يونيو، أي بعد خمسة أيام من تقديمه مبادرة روجرز إلينا. وفي تلك المقابلة أبلغنا برجس أنه مكلف من حكومته بأن يؤكد أن ما جاء في تصريحات الوزير روجرز في نفس اليوم لا يتعارض مطلقاً مع ما أبلغه لنا في يوم ٢٠ يونيو من أن واشنطن قد قررت أن تقصر ما ستقدمه إلى إسرائيل من

طائرات على ما سبق أن التزمت به في العقود السابقة وأضاف بأن عدم الاعلان عن هذا الموقف يجب ألا تفسره مصر على أنه تغيير في السياسة الأمريكية، وأن حكومته قد طلبت منه أن يكون واضحاً ودقيقاً في تأكيده لمصر أن هذا الموقف لن يتغير.

ثم ذكر برجسس أنه رداً على استفساراتنا، ولأن عدداً من العواصم العربية الأخرى قد استفهم أيضاً عن موقف واشنطن بالنسبة للفسطينيين فان وزارة الخارجية الأمريكية قد كلفته بأن يوضح الموقف الأمريكي كما يلي:

«إن الولايات المتحدة تعترف بأن الفلسطينيين يمثلون طرفاً مهماً، يجب أن تؤخذ اهتماماته في الحساب عند أي تسوية».

وأضاف برجس، أن روجرز قد تعمد في خطابه إليّ، وفي تصريحه الصحفي، أن يتحدث عن حكومات وشعوب المنطقة، وأن ذلك يتضمن بالطبع الشعب الفلسطيني، حيث ذكر وليم روجرز «. . . للتحرك نحو سلام عادل ودائم يأخذ في الحساب تماماً الأماني والاهتمامات المشروعة لكل حكومات وشعوب المنطقة».

وكان وزير الخارجية الأمريكي قد أدلى بمجموعة من التصريحات في نفس اليوم في مؤتمر صحفي بواشنطن. وبرغم أن روجرز قد أعلن في المؤتمر مساندة الولايات المتحدة لأمن إسرائيل إلا أن الضغوط الإسرائيلية خلال الثمانية أشهر الأخيرة كانت تستعجل ارتباط الولايات المتحدة بتوريد مائة طائرة سكاي هوك، وخمسة وعشرين طائرة طائرة فانتوم لإسرائيل، والآن، حينما تعلن الولايات المتحدة تأجيلها تلك الخطوة واكتفائها باستكمال توريد المائة طائرة سكاي هوك والخمسين فانتوم التي سبق الارتباط عليها، فإن هذا يعتبر تطوراً إيجابياً يعطي معنى الجدية لهذا التحرك الأمريكي نحو السلام.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أعلن روجرز أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ يتضمن حل المشكلة مما يعتبر دليلاً آخر على جدية التحرك، حيث اننا اعتبرنا القرار من البداية «حلاً للتنفيذ». ثم أشار وزير الخارجية الأمريكي إلى أن الوجود السوفييتي في مصر لا يمنع من أن إسرائيل قادرة على حماية نفسها حتى هذه اللحظة، وأضاف في مؤتمره الصحفي أن هذه المبادرة الأمريكية تتقدم بها الولايات المتحدة استجابة لنداء الرئيس جمال عبد الناصر في أول مايو، وإن الولايات المتحدة لم تتلق بعد رداً

من الاتحاد السوفييتي على تلك المقترحات، وان كان السوفييت قد استمعوا إليها باهتمام. وبالنسبة لأسلوب المفاوضات كان وصف روجرز واضحاً من حيث ان ما سيجري هو مفاوضات غير مباشرة وليس مفاوضات مباشرة.

وقد قال دونالد برجس في مقابلته للسفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية يوم ٢٦ يونيو أنه يقدر الظروف التي وقعت فيها معركة كبيرة أمس بين إسرائيل وسوريا، كما يدرك أن الانسحاب يرتبط في التفكير العربي بكافة الأراضي التي تم احتلالها بعد ٥ يونيو، وانه يأمل ألا تسمح مصر بحق الفيتو لأي طرف عربي على التسوية وكان يشير بذلك إلى سوريا.

وقد رد عليه وكيل وزارة الخارجية بأن مصر لا تعطي حق الفيتو على سياستها لأحد ولكن هذه السياسة نفسها مبنية على الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية، وان مصر رفضت دائماً تجزئة مشكلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وبالتالي فالانسحاب الإسرائيلي مرتبط في سياستنا بكافة الأراضي العربية المحتلة، وقرار مجلس الأمن نفسه يفرض هذا الالتزام على إسرائيل.

ورد برجس بأن سوريا لم تقبل بعد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، فقال له وكيل وزارة الخارجية ان من حق سوريا أن تفعل ذلك لأنها لم تكن ترى أي قدر من الجدية في الموقف الإسرائيلي الأمريكي بشأن الالتزام بالانسحاب الكامل. والان، إذا وجدت سوريا أدلة كافية على وجود مثل هذا الالتزام، فإن الموقف السوري سوف يكون بالتأكيد متمشياً مع ذلك، وإلى أن تتوافر لدينا مثل تلك الأدلة فإننا لا نستطيع أن نطلب من السوريين إعلان قبولهم للقرار ٢٤٢.

وعندما تلقت وزارة الخارجية مبادرة روجرز في يوم ٢٠ يونيو كنت في نفس اليوم أستعد لمرافقة الرئيس عبد الناصر إلى ليبيا لحضور احتفالات الجلاء عن القاعدة الأمريكية «هويلس» (عقبة بن نافع).

وأصبح واضحاً لي أن المبادرة الأمريكية أكثر جدية في السعي نحو السلام القائم على التسوية الشاملة، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً - إن الولايات المتحدة قد أقلعت أخيراً عن محاولتها الاكتفاء بحل إسرائيلي منفرد مع مصر، بعد أن جربت كل وسائل الضغط في هذا

الاتجاه دون جدوى. وهذا في حد ذاته يجعلنا أقرب إلى سلام جاد وعادل وحقيقي.

ثانياً - إن ما يجعلنا نأخذ المبادرة الأمريكية بمزيد من الجدية هذه المرة عن المقترحات الأمريكية التي تقدم بها إلينا وليم روجرز في نوفمبر الماضي هو خطوات فعّالة لها مغزاها السياسي من جانب الولايات المتحدة، وفي مقدمتها التزام الولايات المتحدة علناً ورسمياً بعدم الاستجابة لمطالب إسرائيل بمزيد من الطائرات. وفي هذا الإطار فإن مصر ترى أن صمود الحكومة الأمريكية في وجه الضغوط الإسرائيلية المتزايدة منذ شهر سبتمبر الماضي يؤكد وجود حد أدنى من الجدية في المحاولة الأمريكية الجديدة.

ثالثاً - إن الولايات المتحدة قد تأكد لديها الآن، وبطريقة لا تقبل الشك أن مصر جادة تماماً في تحرير أراضيها بقوة السلاح. وان قدرتها على ذلك تتزايد يوماً بعد يوم. وفي هذا الإطار فإن الغارات اليومية المركزة التي تقوم بها إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة لم تؤدِ إلى انهيار في القوات المسلحة أو في الجبهة الداخلية، ولا هي أدت أيضاً إلى منعنا من المضي في استكمال شبكة دفاعنا الجوي بصواريخ سام - ٣ السوڤييتية الجديدة، وهي صواريخ لم يسبق حتى ذلك الحين للاتحاد السوڤييتي أن أعطاها لأعضاء حلف وارسو. كما أن الوجود القتالي السوڤييتي في مصرهو إنذار كافٍ للولايات المتحدة لأنها أول مرة يقدم فيها السوفييت طيارين مقاتلين لدولة غير شيوعية.

رابعاً - إن العامل المشجع في المبادرة الأمريكية الأخيرة هو أن دافعها الأول هو المحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة بعد الأخطار المتزايدة ضدها نتيجة لتصاعد حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية والتأثير العكسي الهائل للانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل.

خامساً - إننا كنا في الماضي نرفض الحوار المباشر مع الولايات المتحدة نتيجة لانحيازها المسبق لإسرائيل ولعدم جدية مسعاها نحو التسوية الشاملة، والآن، بعد أن توفر الحد الأدنى من الجدية، يجب أن ندخل مع الولايات المتحدة في مثل هذا الحوار المباشر ونشجعهم عليه.

ولقد كان عبد الناصر مرتبطاً بزيارة إلى الاتحاد السوفييتي للتفاهم معهم بشأن صفقات السلاح، وهو الأمر الذي كان يحتل في تفكيره أولوية مطلقة بعد انتهاء زيارته لليبيا.

وفي يوم ٢٥ يونيو ألقى عبد الناصر خطاباً في بني غازي قال فيه: «إن الولايات المتحدة قدمت لإسرائيل ١٥٠ طائرة فانتوم وسكاي هوك إبتداء من عام ١٩٦٩، وأرسلت لهم طيارين يحملون الجنسية الأمريكية مع الجنسية الإسرائيلية. وفي نفس الوقت فإن الولايات المتحدة تطالب الاتحاد السوفييتي بمنع تسليح الدول العربية بحجة المحافظة على توازن القوى الحالي في الشرق الأوسط، ومعناه هو التوفق الإسرائيلي ولكن الاتحاد السوفييتي رفض أن يستجيب لطلب أمريكا. إننا أيها الأخوة اليوم لا نحارب إسرائيل وحدها، ولكننا نحارب إسرائيل التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، إننا في مصر نتعرض كل يوم لغارات جوية، تقوم بها ما بين ٨٠ طائرة و ٢٠٠ طائرة في اليوم الواحد، ولكننا مع هذا لن نستسلم أبداً ولن نقبل أبداً أن تفرض علينا شروط إسرائيل أو تفرض علينا شروط أمريكا».

ثم أضاف عبد الناصر في خطابه «إن الإسرائيليين يركزون غاراتهم الآن على منطقة القنال حتى لا يمكنوا الجيش المصري من أن يعبىء قواته وأن يحشد جهوده عبر القنال ويهجم. ولأنهم يعلمون أن الجيش المصري قد استكمل تدريباته للعبور، فإذا وجد الفرصة حتى يحصل على تعادل جوي فلن تمنعه قوة في الدنيا من العبور، وإننا سنتمكن في وقت قريب جداً من أن نواجه التفوق الجوي الإسرائيلي بأن ندرب المئات من الطيارين ونحصل على مئات من الطائرات».

ولم يعلق عبد الناصر على مبادرة روجرز الأخيرة إلى أن تتم الدراسات التي طلبها مني.



المواجهة في جبهتين ووقف إطلاق النار

جاء دونالد برجس لمقابلتي بمجرد عودتي من ليبيا وأبلغني ان حكومته تريد أن تنقل إلى الرئيس عبد الناصر رجاءها بأن يضع في اعتباره الخطوات المحددة التي اتخذتها لكي تتيح للرئيس أن ينظر للمبادرة بروح إيجابيه، وان في مقدمة هذه الخطوات تأجيل البت في صفقة الطائرات الأمريكية الجديدة لإسرائيل برغم الضغوط الشديدة عليها من الكونجرس، وان الحكومة الأمريكية تستجيب بهذا الموقف لمطلب مستمر أعلنته مصر دائمًا وان الجهد الأمريكي في هذه المرة أكثر جدية لتحقيق السلام العادل. ولذلك فإن واشنطن تنتظر، وتلح في الحصول على رد مصري ايجابي بالنسبة لوقف إطلاق النيران في جبهة قناة السويس حتى يمكن التحرك إلى الخطوة التالية ليستأنف السفير يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة مهمته لتنفيذ قرار مجلس الأمن.

ولقد كانت هذه الروح الأمريكية الجديدة تتناقض تماماً مع الروح التي أبلغتنا بها الولايات المتحدة بتهديدها في شهر فبراير، أي قبل أقل من خمسة شهور بمزيد من التصعيد العسكري الإسرائيلي بالنسبة لغارات العمق ضد منشآتنا المدنية. لقد رفضنا ذلك التهديد في حينه وقبلنا التصعيد الإسرائيلي وواجهناه بتصعيد مضاد. وأصبح واضحاً للجميع الآن أن الموقف العسكري يتجه بسرعة ضد إسرائيل.

ولقد قدمت إلى الرئيس عبد الناصر الدراسات التي أعدتها وزارة الخارجية عن المبادرة الأمريكية. وكان من رأيي أن المبادرة من حيث المضمون لا تخرج عن كونها مطالبة ليارنج باستئناف مهمته. وإزاء ذلك فإنه يوجد احتمالان:

أولاً : إن الولايات المتحدة تسعى فعلاً إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن بعد أن

لمست قدرتنا على الصمود. وشعور الولايات المتحدة بتعرض مصالحها في المنطقة للخطر. وزيادة التواجد العسكري السوفييتي.

ثانياً : إن الاحتمال الآخر هو أن تكون المبادرة الأمريكية مجرد مناورة أمريكية جديدة لصالح إسرائيل بسبب شعور الولايات المتحدة بمأزقها السياسي في المحادثات الرباعية بنيويورك. أو بسبب عدم رغبتها، أو عدم قدرتها، على مطالبة إسرائيل بالانسحاب الشامل. وفي هذه الحالة تكون الولايات المتحدة قد تقدمت بهذه المبادرة لإحالة الموضوع من جديد إلى يارنج. مع محاولة إضفاء صفة الاعتدال على موقفها بتأكيدها عدم تزويدها لإسرائيل بصفقة جديدة من الطائرات الفانتوم وسكاي هوك.

وفي تقديري للموقف الذي أبلغته إلى الرئيس، إلى أن الاحتمال الأول هو الأقرب إلى الواقع. ولكن مع ملاحظة أن إحالة الموضوع إلى يارنج دون مساندة واضحة تؤدي إلى فشل مهمته من جديد كما حدث فعلاً طوال سنتين ونصف، ومن ناحية أخرى فإننا لا يمكننا تجاهل الجهود الدولية من خلال الاجتماعات الثنائية والرباعية التي تساند مهمة يارنج.

وقلت اننا نستطيع أن نعد رداً على أساس قبول المبادرة الأمريكية باعتبارها متمشية مع ما سبق أن نادينا به منذ صدور قرار مجلس الأمن. لأن في ذلك إظهار لرغبتنا في التعاون مع المبادرة الأمريكية. خاصة وان المبادرة تختلف مع وجهة النظر الإسرائيلية التي ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن وترفض إعلان الالتزام المسبق بالانسحاب. وفي هذه الحالة فإن هناك احتمالاً بأن تعلن إسرائيل رفضها للمبادرة الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى خلاف علني بين إسرائيل والولايات المتحدة وانقسام داخلي في إسرائيل.

أضفت قائلاً ان علينا في جميع الأحوال أن نتفاهم مسبقاً مع الاتحاد السوفييتي فيما يمكن عمله في المرحلة التالية. خصوصاً في حالة انتهاء المبادرة الأمريكية إلى الفشل.

وفي نفس الوقت كان عبد الناصر قد طلب من الفريق محمد فوزي وزير الحربية دراسة عن الموقف العسكري في حالة قبولنا للمبادرة. وقال إن جميع حساباتنا يجب أن تقوم من الناحية العسكرية على أساس أن فترة وقف إطلاق

النيران، وهي ثلاثة أشهر، ستنتهي دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الشامل، مما يستدعي استئنافنا للعمليات العسكرية إلى أن نبدأ في عملية التحرير في موعد لا يتجاوز ربيع عام ١٩٧١.

وكان السبب في تحديد هذا الموعد بالذات هو أن الرئيس عبد الناصر كان قد درس مع الفريق محمد فوزي تفاصيل الخطة ٢٠٠، وهي خطة تحرير سيناء، وكانت قد توافرت لدينا إمكانيات تنفيذ الجزء الأول منها، وهو ما سمي بـ جرانيت للوصول إلى المضايق في سيناء. وبقيت الآن ضرورة توفير إمكانيات تنفيذ باقي الخطة. وهكذا طلب عبد الناصر من الفريق محمد فوزي أن يعد قائمة بالأسلحة المطلوبة من الاتحاد السوفييتي.

وطلب من الفريق فوزي أن يعمل على استكمال بناء شبكة الصواريخ بالجبهة لتوفير الحماية ضد الطائرات الإسرائيلية لقواتنا التي ستعبر إلى سيناء.

وكان عبد الناصر يدرك انه من الخطير جداً من الوجهة العسكرية أن يطلب إلى الجيش الآن وقف إطلاق النيران، ثم العودة إلى الحرب من جديد لأن مثل هذا الإجراء يؤدي إلى هبوط الروح القتالية. وبينما كان عبد الناصر يرى إتاحة الفرصة للمبادرة الأمريكية. كان رأيه في حالة انتهائها إلى الفشل ضرورة استئناف القتال وعدم قبول تجديد وقف إطلاق النار.

ولقد قامت القوات المسلحة ليلة سفرنا إلى موسكو في ٢٩ يونيو بإدخال مجموعة جديدة من الصواريخ إلى منطقة القناة وكانت مفاجأة لإسرائيل. وأمكن في صباح يوم ٣٠ يونيو إسقاط أربع طائرات إسرائيلية، اثنتان منها من طراز فانتوم، واثنتان من طراز سكاي هوك، بالإضافة إلى أسر ثلاثة طيارين إسرائيليين. وخلال الأيام الخمسة التالية أسقطنا خمس طائرات أخرى، اثنتان منها من طراز فانتوم. وهو الأمر الذي سيثبت تزايد فعالية الشبكة الجديدة خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يوليو.

لقد سافر عبد الناصر إلى موسكو يوم ٢٩ يونيو ١٩٧٠ وكان الوفد المرافق له يضم الفريق فوزي ويضمني في مباحثات كانت من أكثر جولات المباحثات حسماً مع الاتحاد السوفييتي. وبدأت الجلسة الأولى من المباحثات بعد ظهر يوم ٣٠ يونيو، وحضرها من الجانب السوفييتي كل من بريجينيف وكوسيجين وبودجورني

وباناماريوف وغروميكو والمارشال غريشكو والسفير فينوغرادوف.

واستهل عبد الناصر حديثه بالإشارة إلى نتائج زيارته إلى ليبيا، فذكر أن الزعماء الليبيين يطلبون قيام الوحدة الكاملة بين مصر وليبيا وسوريا، وانه وافق على دراسة إقامة اتحاد فيدرالي مع إدراكه للمشاكل التي تواجه مثل هذا الاتحاد.

وتساءل بريجينيف عن كيفية الإعداد للوحدة بين الدول الثلاث.

ورد عبد الناصر بأنه سوف تشكل لجنة لوضع المبادىء العامة خلال شهر، وفي حالة إقرارها من الدول الثلاث يمكن إجراء استفتاء شعبي في مطلع عام ١٩٧١.

ثم أضاف عبد الناصر. إنه لم يكن يرغب في إقامة مثل هذا الاتحاد قبل إزالة أثار العدوان الإسرائيلي. والذي جعلني أوافق الآن من حيث المبدأ على شكل فيدرالي من الوحدة هو خشيتي من المؤامرات الخارجية على ليبيا. خاصة واني لمست هذه المرة بداية الخلافات بين أعضاء مجلس الثورة الليبي.

وعلق بريجينيف قائلاً: إن هذا الموضوع معقد للغاية. فهل هنالك جذور تاريخية كافية تربط بين الشعبين المصري والليبي؟.

ورد عبد الناصر بأن الجذور التاريخية موجودة دائمًا بين جميع الشعوب العربية.

ثم تحدث عبد الناصر عن الجبهة قائلاً: إننا نتعرض لغارات إسرائيلية عنيفة جداً بطائرات الفانتوم الأمريكية وبمعدات الكترونية متطورة للغاية، والهدف من تلك الغارات كما صرح دايان، هو منع الجيش المصري من استكمال استعداداته الهجومية لتحرير أراضينا المحتلة. ولقد بلغت خسائرنا في شهر مايو حوالى ألف قتيل وجريح ومع ذلك فإن الجنود والضباط المصريين يواجهون تلك الخسائر بروح معنوية مرتفعة جداًوثقة أكيدة في قدرتنا المتزايدة على أن ننزل بإسرائيل خسائر لا تستطيع تحملها، ومن الناحية الاجمالية فإن القوات المسلحة المصرية سوف يصل حجمها قبل نهاية هذه السنة ١٩٧٠ إلى ثلاثة أرباع مليون مقاتل، وفي الربع الأول من العام القادم إلى مليون مقاتل. والمسألة الأساسية هنا هي أن الولايات المتحدة تواصل إمداد إسرائيل بمعدات الحرب الألكترونية. وقد تم تزويد إسرائيل

بالطائرات التي تستطيع تحديد مواقع الصواريخ مما يسهل عليهم التشويش على موقع الصاروخ ثم ضربه بالطائرات ومشكلة سلاح الطيران عندنا هي أن طائرة الميج تبقى في الجو عشرين دقيقة بينما تستطيع طائرة الميراج مثلاً البقاء في الجو مدة ساعة، والفانتوم أكثر من ذلك ولهذا فمن الخطأ القول بأنه يمكن مواجهة مائة طائرة ميراج وفانتوم بمائة طائرة ميج.

وأفاض عبد الناصر في شرح هذا الموضوع موضحاً الدور الذي تلعبه أجهزة الحرب الألكترونية وانه بدون حصول مصر على أجهزة الكترونية مماثلة في تطورها فإن دفاعنا الجوي سيبقى ضعيفاً.

وبدأت الجلسة الثانية من المباحثات في صباح اليوم التالي أول يوليو، وكان المارشال غريشكو قد تلقى معلومات جديدة عن الغارة التي قامت بها إسرائيل في اليوم السابق على مواقع الصواريخ المصرية وهي التي أسقطنا فيها لإسرائيل طائرتي فانتوم وطائرتي سكاي هوك. فأشار غريشكو في بداية الجلسة إلى أن المعلومات لديه تفيد بأن هناك طائرتي فانتوم أخريين قد أسقطهما الدفاع الجوي المصري.

وقد أعاد بريجينيف فتح موضوع الوحدة المقترحة بين مصر وليبيا وسوريا فعلق قائلاً إن مثل هذا الاتحاد سيقوم في ظروف حرب قائمة فعلاً بينما يوجد لكل بلد موقف يختلف عن الآخر. فمصر قبلت القرار ٢٤٢ بينما رفضته سوريا. ثم انتهى إلى التساؤل عن وجود خطة منسقة لحل الأزمة الحالية سلمًا أو حربًا، أو ان قيام مثل هذا الاتحاد سوف يؤدي إلى تعقيد حل الأزمة.

وكان واضحاً أن بريجينيف، بسؤاله الأخير، كان يعبر عن عدم ارتياحه للاتحاد المقترح.

ورد عبد الناصر قائلاً: إننا عندما قبلنا قرار مجلس الأمن كان معنى هذا اننا نحترم وعدنا من حيث قبولنا لحل سلمي إذا كان يؤدي فعلاً إلى تحقيق مطالبنا العادلة. ومع ذلك فإن أي حل سلمي لن يكون عادلاً ما لم يستند إلى قوة عسكرية مصرية فعّالة تمنع إسرائيل من تجاوز قرار مجلس الأمن. والرفض السوري لقرار مجلس الأمن ليس رفضاً للحل السلمي ولكنه تشكك في إمكانية فرضه على إسرائيل. وفي حالة قيام الاتحاد فإننا لن نبدل موقفنا هذا، ولكن تحقيق الحل السلمي يحتاج إلى زيادة قوتنا العسكرية لأن إسرائيل لن تتخلى عن الأرض ما لم

تشعر بقوتنا. وذكر عبد الناصر اننا. وافقنا على ارتباطات السلام التي كانت تلح عليها الولايات المتحدة وقام دوبرينين سفيركم في واشنطن بإبلاغها لروجرز.

ثم انتقل عبد الناصر إلى مبادرة روجرز الأخيرة. قائلاً: إنه لا يوجد فيها جديد. فهي تصحيح للموقف الأمريكي الذي كان قد ابتعد عن قرار مجلس الأمن. وهم الآن يعودون إليه ويقترحون تكليف يارنج باستئناف مهمته.

وأضاف عبد الناصر: إنه من الضروري أن تكون هناك توجيهات محددة ليارنج في هذه المرة، وبدون ذلك فإنني أتوقع فشله في مهمته. وعموماً فبالنسبة للموقف السياسي يمكن أن يجتمع الصديق أندريه غروميكو مع وزير خارجيتنا محمود رياض للاتفاق حول الموضوع، آخذين في الاعتبار أن غولدا مائير رفضت المبادرة.

وهنا استفسر كوسيجين قائلاً: هل دار بحث بينكم وبين الأمريكيين بخصوص مبادرة روجرز؟.

وأجاب عبد الناصر بأن برجس رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة قد أبلغ وزير الخارجية قبل حضورنا إلى موسكو بأنهم جادون في التوصل إلى حل سلمي وأن موافقتنا على مبادرة روجرز سوف تساعد الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل.

ووافق بريجنيف على أن يجتمع جروميكو معي لبحث الموقف المشترك من المبادرة الأمريكية ودراسة تفاصيلها، معلقاً، بأنه إذا كانت لدى مصر أشياء تراها غير مقبولة فعلينا أن نبلغها لهم.

وتوجه عبد الناصر في اليوم التالي إلى مستشفى بجوار موسكو لإجراء فحوصات طبية تستغرق عدة أيام، على أساس أن تتم خلال ذلك اجتماعات مشتركة بيني وبين جروميكو لبحث الموقف السياسي، واجتماعات بين الفريق فوزي والمارشال جريشكو لبحث الامدادات التي نحتاجها من الأسلحة.

ومن المستشفى طلبني عبد الناصر. وعندما توجهت إليه كان في الغرفة علي صبري عضو الوفد وعضو اللجنة التنفيذية العليا. وكان عبد الناصر قد وافقني في القاهرة على كل ما جاء في مذكرتي حول المبادرة الأمريكية، سواء بالنسبة لتحليل الموقف الأمريكي وأسلوب ردنا عليه، أو بالنسبة لضرورة التفاهم مع السوفييت.

وسألني عبد الناصر عن توقعاتي من القادة السوفييت. فذكرت له أن موافقتنا على قبول المبادرة الأمريكية لن تكون شيئاً مرضياً للسوفييت. لأن قبولنا لمبادرة روجرز سوف تعطي للولايات المتحدة فضلاً كبيراً، ويصبح الحل وكأنه مرتبط بهم وحدهم وليس بالسوفييت الذين قد يجدون أنفسهم في موقف المتفرج.

وكنت قد سجلت هذا الرأي من قبل فعلاً في إحدى المذكرات التي قدمتها إلى الرئيس عبد الناصر قبيل مغادرتنا للقاهرة. والآن فإن عبد الناصر بدأ يتناقش معي حول أسلوب تنفيذ المقترحات فيها لو أعلنت مصر عن قبولها لها. وأوضحت له انني سوف أكون في حاجة إلى بعض الوقت للاتصال بالأمريكيين والتأكد من نواياهم والحصول على مزيد من التأكيدات، فربما أنجح معهم في الحصول منهم على مواقف أكثر تحديداً بالنسبة للانسحاب الشامل، والأمر الثاني هو انني لا بد أن أتباحث مع يارنج للاتفاق معه على أسلوب الإشراف على وقف إطلاق النيران لأضمن عدم مخالفته من جانب إسرائيل، ولا يجوز أن نترك للولايات المتحدة أن تكون هي الحكم في تفسير مبادرتها وأيضاً الإشراف على وقف إطلاق النيران. خاصة وإنني لا أنسى أبداً أن دين راسك وزير الخارجية الأسبق قد أعلن في يوم ٥ يونيو أن الولايات المتحدة لا تعرف من الذي أطلق الطلقة الأولى في الحرب ومن ثم فقد سبق لهم المغالطة وقد يكررون ذلك معنا في المستقبل.

وكان عبد الناصر في ذلك اليوم متأثراً بشدة من واقعة أبلغه بها الفريق محمد فوزي وزير الحربية. فقبل سفر عبد الناصر إلى موسكو كان قد اجتمع بضباط أحد مواقع الصواريخ. وفي سلسلة الغارات الإسرائيلية التي قامت بها إسرائيل على الجبهة أصيب هذا الموقع بضربة مباشرة واستشهد جميع ضباطه. وقد ترك هذا الحادث أثراً نفسياً عميقاً في نفس عبد الناصر وشعر بأنه مسؤول قبل أي اعتبار آخر عن حماية جنود وضباط الصواريخ وبناء مواقع حصينة لهم وكانت إسرائيل قد تلقت من الولايات المتحدة بعد إسقاطنا لطائرات الفانتوم أجهزة الكترونية جديدة تنذر الطائرات الإسرائيلية عن اقتراب الصواريخ المصرية، وهي خبرة اكتسبها الأمريكيون في حرب فيتنام. مع ذلك فقد لجأت قوات الدفاع الجوي إلى إطلاق أكثر من صاروخ واحد على كل طائرة معادية واحدة ومن موقعين أو أكثر حتى لا يتمكن جهاز التشويش في الطائرة من التشويش على جميع الصواريخ في آن واحد. وهو الأمر الذي ثبتت فعاليته فعلاً وهكذا، ففي العشرين يوماً الأولى من يوليو

أسقطنا لإسرائيل ١٣ طائرة من بينها ست طائرات فانتوم، واسرنا لها تسعة طيارين.

في نفس الوقت كانت هناك تطورات سياسية أخرى تلقي بمزيد من الظلال على الموقف الأمريكي. ففي حديث تليفزيوني في ٢ يوليو أشار الرئيس الأمريكي نيكسون إلى مصر وسوريا باعتبارهما «جارين عدوانيين» لإسرائيل، وقال: إنني أعتقد أن الموقف في الشرق الأوسط الآن خطير بدرجة رهيبة. إنه شبيه بالوضع في البلقان قبل الحرب العالمية الأولى. مما قد يجر الدولتان العظميان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، إلى مواجهة لا تريدها أي منهما بسبب الخلاف الحاد هناك. ثم شرح سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بقوله إنها تقوم على:

أولاً - إن من مصلحتنا السلام وسلامة كل قطر في المنطقة.

ثانياً - إننا ندرك بأن إسرائيل لا ترغب في أن تقذف بأي بلد آخر إلى البحر، بينما الدول العربية تريد أن تقذف بإسرائيل في البحر.

ثالثاً - إذا تغير توازن القوى بحيث تصبح إسرائيل أضعف من جيرانها فسوف تقع الحرب، وعليه فمن مصلحة الولايات المتحدة المحافظة على توازن القوى، وسوف نحافظ على هذا التوازن.

وفي نفس الوقت نقلت الأنباء عن هنري كيسنجر، مستشار نيكسون للأمن القومي قوله: إننا بصدد محاولة للتوصل إلى تسوية على النحو الذي يكفل تقوية نظم الحكم العربية المعتدلة، وليس النظم الراديكالية. إننا بصدد محاولة لطرد الوجود السوفييتي العسكري وذلك قبل أن يرسخوا أقدامهم.

إن مثل تلك التصريحات أكدت في ذهن عبد الناصر شكوكه في جدية المبادرة الأمريكية، وكان رد عبد الناصر على هذا الادعاء انه لا توجد دولة عربية تريد أن تلقي بإسرائيل في البحر. ولكن إسرائيل هي التي ألقت بمليون فلسطيني في «بحر من الرمال» والقضية لم تكن أبداً نظمًا راديكالية ونظمًا معتدلة في العالم العربي، لأنه لو كان كيسنجر ونيكسون صادقين في ذلك، فلماذا لم يفعلا شيئاً للملك حسين ولم يعيدا إليه الضفة الغربية المحتلة، وهو يمثل نظاماً معتدلاً بمقاييس كيسنجر.

وقد عدنا إلى الاجتماع بالقادة السوفييت في الكرملين يوم السبت ١١ يوليو ظهراً. وبدأ بريجنيف بالحديث بعد أن قام المارشال غريشكو بتقديم تقريره عن الأوضاع العسكرية.

وذكر بريجنيف بأن الاتحاد السوڤييتي قد قرر من جانبه الاستجابة لمعظم الطلبات التي تقدم بها الفريق محمد فوزي، ويصل ثمنها إلى حوالى ٤٠٠ مليون دولار وانه قرر أيضاً تقديم تخفيض في القيمة يصل إلى خمسين في المائة. وأكد بريجنيف أن الأسلحة سوف تصل إلى مصر طبقاً للجدول الزمني الذي تم الاتفاق عليه بين الجانبين وطبقاً لذلك فسوف يصل إلى مصر ثلاثة أرباع الكميات المطلوبة قبل نهاية سنة ١٩٧٠.

وهنا علق عبد الناصر قائلاً: إنني أود أن أشكر الاتحاد السوڤييتي على معاونته لنا على الصمود في وجه الأطماع الإسرائيلية التوسعية. فإسرائيل تريد منا أن نترك لها القدس والضفة الغربية والجولان. ولو انني وافقتهم على ذلك لكان من الممكن أن نستخلص سيناء كاملة، وربما قطاع غزة، منذ سنة ١٩٦٨ بناء على اقتراحات وزير السابق دين راسك.

وأضاف عبد الناصر قائلاً: إننا على استعداد لقبول الحل السلمي والاقرار بوجود إسرائيل بالرغم من المعارضة العربية، والسماح لهم بالمرور في قناة السويس، ولكن على إسرائيل قبل ذلك أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني.

ثم انتقل عبد الناصر إلى مناقشة المبادرة الأمريكية المطروحة فقال: إن المبادرة تطلب منا الموافقة على وقف إطلاق النيران لمدة ثلاثة أشهر واستئناف يارنج لمهمته من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن.

ثم قال عبد الناصر: إن معنى ذلك أن نعود إلى ما كنا عليه عندما صدر قرار مجلس الأمن في نوفمبر ١٩٦٧ وتعهد الولايات المتحدة بتنفيذه. والآن فنحن على استعداد لقبول المبادرة الأمريكية الجديدة في هذا الإطار. ولكن ماذا بعد ذلك؟ ان تصريحات نيكسون وكيسنجر الأخيرة في مطلع هذا الشهر تدل على النوايا الأمريكية ضد العرب، ولذلك فإن المعركة سوف تطول. وهناك مخطط أمريكي إسرائيلي، وعلينا أن نتعاون سوياً من أجل التوصل إلى اتفاق حول الخطط العسكرية والسياسية. ومعنى تصريحات نيكسون أن الولايات المتحدة لن تسمح لمصر بالتفوق الجوي على إسرائيل، ولا حتى بالتعادل الجوي، ولذلك فإننا سوف نحتاج باستمرار إلى دعم للسلاح الجوي، وخاصة بالنسبة لنوعية الطائرات لمواجهة طائرات الفانتوم

التي أعطتها الولايات المتحدة لإسرائيل.

ورد بريجنيف قائلاً: لقد ذكرتم الآن أنكم مستعدون لقبول المبادرة الأمريكية. فما هو المقصود بذلك؟ وفي نفس الوقت فقد فهمت الآن أنكم تعتبرون الحل السلمي قد أصبح غير وارد. والأمر يحتاج إلى مزيد من وضوح الرؤية.

رد عبد الناصر قائلاً: اجتمعت قبل حضوري بأعضاء اللجنة التنفيذية العليا بالقاهرة واتفقنا على أن يكون ردنا على المبادرة الأمريكية بالاتفاق معكم. وفي رأينا أن إسرائيل لن توافق على المقترحات الأمريكية مما قد يحدث انقساماً داخل إسرائيل ونحن نعتقد بأن الحكومة الأمريكية تتوقع منا رفض المبادرة، كما انهم يتصورون أن الاتحاد السوفييتي لا يريد تحقيق السلام بالمنطقة. ولذلك فإنهم في حالة رفضنا لمبادرتهم سوف يتعللون بهذا الرفض للإسراع بتقديم المزيد من الأسلحة والطائرات إلى إسرائيل ولذلك فإن من رأيي الموافقة على المبادة الأمريكية، وننتظر نتيجة ذلك. وفي هذه الحالة سوف نعود خلال الأشهر الثلاثة إلى الحديث مع يارنج كما حدث في الماضي.

قال بريجنيف معلقاً: إننا نتصور أن الولايات المتحدة قد اتفقت مسبقاً مع إسرائيل بشأن المبادرة أو انهم يتوقعون من إسرائيل قبولها، وبالتالي فقد يكون ما أعلنته إسرائيل عن رفضها للمبادرة هو مجرد ستار.

وهنا تساءل بودغورني قائلاً: هل ترون انه ليس من مصلحة إسرائيل قبول وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر كما تطلب المقترحات الأمريكية الأخيرة؟.

رد عبد الناصر: إن إسرائيل تسعى إلى وقف دائم لإطلاق النيران، وليس وقفاً محدد المدة. لأن الوقف الدائم هو الذي يتيح لإسرائيل أن تستقر في الأراضي العربية المحتلة. أما بالنسبة لمدة محددة، هي ثلاثة أشهر، يتم خلالها فقط الالتزام بوقف إطلاق النيران، فإن هذا يعني أن استئناف إطلاق النيران بعد انتهاء المدة يصبح شرعياً. بالإضافة إلى ذلك فإنهم يعلمون اننا في خلال تلك الفترة سوف ندعم قواعد الصواريخ.

علق بريجنيف قائلاً: أي اننا نستفيد من هذه الفترة في تعزيز مواقعنا.

قال عبد الناصر: هذا صحيح ولكنه يفيدنا سياسياً أيضاً. ويثبت أن مصر والاتحاد السوفييتي يسعيان من أجل السلام.

وعندئذٍ قرأ وزير الخارجية غروميكو التقرير السياسي الذي وضعناه سوياً وقال: إنني بحثت مع رياض تفاصيل المبادرة الأمريكية °وقد وجدنا انها تسمية غير صحيحة، لأنه لا توجد أي مبادرة. واتفقنا على انه إذا كان هناك أي جديد فهو من الناحية الاجرائية فقط، حيث إنهم كانوا في الماضي يصرون على المفاوضات المباشرة، والآن يقبلون بالمفاوضات غير المباشرة.

ثم ذكر جروميكو أن السفير الأمريكي في موسكو قد زاره مرتين مؤكداً أن الولايات المتحدة لا تقصد فعلاً مفاوضات مباشرة، وعلق غروميكو قائلاً: ان هذا يمثل تراجعاً كان مرجعه هو ضغطنا عليهم باستمرار. ثم ان الأمريكيين يقولون ان اقتراح استئناف يارنج لمهمته هو موقف سوفييتي أيضاً. وإنهم سوف يمارسون ضغطاً حيوياً على إسرائيل وبروح بناءة. مع ذلك فالمبادرة الأمريكية لا تشير إلى الاجتماعات الرباعية في نيويورك فتلك الاجتماعات لا تعجب الأمريكيين من البداية، ولكنهم أيضاً لا يستطيعون تجاهلها.

وأضاف غروميكو قائلاً: ان الأمريكيين يصرحون لنا بضرورة انسحاب إسرائيل ولكن في كل مرة نسألهم أن يتقدموا بتصريح واضح عن الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة فإنهم يترددون ويتحدثون عن ضرورة احداث تعديلات. ومعنى ذلك أن هذه المسألة الحيوية باقية دون قرار. وقد أبدى لنا الفرنسيون استياءهم من عدم تشاور الولايات المتحدة معهم قبل تقدمهم بالمبادرة. ولذلك فإنه عند استئناف يارنج لمهمته يجب أن نطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة. وإذا أعلنا موافقتنا على قبول المبادرة، وكما اتفقت مع الوزير رياض، فلا بد أن نوضح أن ذلك يمثل مواقفنا السابقة.

وهنا تحدث بريجينيف بشيء من الانفعال، فقال: نحن اصدقاؤكم، بل وأخوة لكم، واشتركنا سوياً في أعمال ضخمة في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والآن تحاول الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة. وتدعي انها تتقدم بمشروع كامل للتسوية وكأنهم أصحاب فضل في حل المشكلة. ولكن لا يجوز أن نسمح بإعطاء الصورة بإننا قد قبلنا مشروعاً من جانب المعتدي. إننا نقدم لكم أسلحة للدفاع عن أنفسكم. بينما تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل كل الأسلحة اللازمة للاعتداء عليكم. وهم يريدون بمبادرتهم الأخيرة أخذ كل جهد بذلناه من

أجل تحقيق السلام العادل، ومعاونتكم في ذلك. ونحن متأكدون من التعاون والتفاهم الكامل معكم. ولذلك يمكننا أن نفكر سوياً في الطريقة التي لا تعطي للعدو ثمار ما قمنا به. ولا يجوز أن نقف موقف المدافع عن نفسه. وكأننا نحن المعتدون. والدبلوماسيُّون المصريون والسوفييت يمكنهم أن يجدوا أساليب وطرقاً لطرح الأمريكيين على ظهورهم كما في المصارعه، خاصة واننا نحظى بتأييد كامل من فرنسا.

واختتم بريجينيف كلمته بقوله، إنه قد تحدث بصراحة وانفعل بعض الشيء وذلك بسبب الطريقة الخبيثة التي قدمت بها المقترحات الأمريكية.

وعلق عبد الناصر قائلاً: إنني أتفق مع الرئيس بريجينيف في انه لا يوجد فعلاً ما يمكن أن يسمى مبادرة. وإذا كنا نريد حلاً سلمياً عادلاً للعرب فإنني واثق بأن الولايات المتحدة لن تقدم لنا مثل هذا الحل. لأنم يريدون التخلص منا في مصر قبل كل شيء. ثم بعدها السيطرة على مصر كلها لتكون أداة لخدمة مصالحهم في المنطقة. ولذلك فإننا ندخل معهم في معركة قاسية وطويلة. من هنا فنحن نود الاتفاق معكم على الرد. وقد فهمنا منكم عدم رفض المبادرة من حيث المضمون. وإن كنا نعلم أنه لن تكون هناك نتيجة جادة لها.

تساءل بريجينيف قائلاً: إذا قبلنا باقتراح الولايات المتحدة بوقف إطلاق النيران لمدة ثلاثة أشهر، فماذا سيحدث بعد ذلك؟.

رد عبد الناصر: سنعود إلى ما كنا عليه.

تساءل بودغورني: يبدو ان الأمريكيين لديهم أمل في توصل الأطراف الثلاثة مصر والأردن وإسرائيل، إلى نتيجة ما خلال فترة الشهور الثلاثة، وإلا لا يصبح هناك معنى لاقتراح تلك المدة.

ثم تساءل كوسيجين: هل لدى الولايات المتحدة معلومات بأنكم ستوافقون على مبادرتهم؟.

رد عبد الناصر: سبق وأن سألني الدكتور روجر فيشر أستاذ القانون الدولي في جامعة هارفارد الأمريكية، حول إمكانية قبول مصر وقف إطلاق النيران لمدة محددة وأذيع ردي في الولايات المتحدة، وهو اننا مستعدون لقبول وقف إطلاق

النيران لستة أشهر إذا أعلنت إسرائيل عن التزامها بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة. أما بالنسبة للمبادرة التي تقدم بها إلينا وليم روجرز فإننا لم نخطرهم بشيء حتى الآن.

تساءل كوسيجين: استكمالاً لسؤالي السابق، ما هو الأفضل عربياً، قبول المبادرة الأمريكية، أو قيامكم بمبادرة منكم؟.

رد الرئيس عبد الناصر قائلاً: إذا كنا سنقبل المبدأ، فإن من الأفضل قبول المبادرة الأمريكية. لأننا بذلك نضع الولايات المتحدة وإسرائيل في مأزق. وإذا تجاهلنا الموضوع سيقولون إننا رفضنا مبادرتهم ويتعللون بذلك لشحن مزيد من الطائرات لإسرائيل مع ذلك، ففي حالة قبولنا للمبادرة، يجب أن تكون لدينا من الآن خطة لمواجهة الاحتمالات التي ستنشأ في حالة فشلها. أما بالنسبة للعالم العربي فإنني سوف أتحدث في عيد الثورة يوم ٢٣ يوليو وسأشرح الموضوع بالكامل. ولذلك فإنه من المفيد أن نخطر الولايات المتحدة بردنا على مبادرتها يوم ٢٢ يوليو قبل خطابي إلى الشعب وسأذكر فيه انه لا جديد في المبادرة الأمريكية إلا من الناحية الاجرائية. ولكن المهم هو ما بعد ذلك. إن يارنج سيعود إلى استئناف مهمته ولكننا لسنا مستعدين للبقاء في تلك الدوامة لمدة أخرى تتجاوز الأشهر الثلاثة المحددة. وهنا فإني أرى ضرورة أن يجتمع الصديق أندريه جروميكو ووزير خارجيتنا محمود رياض مرة أخرى للانتهاء من بحث كافة الاحتمالات السياسية، خاصة وإننا اتفقنا على كافة المسائل العسكرية.

وقد اجتمعت فعلاً مع غروميكو بعد ذلك واتفقنا على الخطوط الأساسية في ردنا وهي لم تختلف عن النقاط التي اقترحتها على الرئيس عبد الناصر في القاهرة يوم ٢٧ يونيو فيما عدا أن غروميكو رأى أهمية التأكيد شفوياً خلال اتصالنا مع الولايات المتحدة على ضرورة مواصلة المباحثات الرباعية والمباحثات الثنائية بين السوڤييت والأمريكيين.

وفي ١٦ يوليو تمَّ الاجتماع الرابع والأخير بيننا وبين القادة السوڤييت حيث بدأ بقيام بريجينيف بتلخيص ما توصلنا إليه في الاجتماعات السابقة وأشار إلى تأييد الاتحاد السوڤييتي لمصر وبقية الشعوب العربية وان الدول المحبة للسلام ترغب في التوصل إلى حل سلمي ومن ثم ففي حالة وجود مثل هذا الحل تصبح الدول العربية غير محتاجة للحرب وأحلام إسرائيل التي كانت لديها في أعقاب عدوان يونيو

١٩٦٧ من فرض الحل الإسرائيلي على العرب قد تبددت.

ثم أضاف بريجينيف قائلاً: إننا اهتممنا بتقوية وسائل الدفاع المصرية وفي نفس الوقت واصلنا البحث عن الوسائل السلمية لحل الأزمة. وقد أدت مساعداتنا العسكرية للقوات المصرية إلى جعل نسبة السلاح للفرد في مصر حالياً أكثر من نسبة السلاح للفرد قبل العدوان الإسرائيلي. وأمكن خلال الفترة القياسية الماضية إعادة بناء الجيش المصري على أسس سليمة ونحن نعرف أن الدوائر الأمريكية قلقة الآن للغاية بسبب الوجود السوفييتي القتالي في مصر ولكن هدفنا كان هو ردع المحتل الإسرائيلي.

ثم تناول بريجينيف موضوع الوحدة بين مصر وليبيا وسوريا وهو الموضوع الذي كان قد أثير في اجتماعنا الأول، فقال، إن سياستنا مازالت هي العمل على تقارب الدول العربية وتوحيد جهودها ولكنني أود باسم زملائي أن أعبر عن رأينا بالنسبة لموضوع الوحدة، فالوحدة هدف نبيل للغاية ولكن يجب ان نأخذ في الاعتبار دروس التاريخ، خاصة وان الحكام الجدد في ليبيا شبان صغار السن تنقصهم التجربة وفي سوريا هناك أحزاب متصارعة. ولذلك فإن وحدة مصر وليبيا وسوريا سوف تواجهها مشاكل. ونحن كأصدقاء لكم نعتقد أن الأمر يحتاج إلى تفكير طويل خاصة وانه سبق وحدث انفصال بين سوريا ومصر في عام ١٩٦١. فإذا قامت الوحدة الآن وحدث انفصال مرة أخرى فإن سمعة ووزن وزعامة جمال عبد الناصر سوف تتأثر في العالم العربي. وهو أمر يجب علينا تفاديه. وأرجو ألا يعتبر كلامي هذا موقفاً من جانبنا ضد الوحدة العربية. وإنما المقصود بحديثي هو التأكيد من عدم حدوث أي شيء في المستقبل يضر بمصر.

ثم انتقل حديث بريجينيف إلى الناحية العسكرية، فقال: إننا نتفق معكم في أن الحرب بين مصر وإسرائيل هي اساساً حرب جوية، إلا أن الحرب في النهاية تحتاج إلى جيش قوي وكفؤ لأنه القوة الأساسية. وبدونه لن تحل الطائرات المشكلة، وقد خصصنا كميات كبيرة من الأسلحة لتقوية الجيش المصري بدرجة كبيرة جداً، وسوف نرسل إليكم ضمن الصفقة الجديدة نوعاً جديداً من الصواريخ، من طراز «سام ٣»، مع استمرار بقاء الجنود السوفييت في أطقم الصواريخ التي تدافع عن العمق المصري. وإنني أعرف اننا لم نلب كل طلباتكم، ولكنني أؤكد لكم اننا قدمنا كل ما في استطاعتنا. ومن بين المسائل التي لم تحل هو طلبكم الحصول على

الطائرات «تي. يو» قاذفة القنابل، ويحسن أن نؤجل الموضوع حالياً لأنه قد يسبب مضاعفات دولية.

ثم أشار بريجينيف إلى ما وصلهم من معلومات عن قيام وزارة الاعلام في مصر باستطلاع رأي الشعب في وجود الخبراء السوفييت.

ورد عبد الناصر قائلاً: إن هذه المعلومات غير صحيحة، والذي يحدث عندنا هو أن مصلحة الاستعلامات التابعة لوزارة الاعلام، وغيرها من الأجهزة، ترسل الي بناء على طلبي تقارير دورية عن مشاعر الرأي العام بالنسبة لمختلف الموضوعات الجارية. ومن الطبيعي انه يوجد في مصر أشخاص يرفضون وجود أي علاقة معكم، كما يوجد لديكم هنا في الاتحاد السوفييتي حسب ما نسمعه من إذاعات الغرب عدد من الكتاب والمثقفين المنشقين ضدكم.

قال بريجينيف: إنني أثرت هذا الموضوع لكي يكون واضحاً انه بانتهاء مشكلة الشرق الأوسط سوف يرحل مستشارونا وخبراؤنا وطيارونا من مصر مباشرة لأننا لا نرضى أن نتهم باحتلال أراضي الغير، وهي الصورة التي تحاول الدعاية الأمريكية المضادة رسمها لنا.

وهنا جاء دور الرئيس عبد الناصر لينفعل فقال بشيء من الحدة: إنني غير سعيد بسماع هذا الكلام. فلم أكن لأرضى لنفسي بالحضور أساساً إلى موسكو لو انني تشككت لحظة واحدة في شبهة وجود ما يسمى باحتلال سوفييتي، فأنا الذي طلبت من الاتحاد السوفييتي الخبراء والطيارين، وأنا الذي سأطلب من الاتحاد السوفييتي استردادهم حينما تنتهي مهمتهم التي جاءوا لأجلها، والذي يتحدث عن «احتلال» سوفييتي في مصر هم جولدا مائير ونيكسون وكسنجر.

قال بريجينيف ضاحكاً: عموماً أيها الصديق عبد الناصر، فلا بأس من اننا تبادلنا تلك التوضيحات بهذه الصراحة، لأن تلك الاشاعات المضادة تؤلمنا بقدر ما تؤلمكم، الآن، فإنني أقترح أن يزوركم قريباً الرفيق بناماريوف لمواصلة التشاور لو تطلبت التطورات التالية ذلك.

رد عبد الناصر: بكل سرور، والآن، فإنني أود أن ألخص الموقف قبل عودتي إلى القاهرة. إننا نمر في ظروف صعبة للغاية، وحاسمة للغاية، وإذا سقطت مصر سيسقط الشرق الأوسط كله. وعندما عرض علينا موضوع الحل السلمي قبلناه

ووافقنا على قرار مجلس الأمن على قصوره، وقبلنا ارتباطات السلام التي طلبتها الولايات المتحدة عن طريقكم. وقد تحدث الرفيق بريجينيف عن ضرورة التنسيق، وأنا أيضاً طالبت بذلك في الجلسة الماضية. ولكن التنسيق غير موجود حالياً. فما هي خطتنا السياسية للمستقبل؟ لقد اتفقنا على قبول المبادرة وسوف يتم وقف إطلاق النيران لمدة ثلاثة أشهر، ولكن ما هي الخطوة التالية؟ ماذا لو انتهت تلك المبادرة إلى الفشل؟ ان الولايات المتحدة سوف تعمل بعد قبولنا لوقف إطلاق النيران إلى إثارة المتاعب أمامنا، وسوف يعملون على الإيقاع بيننا وبين الفلسطينيين، وبين الدول العربية وبعضها البعض. وأنا أتحدث يومياً عن السلام وإسرائيل تتحدث عن الحرب، ونحن لا نستطيع أبداً تسول السلام. فمصر الضعيفة عسكرياً لن تحصل إلا على الاستسلام المهين لمطالب إسرائيل، ولذلك فيجب أن نكون واضحين من الآن، وبعد أن أصبحنا أقوياء، اننا نقبل المبادرة الأمريكية من موقع القوة، ومن ثم فمفاوضاتنا ستكون على هذا الأساس. ولكن هناك احتمالاً كبيراً بانتهاء فترة الأشهر الثلاثة إلى لا شيء، وفي هذه الحالة نكون قد فعلنا كل ما في وسعنا لكي نؤكد للجميع إننا كنا جادين حتى اللحظة الأخيرة.
نحن لن نقبل، عندما يستأنف يارنج لمهمته، أن نتفاوض لسنة أخرى، فنحن الآن في بداية السنة الرابعة للعدوان ويمكن إقناع الشعب بالصمود ولكن بشرط وجود أمل واضح ومحدد بالنسبة لتحرير أراضينا بالكامل. ولقد صمدتم أنتم بعد غزو هتلر لأراضيكم، ولكنكم كنتم تخططون بأمل واضح لإنهاء العدوان. وفي الأسبوع الماضي غضب نيكسون وكيسنجر لأننا نضرب طائرات الفانتوم التي تغير على أراضينا ونسقطها بالصواريخ، لأن ذلك حسب مفهومهم يغير من ميدان القوى.
ومن الناحية العسكرية فإنني أكرر أن الحرب هي أساساً حرب جوية. وبعد أن بدأت طائرات الفانتوم تتساقط بفعل شبكتنا الجديدة من صواريخ الدفاع الجوي أعلنت الصحف الأمريكية عن قيام الولايات المتحدة، وخلال ثمانية وأربعين ساعة، بإرسال أجهزة الكترونية لإسرائيل ضد الصواريخ كما تم تجهيز طائرات الفانتوم بأجهزة الكترونية للتشويش. ونحن قد حضرنا إلى موسكو مطالبين بأسلحة، ولكن يجب أن نكون واضحين في اننا قد أعطينا للحل السلمي فعلاً كل الفرص الممكنة. وأنتم من جانبكم بدأتم الحديث في الحل السلمي عقب العدوان مباشرة عندما تقابل الصديق كوسيجين مع جونسون في غلاسبورو، ومن وقتها استمرت الاتصالات والمحاولات لثلاث سنوات دون نتيجة.

ثم انتقل عبد الناصر إلى موضوع الحرب الألكترونية، فقال بعد أن شرح الطريقة التي تعمل بها أجهزة التشويش، ان الولايات المتحدة وفرت لإسرائيل تلك الأجهزة لكي تحتفظ بكفاءة طائرات الفانتوم ضد دفاعنا الجوي، وأنا أرى انه لا يوجد حالياً أي تخطيط مشترك بيننا، وهذا يكون أمراً سيئاً للغاية في المسائل العسكرية. فحالياً يقود الفريق فوزي المصريين، ويقود الجنرال كاتشكين الوحدات السوفياتية في العمق دون وجود تنسيق واضح بينهما. وقد أصبحتم في المعركة فعلاً، والعالم كله يعرف بوجود طيارين سوفييت مقاتلين، وصواريخ يعمل عليها سوفييت، في العمق المصري. والمطلوب الآن هو أن نعمل بكفاءة أفضل.

وأثار عبد الناصر بعد ذلك موضوع الطائرة «تي. يو» قاذفة القنابل التي أشار إليها بريجينيف، فقال: إنني أفهم تماماً وجهة نظر الرئيس بريجينيف، ولكن وجهة نظري هي انه عندما تعلم إسرائيل بوجود وسائل ردع قوية لدينا، فإنها سوف تمتنع عن أي محاولة للقيام بمهاجمة الأغراض المدنية في مصر. والدفاع بدون قدرة على الردع يبقى دفاعاً ضعيفاً.

وعندئذٍ تحدث بريجينيف قائلاً: إنني أفهم مخاوف الرئيس عبد الناصر، وقد أثرتم نقاطاً هامة بالنسبة لموضوع الدفاع الجوي، وأجهزة التشويش الأمريكية التي لم توفر الولايات المتحدة مثلها لبعض حلفائها في حلف شمال الأطلنطي. ومن ناحيتنا فإننا سنطلب من وزارة الدفاع أن تدرس كافة النقاط المثارة، وأن يقدموا لنا تقريراً وافياً عن الاجراءات العاجلة التي يمكن اتخاذها في الفترة المقبلة. وسوف نرسل إليكم خلال أيام عدداً من العلماء السوفييت لدراسة الجوانب العملية الناتجة عن استخدام الأجهزة الأمريكية الجديدة على الطبيعة.

وهنا اقترح عبد الناصر أن يقوم علي صبري، عضو اللجنة التنفيذية العليا، بزيارة موسكو كل شهرين لبحث الموضوعات العسكرية، ورحب بريجينيف بذلك، وبعدها وجه إليه عبد الناصر الدعوة لزيارة القاهرة.

وعند هذا الحد انتهت مباحثاتنا في موسكو، وأثناء حديثي مع عبد الناصر في الطائرة التي عادت بنا إلى القاهرة، كان مرتاحاً لما حققته الزيارة من نتائج.

وكنت أفكر في مرحلة المفاوضات المقبلة التي تقوم على مبادرة أمريكا، كما كنت أشعر بأن التزام الاتحاد السوفييتي بتوريد ما طلبناه من أسلحة كانت تعني أن

مصر تدخل تلك المباحثات من موقف قوة.

وبمجرد عودتي إلى القاهرة قمت بإعداد ردي على مبادرة روجرز وسلمتها لبرجس وأثرت معه في هذه المقابلة الموقف بالنسبة لسوريا، لأن مبادرة روجرز لا تغطي سوى الجبهتين المصرية والأردنية.

وقد ذكر دونالد برجس أن موقف حكومته بالنسبة لهذه النقطة، فقال، إن المبادرة الأمريكية لا تستبعد سوريا،ويكفي أن تعلن سوريا قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وعندئذٍ يمكن إدخالها في التسوية على أساس نفس المبدأ المطبق على الجبهتين المصرية والأردنية، وهو عدم جواز اكتساب اراضٍ عن طريق الحرب. أما بالنسبة للحقوق الفلسطينية فإن الحكومة الأمريكية ترى انه ليس صعباً التوصل إلى مشروع ما يدخل الفلسطينيين في التسوية، وان الولايات المتحدة ترجو مصر أن تترك لها حرية اختيار الأسلوب المناسب في هذه المرحلة.

ولكنني لم أكن أريد أن نترك شيئاً للاجتهادات والتفسيرات الغامضة، بعد كل تجارب الماضي، فقد قمت بتحديد موقفنا على أساس تمسكنا بنقطتين:

أولاً - الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

ثانياً - التمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الأمم المتحدة.

وذكرت في ردي على وليم روجرز في ٢٢ يوليو ١٩٧٠، «... إنني لعلى يقين بأنكم تدركون أن استمرار تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الذي شردته إسرائيل من وطنه ودياره لا يمكن أن يساعد على إقرار السلام في المنطقة، وانه من الضروري الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني العادلة المشروعة وفق قرارات الأمم المتحدة حتى يمكن أن يسود السلام في منطقة الشرق الأوسط».

ثم أضفت قائلاً في خطابي الذي تسلمه دونالد برجس في القاهرة: «... وعندما أصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ أتاح المجتمع الدولي بذلك فرصة لإحلال السلام في المنطقة، إلا أن إسرائيل رفضت هذا القرار وحالت بذلك دون تحقيق السلام في ذلك الحين، الأمر الذي نتج عنه استمرار الحرب حتى وقتنا هذا. ولذا فقد كان موضع اهتمامنا قولكم بضرورة اغتنام الفرصة المتاحة الآن وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن، وهو ما كنا ننادي به منذ

نوفمبر عام ١٩٦٧، وكنا نأمل أن يتم إقرار السلام منذ ذلك الحين».

ثم أشرت إلى تسبب إسرائيل في عجز السفير يارنج عن اداء مهمته، «إنه من الواضح أن قيام السفير يارنج باستئناف مهمته بنجاح يستدعي أن تعلن إسرائيل بطريقة لا لبس فيها عن قبولها لقرار مجلس الأمن واستعدادها لتنفيذه».

«كما نرى انه حتى يمكن للسفير يارنج أن يحرز تقدماً سريعاً في المرحلة الأولى من عمله فإن ذلك يستدعي قيام الدول الأربع، الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وفرنسا، وبريطانيا، بإعطائه توجيهات محددة من أجل تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن، وخاصة بالنسبة للانسحاب وضمانات السلام».

«وإننا على استعداد لأن نؤكد من جديد للسفير يارنج استعدادنا لتنفيذ كافة بنود قرار مجلس الأمن وتعيين مندوب عنا للتباحث معه لتنفيذ هذا القرار. ولإمكان تحقيق ذلك فإننا على استعداد لقبول وقف إطلاق النار لفترة محددة لثلاثة شهور وفق اقتراحكم، مع اعتقادنا بأن المنهاج الصحيح الذي يجب البدء به في هذه الحالة هو المباشرة بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. وقد كانت هذه هي النقطة التي توقفت عندها جهود ممثل السكرتير العام في محاولاته السابقة. وكان ذلك بسبب العراقيل التي وضعتها إسرائيل أمامه بعدم قبولها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢».

وبمجرد إعلان قبولنا لمبادرة روجرز بدأت إسرائيل بمناورات سياسية تستهدف عرقلة المبادرة لأنها كانت تتضمن عدداً من النقاط تعارضها إسرائيل، مثل المفاوضات المباشرة وتمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر بينما كانت إسرائيل تطالب بوقف دائم لإطلاق النيران.

وكتب نيكسون لرئيسة وزراء إسرائيل يحثها على إعلان قبولها لمبادرة روجرز، وبعدها بيومين أعلن موشى دايان وزير الدفاع الإسرائيلي أن إسرائيل «ليست قوية إلى درجة تسمح لها بخسارة حلفائها» مشيراً بذلك إلى الولايات المتحدة، كما أعلن إيجال آلون نائب رئيسة وزراء إسرائيل انه «حتى ولو كان هناك تباين في الآراء بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فحين تأخذ حكومة الولايات المتحدة مبادرة كهذه، يبدو لي أنه يجب علينا القبول بها في هذه الظروف، حتى ولو لم نكن راضين تماماً عن كل التفاصيل».

وهكذا، وبعد عديد من المناورات السياسية، قررت الحكومة الإسرائيلية، بعد اجتماع لها في ٣١ يوليو، الموافقة على مبادرة روجرز وأخطرت الولايات المتحدة بذلك.

وكنت قد أبلغت الأردن بمجرد عودتي من موسكو بموافقتنا على المبادرة لتنسيق الموقف بين البلدين، وقد أبلغت الأردن الولايات المتحدة بموافقتها على المبادرة.

وكان الرئيس عبد الناصر قد تحدث يوم الثالث والعشرين من يوليو إلى الشعب وشرح الموقف بالتفصيل، وتناول المبادرة الأمريكية التي طرحها للمناقشة في المؤتمر القومي، واستمرت المناقشة لعدة أيام فلقد كان الاتجاه العام في المؤتمر يميل إلى رفض أي حل أمريكي بعد كل الانحياز الذي مارسته الولايات المتحدة لإسرائيل ضدنا. وقد بذل عبد الناصر جهوداً مضنية في الرد بالتفصيل على الأسئلة المتتالية للأعضاء، ولم يكن قلق الأعضاء يتناول فقط الموقف على الجبهة المصرية، بل إن أكثر الأسئلة كانت تتناول الموقف على الجبهتين السورية والأردنية وحقوق الشعب الفلسطيني، نتيجة إيمان الجميع بأن القضية واحدة والتأكيد على الموقف المصري الدائم من أن التسوية الشاملة هي الطريق الوحيد إلى السلام. وقد كانت نسبة كبرى من الأعضاء يتخوفون من أن تكون الولايات المتحدة تناور معنا من جديد لكي تعيدنا مرة أخرى إلى مرحلة الحل المنفرد الذي يجعل إسرائيل تنسحب من سيناء بينما يستمر احتلالها للأراضي العربية الأخرى في الجولان والضفة الغربية وغزة. وقد أكد عبد الناصر للأعضاء أكثر من مرة أن المبادرة الأمريكية لم تأتِ بجديد، ولكننا نقبلها لكي نتيح الفرصة للولايات المتحدة للعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن.

وكانت الولايات المتحدة قد تبينت أن هناك تطوراً خطيراً قد حدث في المنطقة، بازدياد عدد الخبراء والمستشارين السوفييت بمصر إلى ما يقارب سبعة آلاف.

ومن الطبيعي أنه في مثل هذا التطور، الذي يؤدي إلى تثبيت أقدام السوفييت في المنطقة أن يدخل هذا العامل الجديد في حسابات السياسة الأمريكية وأن يقفز بأزمة الشرق الأوسط إلى مكان الصدارة في المواجهة الأمريكية السوفييتية، في الوقت الذي كان ريتشارد نيكسون يرى أن تكون الأولوية لحرب ڤيتنام.

ومن ناحية أخرى فلقد أدركت الولايات المتحدة أن المزيد من الضغط على عبد الناصر لم يجعله يستسلم لمطالب إسرائيل التوسعية وإنما الذي حدث هو العكس من ذلك تماماً، فقد شحذت إرادته في المقاومة، وتوحد الشعب المصري معه متحملاً كل التضحيات، ثم الأهم من ذلك، ان تصعيد مصر لحرب الاستنزاف أدى عملياً إلى تعبئة المشاعر المعادية للولايات المتحدة في العالم العربي.

ولقد كان قبولنا للمبادرة الأمريكية يستدعي عودة السفير يارنج من منصبه كسفير للسويد في موسكو، إلى الأمم المتحدة في نيويورك، لكي يبدأ مشاوراته مع الولايات المتحدة التي تقدمت بالمبادرة، وليتصل بالدول الكبرى لضمان معاونته في استئناف مهمته.

وكان في تقديري أن يارنج سوف يتشاور مع يوثانت من أجل وضع اجراءات الإشراف على وقف إطلاق النار، ثم يبدأ بعد ذلك اتصالاته مع كل من مصر والأردن وإسرائيل، وقدرت أنه سوف يحتاج لإتمام ذلك إلى ما بين أسبوعين وثلاثة أسابيع.

ولذلك، فعندما وصلتني دعوات من وزراء خارجية بلغاريا والمجر وتركيا لزيارتهم، وكانت تربطني علاقات صداقة وود معهم، فإنني قبلت دعواتهم. وفي جميع زياراتي لكافة عواصم العالم لم تكن الزيارة تستغرق أكثر من يومين أو ثلاثة أيام لأي بلد. وعندما أخطرت الرئيس عبد الناصر بأمر تلك الدعوات، وعن نيتي القيام بتلبيتها لمدة أسبوع، قال لي: انك ارهقت نفسك خلال السنوات الماضية، وأنت الآن في حاجة إلى الراحة، فلماذا لا تصحب معك أسرتك في إجازة لمدة شهر في سويسرا مثلاً؟

وقلت له: إنني أفضل تلبية الدعوات التي تلقيتها من أصدقائي، ولذلك فسوف أتوجه أولاً إلى صوفيا. وفعلاً سافرت يوم ٣٠ يوليو إلى صوفيا، وطلبت من السفير محمد رياض مدير مكتبي والذي أصبح فيما بعد وزير دولة للشؤون الخارجية ثم أميناً مساعداً للجامعة العربية، أن يخطرني فوراً بموعد وصول السفير يارنج حتى أعود إلى القاهرة على الفور.

ولم أكن قد قضيت سوى بضعة أيام في ڤارنا على ساحل البحر الأسود، حتى بدأت البرقيات تصلني من مدير مكتبي، يخبرني فيها بالاتصالات التي تجري مع

دونالد برجس بالقاهرة بشأن وقف إطلاق النيران على جبهة قناة السويس. وتصورت انها مجرد مباحثات تمهيدية ، فتوجهت بالسيارة إلى اسطنبول، حيث قابلت هناك اثنين من أصدقائي هما إحسان صبري وزير الخارجية في تركيا، ومسيو هارمل وزير خارجية بلجيكا، حيث كان الأخير يقضي إجازته.

وفي اليوم التالي وصلتني برقية أخرى من مدير مكتبي يخطرني فيها باننا قد اتفقنا مع الولايات المتحدة فعلاً على موعد بدء سريان إطلاق النيران. وهو الأمر الذي كان مفاجأة بالنسبة لي. فعدت إلى القاهرة فوراً يوم ٩ أغسطس.

وعندما استقبلني مدير مكتبي في مطار القاهرة أبلغني بأن برجس قد تقدم باقتراح من واشنطن يتعلق بموعد وترتيبات وقف إطلاق النيران. وإن الرئيس جمال عبد الناصر قد وافق على أن يبدأ سريان وقف إطلاق النيران اعتباراً من الساعة الواحدة صباحاً بتوقيت القاهرة يوم ٨ أغسطس ولمدة تسعين يوماً. وعندما اطلعت على تقرير محمد رياض، الذي شمل كافة الاتصالات مع برجس اعتباراً من اللحظة التي تقدم فيها مساء ٦ أغسطس باقتراح وقف إطلاق النيران بعد منتصف ليل نفس هذا اليوم، أو صباح يوم ٧ أغسطس. تبين لي على الفور انه إذا كان لدي بعض الأمل في نجاح المبادرة لتحقيق السلام ـ فقد تبخر هذا القدر البسيط من الأمل، بل توقعت المزيد من المشاكل بيننا وبين الولايات المتحدة وكانت لدى في هذا الصدد ملاحظتان:

فأولاً : إن الولايات المتحدة كانت متعجلة جداً في التبكير بموعد وقف إطلاق النار. وقد فسر برجس هذا التعجيل بأن الوقت قد يغري إسرائيل بأن تقوم بغارة كبيرة جداً ضد الصواريخ المصرية الموجودة داخل منطقة الخمسين كيلومتراً غرب قناة السويس. كما ان الوقت قد يغري مصر ببناء مواقع جديدة للصواريخ داخل تلك المنطقة. ولم أتبين في ذلك الوقت معنى هذا التهديد إلا انني عندما علمت فيما بعد بأن إسرائيل كانت أعدت خطة لإنزال قوات خاصة بطائرات الهيلوكوبتر خلف قواتنا لتدمير حائط الصواريخ. إستطعت الربط بين الأمرين.

وثانياً : إن هذا التهديد يبين مدى عجز الولايات المتحدة عن تنفيذ المبادرة التي تقدمت بها من لحظتها الأولى، لأننا إذا كنا حقاً في طريقنا إلى

تحقيق السلام، فلماذا تهاجم إسرائيل المواقع المصرية؟ والسؤال الهام كيف تسمح الولايات المتحدة لإسرائيل أن تقوم بهذه الغارات التي تفسد المبادرة. وإذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع وقف إعتداءات إسرائيل بعد أن أعلنا قبول المبادرة الأمريكية، فكيف ستستطيع الولايات المتحدة إلزام إسرائيل بعد ذلك بتنفيذ قرار مجلس الأمن والانسحاب من الأراضي العربية؟.

ولقد لاحظت أيضاً أن الولايات المتحدة قد فرضت نفسها كمراقب لوقف إطلاق النيران، ولكن بدلاً من أن تخطرنا بأنها ستقوم بذلك لصالح الطرفين وكطرف محايد، إذ بها تخطرنا بأنها سوف ترسل طائرات استطلاع أمريكية على ارتفاع عشرة كيلومترات لمساعدة إسرائيل في الرقابة. وإن الولايات المتحدة تتصور أن يفعل الاتحاد السوفييتي نفس الشيء لمساعدة مصر.

ولم أفهم إطلاقاً كيف يصدر مثل هذا الاقتراح من الولايات المتحدة، لأننا من جانبنا لم نطلب من الاتحاد السوفييتي شيئاً من هذا القبيل. وكنت أتصور أن تطلب الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة القيام بتلك المهمة. أو أن تطلب منا قبولها (أي قبول الولايات المتحدة)، كطرف محايد. أما أن تقوم الولايات المتحدة بتمثيل إسرائيل وتقترح أن يقوم الاتحاد السوفييتي بتمثيل مصر، فقد كان هذا أمراً لا بد أن يؤدي إلى خلافات شديدة. ولذلك فقد رفضت من البداية الاعتراف بحق الولايات المتحدة في إرسال طائرات أمريكية «يو ٢» للتجسس علينا لحساب إسرائيل.

وزاد من شكوكي بالنسبة للولايات المتحدة ما اطلعت عليه من بنود في اتفاق وقف إطلاق النيران، فجاء به:

- يتوقف الطرفان عن إطلاق النيران في الأرض وفي الجو عبر خط وقف إطلاق النيران.
- يمتنع الطرفان عن تغيير الوضع العسكري في داخل المنطقة التي تمتد خمسين كيلو متراً شرق وغرب القناة. ولا يحق للطرفين إدخال أو إنشاء أية مواقع عسكرية في هذه المناطق. ويقتصر أي نشاط على صيانة المواقع الموجودة وتغيير وإمداد القوات الموجودة في هذه المناطق.

وكان من الواضح انه يمكن إعطاء أكثر من تفسير لهذه البنود، وفي نفس الوقت لم يكن هناك جهاز محايد يشرف على تنفيذها. ولذلك فإن مصر عندما قامت في اليوم السابق على موعد سريان وقف إطلاق النيران باستكمال تجهيز المواقع الضرورية التي يراها الجيش لتقوية شبكة الصواريخ لم يكن في ذلك أي خرق لنصوص الاتفاق. وكانت العملية بلا شك مفاجأة لإسرائيل لأنها تمت بسرعة وبمجهود خارق في ساعات الليل القليلة السابقة على الواحدة صباحاً. موعد بدء سريان وقف إطلاق النيران. بحيث إنه لم يطلع صباح اليوم التالي حتى وجدت إسرائيل نفسها أمام شبكة كاملة من مواقع صواريخ الدفاع الجوي. ولذلك فلم تكن مصر في حاجة إلى خرق أي بند من بنود الاتفاق بمجرد بدء وقف إطلاق النيران. كما انه لم يكن هناك بند يحول دون تقوية المواقع الموجودة فعلاً. وهذا هو بالضبط ما قامت به مصر. بل إن الاتفاق سمح بإجراء تغيير في القوات وهو ما كانت تفعله مصر. لأنها كانت قد احتفظت بمواقع هيكلية للصواريخ وكانت تعمل على تغيير القوات وتبديل المواقع في نطاق الخمسين كيلومتراً حتى لا تتيح لإسرائيل معرفة مواقع الصواريخ بصفة مستقرة ودائمة.

وكان من الواضح أن الأجهزة الأمريكية التي وضعت هذا الاتفاق لم تتنبه إلى ما فيه من ثغرات، كما لم تكن إسرائيل تتخيل بأن مصر تستطيع أن تبذل هذا الجهد الخارق، وفي ساعات محدودة قبيل سريان موعد وقف إطلاق النيران، وقد وجهت إسرائيل كل غضبها وثورتها إلى المبادرة الأمريكية ذاتها. وحاول وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز في البداية الصمود لصالح استمرار المبادرة وبالتالي فعندما جاءتني أول رسالة من واشنطن، عن طريق برجس، في ١٩ أغسطس، اقتصرت على الإشارة إلى الاتهامات الإسرائيلية ولم تجزم الولايات المتحدة بوقوع أية مخالفات من مصر، بل تضمنت إصرار روجرز على البدء في المباحثات فوراً عن طريق يارنج.

وفي ٣١ أغسطس تبين لي أن روجرز خسر مبادرته عندما اطلعت على تصريح لوزير الدفاع الأمريكي ميلفين ليرد في ٣١ أغسطس أمام الكونغرس عن ضرورة تزويد إسرائيل بما تحتاجه من أسلحة، ومن ثم اتضحت لي الصورة، فقد استطاعت إسرائيل في النهاية التغلب على مبادرة روجرز عن طريق أنصارها في الإدارة الأمريكية، وفي اليوم التالي قرر نيكسون بعد اجتماعه مع كيسنجر وروجرز

إرسال ١٨ طائرة فانتوم إلى إسرائيل مع اخطار مصر بذلك. وكانت الحجة التي قدمها لي برجس في القاهرة هي أن تلك الطائرات تعويض عن خسائر إسرائيل مؤخراً في سلاح طيرانها. ثم وضح تماماً مدى التبدل الأمريكي عندما تقدم لي برجس فجأة في يوم ٣ سبتمبر بمذكرة رسمية تؤكد فيها الحكومة الأمريكية وجود مخالفات مصرية لاتفاقية وقف إطلاق النيران.

ولاستكمال السيناريو أعلنت إسرائيل في يوم ٦ سبتمبر، أي بعد ثلاثة أيام من المذكرة الأمريكية، رفضها لإجراء أية اتصالات مع يارنج، فكان تواطؤاً مكشوفاً للقضاء على المبادرة التي اقترحها روجرز باسم الولايات المتحدة.

ولقد استدعيت برجس إلى مكتبي يوم ٤ سبتمبر وسلمته مذكرة بوجهة نظرنا وردنا على مذكرة حكومته، ولكنها لم تغير في الاتجاه الأمريكي الجديد بقبول الرأي الإسرائيلي وعزم إسرائيل على رفض المبادرة.

وفي تلك المذكرة شرحنا للحكومة الأمريكية اننا كنا نراقب خلال الفترة الماضية الموقف في إسرائيل عن كثب، واستنتاجنا الواضح من أن إسرائيل تحاول أن تتعلل بالتربيات الخاصة بوقف إطلاق النار للتخلص من التزامها بالمبادرة الأمريكية. كما كنا نراقب موقف الولايات المتحدة وهل ستتبع سياسة متوازنة تتمشى مع دور الوسيط، أو انها سوف تستمر في دور المدافع عن المصالح الإسرائيلية والمؤيد لها.

ثم اضفت في ردنا اننا «نلاحظ أن الولايات المتحدة بدأت تستجيب لوجهة النظر الإسرائيلية وللضغط الإسرائيلي، وبدأت تعتبر أن ما يجري في منطقة القناة مخالف لترتيبات وقف إطلاق النار، علماً بأننا سبق وأكدنا للولايات المتحدة اننا نحترم الترتيبات على اساس عدم إدخال صواريخ جديدة وعدم إنشاء مواقع جديدة، واننا اعتبرنا انه من حقنا أن نحرك في نطاق هذه المنطقة الصواريخ من مكان لآخر، وأن نغير الصواريخ بصواريخ أخرى من خارج المنطقة. هذا وقد طلبت منا الولايات المتحدة معرفة وجهة نظر القيادة العسكرية المصرية عن الأسباب التي تدعوها إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء وقد ردت القيادة العسكرية ذاكرة أن هذا الإجراء هو إجراء عسكري تستدعيه سلامة مواقع الصواريخ وسلامة القوات. وأضافت القيادة ان عدم تحريك الصواريخ في داخل المنطقة يمكن أن يؤدي إلى مهاجمة إسرائيل لمواقع الصواريخ في أي لحظة وأن تلحق الخسائر بها. وذلك

لتأكدها من وجودها في هذه المواقع إذا لم نتحرك منها.

ولذلك فإنه عندما تطالبنا أمريكا بإهمال هذه النقطة الحيوية من أجل حماية مواقعنا ضد أي هجوم مفاجىء من إسرائيل فإن ذلك يحتم علينا أن نضع سؤالاً للولايات المتحدة عما إذا كانت تستطيع أن تقدم لنا ضماناً بأن إسرائيل لن تقوم بأي هجوم على هذه المواقع، وانه إذا نقضت إسرائيل هذا الضمان فما هو الإجراء الذي ستقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحالة ضد إسرائيل.

ثم تناولت المخالفات التي ارتكبتها إسرائيل من جانبها والتي أخطرنا بها الولايات المتحدة، قائلاً: «عندما تقدمت لنا الولايات المتحدة باقتراحاتها ذكرت لنا انها لن تقدم طائرات لإسرائيل. أي انها لن تعمل على زيادة التفوق العسكري والمقدرة الإسرائيلية الهجومية. وبالرغم من ذلك فإنها زودت إسرائيل خلال فترة وقف إطلاق النار المؤقت بأجهزة الكترونية وبصواريخ موجهة كما أعلن وزير الدفاع عن اعتزام الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بالمزيد من طائرات الفانتوم. ونحن نعتبر ذلك الإجراء مخالفاً للتأكيدات التي أعطتها لنا الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لإسرائيل فقد ثبت لدينا قيامها بتحصينات جديدة على خط بارليف بل وإعادة الخط إلى ما كان عليه، الأمر الذي يؤكد انها لا تنوي الانسحاب من سيناء تنفيذاً لقرار مجلس الأمن، لأنها إذا كانت جادة في تنفيذه، فليس هناك ما يدعو إلى إعادة بناء الخط أو إنشاء تحصينات، وفي ذلك مخالفة صريحة لترتيبات وقف إطلاق النار.

ثم أشرت إلى المذكرة التي تقدمت لنا بها الولايات المتحدة في اليوم السابق وذكرت «إننا نعتبر أن البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية بياناً منحازاً لوجهة النظر الإسرائيلية، كما أن البيان تجاهل تماماً المخالفات التي تقوم بها إسرائيل وذلك يعود بنا مرة أخرى إلى موقف الولايات المتحدة ويبدو لنا انها غير قادرة على اتباع سياسة متوازنة حتى الآن. ويدعونا هذا الموقف إلى أن نطالب الولايات المتحدة وهي تقوم بدور الوسيط أن تظهر اهتماماً بأمننا في الوقت الذي تتحدث فيه دائماً عن أمن إسرائيل».

وهكذا انتهت مبادرة روجرز إلى الفشل. والواقع انها فشلت قبل أن تبدأ فالولايات المتحدة، صاحبة المبادرة، كان يوجد بها اتجاهان. اتجاه وليم روجرز

وفريق من خبراء وزارة الخارجية، وكانت لديهم قناعة بضرورة إحلال السلام في المنطقة حماية للمصالح الأمريكية والغربية. وذلك عن طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن وإنهاء حالة الحرب بينها وبين الدول العربية.

ولكن كان هناك اتجاه آخر يقوده هنري كيسنجر بأن مصلحة الولايات المتحدة هي مساندة إسرائيل باعتبارها الحليف الطبيعي لأمريكا في المنطقة، متجاهلاً في ذلك صداقة العديد من الدول العربية لأمريكا.

وقد نجح كيسنجر في إقناع نيكسون بتبني وجهة نظره تحت حجة مواجهة التغلغل السوفييتي في المنطقة. وكان ذلك هو بداية الفشل الحقيقي للمبادرة.

أما إسرائيل فلم يكن يهمها من المبادرة سوى وقف إطلاق النيران، لأن خسائرها في سلاح الطيران بدأت في التزايد بعد إدخال الصواريخ الجديدة في الدفاع الجوي المصري، علاوة على خسائرها اليومية بين أفراد قواتها المسلحة بسبب استمرار حرب الاستنزاف، إلا انها كانت غير مستعدة لتنفيذ الانسحاب الشامل من الجبهات العربية الثلاث، وهو ما يفرضه عليها قرار مجلس الأمن في حالة استجابتها للمبادرة.

وبالنسبة لي، فقد كنت أدرك من البداية موقف إسرائيل، وكانت تجربتي الطويلة مع الولايات المتحدة تشير إلى تراجعها عن كل اقتراح لا ترضى به إسرائيل.

إلا أن الإدارة الأمريكية لم تتوقف عند إعلانها بتراجعها وإنما بدأت للأسف في ممارسة حملة إعلامية ودبلوماسية واسعة النطاق ضدنا لتغطية تراجعها. واستهدفت حملتها تشويه موقف مصر واتهامها بعدم احترام تعهداتها

وهكذا وجدت نفسي أخوض معركة دبلوماسية في مواجهة دولة عظمى لإثبات أن الولايات المتحدة هي التي لم تحترم تعهداتها في الوقت الذي كنا فيه ملتزمين بقبول مبادرتها.

ولقد سنحت لي في تلك الفترة فرصة عاجلة هي اجتماع لرؤساء دول عدم الانحياز في لوزاكا عاصمة زامبيا وطرت إلى هناك متحدثاً في الجلسة الافتتاحية نيابة عن الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٨ سبتمبر، وشرحت في خطابي ظروف المبادرة

الأمريكية وقبولنا لها ثم المدى الذي تراجعت إليه الولايات المتحدة.

وقد أجمع رؤساء دول عدم الانحياز في قراراتهم على ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية واحترام حقوق الشعب الفلسطيني. وكان لوصول خبر رفض إسرائيل إجراء اتصالات مع يارنج أثر كبير على القرارات الصادرة عن المؤتمر. بل وقيام معظم الرؤساء بإدانة إسرائيل والولايات المتحدة علناً.

وعندما رجعت إلى القاهرة أعلنت أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة قد جمدت مبادرتها، إلا أن مصر سوف تواصل اتصالاتها مع يارنج باعتباره مسؤولاً أمام مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ٢٤٢.

وبعدها قمت بزيارة إلى مدريد نظراً للأهمية الخاصة لتأييد إسبانيا لنا على ضوء روابطها القوية مع الولايات المتحدة ونفوذها الخاص لدى بعض دول أمريكا اللاتينية.

وقد استقبلني الجنرال فرانكو وبعد أن شرحت له حقيقة الاتهامات الأمريكية، أبدى قناعة كاملة بموقفنا، قائلاً انه باعتباره رجلاً عسكرياً لا يستطيع سوى أن يشيد بجهودنا في تقوية الدفاع الجوي. وذكر أن واجب القيادة العسكرية القيام بذلك وانه لا يجوز أن تطلب أي دولة حرماننا من حق الدفاع عن أرواح ابنائنا وانه من حق مصر الدفاع عن أراضيها وأن تعزيزها لدفاعها الجوي لا يمكن اعتباره انتهاكاً لوقف إطلاق النار.

ولقد كان هذا الاقتناع من جانب الجنرال فرانكو هو الذي دفع إسبانيا بعد ذلك إلى التصويت لصالح القرار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أسابيع قلائل.

وعندما غادرت إسبانيا إتجهت إلى روما حيث اجتمعت مع الدومورو، وكانت اجتماعاتي بمورو لها طابع خاص، فقد كنت أثق في حسن تفكيره ونظرته الواقعية. وكان يمثل من وجهة نظري قطاعاً كبيراً من الفكر الأوروبي، وسبق لي الاجتماع به مرات عديدة في الأمم المتحدة بنيويورك، وفي روما والقاهرة. وأذكر انه في أول لقاء لنا في روما كان شديد التحفظ بالنسبة لموقفنا ولمست أن معلوماته في ذلك الوقت كانت تستند إلى حد كبير إلى ما كان يسمعه من واشنطن. إلا انه مع

تعدد مقابلاتي معه، بل وبعد زيارته لاسرائيل أدرك عدالة موقفنا وحاول معاونتنا بأسلوبه الهادىء ومن خلال علاقاته مع واشنطن وبقية الدول الأوروبية.

وأثناء مقابلتي له في هذه المرة بروما لمست منه اقتناعاً كاملاً بوجهة نظرنا، إلا انني كنت أعرف انه لا يستطيع الإعلان باسم بلاده عن موقف معاد للولايات المتحدة ولذلك فلم يكن ممكناً عملياً سوى أن أطلب منه محاولة إقناع الولايات المتحدة كحليف بفداحة نتائج سياستها في الشرق الأوسط. وطلبت منه إيضاح وجهة نظره لنيكسون الذي كان يزمع زيارة روما. وعند التصويت في الجمعية العامة على مشروع القرار الذي قدمته مجموعة من دول عدم الانحياز امتنعت إيطاليا عن الوقوف بجانب الولايات المتحدة.

وأثناء وجودي في روما وصلتني برقية تستدعيني فوراً للعودة إلى القاهرة، وعدت لأشاهد مأساة كبرى للعالم العربي في الجبهة الشرقية.

ولكن قبل الانتقال إلى تلك المأساة العربية. فإنه من المهم استعراض الملامح الأساسية لتلك السنة الحاسمة في البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

لقد تميز الصراع كله خلال سنة ١٩٦٩/ ١٩٧٠ بعلامتين بارزتين: حرب الاستنزاف، والاقتراب إلى أدنى نقطة ممكنة من التسوية الشاملة كأسلوب صحيح لتحقيق السلام.

وبالنسبة لحرب الاستنزاف كانت الخسائر الإسرائيلية فادحة وكانت التقارير العسكرية والمعلومات التي تصلني عن طريق بعض المصادر الغربية تشير إلى نجاح حرب الاستنزاف في تحقيق أهدافها وقد أكدت هذه المعلومات فيما بعد صحيفة هاآرتس الإسرائيلية عندما نشرت في سبتمبر ٧١ حديثاً للعميد ماتي بيليد والذي كان مسؤولاً عن شعبة الإمداد في الجيش الإسرائيلي، جاء فيه، أن الجيش الإسرائيلي فشل من الناحية العسكرية في حرب الاستنزاف، وهذه أول معركة يهزم فيها في ساحة القتال منذ قيام الدولة. لدرجة اننا في إسرائيل أمسكنا بأول قشة ألقيت إلينا وهي وقف القتال.

ويسجل إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد وسفيرها في واشنطن أثناء حرب الاستنزاف في مذكراته رؤيته للأسبوع الأخير من الحرب قائلاً «أبان عودتي من إسرائيل إلى واشنطن في مساء ٣٠ يونيو وجدت ان كل اهتماماتنا قد دفع

بها جانباً في تطور درامي على الجبهة العسكرية. فخلال الليلة السابقة تم تحريك نظام الصواريخ السوفياتي ـ المصري نحو خط جديد حوالى ٣٠ كيلومتراً غرب القناة وتم وضع عدد من بطاريات الصواريخ التي يقودها مصريون إلى مواقع أقرب من ذلك إلى القناة، بالرغم من أن بطاريات الصواريخ التي يعمل عليها سوفييت لم تعبر ذلك الخط. وإن هجومنا على شبكة الصواريخ كان غير ناجح، وأثناء ذلك تم إسقاط العديد من طائرات الفانتوم ولقد كان هذا موقفاً جديداً ومحفوفاً بالمخاطر إلى درجة كبيرة».

أما أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل في ذلك الوقت فقد سجل هو أيضاً فيما بعد، «إن قصف المدفعية المصرية مع الغارات الجوية عبر قناة السويس كان يسبب لنا خسائر قاسية في القتلى مما يؤدي إلى إضعاف قوتنا».

ويضيف وزير خارجية إسرائيل: «أن وقف إطلاق النيران قد تم استقباله في إسرائيل بشعور من الرضاء.

وحينما أعلنت مسز مائير في التليفزيون عن وقف إطلاق النيران، فإن رد الفعل الشعبي كاد يتساوى مع لو كنا قد توصلنا إلى تسوية سلمية. فنشرات الأخبار لن تبدأ بالصوت الحزين لمذيع الراديو وهو يخبرنا بأسماء الشباب الإسرائيلي الذي سقط في المعركة إن خسائرنا في الأفراد القتلى وفي المعدات الثمينة قد جعلت حرب الاستنزاف غالية التكاليف بالنسبة لنا».

وبالطبع فإن هذا لا يعني اننا في مصر كنا بلا خسائر في حرب الاستنزاف. ولكن الحرب تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة كل طرف على إلحاق خسائر أكبر للطرف الآخر. واستعداده لتحمل الخسائر التي تصيبه والذي لا شك فيه، ومن جميع الزوايا، كان الوضع العسكري والسياسي لمصر في نهاية حرب الاستنزاف أفضل كثيراً من وضعنا في بدايتها.

فلم تكن الحرب من وجهة نظرنا مرتبطة بأهداف سياسية، فمن الناحية المبدئية جعلت الحرب استمرار الاحتلال الإسرائيلي مكلفاً بشدة، بحيث ان إسرائيل إضطرت أن تقبل في نهاية الحرب ما كانت ترفضه في بدايتها وخصوصاً التراجع عن الحلول المنفردة وقبول مبدأ التسوية الشاملة. وأيضاً التراجع عن فرض المفاوضات المباشرة علينا وقبول المفاوضات غير المباشرة. وبصرف النظر عن

التطورات التي وقعت بعد ذلك فعلاً فإن هذا هو ما قبلته إسرائيل عند توقف إطلاق النيران في نهاية حرب الاستنزاف.

وبرغم اللحظات القاسية التي واجهناها أثناء بعض مراحل الحرب نتيجة الغارات الإسرائيلية في العمق فلم يخرج صوت واحد من أفراد الشعب يشكك في جدوى تضحياتنا.

وهنا ترتبط حرب الاستنزاف تماماً بالصراع من أجل التسوية الشاملة الذي خضناه منذ حرب يونيو ١٩٦٧. لقد تميزت المرحلة السابقة بصمودنا في وجه ضغوط وإجراءات الحل المنفرد الذي عرض علينا، والآن فإن سنة ١٩٦٩ / ١٩٧٠ تميزت ببدء الحديث الجاد عن التسوية الشاملة المرتبطة بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من الجبهات الثلاث.

وفي الواقع فإن الولايات المتحدة لم تكن أقرب إلى نقطة البدء في تحقيق السلام الحقيقي منها في أي وقت مضى، قدر قربها في يونيو ويوليو ١٩٧٠.

إن مبادرة روجرز كانت ماتزال قاصرة عن تحقيق مفهومنا للتسوية الشاملة، ولكنها كانت في الواقع أول بداية أمريكية على الطريق الصحيح. ولم يكن دافع الولايات المتحدة في ذلك هو التقرب إلى العرب أو تخفيض انحيازها بالنسبة لأي سياسة خارجية.

إذا كانت الولايات المتحدة لم تعط لمحاولتها تلك قوة الدفع الكافية، وإذا كانت قد استسلمت للمناورات والضغوط الإسرائيلية بمجرد وقف إطلاق النار، فإن هذا أمر تفسره أوضاع السياسة الأمريكية ذاتها في تلك المرحلة.

وفي كل تلك المراحل من المناورات السياسية الإسرائيلية كانت الولايات المتحدة تحت الضغط الإسرائيلي تسرع بتقديم المزيد من التنازلات السياسية والعسكرية لإسرائيل.

إلا انني كنت أشعر بشيء من الاطمئنان لأن أوضاعنا السياسية والعسكرية في نهاية مدة وقف إطلاق النار ستكون أفضل من أي وقت مضى.

فمن الناحية السياسية أثبتنا للجميع اننا جادون في السعي للحل السلمي العادل واننا مستعدون للتعاون مع الولايات المتحدة في هذا السبيل إلى أقصى حد.

ومن الناحية العسكرية أصبح لدينا نظام دفاع جوي يساهم فيه السوفييت لحماية العمق المصري. كما اننا استكملنا بناء حائط الصواريخ غرب القناة لحماية قواتنا في الجبهة بل ولتقديم الحماية لقواتنا في حالة صدور القرار بعبور القناة لتحرير الأرض، وأقمنا ما اعتبره المحللون العسكريون «أكثر شبكات الدفاع الجوي تطوراً في العالم».

ومع اقترابنا من موعد انتهاء التسعين يوماً، وهو الموعد الذي ستقرر فيه مرحلة جديدة من الصراع، وقعت كارثتان متتابعتان غيرتا من كل شيء.



٨

وفاة عبد الناصر

كانت احتمالات الصدام بين حركة المقاومة الفلسطينية والملك حسين في الأردن قائمة دائمًا. وخلال سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ لم يخل اجتماع بين عبد الناصر والملك حسين أو زعماء المقاومة من نصيحة رددها عبد الناصر عن ضرورة ضبط النفس والتنبه إلى المحاولات الإسرائيلية لتفجير التناقضات الفلسطينية الأردنية.

ولقد كانت إسرائيل من جانبها حريصة من البداية على طمس الوجه الفلسطيني في الصراع العربي الإسرائيلي، حتى لا يبدو الصراع في الشرق الأوسط بين إسرائيل وبين المقاومة الفلسطينية التي تسعى إلى تحرير ترابها الوطني وإقامة دولتها المستقلة وكان علينا أن نبين للرأي العام العالمي أن أساس الخلاف العربي الإسرائيلي هو قضية شعب فلسطين

ومن ناحية أخرى كان علينا أن نحتوي أولاً بأول التناقضات التي لا مفر منها والناشئة من حقيقة ان المقاومة الفلسطينية تمثل شعباً يعيش جزء منه تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، وجزء آخر مشرد يعيش في معسكرات اللاجئين في لبنان والأردن وسوريا.

وبالنسبة للضفة الغربية وغزة فلقد كان الاحتلال الإسرائيلي يستخدم ضد السكان أبشع وسائل القهر والتنكيل. أما بالنسبة لمئات الألوف الآخرين من الفلسطينيين المقيمين في كل من لبنان والأردن، فقد كانت هناك خلافات بين المقاومة الفلسطينية التي ترغب في العمل ضد الاحتلال الإسرائيلي وبين السلطة في كل من لبنان والأردن، التي كانت ترى أن هذه الأعمال تعرض أمن مواطنيها للخطر.

وكان الخط الرئيسي للسياسة المصرية في هذا المجال، يعتمد على ضرورة المحافظة على حركة المقاومة الفلسطينية وتفادي الصدام مع السلطة الشرعية في كل من لبنان والأردن.

وعندما هدد الصدام بين المقاومة والسلطة اللبنانية باحتمالات خطيرة في سنة ١٩٦٩ لجأ الطرفان إلى مصر للوساطة، فدعوت كلاً من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والعماد البستاني قائد الجيش اللبناني إلى القاهرة للاتفاق على ترتيبات تحول دون تفجر الموقف وكان الرئيس اللبناني شارل حلو يشكو من عدم وجود تنسيق بين المقاومة الفلسطينية وبين الجيش اللبناني، مما يؤدي إلى قيام إسرائيل بشن الغارات ضد القرى اللبنانية. ومن ناحية أخرى فقد كانت المقاومة تشكو من أن السلطات اللبنانية تضع القيود على حرية تحركاتها في جنوب لبنان.

وعقدت عدة اجتماعات في القاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٩ مع الطرفين بهدف وضع اتفاق ينظم العلاقات بين المقاومة الفلسطينية والحكومة اللبنانية، وقد رأيت للسرية أن تتم اللقاءات في وزارة الحربية وكان يشارك فيها الفريق فوزي. وبعد عدة جلسات أمكننا التوصل إلى اتفاق وقعه الطرفان وعرف فيما بعد باسم «اتفاقية القاهرة» وهو الاتفاق الذي جرى العمل به طوال السنوات الاربع التالية.

وكان هذا الاتفاق يقضي بتمركز القوات الفلسطينية في مكان محدد بمنطقة العرقوب داخل الأراضي اللبنانية وبالقرب من الحدود اللبنانية السورية، على أن تكون للمقاومة حرية الحركة في بقية مناطق الجنوب اللبناني دون أن تكون لها مواقع دائمة.

وعندما استقر الموقف في لبنان بدأت ألاحظ تصعيداً في الأردن وكان هذا التصعيد ينطلق من الاحتكاكات اليومية بين المقاومة الفلسطينية وبين السلطة الشرعية في الأردن.

وتوالت تقارير من سفارتنا في عمان في صيف عام ١٩٧٠ تشير إلى قرب الاصطدام بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية مما قد يؤدي إلى تصفية المقاومة في الأردن. كما وصلت رسالة من الرئيس السوداني جعفر نميري، وحملها نائب رئيس مجلس الثورة السوداني إلى عبد الناصر عن تخوف السودان من تصفية المقاومة الفلسطينية في حالة صدامها مع الجيش الأردني.

وكان عبد الناصر يشعر بالقلق الشديد خوفاً على مصير المقاومة وكانت تصلنا معلومات تشير إلى أن الولايات المتحدة تغذي هذه الخلافات.

ولقد كنت أرى بأن أي صدام أردني فلسطيني سوف يؤثر بشكل خطير على الجبهة الشرقية وكانت خطتنا لتحرير الأراضي العربية ترتكز على قيام جبهة شرقية فعّالة تضم سوريا والأردن والعراق والمقاومة الفلسطينية وأي صدام بين هذه القوى يضعف إلى حد كبير من فعّالية الجبهة.

وعندما أعلنت مصر قبولها لمبادرة روجرز في سنة ١٩٧٠، وبدأ سريان وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية في مطلع شهر أغسطس، بادرت بعض العناصر الفلسطينية في مهاجمة عبد الناصر واتهامه بالتواطؤ مع الأمريكيين. وكانت هذه التهمة تنطلق من محطة إذاعة صوت فلسطين من القاهرة وهي التي كانت الحكومة المصرية تتيحها للفلسطينيين. فاضطر عبد الناصر إلى إغلاق محطة الإذاعة، ومع ذلك، فلم يسمح عبد الناصر بتحويل الأمر إلى عداء مصري فلسطيني، وكان يرى بأن من حق الفلسطينيين أن يهاجموا مشروع روجرز والتحرك الأمريكي الجديد، ولكن دون توجيه هجوم للسياسة المصرية التي لم يكن حرصها على القضية الفلسطينية يوماً ما موضع شك.

وعندما حضر الملك حسين إلى القاهرة في الأسبوع الثالث من أغسطس ١٩٧٠، لاحظت ضيقه الشديد بتصرفات المقاومة في الأردن والتي قد تؤدي إلى احتكاكها بسلطات الأمن الأردنية. ثم ذكر انه لا يوافق إطلاقاً على رأي بعض العناصر الفلسطينية والتي تتصور أن احتلال إسرائيل لمزيد من الأراضي العربية كرد فعل للأعمال الفدائية الفلسطينية سوف يدفع الدول العربية إلى تعبئة مواردها وإمكانياتها للتصدي للعدوان الإسرائيلي وتحرير فلسطين في النهاية. واستطرد الملك حسين قائلاً: إن قبول هذا المنطق سيؤدي إلى احتلال إسرائيلي لمزيد من الأراضي العربية، بينما يجب أن نعمل بكل الوسائل للمحافظة على ما في أيدينا من أراض ننطلق منها من أجل استرجاع ما فقدناه في حرب ١٩٦٧.

ولقد شعرت بالمشكلة التي يواجهها الملك حسين وتفهمت دقة موقفه، وفي نفس الوقت كنت ألمس متاعب الفلسطينيين والمرارة التي تولدت في نفوسهم بسبب الظلم الذي حاق بهم منذ تشريدهم من وطنهم وأراضيهم، الأمر الذي كان

يدفعهم في بعض الأحيان إلى القيام بأعمال يائسة. وكان من الصعب مطالبة الفلسطينيين الذين تشردوا من أراضيهم ويعيشون في خيام اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ أن يفكروا بنفس الأسلوب الذي يفكر به هؤلاء الذين يعيشون في بيوتهم وأوطانهم وينظرون إلى المستقبل بأمل لهم ولأولادهم.

ولقد حاولت أن أجد مخرجاً على غرار ما فعلت في عام ١٩٦٩ عندما توصلنا إلى «اتفاقية القاهرة» بين المقاومة الفلسطينية والسلطة اللبنانية، ولكن الظروف لم تكن مؤاتية في هذه المرة.

وعندما اجتمع عبد الناصر بالملك حسين في اليوم التالي بالإسكندرية، أثار الملك حسين موضوع تفاقم الخلافات بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، وأشار إلى قيامهم بعمليات داخل إسرائيل عبر الحدود الأردنية دون تنسيق مع سلطات الجيش مما يؤدي إلى قيام إسرائيل بغارات مفاجئة على القرى الأردنية.

وقد شرح عبد الناصر للملك حسين كيف عالج موضوع خلاف منظمة التحرير مع مصر حول مبادرة روجرز وطلب من الملك حسين الا يهاجمهم أو أن يعمل ضدهم لأن المستفيد في هذه الحالة هو العدو.

وأضاف عبد الناصر: أرجو أن تأخذهم بالصبر حتى ولو أخطأوا، وذلك من أجل شعبك ومن أجل الشعب الفلسطيني. ولا تنس أن سيدنا أيوب كان من سكان نهر الأردن، ولهذا أعتقد انك ستكون قادراً على حسم الأمور باتزان وحكمة رغم وجود بعض المتطرفين الفلسطينيين. وإنما في نفس الوقت توجد بينهم أيضاً عناصر كثيرة متزنة وعموماً، أرجو أن نتشاور في هذا الموضوع لأنني أعتبره أهم موضوع عربي في الوقت الحاضر.

توصية أخيرة أكررها وهي أن تتعاملوا في هذا الموضوع بالعمل السياسي وليس بالعمل البوليسي. ولكن معناه أن هذا يتطلب منكم القيام بتحرك سياسي ضخم. إنني آسف لكوني تحدثت معكم في شؤونكم الداخلية، ولكن السبب بسيط وهو أن أي ضربة عندكم سوف تكون لها ردود فعل عديدة على جبهتنا.

وقد رد الملك حسين قائلاً: سيادة الرئيس، أما عن صبر أيوب فهذا هو شعار سياستنا منذ أمد طويل، ولكن هناك ولا شك حدود للصبر. إن وجود جميع منظمات المقاومة على أرضنا نقل إلينا كل التناقضات الموجودة في العالم العربي.

كذلك فإن المتاجرة بشعار «من النهر إلى البحر» هو عملية مغرضة القصد منها نسف ما هو باقٍ لدينا من إمكانيات عربية لتحرير أراضينا. والملاحظة أن العمل ضدنا من أفراد المقاومة يتزايد يوماً بعد يوم محاولين إثارة الشك والبلبلة في صفوفنا، حتى داخل القوات المسلحة الأردنية ولكن الحمد لله فالوحدات العسكرية مازالت سليمة حتى الآن. إن الاستفزازات من أفراد المقاومة للسلطة الأردنية لا حدود لها. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، تسير سيارات المقاومة في المدن والطرقات دون أن تحمل أي أرقام أو علامات مميزة، وبذلك يستحيل على السلطة المحلية أن تقوم بواجبها عند حدوث اصطدام أو وفاة أو إصابة لأي من المدنيين الأبرياء.

ورد عبد الناصر قائلاً: لقد سبق أن تحدثت كثيراً مع قيادات المقاومة بشأن ضرورة الامتناع عن عمليات الاستفزاز للسلطات الأردنية المحلية. وفي الحقيقة فإنهم كانوا معي مدركين اثار هذا الاستفزاز وما ينجم عنه. ولكن للأسف بينهم من يرتكب بعض الأخطاء ومع ذلك، وبصفة عامة، من الممكن أن يعاد بحث مثل هذه الأمور على أن نراعي مصالح كافة الأطراف وقبل أن تنتهي الجلسة، أرجو أن أكرر ما طلبته خلال حديثي معك اليوم، وهو أن نتوخى الصبر والحكمة، وإني على ثقة من أن الله سوف ينصرنا في معركتنا مع إسرائيل بعد أن صبرنا وعملنا بجد وبعرق لمدة ثلاث سنوات متتالية.

ولكن لم يمر أسبوعان على ذلك الاجتماع، إلا وتفجر الموقف بين المقاومة والسلطات الأردنية. وقد عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً لبحث الموقف المتفجر في الأردن وشكل لجنة خاصة لهذا الغرض سافرت إلى عمان يوم ٧ سبتمبر.

وفي نفس الوقت حدث تطور آخر أكثر خطورة، عندما قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف ثلاث طائرات يوم ٧ سبتمبر وحوّل المختطفون اثنتين من تلك الطائرات، الأولى بوينج ٧٠٧ تابعة لشركة الخطوط الجوية العالمية والثانية دي سي ٨ تابعة لشركة الخطوط الجوية السويسرية إلى مطار المفرق في الأردن. أما الطائرة الثالثة فكانت بوينج ٧٤٧ وقد جاء بها المختطفون إلى مطار القاهرة وقاموا بنسفها بعد خروج الركاب منها.

وفي يوم ٩ سبتمبر قامت عناصر من الجبهة الشعبية مرة أخرى باختطاف

طائرة رابعة تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية عبر البحار وهبطوا بها لكي تنضم إلى الطائرتين الأخريين في مطار المفرق. ولقد تجاوز عدد الرهائن خمسمائة شخص وبعد أن نسفت الجبهة الشعبية الطائرات في مطار المفرق وأطلقت سراح معظم الرهائن في يوم ١٣ سبتمبر، احتفظت بأربعين راكباً كرهائن مقابل مطالبها للإفراج عن فدائيين فلسطينيين محتجزين في سجون إسرائيل وسويسرا وألمانيا الغربية.

وكانت الانعكاسات الدولية لهذا التطور من الخطورة بحيث أن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية اضطرت إلى أن تصدر بياناً تعلن فيه تجميد عضوية الجبهة الشعبية.

وهكذا فإن العناصر والأطراف المتربصة بالمقاومة الفلسطينية وجدت أمامها مجموعة متشابكة من الظروف التي تجعل المقاومة في أقل اللحظات مواتاة لها. فهناك ضغط دولي على المقاومة بسبب اختطاف الطائرات المدنية المنتمية لعدة دول، وهناك أعصاب متوترة في الأردن نتيجة استفزازات متراكمة، وهناك خلاف بين المنظمة والقاهرة والتي كانت دائماً ترعى المقاومة الفلسطينية، وهناك أخيراً انشقاق داخل صفوف المقاومة الفلسطينية بسبب الموقف من قضية اختطاف الطائرات هذه.

وتشكلت في الأردن حكومة عسكرية في ١٥ سبتمبر وبعد يومين عقد مجلس جامعة الدول العربية جلسة استثنائية لبحث الموقف الذي ازداد تفجراً بعد أن رفض الفلسطينيين الطلب الأردني بتسليم أسلحتهم. ومن ناحية أخرى كانت بعض المصادر الحكومية الأمريكية قد بدأت تلمح في ١١ سبتمبر، فيما بدا إلى انه اشارة إلى الاستعانة بإسرائيل وإلى احتمال استخدام شكل من أشكال القوة، سرعان ما تبعتها أنباء بوصول نحو ٢٥ طائرة فانتوم أمريكية إلى قاعدة «انسرليك» في جنوبي تركيا، بالإضافة الى تحركات للأسطول السادس الأمريكي إلى شرق البحر الأبيض المتوسط.

وكان الرئيس عبد الناصر قد توجه إلى مرسى مطروح لقضاء إجازة لمدة عشرة أيام بعد ان الح عليه الأطباء بأن تكون الإجازة شهراً كاملاً نظراً لحالته الصحية. ولكن ما كاد الرئيس عبد الناصر يقضي يومه الأول في مرسى مطروح، حتى أدرك الأبعاد الخطيرة التي تتجه إليها الأزمة الأردنية الفلسطينية. وهكذا قطع

إجازته على الفور مطالباً بأن تبرق إليه السفارة المصرية في الأردن بتطورات الموقف أولاً بأول.

وعندما تفجر القتال أخيراً بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية بادر الرئيس عبد الناصر إلى إرسال الفريق محمد أحمد صادق رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية إلى الملك حسين لمحاولة منه لوقف القتال.

وعاد الفريق صادق من عمان مؤكداً أن الموقف يزداد خطورة ساعة بعد ساعة وأرسل الرئيس عبد الناصر برقية إلى الملك حسين في ١٩ سبتمبر يطلب فيها إصدار أوامره بوقف إطلاق النار، ورد عليه الملك في اليوم التالي باستجابته لوقف إطلاق النار في عمان. مع ذلك استمر القتال في الأردن، مما دعا الرئيس عبد الناصر إلى إرسال برقيتين جديدتين إلى الملك حسين في ٢٠ سبتمبر يطلب منه فيهما ضرورة الالتزام بوقف إطلاق النار، ولكن الملك رد بأن الفلسطينيين هم الذين لا يلتزمون بوقف إطلاق النار.

وهكذا تدهور الموقف بسرعة، واستخدم الجيش الدبابات لضرب التجمعات الفلسطينية وكان من الصعب التعرف على مدى الخسائر التي لحقت بالفلسطينيين في ذلك الوقت. وأرسلت الحكومة السورية بعض مدرعاتها إلى داخل الأردن لإظهار تضامنها السياسي مع الفلسطينيين ولتخفيف الضغط عنهم واشتبكت مع القوات الاردنية.

وإزاء فشل جهود الجامعة العربية في وقف القتال، وتربص إسرائيل بسوريا، ووصول رسالة من موسكو تشير فيها إلى خطورة الموقف بسبب التحركات العسكرية الإسرائيلية وتأييد الولايات المتحدة لها، ترجو فيها القيادة السوفييتية من الرئيس عبد الناصر العمل على تهدئة الموقف.

رأى عبد الناصر أن الأمر يتطلب جهوداً عربياً مشتركاً لوقف القتال في الأردن. خاصة وأن التحركات العسكرية الأمريكية تشير إلى احتمال تدخل أمريكي وقد تستعين بالقوات الإسرائيلية وكانت الولايات المتحدة ستجد في تواجد القوات السورية بالأردن مبرراً لتدخلها.

وهكذا بادر عبد الناصر إلى الإبراق للحكومة السورية يطلب منها عدم التدخل عسكرياً، ثم أرسل نائبه حسين الشافعي إلى الرياض للتشاور مع الملك

فيصل، بالإضافة إلى المشاورات القائمة مع كل من الرئيس الليبي معمر القذافي. والرئيس السوداني جعفر نميري، ثم دعا الرئيس عبد الناصر إلى اجتماع عاجل للملوك والرؤساء العرب في القاهرة لبحث الموقف الخطير الذي أدى إليه القتال في الأردن.

وبدأ الملوك والرؤساء العرب يتوافدون إلى القاهرة، ابتداءً من الساعة السادسة من مساء الحادي والعشرين من سبتمبر، حيث وصل كل من الرئيس الليبي معمر القذافي، ثم الرئيس السوري نور الدين الأتاسي، والباهي أدغم رئيس وزراء تونس نيابة عن الرئيس بورقيبة، ثم الرئيس السوداني جعفر نميري. وفي اليوم التالي وصل كل من الأمير صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت، والرئيس اللبناني شارل حلو، ورئيس اليمن الجنوبية سالم ربيع، والقاضي الايرياني، ممثلاً عن اليمن الشمالية والملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية.

لقد بدأ عبد الناصر على الفور مشاوراته مع الملوك والرؤساء العرب منذ مساء ٢١ سبتمبر والتي استمرت حتى الساعات الأولى من الصباح وسط توتر بالغ بسبب تلاحق الأحداث في الأردن.

وبعد اتصال تليفوني أجراه عبد الناصر مع الملك حسين يوم ٢٢ سبتمبر تقرر إرسال وفد ينوب عن مؤتمر القمة بالقاهرة الى الملك حسين في الأردن. وكان هذا الوفد برئاسة الرئيس السوداني جعفر نميري، وعضوية الباهي أدغم والشيخ سعد العبد الله السالم والفريق محمد صادق. وفي اليوم التالي عاد الوفد إلى القاهرة دون تحقيق نتائج حاسمة، مع أنباء بأن الولايات المتحدة قد أعدت عشرة آلاف جندي للتدخل في الأردن، وتحذير سوفييتي إلى الولايات المتحدة بعدم التدخل.

مع ذلك فلم ييأس عبد الناصر من معالجة الموقف، وظل يكثف مشاوراته مع الملوك والرؤساء العرب، وأثناء ذلك أعلن محمد داود رئيس الحكومة العسكرية الأردنية الجديدة استقالته من منصبه وهو في القاهرة، وكان قد جاء إليها موفداً من الملك حسين إلى مؤتمر القمة العربي.

ولقد ظهر داخل مؤتمر القمة اتجاه يطالب بإرسال قوات مسلحة عربية من ليبيا والعراق وسوريا للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ضد هجوم الجيش الأردني، وكان يمثل هذا الاتجاه الرئيس الليبي معمر القذافي. ولكن الرئيس جمال عبد

الناصر اعترض على ذلك قائلاً، إن مهمتنا هنا هي وقف القتال وليس توسيعه، وواجب الدول العربية في هذه اللحظة هو إنقاذ المقاومة الفلسطينية لأن الجيش الأردني متفوق عليها عسكرياً بشكل حاسم. وتحدث الملك فيصل مؤيداً هذا الرأي.

أقنع عبد الناصر المجتمعين بضرورة استمرار الحوار مع الملك حسين وليس مقاطعته، ومن هنا وافق المجتمعون على إرسال وفد باسمهم مرة أخرى إلى عمان.

وهكذا سافر الرئيس السوداني جعفر نميري مرة أخرى إلى الأردن يوم ٢٤ سبتمبر على رأس وفد يضم حسين الشافعي، ورشاد فرعون، وسعد العبد الله الصباح، والباهي أدغم، ممثلين لدولهم والفريق محمد أحمد صادق.

وفي اليوم التالي عاد الوفد إلى القاهرة بعد أن حقق وقفاً للقتال لم يستمر سوى ساعات قليلة، وعاد مع الوفد السيد / ياسر عرفات، وشرح الرئيس نميري للمجتمعين الموقف الخطير في الأردن والمجمات الساحقة التي يتعرض لها الفلسطينيون هناك.

في هذا اليوم ارتفعت حرارة المناقشات داخل المؤتمر، وطالب الرئيس الليبي الرؤساء والملوك المجتمعين بأن يعلنوا فوراً مقاطعة عربية شاملة للملك حسين، ولكن الرئيس رد قائلاً:

ربما يكون سهلاً الآن مقاطعة الملك حسين، ولكن هذا يعني أن يذهب في قتاله مع المقاومة إلى آخر المدى فضلاً عن احتمال انتهاز إسرائيل لهذه الفرصة للتدخل العسكري المباشر، وعلينا الآن أن نرسل برقية للملك حسين، نبلغه بأننا نرفض الاستمرار في قتال المقاومة وأن عليه أن يوقف القتال فوراً.

وعندما وصلت البرقية إلى الملك حسين بادر الملك إلى الاتصال بالرئيس عبد الناصر وأبدى استعداده للحضور إلى القاهرة لتوضيح موقفه أمام الملوك والرؤساء المجتمعين، ولكن عبد الناصر أجل الرد عليه إلى أن يجيء المناخ المناسب لهذا اللقاء، فقد كان هناك اتجاه قوي يرفض الاجتماع بالملك حسين.

واستمرت المناقشات لأكثر من أربع ساعات، طالب عبد الناصر خلالها بدعوة الملك حسين بالحضور، مشيراً الى ساعته قائلاً: يجب أن نتذكر أنه في كل

دقيقة تمر هناك عشرات من الفلسطينيين يسقطون قتلى، وهدفنا الآن، قبل أي شيء آخر، هو إيقاف تلك المذبحة.

وعندما نجح عبد الناصر أخيراً في إقناع المجتمعين بدعوة الملك حسين كان الوقت قد تجاوز منتصف الليل، بحيث بدا الارهاق كاملاً على وجه عبد الناصر، ومع ذلك فإنه لم ينم تلك الليلة إلا بعد أن أرسل يدعو الملك حسين إلى القاهرة، وبعد أن قرأ آخر برقيات السفارة المصرية في عمان.

لم ينم عبد الناصر أكثر من ساعتين أو ثلاث في تلك الليلة، وعندما استيقظ في السادسة صباحاً كان أول ما طلبه هو ملف برقيات السفارة المصرية في عمان وبرقيات وكالات الأنباء خلال الساعات الثلاث السابقة. ولم يكن عبد الناصر قد ذهب إلى منزله منذ أن بدأ المؤتمر، وظل مقيماً في فندق «هيلتون» مقر المؤتمر بغير أن تتوقف مشاوراته مع الرؤساء والملوك الموجودين ساعة واحدة.

وفي الحادية عشرة صباحاً وصل الملك حسين إلى مطار القاهرة حيث كان عبد الناصر في استقباله.

وعلى الفور اجتمع الملوك والرؤساء، بحضور كل من الملك حسين وياسر عرفات. وبالطبع نستطيع أن نتخيل مدى عنف الكلمات التي تم تبادلها، والاتهامات المضادة، بحيث أن كلاً من الملك فيصل والرئيس عبد الناصر بذلا جهداً ضخماً لتهدئة المناقشات الساخنة والأعصاب المتوترة.

وفي النهاية، وبعد أكثر من خمس ساعات من الجدل والحوار والمناقشة أمكن التوصل إلى اتفاق إجماعي ينص على:

أولاً : ـ إيقاف اطلاق النيران فوراً في جميع المواقع بالأردن.

ثانياً : ـ انسحاب الجيش الأردني وأفراد المقاومة من كافة المدن قبل مغرب نفس اليوم.

ثالثاً : ـ تكليف لجنة برئاسة الباهي أدغم ممثل الرئيس التونسي بورقيبة بالسفر إلى الأردن في اليوم التالي (الإثنين ٢٨ سبتمبر) لمتابعة تنفيذ الاتفاق.

لقد تم إعلان هذا الاتفاق في جلسة علنية مذاعة على الهواء عقدها المؤتمر في التاسعة مساءً، وبذلك توقفت أكبر مأساة تعرض لها العالم العربي منذ هزيمة يونيو

١٩٦٧، بعد جهود خارق بذله كل الرؤساء والملوك المشتركين في المؤتمر، الذين لبوا على الفور دعوة عبد الناصر للحضور إلى القاهرة، وتحملوا معه عبء الساعات الطويلة من الجدل والتفكير والحوار، لم يكن يقطعها سوى خروج عبد الناصر من القاعة كل ساعتين لكي يسير لبضع دقائق وذلك كلما اشتد الألم في أعصاب ساقيه الملتهبة بسبب الجلوس لفترة طويلة.

لقد بذل عبد الناصر جهداً خارقاً وشجاعة ضخمة في التصدي للانفعالات التي سيطرت على المؤتمر، وتفادي المهاترات التي تعكس تلاحق الأحداث، إلى أن أمكن أخيراً التوصل إلى اتفاق ينهي هذا النزيف الدموي في الأردن.

وفي ذلك المؤتمر تأكد من جديد مدى احترام الرؤساء والملوك العرب لعبد الناصر وبرزت زعامته فوق كل المتناقضات، فقد استطاع أن يواجه ويحتوي أضخم أزمة تعرض لها العالم العربي منذ ١٩٦٧ حينما لبى الملوك والرؤساء العرب دعوته للحضور إلى القاهرة، وحينما جعل الطرفين المتقاتلين يتوصلان إلى إيقاف المذبحة، محبطاً بذلك محاولة التدخل العسكري من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وهو التدخل الذي كان يمكن أن تكون له عواقب في منتهى الخطورة على الموقف في المنطقة بأسرها وحينما نصح الحكومة السورية بسحب قواتها من الأراضي الأردنية.

ولا شك أنه مما ساعد عبد الناصر على احتواء الأزمة التصرف السليم لسوريا وسحبها المدرعات السورية من الأراضي الأردنية.

وكان هناك أيضاً عامل آخر هو عدم تدخل القوات العراقية المرابطة في الأردن، بالرغم من مهاجمة الحكومة العراقية سياسياً للملك حسين.

وبعد نهاية الأزمة حاول كل من الرئيس الأمريكي نيكسون وهنري كيسنجر القول بأن الولايات المتحدة قد أنهت الأزمة عن طريق استعراض القوة بتحريك أسطولها السادس في البحر الأبيض، وتوجيه إنذار إلى الاتحاد السوفييتي لمنعه من مساندة سوريا، وعن طريق التعاون الوثيق مع إسرائيل.

وهذه المزاعم لا تستند في الحقيقة إلى الواقع، لأن الأزمة كانت تتلخص في خلاف وصدام بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية. وفي مثل هذا الصدام فإن الجيش الأردني كان قادراً على سحق المقاومة إذا استمر القتال بينهما، وذلك بما يملكه من أسلحة ثقيلة وطائرات لا تملكها المقاومة.

وكان دخول المدرعات السورية إلى الحدود الأردنية هو العامل الذي استغلته الولايات المتحدة لتغيير طبيعة المشكلة..

كذلك ادعى كل من نيكسون وكيسنجر أن التحركات العسكرية الأمريكية في البحر الأبيض كانت هي العامل الذي جعل سوريا تسحب مدرعاتها. ومرة أخرى لم يكن هذا الزعم صحيحاً. لأنه في مواجهة الأسطول السادس الأمريكي كان هناك الأسطول السوفييتي في البحرالأبيض وإذا حدث أن تحركت الولايات المتحدة عسكرياً، برغم عدم وجود قوات برية كافية تحت تصرفها فإن الأمر كان سيتطور إلى مواجهة أمريكية سوفييتية، لا أعتقد أن أيا من نيكسون وكيسنجر كان يسعى إليها. ومن ثم فإن التهديد الأمريكي لم يكن ليخيف أحداً في المنطقة، وبالتالي لم يكن هو العامل المؤثر في انسحاب المدرعات السورية.

ولكن الخطر الحقيقي الذي كنا نتابعه من البداية وندخله في حساباتنا هو احتمال أن تنتهز إسرائيل الفرصة لكي توجه ضربة عسكرية إلى سوريا. وبرغم أن مصر لم تكن تملك القوات التي تساعد بها سوريا، إلا أن مصر في هذه الحالة كانت ستستأنف القتال في جبهة سيناء، الامر الذي كان سيقود إلى حرب جديدة.

ومن البداية حاول كيسنجر تصوير الأزمة باعتبارها مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وليس بين الأردن والمقاومة، ومن ثم، وكما سجل هو نفسه في مذكراته، فقط ظل يدفع رئيسه إلى اعتبار أن سحق المقاومة هو ضربة للاتحاد السوفييتي، متجاهلاً حقيقة انه ليست للاتحاد السوفييتي أية مصالح ليدافع عنها في الأردن.

وحينما نقرأ لكيسنجر في مذكراته قوله «بأنني أعتبر أنه من الضروري أن نحافظ على حكم الملك حسين، فمن المهم أن ندلل على أن الصداقة مع الغرب واتباع سياسة خارجية معتدلة سوف تتم مكافأتها بالمساندة الأمريكية الفعّالة».

حينما نقرأ ذلك فإننا نصاب بالدهشة، لماذا لم يتذكر كيسنجر أن الملك حسين تربطه صداقة مع الغرب ويتبع سياسة خارجية معتدلة إلا في مجال مطالبته بسحق الفدائيين الفلسطينيين؟ وإذا كان كيسنجر يريد أن يقدم فعلاً المساندة الأمريكية الفعّالة للملك حسين، فلماذا لم يساعد الملك حسين في استعادة الضفة الغربية.

ويعود كيسنجر للقول «إنني شعرت بميل وانحياز نحو مساندة الملك حسين

حيثما كان ذلك ممكناً. تماماً بمثل ما سعيت إلى إحباط ناصر طالما هو يعتمد بهذا العمق على علاقته بالسوفييت ويساند كل الحركات الراديكالية، ومن ثم فقد بدا لي الآن أن من المهم أن ندلل على أن الصداقة مع الولايات المتحدة لها منافعها. لقد كان حسين يناصر الاعتدال دائمًا، ويقاوم المد الراديكالي، ويتفادى الشعارات المعادية للغرب، وهكذا فإن الأردن، في رأيي، كانت اختباراً لقدرتنا على التحكم في أحداث المنطقة».

ومرة أخرى يتجاهل كيسنجر أن قضية الملك حسين لم تكن في أي وقت هي سحق الفدائيين الفلسطينيين، وإنما كانت قضيته منذ ١٩٦٧ هي استعادة الضفة الغربية من الاحتلال الإسرائيلي، وهي قضية اجتمع من أجلها كيسنجر أكثر من مرة مع الملك حسين، بغير أن يحاول كيسنجر أن يدلل له عملياً على أن «الصداقة مع الولايات المتحدة لها منافعها».

وبقدر مايعترف كيسنجر بأنه كان يسعى إلى إحباط عبد الناصر مدعياً ان السبب في ذلك هو اعتماده على السوفييت، بقدر ما يتجاهل حقيقة ان الذي سعى إلى وقف القتال في الأردن كان هو عبد الناصر، وأن مساندة كيسنجر لسحق الفدائيين الفلسطينيين هي في الواقع مساندة لهدف إسرائيلي، وليس لهدف أردني.

ومرة أخرى يفترض كيسنجر أن دخول المدرعات السورية إلى الحدود الأردنية يوم ١٨ سبتمبر كان بدافع من السوفييت، ومن ثم ففي تهديد سوريا وانسحابها هزيمة السوفييت. وهذا بدوره مخالف للحقيقة لأن الاتحاد السوفييتي نصح أيضاً بسحب المدرعات السورية.

إن الدور الوحيد الذي لعبه الاتحاد السوفييتي خلال أحداث الأردن، ومن خلال رسائله إلينا في مصر، واتصالاته مع السوريين والعراقيين، كان هو لتهدئة الأزمة وليس لإثارتها.

وعلى أية حال، فقد أثبت كيسنجر أنه على قدر كبير من القدرة على قلب الحقائق، لأنه استطاع إقناع الكثيرين بأنه كان وراء إنهاء الأزمة الأردنية، وذلك في الوقت الذي كان كثيرون يرون بصمات الولايات المتحدة في قيام الأزمة من أساسها. وكان الكثيرون وعدد من وزراء الخارجية العرب يدركون أن للولايات المتحدة وإسرائيل مصلحة مؤكدة في انهيار الجبهة الشرقية وازدياد الخلافات العربية.

وفي الوقت الذي أعلن فيه كيسنجر أن الولايات المتحدة قد وجهت إنذاراً إلى الاتحاد السوفييتي بعدم التدخل في أحداث الأردن، وان هذا الانذار كان له الأثر الكبير في إنهاء الأزمة، فإن أليكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي ابلغنا أن الاتحاد السوفييتي هو الذي وجه إنذاراً إلى الولايات المتحدة بعدم التدخل، بالإضافة إلى تحريكه لمزيد من قطع الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض، وأن هذا كان له أكبر الأثر في منع أمريكا وإسرائيل من التدخل العسكري.

ومن جانبي فإنني لا أعتقد أن كلا الإنذارين كان لها أي تأثير، لأن كلا من الدولتين كانت تعي من البداية مخاطر التدخل من جانبها، وتعرف على وجه التأكيد أن القوة الأخرى لن تتدخل.

وعلى أية حال فإن الأزمة الأردنية الفلسطينية قد أدت إلى انهيار الجهود العربية التي ساهمت فيها طوال السنوات الثلاث السابقة من أجل قيام جبهة شرقية متماسكة وأصبح الأمر يتطلب مجهودات ضخمة جديدة لعلاج آثار الصدام الأردني الفلسطيني. وكانت أحداث سبتمبر ١٩٧٠ أسوأ نكسة تعرض لها العالم العربي منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧.

ولقد كان احتواء الأزمة إنجازاً ضخمًا قام به عبد الناصر، وكان آخر إسهام قدمه للقضية الفلسطينية العربية، تحمل في سبيله كل الآلام وتغلب على كل المصاعب.

لقد انتهت أعمال مؤتمر القمة العربي الطارىء في القاهرة بإعلان الاتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات مساء ٢٧ سبتمبر. وفي صباح اليوم التالي بدأ عبد الناصر يودع الملوك والرؤساء العائدين إلى بلادهم، مصراً على أن يذهب بنفسه في كل مرة إلى مطار القاهرة لكي يودع كل واحد من ضيوفه.

وكانت جماهير مصر تتابع طوال الأيام العشرة الأخيرة التطور الدامي لمأساة الأردن والجهود الخارقة التي بذلها عبد الناصر في مؤتمر القمة، التي انتهت بوضع حد لسفك الدماء ثم شاهدوه بعد ذلك على شاشة التليفزيون وهو يودع ضيوف مصر في مطار القاهرة، وكان الشعور السائد مزيداً من الفخر والاعتزاز بدوره القيادي في رأب كل صدع عربي وفي لمّ شمل العرب وراء قضيتهم المصيرية.

ولقد غادرت مكتبي في وزارة الخارجية ظهراً لزيارة بعض أفراد أسرتي الذين

لم أكن قد رأيتهم منذ فترة طويلة.

وفي المساء فوجئت بمن يخطرني بوصول إحدى سيارات شرطة النجدة، ورغبة الضابط في مقابلتي على الفور، وعندما دخل الضابط شرح لي الصعوبة التي توصل بها إلى مكاني، وأخطرني بأن الأمر عاجل، لوجود استدعاء لي لحضور اجتماع طارىء لمجلس الوزراء بقصر القبة.

ونزلت على الفور متجهاً إلى قصر القبة. وفي السيارة طلبت إلى السائق أن يفتح الراديو فربما استمع إلى أنباء تفسر لي سبب هذا الاجتماع الطارىء، ولكنني بدلاً من ذلك استمعت إلى «القرآن الكريم» يذاع من جميع المحطات بما يشير إلى أن حادثاً جللاً قد وقع.

وشعرت بالانقباض فجأة، وتخيلت كل شيء إلا الحقيقة الوحيدة التي فوجئت بها بمجرد وصولي إلى قصر القبة.

لقد مات جمال عبد الناصر.

مات الرجل الذي تركت زعامته بصماتها بعمق، ليس على تاريخ بلده فقط، وإنما في تاريخ المنطقة بأسرها. مات بعد أن قاد أمته في أحلك وأسوأ لحظاتها، واستطاع في كل مرة أن يواجه قوى أكبر وأضخم وأخطر من أي قوى واجهها العالم العربي في أية لحظة سابقة عبر تاريخه الحديث.

ولم يكن من السهل على أي فرد أن يصدق هذا الخبر في البداية بسهولة، فقد تابع الناس على شاشة التليفزيون، وحتى نشرة أخبار الساعة السادسة، تحركات زعيمهم الذين أحبوه من قلوبهم وهو يقف شامخاً، ويسير منتصباً، مودعاً آخر ضيوفه في القاهرة، وكان أمير الكويت.

ووسط الوجوم والدهشة والمرارة والألم على وجوه جميع الحاضرين، بدأ الاجتماع الطارىء المشترك بين اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء في الساعة التاسعة والنصف من مساء ٢٨ سبتمبر. وقد انعقد الاجتماع المشترك برئاسة السيد / أنور السادات الذي كان الرئيس عبد الناصر قد عينه نائباً له قبل نحو عشرة شهور.

ولقد بدت على وجه أنور السادات ملامحُ التأثر وهو ينعي إلينا جمال عبد الناصر قائلاً:

«كنت أتمنى ألا أعيش هذه الساعة أبداً. كنت أتمنى أن يكون جمال عبد الناصر هو الذي ينعيني، ولكن هذه هي إرادة الله، ونحن مؤمنون».

«وأنا أنعي إليكم جمال، الرئيس والأخ والزعيم والرجل ذو المبادىء، الرجل الذي بنى هذه الدولة بكل ذرة من حياته. ليس رئيساً عادياً أو مجرد رئيس دولة، بل باني نظام، وباني دولة، وصديق وزعيم وأخ».

«وأعود لأطلب منكم في هذه اللحظات الرهيبة التي تجتاز فيها بلادنا معركة الحياة أو الموت، ان وفاءنا لجمال عبد الناصر أن نعمل على الاستمرار فيما بناه بنفس التصميم ونفس الإخلاص وبنفس التجرد».

«واليوم أضع حياتي ثمناً للاستمرار في كل ما بناه جمال عبد الناصر، وبلا أي تردد».

وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على أن يتولى السيد / أنور السادات منصب الرئيس المؤقت نظراً لأنه النائب الأول لرئيس الجمهورية.

وخلال المناقشات التي حدثت بعد ذلك سألني أنور السادات قائلاً: هل ترى أن وفاة الرئيس جمال عبد الناصر يمكن أن تجعل السوفييت يتراجعون في التزاماتهم نحو مصر؟.

وأجبت قائلاً: إنه بصرف النظر عن السوفييت والأمريكان، فإن العامل الأساسي الذي يجب ضمانه هو مدى استمرار التماسك في جبهتنا الداخلية.

وأيدني عدد من الحاضرين مطالبين بضرورة إعداد بيان سياسي يوضح أن السيد أنور السادات سيقوم مؤقتاً بأعباء رئيس الجمهورية، وبأننا مستمرون في السير على نفس الخط السياسي الذي وضعه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وطلب مني أنور السادات، إعداد هذا البيان السياسي لمناقشته في اجتماع يعقد في صباح اليوم التالي.

وفي ظهر اليوم التالي اجتمعنا من جديد على هيئة اجتماع مشترك بين اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء لمناقشة الترتيبات النهائية للجنازة، والبيان السياسي، الذي كانت خلاصته هي اننا مستمرون في السير سياسياً على نفس الأسس التي رسمها جمال عبد الناصر. والاجابة في هذا الصدد عن التساؤلات التي بدأت تثار، سواء بالنسبة لعلاقاتنا الخارجية أو بالنسبة لسياستنا الداخلية.

وطلب أنور السادات أن يتضمن البيان فقرة واضحة عن تمسكنا بالعلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي نظراً لدعمه لنا في معركة التحرير.

وعلى ضوء الملاحظات الأخرى التي وردت في الاجتماع لوضع بعض الاضافات في البيان، تقرر استكمال صياغته حيث نوقشت الصياغة النهائية في جلسة عقدت مساء اليوم نفسه ٢٩ سبتمبر. بعدها تم الاتفاق على أن يذيع السيد أنور السادات البيان بنفسه باسم اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء. وأصبح علينا الآن أن نستعد لاستقبال الحشد الضخم من الملوك والرؤساء الذين بدأوا يتوافدون على القاهرة للاشتراك في تشييع جنازة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وفي يوم الخميس أول أكتوبر لم يشهد تاريخ الشرق الأوسط كله مشهداً كذلك الذي حدث في تشييع جنازة جمال عبد الناصر. ولا شهد تجمعاً لأكبر عدد من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات بمثل ضخامة هذا العدد من الزعماء الذين جاءوا من الشرق والغرب لتوديع جثمان الرئيس الراحل.

ولم تتسع شوارع وميادين القاهرة لكل تلك الملايين التي احتشدت فيها محاولة الالقاء بنظرة على نعش زعيمهم الذي أعطاهم حياته حتى اللحظة الأخيرة. وفي بعض اللحظات، وبرغم أن الفريق محمد فوزي وزير الحربية قد حشد ثلاث فرق عسكرية لتنظيم الجنازة، أوشكت كل التنظيمات على الانهيار بحيث بدت هناك حاجة لإلغاء موكب الجنازة نفسها. ولكن نظراً لخطورة مثل هذا التصرف، تم العدول فوراً عن هذا التفكير، فالشعب المصري، مع كل انفعاله بتلك اللحظة وحرصه على أن يعطي لزعيمه أضخم وداع شعبي عرفه التاريخ، كان يقدر أيضاً حرمة الموت وأهمية عدم تحول الموكب إلى فوضى.

بل إن مشاعر الحزن عمت العالم العربي بأسره وكانت في نفس مستوى المشاعر التي عمت الملايين في مصر. ومن هنا فقد كانت جنازة جمال عبد الناصر

هي أضخم جنازة شهدها التاريخ.

وإزاء الحزن الجارف، والانفعال العاطفي، الذي غمر جنازة عبد الناصر. تذكرت في تلك اللحظات جنازة الرئيس الأمريكي الراحل جون كنيدي، وكنت قد اشتركت فيها مع الدكتور محمود فوزي ممثلين لمصر في سنة ١٩٦٣ وتذكرت أن جميع من اشتركوا فيها بمن فيهم أسرة جون كنيدي نفسه، لم يكن يبدو عليهم أية انفعالات ظاهرة. ولقد دهشت عندما دعيت لتقديم العزاء، بعد الجنازة، لأسرة الرئيس الأمريكي الراحل جون كنيدي في البيت الأبيض، حيث كانت تقدم المرطبات والفطائر للمعزين.

وهذا الاختلاف في التقاليد والعادات والتكوين العاطفي جعل معظم الأجانب المشاركين في جنازة الرئيس عبد الناصر في ذلك اليوم بالقاهرة ينظرون بدهشة لما رأوه من انفعالات الملايين من أفراد الشعب، وهو الأمر الذي جعل اليكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي وممثل بلاده في الجنازة يؤكد لنا في أول اجتماع له بنا بعد الجنازة إلى أهمية وضرورة ضبط النفس والاعصاب في هذه الظروف الدقيقة التي نمر بها.

ولقد اقترنت الساعات القليلة السابقة للجنازة واللاحقة عليها باجتماعات ثنائية وجماعية عديدة بين الرؤساء والملوك ورؤساء الوفود التي اشتركت في توديع جثمان الرئيس الراحل. وبناء على اقتراح من الرئيس السوداني جعفر نميري عقد الزعماء العرب الذين جاءوا إلى القاهرة اجتماعاً أصدروا بعده بياناً باسمهم يؤكدون فيه استمرار تمسك شعوبهم بالأهداف التي نذر لها جمال عبد الناصر نفسه، وضرورة الاستمرار في مواجهة الاستعمار بكافة أشكاله وأساليبه، والاستمرار في المعركة حتى تحرر كل شبر سليب في سيناء والجولان والقدس وفلسطين، وبحماية الثورة الفلسطينية ومساندتها ودعمها.

واجتماع اليكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتي بالرئيس أنور السادات أكثر من مرة، وكان السادات حريصاً من جانبه أن يحضر تلك اللقاءات أكبر عدد من الوزراء وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، كما حضر من الجانب السوفييتي كل أعضاء الوفد الممثل لبلاده في تشييع الجنازة، ومن بينهم المارشال زاخاروف رئيس أركان حرب القوات المسلحة السوفييتية.

وقد بدأ كوسيجين تلك الاجتماعات بقوله ان هناك نغمة بدأت تتردد في بعض عواصم العالم بأن وفاة الرئيس عبد الناصر سوف تترك فراغاً كبيراً في مصر والعالم العربي ولذلك فمن الضروري أن يشعر الجميع بخطأ هذا التصور، وذلك عن طريق الوحدة الداخلية التي يجب أن تكون واضحة للجميع وبكل الوسائل.

وأضاف كوسيجين قائلاً، وإنه من الضروري أن يعلم العالم كله أن القيادات الجديدة في مصر تسير على نفس الطريق الذي رسمه جمال عبد الناصر، فإسرائيل الآن سوف تصبح أكثر تربصاً بعد وفاة جمال عبد الناصر، والموقف في المنطقة خطير. وأشار كوسيجين أن الاتحاد السوفييتي قد حذر الولايات المتحدة بقوة أثناء اشتعال القتال في الأردن من محاولة التدخل عسكرياً في المنطقة، وأن الاتحاد السوفييتي قد قام لهذا الغرض بتحريك وحدات من أسطوله في البحر الأبيض المتوسط، وذلك في مواجهة تحركات الأسطول السادس الأمريكي.

وأضاف كوسيجين قائلاً: إن الأمريكان قد نجحوا للأسف في قتل العرب بأيدٍ عربية كما يجري الآن في جنوب شرقي آسيا، وإن الولايات المتحدة سوف تستمر في محاولة تحريض بعض الدول العربية ضد بعضها البعض، وسوف تنتهز فرصة حدوث أي فراغ قيادي في مصر للقيام بذلك، بل إنها من الآن تردد أن القيادة الجديدة في مصر ضعيفة وإنها لن تكون قادرة على تحقيق ما كان جمال عبد الناصر يعمل لتحقيقه.

وأكد كوسيجين أن الاتحاد السوفييتي كانت تربطه بمصر علاقات وثيقة في ظل قيادة جمال عبد الناصر برغم كل الخلافات والمصاعب التي كانت تنشأ أحياناً، وإن الاتحاد السوفييتي سيلتزم بكل الاتفاقيات التي تم عقدها بين البلدين في المجالات العسكرية والاقتصادية وغيرها.

وهنا أضاف كوسيجين: أن المارشال زاخاروف قد بحث الجوانب العسكرية مع الفريق محمد فوزي، وإن الاتحاد السوفييتي يفعل كل ما في استطاعته لتعزيز القوات المسلحة المصرية، وإن كانت هناك مبالغة أحياناً في قوائم مشتريات السلاح المقدمة للجانب السوفييتي.

وأضاف كوسيجين قائلاً: إننا كنا قد طلبنا من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر العمل على إنهاء مهمة العدد الأكبر من الخبراء السوفييت، خصوصاً في مجال

صواريخ الدفاع الجوي، وإحلال الأطقم المصرية محلها، ولكن الرئيس الراحل طلب تأجيل ذلك لستة أشهر أخرى إلى أن ينتهي تماماً برنامج تدريب الخبراء المصريين. والآن فإننا نرى أن على الجانب المصري أن يبذل كل جهد ممكن لكي يحل المصريون محل السوفييت الموجودين في مصر قبل بدء المعركة. وهذه على أية حال كانت هي نفس وجهة نظر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وذكر كوسيجين أن اليقظة السياسية والعسكرية في هذه الظروف الدقيقة هي أمر حاسم، فقد لاحظ مثلاً وجود حالة استرخاء بين حراس الكباري أثناء مروره في الشوارع، وإن الولايات المتحدة يمكن أن تدفع إسرائيل إلى شن الحرب على مصر في أية لحظة. ولذلك فإن المسؤوليات كبيرة على القيادات الجديدة في مصر لأن هناك محاولة لاستفزاز مصر واستئناف إطلاق النيران بهدف عرقلة الجهود العسكرية والسياسية المصرية.

وأضاف كوسيجين قائلاً: إن إسرائيل تزعم أنكم خالفتم اتفاقية وقف اطلاق النار وإننا ساعدناكم في ذلك، بينما الواضح تماماً هو العكس، وإسرائيل هي التي ارتكبت مخالفات في سيناء لترتيبات وقف إطلاق النيران، ولدينا الأدلة على ذلك بالصور التي حصلت عليها أقمارنا الصناعية. وسوف نمدكم بنسخ من تلك الصور على وجه السرعة.

ولقد رد الرئيس أنور السادات مؤكداً بأن مصر لن تفرط في حقوقها الوطنية وواجبها القومي وإننا نريد السلام وحقن الدماء، ولكننا لن نقبل بالتسليم في أي شبر من أراضينا أو في القضية الفلسطينية. أما بالنسبة للوحدة الداخلية فهي قائمة طالما نحن مستمرون في التمسك بالأسس السياسية التي وضعها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وهو الأمر الذي كان محل إجماع في الاجتماعات المشتركة بين اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء، وهما أعلى هيئتين سياسيتين في مصر، وإن الشعب نفسه لن يقبل بغير ذلك. وبالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفييتي فإننا نراها علاقات استراتيجية، وللدعم السوفييتي في المجالين العسكري والاقتصادي باعتباره حجر الزاوية في استعداداتنا من أجل المعركة.

ولقد كان من الواضح أن كوسيجين والوفد المرافق له يودون الاطمئنان إلى أن مصر سوف تستمر في التمسك بسياسة عبد الناصر وإلى أن العلاقات المصرية

السوفيتية لن تتأثر بوفاة الزعيم الراحل، وهو الأمر الذي كان محل تكهنات عديدة منذ إعلان وفاته.

ولم يكن هذا الاهتمام قاصراً على السوفييت فقط، وإنما كان في الواقع هو الشغل الشاغل لجميع الوفود التي أتت إلى القاهرة، مع اختلاف طبيعي في دوافع وغايات كل منهم. فعبد الناصر، في نظر هؤلاء، لم يكن رئيس دولة، أو زعيم شعبي فحسب، بل كان إلى جانب هذا يمثل تياراً سياسياً ويقود حركة وطنية اجتاحت المنطقة كلها وأدت إلى سقوط قلاع الاستعمار واحدة اثر الأخرى، واستقطب الجماهير العربية وشعوب العالم الثالث في كل مكان. فلما تألبت عليه القوى المعادية للحرية واستقلال الشعوب تريد إسقاطه، صمد أمامها شامخاً، وأشد إصراراً وأقوى إيماناً.

ولا شك أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت أكبر المحن التي واجهها في صراعه مع القوى الخارجية المعادية، ولكنه لم يشك حتى لحظة موته في قدرته على تصحيحها، فبذل جهداً إعجازياً في إعادة بناء قوات مصر المسلحة من الصفر، وقاد حرب الاستنزاف ورفض الحلول المنفردة، وواصل الاعداد ليوم استرداد الحق والأرض.

ولقد كانت سعادة إسرائيل وبعض الدوائر الأمريكية غامرة يوم وفاته، فقال حاييم بارليف، يخاطب طلبة الكلية الحربية في إسرائيل في نوفمبر ١٩٧٠، بأن المستقبل قد أصبح مشرقاً أمام إسرائيل بموت جمال عبد الناصر.

ويمكننا أن نفهم مشاعر إسرائيل، فقد كان عبد الناصر الصخرة الصلبة التي تحطمت عليها أطماع إسرائيل في إخضاع الدول العربية والسيطرة على مقدراتها، إلا انه يتعذر فهم موقف بعض الدوائر الأمريكية التي أسعدها وفاة عبد الناصر، ظناً منها انه كان العقبة الكأداء في سبيل السلام، وهو سوء فهم متعمد لحقيقة دوره التاريخي. فقد كان يرفض السلام الذي يستهدف الاستسلام، ولكنه أوتي من الشجاعة والقدرة وبُعد النظر ما مكنه دائمًا من بذل كل جهد في سبيل السلام العادل الدائم، فقد كان هو الزعيم العربي الذي استطاع قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢، رغم رفض بعض الدول العربية له، وقلق الرأي العربي من بعض مضامينه، كما كان الزعيم العربي الذي قبل مبادرة روجرز عام ١٩٧٠، رغم يقينه من معارضة منظمة التحرير الفلسطينية لها، ولكنه كان في الأمرين واثقاً من قدرته

في النهاية على إقناع الجميع من سلامة موقفه.

وكانت العقبة الحقيقية في طريق السلام هي إسرائيل التي ظلت تحاور وتناور، للتخلص من التزاماتها بمقتضى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ولتدمير مبادرة روجرز. وكانت في كل مرة تتعرض للإختيار بين السلام والأرض، تختار الأرض.

وكان سندها في مواقفها العدوانية هذه سيطرة هذا الفريق من الساسة الأمريكيين الذي اعتبر عبد الناصر خصمًا للولايات المتحدة منذ بدأ يعارض سياستها في إقامة الأحلاف العسكرية والحصول على قواعد عسكرية في المنطقة على حساب المصالح العربية.

ولعل أبرز الذين يمثلون هذا الفريق داخل الإدارة الأمريكية في تلك الفترة كان هنري كيسنجر الذي عمل كمستشار للأمن القومي للرئيس ريتشارد نيكسون، ثم أضيف إليه فيما بعد منصب وزير الخارجية.

ففي مذكرات كيسنجر عن تلك الفترة، وفي تناوله لها اعتباراً من بداية سنة ١٩٦٩ يسجل كيسنجر انه عارض من البداية محاولة التحرك الدبلوماسي التي كانت تطالب بها وزارة الخارجية الأمريكية، ويضيف كيسنجر أن أسبابه في تلك المعارضة كانت تتركز في «أن الشرق الأوسط ليس مهيأً لمبادرة أمريكية شاملة، طالما استمر عدم تفاهم السوفييت وعدوانية عبد الناصر، وقوة الفدائيين».

ومن يقرأ تلك الكلمات، في الإطار الشامل لتناول كيسنجر لأزمة الشرق الأوسط، يتصور أن النفوذ السوفياتي له الكلمة الأخيرة في القاهرة، ومن ثم فإن هذا النفوذ يمثل عقبة أساسية في طريق التحرك الأمريكي الشامل نحو السلام في المنطقة. ولكن هنري كيسنجر نفسه يعترف بعد ذلك أن جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية قد تم إيفاده إلى موسكو في ١٤ يوليو ١٩٦٩ بهدف إقناع السوفييت بممارسة الضغط على عبد الناصر من أجل تقديم المزيد من التنازلات التي تطلبها الولايات المتحدة لصالح إسرائيل. ولكن السوفييت قالوا له بوضوح وصراحة إنهم لا يستطيعون الضغط على عبد الناصر أو التأثير عليه على الإطلاق.

كيف إذن يستقيم تشخيص كيسنجر لنفوذ السوفييت المتسلط في القاهرة، وهو مجرد تقدير شخصي من كيسنجر لا يستند إلى أية وقائع محددة، مع عجز

السوفييت، الذي يعترفون به هم أنفسهم، عن التأثير في المواقف السياسية لعبد الناصر.

وقد قبل جمال عبد الناصر بمبادرة روجرز برغم ميل السوفييت إلى معارضتها لأنها لا تمثل حلاً أمريكياً على حد تعبيرهم لنا أثناء مباحثاتنا معهم في موسكو. هل هذا القرار من جانب عبد الناصر يمثل استقلالاً سياسياً، أو إنه يمثل نفوذاً سوفييتياً متسلطاً على عبد الناصر كما يزعم كيسنجر؟.

والواقع إنه إذا كان هناك وجود سوفييتي في الشرق الأوسط، فذلك يرجع إلى هذا الفريق بالذات داخل السياسة الأمريكية الذين يمثلهم هنري كيسنجر. فإذا كان كيسنجر يستهدف حقاً ابعاد أو «طرد» النفوذ السوفييتي من مصر منذ عمله مع نيكسون في بداية عام ١٩٦٩، فإن النتيجة العملية التي ترتبت فعلاً على أفكاره هذه هي زيادة فرص النمو أمام هذا الوجود السوفييتي. فالخبراء السوفييت في مصر أصبحوا في سنة ١٩٧٠ أضعاف ما كانوا عليه في سنة ١٩٦٩، والطيارون المقاتلون السوفييت الذين لم يكن لهم وجود في مصر في سنة ١٩٦٩ أصبحوا موجودين في مصر في سنة ١٩٧٠، ولأول مرة. وصفقات السلاح التي تحصل عليها مصر من الاتحاد السوفييتي في سنة ١٩٧٠ أصبحت أضعاف ما كانت تحصل عليه قبل ذلك.

وكان السبب في كل مرة هو تلك السياسة التي يدعو إليها هنري كيسنجر، والتي تقوم في جوهرها على مزيد من الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

لقد كانت المشكلة دائماً هي أن كيسنجر والفريق الذي يمثله داخل السياسة الأمريكية لم يكن يرضيهم سوى نمط معين من القادة، سرعان ما كانت الأحداث تأتي لتثبت قصر نظرهم بشأنه. والمثال البارز في هذا المجال هو محمد رضا بهلوي شاه إيران الذي قال عنه كيسنجر في مذكراته إنه كان «تقدمياً» و«نذر نفسه للإصلاح» و«واحد من أقرب حلفاء أمريكا» و«هو من أكثر القادة الذين تركوا فيّ تأثيراً وانطباعاً عميقين».

«وإن إيران من بين جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، جعلت الصداقة مع الولايات المتحدة نقطة البدء في سياستها الخارجية، وإن إيران في ظل الشاه كانت، باختصار، واحدة من أفضل حلفاء الولايات المتحدة في العالم

وأكثرها أهمية وولاءً»، وفي النهاية يقول كيسنجر «ان شاه إيران واحد من أعمدة الاستقرار في منطقة حيوية ومضطربة».

لقد كشفت الأحداث العملية بعد ذلك، وفي إيران نفسها، عن مدى إنفصال كيسنجر عن الواقع في تشخيصه هذا، مثلما كان منفصلاً عن الواقع وهو يزعم أن عبد الناصر وسياسته الخارجية عنصر لعدم الاستقرار بالمنطقة.

إن سياسة أمريكا في هذا الشأن لم تتغير فهي دائمًا تعتمد على هذا النوع من الزعامات وتدعمها. فإذا سقطت تهددت المصالح الأمريكية وزادت نقمة الشعوب على سياسة الولايات المتحدة.

على أن كيسنجر يزداد وضوحاً بعد ذلك حينما يكتب مستغرباً: «ان عبد الناصر يضعنا في اعتباره لكي نتشله من تهوره في سنة ١٩٦٧، ولكنه غير راغب في الكف عن دوره كنصير للقومية العربية الراديكالية، التي وضعته في موكز خشن معادٍ للولايات المتحدة بالنسبة لكل القضايا الدولية تقريباً».

وهنا فقط نكتشف حقيقة مشاعر هذا الفريق من الساسة الأمريكيين ان مشكلتهم إذن لم تكن مع جمال عبد الناصر، ولكنها كانت دائمًا مع القومية العربية التي بادروا من البداية إلى اعتبارها راديكالية وتعادي مصالحهم بالمنطقة. ومن ثم فيجب على عبد الناصر إذا كان يريد صداقة الولايات المتحدة أن يتخلى عن إيمانه بالقومية العربية ودعوته لها، حتى لا يعادي الولايات المتحدة في «كل القضايا الدولية» تقريباً.

والمشكلة مع هذا الفريق من الساسة الأمريكيين أنهم يتجاهلون حقيقة أن جمال عبد الناصر قد دخل في صدام عنيف مع الاتحاد السوفييتي من قبل، وبالذات في سنة ١٩٥٩ لنفس السبب، وهو أن القادة السوفييت في ذلك الوقت، وفي مقدمتهم نيكيتا خروشوف إعتبروا أن القومية العربية التي يؤمن بها عبد الناصر ويدعو لها، هي عنصر معاد لهم في المنطقة، وإن وحدة الطبقة العاملة كمفهوم ماركسي هي المفهوم الذي يجب انتشاره في المنطقة.

لقد رفض عبد الناصر هذا الموقف في حينه من السوفييت ودخل معهم في مواجهة علنية عنيفة توترت بعدها العلاقات المصرية السوفيتية لعدة أشهر.

ولكن بينما أدت التجربة العملية إلى إقناع الاتحاد السوفييتي بأنه لا أمل مطلقاً في أن يتخلى عبد الناصر عن إيمانه بالقومية العربية، فإن هذا الفريق من الأمريكيين رفض دائماً التسليم بتيار القومية العربية ما لم يعمل لحسابهم ويخضع لسياستهم، وبينما استأنف السوفييت تعاملهم مع عبد الناصر بعد ذلك معترفين بهذا الاختلاف الجذري ومسلمين بوجوده ظلت الولايات المتحدة على موقفها المعادي.

ولهذا، فلقد كان من الطبيعي أن يشعر هذا الفريق بالسعادة لوفاة عبد الناصر تصوراً منه أن العقبة الأساسية في سبيل السلام مع إسرائيل قد زالت تماماً في إتفاق مع ذلك مع ما كررته مسز غولدا مائير مراراً من أن السلام بين إسرائيل والعرب مستحيل في وجود عبد الناصر.

والسؤال الآن هو: إلى أي حد ستؤكد الأحداث التالية صحة أو عدم صحة آراء ذلك الفريق، وإلى أي حد سيبادرون بالسير قدماً نحو السلام، طالما اختفت العقبة الرئيسية في طريقه حسب ادعائهم، وهي جمال عبد الناصر؟.

٩

معركة في الأمم المتحدة

مع وفاة جمال عبد الناصر ووجود رئيس جديد في السلطة، أصبح لا بد من إتاحة الفرصة للرئيس الجديد لدراسة الموقف السياسي والعسكري قبل اتخاذ أي قرار.

وكانت فترة الشهور الثلاثة لإيقاف إطلاق النار تنتهي في ٧ نوفمبر، وقد تحدثت مع الرئيس السادات عن ضروره تحديد موقفنا بالنسبة إلى تجديد أو عدم تجديد فترة وقف إطلاق النيران قبل سفري إلى نيويورك لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة أزمة الشرق الأوسط. فرأى الرئيس أنور السادات عقد اجتماع لمجلس الدفاع لمناقشة هذا الموضوع، وتم الاجتماع في ٣٠ سبتمبر وكان يضم وزراء الحربية والخارجية والداخلية والإعلام ورئيسي المخابرات العامة والحربية، وبعد مناقشة قصيرة أوصي بالإجماع بمد فترة وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر أخرى. ووافق الرئيس السادات على هذه التوصيات.

ولم تكن مهمتي سهله أمام المجتمع الدولي، فقد وجهت الولايات المتحدة إلى مصر رسمياً تهمة انتهاك وقف إطلاق النار وانضمت إلى إسرائيل في المطالبة بسحب الصواريخ المصرية من جبهة قناة السويس. وقام سفراؤها في مختلف عواصم العالم بتقديم مذكرات رسمية حاولت فيها أن تثبت أن مصر لم تحترم كلمتها بانتهاكها لترتيبات وقف إطلاق النار وبذلك فلا يجب أن يتوقع أحد قيام سلام في منطقة الشرق الأوسط، طالما أن إسرائيل لن تطمئن تماماً إلى هذا السلام.

ولم يكن أمامي سوى مواجهة هذا التحدي وذلك بإثبات أن إسرائيل

والولايات المتحدة هما الطرفان اللذان لم يحترما كلمتهما ونقضا تعهداتهما، فاخطرت جميع عواصم العالم بالحقائق التي تؤيد وجهة نظرنا كاملة، ومع ذلك فقد كانت الولايات المتحدة تستطيع دائماً، عن طريق وسائل الإعلام، أن يكون صوتها أقوى من صوتنا خصوصاً في الدول التي تتأثر بالنفوذ الأمريكي.

ورأيت أن اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أفضل ميدان لمواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل لإثبات تراجع الولايات المتحدة عن مبادرتها، وشرح انتهاكات إسرائيل والولايات المتحدة لترتيبات وقف إطلاق النار.

وقد رأيت أن الطريقة السليمة لكسب هذه المعركة السياسية هي أن أحصل على قرار الأمم المتحدة لصالح الموقف العربي مما يرغم إسرائيل على التصويت ضده. وكان من الطبيعي أن تنضم إليها الولايات المتحدة وأن تمارس نفوذها في الضغط على الدول الأعضاء. وكان نجاحي يعتمد إلى حد بعيد على إقناع الدول الأوروبية بالامتناع عن تأييد الولايات المتحدة.

ووضعت لنفسي خطة للاتصالات مع كافة عواصم العالم وتزويدها بكافة البيانات التي تثبت صحة موقف مصر وكانت أقوى الحجج التي استخدمتها لإدانة الموقف الأمريكي هي الرسائل والبيانات والتصريحات التي صدرت عن الجهات الرسمية الأمريكية نفسها. أما البيانات والصور التي زودنا بها الاتحاد السوفييتي عن مخالفات إسرائيل والتي حصل عليها بواسطة الأقمار الصناعية، فقد كانت تؤكد مخالفات إسرائيل، كما ان إسرائيل لم تنكر انها قامت ببناء تحصينات جديدة في خط بارليف على الشاطىء الشرقي لقناة السويس.

وقد طلبت مني إحدى محطات التليفزيون في نيويورك أن أجري حديثاً سياسياً عن الموقف، فرحبت، إلا انني لاحظت منذ اللحظة الأولى أن الهدف من الأسئلة هي محاولة إثبات الاتهامات الأمريكية ضد مصر. والتأكيد على أن الولايات المتحدة قد احترمت التزاماتها مما اضطرني إلى أن أخرج من جيبي المذكرة الأمريكية التي قدمها لي برجس في القاهرة وتلوت منها التعهد الأمريكي الصريح بعدم إمداد إسرائيل بمزيد من الطائرات الحربية أثناء فترة سريان وقف إطلاق النار ثم أشرت إلى ما أعلنته الحكومة الأمريكية مؤخراً عن إمداد إسرائيل بطائرات فانتوم جديدة مما يعتبر انتهاكاً صارخاً من الولايات المتحدة لتعهداتها.

ولم تكن دهشة الصحفيين الأمريكيين بأقل من دهشة الدبلوماسيين في الأمم المتحدة الذين اطلعوا على هذه المذكرة الأمريكية.

وخلال المؤتمرات الصحفية واتصالاتي مع رؤساء الوفود أشرت إلى الحديث الذي دار بيني وبين السفير ريتشاردسون رئيس الوفد الأمريكي الذي جاء إلى القاهرة لحضور جنازة الرئيس جمال عبد الناصر، فلقد ذكرت للسفير أن حكومة بلاده قد تبرعت دون أن نطلب منها بذكر عدد طائرات الفانتوم وسكاي هوك التي ستعطيها لإسرائيل، كما تبرعت دون أن نطلب منها بالتعهد بعدم تزويد إسرائيل بالمزيد من الطائرات طوال فترة إيقاف النار، ثم بعد ذلك تراجعت الولايات المتحدة فجأة عن تعهداتها وأعلنت انها سوف تعطي لإسرائيل ١٨ طائرة فانتوم، في نقض صريح لتعهدها المقدم لنا. كما ذكرت للسفير ريتشاردسون اننا لم نخالف ترتيبات وقف إطلاق النار ولم ندخل صواريخ جديدة أو ننشيء مواقع جديدة في منطقة قناة السويس، وتساءلت، لماذا تنتظر الولايات المتحدة مجيء يارنج إلى المنطقة لكي يضع هو ترتيبات وقف إطلاق النار بوصفه ممثلاً للسكرتير العام للأمم المتحدة، وباعتباره طرفاً محايداً بين مصر وإسرائيل. وأشرت إلى أن الولايات المتحدة لم توجه أي إتهام لإسرائيل، بينما توجد تحت يدها كافة البيانات عن إنتهاكات إسرائيل لترتيبات وقف إطلاق النار.

وكان من الواضح أمامي أن وزارة الخارجية الأمريكية حاولت استعادة الثقة المفقودة بيننا وبين الولايات المتحدة عن طريق تقديمها هذه البيانات والتعهدات لنا مع محاولة تأكيدها بأن الولايات المتحدة تصر على تحقيق الحل السلمي العادل.

ولذلك كنت أشعر بالضيق بسبب إحراجي لأصحاب النوايا الحسنة في وزارة الخارجية الأمريكية والذين تقدموا بهذه التعهدات، إلا انني كنت أرى انني أتعامل مع حكومة الولايات المتحدة ولا أتعامل مع أشخاص بعينهم. فإذا كان هنري كيسنجر كمستشار للأمن القومي قد نجح في النهاية في القضاء على المبادرة التي تحمل اسم زميله وزير الخارجية الأمريكي، فتلك مسؤولية الرئيس الأمريكي الذي يسمح بهذا القدر من التناقض داخل إدارته.

وعندما اجتمعت بوليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي في ١٥ أكتوبر بجناحه في فندق الوالدروف أستوريا بنيويورك حاول أن يقدم لي صورة التقطتها

طائرات التجسس الأمريكية يو٢ عن مواقعنا الصاروخية الجديدة في جبهة قناة السويس، فابتسمت قائلاً: إنه لا داعي لإطلاعي على صور تؤكد وجود مواقع صواريخ مصرية ونحن لم ننكر وجودها والخلاف بيننا هو أن الولايات المتحدة تصر على انها مواقع جديدة أقمناها بعد سريان وقف إطلاق النار بينما نحن نقول العكس. وليس لدى الولايات المتحدة ما يثبت قولها.

وأضفت قائلاً لروجرز: «بصرف النظر عن المنطق الذي يعطينا كل الحق في الدفاع عن أنفسنا بإقامة شبكة من الصواريخ الدفاعية على أرضنا، وتمشياً مع أسلوبكم في معالجة المشكلة، فإن لدينا ولديكم ما يثبت خرق إسرائيل للإتفاقية، ومع ذلك فأنتم لا تشيرون إليه بالمرة، أما عن نقضكم أنتم لتعهداتكم لنا فهو أمر لا يحتاج إلى برهان. وتصريحاتكم نفسها تثبت ذلك.

وأضفت قائلاً لوزير الخارجية الأمريكي إنه من الأجدى لنا أن نعود إلى الموضوع الرئيسي وهو أن يباشر يارنج مهمته لتنفيذ قرار مجلس الأمن.

ولست أشك في أن روجرز كان يشعر بضعف موقف حكومته خصوصاً بين وفود الأمم المتحدة، ولذلك فقد بذل من جانبه جهداً لإقناعي بالعدول عن إثارة القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بحجة أن الدبلوماسية الهادئة أفضل وأجدى.

وكانت إجابتي هي انني قد أمضيت ثلاث سنوات في ظل الدبلوماسية الهادئة التي يطلبها بغير أن نصل إلى أي نتيجة. وقد حان الوقت لكي يعلم المجتمع الدولي حقيقة ما وصلنا إليه. ثم أبلغت روجرز بأنني سوف أتصل بالسفير يارنج في نفس اليوم لاخطاره بأننا لن نقطع اتصالنا به كما فعلت إسرائيل.

وفي الواقع فلم أجد في مقابلة روجرز أي جديد على الإطلاق وكل ما هناك، أن روجرز قد عبر عن رغبة حكومته في العمل من أجل السلام، وعاد ليقول بأن الذي يعيق السلام هو تمسكنا بعدم سحب الصواريخ وذلك بالرغم من أنني قلت لروجرز منذ بداية الحديث إنه غير منطقي أن يطلب مني أي إنسان حرمان مصر من حق الدفاع عن نفسها. وأكدت له أن المفتاح الحقيقي للسلام هو في يد واشنطن التي تمد إسرائيل بالسلاح والمال. وإنني أستطيع أن أؤكد باسم الرئيس

أنور السادات اننا على استعداد للنظر في أي اقتراح يؤدي إلى تحقيق التسوية السلمية العادلة.

ولقد كان الجو داخل كواليس الأمم المتحدة هو جو معركة دبلوماسية كاملة بيننا وبين الولايات المتحدة بكل ثقلها في الميدان الدولي كقوة عظمى، ولذلك فقد كانت هناك أهمية كبرى لنوع ومدى قوة مشروع القرار الذي سننجح في النهاية في الحصول عليه واجتمعت خلال هذه الدورة بمعظم رؤساء الوفود، اما فرادى أو في نطاق المجاميع الإقليمية التي ينتمون لها ووقفت بجانبي مجموعة عدم الانحياز بقوة.

وعندما أدركت أخيراً بأن مشاوراتي قد توصلت إلى نتائج ملموسة، بادرت بعرض القضية بكاملها على الجمعية العامة. ولتأكيد سوء النية في الموقف الإسرائيلي وتراجع الموقف الأمريكي وجهت السؤال التالي في خطابي أمام الجمعية: «ما هي حجة إسرائيل في رفضها الاتصال بالسفير يارنج لتنفيذ ما يتعلق بالأردن في المبادرة الأمريكية خصوصاً وإن إسرائيل لم تتهم الأردن بخرق ترتيبات وقف إطلاق النار؟ وهل يمكن للولايات المتحدة أن توضح وجهة نظرها في تعطيل إسرائيل للمبادرة الأمريكية بالنسبة للأردن؟.

ثم وجهت تساؤلاً آخر للولايات المتحدة: كيف ترى أن من حق إسرائيل إقامة تحصينات فوق أراضينا المحتلة وإنه يمثل أمراً مقبولاً لديها، في نفس الوقت الذي ترى فيه أن تقوية مواقع دفاعنا الجوي التي تبعد أكثر من ٢٠٠ كيلومتر داخل حدودنا الدولية هو عمل غير مشروع يستوجب إيقاف مهمة يارنج وتعطيل مباحثات الدول الأربع الكبرى بانسحابها من تلك المباحثات؟.

ولقد تتابعت بعد ذلك مناقشات الجمعية العامة للقضية، وكانت المشاورات الجانبية ومواقف الوفود في كلماتها أمام الجمعية العامة توضح بداية تغيير كبير في موقف الدول المختلفة، فلم تحظ إسرائيل بتأييد دولة واحدة بل كانت الغالبية تندد بموقفها. وقبيل التصويت على مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بادرت بعقد عدة اجتماعات متتالية مع وزراء الخارجية الذين جاءوا من مختلف القارات لرئاسة وفود بلادهم في دورة الجمعية العامة، للإجابة على أية أسئلة ولمزيد من الشرح لموقفنا والتفنيد للموقف الأمريكي الإسرائيلي، ولا شك أن تلك اللقاءات كان لها أثر كبير في مواقف العديد من الدول.

وأخيراً طرح مشروع القرار للتصويت وكانت إسرائيل تطلق عليه اسم المشروع العربي ولم يكن هذا صحيحاً لأن مجموعة من الدول الآسيوية والأفريقية هي التي تقدمت به أما الدول العربية فقد رفضت سبع منها وهي تمثل نصف مجموع الدول العربية في ذلك الوقت أن تصوت لصالح القرار فقد رأت أن بعض نصوصه تنقصها القوة. وبالرغم من ذلك فقد نجح القرار بأغلبية كبيرة ولم تصوت بجانب إسرائيل والولايات المتحدة في رفض القرار سوى أربع عشر دولة.

وكان هذا القرار له أهمية سياسية كبرى لما تضمنه من بنود أهمها:

- التنديد باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ (وهي فقرة تعطي تفسيراً واضحاً بضرورة إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة).
- التأكيد على أن لا يجوز الإستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة إعادتها.
- إن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وضرورة احترامها أمر لا يمكن الاستغناء عنه لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط (وأهمية هذه الفقرة انها تشير إلى حقوق الشعب الفلسطيني وذلك على أساس أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ إقتصر على معالجة تصفية آثار عدوان إسرائيل في يونيو ١٩٦٧).
- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن وإنهاء حالة الحرب.
- المطالبة بمد فترة وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر أخرى.
- ثم طالب القرار السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً خلال شهرين عن جهود السفير يارنج.

فكان هذا القرار يمثل بغير شك هزيمة قاسية للولايات المتحدة، خصوصاً وان الدول الغربية لم تصوت مع الموقف الأمريكي، وكان معنى مطالبة الجمعية العامة للسكرتير العام بتقديم تقرير خلال شهرين عن مدى تقدم جهود السفير يارنج ان كلا من إسرائيل والولايات المتحدة تواجه العزلة الدولية داخل الأمم المتحدة.

وحيث ان مهلة الشهرين التي أعطتها الجمعية العامة للسكرتير العام ليقدم تقريره كانت تنتهي في ٥ يناير ١٩٧١ فلقد اجتمعت قبل مغادرتي نيويورك بيوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة وقلت له:

إن إسرائيل سوف تستمر في تعطيلها لمهمة يارنج ورفضها الاتصال به. ولكن

نظراً للعزلة الكاملة التي تصيبها من جراء هذا القرار فإن ما أتوقعه أن تتقدم إسرائيل قبل ٥ يناير بالموافقة على مباشرة الاتصالات مع يارنج.

وأكدت له استعدادنا لاستقبال يارنج في أي وقت ومعاونته في تحقيق مهمته

ومع تقديري للإنتصار الدبلوماسي والسياسي الذي مثله القرار بالنسبة لنا، إلا إنني كنت أعطي أهمية كبرى للجو العام الذي ساد المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فلم تنجح الولايات المتحدة في اجتذاب الدول الغربية إلى صفها في معارضة القرار وهو التطور الذي لا تخفى أهميته. وفي النهاية فقد تحملت وزارة الخارجية الأمريكية وزر هذه الهزيمة الدبلوماسية القاسية، ولكنها في الواقع لم تكن سوى كبش فداء وذلك بسبب الصراع داخل الإدارة الأمريكية نفسها، وبسبب تراجع الرئيس نيكسون عن مساندة وزارة الخارجية.

وقبل عودتي إلى القاهرة اجتمعت مع وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي مرة أخرى فأكدت له إننا سوف نواصل إتصالاتنا مع السفير يارنج وإننا سوف نحافظ على وقف إطلاق النيران لمدة ثلاثة أشهر أخرى كما يطلب قرار الجمعية العامة.

وذكرت لروجرز إنه توجد الآن أمام الولايات المتحدة فرصة ذهبية للتقدم نحو السلام في المنطقة، وإذا كانت العلاقات قد ساءت بين الولايات المتحدة وعبد الناصر لأسباب لا داعي للخوض فيها الآن وهو الأمر الذي أدى إلى أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً معادياً لمصر، فإن الولايات المتحدة تستطيع على ضوء تجارب الماضي أن تبادر إلى السعي من أجل بناء الثقة وتحقيق الحل الشامل.

وقد أظهر روجرز اهتماماً بهذا الحديث، ولكن يبدو أن اهتمامه لم يكن كافياً لتغيير موقف الولايات المتحدة، أو أن تنتهز الإدارة الأمريكية الفرصة لإعادة بناء الجسور مع العالم العربي بهدف السعي بجدية نحو تحقيق السلام.

ولقد كان وليم روجرز في الواقع شخصية تدعو للاحترام، وبحكم رئاسته لوزارة تضم خبراء محترفين بشؤون الشرق الأوسط فقد كان ملمًا بطبيعة وحجم المصالح الأمريكية في المنطقة وتحكمه الرغبة في المحافظة على تلك المصالح وتنميتها ويتمنى التوفيق بين تلك المصالح وبين السلام العادل بين العرب وإسرائيل، ويرى

أن هذا ممكن فعلاً لو استطاعت الولايات المتحدة كبح جماح رغبة إسرائيل في التوسع على حساب الآخرين. وفي المرتين اللتين اجتمعت فيهما به بنيويورك كان هناك فارق كبير بين انطباعاتي عن روجرز، ففي المرة الأولى كان يثير قضية انتهاكنا لوقف إطلاق النار كمقدمة للتأثير في موقفنا، ولكنه في المرة الثانية بعد أن أصدرت الجمعية العامة قرارها بدأ يدرك أن المجتمع الدولي ليس مستعداً على الإطلاق لمساندة إسرائيل في احتلالها لأراضينا، وإن الحكومة الأمريكية تجازف بالكثير من هيبتها في المجتمع الدولي بانسياقها وراء الحجج الإسرائيلية المفتعلة التي تعوق في النهاية أية مساعي جادة نحو السلام في الشرق الأوسط.

ومن ناحية أخرى فلقد تغير الموقف كثيراً بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فبعد أن كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تتخذان موقف الهجوم السياسي والدبلوماسي ضدنا عن طريق التلويح بقضية إنتهاكنا لترتيبات وقف إطلاق النار، جعلهما القرار يصبحان في موقف الدفاع بعد أن قرر المجتمع الدولي أن تحريك مصر لصواريخها ليس هو العائق أمام السلام، وإنما العائق الحقيقي هو مماطلات إسرائيل ومراوغاتها للتنصل من الالتزام بالانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

وعند عودتي عرضت على الرئيس السادات ما طرأ من تغير على موقف الإدارة الأمريكية فأصبحت تتصرف بطريقة تقضي بها على مبادرة روجرز وكان ذلك واضحاً في التناقض بين موقف روجرز عندما تقدم بمبادرته واقترح وقف إطلاق النار لفترة ثلاثة شهور؛ وبين موقفه الأخير خلال دورة الجمعية العامة في أكتوبر عندما دعا يوثانت وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى إلى اجتماع بهدف الاتفاق على بيان يصدر باسمهم بدعوة يارنج لاستئناف مهمته مع تجديد فترة وقف إطلاق النار. وكانت المفاجأة هي أن روجرز هو الذي رفض تجديد فترة وقف إطلاق النار مطالباً بأن تكون الفترة غير محددة بثلاثة أشهر، وأن يكون إيقاف النار دائمًا، وهو ما كانت إسرائيل تسعى إليه دائمًا في الماضي. وكانت نتيجة ذلك هي بالطبع عدم صدور أي بيان مشترك من الدول الأربع الكبرى.

إلا إنه نظراً لحرص الرئيس السادات على محاولة إحياء الجبهة الشرقية فقد رحب باستقباله في القاهرة في ٢ ديسمبر، وفي تلك المباحثات تحدث الملك حسين

عن القوات العراقية المتواجدة في الأردن، والتي أرسلها العراق من البادية لمعاونة الأردن ضد العدوان الإسرائيلي. ولكن شكوى الملك حسين كانت من عدم وجود تنسيق عسكري بين القوات العراقية والقوات الأردنية، وكان يرى انه ما لم توضع القوات العراقية تحت القيادة الأردنية فإن وجودها يصبح بلا معنى، خصوصاً وأن الحكومة العراقية مستمرة في الهجوم عليه سياسياً.

ولما كان الملك حسين في طريقه إلى الولايات المتحدة للاجتماع بنيكسون أخبره الرئيس السادات بأن مصر مستمرة في خطها السياسي من رفض أية حلول منفردة مع إسرائيل، وإننا جادون في السلام إذا كان يعني الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق السياسية الكاملة للشعب الفلسطيني.

وقد رد الملك حسين بأنه مستمر هو الآخر في التزامه برفض أي حل منفرد مع إسرائيل، وبأنه سينقل إلى الرئيس نيكسون وجهة نظر مصر التي تتفق إتفاقاً كاملاً مع وجهة نظر الأردن.

أما بالنسبة للمستقبل فقد قال له الرئيس السادات بأن الأشهر القليلة القادمة سوف تكون حاسمة وأن هناك احتمالاً قوياً بأن ندخل مع إسرائيل في مواجهة بمجرد انتهاء فترة وقف إطلاق النار الثانية التي تنتهي في الخامس من فبراير ١٩٧١ ولذلك فإن موافقة الأردن على مركزة القوات العراقية في أراضيه هي مسألة أساسية خصوصاً وأن الملك حسين يستطيع تحديد المناطق التي ترابط فيها تلك القوات.

وقد رد الملك حسين بأنه يوافق على ذلك وإنه لن يقدم من جانبه على أي تصرف إلا بعد التشاور المسبق مع مصر بالنسبة لعملية السلام.

وفي ختام المباحثات كان الملك حسين حريصاً على أن يؤكد أنه حتى مع نجاح الجهود الحالية لإحياء وتقوية الجبهة الشرقية فإنه يقرر بكل صراحة أن تلك الجبهة وحدها لن تستطيع تحرير الأراضي العربية المحتلة بغير مشاركة من مصر، ولهذا فهو مهتم أساساً بمعرفة موقف مصر.

وقد رد عليه الرئيس السادات مؤكداً من جديد بأننا سنحارب لتحرير أراضينا وتلك حقيقة مؤكدة، وإن المواجهة مع إسرائيل سوف تكون في شهر فبراير

بعد أن نرى ما تتمخض عنه الفترة الحالية لوقف إطلاق النار، وإن كان هو شخصياً، أي الرئيس السادات، لا يعتقد أن يارنج سيحرز تقدماً في حالة استئنافه للمفاوضات.

ولقد كانت النتيجة الطبيعية لمباحثات الملك حسين في القاهرة هي تحسين العلاقات بين مصر والأردن، وكانت المقاومة الفلسطينية راغبة في ذلك حتى تتمكن عن طريق مصر من تخفيف ضغط الملك حسين عليها.

وفي الشهر التالي صعدت الولايات المتحدة حالة التوتر معنا بإعلانها عن تقديم المزيد من الأسلحة لإسرائيل بالرغم من إعلان إسرائيل رفض أي اتصال مع يارنج. وقد تحدث وليم روجرز في اللجنة المالية لمجلس الشيوخ الأمريكي يوم ٨ ديسمبر قائلاً: «إن الميزان العسكري قد تعرض للخطر بفعل الانتشار الكثيف للصواريخ أرض / جو في منطقة قناة السويس، وهو العمل الذي قامت به مصر بالمشاركة مع الاتحاد السوفييتي. والاعتمادات المالية المطلوبة لإسرائيل سوف يتم استخدامها أساساً من أجل الطائرات والمعدات الالكترونية التي سوف تساعد في استعادة التوازن العسكرية».

وفي نفس اليوم صرح وزير الدفاع الأمريكي بقوله: «إننا نحتاج إلى خمسمائة مليون دولار لتمويل مبيعات الأسلحة هذا العام لإسرائيل».

ولقد أثار هذا الموقف الأمريكي الجديد الدول العربية جميعاً لأن مصر أقامت شبكة الصواريخ للدفاع عن أرواح أبنائها، بينما ترى الولايات المتحدة أن في ذلك خطيئة كبرى ولذلك فهي تعمل على تزويد إسرائيل بالمزيد من قاذفات القنابل والأجهزة الالكترونية لتتيح لها الاستمرار في الإغارة على الأراضي المصرية. وكان هذا الموقف من جانب الولايات المتحدة يدفعنا مرة أخرى إلى مطالبة الاتحاد السوفييتي بتقديم المزيد من الأسلحة لمواجهة التهديد الإسرائيلي المتزايد. ولذلك قرر الرئيس السادات إيفاد وفد برئاسة نائب الرئيس علي صبري يضمني والفريق فوزي وزير الحربية.

وسافرنا إلى موسكو في ٢٠ ديسمبر، وفي أول لقاء لنا مع ليونيد بريجينيف، الذي حضر معه كل من بودجورني وكوسيجين وغروميكو والمارشال غريشكو.

بدأ على صبري بالحديث عن المبادرة الأمريكية، والتي سبق واتفق الرئيس جمال عبد الناصر مع القادة السوفييت علي قبولها، والتي تعرضت إلى الفشل بسبب موقف الولايات المتحدة.

وأشار إلى التبدل السياسي في موقف الولايات المتحدة والتي تسعى إلى تحقيق المطلب الإسرائيلي من جعل وقف إطلاق النار دائمًا، وفي نفس الوقت تضاعف من دعمها لها عسكرياً واقتصادياً، وبذلك نرى العمل على ضرورة تقوية الروابط مع الاتحاد السوفييتي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

وكان اجتماعنا الثاني مع القادة السوفييت في اليوم التالي حيث قمت بتناول الأوضاع السياسية، فذكرت أن هدف الولايات المتحدة ما زال هو إخراج الاتحاد السوفييتي من المنطقة والقضاء على القوى التي ترفض الاستسلام للشروط الإسرائيلية وإقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة. وأشرت إلى تصريح هنري كيسنجر الذي طالب فيه بضرورة طرد الاتحاد السوفييتي من الشرق الأوسط وأن مصر يجب ألا تخرج قوية من الصدام مع إسرائيل. ثم أضفت قائلاً، إنه أصبح واضحاً الآن، بعد فشل مبادرة روجرز، أن إسرائيل لن تنسحب إلا إذا أرغمناها على ذلك عسكرياً، واقترحت بحث إمكانية تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن بفرض العقوبات على إسرائيل حتى ولو كنا متأكدين مقدماً من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم حق الفيتو ضد صدور مثل هذا القرار. لقد ساندنا المجتمع الدولي تماماً وأصدرت الجمعية العامة قرارها في ٥ نوفمبر ولم يبق سوى أن نشدد في حملتنا لعزل إسرائيل سياسياً على الساحة الدولية.

وتقدمت بفكرة جديدة. تذكرت انه قد يكون مفيداً في هذا الصدد أن تقوم الدول الكبرى بضمان السلام في المنطقة وذلك بعد انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. وهذه الضمانات التي تقدمها الدول الكبرى للطرفين سوف تعتبر رداً قوياً على مطالب إسرائيل بالتوسع بحجة حماية أمنها، ولكن في هذه الحالة يجب أن تكون تلك الضمانات صادرة باسم مجلس الأمن وأن تتواجد قوات من الدول الكبرى في المنطقة ضمن قوات دولية بغرض منع أي عدوان من أي طرف ضد الطرف الآخر.

ولم يبادر القادة السوفييت إلى الحديث إلا في الاجتماع الثالث من المباحثات

وهو الذي تم في ٢٥ ديسمبر، بعد اجتماعات ثنائية بين المارشال غريشكو والفريق محمد فوزي، وبين أندريه غروميكو وبيني.

وفي هذا الاجتماع الثالث بادر بريجينيف إلى الحديث فذكر أن الاتحاد السوفيتي يؤيد تطوير العلاقات وتنميتها مع مصر، وأن القضية الأساسية الآن هي إنهاء العدوان الإسرائيلي، وقد أصبح العالم يقف مع القضية العربية، فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يطالب بانسحاب إسرائيل الكامل والاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وأن السياسة التي اتبعتها مصر قد ساعدت كثيراً على تقوية موقفها سياسياً وعسكرياً، والشعب المصري يؤيد سياسة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر،وتأييد الشعب للرئيس السادات والقادة الجدد في مصر طبيعي لأن الرئيس السادات أعلن التزامه بالسير على نفس سياسة عبد الناصر.

ثم أضاف بريجينيف متسائلاً: «والآن فإن العالم أصبح متأكداًمن أن إسرائيل ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن وتؤيدها في ذلك الولايات المتحدة، فماذا نفعل؟ انكم تتساءلون، ونحن لا نستطيع أن نقول لكم ماذا يمكن عمله مع إسرائيل، فلديكم الآن جيش كبير يزيد حجمه عن ثلاثة أرباع مليون مقاتل، وكل ما نرجوه، قبل اتخاذ أي قرار، أن تدرسوا كل الأمور لاختيار أفضل السبل، ويجب علينا أن نثبت أن إسرائيل هي التي ترفض السلام بتأييد من الولايات المتحدة».

وأضاف بريجينيف قائلاً: أنا أتفق معكم بالنسبة لصعوبة مد فترة وقف إطلاق النار مرة ثالثة، لأسباب سياسية داخلية، ونريد أن نقوم ببعض المساعي السياسية قبل انتهاء الفترة الحالية لوقف إطلاق النار، وما زال أمامنا في هذا المجال حوالى أربعين يوماً، فربما يتغير الموقف غداً، ولا يمكن أن نقول إنه من المستحيل مد فترة وقف إطلاق النار، خصوصاً وأنكم تطرحون الآن عنصراً جديداً يتعلق بضمانات السلام واشتراك قوات من الدول الكبرى. ونعتبر أن قيامكم بطرح هذا العنصر الجديد هو في حد ذاته مبادرة سلمية من جانبكم، بحيث يصبح من الصعب على إسرائيل أن ترفضها لأنها تدعي انها في حاجة إلى حماية، كما إنه سيكون صعباً على الولايات المتحدة أيضاً أن ترفض هذه المبادرة من حيث المبدأ. فإذا حصلنا على موافقة الولايات المتحدة يمكننا القول ان إسرائيل ستوافق هي الأخرى. أما إذا رفضت الولايات المتحدة وإسرائيل هذا الاقتراح فإن العالم سوف

يرى أن إسرائيل مصممة على أهدافها التوسعية، ولذلك ففي هذا الإطار سوف نقوم بالإتصال بفرنسا وبريطانيا من أجل هذه النقطة.

ثم قال بريجنيف: وعلينا أن نعمل لكي يستأنف يارنج القيام بمهمته، وفرنسا تؤيدنا في هذا الاتجاه. أما بالنسبة لفكرة التقدم إلى مجلس الأمن بمشروع قرار لفرض عقوبات على إسرائيل، فقد درسنا مثل هذا الاحتمال من قبل، ونعلم أن الولايات المتحدة سوف تستخدم حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع مثل هذا القرار من الصدور. وفيما يتعلق بمد فترة وقف أطلاق النار فقد فهمنا بموافقتكم على مدها لفترة ثالثة إذا كان هناك عنصر جديد. ومن الضروري إتباع سياسة مرنة، وليس من الضرورة إعلانكم عن استئناف إطلاق النيران، خاصة وأن هناك قراراً من مجلس الأمن بوقف إطلاق النيران، وقراراً بانسحاب إسرائيل. ويمكن لإسرائيل القول ان العرب يرفضون تنفيذ القرار الأول من جانبهم.

واضاف بريجينيف قائلاً: علينا أن نركز على النشاط السياسي، فهناك زيارة سيقوم بها محمود رياض لفرنسا وبريطانيا، ومن جانبنا سنقوم بالاتصال بالولايات المتحدة ومواصلة الضغط عليها، وسنلتقي معكم أثناء احتفالات السد العالي في مصر في منتصف الشهر القادم حيث يمكن أن نبحث الموقف من جديد.

وصمت بريجينيف قليلاً قبل أن يقول: ان نصيحتنا ألا تعلنوا من جانبكم بما تنوون عمله بعد ٥ فبراير وهو موعد انتهاء فترة وقف إطلاق النيران، وفي جميع الأحوال يجب أن نعمل على تقوية الجيش المصري ودراسة استخدام الأسلحة الحديثة ومضاعفة تدريبات الطيران، وسوف نقدم لكم في هذا المجال كل المساعدات الممكنة، أما بالنسبة للمواجهة العسكرية الشاملة مع إسرائيل، فلا يمكن أن نقول لكم إننا نوافق على القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق، فهذا أمر يحتاج إلى دراسة والتأكد من النجاح بنسبة مائتين في المائة. إن إطلاق المدفعية شيء، أما الهجوم الكبير واسع النطاق فهذا شيء آخر. مع ذلك فلديكم الآن الجيش الضخم القوي والتسليح الممتاز، ولذلك فأكرر لكم اننا لا نستطيع أن نقول لكم ماذا يمكن عمله.

ثم انتقل بريجينيف الى موضوع التعاون العسكري فابدى استعداد الاتحاد السوفيتي للاستجابة لمطالبنا من حيث معاونتنا في عمليات التصنيع العسكرية في

بعض المجالات مثل صناعة الطائرات الهليكوبتر وقطع الغيار للطائرات وإنتاج المدافع عيار ١٣٠ مليمتراً والهاون الثقيل وإنتاج أجهزة الرادار.

وإلى جانب ذلك وافق بريجينيف على تأجيل قيامنا بتسديد حوالي ٣٥٠ مليون روبل خلال الأعوام الأربعة التالية، مع تقديم المزيد من المعونات الاقتصادية.

وفي تلك المباحثات عدنا من جديد إلى تكرار طلبنا للطائرة البعيدة المدى طراز «تي. يو-١٩» الصاروخية، وقال علي صبري لبريجينيف إن موقفنا سيبقى ضعيفاً عسكرياً ما لم تكن لنا طائرة للردع تمثلها تلك الطائرة.

ومن ناحية إجمالية فلقد كان واضحاً أن القادة السوفييت قد عادوا الآن إلى اعتقادهم بعدم القيام بعمليات عسكرية كبيرة لتحرير الأرض، وإنهم يميلون إلى مد وقف إطلاق النار، والتركيز على التحرك السياسي بالرغم من كافة الأبواب التي أغلقتها إسرائيل. ولقد لاحظت أن بريجينيف بالرغم من ذلك تحدث بتركيز عن قوة الجيش المصري وعن حقيقة أن تعداده قد وصل إلى ثلاثة أرباع مليون مقاتل، ولكن بريجينيف رفض أن يعطي رأيه فيما يجب عمله، وإنما كان ينصح بألا نبدأ بأي عمل عسكري قبل أن نكون متأكدين من نتيجته. ولقد كان هذا يعني بوضوح أن السوفييت يفضلون الحل السلمي، فإذا رأت مصر ضرورة الحل العسكري لتحرير أراضيها، فإنهم لا يريدون تحمل مسؤولية المشاركة في إتخاذ هذا القرار. ومن ثم فقرار الحرب يدخل في نطاق مسؤولية مصر وحدها.

من ناحية أخرى أعلنت الحكومة الأمريكية أنها تبحث تخصيص مبلغ خمسمائة مليون دولار إضافية لتمويل مشتريات إسرائيل من المعدات العسكرية في السنة الجديدة ١٩٧١ وفي مقدمتها طائرات الفانتوم. وكان معنى ذلك بوضوح أن الولايات المتحدة قد قررت تصعيد دعمها العسكري لإسرائيل بعد تخليها عن الحل الشامل وتراجعها عن مبادرة روجرز.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أعلن موشي دايان وزير الدفاع، إقتراحاً يقضي بانسحاب إسرائيل جزئياً شرق قناة السويس، لمسافة تتراوح ما بين ثلاثين وأربعين كيلومتراً، وذلك في مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية.

وكان اقتراح ديان ذا فائدة عسكرية لإسرائيل حيث تستطيع قوات قليلة الحجم التمركز في خط المضايق واستمرار سيطرتها على سيناء، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رأت انه من الناحية السياسية الأفضل لها الاستمرار في احتلالها للضفة الشرقية للقناة.

وفي اجتماع للجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٠، ندد الرئيس السادات باقتراح دايان باعتباره سيؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وفي ذلك الاجتماع وخلال استعراضي للموقف السياسي، تحدثت عن الإمكانات البترولية للعالم العربي، فقلت بأنه «... ما زالت هناك إمكانات عربية للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها تحصل على ألفي مليون من الدولارات من المنطقة العربية وتعطيها بعد ذلك لإسرائيل في شكل أسلحة ومعونات. وذكرت إنه لا يجب أن نوقف ضخ البترول، ولكن يمكننا التحكم في إنتاجه على الأساس الذي يلائم الدول العربية المنتجة للبترول وليس لتغطية احتياجات الولايات المتحدة».

وذكرت إن الهدف من ذلك هو أن تشعر الولايات المتحدة بأن مصالحها الحقيقية ترتبط بالدول العربية.

وبالطبع كان تنفيذ مثل هذا الاقتراح يحتاج إلى تنسيق مسبق مع الدول العربية المنتجة للبترول، وذلك ضمن التعبئة الكبرى من أجل المواجهة مع إسرائيل وتنبيه الولايات المتحدة إلى حقيقة مصالحها في المنطقة وخطورة إنحيازها الكامل لإسرائيل على تلك المصالح، ومصير السلام في المنطقة، وهو المصير الذي أصبح أكثر إظلاماً في شهر ديسمبر ١٩٧٠ منه في أي وقت مضى، بعد أن توقفت حرب الاستنزاف وتراجعت الولايات المتحدة عن تعهداتها في مساندة مهمة يارنج لتنفيذ القرار ٢٤٢.

١٠

سنة الحسم ١٩٧١

كان عام ١٩٧١ هو عام الحسم، وأنا أستعير هذا التعبير من وليم روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة، الذي استخدمه لأول مرة في رسائله التي تلقيتها منه في شهر يناير، حيث تساءل في إحداها عما إذا كان عام ١٩٧١ سيكون هو العام الذي يتم فيه تحقيق الحل العادل والدائم، أم ان الشرق الأوسط سيجد نفسه على طريق يؤدي إلى نزاع مستمر ومكلف.

وفي رسالة أخرى ذكر روجرز أن عام ١٩٧١ هو عام حاسم، لأنه إذا لم يتحقق الحل السلمي هذا العام، فانه من غير المتوقع إيجاد فرصة أفضل لسنوات عديدة قادمة.

وكان روجرز يطلب مني أن تتخذ مصر القرارات التي تساعد على تحقيق السلام، وأكد في رسائله أنه يطالب إسرائيل بنفس الشيء، كما أكد أن الولايات المتحدة ستقوم بدور إيجابي.

وعندما انتهى عام ١٩٧١ دون تحقيق السلام، وجد الشرق الأوسط نفسه على طريق النزاع المستمر والمكلف كما تنبأ وليم روجرز في مطلع العام وكنت أتمنى لو أن روجرز لم يقتصر على التنبؤ.

والواقع أن أحداث عام ١٩٧١ كما شاهدتها سوف توضح لنا الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق السلام، وكيف مهدت تلك الأحداث بطريقة حتمية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، ولاستمرار الصراع العربي الإسرائيلي حتى الآن.

لقد واصل وليم روجرز جهوده لتحقيق الحل السلمي طوال عام ١٩٧١،

والتي كان قد بدأها في الأعوام السابقة. وبالرغم من اختلافي معه في العديد من النقاط، إلا أنني كنت أقدر جهوده. وإذا كان قد فشل في النهاية في تحقيق مبادرته أو آرائه، فقد كان ذلك يرجع إلى موقف نيكسون وتخليه عن دعم المبادرة الامريكية.

وكان شهر يناير ١٩٧١ حافلاً بالنشاط السياسي والدبلوماسي من أجل التحرك في اتجاه الحل السلمي. ولقد بدأت بالتوجه إلى لندن في زيارة رسمية يوم ٣ يناير، ولم تستطع الطائرة المصرية الهبوط في مطار هيثرو، حيث كان الضباب كثيفاً للغاية، وحاول قائد الطائرة بعد أن علم بأنني مرتبط بمقابلات، الهبوط مرتين بالرغم من ضعف الرؤية، وكنت أرقب محاولاته من النافذة، وفي كل مرة كان الطيار يجد نفسه في منتصف الممر قبل أن يهبط فعلاً فيضطر للعدول عن محاولته، وفي النهاية جاء إليّ معتذراً ومقرراً اضطراره للتوجه إلى باريس. حيث أخطرتنا وزارة الخارجية البريطانية بأنها وضعت طائرة خاصة لاحضاري إلى لندن بمجرد انقشاع الضباب. وعندما استمر الضباب طوال اليوم التالي حسمت الأمر باستخدام القطار بدلاً من الطائرة.

وهكذا ذهبت إلى لندن متأخراً عن موعد بدء زيارتي يومين كاملين. واتجهت بمجرد وصولي إلى مكتب السير دوجلاس هيوم وزير الخارجية، وبعد الظهر اجتمعت مع إدوارد هيث رئيس الوزراء بمقره في ١٠ دواننج ستريت.

وأثناء تناول الشاي أشرت إلى عودة السفير يارنج إلى استئناف مهمته، وأنه مما قد يساعده هذه المرة في التغلب على مراوغات إسرائيل وتحججها بالأمن، إقتراحي بتشكيل قوة من الدول الكبرى لضمان أمن إسرائيل وكذلك لضمان أمن الدول العربية.

وذكرت لرئيس الوزراء البريطاني أنني قد طرحت هذا الاقتراح على الزعيم السوفيتي ليونيد بريجينيف في موسكو، وأنه قد وافق على الفكرة ورحب بها، بل وأبدى استعداد الاتحاد السوفيتي للمساهمة في هذه القوات.

وقد اهتم رئيس الوزراء البريطاني بالفكرة، واستفسر مني عن عديد من النقاط المتعلقة بها، وخصوصاً بالنسبة لكيفية تشكيل هذه القوة المقترحة وواجباتها وأماكن تمركزها. وقد أوضحت له اقتراحي بأن يصدر مجلس الأمن قراراً بتشكيل

القوة، على أن تكون مهمتها قتالية وليس مجرد قوات رقابة. وأن تلك القوات يمكن أن تتمركز في نفس الأماكن التي كانت توجد بها قوات الطوارىء الدولية قبل يونيو ١٩٦٧، وعلى جانبي الحدود، كما أنه لا يجوز لأي دولة أن تطلب إلغاء مهمة تلك القوة إلا بقرار من مجلس الأمن وبموافقته. وبالاضافة إلى ذلك فيمكن الاتفاق على إقامة مناطق منزوعة السلاح بشكل متساو على جانبي الحدود في جميع الجهات.

وأوضحت أن مهمة هذه القوة تبدأ بمجرد أن تعود إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧.

ولقد خرجت من المباحثات بانطباع أن رئيس الوزراء البريطاني قد أصبح مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى بأن مصر جادة في سعيها نحو السلام، وقد رحب هو والسير دوجلاس هيوم، بفكرة القوة الدولية على أساس أن إسرائيل لن تستطيع بعدها أن تتحجج بحجتها للأمن.

وكانت الخطوة التالية هي أن تدرس الدول الأربع الكبرى الوسائل العملية لتطبيق الاقتراح، ولذلك فبعد أن تلقيت تأييد تأييد من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا، أصبح عليّ أن أتباحث مع الحكومة الفرنسية بشأنها.

وفي يوم ٦ يناير وصلت إلى باريس، واجتمعت بموريس شومان وزير الخارجية، ثم بالرئيس جورج بومبيدو. وكان شومان كعادته واضحاً في تأييده لموقفنا واستعداده لبذل كل جهد من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومعاونة السفير يارنج في تنفيذ مهمته عن طريق مباحثات الدول الأربع الكبرى.

وأثناء لقائي والرئيس بومبيدو رحب كثيراً بفكرة ضمانات السلام التي عرضتها، وأبدى استعداد فرنسا للمساهمة في القوة الدولية المقترحة، وأكد مرة أخرى أن فرنسا لن تزود إسرائيل بأية أسلحة طالما هي تصر على رفض الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة. وأشار بومبيدو إلى اختلاف المواقف بين دول المجموعة الأوروبية، وإلى أن فرنسا تعمل جاهدة لتوحيد مواقف هذه الدول بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط.

ولقد كان بومبيدو يتحدث بنفس الوضوح الذي لمسته من قبل في أول اجتماع لي مع الجنرال ديجول. وقد خرجت بانطباع مؤكد أن فرنسا لن تغير من موقفها السياسي.

وفي روما قابلت ألدو مورو، وكانت إيطاليا قد تزايد اهتمامها بمشكلة الشرق الأوسط باعتبارها مشكلة كبرى تواجه دول البحر الأبيض المتوسط، وإيطاليا هي أكبر دولة أوروبية تقع كافة شواطئها على البحر الأبيض، ومن ثم فيهمها أمن واستقرار دول حوض البحر الأبيض. ولهذا كان طبيعياً أن يرحب الدو مورو تماماً بفكرة القوة الدولية المشتركة لحفظ السلام بين كل من العرب وإسرائيل.

وهكذا، عندما وجدت أن الجو أصبح مهيأ لقبول فكرة القوة الدولية كضمان نهائي للسلام، أرسلت إلى السفير يارنج خطاباً في ١٤ يناير بمجرد عودتي إلى القاهرة، بعد أن ترك منصبه في موسكو وعاد إلى نيويورك لاستئناف مهمته.

وفي رسالتي إلى يارنج اقترحت رسمياً إنشاء قوة دولية لحفظ السلام بين العرب وإسرائيل تشترك فيها الدول الأربع الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن، وإقامة مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود باعتبار أن كل هذا يمثل أقصى ضمانات ممكنة للسلام والأمن بين العرب وإسرائيل.

وفي تلك الأثناء كان قد وصل إلى القاهرة نيكولاي بودجورني رئيس مجلس السوفييت الأعلى، في زيارة رسمية بدأت يوم ١٣ يناير لحضور الاحتفال باستكمال بناء السد العالي، ولاستئناف الحوار السياسي الذي كنا قد بدأناه مع ليونيد بريجنيف في موسكو خلال شهر ديسمبر.

وقد تمت الجلسة الأولى من المباحثات بين الوفد السوفييتي برئاسة بودجورني والوفد المصري برئاسة أنور السادات في يوم ١٤ يناير بقصر القبة. وكان بودجورني معروفاً لنا بأنه يقوم دائماً بالأدوار الشائكة والتي قد لا نرتاح لمناقشتها. ولذلك كنت أتساءل قبل الاجتماع عن ما هو الجديد الذي سوف يثيره بودجورني معنا.

وكان الرئيس أنور السادات قد بدأ بالمطالبة بمزيد من الدعم لدفاعنا الجوي، مكرراً طلبه بضرورة حصولنا على سلاح للردع من الاتحاد السوفييتي حتى يمكن خلق توازن كاف لتحقيق الحل السلمي. وذكر الرئيس أننا نفكر في طلب عقد مجلس الأمن للنظر في موقف إسرائيل، والتي ترفض تنفيذ القرار ٢٤٢ وفي نفس الوقت تطالب بوقف دائم لاطلاق النار، على الجبهة المصرية وهو الأمر الذي لو تم فإنه يعني أن تصبح هناك صفة الدوام في احتلالها للأراضي العربية.

وعندما طلب مني الرئيس السادات شرح الموقف السياسي للوفد السوفييتي، ذكرت أننا اتفقنا عندما كنت في موسكو مؤخراً على مواصلة التحرك السياسي، وأشرت إلى نجاحنا في الحصول على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يندد بالاحتلال الاسرائيلي ويطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وباستئناف السفير يارنج لمهمته.

وتناولت بعد ذلك اقتراحنا الخاص بضمانات السلام الذي تحمس له حتى الآن كل من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا، كما أن الولايات المتحدة أخطرتنا عن طريق ممثلها في القاهرة بتأييدها للفكرة. ومع ذلك فإن إسرائيل قد بادرت على الفور إلى إعلان رفضها للاقتراح، مما يؤكد مرة أخرى بطلان حجتها القائمة على أن احتلالها للأراضي ضروري لحماية أمنها.

وأضفت قائلاً: ان عودتنا إلى مجلس الأمن لإثارة القضية مرة أخرى هو من قبيل التحرك السياسي، مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة سوف تعترض في المجلس علي أي قرار لا يرضي إسرائيل، كما أشرت إلى هدف الولايات المتحدة الذي سبق وأعلنه هنري كيسنجر بطرد الاتحاد السوفييتي من المنطقة.

وفي الجلسة التالية من المباحثات مع بودجورني تحدث الرئيس السادات قائلاً: انه لا يمكن لمصر أن تجدد مرة أخرى فترة وقف إطلاق النار ما لم يحدث تقدم في الموقف السياسي.

وعندما تحدث بودجورني بادر بالاشادة بتحركنا السياسي الذي قمنا به في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك المباحثات التي قمت بها في لندن وباريس وروما، مضيفاً أن العالم قد تبين الآن أن مصر ترغب فعلاً في السلام، وذلك بعكس إسرائيل.

أما بالنسبة لقيامنا بدعوة مجلس الأمن للانعقاد لنظر القضية، فقد قال بودجورني ان الولايات المتحدة ترفض ذلك، وحتى في حالة اجتماع المجلس فعلاً فإن المجلس لن يفعل أكثر من إصدار قرار يعرب فيه عن ارتياحه لاستئناف يارنج لمهمته، ثم سيطالب المجلس بمد فترة وقف إطلاق النار.

وأضاف بودجورني أنه سمع منا عدم رغبتنا في مد فترة وقف إطلاق النار،

ولذلك فإن هذا الأمر يحتاج إلى المناقشة والدراسة، وأفاض بودجورني بعد ذلك في هذا الموضوع، منتهياً إلى أنه ربما يكون من الأفضل مد فترة وقف إطلاق النار لمدة أخرى محددة.

وعند هذه النقطة تبينت طبيعة المهمة السياسية التي جاء لها بودجورني.

ثم بدأ بودجورني يعلق بشيء من الانفعال على ما ذكرته من استهداف الولايات المتحدة طرد الاتحاد السوفييتي من المنطقة، فقال ان هذا ليس بالأمر السهل، لأن للاتحاد السوفييتي قوته وخططه هو الآخر.

بعدها هدأ بودجورني قليلاً، واعتذر لأنه طرح الموضوع بطريقة خشنة مضيفاً بأنه شعر من جانبه بأن من واجبه أن يكون صريحاً. ومنتهياً إلى تقديم اقتراح بأن أسافر أنا إلى موسكو للتشاور مع جروميكو، فقد تكون هناك أشياء جديدة يمكن التفكير فيها، خصوصاً وأنه يتعين علينا بحث جميع زوايا الموقف إذا تمسكنا في النهاية بالذهاب إلى مجلس الأمن.

وتحدث الرئيس السادات عند هذه النقطة قائلاً انه قد أصبح يميل الآن، على ضوء ما سمعه، إلى عدم الذهاب إلى مجلس الأمن. أما بالنسبة لمد فترة وقف إطلاق النار فإنه يوافق على بحث السلبيات والايجابيات في هذا المجال، ومن الايجابيات أن عدداً من الدول سوف يشعر بالارتياح بالنسبة لموافقتنا على مد فترة أخرى لوقف إطلاق النار ولكن هناك سلبيات لأننا سوف نجد أنفسنا بعد ثلاثة شهور وقد عدنا إلى نفس الموقف الذي كنا فيه قبل شن حرب الاستنزاف التي كانت هي الدافع القوي وراء تقدم الولايات المتحدة بمبادرة روجرز، والآن، إذا لم تقتنع الولايات المتحدة وإسرائيل بجديتنا في تحرير أراضينا فانهما لن تتحركا على الإطلاق، وبالاضافة إلى ذلك فان الرأي العام الدولي سوف يفقد اهتمامه بالقضية بمضي الوقت.

وفي النهاية ذكر الرئيس السادات أنه يوافق على سفري إلى موسكو للتنسيق مع الاتحاد السوفييتي بشأن التحرك السياسي.

وبنهاية مباحثاتنا مع بودجورني أصبح واضحاً أن الموقف السوفييتي هو عدم استئناف حرب الاستنزاف، وعدم التحمس للذهاب إلى مجلس الأمن. وقد كان

هذا هو نفسه موقف الولايات المتحدة الذي أوضحه لنا وليم روجرز في رسائله . ومن ناحية أخرى فإن بودجورني انفعل بشدة عندما تناولت أمامه الهدف الأمريكي لطرد الاتحاد السوفييتي من المنطقة، وخصوصاً من مصر، ولم يكن يتصور على الاطلاق في ذلك الوقت أن تطور الأحداث في المنطقة سيؤدي إلى خروجهم من مصر فعلاً في السنة التالية.

ومع بداية عام ١٩٧١ عمد وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي إلى تشجيع السفير يارنج مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة على التقدم بمبادرة من جانبه لتحريك الجهود السلمية في المنطقة، وفي هذا الاطار وصلتني من روجرز رسائل خلال شهر يناير يمهد فيها لمبادرة يارنج، ويخطرني بأنه يقوم باتصالات مماثلة مع إسرائيل.

ولقد وصلتني الرسالة الأولى من روجرز في ١٥ يناير أثناء وجود نيكولاي بودجورني في مصر ويؤكد فيها أن الولايات المتحدة تعمل على تحقيق السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الأوسط بطريقة تتمشى تماماً مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وفي رسالته تلك أظهر روجرز تفاؤلاً من أن إسرائيل قد قبلت بإجراء مفاوضات غير مباشرة تحت إشراف يارنج واعترف بأنه لا يتوقع أن توافق مصر على كافة المقترحات الاسرائيلية، ولكننا نستطيع أن نتقدم من جانبنا بمقترحات مضادة. ولشدة تفاؤله وحماسه، فإن روجرز طلب مني في رسالته ألا أنظر فقط إلى ما تقوله المقترحات الاسرائيلية ولكن من المهم أيضاً النظر فيما لم تقله. واختتم روجرز رسالته بالاشارة إلى أهمية عودة السفير يارنج واستئنافه لمهمته. ولذلك فانه ينصح بعدم الإصرار على عقد مجلس الأمن، مذكراً في رسالته بالموقف الشجاع للزعيم الراحل جمال عبد الناصر لقبوله بالمبادرة الأمريكية في شهر يونيو الماضي.

ولقد تصادف أنني كنت قد أرسلت إلى يارنج ردي على تلك المقترحات الاسرائيلية التي يشير إليها روجرز في ١٤ يناير، أي قبل يوم واحد من وصول رسالة روجرز إلينا ولم تكن تلك المقترحات الاسرائيلية سوى تكرار لما ظلت ترده طوال السنوات الماضية وتجاهلت فيها أهم نقطة يجب توافرها لتحقيق السلام، وهي الانسحاب الكامل.

ولكن الأمر اللافت للنظر حقاً في المقترحات الاسرائيلية هذه المرة، التي

قدمتها في ٩ يناير أنها تضمنت مطالب تمس جوهر السيادة المصرية.

ويكفي أن أشير هنا إلى الفقرة العاشرة من المقترحات الإسرائيلية التي تتناول عناصر السلام بين مصر وإسرائيل، وتشترط فيها على مصر «عدم المشاركة في تحالفات عدائية ومنع تمركز قوات عسكرية تنتمي لأطراف أخرى تكون في حالة حرب مع إسرائيل».

والمعنى العملي لتلك الفقرة هو أن تنسحب مصر من اتفاقية الدفاع المشترك مع الدول العربية، بل ومن الممكن أيضاً أن تعتبر إسرائيل أن عضوية مصر في الجامعة العربية عمل عدائي نحوها، وفي النهاية فان الهدف الإسرائيلي الواضح هنا هو عزل مصر عن الدول العربية كجزء من الحل المنفصل الذي تسعى إليه من البداية.

وكان اقتراح روجرز بأن أنظر في ما لم تقله المقترحات الاسرائيلية، هو اقتراح طريف أصبح محل مناقشة ساخرة في اجتماع لجنة التخطيط بوزارة الخارجية، فقد كان لدينا ملف ضخم يضم الخطط الاسرائيلية كما وردت على لسان المسؤولين فيها في مجال التوسع الاقليمي أو الاستيلاء على مياه الأنهار العربية أو الأهداف الاقتصادية التي ترغب في تحقيقها بالعالم العربي. وقد علق أحد أعضاء اللجنة بقوله اننا لو نظرنا، كما يطلب روجرز، في ما لم تقله إسرائيل، فإن علينا إذن أن نعود إلى هذا الملف الضخم، وعندئذ سوف نجد أنفسنا أمام مخطط إسرائيلي كامل للسيطرة على المنطقة.

ولقد رأيت أن يتضمن ردي على المقترحات الاسرائيلية بجانب تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ اقتراحي الخاص بوضع الترتيبات اللازمة لضمان أمن جميع دول المنطقة ومن بينها إنشاء قوة دولية لحفظ السلام تشترك فيها الدول الأربع الكبرى.

وعاد روجرز ليخطرني في رسالة منه وردت في ٢٧ يناير، بترحيبه بموقفنا الذي أبلغته به من عدم إصرارنا في الوقت الحاضر على دعوة مجلس الأمن وطلب منا عدم استئنافنا إطلاق النار حتى يتمكن يارنج من مباشرة مهمته في مناخ ملائم.

وكان السكرتير العام للأمم المتحدة قد أرسل إليّ خطاباً في ذلك الوقت

يناشد فيه الأطراف المعنية بمد فترة وقف إطلاق النار، وعندما تشاورت مع الرئيس السادات أشار بأنه قرر ضرورة الاستجابة لنداء السكرتير العام، وأنه سيعلن هذا رسمياً في خطابه أمام مجلس الشعب الذي كان قد تحدد له الرابع من شهر فبراير.

وعاد روجرز في رسائله إليّ، يبدي من جديد تفاؤله بعودة يارنج لمباشرة مهمته وأكد روجرز في رسالته أن كلاً من إسرائيل ومصر تملكان القوة العسكرية الكافية لضمان سلامتها وبقائها، وفي نفس الوقت لا يملك أي طرف القوة التي يفرض بها على الآخر الحل الذي يريده. وأشار روجرز في رسالته إليّ، أن الحل يجب أن يكون متكاملاً ولذلك فانه يؤكد أنه عندما تبدأ المباحثات تحت إشراف يارنج فان حكومته لن يقتصر دورها على مجرد المعاونة، بل ان الدول الأربع الكبرى يمكنها المساهمة في موضوع ضمانات السلام. ويرى روجرز ان يارنج سوف يستطيع في المرحلة المقبلة التركيز على نقاط محددة وهي السلام والانسحاب، والحدود، وضمانات السلام، ويأمل في النهاية أن يكون ردنا على يارنج إيجابياً.

وعاد دونالد بيرجس، المشرف على رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة، ليقدم لي في ٣١ يناير الرسالة الثالثة من وزير خارجيته خلال نفس الشهر، ويؤكد فيها مرة أخرى على أن موقف الولايات المتحدة لن يتغير بالنسبة لانسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية وهو يعيد هذا التأكيد لنا لكي يزيل أي شكوك لدينا في موقف الولايات المتحدة. كما ذكر روجرز في رسالته أن الولايات المتحدة تنوي البدء في مناقشة ضمانات السلام خلال الاجتماعات الرباعية عندما يتبين لها أن المفاوضات تحت إشراف يارنج تسير بطريقة جدية. ولن تتوقف بسبب دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد أو بسبب استئناف إطلاق النيران.

وعندما قدم لي بيرجس تلك الرسالة، ذكر أن أهم شيء فيها هو أن تقرر الحكومة المصرية وضع ثقتها في الولايات المتحدة لمدة شهرين أو ثلاثة، وأجبته بأننا قد جربنا ذلك من قبل ولكن لا بأس من أن نجرب من جديد.

وفي ٤ فبراير توجهت إلى مجلس الشعب للاستماع إلى خطاب الرئيس أنور السادات ودخلت إلى مكتب الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء بالمجلس. وأثناء حديثي معه انتظاراً لوصول الرئيس، دخل علينا وزير الدولة لشؤون رئاسة

الجمهورية وقدم لنا صورة من الخطاب المكتوب الذي سيلقي به الرئيس أمام المجلس.

وعندما تصفحت الخطاب استرعى نظري أن الرئيس، بعد أن أعلن عن موافقته على مد فترة وقف إطلاق النار لثلاثين يوماً أخرى، تقدم بمبادرة من جانبه جاء فيها:

«إن مصر تضيف إلى كل الجهود المبذولة من أجل السلام مبادرة مصرية جديدة، تعتبر العمل بمقتضاها مقياساً حقيقياً للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. اننا نطالب خلال فترة وقف إطلاق النار بانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطىء الشرقي لقناة السويس، وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وإذا تحقق ذلك خلال الفترة التي حددناها فاننا على استعداد للبدء فوراً في مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد الدولي، ونحن نعتقد أن هذه المبادرة تساعد السفير يارنج في الاتفاق على إجراءات محددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن».

وعندما وصل الرئيس إلى غرفة الاستقبال في مجلس الشعب ناقشته بشأن مضمون هذه المبادرة، وكان من رأيي أن بعض الأطراف العربية والدولية سوف يعتقد أننا بطرح هذه المبادرة قد تراجعنا عن إصرارنا على التسوية الشاملة، الأمر الذي قد يسبب بلبلة لدى الدول التي تؤيدنا. وبالاضافة إلى ذلك فان يارنج على وشك ان يتقدم من جانبه بمقترحات محددة ومن الأفضل تركيز الأضواء عليها لأنها تتم باسم الأمم المتحدة.

ولكن الرئيس كانت له وجهة نظر أخرى، فقد كان يرى أنه بمبادرته هذه سوف يجذب إلينا الدول التي تضررت من إغلاق القناة، وأنه في حالة رفض إسرائيل الاستجابة لتلك المبادرة فإن العالم كله سيقف ضدها وسيؤدي هذا إلى عزلها دولياً، وكان من رأيه أننا لن نخسر شيئاً من طرح هذه المبادرة.

ولقد بدأ المجلس اجتماعه متأخراً نصف ساعة بسبب المناقشة التي دارت بيني وبين الرئيس، وبعدها دخل ليلقي خطابه متناولاً فيه الموقف السياسي، ذاكراً للمجلس أنه قد بادر بالكتابة إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون يطلب منه

المعاونة في حل المشكلة، إلا أنه تلقى رداً من نيكسون وصفه الرئيس السادات بأنه يعبر عن موقف منحاز لإسرائيل بالكامل.

وفي ٨ فبراير تقدم السفير يارنج بمبادرته وأرسلها إلى كل من مصر وإسرائيل كبداية جادة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولقد كان جوهر تلك المبادرة هو أن تعلن إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية، وتنسحب أيضاً من قطاع غزة ليعود الوضع فيه إلى ما كان عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧، وفي مقابل ذلك تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص على إنهاء حالة الحرب واعترافها بحق إسرائيل في الوجود بالاضافة إلى الاعتراف بحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها والعمل على منع أي أعمال عدوانية من أراضي كل دولة ضد الأخرى وعدم تدخل أي طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر. وحماية حرية الملاحة في مضيق تيران، بناء على ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ، فسرها يارنج بناء على سؤال مني بأنه يعني تواجد قوات للأمم المتحدة هناك لهذا الغرض.

وقد حاول السفير يارنج جعل مبادرته متمشية مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، فتقدم من جانبه باقتراحات محددة لتنفيذ القرار بعد أن لقي تشجيعاً من الدول الكبرى الأربع.

ولقد أعددت مشروعاً بردنا على مذكرة يارنج، أقره الرئيس السادات يتلخص في موافقتنا على التعهد بتنفيذ الالتزامات التي يطلبها يارنج في مذكرته وفي مقدمتها قبولنا لتوقيع اتفاق سلام وكافة الالتزامات الأخرى المتمشية مع قرار مجلس الأمن. ولست في حاجة إلى بيان الاختلاف الجوهري بين اتفاق سلام يعقد في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ومعاهدة سلام تقتضي بالضرورة قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية.

وأرسلت له بردنا يوم ٥ فبراير واقترحت مرة أخرى في هذا الرد إنشاء قوة دولية لحفظ السلام، وأضفت أننا نعتبر أن السلام العادل والدائم لن يتحقق في النهاية إلا بتنفيذ قرار مجلس الأمن على جميع الجبهات وانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة. وقد استدعيت دونالد بيرجس وسلمته صورة

من ردنا على يارنج حيث كان تعليقه بمجرد أن قرأ ردنا هذه هي الكلمات السحرية.

وكان بيرجس سعيداً حقاً بإيجابية ردنا، ومعترفاً بأن هذا الرد هو خطوة ضخمة من جانب مصر، فقلت له: اعتقد أنك ترى الآن، قد استجبنا لكافة نصائح ومطالب مستر روجرز والحكومة الأمريكية. فأجاب بيرجس بالإيجاب، مضيفاً إلى ذلك تأكيده أن الرد الاسرائيلي لا بد أن يكون الآن بالايجاب، وإذا حاولت إسرائيل غير ذلك فان الحكومة الأمريكية لديها الآن كل ما يلزمها للضغط على إسرائيل.

وفي نفس اليوم قمت بتسليم نسخة من ردنا على يارنج، إلى سفراء كل من الاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا في القاهرة حيث كان التعليق المشترك منهم جميعاً هو أن مصر قد فعلت الآن كل ما تستطيعه ولم يعد هناك مكان للمزيد من المراوغات الاسرائيلية.

مع ذلك، فإن إسرائيل سارعت برفض مبادرة يارنج من أساسها وبالتالي رفض قبول الالتزامات التي طلبها منها تنفيذاً لقرار مجلس الأمن وهو الانسحاب من سيناء. وانطلقت في حملة من التشهير ضد ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة محاولة اتهامه بأنه تجاوز حدود مهمته.

ولقد استدعيت سفراء الدول الكبرى بالقاهرة لعرض الموقف عليهم بعد رفض إسرائيل ولحث حكوماتهم على التحرك من أجل تحقيق السلام وكذلك استدعيت دونالد برجس وطلبت منه التعرف على موقف حكومته من الموقف الاسرائيلي.

وبدا لنا في ذلك الوقت أن الخارجية الأمريكية قد فقدت أي تأثير لها بالنسبة لتشكيل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، واجمعت كل التقارير التي تلقيناها على أن هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي أصبح في الواقع هو المسيطر على تحركات السياسة الأمريكية.

وهكذا ضاعت مرة أخرى فرصة كبرى نحو السلام بالمنطقة بسبب إصرار إسرائيل على سياستها التوسعية. وأثناء إعدادنا لهذا الرد، بادرني أحد أعضاء لجنة

التخطيط بالوزارة إلى التساؤل عما إذا كنت أرى أن مبادرة يارنج، باقتصارها على الجبهة المصرية وحدها، تصبح في مرتبة الحل المنفرد الذي رفضته مصر دائمًا. وهل هناك الآن ما يدعونا إلى قبول مبادرة يارنج؟.

فأجبت اننا نستجيب لمبادرة صادرة من ممثل الأمم المتحدة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن والذي ينص على الحل الشامل وفي كافة الجبهات، وعلى ذلك فان ممثل السكرتير العام لا يستطيع أن يتوقف عند الحل مع مصر وحدها، وإنما سيصبح لزاماً عليه أن ينتقل بعد ذلك إلى الجبهات الأخرى ويطبق نفس المبادىء التي طبقت في الجبهة المصرية الاسرائيلية.

وفي تلك الفترة جاء الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو إلى القاهرة وكان من رأيه أن الوضع حالياً أصبح أسوأ مما كان عليه منذ عام مضى، وأنه تبين تلك الحقيقة أثناء زيارة نيكسون الأخيرة إلى بلغراد الذي ركز حديثه حول وجود الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط والوجود السوفييتي المتزايد في العالم العربي، بأكثر مما تناول حقيقة استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، كما أن نيكسون لم يتقدم إليه بأية مقترحات بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط.

ثم أشار إلى زيارته لأوروبا الغربية وذكر أنه لمس من الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو وعياً كاملاً بأبعاد المشكلة وتفهمًا كاملاً لخطورة استمرارها، بحيث أن بومبيدو كما ذكر تيتو، كان أفضل من قابلهم من الزعماء بسبب وضوح موقفه السياسي القائم على ضرورة انسحاب إسرائيل الشامل من الأراضي العربية المحتلة مقابل ضمانات سلام يقبل بها المجتمع الدولي، بينما الولايات المتحدة تقول للمجتمع الدولي شيئاً ثم تفعل عكسه، خصوصاً بالنسبة لإرغام إسرائيل على الالتزام بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية.

ثم استمع الرئيس تيتو إلى شرح من الرئيس السادات لمبادرته التي أعلنها في ٤ فبراير لفتح قناة السويس مقابل انسحاب جزئي لإسرائيل في سيناء، إلى قبولنا لمقترحات يارنج ومن بينها توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل وقبولنا لنداء يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة. وأعلنت مد فترة وقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يوماً بغير أن تبدو في الأفق أي ملامح بتقدم سياسي.

وعاد الرئيس تيتو إلى الحديث مرة أخرى. وكان من رأيه عدم قيامنا بمد فترة

وقف إطلاق النار بعد ذلك لأن موقف إسرائيل السياسي أصبح ضعيفاً للغاية والرأي العام الدولي يقف منذ مدة مع مصر، وقال ان على مصر أن تقرر الوقت المناسب لاستخدام قوتها العسكرية في تحرير أراضيها، بعد فشل كل الجهود السلمية.

أما بالنسبة للمبادرة المصرية بفتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيلي جزئي في سيناء مهما كان كبيراً، فقد اعترض الرئيس تيتو عليها بشدة مؤكداً أنه لو تم ذلك فإن العالم سوف يفقد اهتمامه بالقضية، وبانسحاب إسرائيل من باقي الأراضي العربية.

وأضاف الرئيس تيتو قائلاً بأن الولايات المتحدة يزداد تورطها في منطقة الهند الصينية ولذلك فإن من مصلحتها أن يسود الهدوء في الشرق الأوسط. وان على مصر في هذه الحالة أن تستغل هذا الموقف وتبذل كل ضغط ممكن تحت يدها، سواء أكان عسكرياً أم سياسياً.

وفي تلك الفترة رأيت من الضروري معاودة الاتصال بالحكومة الأمريكية، فاستدعيت بيرجس لمقابلتي في ٢٢ فبراير، وعندما جاء كانت تبدو عليه ملامح الحيرة، وقد بادرته قائلاً: «إنني أود التعرف على موقف الولايات المتحدة الآن، وما تعتزم القيام به على ضوء إعلان مجلس الوزراء الاسرائيلي رفض الانسحاب» وأضفت: «أننا قبلنا بنصائح مستر روجرز، ووافقنا على مقترحات يارنج ولم نذهب إلى مجلس الأمن وامتنعنا عن إطلاق النار، وقد صرح روجرز بأنه يعتبر ردنا على يارنج بنّاء وإيجابياً وغير جدلي. فماذا بعد ذلك؟»

وردّ بيرجس بأن التعليمات التي وصلته من واشنطن تتلخص في نقطتين:

أولاً : إن واشنطن تعتبر أن رد مصر هو خطوة جادة إلى الأمام.

ثانياً : ان الحكومة الأمريكية قد أفهمت إسرائيل بوضوح ضرورة التقدم برد إيجابي على مذكرة يارنج.

وكان نيكسون قد أدلى بتصريح في ١٨ فبراير، أي قبل أربعة أيام فقط، عندما وجه إليه أحد الصحفيين سؤالاً حول رفض إسرائيل لمقترحات يارنج، مضيفاً: هل أنت مستعد لاستخدام قوتك في الاقناع لجعلهم يوافقون في إسرائيل

على مقترحات يارنج؟ وكان نيكسون مراوغاً في رده، فذكر أنه من غير المفيد استخدام قوتنا في الاقناع مع إسرائيل أو مصر أو الأردن. ثم ردد أكثر من مرة أن المشكلة معقدة للغاية وهو التبرير الذي استخدمه على الدوام من أجل عدم القيام بتحرك جدي بحل المشكلة.

وفي اليوم التالي استدعيت سفير المملكة المتحدة السير ريتشارد بومنت، الذي انتقد من جانبه بيان الحكومة الإسرائيلية برفض مبادرة يارنج، إلا أنه أبدى بعض الأمل في أن يأتي الرد الذي سيسلم رسمياً إلى يارنج مختلفاً عن بيان الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك قال السفير انه يتصور من جانبه أن الحكومة الأمريكية سوف تضغط على إسرائيل لإحداث هذا التغيير في الرد على يارنج.

ولكن سفيري كل من الاتحاد السوفييتي وفرنسا، عندما قابلتهما في نفس اليوم لم يكن لديهما مثل هذا التوقع في تغير الموقف الإسرائيلي، لأن الولايات المتحدة لن تقوم بالضغط على إسرائيل.

وعندما جاء دونالد بيرجس لمقابلتي في أول مارس أبلغني بأن حكومته قد بذلت جهوداً قوية لتغيير الموقف الاسرائيلي بالنسبة لمبادرة يارنج ولكنها في النهاية لم تنجح وذكر بيرجس أن لديه رسالة من مستر روجرز تتضمن: أن الحكومة الأمريكية سوف تستمر في محاولتها لتغيير الرد الاسرائيلي وأنها ترى بأن موقف مصر إيجابياً، بعكس الرد الاسرائيلي، وأنه يأمل ألا تتخذ مصر إجراءات متسرعة تؤدي إلى إحباط أثر الجهود الأمريكية. وأن روجرز يرغب في التباحث معنا من أجل استمرار مد فترة وقف إطلاق النار، حتى يمكن للولايات المتحد مباشرة جهودها في جو ملائم. ويقترح إصدار بيان من الدول الأربع الكبرى يتضمن ما يلي:

أولاً : تأكيد تأييدها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وانه على الأطراف المعنية أن تتعاون إيجابياً مع الدكتور يارنج.

ثانياً : الترحيب بالرد الإيجابي لمصر على يارنج والإعراب عن أملها في أن تقوم إسرائيل بالتقدم برد إيجابي مماثل.

ثالثاً : إنها اتفقت على مواصلة بحثها الأولي للضمانات.

رابعاً : إنها أعربت عن أملها في امتناع الأطراف عن إطلاق النار تيسيراً لمهمتهم.

ثم أضاف دونالد بيرجس أنه يود أن يوضح أن حكومته تفضل مواصلة العمل في نطاق الاجتماعات الرباعية بنيويورك بدلاً من الالتجاء إلى مجلس الأمن، ويوضح أيضاً أن مشروع البيان الذي تقترحه حكومته ليس محدداً فيه موعد نهائي لانتهاء سريان وقف إطلاق النار، وترجو حكومته ألا تحدد مصر موعداً آخر لانتهاء سريان الوقف حتى تتاح فرصة كافية لتحقيق الحل السياسي.

وبعد أن استمعت إلى بيرجس طلبت منه أن ينقل إلى وزير خارجيته المستر وليم روجرز أنّ الموقف خطير، لأن حكومته تعرقل جهود السلام، كانت تردد لنا من قبل أن كل ما تريده إسرائيل هو أن تعيش في سلام مع جيرانها. وكان هذا هو ما دعا الرئيس نيكسون إلى أن يستخدم في هذا السياق شعار «عش، ودع الآخرين يعيشون» ولذلك كنا نجد أن كافة المشاريع الأمريكية أساسها هو توفير الأمن لإسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. وقد أدى الرد الإيجابي لمصر على مقترحات الدكتور يارنج إلى أن وجدت إسرائيل نفسها في مأزق سياسي، الأمر الذي اضطرها إلى أن ترفض علناً مبدأ الانسحاب.

وأضفت قائلاً لبيرجس، انه إلى جانب ذلك فاننا قد استجبنا لطلب الحكومة الأمريكية بوضع الثقة فيها على أساس أنها سوف تعمل على إقناع إسرائيل بالانسحاب، وهو ما وعدت به الحكومة الأمريكية أكثر من مرة على لسان دين راسك وروجرز وغيرهم من كبار المسؤولين. والمفروض الآن أن تمتنع الولايات المتحدة على الأقل عن تقديم مساعداتها العسكرية والاقتصادية لاسرائيل إلى أن تستجيب إلى مطلب الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، طالما أن المجتمع الدولي سوف يشرف على تنفيذ الضمانات المعقولة للسلام.

وقلت لبيرجس ان الرسالة الشفوية التي نقلها إليّ من وزير خارجيته تتضمن وعوداً غامضة عن مجرد استمرار الولايات المتحدة في محاولة إقناع إسرائيل بالرد إيجابياً على يارنج. وإذا كانت الولايات المتحدة جادة حقاً في ذلك فقد كان الأسهل عليها أن تقنع إسرائيل فعلاً قبل أن يصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي بيانه وليس بعده. أما بالنسبة للبيان الذي يقترح روجرز صدوره عن الدول الأربع الكبرى بعدم تحديد مدة وقف إطلاق النار، فإن من المفيد أن أذكره أن وضع فترة محددة لوقف إطلاق النار هي أساساً فكرة أمريكية تقدم بها روجرز نفسه في مبادرته،

ولذلك لا يمكن القول ان الولايات المتحدة قد أصبحت الآن لا تستطيع العمل تحت ضغط زمني. وبالنسبة لذهابنا إلى مجلس الأمن فنحن لا ننوي ذلك في الوقت الحاضر، كما أننا لا نعتقد أن إصدار البيان المقترح يقدم علاجاً لمشكلة الاحتلال الإسرائيلي لأراضينا المستمر منذ يونيو ١٩٦٧.

وأضفت قائلاً، ان الموقف الآن يتلخص في عدم وجود حل سلمي، فإسرائيل ترفض الانسحاب، ونحن من جانبنا لا نستطيع التعهد بوقف دائم لإطلاق النار، والولايات المتحدة عاجزة عن تنفيذ وعودها، وأشرت إلى خطاب نيكسون الذي ألقاه قبل عدة أيام وأعلن فيه عدم توافر الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فذكرت أن حالة عدم الاستقرار هذه سوف تزداد في المنطقة، والسبب في ذلك هو سياسة الولايات المتحدة نفسها التي أدت إلى خلق مشاكل لها ولحلفائها في أوروبا واليابان بسبب الانحياز الأمريكي الكامل لاسرائيل. أما إذا كانت الولايات المتحدة تريد التركيز على الوجود السوفييتي لتحويل الانتباه عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأراضينا، فان السوفييت لم يفرضوا أنفسهم علينا، ولكننا نحن الذين دعوناهم لمساعدتنا نتيجة استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأراضينا وغارات إسرائيل ضد سكاننا، ولا يمكن للسوفييت البقاء ضد رغبتنا.

وفي نفس اليوم الذي كان بيرجس يبلغني فيه برسالة روجرز ويستمع إلى ردّي عليها سافر الرئيس أنور السادات إلى الاتحاد السوفييتي في زيارة سرية استغرقت يوماً واحداً وكانت هذه هي زيارته الأولى إلى موسكو منذ أن أصبح رئيسا. وكانت تلك أيضاً هي المرة الأولى التي تجري فيها مشاورات على هذا المستوى بغير حضوري ومشاركتي.

والواقع أن تفسير ذلك كان يرجع إلى واقعة جرت بالقاهرة قبل أيام قليلة من الزيارة. فإزاء اعتراف الولايات المتحدة بفشلها في الحصول على رد إيجابي من إسرائيل على مقترحات يارنج، وإزاء الاجماع الدولي، خصوصاً من الدول الصديقة لنا، على ضرورة تحركنا العسكري، فقد كنت أرى أن العمل العسكري تتزايد أهميته يوماً بعد يوم كوسيلة نهائية لتحرير أراضينا المحتلة.

وفي هذا الوقت، جاء السفير السوفييتي فينوجرادوف لمقابلتي وفوجئت به يستهل حديثه بضرورة استمرارنا في الجهود السياسية نحو الحل السلمي. ولم أكن على

استعداد لسماع المزيد من النصائح في هذا الشأن، فقلت بشيء من الاستياء، وماذا كنا نفعل إذن منذ أكثر من ثلاث سنوات؟ إن ردنا على يارنج لم تكد تمر عليه سوى أيام قليلة، فماذا نفعل أكثر من ذلك؟.

وحاول السفير تفسير رأيه، إلا أنني استرسلت قائلاً: بأن الموضوع لا يحتمل مناقشة وعليه إخطار موسكو بأن هناك استياء في أوساط الجيش لعدم تزويدهم لنا بمعدات سبق التعاقد عليها مثل الصواريخ الخاصة بفتح الثغرات في حقول الألغام وأدوات التنشين لمدفعية بعيدة المدى وأجهزة الرؤية الليلية للمدرعات.

ولا شك أن السفير قد فوجيء يومها باستيائي الشديد، وقد أبلغت الرئيس السادات بما دار وكان تعليقه بأنه يتفق مع كل كلمة قلتها في هذه المقابلة.

وعندما زار الرئيس موسكو أبلغ القادة السوفييت بأن ما قلته كان يعبر عن وجهة نظره، وأن زيارته تستهدف التعجيل بوصول الأسلحة المتعاقد عليها مع الاتحاد السوفييتي.

وفي الرابع من مارس جاء سفير بريطانيا بالقاهرة لمقابلتي مشيراً إلى مشروع البيان الذي اقترحت الحكومة الأمريكية صدوره من الدول الأربع الكبرى، وذكر السفير أن الولايات المتحدة ترفض صدور هذا البيان ما لم تكن فيه الفقرة المتعلقة بالوقف الدائم لإطلاق النار، وأضاف أنه في حالة عدم صدور هذا البيان فمن المحتمل أن يترك السفير يارنج مهمته كممثل للسكرتير العام للأمم المتحدة.

وقلت للسفير متسائلاً: كيف يمكن لمصر أن توافق على مد فترة وقف إطلاق النار بدون تحديد، في الوقت الذي تعلن إسرائيل فيه أنها لن تنسحب من الأراضي المصرية؟ إن قبولنا لمثل هذا البيان بهذا الشكل معناه القبول باستمرار الاحتلال الاسرائيلي لأراضينا وأراضي الدول العربية الأخرى. وبالاضافة إلى ذلك فنحن لم نطلب صدور أي بيان عن الدول الأربع الكبرى، وإذا كانت الولايات المتحدة قد عجزت عن إقناع إسرائيل بالرد إيجابياً على يارنج، فمن غير المعقول أن يحاولوا الآن أن يفرضوا علينا التزاماً جديداً لصالح إسرائيل. وفي النهاية قلت للسفير ان ما يجري الآن إنما هو لعبة غير نظيفة، ولا نقبل لاصدقائنا أن يساهموا فيها.

وفي اليوم التالي، ٥ مارس، أصدر السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً وزعه

على دول العالم وأثبت فيه موقف مصر الايجابي في ردها على يارنج، وكذلك الموقف السلبي لإسرائيل، وناشد إسرائيل تعديل موقفها والرد إيجابياً على يارنج.

وكانت فترة وقف إطلاق النار تنتهي في ٧ مارس، ولم تجددها مصر، وبذلك أصبح لا يوجد أي تعهد من مصر بوقف إطلاق النار. ومن ثم كان استئناف العمليات العسكرية متوقفاً تماماً على إرادة مصر.

وفي ١١ مارس تقدم السفير مالك المندوب الدائم للاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة باقتراح في اجتماع مندوبي الدول الأربع الكبرى بإصدار بيان ينص على أن الدول الأربع تؤيد مذكرة يارنج التي رفضتها إسرائيل، ويطالب إسرائيل بإعطاء يارنج رداً إيجابياً وينص على أن الدول الأربع تقوم بوضع أسس ومبادىء تقوم عليها ضمانات السلام بين العرب وإسرائيل.

وأضاف مالك في ذلك الاجتماع أن مسز مائير رئيسة وزراء إسرائيل قد صرحت في ٢ مارس بأنها لا تطلب من الاجتماعات الرباعية سوى التأكيد على وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل. واستجابة لرغبات مسز مائير فإن الولايات المتحدة تتقدم باقتراح لكي يتضمن مشروع البيان الذي قدمته فقرة تتضمن الوقف الدائم لاطلاق النار، وبذلك فإن الولايات المتحدة لا تفعل سوى الاستجابة لنزوات إسرائيل. كما أشار مالك إلى أن سفارة إسرائيل قد أعلنت في ١٠ مارس أن حدود إسرائيل يجب ضمانها عن طريق الطبيعة الجغرافية. وذكر أن الولايات المتحدة قد أصبحت تعاني من الخوف من إسرائيل أو بمعنى أدق الخوف من الصهيونيين.

والواقع أن وليم روجرز قد تناول بعض تلك النقاط في مؤتمر صحفي عقده في ١٦ مارس، وتحدث فيه بما يتعارض مع بعض المفاهيم الاسرائيلية. فلقد ساند روجرز في تصريحاته مهمة يارنج ومبادرته، وأيد فكرة الضمانات الدولية وأكد استعداد الولايات المتحدة للقيام بدور مناسب ومسؤول في قوة السلام المقترحة، وتوسع في شرح الضمانات بقبوله اشتراك دول أخرى إلى جانب الدول الأربع الكبرى. وقد ردّ روجرز بطريقة مباشرة على ادعاء إسرائيل بأن أمنها يحتاج إلى احتلال مزيد من الأراضي العربية تستند إلى مواقع جغرافية، فذكر أن هناك فكرة بأن الجغرافيا هي الاعتبار الوحيد عند التفكير في الأمن، ونحن لا نرى ذلك.

وردا على سؤال آخر، أجاب روجرز بأن المصاعب القائمة هي أولاً مشكلة الاستيلاء على الأراضي وهو أمر غير مقبول لمصر كما أن قرار مجلس الأمن يرى بأنه غير مقبول.

وهناك مشكلة أمن إسرائيل وأي أمر لا يقدم لإسرائيل الأمن غير مقبول لنا، واننا نرى إمكانية وجود حل وسط، وبمعنى آخر فإن الأمن لا يتطلب بالضرورة الاستيلاء على الأرض، ومن ناحية أخرى فاننا نرى بأن تكون إسرائيل راضية بأن أمنها مضمون، والولايات المتحدة مستعدة للقيام بدور قيادي في موضوع الضمانات.

وكانت تصريحات روجرز تتمشى مع موقفنا بالنسبة لمهمة يارنج ولموضوع ضمانات السلام. ولذلك فقد قامت إسرائيل على اثر تلك التصريحات بحملة ضارية ضد روجرز قادتها مسز مائير بنفسها ووجهت خلالها لوماً عنيفاً إلى وزير الخارجية الأمريكي، بلهجة كانت محل دهشة في كافة الأوساط الدبلوماسية.

ويبدو أن أثر هذه الحملة العنيفة كان كبيراً على الرئيس نيكسون، فبدلاً من مساندة وزير خارجيته في سعيه لتحقيق السلام في عام ١٩٧١ فانه تخلى عنه، وقضى بذلك على مبادرة يارنج وجهود خارجيته في وقت واحد.

وبعد فشل مبادرة يارنج لم يبق في مجال المبادرات سوى مبادرة الرئيس السادات والتي أعلنها في ٤ فبراير. إلا أن تلك المبادرة تعرضت في الواقع إلى نقد من بعض الدول الصديقة. فلقد جاء وزير خارجية أسبانيا لوبيز برافو لزيارة مصر يوم ٩ فبراير بدعوة سابقة مني. وفي أول مقابلة بيننا بادرني إلى التساؤل قائلاً: «لماذا أعلنتم من جانبكم هذه المبادرة التي تعرضون فيها حلاً جزئياً في سيناء وليس حتى حلاً منفرداً على الجبهة المصرية، بينما نحن سمعنا منكم أكثر من مرة وعلى لسان الرئيس السادات أن مطلبكم هو التسوية الشاملة على جميع الجبهات العربية مع إسرائيل».

ولقد أوضحت لوزير خارجية أسبانيا وهو يمثل دولة صديقة، أن ما ذكره الرئيس السادات عن الحل الجزئي إنما هو في إطار الحل الشامل الذي طالب به من قبل فعلاً. وهنا قال لي زميلي الاسباني، انه يستطيع أن يفهم هذا التفسير الآن مني ولكن ما أذيع على العالم يشككك في صحة هذا التفسير.

وعندما توجهت معه لمقابلة الرئيس السادات مساء اليوم التالي في استراحة الرئيس بالقناطر الخيرية، عاود وزير خارجية أسبانيا الاشارة إلى رأيه في المبادرة، وعندئذ ضحك الرئيس السادات قائلاً له: «انك تردد ما قاله لي رياض بشأنها من قبل»، ثم أكد له الرئيس أنه لم يتنازل عن التسوية الشاملة مطلقاً.

وفي طريق عودتنا من القناطر الخيرية إلى القاهرة التفت برافو نحوي معاتباً وهو يقول: «ولكنك لم تذكر لي أنك اعترضت على هذه المبادرة» وكانت تربطني به صداقة قوية، فأجبته بأنني قد أشرت على الرئيس بإغفالها ولكنه كان مقتنعاً بأن مبادرته سوف تقوي موقف مصر دولياً أكثر وأكثر. وأضفت انني متأكد من أنه سيعلن في أول فرصة تصميمه على الحل الشامل.

وفي ٢٦ مارس بدأت جولة في بعض الدول الأوروبية لشرح موقفنا الايجابي بعد قبولنا لمقترحات يارنج. وقد بدأت الجولة بزيارة إيطاليا، حيث قال لي الدو مورو وزير الخارجية «انني أرى أنكم قدمتم كل ما هو مطلوب منكم» وهو نفس ما لمسته بعد ذلك في باقي العواصم الأوروبية.

ولقد تقابلت في إيطاليا كذلك مع الرئيس اليوغوسلافي تيتو، الذي كان في زيارة خاصة لايطاليا، وكانت مقابلتي معه في مدينة بيزا. حين أبدى استياءه من تخاذل الولايات المتحدة وكرر إشارته إلى ضرورة التركيز على التسوية الشاملة وليس الحلول الجزئية أو الفردية بيننا وبين إسرائيل، وأظهر يأسه من إمكانية التوصل إلى حل عادل للقضية العربية عن طريق الجهود السلمية.

وذكر أن دول عدم الانحياز لن تغفر لنا أي تفريط في شبر واحد من الأرض.

ولقد لاحظت في زيارتي لايطاليا هذه المرة تزايد اهتمام الايطاليين بالموقف في الشرق الأوسط، خصوصاً وقد أصبح استمرار الأزمة بين إسرائيل والعرب يؤثر على مصالح إيطاليا في المجال الاقتصادي. وقد ذكر لي الدو مورو أن إيطاليا قد أنشأت خط أنابيب لنقل البترول من تريستا إلى انجستاد في جنوب ألمانيا، وكان من المتوقع دخول ألف ناقلة بترول سنوياً إلى تريستا لتشغيل الخط، إلا أن غلق قناة السويس مدة طويلة قد تسبب في خسارة اقتصادية كبيرة لايطاليا. وقد أطلعني أيضاً على نتيجة زيارته للولايات المتحدة وإسرائيل مؤخراً. وذكر بأنه لمس خلال مباحثاته مع

روجرز أنه لا يوافق إسرائيل على موقفها الأخير من رفض مقترحات السفير يارنج. وأضاف مورو بأنه يتوقع أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً إيجابياً بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن. وقد أبلغته بأننا نرحب باشتراك إيطاليا كدولة كبرى في حوض البحر الأبيض المتوسط في المساهمة مع قوات الأمم المتحدة بالنسبة لضمانات السلام.

وعندما وصلت إلى باريس، كنت مرتبطاً باجتماع قررته لكافة سفراء مصر في العواصم الأوروبية تمهيداً للقيام بحملة في هذه العواصم، لشرح الموقف السلبي لاسرائيل الذي يهدد احتمالات السلام بالمنطقة. ووصل إلى باريس في نفس الوقت السفير جونار يارنج واجتمعت معه في يوم ٢٩ مارس. وهنا تحدث يارنج بصراحة قائلاً: انه بعد الموقف الأخير لاسرائيل لم يعد لديه ما يفعله أو يضيفه على الجهود التي قام بها خلال السنوات الماضية وانه قد فقد الأمل الآن بشكل كامل في تحقيق أي تقدم بعد رفض إسرائيل لمقترحاته التي تعني بوضوح رفضها لتنفيذ التزاماتها المحددة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وذلك بالرغم من استعداد مصر لتنفيذ التزاماتها في نفس القرار. وأضاف يارنج انه يشعر بالأسف العميق من أن الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تحاول بدرجة كافية في إقناع إسرائيل بالتحرك الجاد نحو السلام، الأمر الذي لا يمكن السير فيه قدماً بدون التزام واضح من إسرائيل بعدم اللجوء إلى الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة وعن طريق الغزو العسكري، ولذلك فانه مضطر الآن إلى الانسحاب من مهمته والعودة نهائياً إلى منصبه كسفير لبلاده، السويد، في موسكو.

وكان اجتماعي بالرئيس الفرنسي بومبيدو في أول ابريل، حيث قال لي إنه لا يوجد من يستطيع أن يطالب من مصر أكثر مما قدمت، وفي نفس الوقت فلا يعقل أن يتنازل مصري عن أرضه لاسترضاء المطالب التوسعية الإسرائيلية، كما إنه لا يحق لأحد أن يطالب مصر بذلك. وبعدها استفسر الرئيس بومبيدو مني عن مبادرة السادات التي أعلنها في فبراير، مستفسراً عن السبب في الإعلان عنها بطريقة يفهم باتجاه مصر لقبول حل جزئي مع إسرائيل.

وقد أكدت له أن ما يقصده الرئيس السادات هو التسوية الشاملة، وان اقتراحه بانسحاب إسرائيل لمسافة ما شرق قناة السويس ليس سوى مرحلة يجب أن يتلوها مراحل أخرى إلى أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن بكامله.

ولقد أرسلت برقية إلى الرئيس السادات تتضمن الحديث الذي دار مع بومبيدو وانطباعه عن المبادرة.

وقد رأى الرئيس السادات بعد ذلك وإزاء الاستفسارات العديدة التي تلقاها أن يزيل تلك البلبلة التي حدثت على الساحة الدولية فنشرت الصحف في مصر تفسيراً للمبادرة باعتبارها مرتبطة بالتسوية الشاملة.

ومرة أخرى خرجت من باريس بانطباع انه لم يعد هناك مكان لأي حل سياسي وتأكد انطباعي هذا مرة أخرى بعد لقائي مع جاستون ثورن وزير خارجية لوكسمبورج، وكنت أحرص على الدوام على لقائه، فهو يمثل أصغر دولة في أوروبا. وكان يتميز بالوضوح وبفهمه العميق لابعاد الصراع السياسي في الشرق الأوسط، وقد أكد في حديثه معي على تأييده العميق لردنا الإيجابي على مقترحات يارنج.

وفي تلك الجولة قابلت أيضاً جوزيف لونز، وكنت ألمس معاناته عند الحديث عن دور إسرائيل. فقد أصبح يدرك الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق السلام، ولكنه في نفس الوقت يمثل هولندا التي يوجد بها رأي عام متعاطف مع إسرائيل منذ اضطهاد هتلر لليهود. وكان قد اختلط الأمر على الكثيرين في أوروبا بحيث لم يستطيعوا التفرقة بين العطف على اليهود كأفراد، وبين السياسة العدوانية لإسرائيل كدولة.

ولقد اختتمت جولتي في أوروبا الغربية بزيارة اليونان، وهي من الدول التي وقفت إلى جانبنا دائمًا في ظل مختلف الأنظمة وترتبط مع مصر بعلاقات وروابط قديمة ومن هناك توجهت إلى زيارة إيران تلبية لدعوة من الحكومة الإيرانية.

ولقد قدمت إلى الرئيس السادات تقريراً عن انطباعاتي لما سمعته في العواصم التي زرتها، فذكرت بأن هناك اجماعاً بأن مصر قد فعلت كل ما في وسعها ولم تعد تستطيع أن تقدم أية تنازلات سياسية وإن التحرك نحو السلام الآن لا بد أن يأتي من إسرائيل.

وذكرت أن المبادرة التي تحظى بإجماع دولي الآن هي مقترحات يارنج، وعلينا الاستمرار في مطالبة الولايات المتحدة بدعمها لأنها شبيهة بمبادرة روجرز، وفي نفس

الوقت يجب أن ننتبه إلى أن إسرائيل تحاول بمعاونة الولايات المتحدة أن تصرف الأنظار الآن عن مقترحات يارنج، والتركيز بدلاً منها على موضوع فتح قناة السويس، وبالنسبة لإسرائيل ذكرت للرئيس أن الدومورو وزير خارجية إيطاليا أخبرني بأنه استقى معلومات من زيارته الأخيرة لإسرائيل تشير إلى الإصرار الإسرائيلي على ضم مرتفعات الجولان السورية والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ونزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء في حالة إعادتها إلى مصر. كما ذكر لي زاهدي وزير خارجية إيران وهو وثيق الصلة بالحكومة الأمريكية بأن الولايات المتحدة ليست مستعدة للضغط الفعّال على إسرائيل في الوقت الحاضر. وذكر لي الرئيس تيتو إن الهدف الأمريكي الآن هو مجرد كسب الوقت واستمرار حالة اللاسلام واللاحرب لأنها يمكن أن تؤثر بطريقة مدمرة على الروح المعنوية لدى أفراد الشعب والقوات المسلحة المصرية، ولذلك فكلما بكرت مصر بعملها العسكري يكون هذا أفضل. بل وإن شاه إيران أخبرني انه من الضروري على مصر أن تقوم بعمل عسكري لتحريك الموقف، وأضاف الشاه إن حرب الاستنزاف التي شنتها مصر طوال سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ضد الاحتلال الإسرائيلي قد كبدت إسرائيل خسائر فادحة كان الإسرائيليون يخفونها ولكنهم شكوا إليه أكثر من مرة من ضخامتها.

وعندما أبلغت الرئيس السادات بأن إسرائيل تروج في عواصم أوروبا الغربية أن مبادرته في فبراير لا تخرج عن إطار إتفاق خاص بقناة السويس وحدها مع إستمرار احتلالها لسيناء، ذكر الرئيس السادات بأنه سوف يعلن رسمياً سحب تلك المبادرة وكان شديد الاستياء من تخاذل الولايات المتحدة وعدم تجاوبها بالنسبة لمبادرته.

وعندما اعترضت على ذلك، ذكرني الرئيس بأنني كنت معارضاً لها من البداية فأجبته بأن هذا صحيح ولكننا بعد أن أعلناها فلا يجوز سحبها لأن إسرائيل في هذه الحالة ستخرج إلى العالم لتقول ان مصر كانت تقوم بمناورة سياسية ولم تكن جادة من البداية وإنما علينا بأن نؤكد من جديد أن المبادرة هي مرحلة مرتبطة بالحل الشامل.

وقد أعلن الرئيس في خطابه في عيد العمال في أول مايو توضيحات قاطعة لمبادرته بأنها جزء مرتبط تماماً بالحل الشامل.

ولم أبق بالقاهرة سوى أربعة أيام فقط، طرت بعدها إلى موسكو للتشاور مع الحكومة السوفييتية طبقاً للتفاهم الذي كان قد تم بيننا أثناء زيارة بودجورني للقاهرة في شهر يناير. وهكذا سافرت إلى الاتحاد السوفييتي في ١٥ إبريل وكانت لهذه الزيارة أهمية سياسية لأنها جاءت في أعقاب فشل مبادرة يارنج.

وقد بدأت مباحثاتي في موسكو مع أندريه جروميكو وزير الخارجية، وقد لمست من تجربتي مع موسكو أن وزارة الخارجية السوفييتية تعبر دائماً عن رأي القيادة السوفييتية ولم ألمس في أي وقت اختلافاً في الاتجاه أو تضارباً في المواقف بينهما. وذلك بعكس ما يجري في واشنطن في ذلك الوقت حيث أصبحت وزارة الخارجية الأمريكية تسير في طريق ثم نفاجأ بعكسه من البيت الأبيض.

ولقد توصلت في موسكو إلى التفاهم مع جروميكو حول ١٤ نقطة كانت تمثل الموقف السياسي المشترك بيننا. وبالرغم من أن هذا التفاهم لا يتعرض للمسائل العسكرية وهو مجال كان جروميكو يحرص على عدم الخوض فيه، إلا أن المدلول السياسي للتفاهم كان يعبر بوضوح عن أهمية العمل العسكري. وقد تناولت نقاط التفاهم ما يلي:

١ ـ أصبح من المؤكد أن إسرائيل لن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة بعد أن أكدت ذلك في ردها على مذكرة يارنج.
٢ ـ إن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل لتغيير موقفها بالرغم من إعلان روجرز عن تأييده لمبادرة يارنج، وبدلاً من ذلك فإن الولايات المتحدة تواصل دعم إسرائيل عسكرياً واقتصادياً.
٣ ـ أهمية الاستمرار في التحرك السياسي للضغط على الولايات المتحدة.
٤ ـ فتح قناة السويس يكون في إطار التسوية الشاملة وتنفيذ قرار مجلس الأمن، وهو الأمر الذي يتطلب أن ترد إسرائيل إيجابياً على مقترحات يارنج.
٥ ـ حضور الأطراف المعنية مع يارنج الاجتماعات الرباعية في نيويورك (وكان ذلك أصلاً إقتراحاً من شومان وزير خارجية فرنسا بهدف تحريك الموقف، ولقد أيدت الفكرة مبدئياً، ولكنني طرحت مجموعة من التساؤلات ومنها طبيعة إشتراك الدول الاربع وهل سيكونون مجرد مراقبين مثلاً؟ وفي هذه الحالة يصبح الاجتماع غير فعّال. واذا رفضت إسرائيل الاشتراك او رفضت تنفيذ مقترحات

بارنج فماذا سيفعل الاربع الكبار. وقد أوضحت رأيي بأن دور الدول الاربع يجب أن يكون دوراً إيجابياً للعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن).

٦ ـ اشتراك الدول الأربع الكبرى في تقديم ضمانات السلام بعد عودة إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ على جميع الجبهات، وتكون قوة السلام المقترحة متضمنة لقوات دول إضافية ويكون تواجد القوة على جانبي الحدود العربية والإسرائيلية ويتم تجديد مدة بقاء القوة بقرار من مجلس الأمن.

٧ ـ يتم حق تقرير المصير لسكان قطاع غزة بعد إنسحاب إسرائيل منه، مع وجود إرتباط إداري بين مصر والقطاع إلى أن يتم ظهور نتيجة الإستفتاء.

٨ ـ تواجد نقطة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في شرم الشيخ للإشراف على حرية الملاحة.

٩ ـ بالنسبة للحدود فإن الانسحاب الإسرائيلي يكون إلى مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧ على جميع الجبهات مع إمكانية إجراء تعديلات طفيفة بالنسبة للضفة الغربية وبشرط أن تكون لدوافع إقتصادية أو إدارية وتكون متبادلة وليست من طرف واحد.

١٠ ـ بالنسبة للقدس، فإن القدس الشرقية ينطبق عليها نفس الوضع الخاص بانسحاب إسرائيل منها إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

١١ ـ تأييد الحقوق السياسية الكاملة والمشروعة للفلسطينيين.

١٢ ـ بالنسبة لقيام الدولة الفلسطينية، فلقد تعهد الملك حسين في رسالة منه إلى الرئيس السادات بإجراء استفتاء لسكان الضفة الغربية بعد تحريرها ليقرروا مصيرهم، بما في ذلك حقهم في قيام دولة فلسطينية.

١٣ ـ عدم جدوى طرح القضية من جديد على مجلس الأمن.

١٤ ـ الإهتمام بالتحرك الإعلامي وضرورة التركيز على رفض إسرائيل للإنسحاب والدور المنحاز للولايات المتحدة.

ولقد كانت تلك النقاط الأربع عشرة تمثل في الواقع الموقف السياسي المشترك الذي توصلنا إليه مع الاتحاد السوفيتي خلال مباحثاتي. بعدها اجتمعت مع كوسيجين رئيس الوزراء وأبلغته برسالة من الرئيس السادات كانت تتناول الجانبين العسكري والاقتصادي. فلقد كان الرئيس السادات يرى أن المعركة مقبلة ولا بد من التعجيل بوصول الدعم العسكري والاقتصادي لمصر.

وكان كوسيجين قد بعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون في ٢٨ فبراير على أثر رفض إسرائيل لمذكرة يارنج وتخاذل الولايات المتحدة في دعم موقف يارنج، ولم يكن كوسيجين قد تلقى بعد رد نيكسون على الرسالة حينما كنت في موسكو. ولكن بعد أيام قليلة من عودتي إلى القاهرة جاء السفير السوفياتي فلاديمير فينوجرادوف لمقابلتي في ٢٢ ابريل وسلمني صورة من رد نيكسون، ومرة أخرى كان منطق نيكسون في رده هو أن النشاط العسكري السوفييتي في المنطقة هوالذي يعرقل أي تقدم في القضية. أما فيما عدا ذلك فلم تتضمن رسالة نيكسون أي موقف إيجابي محدد.

ويبدو أن روجرز أراد أن يقوم بمحاولة أخيرة يؤكد فيها أن وزارة الخارجية لا زالت تمارس دورها. فجاءني دونالد برجس ليخطرني بأن مستر وليم روجرز، يرغب في أن يزور مصر ضمن جولة له بالمنطقة لمناقشة التطورات السياسية الراهنة.

وعندما أبلغت الرئيس السادات برغبة روجرز في الحضور طلب الرئيس أن نخطره بترحيبنا باستقباله، وبأن نبلغه أيضاً بأننا نرجو أن تكون معه مقترحات محددة وليس مجرد مواقف غامضة كما حدث أثناء زيارة سيسكو لنا في العام الماضي والتي اكتفى خلالها بأن يردد أن الهدف من زيارته هو بناء جسور الثقة بين مصر والولايات المتحدة.

وقد طلبت من لجنة التخطيط بوزارة الخارجية أن تعد لي بهذه المناسبة موجزاً بالوعود التي تلقيناها من الحكومة الأمريكية خلال السنوات الأربع الأخيرة ولم تنفذها حتى تكون الصورة واضحة بين أيدينا ونحن نتفاوض مع روجرز. وقد تضمن التقرير كافة التعهدات التي قدمتها الولايات المتحدة ثم تراجعت عنها.

ولقد كانت كل تلك الصورة في ذهني بينما كنت أستقبل وليم روجرز في القاهرة ومع ذلك فلقد كنت أريدها فرصة جديدة لكي يراجع روجرز الموقف معنا بنفسه، في مطلع جولته بالمنطقة التي كانت تتضمن أيضاً السعودية والأردن ولبنان وإسرائيل.

وفي الجلسة الأولى من المباحثات التي عقدت في نفس يوم وصوله إلى القاهرة في ٤ مايو، بادرني روجرز إلى الحديث قائلاً:

«إنني أعتقد أن هذه أول مرة يزور فيها وزير خارجية الولايات المتحدة دولة لا تتبادل معها علاقات دبلوماسية. والسبب في الزيارة هو رغبتنا المخلصة في تحقيق تسوية سلمية وهو الأمر الذي أود إقناع أصدقائنا المصريين به».

«وعندما تقابلنا في نيويورك لأول مرة، ذكرت لك أن حكومتي ستعمل بقدر إمكاناتها لتحقيق التسوية السلمية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وتناقشنا طويلاً حول من الذي يقوم بالخطوة الأولى وما هي الإجراءات التي تتبع. وبالرغم من أن التسوية السلمية لم تتحقق حتى الآن، إلا انني أستطيع القول بأن هناك تقدماً، والفضل في ذلك يرجع إلى الخطوات التي قامت بها حكومتك، والتي ادت إلى خلق جو يسمح بإيجاد التقدم».

«وعندما طلب السفير يارنج من مصر وإسرائيل تحديد مواقفهما كان رد مصر مؤاتياً حيث ذكرتم موقفكم بوضوح وقلتم إنكم على استعداد للاعتراف بسيادة إسرائيل والعيش في سلام بشروط حددتموها. ولكن إسرائيل لم تستخدم نفس الأسلوب ولم يكن ردها مؤاتياً، وعندما حددت موقفها ذكرت ما ترفض القيام به ولم تكن إيجابية في ردها، فذكرت ما لن تفعله ولم تذكر ما تنوي أن تفعله».

وأضاف وزير الخارجية الأمريكي: «إن موقف حكومتي معروف ومعلن وهي لا توافق على أي تعديلات إقليمية كبيرة، كما لا توافق على الإستيلاء على الأراضي بالقوة ونحن نحاول إقناع إسرائيل بأن موقفها غير سليم. ونحن لا نستطيع الضغط عليها».

«وقد أدى إقناعنا لإسرائيل إلى تحقيق بعض التغيير في الموقف الإسرائيلي والدليل على ذلك أن مسز مائير كانت تقول في الماضي إنه لا بد من مفاوضات مباشرة ووقف دائم لإطلاق النار، ثم عدلت عنهما، وكانت ترفض استخدام كلمة الإنسحاب ثم قبلت باستعمالها. ومع ذلك فإن حكومتي غير مكتفية بهذه التغييرات، وسنفعل ما نستطيع مع إسرائيل لتحريك المفاوضات، وما زالت هناك إختلافات واسعة نظراً لتعقد المشكلة، ومن المهم الاحتفاظ بقوة الدفع. إننا نقدر انه لا يمكن الانتظار طويلاً حتى لا يفقد الناس الأمل لأن ذلك يدفع إلى وقوع قلاقل وأضعاف الحكومات. ونحن نسلم بأن أي حل مؤقت لا يكفي ويجب السعي لحل دائم، وهذا هو أفضل وقت لتحقيق تسوية سلمية. هذا هو الموقف

الرسمي والعلني للحكومة الأمريكية، ولا يوجد أي اختلاف حوله بين الرئيس نيكسون ووزارة الخارجية».

وأضاف وليم روجرز قائلاً: «إنني أود أن أوضح أن مصر ليست مطالبة بعمل أي شيء ولا نطالبكم بشيء، فقد قمتم بكل ما يمكن القيام به».

وقال روجرز: «إن ردكم على يارنج كان باعثاً على التقدير، واعترف الجميع بذلك، وقد انعكس هذا في التأييد الدولي الذي حصلتم عليه. وهنا أود أن أشير إلى الخطوات التي قام بها الرئيس السادات في هذا المجال. إن الجميع يقدرون أنه لا بد من أن تقوم إسرائيل بعمل حتى تتحرك المفاوضات، ولكن الولايات المتحدة لا ترغب في مواجهة علنية مع إسرائيل ونود تلافي ذلك، وسوف نستمر على الاتصال والتشاور معكم».

وأضاف روجرز: «فيما يتعلق بإعادة فتح قناة السويس فقد ذكر الرئيس السادات اقتراحه في فبراير وكان موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي قد سبق أن أشار إلى نفس الفكرة ثم مسز مائير ذكرت انها سوف تنظر في الأمر. وأود أن أوضح أن الحكومة الأمريكية ليست لها مصلحة وطنية في إعادة فتح القناة، ويرى بعض الأمريكان ان فتح القناة ضد مصلحتنا لأن السوفييت سوف يستفيدون أكثر. ومع ذلك فالولايات المتحدة تؤيد فتح القناة لعدة أسباب:

أولاً: إن قناة السويس لا بد أن تفتح لأهميتها الدولية كممر مائي هام.

ثانياً: إن فتحها علامة على إمكان تحقيق تقدم.

ثالثاً: إن فتحها يعطي إطاراً من الوقت يساعد يارنج في مباشرة مهمته والتوصل إلى تسوية، أي أن هذا يعطي وقتاً إضافياً لإجراء المفاوضات. وموقفنا هو أن الاتفاق حول القناة لن يكون هدفاً في حد ذاته ويجب أن تتم صياغته بطريقة توضح هذا المعنى، فالهدف الذي يسعى إليه الجميع هو التسوية وفقاً لقرار مجلس الأمن وان أي حل مؤقت لا يؤدي إلى الحل النهائي لا نؤيده، ولذلك يجب التأكد من أن الحل المؤقت لن يعطل التسوية النهائية بالنسبة للأراضي وبالنسبة للفلسطينيين.

واختتم روجرز حديثه قائلاً: «إنه أياً كانت نتيجة هذه الزيارة فإنني أود أن تقتنع مصر أن الولايات المتحدة تقوم بجهود صادق لحل المشكلة. والولايات

المتحدة تعتقد إن الجو مناسب للتسوية عما كان عليه في العام الماضي، فلا يوجد للتسوية بديل سوى الحرب والدمار، ولذلك نعتقد أنه يجب التوصل إلى تسوية، وإلا كان هناك خطر شديد على السلام العالمي».

وترك روجرز الحديث إلى جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية ليتقدم لنا بمقترحات يعلم مسبقاً بأننا لن نقبلها، فقال سيسكو: «إنه من محادثاتنا واتصالاتنا أصبح لدينا انطباع بأنه يمكن عمل شيء ما بالنسبة لأربعة موضوعات، هي:

١ ـ فتح قناة السويس.
٢ ـ انسحاب إسرائيل من القناة (واستخدم سيسكو هنا كلمة «التراجع») وقاطعه روجرز قائلاً: «يجب استخدام كلمة «الانسحاب» وليس «التراجع» وسوف نعطيكم انطباعاً لموقف إسرائيل وما تفكر فيه. ومن المهم خلال هذه الأيام أن ننقل شعورنا بالنسبة لموقف إسرائيل».

واستأنف سيسكو شرح باقي الموضوعات الأربعة التي كان يتناولها، فأضاف قائلاً إن الموضوع الثالث، هو الاتفاق على وقف إطلاق النار كجزء من التسوية المؤقتة. والموضوع الرابع، هو كيفية الربط بين التسوية المؤقتة وبين التسوية الشاملة، فالتسوية المؤقتة ليست بديلاً عن التسوية الشاملة وليست هدفاً في حد ذاتها.

وتحدث روجرز مرة أخرى فقال: «إنني أظن أن هذا أساس جيد لمباحثاتنا وقد يكون من الأوفق ألا نتبع أساليب الأمم المتحدة من أنه يجب تقديم ورقة ثم بحثها، بل الأفضل هو المناقشة ثم الاتفاق على ورقة».

وهنا تحدثت معلقاً، فقلت: «إذن فمن الواضح هنا اننا لن نبحث أوراق عمل وإنما مجرد تبادل للآراء. وسوف أتقدم ببعض الأسئلة خلال اجتماعنا التالي، ولكن الآن لي ملاحظة مبدئية، وهي اننا عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، فإن هذا كان نتيجة بحث شامل واجتماعات طويلة بيني وبين الجانب الأمريكي، إتفقنا خلالها قبل صياغة القرار على جميع النقاط، وتعهدت الولايات المتحدة بأنها سترتبط بما جاء في القرار وتعمل على تنفيذه، وبذلك نكون قد سلكنا في نوفمبر ١٩٦٧ ما تقترحونه الآن بالضبط ومع ذلك مازال القرار كما هو بدون تنفيذ. ولقد ناقشني السناتور إدموند ماسكي في هذا الأمر عندما زارني منذ بضعة أسابيع وكان يردد ما سمعه في إسرائيل من أن قرار مجلس الأمن مجرد مبادىء يتم التفاوض

بشأنها، وقلت له ان قرار مجلس الأمن لم يصلنا من المريخ وإنما جاء عقب مناقشات طويلة وعلى أساس تنفيذ ما تضمنه من إلتزامات على كافة الأطراف».

فقال روجرز ضاحكاً: «أرجو ألا تحاسبني على ما يذكره سناتور ماسكي».

وفي اليوم التالي عقدنا جلستنا الثانية من المباحثات مع الوفد الأمريكي برئاسة وليم روجرز، وقد بدأت بالحديث في هذه الجلسة متناولاً خلاصة محادثاتنا في المرات الثلاث التي اجتمعت فيها معه في العام الماضي، وأيضاً محادثات سيسكو معي وخرجت من هذا كله بأنه: «بعد كل تلك السنوات فإن زيارتك هذه سوف تساهم اما في إقرار سلام بالمنطقة، وإما في نشوب الحرب. وقد ذكرت بالأمس انه اذا لم يتحقق السلام فستقوم حرب، وهذا صحيح ولقد شرحت لك في نيويورك ان هدفنا الاساسي هو رفع مستوى المعيشة في بلدنا، الأمر الذي يدعونا للعمل من أجل تحقيق السلام. وعندما كنا نقول إن إسرائيل تصر على فكرة التوسع، كنا نسمع منكم أن إسرائيل لا تريد سوى الأمن والسلام وانها لا تريد التوسع. ومن خلال معالجتي للمشكلة منذ سنة ١٩٤٨ كنت أطلع على تصريحات قادة إسرائيل وعن أهدافهم التوسعية ونعاني من عدوانهم. وقد احتجنا إلى ثلاث سنوات ونصف لكي نثبت للعالم أن إسرائيل تسعى للتوسع وليس للسلام برفضها لمقترحات يارنج».

قلت مستأنفاً حديثي: «لقد قال أحد وزراء إسرائيل مؤخراً ان أيزنهاور في عام ١٩٥٦ أعطى أمراً إلى بن جوريون بالانسحاب من الأراضي المصرية فنفذه في الحال أما الآن فإن نيكسون لن يستطيع إعطاءنا الأوامر».

وأضفت قائلا «نحن لا نريد منكم إعطاء أوامر لأحد، لأن هذا واجب مجلس الأمن. وإسرائيل لن تنسحب ما لم يتم إجبارها على ذلك، ويوجد لذلك طريقان، فاما أن نقوم بذلك بأنفسنا وقد ننجح أو نفشل، واما أن يتم ذلك بوسائل سلمية وهذا يحتاج إلى تعاون واشنطن معنا».

ثم أشرت إلى تقرير أمامي وقلت لوزير الخارجية الأمريكي: «إن أمامي تقريراً من ثلاث عشرة صفحة عن وعود وتعهدات أمريكية لم تتحقق، وأنتم تتحدثون الأن عن «إقناعهم» في إسرائيل بالتحرك جدياً نحو السلام، ونريد أن نعرف كم شهراً أو كم سنة ستحتاجونها «لإقناعهم»؟.»

وأضفت قائلاً: «إنكم حاولتم إقناعهم ورفضوا، وأنتم لا تريدون استخدام الضغط، ولا تريدون منا الذهاب إلى مجلس الأمن، والنتيجة هي تحدي إسرائيل للجميع بما في ذلك يارنج وقرارات الأمم المتحدة. وقد أبلغنا يارنج في ردنا عليه بأننا مستعدون لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، علمًا بأنكم لم تطلبوا منا ذلك في كل مقترحاتكم السابقة».

أما بالنسبة للتفاوض بشأن فتح قناة السويس، فقد قلت لروجرز: «إن هدفنا ليس فتح القناة، فهذا سيحدث في يوم ما. ومن الناحية الاقتصادية فإن الدعم العربي أكبر من دخل القناة. والمشكلة هي في استرجاعنا لأراضينا بالكامل، ولذلك فإننا نرغب في بحث خطة شاملة للانسحاب الإسرائيلي».

فإذا تعهدت إسرائيل بتنفيذ مقترحات يارنج فبالنسبة لسيناء فإننا نرى أن يتم الانسحاب على مرحلتين: الأولى: تتضمن انسحاب إسرائيل إلى خط من العريش شمالاً إلى رأس محمد جنوباً وفي تلك المرحلة يبدأ تطهير قناة السويس وتعبر القوات المصرية القناة. والمرحلة الثانية: تستكمل فيها إسرائيل الانسحاب إلى حدودنا الدولية والانسحاب من قطاع غزة، وذلك في تاريخ محدد لكل مرحلة. ونقطة أخرى يجب أن أكون واضحاً فيها، وهي اننا لا نقبل نزع سلاح سيناء كلها حتى ولو قبلت إسرائيل نزع سلاح صحراء النقب. فهل أنتم مستعدون لإقناع إسرائيل بما يتمشى مع مقترحات يارنج؟ وإذا رفضوا، فماذا ستفعلون؟.

وقد رد روجرز: إن كل ما نستطيع عمله هو أن نعمل على إقناع إسرائيل. وهناك عامل معقد، وهو الوجود السوفييتي، فإذا أغفلنا عيوننا عن الوجود السوفييتي في مصر فلن نجد تأييداً كاملاً في الولايات المتحدة. ولا يكفي إذن الكلام في إطار موقف مصر وإسرائيل، فإذا قلنا إننا سنوقف كل السلاح عن إسرائيل فلن نجد تأييداً لذلك في بلدنا بسبب وجود السوفييت وقيامهم بتوريد السلاح لكم وتلك حقيقة يجب مواجهتها. .

وقد أشار في حديثه إلى الخلافات بيننا وبينهم حول تفسير قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وفي اجتماع تالٍ عاود روجرز الحديث فقال: «لقد سألتني عما سنفعل لتنفيذ السياسة التي نعلنها، والإجابة هي إننا سوف نفعل كل ما نستطيع ولو لم يكن هناك

وجود سوفياتي في مصر كان يمكننا أن نتصرف بطريقة أفضل».

وأضاف روجرز: «لقد سألتني أيضاً عما إذا كانت لدى إسرائيل خريطة للحدود ونحن لا نعلم عن مثل هذه الخريطة، وإن كنا نعلم عن أفكارهم العامة بالنسبة لموقفهم من الأراضي. وقد ترددنا في الإفصاح عنها لعلمنا بأنكم لن تقبلوا هذه الأفكار بسهولة، وقد يؤدي الإفصاح عنها إلى تعقيد الأمور. ومع ذلك فإنه يمكن بدبلوماسية نشيطة تغيير هذه الأفكار بحيث يمكنكم قبولها».

وهنا تكلم جوزيف سيسكو، فقال: «أود أن أضيف أن إسرائيل طلبت منا القيام بدور فعّال ونحن على استعداد لذلك ونريد سماع آرائكم بشأن النقاط الأربع التي ذكرناها أمس، ونود طرح بعض أسئلة، نرجو أن تعتبروها أسئلة افتراضية:

السؤال الأول : ما هو موقف مصر، أو ما هي الترتيبات التي تفكر فيها مصر بالنسبة للأراضي التي تخليها إسرائيل شرق قناة السويس؟ ولا يخفى عليكم أن إسرائيل لديها إعتراضات قوية على عودة القوات المصرية لتلك الأراضي.

السؤال الثاني : إذا تم الانسحاب، فهل فكرت مصر فيما سيحدث التحصينات العسكرية الإسرائيلية شرق القناة؟ هل ستدمرونها أم ستبقون عليها؟ إنني أتكلم هنا عن خط بارليف.

وهنا تساءلت قائلاً: وهل إسرائيل تريد الحفاظ على تلك المنشآت للعودة إليها؟! أجاب مستر روجرز: إن الفكرة هي أن إسرائيل تتحدث الآن عن الحل المؤقت وليس الحل النهائي الذي يمكن معه تدمير هذه المنشآت.

وقال سيسكو: إنني أود أن أوضح أن هذه أسئلة أمريكية لم تطلب منا إسرائيل توجيهها إليكم (!) والآن أعود إلى استكمال أسئلتنا.

السؤال الثالث : ما هو رأي مصر بالضبط في مبدأ وقف إطلاق النار كجزء من التسوية، بدون تحديد تاريخ معين لانتهاء وقف إطلاق النار؟.

السؤال الرابع : ما هي التأكيدات العملية التي يمكن أن تعطيها مصر ضد الإخلال بما يتم الاتفاق عليه؟.

السؤال الخامس : هل هناك شيء يمكن لمصر القيام به في الضفة الغربية للقناة من الناحية الرمزية؟ (ويعني بذلك تخفيض القوات المصرية).

السؤال السادس : هل هناك لفتة رمزية ممكنة من جانبكم مثل تبادل الأسرى؟.

وتحدث مستر روجرز فقال: أكون شاكراً ومقدراً لو أمكن حتى في حالة عدم التوصل إلى اتفاق أن يتم تبادل الأسرى. إن هذا الموضوع هام جداً في الولايات المتحدة حالياً بخصوص فيتنام وسيكون له تأثير كبير على الرأي العام الأمريكي (وكانت مصر تحتفظ بمجموعة كبيرة من الأسرى الإسرائيليين من أيام حرب الاستنزاف، وفي مقدمتهم مجموعة كبيرة من طياري الفانتوم الذين وسطت إسرائيل أطرافاً كبيرة من أجلهم في سنة ١٩٧٠) والواقع انني لا أرى رمزاً أنسب من تبادل الأسرى للتعبير عن حسن النية، وسيكون الوقع أكبر لو تم هذا أثناء وجودنا في مصر.

وهنا أضاف سيسكو معلقاً: لا شك أن مثل هذا العمل سيقوي من موقفكم الدولي ويزيد من التأييد الذي حصلتم عليه.

وهنا شعرت بمدى ضعف الإدارة الأمريكية إزاء المطالب الإسرائيلية حتى ولو كانت تتعلق بأمور داخلية مثل موضوع الأسرى الذي كانت تتعرض فيه الحكومة الإسرائيلية لضغوط داخلية.

وبدأت من جانبي أرد على بعض النقاط التي أثارها روجرز وسيسكو، فقلت: «إن لي تعليقاً مبدئياً، وهو يتعلق بما ذكرتموه عن وجود اختلاف بين الولايات المتحدة ومصر حول تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. والواقع أن الولايات المتحدة عندما كانت تتشاور معنا بشأن القرار، وبعد صدوره فعلاً أي طوال عام ١٩٦٧، لم يتبين لنا مطلقاً وجود مثل هذا الاختلاف، ففي جميع الأحوال كان أساس تحركنا هو استعادة جميع الأراضي التي غزتها إسرائيل في يونيو ١٩٦٧، أي عودة إسرائيل إلى مواقع ٤ يونيو على جميع الجبهات. وعندما تكلمت

بالنسبة لمصر عن الإنسحاب الكامل فقد حرصت أن يكون كلامي في إطار مذكرة يارنج التي جاء فيها أن على إسرائيل الإنسحاب إلى حدود مصر الدولية. كما أن مشروعكم أنتم الذي تقدمت به عام ١٩٦٩ كان ينص على ذلك وبوضوح.

قال روجرز: نعم. المشروع الذي تقدمنا به جاء فيه أن على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وكانت هناك بعض الإشتراطات منها ما يتعلق بغزة، وبإمكانية إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وبترتيبات مرضية خاصة بشرم الشيخ. على أساس ترك مثل تلك الترتيبات للمفاوضات.

قلت له: إننا نعلم هذا، ولكن في النهاية بعد هذا كله، فعلى إسرائيل أن تنسحب إلى حدود ٤ يونيو.

رد روجرز: هذا صحيح، وبالطبع عندما تتحقق الإشتراطات الثلاثة.

قلت لوزير الخارجية الأمريكي: أنتقل الآن إلى مسألة أخرى، أبرزتها في حديثك، وهو أن الوجود السوفييتي في مصر يشكل عنصراً معقداً، أو يشكل عقبة. ونحن لا نتفق معكم في هذا، بل إننا نرى أن الاتحاد السوفييتي بقبوله الاشتراك في قوة دولية لحفظ السلام كجزء من التسوية إنما يساهم في التوصل إلى حل سلمي، وقد تكون هذه سابقة طيبة لتعاون الدول الأربع الكبرى في المحافظة على السلام العالمي.

ثم إنك تكلمت كذلك عن خطوة مؤقتة وانها ستكون مرتبطة بالحل النهائي الذي يعتبر مرتبطاً بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي ترون منذ الآن اننا نختلف على تفسيره. وبذلك نكتشف في النهاية اننا ندور في حلقة مفرغة.

وبالنسبة للانسحاب أرجو أن توجهوا إلى إسرائيل سؤالاً واضحاً بالنسبة لهذه النقطة. فقد سمعت منك أن مسز مائير قد تكلمت عن الإنسحاب في حديث مع صحيفة التايمز بينما يصرح وزير دفاعها موشي دايان إن إسرائيل لن تنسحب من شرم الشيخ ومن ممر يمتد إليها من ايلات.

وأخيراً بالنسبة للأسئلة التي يثيرها مستر سيسكو أو أية أسئلة أخرى فإن موقفنا سبق وحددته بأنه يجب على إسرائيل العودة إلى مواقع ٤ يونيو بالنسبة للجبهة المصرية على مرحلتين، ففي المرحلة الاولى تنسحب إسرائيل الى خط من العريش

شمالاً إلى رأس محمد جنوباً ويبدأ تطهير قناة السويس وتعبر القوات المسلحة المصرية إلى الشرق. وبعد التاريخ المحدد لانتهاء المرحلة الأولى يتم في المرحلة الثانية إنسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية ومن قطاع غزة وتعود الإدارة المصرية للقطاع، كما تعود قوات من الأمم المتحدة إلى نفس المواقع التي كانت قبل يونيو ١٩٦٧ ويتم فتح قناة السويس للملاحة.

وقد انتهت عند هذا الحد مباحثاتنا مع الوفد الأمريكي برئاسة وزير الخارجية روجرز. بعدها اجتمع روجرز بالرئيس السادات، ولم يخرج مضمون المقابلة عن الآراء التي قيلت في جلستي المفاوضات، وكرر روجرز للرئيس السادات قوله ان مصر قد فعلت كل ما تستطيع من أجل السلام، ولا أحد يستطيع الآن أن يطالبها بالمزيد، وإنه سوف يتباحث الآن مع الإسرائيليين وإذا تم التوصل إلى شيء، وخصوصاً بالنسبة إلى خطوة مؤقتة يتم ربطها بالحل الشامل، فربما يعود سيسكو إلى القاهرة.

وكما لاحظت فلقد كانت مباحثات روجرز. والآراء التي قالها في القاهرة تعكس بوضوح مدى ضعف وزارة الخارجية الأمريكية، بل ومدى التراجع في الموقف الأمريكي نفسه. فقبل سنة واحدة لم يثر الأمريكيون أي خلاف معنا حول تفسير قرار مجلس الأمن وبالإضافة إلى ذلك فإنهم الآن يتحدثون عن «خطوة مؤقتة» أي انسحاب جزئي في سيناء، وليس عن الحل الشامل على جميع الجبهات. بل إنهم الآن يعتبرون أن مجرد ذكر إسرائيل لكلمة الانسحاب هو تطور كبير في الموقف، وهم الآن لا يعدون بأكثر من محاولة «إقناع» إسرائيل بتغيير موقفها. بينما منذ أقل من سنة كانوا يتخذون إجراءات مثل وقف إرسال طائرات الفانتوم وسكاي هوك إلى إسرائيل لحثها على التحرك نحو السلام.

وكان تفسيري لهذا كله هو أن حرب الاستنزاف التي شنتها مصر، والتي كانت في عنفوانها قبل عام مضى قد أرغمت الولايات المتحدة على أن تكون في حينها أكثر جدية في السعي نحو السلام لخطورة إستمرار الحرب على مصالحها بالمنطقة. أما الآن، وفي ظل الهدوء الفعلي على جميع الجبهات، فليس هناك ما يرغم الولايات المتحدة على التعجل، ولا على مجرد الحديث عن تسوية شاملة.

ثم يأتي روجرز إلى القاهرة لكي يتحدث عن الوجود السوفييتي في مصر

باعتباره عقبة أمام أي مجهود أمريكي لتحقيق التسوية السلمية الشاملة بالمنطقة. وهو المنطق الذي استخدمه كيسنجر ليحول الانتباه من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إلى أمر مختلف هو الوجود السوفييتي في مصر، وسوف يتأكد فساد هذا المنطق تماماً عندما قامت مصر فعلاً في يوليو من العام التالي بإنهاء مهمة الخبراء والمستشارين السوفييت في مصر، ومع ذلك فلم يتحرك كيسنجر ولم تتحرك الولايات المتحدة لتحقيق السلام الشامل.

وربما من أجل هذا لم أكن متفائلاً من إمكانية نجاح وليم روجرز في إسرائيل بعد انتهاء مباحثاته بالقاهرة، فلم يكن منطق «الإقناع» الذي سيذهب به إلى إسرائيل هو الكفيل بتغيير الموقف الإسرائيلي.

وقد تبين لي من التقارير التي كانت تصلني بعد زيارة روجرز للقاهرة ان الدوائر الأمريكية بدأت تروج بقبول مصر بوقف إطلاق النار الدائم.

ولقد حدث مثلاً ان أبغلني مندوبنا الدائم في الأمم المتحدة بأن مندوب فرنسا الدائم في الأمم المتحدة أخبره بأن الإسرائيليين يقولون ان إسرائيل تلقت تأكيدات من الولايات المتحدة بان مصر لن تستأنف العمليات العسكرية بعد انتهاء مدة سريان وقف إطلاق النار في ٧ مارس ١٩٧١، وإن الولايات المتحدة قد حصلت على تلك التأكيدات من أحد الشخصيات المصرية. فأخبرت الرئيس السادات عندما قابلته يوم ٢٢ إبريل برسالة القوني، فنفى حدوث ذلك، وعندما أشرت إلى اننا قد استنفدنا كل جهد من أجل تحقيق الحل السلمي وان الدول الصديقة أصبحت تؤيد قيامنا بالعمل العسكري فرد قائلاً: إننا ربما نستأنف العمليات العسكرية في شهر مايو أو يونيو.

بعدها بأربعة أيام تحدثت مع الرئيس السادات تليفونياً بما أبلغني به سفير يوغوسلافيا بالقاهرة بأنه تلقى برقية تفيد بأن السفير فيليبس المندوب الأمريكي المناوب في الأمم المتحدة قد أبلغ المندوب اليوغوسلافي في نيويورك بأن هناك تفاهماً أمريكياً مع مصر بشأن عدم قيام مصر بأية عمليات عسكرية لمدة شهرين على الأقل. فعلق الرئيس السادات أن في ذلك تغطية لا بأس بها بالنسبة لنا.

وبعد انتهاء مباحثات روجرز في إسرائيل، عاد إلى الولايات المتحدة وأرسل

إلينا جوزيف سيسكو ليخطرنا بنتائج تلك المباحثات، وقد اجتمعت به في ٩ مايو، ثم التقى بعد ذلك بالرئيس السادات.

ولقد تبين لنا أن زيارة روجرز لإسرائيل كانت فاشلة تماماً، فلم يستطع إقناع إسرائيل بقبول الحل الشامل في جميع الجبهات تنفيذاً لقرار مجلس الأمن، بل لم يستطع إقناع مسز جولدا مائير بقبول مبادرته بالانسحاب من سيناء أو بقبول مقترحات يارنج والتي تنص على الانسحاب من سيناء وتوقيع اتفاق سلام من مصر.

ولم يكن في هذا كله مفاجأة لنا، وإنما كانت المفاجأة الحقيقية هي أن سيسكو عاد من إسرائيل ليقدم لنا أسوأ إقتراح تلقيناه منذ حرب يونيو ١٩٦٧، طالباً رأينا فيه يتلخص في عقد اتفاق بفتح قناة السويس دون ربطه بالانسحاب الكامل.

وقد وعدت سيسكو بتقديم تعليقنا على ذلك المشروع بعد دراسته، وفعلاً، استدعيت برجس في ٢٠ مايو وأبلغته إننا بدراسة المشروع وجدنا انه مجرد عقد إتفاق بفتح قناة السويس، وأطلقت عليه اسم اتفاق القناة. وإن خطة إسرائيل كما شرحها لنا سيسكو تتضمن الآتي:

أولاً : عدم انسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية في المرحلة النهائية، أي أن موقف إسرائيل الذي حددته في مذكرتها ليارنج لم يدخل عليه أي تغيير.

ثانياً : تطالب إسرائيل بأن تتعهد مصر بفتح قناة السويس للملاحة وأن تمر السفن الإسرائيلية في القناة وفق الحل الجزئي دون أن تلتزم بالانسحاب إلى حدودنا الدولية في الحل النهائي، كما لا يرتبط ذلك بإنسحاب إسرائيل من بقية الأراضي العربية المحتلة وتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثالثاً : تطالب إسرائيل بوقف دائم لإطلاق النار على الجبهة المصرية.

رابعاً : ترفض إسرائيل عبور أي قوات مصرية إلى شرق القناة.

خامساً : أبلغنا سيسكو بأن لديه الشعور باستعداد إسرائيل للانسحاب إلى مسافة ما من القناة إلا أن إسرائيل تنوي في نفس الوقت الاحتفاظ

بأفراد من القوات المسلحة الإسرائيلية بملابس مدنية في خط بارليف من أجل الحفاظ عليه.

سادساً : وقد سبق أن ذكر مستر روجرز في حديثه أن خط بارليف يجب المحافظة عليه حيث يحتمل أن تعود إليه إسرائيل طالما اننا لم نصل إلى الحل النهائي.

سابعاً : ذكر موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي لسيسكو أن إسرائيل تفضل أن تكون هناك ترتيبات إسرائيلية مصرية مشتركة. وواضح أن الهدف من مثل هذا الاقتراح هو إبعاد الأمم المتحدة..

وذكرت في تعليقي على المشروع بأننا نرفض أي حلول جزئية وأن موقفنا الذي سبق وأعلنه الرئيس السادات يتلخص في النقاط التالية:

أولاً : ربط الحل الجزئي بانسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية.

ثانياً : عبور القوات المصرية قناة السويس واحتلال خط شرق الممرات.

ثالثاً : تحديد مدة وقف إطلاق النار بستة شهور يقوم خلالها الدكتور يارنج بوضع برنامج زمني لتنفيذ قرار مجلس الأمن على جميع الجبهات العربية.

وقد أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة تسعى إلى حملنا على التراجع إلى مواقف أسوأ بكثير من المواقف التي واجهناها في أعقاب الانتصار الإسرائيلي الضخم ضدنا في يونيو ١٩٦٧، فالولايات المتحدة لم تعد تصر على الحل المنفرد والذي رفضناه طوال السنوات الماضية، ولكنهم يريدون منا الآن الدخول في جزئيات من هذا الحل المنفرد.

ولقد لاحظت أيضاً في تلك الفترة أن الدوائر الأمريكية بدأت تردد بأنني مصمم على التسوية السياسية الشاملة بينما لا يرى الرئيس السادات مانعاً من الحل الجزئي كبداية، دون ربطه بالإنسحاب الشامل، وعندما علمت من بعض السفراء الأجانب بالقاهرة أن برجس يردد هذا القول أبلغت الرئيس السادات بذلك فعلق بأنها محاولات للتشويش على موقف مصر.

وفي نفس الشهر، بدأت دول المجموعة الأوروبية تتحرك لأول مرة وبحذر للإعلان عن موقفها في قضية الشرق الأوسط كمجموعة، فأصدرت بياناً أشارت

فيه إلى الروابط القديمة والوثيقة التي تربط بين أوروبا ودول الشرق الأوسط ومصالحها المشتركة معها، ودعت كافة الأطراف إلى إنجاح مهمة يارنج، وأكدت على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكامله.

وكان هذا في حد ذاته أمراً جديداً على السياسة الأوروبية التي كانت قد درجت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على اتباع ما تقرره واشنطن.

وفي الوقت الذي كانت فرنسا وبقية دول المجموعة الأوروبية يتبنون الدعوة إلى تنفيذ التسوية الشاملة لتحقيق السلام الدائم بالمنطقة، حدث آخر ما يمكن توقعه من الولايات المتحدة، ومن وليم روجرز بالذات. ففي مساء الأحد ٢٣ مايو جاء دونالد برجس لمقابلة السفير محمد رياض، وذكر له إنه قد أعد ورقة بنفسه رأى أن يسلمها لنا بصفته الشخصية البحتة وبغرض مساعدتنا على حد تعبيره في إعداد مذكرة تمثل موقف مصر إزاء الحل الجزئي، وإنه يتصور اننا من الممكن أن نجري عليها بعض التعديلات.

وعندما جاء لي محمد رياض بالمذكرة. وجدت انها مشروع لاتفاقية مؤقتة يتم بموجبها انسحاب إسرائيل إلى خط، مجهول، في سيناء أطلق عليه «الخط أ ب» على أن تتعهد إسرائيل بعد ذلك بالإنسحاب إلى الحدود التي يتم الاتفاق عليها في اتفاق سلام مع مصر.

لاحظت عند دراسة ورقة برجس انها تهدف إلى أن نوقع مع إسرائيل اتفاقاً مؤقتاً تحت إشراف يارنج على غرار إتفاقية الهدنة التي وقعناها مع إسرائيل عام ١٩٤٩، تحت إشراف دكتور رالف بانش، ومدة الاتفاقية المؤقتة الجديدة التي يعرضها علينا برجس هي ستة أشهر على أن يكون لممثل الأمم المتحدة الحق في أن يجدد وقف إطلاق النار. وجاءت خالية من الإشارة إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية، بل يكون الانسحاب إلى الخط الذي توافق عليه إسرائيل.

وعندما انتهينا من دراسة المذكرة شعرت بالأسى لموقف وزير خارجية أكبر دولة في العالم. فبعد أن فشل في الماضي قدما في مبادرته تقدم لنا في النهاية بالمشروع الإسرائيلي الذي كان هو نفسه ينتقده في الماضي ويرفضه. ولأنه يشعر بالحرج لو قدمه إلينا باسمه فقد فضل أن يستتر خلف دونالد برجس.

وعندما أعلنت من جانبي مضمون تلك المذكرة باعتبارها آخر نقطة تدهور إليها الموقف الأمريكي، حاولت واشنطن أن تنفي علاقتها بالمذكرة التي قدمها إلينا رجس وذلك بسبب رد الفعل السيء الذي أدى إليه إعلان مضمون المذكرة في العالم العربي بل وفي مختلف عواصم العالم. وعندما سألني جوزيف كرافت المحرر بصحيفة الواشنطن بوست عن كيفية اعتبارنا لها مذكرة رسمية، أوضحت له أن ممثل الولايات المتحدة بالقاهرة لا يعمل لحسابه الخاص وإنما هو يتصرف بتعليمات من حكومته، ونحن لا نتعامل مع أشباح فكتب كرافت بعد ذلك عن مذكرة برجس إنها المذكرة الشبح (الفانتوم).

ولقد أدت زيارة روجرز للقاهرة إلى قلق موسكو، فقد كانت الزيارة بداية تحول في طريقة معالجة قضية العدوان الإسرائيلي بقيام الاتصالات مباشرة بين مصر والولايات المتحدة ولم تعد الإتصالات تتم عن الاتحاد السوفييتي كما كان يحدث في الماضي مما جعل السوفييت يشعرون بعدم الارتياح، خاصةبعد تكرار التصريحات الأمريكية عن ضرورة إخراج الاتحاد السوفياتي من منطقة الشرق الأوسط.

ولذلك، فبمجرد انتهاء زيارة روجرز وسيسكو للقاهرة، أبلغتنا موسكو برغبتها في إرسال وفد سياسي برئاسة نيكولاي بودغورني رئيس مجلس السوفييت الأعلى لزيارة القاهرة. ورحب الرئيس السادات بالزيارة ووصل بودغورني يوم ٢٥ مايو.

وبدأت المباحثات في صباح اليوم التالي بقصر القبة. وبعد انتهاء الجلسة الأولى من المباحثات قدم الرئيس بودغورني إلى الرئيس السادات في اجتماع خاص صورة من إتفاقية للتعاون والصداقة يقترح السوفييت عقدها مع مصر. وأبلغني الرئيس السادات إنه يوافق على توقيع تلك الاتفاقية حتى يطمئن السوفييت إلى أنه لم يحدث تغيير في العلاقات المصرية السوفييتية.

وعندما بدأت الاجتماعات الرسمية أشار الرئيس السادات إلى عمق العلاقات بين البلدين وضرورة تحديدها على أسس متينة وواضحة. ثم لخص الوضع بأن الأولية هي للمعركة حيث أن الأمل في الحل السلمي لا يتجاوز واحد في المائة، وإن بناء القوة العسكرية المصرية هو السبيل لتحقيق الحل السلمي أو

تحرير الأرض. وأكد الرئيس السادات انه من الضروري حسم المشكلة في هذا العام ١٩٧١.

وتحدث بودجورني فأشار إلى المساعدات العسكرية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي إلى مصر مما جعلها الآن في موقف قوي، وأكد انهم سيواصلون تقديم أية تعزيزات للجيش المصري، وإن كان الأمر يستغرق في العادة بعض الوقت.

وعاد بودجورني ليكرر ما اعتدت سماعه منه في كل زيارة ومقابلة، من أن وسائل العمل السياسي لم يتم استنفادها بعد، ثم عاد ليقول بأن الموقف الأمريكي لم يتغير، وان الولايات المتحدة أوقفت المباحثات الثنائية معهم، كما إنها تعرقل مباحثات الدول الأربع الكبرى وبالتالي تعرقل جهود السفير يارنج. وأضاف أن الولايات المتحدة لا تريد تحقيق التسوية السلمية الشاملة وهي ترفض الضغط على إسرائيل. ثم تطرق إلى أهمية تطوير العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي في المستقبل من أجل دعم الموقف المصري، واقترح عقد اجتماع بين أندريه جروميكو وبيني لوضع أسس هذا التعاون. وكان الغرض من هذا الاجتماع النظر في مشروع الاتفاقية التي جاء بها ووافق عليها الرئيس السادات.

وقبل اجتماعي مع غروميكو، طلبت من الإدارة القانونية بوزارة الخارجية دراسة عاجلة عن معاهدات الصداقة التي تم عقدها بين دول العالم. وخرجت بنتيجة مفادها أن مثل تلك المعاهدات فقدت أهميتها بسبب ما فيها من عموميات، وعدم وجود أجهزة مشتركة لمتابعة تنفيذ ما يرد فيها عن التعاون في مختلف الميادين. ورأيت أن مثل هذه المعاهدة المقترحة لا تخدم سوى أهداف سياسية بتأكيد الصداقة بين البلدين.

وبعد اطلاعي على الاتفاقية وجدت فيها نقصاً شديداً. فلقد كنا نتلقى الأسلحة والمساعدات الاقتصادية من الاتحاد السوفياتي في غياب معاهدة للصداقة. والآن، ونحن نقرر الموافقة على إبرام اتفاقية صداقة، فإن الاتفاقية تخلو من أي نص يشير إلى التزام الاتحاد السوفياتي بإمدادنا بالأسلحة اللازمة لتحرير أراضينا. ولذلك طلبت من أندريه جروميكو تعديل الاتفاقية وادراج بند جديد عن التزام الاتحاد السوفياتي بتعزيز القدرة الدفاعية العسكرية المصرية وتقديم كل الإمكانات العسكرية اللازمة لمصر من أجل إزالة أثار العدوان على أراضيها. ولقد توقفت مباحثاتي مع

جروميكو عند هذه النقطة، فقد كان عليه أن يعود بشأنها إلى بودجورني، الذي كان عليه بدوره أن يتصل بموسكو ليحصل على موافقة بقية رفاقه على إضافة ذلك البند الجديد.

واتصلت بالرئيس السادات وأخبرته بالتعديلات التي طلبتها، وعندما سألني عما إذا كنت أتوقع أن توافق موسكو على ذلك، أكدت له أن القادة السوفييت لا بد أن يوافقوا إذا كانوا حريصين على توقيع الاتفاق، وأشرت إلى البند الذي اقترحته بأنه التزام عام إلا إنه يعطي بعض القوة السياسية والمضمون العسكري للاتفاقية، فأيدني الرئيس في طلب تعديل الاتفاقية على هذا الأساس وجاء من موسكو الرد بالموافقة على التعديل الذي طلبته. أما التعديل الثاني الذي طلبته فقد كان شكلياً ووافق عليه جروميكو، حيث كانت المدة المقترحة لسريان الاتفاقية في المشروع السوفييتي هي عشرون عاماً. وعندما طلبت إنقاص المدة إلى ١٥ عاماً سألني جروميكو عن أهمية هذا التعديل، فأجبته بأنه لا توجد له أهمية عملية ولكنني تذكرت أن المعاهدات المصرية البريطانية التي وقعناها في عام ١٩٣٦ كانت مدتها عشرون عاماً، وهي معاهدة كريهة على نفس كل مصري، ولذلك لا أرغب في وجود أي تماثل بين الاتفاقيتين ولو من الناحية الشكلية.

ولقد تم توقيع الاتفاقية رسمياً في ٢٧ مايو وصدر بيان مشترك عن الجانبين في نفس اليوم، وأشار إلى «عزم الجانبين على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي بأسرع وقت وإعادة السلام العادل في الشرق الأوسط واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين».

وفي الشهر التالي جاء لزيارة القاهرة الملك فيصل ومعه وفد كبير يمثل المملكة العربية السعودية وكان من الواضح أن الملك فيصل قلق لتوقيع مصر على معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفييتي بسبب تخوفه الدائم من إنتشار الشيوعية في المنطقة. ولذلك عمل الرئيس السادات على طمأنته مؤكداً أن الاتفاقية لا تؤدي إلى أي تغيير في موقف مصر.

وعندما زارنا هارميل، وزير خارجية بلجيكا، ذكر لي أن هناك موجة من التفاؤل في العواصم الأوروبية بقرب انفراج أزمة الشرق الأوسط بسبب ما تردده المصادر الأمريكية بأنها في سبيلها إلى تحقيق اتفاق بين مصر وإسرائيل.

وعندما أطلعته على نتائج مباحثات روجرز وسيسكو وعلى صورة المشروع الذي قدمه برجس، فوجىء بالتناقض الشديد بين الحقيقة وبين ما تشيعه الدوائر الأمريكية ولمس بنفسه مدى التراجع في الموقف الأمريكي. وقد علق على ذلك أحد أعضاء الوفد المرافق له بقوله ان المسألة أصبحت أشبه بأفلام جيمس بوند.

وقلت لهارميل إننا واجهنا نفس الموقف قبل أيام قليلة عندما أبلغنا شومان وزير خارجية فرنسا بأن روجرز وزير الخارجية الأمريكي أكد أن مصر في سبيلها إلى الاتفاق مع إسرائيل على إنهاء حالة الحرب في مقابل انسحاب إسرائيل عشرين ميلاً في سيناء فأرسلت بيانات كاملة عن مباحثاتنا مع الولايات المتحدة إلى شومان، والتي تؤكد عدم وجود أي اتفاق مما أثار دهشته.

وعندما أضفت قائلاً لهارميل، إنني أرى اننا أصبحنا في هذا العام أبعد عن السلام مما كنا عليه منذ عام مضى، قال لي هارميل إنه مقتنع بموقفنا تماماً، وإن كان الموقف الأمريكي يثير حيرته، فلا جدوى من إبرام اتفاق للحد من الأسلحة في أوروبا بينما يتكدس السلاح في الشرق الأوسط، وإذا كانت بلجيكا تعمل جاهدة من أجل ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا فإن بلجيكا ترى أن السلام الشامل العادل في الشرق الأوسط هو جزء لا يتجزأ من الأمن الأوروبي. ولذلك ففي رأيه أن تحقيق أمن أوروبا يظل مشكوكاً فيه طالما ظل الشرق الأوسط مصدراً لتهديد الأمن.

وقد خرج هارميل من ذلك إلى أن من الضروري وجود تفاهم وثيق بين الشرق والغرب، وإلى ضرورة أن يكون لأوروبا الغربية دور رئيسي في إحلال السلام بالشرق الأوسط. ونقطة البدء في ذلك هو العمل على تنفيذ مذكرة يارنج بانسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية ومن قطاع غزة، كمقدمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن على الجبهات الأخرى، وهذا هو موقف بلجيكا.

وكان قد تم الاتفاق مع نيكولاي بودجورني على تبادل التصديق على اتفاقية الصداقة المصرية السوفييتية، ولذلك سافرت بعد ظهر الثلاثاء ٢٩ يونيو إلى موسكو، حيث اجتمعت مع جروميكو.

وبعد أن استعرضت معه تطورات الموقف على ضوء التراجع الأمريكي، أشرت إلى أن موقفنا السياسي قوي والتأييد العالمي لنا حقيقة واقعة وقد صدر عن

مؤتمر القمة الأفريقي الأخير قراراً يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وتشكيل لجنة من رؤساء عشر دول لمتابعة القرار، وقد جاء هذا القرار بعد زيارة أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل لثماني دول أفريقية في محاولة لمنع قيام موقف أفريقي موحد ضد إسرائيل ولكنه فشل في ذلك.

وتحدث غروميكو معبراً عن اتفاقه الكامل معي في تقييم الموقف السياسي وعلى أهمية الربط الكامل بين أية اتفاقيات جزئية وبين التسوية الشاملة بوضع مواعيد محددة لتنفيذ كل مرحلة للإنسحاب الشامل للقوات الإسرائيلية. وأضاف غروميكو أنه بالنسبة للاتصالات مع الأمريكيين فلم يحدث أي تطور مثير للإهتمام. وموقف الولايات المتحدة في الاجتماعات الرباعية بنيويورك هو عرقلة الاجتماعات ومنعها من إحراز أي تقدم.

وعندما اجتمعت مع ليونيد بريجنيف يوم ٢ يوليو، كان حريصاً على معرفة رد فعل توقيع اتفاقية الصداقة مع الاتحاد السوفييتي في العالم العربي، فقلت له ان الجميع يقدرون موقفنا تماماً، وإن كانت قد أثارت قلق الملك فيصل الذي عبر عنه في زيارته الأخيرة للقاهرة ولكنه أبدى اقتناعاً بتوضيحاتنا.

وبعد أن استعرضت الموقف السياسي العام، انتهيت إلى أن الحل السياسي أصبح متعذراً ومن ثم فيجب وأن نسارع من أجل العمل العسكري، وأي انتظار من جانبنا بعد مضي أربع سنوات على وجود الاحتلال الإسرائيلي يجعل الزمن يعمل ضدنا وليس معنا بل إن الرأي العام العالمي الذي يقف بجانبنا الآن سوف يتخلى عنا تدريجياً. ونحن نرفض الذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد كل ما حصلنا عليه من قرارات، حتى لا تتحول قضيتنا إلى قضية شبيهه بقضية روديسيا التي أصبحت تناقش في كل دورة، وفقد العالم حماسه لها (وعندما حدث تحول في موقف الدول الكبرى نتيجة للضغوط الأفريقية تم حل المشكلة). ولذلك فالعمل العسكري الآن هو أمر حاسم بالنسبة لنا بعد أن وصلت قواتنا المقاتلة إلى ما يقرب من مليون جندي. وأود أن أشير إلى نقطة أساسية وهي اننا لو وضعنا في الجبهة مليونين من الجنود ومعهم ألف طائرة من أحدث طراز بينما يؤمن العدو بأننا لا نريد القتال، فإنه لن ينسحب أبداً. وللأسف فإن إسرائيل تتصور الآن اننا نفتقد الرغبة في القتال. كما أن المشروعات الأمريكية المعروضة علينا تتراجع يوماً بعد يوم. ومن

هنا فإن تحركنا العسكري أصبح عاملاً مؤثراً للغاية. ونحن نريد الآن من الاتحاد السوفياتي أن يقدم لنا أقصى ما يستطيع من معونة عسكرية. لقد تقدم الفريق محمد صادق الذي أصبح وزيراً للحربية بقائمة بالأسلحة التي يريدها ويرجو الإسراع بتوريدها، وقد طلب مني الرئيس السادات إبلاغكم بضرورة الإسراع بتزويدنا بهذه الأسلحة.

وعندما تحدث بريجينيف فقال: «إنني أرجو إبلاغ الأخ السادات وزملائكم بأننا ملتزمون بتنفيذ اتفاقية الصداقة بيننا، ليس فقط حرفياً، ولكن أيضاً بمعناها وروحها. ولقد أصبح لديكم فعلاً جيش قوي يصل إلى مليون جندي احتاج اعداده إلى مجهود شاق طوال السنوات الماضية وتسليح حديث كافٍ، واتخاذ القرار بالبدء أو عدم البدء في العمليات العسكرية هو حق لكم طبعاً، ولكن يوجد لدي انطباع بأن البحث في هذا الموضوع لم يخرج عن حد الحديث في المكاتب، وأنا لا أعرف ما إذا كانت الحكومة المصرية قد ناقشت هذا الموضوع من كافة جوانبه أم لا، ولكن رأيي أن موضوعاً هاماً كالحرب أو السلام هو من الخطورة بحيث تجب دراسته بدقة شديدة، وإذا تم اتخاذ قرار إجماعي من جانب الرئيس السادات ومن جانب الحكومة المصرية فيجب أن يكون ذلك على أساس التحليل الدقيق والدراسة الشاملة».

ثم ناقش بريجينيف الموقف السياسي، فقال ان نيكسون يبدي رغبة في الاجتماع بالقادة السوفييت، ومن ناحية أخرى فإن فيلي برانت مستشار ألمانيا الغربية سوف يصدق على المعاهدة مع الاتحاد السوفيتي، وكل تلك التطورات سيكون لها تأثير على المسائل الدولية. وأضاف بريجينيف إنه يرجو من الرئيس السادات مواصلة جهوده السياسية، لأن الوضع السياسي اليوم قد يتغير غداً.

وبصفة عامة فإن بريجينيف كان متحفظاً بالنسبة لقيامنا بالعمل العسكري لتحرير أراضينا، قائلاً: إنه لن يكون مستريحاً إلا بعد أن يأخذ في اعتباره كافة العوامل، لأن منصبه يفرض عليه هذه المسؤولية. مع ذلك فإنه كان واضحاً في حديثه أن مصر من حقها في النهاية أن تحرر أراضيها المحتلة بالقوة، وإنه في حالة تقرير مصر ذلك بعد الدراسة اللازمة فإنه لا يمانع من إجتماع مشترك بين وزيري الدفاع في البلدين وممثلو هيئة أركان الحرب، ثم يجتمع هو والرئيس السادات

للاتفاق على قرار يكون مبنياً على حتمية انتصار مصر في عملها العسكري بحيث لا يكون هناك أقل احتمال لحدوث نكسة ثانية إذا بدأت العمليات العسكرية.

وعندما جاء غروميكو إلى الاستراحة التي أقيم بها لاصطحابي إلى المطار في طريقي لمغادرة موسكو، ذكرت له أن القوات المسلحة مصممة على القتال لتحرير الأرض وأن هناك شكوى سمعتها أكثر من مرة بوجود نقص في بعض أنواع الذخيرة كما يوجد نقص في أنواع معينة من الأسلحة مما يولد انطباع لدى أفراد القوات المسلحة بأن الاتحاد السوفييتي غير حريص على معاونتهم بالدرجة الكافية. وذكرت انني أتحدث كوزير للخارجية وليس كوزير للحربية. وإنني متأكد من أن العمل العسكري هو الذي يكفل تغيير الموقف السياسي.

وقد علق غروميكو بأن المشكلة تتلخص في أن بريجينيف يريد أن يكون متأكداً تماماً من عدم حدوث نكسة أخرى للجيش المصري.

والواقع انني خرجت من تلك الزيارة بانطباع بأن القادة السوفييت ما زالوا متأثرين إلى حد كبير بهزيمتنا العسكرية في يونيو ١٩٦٧.

وفي طريق عودتي إلى القاهرة قمت بزيارة تشيكوسلوفاكيا والمجر، حيث كان من الضروري أن تواصل مصر اتصالاتها مع أصدقائها والتشاور معهم وتشجيعهم على مواصلة تأييدهم لنا عسكرياً واقتصادياً.

وتوقفت في يوغوسلافيا وقابلت الرئيس تيتو الذي أبلغني أنه اعترض على مرور طائرات سوفييتية فوق يوغوسلافيا للاشتراك في المناورات السوفييتية التي حضرها جريشكو ومع ذلك فإنه مستعد للسماح بمرور أي عدد من الطائرات السوفياتية فوق يوغوسلافيا إذا كان الهدف منها هو تقديم المساعدة لمصر. وعندما أشرت له إلى مباحثاتي مع بريجينيف وإلى وجود نقص لدينا في أنواع معينة من الذخيرة، قال لي الرئيس تيتو إنه يمكن لمصر أن ترسل وفداً عسكرياً إلى يوغوسلافيا فهي تنتج أنواع عديدة من الذخيرة التي تستخدمها مصر.

وأكد رأيه انه لم يعد أمام مصر بعد الموقف الأمريكي الأخير سوى التحرك العسكري.

11

كيسنجر يبحث عن دور

وعندما عدت من موسكو واطلعت الرئيس السادات على حديثي مع بريجنيف علق بأنه لا يوجد أي تردد في ضرورة استخدام القوات المسلحة لتحريك الموقف السياسي وإن الأمر لا يعدو اختيار اللحظة المناسبة.

وكان الموقف الأمريكي يزداد تردياً كل يوم، ففي اجتماع ١٣ مايو لمندوبي الدول الأربع، ذكر جورج بوش مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة (ونائب رئيس الجمهورية في إدارة ريجان)، إن سياسة حكومته هي تنفيذ قرار مجلس الأمن وتأييد مهمة يارنج ثم انتقل فجأة إلى موقف يتناقض مع هذه السياسة فقال، إن حكومته تأمل في تحقيق اتفاقية مؤقتة لإعادة فتح قناة السويس، وأضاف، إنه قد تحدث مع السفير يارنج ليتولى الإشراف على عقد هذه الاتفاقية ولكنه رفض.

وأضاف، إن رفضه جاء بعد اجتماع بينه وبين أندريه جروميكو، ومن ثم فهو يطلب إيضاحاً لذلك من مالك، المندوب السوفياتي.

وواقع الأمر أن يارنج كان ينفذ مهمة تم تحديدها بوضوح في قرار مجلس الأمن وكان الدور الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه عليه إبتعاد صريح عن مهمته، ومن هنا كان رفض يارنج موقفاً نابعاً من ضميره وتمشياً مع حياده الكامل ورفضاً منه للانصياع لنزوات واشنطن.

وفي ٢٧ يوليو عاد بوش ليعلن في الاجتماعات الرباعية إن الولايات المتحدة لديها انطباع بأن كلا من مصر وإسرائيل ترغبان في توقيع اتفاقية مؤقتة لإعادة فتح قناة السويس وإنها تأمل في إحراز تقدم في هذا الشأن. وذكر أن جوزيف سيسكو

سوف يسافر إلى المنطقة في مساء ذلك اليوم للتشاور مع الأطراف المعنية وأكد أن الولايات المتحدة سوف تبذل كل جهد من أجل تنفيذ الاتفاقية بعد التوصل إليها.

وسافر سيسكو إلى إسرائيل ونظراً لأنه لم يكن مزوداً من نيكسون بقوة تفاوضية عجز عن إقناع إسرائيل بالموافقة على مرحلة تالية بعد الاتفاقية المؤقتة. وكان كل ما عرضته إسرائيل هو الانسحاب شرق قناة السويس مسافة تتراوح بين سبعة وعشرة كيلومترات حتى تبقى القناة في مرمى المدفعية الإسرائيلية.

والواقع أن سيسكو، بعد أن أمضى أسبوعاً كاملاً في إسرائيل لم يتوقف بالقاهرة لإطلاعنا على ما انتهت إليه جهوده في إسرائيل بسبب الفشل الذريع الذي واجهه.

إلا ان برجس قابل محمد رياض مدير مكتبي في ٢٢ أغسطس وأبلغه بأن سيسكو أثناء زيارته لإسرائيل في يوليو، عقد ثلاثة اجتماعات مع مسز مائير رئيسة الوزراء وإيجال آلون نائبها وموشي دايان وزير الدفاع وأبا إيبان وزير الخارجية، وانه بحث معهم النقاط الأساسية المتعلقة بتوقيع إتفاق مؤقت خاص بفتح قناة السويس. ومن بينها العلاقة بين الاتفاق المؤقت والتسوية ومسألة استخدام إسرائيل لقناة السويس والوجود المصري شرق القناة ومدى انسحاب إسرائيل ووسائل الاشراف على تنفيذ الاتفاقية وطبيعة وقف إطلاق النار.

وذكر برجس أن سيسكو لم يتقدم بمقترحات أمريكية، كما أن حكومته ترى انها لم تصل بعد إلى المرحلة التي تدخل فيها في مباحثات مع مصر، لأن واشنطن ما زالت تواجه عقبات شديدة في التوصل لتحقيق إتفاق.

وقد شعر الرئيس السادات عندما أبلغته بما جاء به برجس باليأس من موقف الولايات المتحدة وكان قد تولد لديه بعض الأمل عندما جاء روجرز إلى القاهرة وأكد بأن عام ١٩٧١ هو عام حاسم في تحقيق السلام، فكرر الرئيس هذا الوصف في بعض تصريحاته معتقداً بأن الولايات المتحدة سوف تبذل جهداً حقيقياً من أجل السلام.

إلا انه فوجيء بأمرين، تراجع أمريكي إزاء مقترحاتها السابقة، ومضاعفة معونتها العسكرية لإسرائيل. فأعلن أمام مجلس الشعب بأنه اقترح إعادة فتح قناة السويس لإثبات نوايا مصر السلمية ولتيسير الملاحة الدولية ولكن إذا فهم اننا نريد

حلاً جزئياً أو منفصلاً فلن نعيد فتحها بل الأفضل ردمها.

وكان كيسنجر قد لعب دوراً كبيراً في تجميد سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بعرقلته لجهود روجرز ومبادراته، والذي استسلم لضغوط ومناورات كيسنجر المتتالية. وقد نجح كيسنجر في إقناع نيكسون بعدم الضغط على إسرائيل.

وعلى ضوء التطور الكبير في موقف الولايات المتحدة، وجدت ضرورة إعادة تقييم موقفنا السياسي، فدعوت إلى اجتماع في شهر أغسطس حضره عدد من السفراء المصريين في العواصم الكبرى، كان من بينهم الدكتور مراد غالب سفيرنا في موسكو، والدكتور محمد حسن الزيات مندوبنا الدائم بالأمم المتحدة (وكلاهما تولى منصب وزير الخارجية بعد ذلك)، والدكتور أشرف غربال (سفير مصر في واشنطن حالياً) ووزير الدولة للشؤون الخارجية حافظ اسماعيل الذي أصبح فيما بعد مستشاراً للرئيس السادات للأمن القومي وأعضاء لجنة التخطيط.

وبعد دراسات مستفيضة للموقف من كافة جوانبه انتهت الدراسة بأننا نحظى بمساندة الرأي العام العالمي والذي يرفض سياسة إسرائيل التوسعية واستمرار تحديها لقرارات الأمم المتحدة، مما أدى إلى عزل سياسي لإسرائيل، إلا انه نظراً لتأييد الولايات المتحدة للسياسة الإسرائيلية التوسعية لم يعد هناك أي أمل في التوصل إلى حل سلمي عادل ولذلك لم يعد هناك مفر من القيام بعمل عسكري لتحرير أراضينا، وقد عرضت التقرير النهائي على الرئيس السادات، فأقر ما جاء فيه من دراسات ونتائج.

وعندما كنت أتحدث عن العمل العسكري، فإنني لم أكن أتجاوز مسؤولياتي كوزير للخارجية، وإنما كنت أشعر بضرورة إبداء الرأي في الخطوط العريضة للعمل العسكري المطلوب، وأهمية تلاحم العمل السياسي مع العمل العسكري، حيث ان الانفصال الكامل بين وزارتي الخارجية والحربية خلال عام ١٩٦٧ كان من الأخطاء الكبرى التي كان علينا تفاديها في المستقبل. ولذلك كنت على صلة مستمرة وتشاور دائم مع الفريق محمد فوزي وزير الحربية بعد ١٩٦٧، وكانت علاقتنا وثيقة خصوصاً واننا قد تخرجنا معاً من الكلية الحربية عام ١٩٣٦، ولم تقتصر أحاديثي مع عبد الناصر على المسائل السياسية بل كانت ترتبط على الدوام بالموقف العسكري وكانت وجهة نظري في ذلك الوقت ان تحقيق المرحلة الأولى لتحرير

سيناء هي بالوصول إلى المضايق والتمسك بها، مما سيؤدي إلى تحريك الموقف السياسي الدولي بشكل جدي نحو السلام الشامل.

ومن الناحية العسكرية فإن احتلالنا للمضايق وتمسكنا بها ستضعنا في مركز دفاعي وهجومي مما يتيح لقواتنا الجوية استخدام مطاراتنا في منطقة قناة السويس مما يعطيها مدى أبعد مما كان لديها في السابق. وبالنسبة لإسرائيل فلم يكن لديها سوى صحراء سيناء للوقوف أمام احتمال انطلاق الجيش المصري من المضايق، وكان ذلك يستدعي، إذا أصرت على التمسك بمواقع في الصحراء المكشوفة أن تدفع بكل جيشها لمنع القوات المصرية من القيام بعمليات عسكرية في اتجاه الحدود وهو أمر لا تطيقه إسرائيل عسكرياً واقتصادياً، كما انها لن تجد لديها قوات كافية لمواجهة هجمات الجيشين السوري والأردني. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي لن يتحمل لمدة طويلة فقدان أعداد كبيرة من الرجال الذين سوف يلتحقون بالجيش.

وعندما كنت أستعرض هذا التصور مع الفريق فوزي والرئيس عبد الناصر لم أكن أحاول وضع خطط عسكرية وإنما كنت أهدف إلى التأكيد على أن وصول القوات المسلحة إلى المضايق والتمسك بها مع مواصلة العمليات العسكرية من هذا الموقع الدفاعي القوي سوف يتيح للعمل السياسي أن يحقق الحل الشامل.

وكان الرئيس عبد الناصر والفريق فوزي يتفقان تماماً معي على ضرورة أن تكون المرحلة الأولى هي الوصول للمضايق وكانت الخطة العسكرية قد تم وضعها على هذا الأساس.

وكان الفريق فوزي قد أبلغني أن قواتنا المسلحة قادرة على إنجاز هذه المهمة اعتباراً من شهر مارس سنة ١٩٧١ وهو نفس الموعد الذي خطط له جمال عبد الناصر من قبل.

وعندما عين الرئيس السادات الفريق محمد صادق وزيراً للحربية، كان صادق من البداية يرى ضرورة حصوله على طائرة بعيدة المدى حتى يمكن للقوات المسلحة المصرية عندما تبدأ في عملياتها العسكرية الانطلاق مباشرة إلى تحرير كافة الأراضي العربية.

وقد حدث في تلك الفترة أن اطلعت على تقرير وضعه الفريق أحمد إسماعيل مدير المخابرات العامة حينئذ والذي أصبح وزيراً للحربية يرى فيه ضرورة البدء بعمل عسكري يستهدف تحريك الموقف سياسياً، عن طريق استئناف حرب الاستنزاف. وبمجرد قراءتي للتقرير اتصلت على الفور بأحمد إسماعيل وقلت له ان حرب الاستنزاف قد استنفدت أغراضها وفات وقتها بعد أن استغلت إسرائيل فترة وقف إطلاق النار في تحصين خط بارليف، ومن ثم فلن تكون لمدفعيتنا نفس فعاليتها التي كانت لها في الماضي، في الوقت الذي تستطيع فيه إسرائيل الرد علينا بالضرب جواً في العمق المصري. أما في حالة تحركنا العسكري للتقدم حتى مضايق سيناء واحتلالها فإننا بذلك نكون قد حققنا انتصاراً كبيراً يسمح لنا بتحمل أية خسائر تنجم عن غارات إسرائيل الجوية في العمق المصري، وفضلاً عن ذلك فهذا هو التحرك العسكري الذي يمكن فعلاً أن يحرك الموقف سياسياً، ولقد كانت تربطني بأحمد إسماعيل علاقات ود وصداقة ولذلك فبعد أن تناقشنا سوياً بعض الوقت اقتنع بوجهة نظري. ولمزيد من الاطمئنان اتصلت بالفريق محمد صادق وزير الحربية للتعرف على رأيه فاعترض بشدة على استئناف حرب الاستنزاف، مؤكداً على أن يكون تحركنا العسكري من أجل تحرير سيناء بكاملها.

وفي ١١ سبتمبر وصل وزراء الخارجية العرب إلى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية. وعندما اجتمعت معهم في جلسة خاصة أطلعتهم على ما لدى مصر من معلومات حول موقف إسرائيل والولايات المتحدة، وأوضحت انه لم يعد هناك أي أمل في الحل السلمي ولذلك فإن مصر تلح على سرعة قيام وتدعيم الجبهة الشرقية وإنهاء الخلافات بين الأردن والمقاومة الفلسطينية، وحشد كافة الطاقات العربية وبذل كل جهد ممكن للضغط على واشنطن.

ووصل السيد دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا في زيارة إلى القاهرة بدعوة مني وأكد خلال مباحثاته على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية، مؤكداً استعداد بريطانيا للاشتراك في ضمانات السلام عن طريق الأمم المتحدة، كما ذكر أن المملكة المتحدة تدرك أهمية وجود تلك الضمانات لكي يدوم السلام.

وفي ٢٠ سبتمبر أعاد الرئيس تشكيل الحكومة برئاسة الدكتور محمود فوزي

وواصلت العمل في الحكومة الجديدة في نفس منصبي كنائب لرئيس الوزراء ووزير للخارجية. وفي اليوم التالي سافرت إلى نيويورك لحضور دورة الأمم المتحدة.

وعندما دعاني وليم روجرز إلى غداء عمل في واشنطن يوم ٢٩ سبتمبر حضره جوزيف سيسكو، بدأ روجرز الحديث من جديد حول الاتفاق المؤقت الخاص بفتح قناة السويس. فأفهمته بوضوح انني على استعداد للبحث في حل سلمي شامل على أساس قرار مجلس الأمن. ولكنني لا أستطيع أبداً أن أوافق على عقد إتفاقية هدنة جديدة وإلا كان علينا العودة إلى إتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩.

وأثناء هذه المقابلة حدثت مواجهة بيني وبين روجرز لم أكن أتوقعها ولم أعرف في ذلك الوقت ما إذا كانت هذه المواجهة مجرد زلة لسان منه أو انها كانت مقصودة. فلقد فاجأني وزير الخارجية الأمريكي بقوله ان الرئيس السادات يقبل بالإتفاقية المؤقتة وبالحل الجزئي. ولكنك أنت الذي ترفض ذلك وتصر على التسوية الشاملة. وعندئذٍ تذكرت أن هذا هو نفس ما ردده برجس في القاهرة.

ولقد ساءني تعليق روجرز هذا، فهو تدخل غير لائق في العلاقة بيني وبين الرئيس السادات، فحتى لو افترضنا أن هناك خلافاً في الرأي فلا يجوز لوزير خارجية دولة أجنبية أن يخوض فيه معي.

ولقد ضبطت أعصابي واجبته بهدوء بأن الرئيس السادات قد أعلن في خطاب يوم ١٦ سبتمبر أنه يقبل بالمرحلة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بالانسحاب ضمن برنامج للانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية. وقد أكد الرئيس في خطابه مرة أخرى على أن المرحلة الأولى يجب ألا تزيد عن ستة شهور تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الانسحاب إلى حدود مصر الدولية ومن الأراضي العربية المحتلة منذ حرب يونيو. وقلت لروجرز انكم لا بد وقد اطلعتم هنا على خطاب الرئيس، ولم أشأ أن استرسل في سرد بقية خطاب الرئيس له. فقد ذكر الرئيس أن الولايات المتحدة تقوم بعملية تضليل وخداع، فهي تذيع أن الاتصالات بينها وبين مصر مستمرة وأن مصر قبلت بالحل الجزئي. وأشار الرئيس إلى مهمة سيسكو الفاشلة في إسرائيل وإلى أن الولايات المتحدة حتى هذه اللحظة أي بعد مضي أكثر من شهرين، على عودة سيسكو، لم تخطرنا بما جرى بينها وبين إسرائيل، وأعلن انه كلفني بالسفر إلى الأمم المتحدة وإعلان ذلك في الجمعية العامة، وأن أطالب

باجتماع لمجلس الأمن وعلى مستوى وزراء الخارجية حتى تحدد الولايات المتحدة موقفها في هذا الاجتماع.

ولقد رأيت أن كلمات روجرز فيها الكثير من التجاوز، فهو يدعي أمامي وعلى لسان الرئيس السادات عكس ما يعلنه الرئيس في اجتماعاته وخطبه الرسمية. وعندئذٍ سمعت من سيسكو الذي كان يجلس إلى يساري وهو يقول بشيء من العصبية: إننا نريد أن نجعل من الرئيس السادات بطلاً.

وأجبته قائلاً: مستر سيسكو، إن الرئيس السادات لا يريد منكم أن تجعلوه بطلاً، وكل ما يريده هو استرداد الأراضي العربية المحتلة.

ولقد خرجت من تلك المباحثات مع روجرز وسيسكو بانطباع انهما يعانيان من الفشل وفقدان أي دور لهما في السياسة الخارجية الأمريكية، وبعد نجاح هنري كيسنجر في استبعاد دور وزارة الخارجية، وهكذا فإن روجرز في سعيه مع مصر إلى اتفاقية مؤقتة أو إلى حل جزئي، كان يقوم بآخر محاولة لتسجيل نقطة نجاح ولو كانت على حساب مصر وعن طريق إيهام العالم والشعب الأمريكي بأن هناك اتصالات ناجحة يقوم بها. وعندما رفضت محاولاته غضب روجرز واتهمني بالتشدد. وقد اكتشفت بأن من الأسباب الإضافية لضيقه انني أدليت بتصريح في اليوم السابق للمقابلة لمحطة كولومبيا الأمريكية للتليفزيون قلت فيه إنه لم يحدث أي اتصال بين مصر والولايات المتحدة منذ أكثر من شهرين، كما ذكرت أن الولايات المتحدة لم تخطرنا بتصورها عن كيفية ارتباط الانسحاب الإسرائيلي الجزئي بالتسوية السلمية الشاملة، وقلت أيضاً ان وزير الخارجية الأمريكي عندما كان يزور القاهرة في شهر مايو ذكر لي إنه لا يستطيع أن يطلب من مصر أكثر مما قدمت في ردها الإيجابي على يارنج، كما ذكر إنه أصيب بخيبة أمل تجاه موقف إسرائيل.

وقد قابلت في نفس اليوم السناتور فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بمكتبه، وكان فولبرايت قد تقدم بمشروع لحل قضية الشرق الأوسط يستند على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتتضمن بنوده:

١ ـ انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧.

٢ ـ قيام الدول العربية بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل.

٣ ـ وضع قوات من الأمم المتحدة على جانبي الحدود لضمان أمن كلا الطرفين العربي والإسرائيلي.
٤ ـ إنه يوافق على رأي ناحوم جولدمان بتدويل مدينة القدس وعدم ضمها لإسرائيل.
٥ ـ توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تضمن فيها أمريكا حدود إسرائيل كما كانت قبل ٥ يونيو ١٩٦٧.
٦ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وقد أعلنت إسرائيل على الفور رفضها لمشروع فولبرايت. وقد أبلغته بأننا على استعداد لقبول مشروعه، بل وبأية ترتيبات لضمان السلام بين إسرائيل والدول العربية في حالة انسحاب إسرائيل الشامل من كافة الأراضي العربية. وعندما سألته عن توقعاته بالنسبة لنجاح مشروعه في مجلس الشيوخ، أجابني بصراحة قائلاً: لا تعتمد إلا على صوتي!.

وكان فولبرايت يتحدث بمرارة شديدة فذكر انه طالب في مجلس الشيوخ بتخصيص مبالغ في الميزانية الفيدرالية لمعاونة الولاية التي يمثلها في تنفيذ بعض المشاريع الاجتماعية الضرورية، ولكن المجلس رفض طلبه، بينما نجحت إسرائيل في الحصول على موافقة المجلس على تنفيذ مشاريع مماثلة فيها.

وعندما سألته عن الأسباب التي أدت إلى ذلك أجاب بأنها جماعات الضغط الصهيونية.

وكان موعدي التالي مع هنري كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي ولقد كان هذا هو أول إجتماع لي مع كيسنجر، ولم أسمع منه فيه ما يثير الانتباه. ولكن بعد أيام قليلة وصلتني رسالة من كيسنجر نقلها لي أحد مساعدي ديفيد روكفلر بأن كيسنجر يود مقابلتي سراً في نيويورك، وقد وصلتني دعوة أنا وزوجتي لتناول العشاء مع ديفيد روكفلر وزوجته يوم ٧ أكتوبر، حضرها هنري كيسنجر، وبعد العشاء انتقلنا إلى غرفة المكتب للحديث.

وبدأ كيسنجر الحديث بأن طلب مني عدم إذاعة خبر المقابلة لأنه يود الحديث معي بعيداً عن بيروقراطية وزارة الخارجية الأمريكية، وإن أحداً لن يعرف بهذه المقابلة سوى الرئيس نيكسون.

ولم تكن هذه بالنسبة لي مقدمة مشجعة، فقد واجهت أمراً شبيهاً بذلك في إحدى الدول النامية حديثة الاستقلال. ولكنني لم أتصور أن يصدر هذا السلوك من جانب دولة عظمى كالولايات المتحدة، وقد سألت نفسي إذا كان الصراع يدور على هذا المستوى داخل الإدارة الأمريكية، فكيف يمكن لأي دولة أن تثق في ثبات سياسة الولايات المتحدة؟.

ودخل كيسنجر بعد ذلك في صلب الموضوع، فقال إنه كان يتعمد الابتعاد عن قضية الصراع العربي الإسرائيلي بسبب كونه يهودياً، وحتى لا يتصور أحد بأنه يضع العراقيل في وجه المطالب العربية لحساب إسرائيل.

ثم ذكر كيسنجر انه يتفهم موقفنا بالنسبة للأراضي التي تحتلها إسرائيل، وقد قرأ خطابي الذي ألقيته بالجمعية العامة للأمم المتحدة في اليوم السابق، ويرغب في البدء بدراسة القضية حتى يضمن النجاح في حالة تدخله، وذلك حتى لا يعرض الرئيس نيكسون للفشل خصوصاً وانهم مقبلون على سنة انتخابية.

وأضاف كيسنجر قائلاً: إنه إذا وجد نفسه غير قادر على عمل شيء، أو أحس بأنه لا يضمن النجاح فسوف يقول لي ذلك بصراحة.

وقد ذكرت لكيسنجر إنني سعيد بصراحته، ثم أشرت إلى الخطأ الذي يقع فيه روجرز وسيسكو عندما يصممان على أن الرئيس السادات مستعد للقبول باتفاق مؤقت أو حل جزئي، بينما تصريحات الرئيس واضحة في تمسكه بالإنسحاب الإسرائيلي الكامل.

وأضفت قائلاً إنني شخصياً لا أهتم كثيراً بما تردده وزارة الخارجية الأمريكية بوجود خلاف في الرأي بيني وبين الرئيس السادات حول أسلوب التسوية، ولكن ما يقلقني هو العلاقات المصرية الأمريكية، من حيث حاجتها إلى بناء جسور من الثقة، فأي إساءة للرئيس السادات سوف تشعره بأن واشنطن غير حريصة على هذه العلاقات. وبالطبع مما يسيء للرئيس السادات أن تنسب الحكومة الأمريكية إليه مواقف غير المواقف التي يعلنها على الشعب المصري.

وأضفت قائلاً، لكيسنجر، إنه ما لم نصل إلى تسوية شاملة لتحقيق السلام الدائم فإنني لا أشك في اننا مقبلون على سلسلة حروب، بل وربما تقوم إسرائيل

بعدوان جديد بسبب رغبتها في التوسع وبعد حصولها على كل هذه الكميات الضخمة من الأسلحة الأمريكية المتطورة.

وهنا تناولت بالتفصيل خطأ تلك النظرية داخل الإدارة الأمريكية والتي يتبناها كيسنجر نفسه والتي ترى تزويد إسرائيل باستمرار بمزيد من الأسلحة بحجة أن هذا سوف يجعلها تشعر بالطمأنينة لتتقدم نحو السلام وتنسحب من الأراضي العربية، فتلك النظرية لم تؤدِ إلى تلك النتيجة في الماضي ولن تساعد إسرائيل في المستقبل على اتخاذ القرار الضروري لإقامة السلام الدائم والعادل. وإذا كانت المسألة تتعلق بالطمأنينة فهناك ضمانات صلبة للسلام اقترحناها لمصلحة الطرفين. وهناك أيضاً إمكانية لتحديد الأسلحة في المنطقة كجزء من ضمانات السلام. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فالرئيس السادات يود إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة ولكن ليس على حساب تحريرنا لأراضينا.

واستفسر كيسنجر عن الاتفاق المؤقت الخاص بإعادة فتح قناة السويس، فشرحت له أسباب رفضنا له كشيء منفصل عن القضية الأساسية، فرد كيسنجر بأنه يتفهم ذلك ثم خرج بنظرية غريبة لم أتقبلها، فذكر بأنه لو كان مصرياً لما أصر على انسحاب إسرائيل لمسافة كبيرة في المرحلة الأولى في هذا الاتفاق حتى لا يتحول خط الانسحاب في هذه الحالة إلى خط دائم. أما بالنسبة لربط الاتفاق المؤقت بالتسوية الشاملة فقد ذكر كيسنجر إنه يرى أن هذا أمر صعب، وقال بصراحة إنه يفضل أن تكون مدة الاتفاقية المؤقتة في حالة التوصل إليها هي سنة وليس ستة أشهر بسبب السنة الانتخابية الأمريكية. وأخيراً وجه كيسنجر سؤالاً آخر عن مدى استعدادنا لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل وحدنا بدون انتظار لتوقيع سوريا والأردن. فأوضحت له أن السلام الدائم يستدعي توقيع الاتفاق بين إسرائيل وكل الدول العربية المعنية جميعاً، ولا يعني ذلك ضرورة أن يتم توقيع جميع الاتفاقات في يوم واحد.

وفي النهاية عاد كيسنجر يؤكد لي على ضرورة الاحتفاظ بسرية اجتماعنا، فهو يود الاستمرار في الاتصال بي مستقبلاً.

ولقد خرجت من اجتماعي مع كيسنجر بانطباع سيىء، لأن قوله بأنه لم يدرس القضية غير صحيح، فوظيفته تحتم عليه دراستها. وقد درسها فعلاً قبل

وقت طويل. ثم إنني لمست من أسئلته انه يتبنى الموقف الإسرائيلي من أهمية التركيز على اتفاق مؤقت مع مصر لا علاقة له بالحل النهائي، وأهمية فصل مصر عن الدول العربية الأخرى بالنسبة للتسوية الشاملة وأهمية عدم المطالبة بانسحاب إسرائيلي كبير.

ولقد حاول كيسنجر في حديثه معي أن ينفي أن تكون لديانته اليهودية تأثير على تفكيره السياسي. وقد سألت أحد أصدقائي الأمريكيين الذين شغلوا منصباً كبيراً في الإدارة الأمريكية عن ما إذا كان يعتبر أن هنري كيسنجر صهيوني، فرد مبتسمًا ومتسائلاً: وهل أعلن كيسنجر أنه غير صهيوني؟.

وفي اليوم التالي قابلت وليم روجرز مرة أخرى بنيويورك، فردد لي اقتراحه الذي كان قد ذكره أمام الجمعية العامة قبل يومين بإيفاد مندوبين عن مصر وإسرائيل للتفاوض على أن يكون سيسكو هو الوسيط بينهما من أجل التفاوض حول اتفاقية مؤقتة لفتح قناة السويس، يستمر العمل بها لفترة معينة ويليها انسحاب إسرائيل إلى خط يتم الاتفاق عليه وليس خط الحدود الدولية لمصر.

ولقد وجهت إلى روجرز السؤال التالي: إذا افترضنا اننا جدلاً وافقنا على اقتراحك هذا، ثم انقضت المرحلة الأولى وبعدها رفضت إسرائيل الانسحاب بعد ذلك، فماذا نفعل حينئذٍ؟.

وأجابني روجرز ببساطة: في هذه الحالة لكم أن تفعلوا ما تريدون!.

ولقد كان في هذا الرد تنصلاً من أي مسؤولية سياسية.

وفي يوم ٩ أكتوبر تحدث يارنج مع السفير محمد رياض، فذكر له أن مهمته قد جمدت، ثم أضاف قائلاً: لقد كنت أعتقد طوال أربع سنوات أن وزيركم محمود رياض يبالغ في أحاديثه عن نوايا إسرائيل التوسعية ودور الولايات المتحدة المنحاز لها، ولكنني الآن أتذكر كل كلمة قالها لي بعد أن تبينت صحة كل ما قاله. فقد أصبحت الولايات المتحدة لا تريد مني الاستمرار في مهمتي، خصوصاً بعد أن رفضت تبني فكرة الاتفاقية المؤقتة الخاصة بفتح قناة السويس بغير ربطها بالتسوية الشاملة طبقاً لقرار مجلس الأمن.

ولقد كان الرئيس السادات قد بذل كل جهد سياسي ممكن خلال عام

١٩٧١، بغير أن يجد تجاوباً من الولايات المتحدة. وكان لا بد من إعادة النظر في الموقف والتشاور مع الاتحاد السوفياتي من أجل الإعداد للمعركة التي أصبح لا مفر منها، فسافر إلى موسكو يوم ١١ أكتوبر وأبرق لي بأن ألحق به هناك.

فسافرت في نفس اليوم من نيويورك إلى موسكو واجتمعت بالرئيس السادات للتشاور معه قبل بدء المباحثات مع الجانب السوفياتي وإطلاعه على ما دار بيني وبين روجرز وكيسنجر من أحاديث.

ولقد ذكرت للرئيس السادات في تقييمي للموقف أن الرأي السائد في أوساط الوفود بالجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة هو أن هناك تشدداً إسرائيلياً أمريكياً في هذا العام بالذات يرجع إلى اقتناع إسرائيل بأن مصر لم تعد راغبة في القتال وإلى السياسة السوفياتية التي تحبذ عدم اللجوء للقوة في تحرير أراضينا. وقد عبر أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل عن هذا الاقتناع في تصريح أدلى به للتليفزيون الأمريكي في أوائل أكتوبر.

وفي صباح اليوم التالي، ١٢ أكتوبر، بدأت الجلسة الأولى من المباحثات مع القادة السوفييت، بريجينيف وبودجورني وكوسيجين وبناماريوف وجروميكو والمارشال جريشكو.

وقد بدأ الرئيس السادات الحديث بتناول الخلافات الداخلية التي كانت قد وقعت في مصر في ربيع هذا العام، ثم ذكر إنه لا يوجد حالياً أي صراع على السلطة ولكن قد يحدث خلاف في الرأي، مشيراً في هذا المجال إلى الخلاف بيني وبينه حول مبادرته التي أعلنها في ٤ فبراير. وأكد الرئيس أن مصر مازالت تسعى من أجل تحقيق الحل السلمي، وإنه رحب برسالة نيكسون التي وصلته في ٦ يوليو والتي أكد فيها أن الولايات المتحدة ستتخذ موقفاً محدداً من المشكلة، وإن دور ساعي البريد الذي كانت تقوم به الولايات المتحدة قد انتهى، وأضاف السادات إنه رحب بالتدخل الفعّال للولايات المتحدة ومع ذلك فلقد توقفت الإتصالات معها منذ ذلك الحين إلى أن عاودت الإتصال مع وزير خارجيتي أثناء وجوده بالولايات المتحدة، ولكن بغير أن تحدد موقفها كما وعد نيكسون من قبل.

ثم تناول الرئيس السادات العلاقات بين البلدين فأكد على ضرورة تقوية روابط الصداقة والتعاون بين البلدين في كل الميادين وان على الاتحاد السوفياتي أن

يتعاون مع مصر في مواجهة المخطط الأمريكي الذي يستهدف إزالة التواجد السوفياتي في المنطقة العربية وبالذات في مصر، كما يستهدف عزل مصر عن الدول العربية عن طريق تنفيذ حل مصري تتخلى فيه مصر عن مساندة سوريا والأردن والشعب الفلسطيني. ثم تناول الرئيس الجهود المبذولة من أجل الحل السلمي فذكر أنه في ٧ مارس انتهت فترة وقف إطلاق النار، وكانت النصيحة السوفياتية هي الاستمرار في جهودنا السلمية بالرغم من قناعته بأن الأمل في ذلك لا يتجاوز واحد بالمائة. وجرياً وراء هذا الأمل فإنه استقبل روجرز الذي أكد أن مصر قد قامت بكل ما هو مطلوب منها، واستمع منه، أي من الرئيس السادات، إلى اقتراح بإمكانية أن يتم الحل على مرحلتين تنسحب إسرائيل بعدهما إلى حدود مصر الدولية.

وأضاف الرئيس السادات، لقد قام سيسكو بزيارة إسرائيل في يوليو ولم أعلم بما تم واكتفوا باخطاري بنقاط البحث بعد أن حدث تراجع أمريكي كامل. وفي آخر إتصال تم مع رياض في نيويورك ومعي في القاهرة منذ أربعة أيام يقترح روجرز إيفاد مندوبين عن مصر وإسرائيل للتباحث مع سيسكو في فتح قناة السويس، وهذا معناه انسحاب إسرائيل لمسافة محدودة في سيناء بدون ارتباط بالحل النهائي، وبذلك يتحول الحل السلمي الشامل إلى حل جزئي خاص بمصر. والسؤال الذي يجب أن نجد إجابة عليه هو: ما هي الخطوة القادمة التي يجب علينا القيام بها؟.

وعندئذٍ بدأت مرحلة طرح الأسئلة من القادة السوفييت، وهو الأسلوب الذي جرى العمل به في كل اجتماع قبل إعلانهم عن موقفهم في آخر يوم للاجتماعات.

تساءل بودجورني عن موقف السعودية، فأجاب السادات بأن السعودية تبذل كل جهد ممكن مع نيكسون، وإنه طلب من الملك فيصل أن يبقى على الحياد في حالة خلافه أي خلاف السادات، مع الولايات المتحدة، ولكن فيصل أكد له أنه سيكون مع مصر ضد الولايات المتحدة.

وأضاف الرئيس السادات: وبالنسبة للكويت فإنها تساندنا أيضاً بقوة وبالإضافة إلى ذلك فإنها مستعدة لدخول المعركة معنا إذا قررنا نحن البدء بالعمل

العسكري. وبالنسبة لإيران فقد طلبت من رياض الذهاب إلى طهران والتباحث مع الشاه، الذي أبلغنا بأن خطة أمريكا هي تحقيق حل مصري بهدف عزل مصر عن العالم العربي، وهاجم الشاه السياسة الأمريكية بشدة.

وعاد بودجورني للتساؤل عن موقف المقاومة الفلسطينية، فأجاب السادات بأن تعدد المنظمات الفلسطينية يتسبب في استمرار الخلافات في الرأي داخل الحركة الفلسطينية.

ثم طلب بريجنيف الاستماع إلى نتيجة اتصالاتي الأخيرة في الولايات المتحدة فلخصتها. وقبل نهاية الاجتماع لخص الرئيس السادات رأي مصر بأنه أصبح من الضروري تحريك القضية سياسياً عن طريق عمل عسكري محدود، وإنه لذلك يطلب من الاتحاد السوفياتي مساواته بإسرائيل عسكرياً.

أما في الجلسة الثانية للمباحثات، التي تمت في مساء اليوم نفسه، فقد ركز السادات على النقص في بعض أنواع الأسلحة لدى الجيش المصري، مقرراً أن ذلك يؤدي إلى تساؤلات كثيرة بين أفراد القوات المسلحة عن السبب في عدم تزويد السوفييت لنا بها.

وعندئذٍ بدأت دفعة جديدة من الأسئلة، بدأها ليونيد بريجنيف بتوجيه كلماته إلى الرئيس السادات قائلاً: نحن الآن في شهر أكتوبر وأنت تعلن منذ مطلع هذا العام بأن سنة ١٩٧١ ستكون هي عام الحسم، فماذا تقصد بذلك؟.

ورد السادات: إن الشعب يتساءل متى نبدأ في تحرير أراضينا، وهناك من يردد في بعض العواصم العربية بأن الاتحاد السوفياتي هو الذي يمنعنا من ذلك. ولقد كان من الواضح لنا أنه لو انتهى عام ١٩٧١ بدون حل، فإن عام ١٩٧٢ سيكون عام انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة، ولذلك سيصبح علينا الانتظار إلى عام ١٩٧٢ أملاً في تحرك الإدارة الأمريكية للمعاونة في تحقيق الحل السلمي. وهذا ما دعاني إلى القول ان عام ١٩٧١ سيكون هو عام الحسم.

ثم تحدث بريجنيف عن المحادثات التي تدور حول الحل السلمي، فذكر انه لا يجب على مصر أن تتنازل عن حقوقها، ونحن نؤيدكم في ذلك، ولكن، إذا بدأت العمليات العسكرية فهل سينتهي حديثكم عن الحل السلمي؟.

أجاب الرئيس السادات: إننا لن نتخلى مطلقاً عن الحل السلمي.

وفي نهاية الجلسة تم الاتفاق على أن نستأنف المباحثات في صباح اليوم التالي ١٣ أكتوبر، وبذلك يكون أمام القادة السوفييت الوقت اللازم للتشاور والوصول إلى قرار وإبلاغنا به كما جرت العادة في كل مرة. وكان من الواضح ان العديد من الأسئلة التي وجهها القادة السوفييت هي بغرض التعرف على مدى إصرارنا على العمل العسكري بعد فشل الحل السلمي، وكذلك التأكد من استعدادنا للعودة إلى الحل السلمي إذا سنحت الفرصة بعد بدء العمليات العسكرية.

وفي الجلسة التالية من المباحثات بدأ بريجينيف الحديث بتأكيد الصداقة بين مصر والاتحاد السوفياتي مشيراً إلى محاولات الولايات المتحدة إفساد العلاقة بين البلدين وإنه من الضروري التنبه لمحاولتهم.

وقال بريجينيف: بالنسبة للتغيرات الداخلية التي أجريتموها في شهر مايو الماضي، فلا توجد علاقة بيننا وبين شخص في مصر، ولذلك فتلك مسألة داخلية مصرية بحتة لا علاقة لنا بها، وربما ما يعنينا أكثر هو التصريحات المعادية التي يطلقها الزعيم الليبي معمر القذافي، والتي لا نفهم لها سبباً، ونحن نتمسك بمعاونة أصدقائنا، وقد وصل عبء المعونات الاقتصادية التي نقدمها للدول الصديقة إلى حوالى ١٤ بليون روبل. أما عن الموقف السياسي فإنه لا يجوز لأحد أن يرغم مصر أو العرب على التنازل عن حقوقهم وقد اتفقنا سوياً على أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو أساس تسوية النزاع. ولسنا ضد التسوية على مراحل، ونرى بأن كل مرحلة يجب أن تكون في صالح مصر وليس عن طريق فرض شروط إسرائيلية أو أمريكية. وفي النهاية، فيجب ألا تتضمن هذه المراحل الانتقالية أي إجراء يعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن بالكامل لتحقيق الإنسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية الأخرى. ونرى أن المقترحات الأمريكية الأخيرة هي اقتراحات ماكرة من حيث انها تستهدف خلق مشاكل بين مصر وبين الدول التي تستخدم قناة السويس.

ثم انتقل بريجينيف إلى الموقف العسكري فقال: في الوقت الذي نرى فيه مواصلة السعي من أجل الحل السلمي فإننا نبذل كل جهد حتى تصبح مصر قوة عسكرية كما أصبحت فعلاً منذ مدة. وقد ذكر لينين ان أي ثورة يجب أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها وقد سمعنا اننا لم نقدم لكم عسكرياً كل المطلوب منا،

ويجوز ان يكون ذلك صحيحاً لأن العسكريين لهم مطالب كثيرة. ولكن جيش مصر الآن جيش قوي، ووسائل الدفاع الجوي لديكم غير موجودة في الدول الاشتراكية الأخرى الأعضاء في حلف وارسو. وابان حرب الاستنزاف، وبخصوصاً في مرحلتها الأخيرة في العام الماضي استطاعت وسائل الدفاع الجوي المصرية إسقاط ١٤ طائرة فانتوم إسرائيلية، ولذلك فإننا لا نتفق مع أي قول يقلل من إمكانياتكم العسكرية. والموضوع الآن، كما تطرحونه، هو: هل الجيش المصري قادر على القيام بعمليات واسعة لتحرير سيناء أو لا؟. وسأطلب من المارشال جريشكو وزير الدفاع أن يقول الآن ما لديه من معلومات.

وهنا تحدث جريشكو فقال: ان هناك ثلاثة عوامل تحدد مقدرة أي جيش، هي تعداد الجيش ونوعية التسليح، ثم معنويات الجيش. فإذا كان الجيش يتمتع بتفوق في هذه العوامل الثلاثة فيمكن له أن يضمن النجاح. والمقارنة بينكم وبين إسرائيل في العوامل التي أذكرها تشير إلى تفوقكم أولاً بالنسبة لتعداد الجيوش وأسلحتها.

وهنا قرأ جريشكو من بيان أمامه، مقارناً بين قوة إسرائيل وقوة مصر وسوريا مجتمعتين بالنسبة لكل سلاح من الأسلحة. وأشار إلى وجود تفوق عربي بنسبة ٢ : ١ في عدد القوات والأسلحة، وخاصة بالنسبة للدبابات والمدفعية وصواريخ الدفاع الجوي. أما بالنسبة للطائرات، فقد أضاف جريشكو: إن الطائرات في الحرب ليست هي كل شيء، ومع ذلك فلديكم أيضاً تفوق عدد يصل إلى ما يقرب من ٢ : ١، وذكر أن طائرة الفانتوم الأمريكية تحمل سبعة أطنان من القنابل، وهذه الحالة لا تزيد سرعتها عن تسعمائة كيلومتر في الساعة. وقد أثبتت لنا التجربة في الحرب الفيتنامية إمكان إسقاط طائرة الفانتوم بواسطة طائرات الميج حينما تحمل الفانتوم حمولتها الكاملة من القنابل، ولذلك كان الطيار الأمريكي يضطر إلى إسقاط حمولته قبل الوصول إلى هدفه لكي يزيد من سرعته إذا تعرضت له طائرة ميج فيتنامية. وبالنسبة للأسلحة البحرية فلديكم أيضاً تفوق على إسرائيل بشكل قاطع. وبالنسبة للمعدات الهندسية فلديكم ما يكفي لإقامة تسعة كباري على قناة السويس، كما وصلتكم مؤخراً كل الأجهزة اللازمة لفتح الثغرات في الألغام. ولقد أصبحت لدينا معلومات عن كافة المواقع الإسرائيلية بعد قيامنا بالاستطلاع الجوي، كما يوجد لديكم كتائب خاصة للتشويش على العدو الكترونياً.

وهنا تدخل الفريق محمد صادق وزير الحربية معلقاً على البيانات التي تناولها جريشكو فقال: إنني متفق مع هذه التقديرات بصفة عامة، وعلى صحة الأرقام التي ذكرها المارشال جريشكو، إلا أن الدبابات السوفياتية طراز ٣٤ لا يمكن إدخالها في الاعتبار لأنها لا تستطيع مواجهة الدبابات الحديثة التي تملكها إسرائيل. أما كافة الدبابات الموجودة لدينا فلا تستطيع العمل ليلاً بسبب النقص الشديد في أجهزة الرؤية الليلية اللازمة لها. وبالنسبة للمدفعية بعيدة المدى فتنقصها أدوات التوجيه وبالنسبة للطيران فلا شك أن الميج ٢١ طائرة ممتازة ولكن مداها قصير للغاية إذ قورنت بالميراج أو الفانتوم، وكل هذا يقلل من كفاءة الأسلحة الموجودة لدينا.

وهنا تحدث بريجينيف معلقاً بقوله: أعتقد انه على ضوء البيانات التي ذكرها المارشال جريشكو يتضح اننا قد قطعنا شوطاً كبيراً في دعم الجيش المصري، ولذلك فنحن لا نوافق على القول بأن الجيش المصري ليس في مستوى العدو. والأمر الذي يشغلني حقاً هو ما سمعته الآن من حديث عن ضعف القوات المصرية، لأنه إذا كان أفراد الجيش المصري يرددون مثل هذه الأقوال، فإن الجيش في هذه الحالة يصبح غير مستعد لأي معركة مهما تلقى من أسلحة. ولذلك فيجب على جميع أفراد الجيش أن يكونوا مقتنعين بأن المهارة في استخدام السلاح هي الأساس في النجاح. وبالرغم من هذا كله، فإن من واجبنا أن نستكمل لكم أي نقص تشكون من وجوده في السلاح. وأرجو الا يساء فهم قولي عن ما يتردد بين أفراد الجيش. وعموماً فنحن نرى أنه في جميع الأحوال يجب الاستمرار في المساعي السياسية. والإستمرار في الإتصال بنيكسون. ومن جانبنا فسوف نواصل الضغط على الأمريكيين، ولا أستطيع أن أسلم بفقدان الأمل في الاتصالات التي تجري ولكن أحب أن أؤكد على أهمية وقوف الدول العربية في جبهة واحدة على الدوام إذا كان لكم أن تحققوا النجاح في الحصول على حقوقكم. وفي لقائنا القادم مع نيكسون سوف نتحدث معه عن فيتنام والشرق الأوسط. والشيء الهام هو أن استمراركم في الصمود وعدم تقديم تنازلات هو عنصر أساسي في الأمر كله.

وأضاف بريجينيف: إن لديكم الآن حوالى ٩٥٠٠ خبير عسكري سوفياتي لتدريب القوات المصرية ولكن من الضروري أن تكون لديكم خطة كاملة للدفاع المدني يشترك فيها الشعب كله.

ثم تحدث بريجنيف عن الطلبات العسكرية التي تباحث بشأنها الفريق محمد صادق مع جريشكو من اليوم الأول، فقال: إن لدينا اقتراحات معينة لمزيد من الدعم للقوات المسلحة المصرية سوف يكون لها تأثير حاسم تماماً بالنسبة لكل ما يجري وإننا نوافق على ما يلي:

أولاً - سوف نرسل لكم طائرات قاذفة بعيدة المدى من الطراز الصاروخي «تي. يو» ولكنني أرجو منكم الا تستخدموا تعبير «سلاح الردع» الذي تطلقونه على تلك الطائرة، وألا تعلنوا بأي شكل عن قيامنا بإمدادكم بها.

ثانياً - توريد مائة طائرة من طراز ميج ٢١، وسوخوي، خلال عام ٧١ و ٧٢ بالإضافة إلى سرب ميج ٢٣ يصلكم خلال النصف الثاني من العام القادم.

ثالثاً - توريد كتيبة مدفعية ١٨٠ ملليمتراً يصل مداها إلى ٤٢ كيلومتراً، بالإضافة إلى مدافع هاون ٢٤٠ ملليمتراً.

وواصل بريجنيف حديثه قائلاً: إنه بالإضافة إلى هذا كله فسوف نمدكم بمزيد من وسائل العبور بحيث تصلكم على الفور ثلاثة كباري جديدة، إلى جانب مزيد من أجهزة فتح الثغرات.

ولقد كان حجم هذه الصفقة الجديدة التي أعلن بريجنيف موافقتهم عليها ضخماً تبلغ قيمتها ٢٨٨ مليون دولار.

ولقد كان موقف السوفيات خلال هذه الزيارة اكثر وضوحاً منه في اي مرة سابقة:

فأولاً - هم ينصحون بالاستمرار في جهودنا السياسية من أجل الحل السلمي.

وثانياً - يطلبون وحدة العمل العربي، فلا يتحدثون عن دول رجعية أو دول تقدمية بعكس السياسة الأمريكية التي تقاوم أي وحدة عربية، بل وتعمل ضد الدول التي تعتبر انها «راديكالية» كمصر وسوريا.

وثالثاً - يؤيدون مصر والعرب في التمسك بحقوقهم وعدم تقديم تنازلات.

ورابعاً - كان أهم انطباع خرجت به من تقييم المارشال جريشكو للموقف

العسكري ومن حديث القادة السوفييت انهم لا يرون تحمل الاشتراك في مسؤولية إصدار قرار الحرب، لأنه حسب وجهة نظرهم يجب أن تتوافر لمصر قبل كل شيء إرادة الحرب.

وبعد أن استمعت لتقرير جريشكو شعرت بأنه لا يجوز أن نتأخر كثيراً في اتخاذ القرار، وكان ذلك موضوع حديثي مع الرئيس السادات خلال العودة إلى القاهرة.

وبعد أيام من عودتنا إلى القاهرة وصل الرئيس اليوغوسلافي تيتو يوم ٢٠ أكتوبر في زيارة استغرقت يوماً واحداً وكان في طريقه لزيارة الولايات المتحدة والتباحث مع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون.

وفي جلسة المباحثات المشتركة، بدأ الرئيس تيتو الحديث قائلاً: إنني سأكون في واشنطن يوم الثلاثاء القادم ٢٦ أكتوبر وأود أن أتعرف على رأيكم في الموقف قبل اجتماعي مع نيكسون. وعندما تباحثت مع نيكسون أثناء زيارته ليوغوسلافيا أخيراً، كان الموضوع الأساسي الذي تناوله نيكسون بالنسبة للشرق الأوسط هو قلقه الشديد من الوجود السوفياتي في مصر والمنطقة عموماً، واتجاه هذا الوجود إلى النمو بسرعة، خصوصاً في مصر. ولقد قلت له لماذا تفضل الولايات المتحدة أن تلعب على ورقة واحدة، هي إسرائيل؟ ولماذا لا تضغطون على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من كافة الأراضي العربية؟ وقد رد علي نيكسون بأنهم لا يستطيعون الضغط على إسرائيل وهنا قلت له إذن في هذه الحالة توقعوا مزيداً من الوجود السوفياتي في مصر وفي المنطقة فإن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو الذي جعل جمال عبد الناصر يستعين بالسوفييت. فإذا كنتم تشكون الآن من وجودهم فالمفتاح الحقيقي لمعالجة هذا الموقف هو جلاء الاحتلال الإسرائيلي.

وعلق الرئيس السادات قائلاً: إن الولايات المتحدة قلقة فعلاً من الوجود السوفياتي في المنطقة وخصوصاً في مصر، وقد سمعت ذلك بطريقة مباشرة من وليم روجرز وبما يعني أنهم يريدون أولاً إخراج السوفييت من مصر، بل ومن المنطقة كلها، قبل أي تسوية شاملة. ولقد ذكرت لروجرز أن وجود الأسطول السوفياتي بالبحر الأبيض المتوسط هو أمر لا شأن لنا به، فللولايات المتحدة أيضاً أسطولها بالبحر الأبيض. ونحن نعطي للسوفييت فقط تسهيلات في الموانيء المصرية ولكن لا

توجد لهم قواعد عندنا، وذلك مقابل تأييدهم لنا ووقوفهم معنا. وقد ذكرت لروجرز أيضاً إنه توجد لدينا وحدات عسكرية سوفياتية لتشغيل صواريخ سام - ٣ للدفاع الجوي في العمق المصري فقط، وليس في الجبهة، وذلك بسبب قيام إسرائيل بغاراتها الجوية على منشآتنا الاقتصادية وسكاننا المدنيين في العمق المصري. ولكن بالطبع إذا تم الحل السلمي فسوف تنسحب كل تلك الوحدات السوفياتية من مصر.

وأضاف الرئيس السادات قائلاً: لقد وصلتني رسالة من واشنطن يوم ٦ يوليو جاء فيها بأن الولايات المتحدة لن تكتفي بعد الآن بالعمل كساعي بريد بيننا وبين إسرائيل وسوف تقدم ورقة عمل إلى الطرفين. ثم وجهت لي الحكومة الأمريكية في الرسالة بضعة أسئلة، أولها هو: بالنسبة للمعاهدة المصرية السوفياتية - هل هي تقيد حركة مصر سياسياً؟ وكانت إجابتي عن هذا السؤال هي: بالطبع لا، فهي لا تقيد حركتنا بأي معنى من المعاني. ثم سؤال آخر - هل مصر على استعداد لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة عند إتمام المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي؟، وكانت إجابتي هي: نعم. سؤال ثالث هو: بعد إتمام المرحلة الأولى من الحل مع مصر، هل ستنسحب الوحدات السوفياتية من مصر؟ وأجبت المسؤول الأمريكي: نعم سوف تنسحب عندما نتأكد من تحقيق الحل. وهنا قال لي الرسول الأمريكي: في هذه الحالة سوف تبدأ الحكومة الأمريكية العمل على أساس المبادرة التي أعلنتها في ٤ فبراير بخصوص قناة السويس.

وأضاف الرئيس السادات: لقد قام جوزيف سيسكو بعد ذلك فعلاً بزيارة لإسرائيل والتباحث معهم هناك، ولكنه لم يتصل بنا منذ ذلك الوقت، ولم يقدم لنا الأمريكيون ورقة العمل التي وعدونا بها، وفي نفس الوقت يذيعون على العالم بأن هناك اتفاقاً على وشك أن يتم معنا، وهو أمر لم يحدث. ولقد شرحت الموقف في خطاب علني لي يوم ١٦ سبتمبر، وتناولت دور أمريكا موضحاً إنها أعطتنا وعوداً ولم تنفذها. وأخيراً قبل سفري إلى موسكو في المرة الأخيرة عاد الأمريكيون واتصلوا بي في القاهرة، كما اتصلوا بمحمد رياض في نيويورك، وذكروا أن النقاط الست التي ذكرها روجرز في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تصلح لإجراء مباحثات بشأنها مع سيسكو، وكان هذا بالطبع تراجعاً منهم لأن خطتهم هذه هي مجرد عقد إتفاقية بشأن فتح قناة السويس وحدها منفصلة عن مشكلة العدوان الإسرائيلي،

وبذلك فيمكن لتلك الإتفاقية أن تستمر لعشرين عاماً. وكان ردي هو إنه لا مانع عندنا من إجراء مباحثات مع سيسكو ولكن على أساس محدد هو أن يرتبط فتح القناة مع عبور قواتنا إلى الشرق ومع الحل الكامل.

ثم انطلق السادات في شرح المشروع الذي سبق أن قدمناه لوليم روجرز بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من سيناء على مرحلتين نتعهد فيها بفتح القناة في المرحلة الأولى.

ورد الرئيس تيتو معلقاً: في رأيي أن أي تجزئة في الحل سوف تكون من مصلحة إسرائيل وضد مصلحتكم على طول الخط. والمسألة الأساسية، هي عدم السماح لإسرائيل بأن تجني ثماراً لعدوانها.

ثم سكت الرئيس تيتو قليلاً قبل أن يضيف مختتماً الجلسة: لقد نسيت أن أذكر لكم شيئاً هاماً يتعلق بموقف السوفييت من وجودهم في مصر ومستقبل هذا الوجود في المنطقة. لقد ذكر لي ليونيد بريجينيف انهم لم يكونوا راغبين في المقام الأول في إرسال وحدات عسكرية سوفياتية إلى مصر. إلا أنه نظراً لأن مصر كانت في حاجة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ إلى القيام بعملية إعادة بناء سريعة لقواتها المسلحة، فقد وافق الاتحاد السوفياتي على إرسال خبرائه إلى مصر. أما بالنسبة للوحدات المقاتلة فقد كان السبب في إرسالها هو الضغط الشديد الذي مارسه عبد الناصر بعد أن تكررت غارات إسرائيل ضد المصانع وقناطر المياه والسكان المدنيين في العمق المصري. وقال بريجينيف ان الأمريكيين يجعلون من وجودنا في مصر قضية كبرى بينما الحقيقة هي اننا مستعدون لسحب وحداتنا وخبرائنا من مصر في اللحظة التي يتحقق فيها انسحاب إسرائيل.

وأضاف تيتو قائلاً: هذا هو ما أبلغني به بريجينيف لأنقله لنيكسون أثناء زيارتي لواشنطن.

وكان روجرز قد أبلغنا أثناء زيارته للقاهرة أن الوجود السوفياتي يحول دون قيام الولايات المتحدة بمسعى قوي نحو السلام.

والآن سقطت هذه الحجة بعد العرض السوفياتي، وبالرغم من هذا العرض فلم نشاهد له أي ردة فعل أمريكية.

وفي ٢٠ نوفمبر تحدث الرئيس السادات إلى مجلس الشعب عن الموقف السياسي فأشاد بالعون الصادق من الاتحاد السوفياتي وذكر أن للولايات المتحدة ثلاثة أهداف أساسية في المنطقة، الأول أن تخرج الاتحاد السوفياتي منها، والثاني أن تعزل مصر عن الأمة العربية بينما نحن لا نستطيع القبول تاريخياً ومصيرياً بمثل ذلك لأن مصر جزء من الأمة العربية قدراً ومستقبلاً، والهدف الثالث هو ضرب التجربة الاشتراكية في مصر. وأكد السادات لمجلس الشعب أن ما يتحدث عنه في المحافل الدولية ليس حلولاً جزئية وإنما هو الحل الشامل الذي يستند على مبدأين هما الانسحاب الإسرائيلي الشامل والحقوق المشروعة لشعب فلسطين. وفي النهاية أكد السادات اننا لا نستطيع أن نبقى إلى الأبد معلقين في الحالة الراهنة من اللاسلم واللاحرب، وعلينا أن نتخذ قرارنا في التوقيت المناسب وفي الظرف المناسب وبالطريقة المناسبة.

وقد أخطرني الفريق محمد صادق وزير الحربية في ١٧ نوفمبر أي بعد نحو شهر من زيارتنا للاتحاد السوفياتي بأنه كتب إلى المارشال جريشكو وزير الدفاع السوفياتي يشكو له عدم السرعة في توريد بعض ما تضمنته تلك الصفقة.

وفي نفس الوقت كان لا بد لجهودنا السياسية من أن تستمر في المجال الدولي فوصل إلى القاهرة في الخامس من نوفمبر أربعة من الرؤساء الأفارقة، ليوبولد سنجور رئيس جمهورية السنغال،وأحمد واهيجو رئيس جمهورية الكاميرون، والجنرال يعقوب جوان رئيس جمهورية نيجيريا والجنرال جوزيف موبوتو رئيس جمهورية زائير، وكانوا يمثلون لجنة مكونة من عشرة رؤساء أفارقة تشكلت بناء على قرار اتخذه مؤتمر القمة الأفريقي في اجتماعه الأخير بأديس أبابا في الثاني والعشرين من يونيو. وكان القرار يستهدف تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بالإضافة إلى تأييد القرار لمبادرة يارنج التي تضمنتها مذكرته في ٨ فبراير. وقد أكد القرار تضامن الرؤساء الأفارقة مع مصر واستنكر تحدي إسرائيل لجهود يارنج وطالبها باتخاذ موقف إيجابي من مقترحاته.

وبمجرد صدور هذا القرار أعددت دراسة مطولة عن القضية لإطلاع الرؤساء الأفارقة على موقفنا من قضية السلام، وأرفقت الدراسة برسائل موجهة من الرئيس

السادات إلى الزعماء الأفارقة. ثم أرسلتها إليهم في أغسطس حتى يكون لديهم الوقت الكافي لدراستها قبل مباحثاتهم مع الأطراف المعنية.

ومع وصول الرؤساء الأربعة، الذين يمثلون لجنة العشرة، إلى القاهرة في مطلع نوفمبر بدأت اللقاءات التي استغرقت عدة ساعات بينهم وبين الوفد المصري برئاسة الرئيس السادات. وكانت لقاءات مثمرة للغاية، فقد وجه الرؤساء الأربعة أسئلة عديدة تناولت كل الموضوعات التي سبق وحددنا موقفنا منها. فزادت قناعتهم بسلامة موقفنا.

وعندما أبلغهم الرئيس السادات بأننا ننوي إثارة القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في اواخر نوفمبر، طلب الرئيس سنجور تأجيل ذلك إلى أوائل ديسمبر لأنهم في طريقهم إلى إسرائيل للتباحث هناك بشأن القضية. ووافق السادات على ذلك وقد قام الرؤساء الأربعة فعلاً بزيارة إسرائيل وتباحثوا مع جولدا مائير رئيسة الوزراء، ثم عادوا إلى مصر مرة أخرى حيث اجتمعنا معهم في ٢٣ نوفمبر.

وكان من الطبيعي أن تصطدم جهود الرؤساء الأفارقة الأربعة برفض إسرائيل الإعلان عن إلتزامها بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية. وهو الأمر الذي جعل الدول الأفريقية تقتنع تماماً بأن إسرائيل تسعى للتوسع وانها ذات أهداف إستعمارية في المنطقة. مما أدى إلى ظهور تحول حقيقي مبني على قناعة تامة لدى مجموعة الدول الأفريقية.

وقد سافرت إلى نيويورك مرة أخرى يوم السبت ٢٧ نوفمبر لعرض القضية في الأمم المتحدة. وألقيت خطاباً شاملاً أمام الجمعية العامة عددت فيه الاعتداءات الإسرائيلية في المنطقة ورفض إسرائيل للحلول السلمية ودور الولايات المتحدة في مساندة الإحتلال الإسرائيلي لأراضينا وطالبت الجمعية العامة باستصدار قرار يضع حداً للإحتلال الاسرائيلي.

وقد سارع مندوب إسرائيل بعد ذلك إلى التعقيب على كلمتي بقوله ان مصر تريد من الجمعية العامة في الواقع اتخاذ قرار غير مقبول من إسرائيل فيتوفر لمصر بذلك ذريعة لاستئناف القتال. والواقع إنه كان محقاً في توقعه، وفي تفسيره للجهود التي بذلتها في الأمم المتحدة من أجل الحصول على قرار يؤكد عدالة موقفنا، وهو

الأمر الذي سترفضه إسرائيل قطعاً. وكانت إسرائيل والولايات المتحدة في جانب، بينما في الجانب الآخر كانت هناك مجموعات كاملة من الدول التي تساندنا. مع ذلك، كان عليّ أن أقترح مشروع القرار المناسب لكسب أكبر عدد من الأصوات تمشياً مع أسلوب العمل في الأمم المتحدة.

وهكذا، ففي هذه الدورة، وبخلاف الدورة السابقة، استطعت أن أحصل إلى جانبنا على أصوات دول أوروبا الغربية، بحيث حصل القرار على ٧٩ صوتاً إلى جانبه وامتناع ٣٦ دولة عن التصويت من بينها سبع دول عربية أعلنت أن القرار لا يدين إسرائيل بدرجة كافية. أما الذين عارضوا القرار فكانوا ست دول من أمريكا الوسطى بالإضافة إلى إسرائيل. أما الولايات المتحدة فلم تستطع أمام التأييد الجارف من دول أوروبا الغربية سوى أن تمتنع عن التصويت بحجة عدم وجود توازن في القرار على حد تعبير مندوبها في الجلسة. وكان موقفها هذا محل نقد شديد لأن القرار كان في الواقع يعبر عن جميع المواقف السابقة للولايات المتحدة.

ومن الناحية الموضوعية فلقد كان قرار الجمعية العامة هزيمة سياسية لإسرائيل والتي أصبحت معزولة تماماً من الناحية الدولية، كما كان القرار ضربة شديدة للسياسة الأمريكية التي بدأت تفقد دورها القيادي حتى لدى حلفائها في أوروبا الغربية. وقد صدر القرار في ١٣ ديسمبر ١٩٧١ وهو بمثابة صك دولي يتيح لمصر أن تتحرك عسكرياً لتحرير أراضيها كما تنبأ بذلك مندوب إسرائيل. وكان القرار واضحاً تماماً عندما طالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن، كما تضمن القرار أن الجمعية العامة تبدي قلقها بسبب إستمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية منذ ٥ يونيو ١٩٦٧، مؤكداً على أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة هو أمر لا يمكن قبوله، وعليه فيجب استعادة الأراضي التي تم إحتلالها. وطالب القرار بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بسبب النزاع الأخير. وأشاد القرار برد مصر الإيجابي على يارنج، وفي نفس الوقت طالب إسرائيل بأن تقدم رداً إيجابياً ليارنج.

ولقد كان هذا القرار، كقرارات أخرى سبقته، واضحاً في ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، الأمر الذي دعا إسرائيل إلى رفضه بالطبع.

وعقب صدور القرار من الجمعية العامة اتصل بي وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي من واشنطن من أجل استئناف الاتصالات مع يارنج، وفهمت منه انه

أجرى إتصالاً مماثلاً مع أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل. ولكن، كان من الواضح أن يارنج لا يستطيع أن يستأنف مهمته قبل أن يحصل على رد إيجابي من إسرائيل على مقترحاته التي قدمها في ٨ فبراير، وهي النقطة التي توقف عندها عن ممارسة مهمته. وقد أخطرنا يارنج بذلك قبل مغادرته لنيويورك عائداً لموسكو، ومن ثم فإن إتصال روجرز كان مجرد إتصال شكلي، فإسرائيل ترفض قرار الجمعية العامة الذي يطالبها بأن ترد بطريقة إيجابية على يارنج. وهو نفس الموقف الذي أخطرنا به روجرز أثناء زيارته للقاهرة ولكنه لم يستطع التمسك به طويلاً.

وفي شهر نوفمبر كان الاتحاد السوفياتي قد تقدم بعرض للحكومة الأمريكية يتضمن موافقة الحكومة السوفياتية على أن تتم التسوية الشاملة على مرحلتين وليس على مرحلة واحدة. وذلك على أساس أن تتضمن المرحلة الأولى فتح قناة السويس من جانب مصر وانسحاباً إسرائيلياً ملموساً من جانب إسرائيل. وتتضمن المرحلة الثانية عودة إسرائيل إلى مواقع ٤ يونيو مقابل ضمانات للسلام، وأكد السوفييت إستعدادهم لسحب خبرائهم ومستشاريهم العسكريين من مصر بمجرد تنفيذ التسوية الشاملة.

وقد أخطرنا الاتحاد السوفياتي بخطوته هذه في شهر ديسمبر ليؤكد لنا بأن تحركه من أجل التسوية لا زال مستمراً.

إلا أن هذا العرض لم يلق من واشنطن إستجابة، فقد كانت السنة الانتخابية على الأبواب وكان على نيكسون أن يخطب ود الأصوات اليهودية.

وعلى أثر عودتي من نيويورك ذكرت في مؤتمر صحفي أن عدم انصياع إسرائيل لقرارات الجمعية العامة لا يترك أمامنا سوى العمل على تحرير كافة الأراضي العربية بالقوة.

ثم قابلت الرئيس السادات وأبلغته بنتيجة محادثاتي الأخيرة مع روجرز. وإنني لم ألمس أي تغيير في صالح السلام، وإنني علمت أثناء وجودي في نيويورك، أن مسز مائير قد حصلت على وعد من نيسكون بتزويدها بمزيد من طائرات الفانتوم، كما إنني لمست من خلال اتصالاتي بالعديد من الشخصيات الأمريكية وسفراء أوروبا الغربية، انه مع إقتراب السنة الانتخابية فيجب أن نتوقع المزيد من الانحياز

لإسرائيل والاستجابة لطلباتها، كما أجمعت الآراء على أن دور روجرز قد انتهى تماماً.

وكان الرئيس السادات قد بذل طوال عام ١٩٧١ جهوداً مضنية مع الولايات المتحدة للتحرك نحو الحل السلمي، إلا أن جهوده لم تلق أي استجابة، بل عمدت الولايات المتحدة إلى تحوير مبادرته وتحويلها إلى اتفاقية جزئية لفتح قناة السويس دون أن ترتبط بالحل النهائي مع اشتراط عدم عبور أي قوات مصرية إلى سيناء والإبقاء على خط بارليف تحت إشراف مجموعة من العسكريين الإسرائيليين في ملابس مدنية.

ولذلك شعر الرئيس السادات بخيبة أمل كبيرة بسبب الموقف الأمريكي، مما جعله يشدد على ضرورة العمل العسكري. وكنت قد تلقيت دعوة من الحكومة الصينية فقررت الاستجابة لها في منتصف شهر يناير بعد جولة في عدد من دول الخليج، وقد طلب مني الرئيس السادات أن أبحث مع شواين لاي مدى إمكانية إمداد مصر بأسلحة معينة تنتجها الصين.

وأثناء وجودي في الإمارات العربية في طريقي إلى الصين تلقيت برقية بالعودة إلى القاهرة. وتشكلت حكومة جديدة وتركت منصبي لأتولى منصباً آخر، فقد كلفني الرئيس السادات بالعمل مستشاراً له للشؤون السياسية.





السادات يخرج الخبراء السوفييت

مع بداية عام ١٩٧٢ كانت الجهود المبذولة لتحقيق الحل السلمي قد توقفت نهائياً وسيطرت المعركة الانتخابية لرئاسة الجمهورية على التفكير الأميركي. وبالرغم من أن نيكسون نجح في انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٨ بدون أصوات اليهود، فإنه سعى عند تجديد انتخابه إلى محاولة استقطابها مما دفعه إلى مزيد من إرضاء إسرائيل، فقد أصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية الأميركية بتجميد أي تحرك أو مبادرة بالنسبة للشرق الأوسط، وقرر الاستجابة لطلبات مسز مائير لتزويدها بالمزيد من الطائرات.

وفي ٢ فبراير توصلت إسرائيل لتوقيع اتفاق مع الولايات المتحدة حصلت إسرائيل بموجبه على ٤٢ طائرة فانتوم جديدة و ٨٢ طائرة سكاي هوك. وكانت هذه الدفعة الجديدة من الأسلحة تتم في ظل هدوء كامل يسود جبهة القتال منذ حوالى سنة ونصف.

ولكن الأمر الأكثر خطورة من ذلك هو أن الولايات المتحدة تعهدت في مذكرة قدمتها لإسرائيل في نفس الوقت بأنها لن تتقدم بأي مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط قبل مناقشتها مع إسرائيل.

ونتيجة لهذا التعهد أصبح الموقف الاميركي رهينة للسياسة الإسرائيلية وفقدت الولايات المتحدة حرية الحركة سياسياً ودبلوماسياً في المنطقة. وكان هذا هو أخطر تعهد تقدمت به الولايات المتحدة لإسرائيل، فبعد أن اطمأنت إسرائيل إلى حصولها على ما تريد من أسلحة، وبعد أن جعلت الولايات المتحدة تلزم نفسها

بالسياسة الإسرائيلية، لم يعد هناك ما يدفع إسرائيل إلى التوجس من أي تحرك أميركي فقبلت اقتراحاً أميركياً جديداً بإجراء مفاوضات عن قرب مع مصر، تحت إشراف سيسكو، وكان ذلك الاقتراح يقتضي استبعاد يارنج ممثل الأمم المتحدة والاتحاد السوفييتي، أما هدف المفاوضات فكان قاصراً على عقد اتفاقية لفتح قناة السويس دون أن ترتبط بالانسحاب الكامل من سيناء.

ورفض الرئيس أنور السادات أن يقتصر الاتفاق مع إسرائيل على فتح قناة السويس، فتوقفت أية جهود من أجل تحقيق السلام بعد أن قضت الولايات المتحدة على مهمة يارنج، وعطلت بذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن.

ولا شك أن انتخابات الرئاسة كانت تسيطر على فكر نيكسون عندما رأى مهاجمة الاتحاد السوفييتي في تقريره للكونجرس يوم ٩ فبراير وقد ركز في هجومه على وجود الاتحاد السوفييتي بالمنطقة، وبالذات في مصر.

وجاء في خطابه أن الاتحاد السوفييتي يسعى جاهداً لاستخدام الصراع العربي الإسرائيلي في الإبقاء على مركزه العسكري في مصر وزيادته، وإن الاتحاد السوفييتي قد استغل الإعتماد المصري المتزايد على الإمدادات العسكرية السوفييتية من أجل الحصول على تسهيلات بحرية وجوية في مصر، وهذا له نتائج خطيرة بالنسبة لاستقرار ميزان القوى المحلي بين مصر وإسرائيل وبالنسبة للمنطقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وأيضاً عالمياً، وذكر أن حلف الأطلنطي لا يستطيع أن يتجاهل النتائج المحتملة لهذا التحرك السوفييتي بالنسبة لاستقرار العلاقات بين الشرق والغرب وإننا نأمل أن يفهم الاتحاد السوفييتي بأنه من أجل خدمة مصالحة بطريقة أفضل عليه الحد من إمداداته العسكرية إلى مصر والامتناع عن استخدام النزاع في المنطقة في تنمية وتدعيم مركزه العسكري.

وبدلاً من أن يطرح نيكسون أية حلول لمشكلة السلام في المنطقة، إقتصر حديثه على التواجد السوفياتي بمنطقة الشرق الأوسط، وبذلك حول الموضوع من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع أميركي سوفييتي.

والخلاف هنا أن السوفييت مستعدون للانسحاب بعد التسوية، أما الولايات المتحدة فتريد منهم الانسحاب قبل أي تسوية، وفي هذه الحالة فإن التسوية ستتم تحت الضغط العسكري الإسرائيلي خصوصاً وقد أعلن نيكسون في خطابه أمام

الكونجرس عن ضرورة ضمان تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية.

وحينما تحدث نيكسون عن التفاوض فإنه اكتفى ببحث الأطراف عليه دون أن يتطرق مطلقاً إلى أساس هذا التفاوض أو كيفية حل المشكلة التي يجب أن يتم التفاوض بشأنها.

وكانت حكومة الصين قد اقترحت أن تتم زيارتي لها في فراير، ولكن عندما حدد نيكسون موعد زيارته للصين في النصف الثاني من شهر فبراير، تأجلت زيارتي إلى شهر مارس، فوصلت بكين يوم ٢٢ مارس مدعواً باعتباري مستشاراً للرئيس السادات للشؤون السياسية.

وقد لاحظت أن الحكومة الصينية قد أضفت على هذه الزيارة أهمية خاصة بالإضافة إلى إبراز الزيارة في وسائل إعلامها. كما كان في استقبالي في مطار بكين نائب رئيس مجلس الدولة، ووزير الخارجية، وحشود من آلاف الشباب يلوحون بالأعلام الصينية والمصرية في مظاهرة بالغة الود وحافلة بمشاعر الصداقة.

ولقد كان هذا يرجع إلى العلاقات الوثيقة التي كانت قد توطدت بين القادة الصينيين، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء شواين لاي، وبين جمال عبد الناصر منذ لقائهما الأول في باندونج عام ١٩٥٥. وقد جاء شواين لاي لزيارة مصر مرتين قبل العدوان الإسرائيلي. وكان يعمل على إقامة علاقات قوية مع الدول العربية والافريقية وكان يبدي اهتماماً خاصاً بشرحي للأوضاع في القارة الأفريقية. وقد رأى شواين لاي مدى النفوذ الذي يتمتع به عبد الناصر بين دول عدم الانحياز وفي العالم العربي، وتبين أن القاهرة هي الباب الذي تستطيع الصين أن تدخل منه إلى المنطقتين الأفريقية والعربية. وعندما وقع العدوان الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ وقفت الصين بقوة إلى جانبنا وقدمت لنا معونات إقتصادية وعسكرية في حدود طاقتها. بل إن الصين عندما سحبت سفرائها في العالم كله، ابان الثورة الثقافية التي أعلنها ماوتسي تونج، كانت القاهرة هي العاصمة الوحيدة التي احتفظت الصين بسفيرها فيها، مما كان يعكس مدى اهتمامها بدعم علاقتها مع مصر.

وكانت زيارتي تمثل أول محاولة من الرئيس السادات لاستكشاف إمكانيات جديدة لدعم الصين لنا. وكان أهم ما نسعى إليه هو مزيد من الدعم العسكري، ولم تكن الصين في موقف يسمح لها بإمدادنا بالطائرات الحديثة، ولكنها كانت

تستطيع أن تمدنا بأنواع الذخيرة السوفييتية التي كانت قد بدأت في تصنيعها محلياً بعد تدهور علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، وكذلك بمزيد من الأسلحة المضادة للطائرات والصواريخ المتحركة على دبابات ومدفعية الميدان.

وقد كان اجتماعي بشواين لاي في قاعة الشعب مساء اليوم التالي لوصولي إلى بكين، وحضر اللقاء أعضاء الوفدين المصري والصيني، ثم طلب رئيس الوزراء الصيني الاجتماع بي على انفراد بعد العشاء، وهو اجتماع استمر ساعتين ونصف الساعة.

وقد بدأت حديثي بتناول الموقف السياسي، فشرحت انه لم يعد هناك أي أمل في حلول سلمية عادلة بالنسبة لنا، ولم يعد أمامنا سوى خوض المعركة العسكرية. ولكن نظراً للمعاونة العسكرية الضخمة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل بصفة مستمرة فإن احتياجاتنا العسكرية تتزايد شهراً بعد شهر، وأصبحنا في حاجة الآن إلى استكمال احتياجاتنا من بعض أنواع الأسلحة حتى نتأكد من نجاح العمل العسكري. ونحن في ذلك لا نحاول الحصول على التفوق العسكري، ولكن يكفينا وجود توازن عسكري. ونقطة الضعف التي لازالت لدينا هي نوع الطائرة التي يمدنا بها السوفييت.

وسألني شواين لاي: هل أعطاكم السوفييت الطائرة ميج ٢٣؟.

وقلت له: هذا لم يحدث، مع ذلك فلدى السوفييت في مصر طراز من الطائرات أكثر تطوراً، هي الميج ٢٥، وتشغيلها قاصر على الطيارين السوفييت حيث يستخدمونها في عمليات استكشاف المواقع الإسرائيلية في سيناء، وقد حدث مؤخراً أن تعرضت طائرات الفانتوم الإسرائيلية للميج ٢٥ أثناء إحدى رحلات الاستطلاع هذه ولكن الفانتوم لم تستطع اللحاق بها، وذلك بسبب قدرة الميج ٢٥ على الطيران بسرعة تفوق سرعة الفانتوم وعلى ارتفاع أكبر مما تطير إليه الفانتوم.

ثم أوضحت لشواين لاي طبيعة وحجم المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، وكيف انها تستهدف منع مصر من تحرير أراضيها، كما أشرت إلى المساعدات السوفييتية وانها، برغم كونها رفعت من قدراتنا العسكرية إلى حد كبير، إلا انها لا تتساوى مع المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل بالنسبة لبعض

أنواع الأسلحة وهو ما جعلنا نقرر الإعتماد على ما لدينا من إمكانات وخاصة إذا نجحنا في التنسيق مع سوريا وليبيا أثناء المعركة.

وقد استفهم مني شواين لاي عن توقعاتنا بالنسبة للمباحثات المقبلة بين نيكسون وبريجنيف في موسكو، في شهر مايو. وأجبته قائلاً إنه يوجد اتفاق مبدئي بعدم السماح بحدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المنطقة، وفي نفس الوقت فإن الولايات المتحدة تعلن إنها لن تقوم بأي ضغط على إسرائيل، وخصوصاً خلال السنة الانتخابية الحالية. ومن ناحية أخرى فإننا لا نتوقع أن يحاول السوفييت بيع العرب للولايات المتحدة، وإلا فقد السوفييت وجودهم ونفوذهم في العالم العربي. ولذلك فإننا لا نعتقد أن نيكسون وبرجينيف سيتوصلان إلى أي حل لأزمة الشرق الأوسط خلال لقائهما في موسكو.

ثم استفهم شواين لاي عن أسباب الاضطرابات الداخلية الأخيرة في مصر (مشيراً إلى مظاهرات قام بها طلبة الجامعات مؤخراً) فأجبته بأنه يوجد تململ شديد من استمرار الإحتلال العسكري الإسرائيلي لأراضينا بغير أن نحسمه عسكرياً، وقد بدأت ظواهر نفاد الصبر هذه على أشدها خصوصاً بين طلبة الجامعات المصرية.

وتحدث شواين لاي فقال: إن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يتنازعان من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وسبيلكم الأول لمقاومة ذلك هو بمزيد من وحدة العمل العربي والفلسطيني، حتى لا تنجح إحدى القوتين، أو كليهما، في تمزيق العالم العربي والإيقاع بين دوله، وعندما زارنا نيكسون في الشهر الماضي لمسنا شدة انحيازه لإسرائيل وفهمنا انه لن يجري أي تعديل في سياسته بالشرق الأوسط ويصر على أن يتفاوض العرب مع إسرائيل من موقع الضعف، وهو الأمر الذي يتيح لإسرائيل بالطبع أن تفرض شروطها على مصر والعرب بوجه عام. ونحن نعتقد بأن مواجهتكم مع إسرائيل لا يجب أن تتوقف على كميات وأنواع السلاح لدى كل طرف، ولو انتظرتم حتى يصبح لديكم تفوق، أو حتى توازن، عسكري مع إسرائيل، فربما يعني هذا بقاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء والجولان والضفة الغربية سنين طويلة. ولقد كنا مؤيدين لحرب الإستنزاف التي قمتم بها ضد الإحتلال الإسرائيلي، ولا أعتقد أنكم كنتم وقتها تملكون تفوقاً أو حتى توازناً عسكرياً مع إسرائيل، واستطعتم في النهاية إرغام الولايات المتحدة على

التقدم بأفكار للتسوية الشاملة برغم انها كانت ترفض ذلك في البداية. والآن فإنكم تتفاوضون في ظل هدوء كامل في جبهة القتال وانتظار، اما لمساع أميركية جديدة أو لأسلحة سوفييتية جديدة، وهذا بالطبع وضع ليس في صالحكم. إن تجربة النضال الفيتنامي وشعوب الهند الصينية بأسرها تؤكد درساً هاماً وهو أن وحدة النضال الشعبي يمكن أن تواجه أعتى الأمبراطوريات وأقواها، ومن هنا فإننا نؤكد باستمرار أهمية وحدة النضال العربي الفلسطيني، وضرورة الاعتماد على النفس والاحتفاظ بزمام المبادرة في نضالكم العادل لاستعادة حقوقكم. إن الدول الكبرى لا تريد ذلك، ففي الهند الصينية تقاوم موسكو وحدة النضال الشعبي، فهي لا تعترف مثلاً بالأمير سيهانوك ومازالت تحتفظ بسفارتها في كمبوديا بالرغم من قيام نظام موالٍ للولايات المتحدة هناك.

ثم أضاف شواين لاي: وبالنسبة للمباحثات المقبلة بين نيكسون وبريجينيف في موسكو فإننا نعتقد انها ستقوم على أساس المساومة بين الطرفين، وإن كنت شخصياً أرى انه سيكون من الصعب على الاتحاد السوفييتي التخلي عن مصالحه في الشرق الأوسط. ومع ذلك فسوف ترتبط هذه المشكلة بالمشاكل الأخرى في آسيا وأوروبا، وهو الأمر الذي قد يضعف من مساندة السوفييت للدول العربية.

وقال شواين لاي: إن استعادة الأرض التي تحتلها إسرائيل لا يمكن أن يتم إلا بالقوة المسلحة، وأي وسيلة غير ذلك معناها تقديم تنازلات استقلالكم الوطني ويجب ألا تعتمدوا في الحل العسكري على الاتحاد السوفييتي، وتجربة الصين نفسها تؤكد ذلك، كما أن لديكم أيضاً تجاربكم. ولما كنا لا نرى إمكانية قيام دولة عربية واحدة، وهو الأمر المثالي لمقاومة الغزو الإسرائيلي الأميركي، فوحدة العمل العربي يمكن أن تساعدكم كثيراً، بدلاً من الإعتماد على الاتحاد السوفييتي. إنهم يقدمون لكم المساعدات العسكرية منذ خمس سنوات ويقولون لكم الآن بعدم توفر الطائرات التي تحتاجونها، هذا في الوقت الذي يضعون فيه على حدودنا مليون جندي مزودين بالصواريخ والطائرات بعيدة المدى، وكان أجدر بهم أن يقدموها لكم لتحرير أراضيكم ولشعب فيتنام ليقاوم بها الاستعمار الأمريكي.

ثم عاد شواين لاي مرة أخرى إلى تناول مباحثات القمة المقررة في مايو بين بريجينيف ونيكسون في موسكو، وذكر أن السوفييت قد يتخلون عن بعض مواقفهم

أثناء المساومة مع الأميركيين، وقد سبق وفعلوا ذلك بالنسبة لمشكلة برلين وعلى حساب ألمانيا الديموقراطية. ثم أكد شواين لاي أن الصين مستمرة في الوقوف بجانب مصر ومساندتها وإنهم مستعدون لتقديم كل عون عسكري ممكن لمصر وإن كانوا لا ينتجون أنواع الأسلحة التي نرغبهـا، وأبدى إستعداده لاستقبال وفـد عسكري مصري أو إيفاد وفد عسكري صيني إلى القاهرة لدراسة هذا الأمر بالتفصيل. ثم قرر في النهاية استعداد الصين لتجديد القرض الذي قررته لمصر من قبل في المجال الإقتصادي، ويبلغ ثلاثون مليون جنيه إسترليني بدون فوائد.

ولقد كنت قد قابلت في صباح نفس اليوم في بكين الأمير سيهانوك، وكان يشعر بالمرارة من موقف الاتحاد السوفييتي وعدم تأييده له واحتفاظه بعلاقاته السياسية والدبلوماسية مع الإنقلاب ضده، الموالي للولايات المتحدة، وقد دعاني للعشاء في نفس اليوم لحضور احتفال الذكرى الثانية لمقاومة الإنقلاب الأميركي ضده في كمبوديا. وفي اليوم التالي أقام السفير المصري في بكين حفل عشاء ولم يكن مقرراً حضور شواين لاي رئيس الوزراء، ومع ذلك أخطرت السلطات الصينية السفير المصري في آخر لحظة إنه سيحضر حفل العشاء تأكيداً منه على الصداقة مع مصر. وعندما جاء شواين لاي ألقى كلمة أكد فيها مساندة الصين لمصر في استعادة الأراضي العربية كاملة وحقوق الشعب الفلسطيني، وذكر أن الصين ترى إنه لا يمكن تحقيق أي نصر على مائدة المفاوضات ما لم يحققه المناضلون في ميدان القتال، وإن النصر العسكري هو الطريق الوحيد لإرغام العدو على الانسحاب.

والواقع أن موقف الصين بالنسبة لقضية الشرق الأوسط كان ينبثق من أن إنشاء دولة إسرائيل كان عملاً غير مشروع، وإن الشعب الفلسطيني هو الشعب الوحيد صاحب الحق في إقامة دولة فوق أراضيه. ومن هنا فقد رفض الصينيون قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وعندما دخلوا الأمم المتحدة بعد ذلك رفضوا التصويت مع أي قرار يشير إلى القرار ٢٤٢.

وعندما عدت إلى القاهرة في أول ابريل، لم تكن العلاقات مع الاتحاد السوفييتي على ما يرام، وذلك بسبب التأخر في توريد بعض الأسلحة التي كانت قد سبق الاتفاق عليها أثناء زيارة الرئيس السادات في اكتوبر ١٩٧١. وقد أبلغ الرئيس السادات السفير السوفييتي يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧١ برغبته في زيارة موسكو قبل نهاية الشهر، ولكن موسكو تأخرت في ردها عليه.

وعندما جاء الرد أخيراً كانت موسكو تقترح أول فبراير عام ١٩٧٢ موعداً لزيارة الرئيس السادات، الأمر الذي آثار استياء السادات، خاصة بعد أن سمع من السفير ان سبب تأخير الموعد هو انشغال القادة السوفييت طوال تلك الفترة، مما يعطي انطباعاً بأن مشكلة الشرق الأوسط قد بدأت تفقد أهميتها بالنسبة للمشاكل الأخرى التي يعالجها الاتحاد السوفياتي.

وسافر الرئيس السادات إلى موسكو في الموعد الذي اقترحه السوفييت، لكي يؤكد لهم أن الموقف بالمنطقة لم يعد يحتمل أي تأجيل للعمل العسكري، وطلب من بريجينيف الإسراع في تنفيذ العقود العسكرية. ووعد بريجينيف بإرسال كافة الأسلحة المتفق عليها، وذكر بأن المائة طائرة ميج ٢١ سوف تصل إلى مصر قبل نهاية ١٩٧٢، كما وعد بتقديم عشرين طائرة قاذفة قنابل من طراز «تي. يو٢٢» ومائتي دبابة ٦٢ كما وعد بأن يتم تصنيع الطائرة الميج تصنيعاً كاملاً في مصر عام ١٩٧٩. وأشار بريجينيف إلى المباحثات المرتقبة مع نيكسون في مايو وأكد انه سيعمل على حسم الموقف في هذه الزيارة من أجل تحقيق الحل السلمي.

وبعد مضي نحو شهر على تلك الزيارة، فوجىء الرئيس السادات برسالة يبلغها إليه السفير السوفياتي بالقاهرة، بدعوة من القادة السوفييت للرئيس لزيارة موسكو في ٢٧ ابريل. وكان الهدف من الزيارة كما أوضحه السفير هو التشاور حول كافة تفاصيل الحل السلمي قبل وصول نيكسون في مايو.

وقد قبل السادات الدعوة، وفي اجتماعاته بالكرملين تحدث مع القادة السوفييت عن الحل الذي تقبله مصر وهو الحل الذي سبق تقديمه لروجرز أثناء زيارته للقاهرة، مؤكداً على ضرورة الربط بين المرحلة الأولى التي تتضمن فتح قناة السويس للملاحة وبين المرحلة النهائية بانسحاب إسرائيل من سيناء وفي تلك الزيارة أكد السادات أيضاً على ثلاث نقاط هي:

١ ـ عدم قبول أي اقتراح أميركي حول الحد من الأسلحة في المنطقة قبل إزالة آثار العدوان.

٢ ـ عدم التنازل عن حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

٣ ـ عدم قبول حالة اللاسلم واللاحرب.

وعندما تحدث بريجينيف قال إن الاتحاد السوفييتي سوف يعمل من جانبه على

الوصول إلى اتفاق مع نيكسون، ولكنهم يعتقدون أن نيكسون لن يكون في استطاعته التحرك للضغط على إسرائيل أثناء السنة الانتخابية ولذلك فإنه يحسن الوصول معه إلى اتفاق على ألا نتوقع تنفيذه قبل نهاية عام ١٩٧٢، أي بعد إعادة انتخابه، وتيسيراً لمهمة نيكسون فيجب الامتناع عن القيام بعمليات عسكرية.

ولم يعترض الرئيس السادات على هذا الإقتراح، إلا إنه طلب تزويده بكافة الإحتياجات من الأسلحة والذخيرة قبل نهاية أكتوبر من نفس العام حتى يصبح في موقف قوي عند إعادة إنتخاب نيكسون في شهر نوفمبر.

وعاد الرئيس السادات إلى القاهرة في ١٠ مايو، وبعد أيام وصل القاهرة المارشال جريشكو يحمل معه عقوداً بالأسلحة التي تم الاتفاق عليها، بما يعني قيام السوفييت بتنفيذ ارتباطاتهم معنا، وكانت تلك العقود التي حملها جريشكو تتضمن مائتي دبابة ٦٢ وست عشرة طائرة سوخوي ١٧ وثماني كتائب صواريخ سام - ٣، وتضمنت العقود أن يتم توريد نصف الصفقة خلال عام ١٩٧٢ والنصف الآخر خلال عام ١٩٧٣. وكانت هذه بادرة مشجعة من الاتحاد السوفييتي مما جعل السادات يمنح الأوسمة والنياشين لجريشكو ومعاونيه.

ولقد كانت كل تلك الاتصالات التي تتم بين القاهرة وموسكو إنما هي في الواقع تمهيد لزيارة نيكسون لموسكو في ٢٢ مايو. فبالنسبة لمصر فقد كانت تسعى إلى ضمان مواصلة الاتحاد السوفياتي في تقديم مساعداته العسكرية بالطريقة التي تسمح لها بتحرير أراضيها. وكان الاتحاد السوفييتي يحاول التأكيد لمصر ان سياسته لم تتغير، إلا انه مازال يرى التركيز على الحل السلمي ويطلب تأجيل العمل العسكري حتى نهاية عام ١٩٧٢ أملاً منه في نجاح الحل السلمي.

وكان من الواضح وجود خلاف في الرأي بين موسكو والقاهرة حول إمكانية تحقيق الحل السلمي. فقد كان هناك إجماع في القاهرة على أن إسرائيل لن تنسحب إلى خط ٥ يونيو، وعلى أن أميركا لن تضغط على إسرائيل، وبالتالي لم يعد هناك مفر من المعركة العسكرية. وعلى ضوء خبرتنا الطويلة في التعامل مع الولايات المتحدة فقد كنا على يقين بأن السياسة الأميركية المنحازة لإسرائيل لن تتبدل بعد انتخابات الرئاسة فقد كان نيكسون واضحاً في سياسته التي وضعها منذ بداية ١٩٧٢، والتي تتضمن مواصلة تزويد إسرائيل بالأسلحة المتطورة عن طريق برنامج

طويل المدى لضمان تفوقها عسكرياً على مصر، مع التعهد بعدم القيام بأي مبادرة سياسية دون موافقة إسرائيل عليها ولم يكن الاتحاد السوفييتي يملك أي وسيلة للضغط على نيكسون لتغيير موقفه خلال المساومات التي ستتم أثناء لقاء القمة والتي شرحها لي شواين لاي رئيس وزراء الصين وهو صاحب الخبرة الطويلة في التعامل مع الدول الكبرى.

وقبل أن يتوجه نيكسون إلى موسكو عمل على زيادة قوته التفاوضية، فقام بزيارة بكين في فبراير، وكان التقارب الصيني الأميركي يزعج الاتحاد السوفييتي إلى حد كبير. كما رأى نيكسون أن يستعرض القوة الأميركية في فيتنام الشمالية فواصل ضربها بشدة، كما قام بإغلاق ميناء هايفونج في فيتنام أمام البواخر السوفييتية بوضع الألغام حول الميناء مما جعل بعض المراقبين يتنبأون بأن الاتحاد االسوفييتي سيعمل على تأجيل لقاء القمة نظراً لأن عملية هايفونج كانت ضربة موجهة للاتحاد السوفييتي مباشرة.

وبذلك نجد أن نيكسون عندما وصل إلى موسكو في ٢٢ مايو كان يملك في يده أوراقاً كثيرة. أما الاتحاد السوفييتي فقد رحب بالزيارة في موعدها لأنه كان يرى بأن تحقيق الوفاق مع الولايات المتحدة يخدم مصالحه على المدى الطويل. وبالنسبة للشرق الأوسط فقد كان السوفييت يرون بأن الوصول إلى تفاهم على مستوى القمة حول الشرق الأوسط هو تسليم من الولايات المتحدة بأن له مصالح في الشرق الأوسط.

وفي هذا اللقاء تم الإتفاق على ثمانية مبادىء وضعها جروميكو وكيسنجر كأساس للاتفاق على حل قضية الشرق الأوسط، وهي:

١ - أن يكون الإتفاق شاملاً، مع إمكانية تنفيذه على خطوات.

٢ - إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧، (مستخدماً النص الإنجليزي الوارد في قرار مجلس الأمن).

٣ - أي تعديل في الحدود يجب أن يتم بموافقة الأطراف.

٤ - يمكن أن تتضمن ترتيبات الأمن وجود مناطق منزوعة السلاح وتواجد قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ مع وجود ضمانات دولية تشارك فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

٥ ـ إنهاء حالة الحرب.
٦ ـ حرية الملاحة في الممرات الدولية.
٧ ـ الاعتراف باستقلال كافة دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل.
٨ ـ مشكلة اللاجئين.

وفي ٢٩ مايو أذيع بيان مشترك يتضمن عدة مبادىء تم الاتفاق عليها ومن بينها ان البلدين يؤكدان تأييدهما للقرار ٢٤٢ ولمهمة يارنج، كما ورد في البيان أن حل النزاع العربي الإسرائيلي سوف يحقق استرخاءً عسكرياً في المنطقة.

وعندما اطلعت على البيان في مكتبي برئاسة الجمهورية لم أجد فيه جديداً لمصر وما ورد فيه من مبادىء، اما ترديد لبنود وردت في قرار مجلس الأمن أو مقترحات سبق أن وافقنا عليها، بل إن موضوع الضمانات الدولية كان اقتراحاً منا تقدمت به للدول الكبرى وليارنج.

ولكن إسرائيل اعتبرت أن نتيجة لقاء القمة بين نيكسون وبريجينيف هذه كانت في صالحها لأن المبادىء لم تحدد الانسحاب إلى خط ٥ يونيو، وأعربت إسرائيل في ذلك عن تقديرها لكيسنجر ونيكسون بالنسبة لموقفها في هذا الشأن.

وقد وجدت إننا مازلنا في نفس الموقف الذي كنا عليه منذ خمس سنوات، أي وضع مبادىء لنختلف على ما جاء بها من ألفاظ وكلمات.

وجاء السفير السوفييتي بالقاهرة، برسالة من موسكو يوم ٦ يونيو لإبلاغ الرئيس السادات بما تم في لقاء القمة مع نيكسون. وكانت رسالة مطولة خلاصتها أن موقف الولايات المتحدة لم يتغير.

ورأى الرئيس السادات أن يتبين الموقف بوضوح أكثر، خاصة وإنه لم يصله من الاتحاد السوفييتي ما يفيد بتنفيذ مطلبه الأساسي وهو الإتفاق على مواعيد توريد الأسلحة الخاصة بسنة ١٩٧٢، فأوفد الفريق محمد صادق وزير الحربية إلى موسكو في ٨ يونيو حيث أكد له المارشال جريشكو أن مصر سوف تحصل على كل ما تطلبه من أسلحة لضمان كسب المعركة. أما بريجينيف فقد ذكر له ان إسرائيل تعرض حلولاً لا يمكن قبولها، وإن موسكو لا يمكن أن تتفق مع واشنطن على حساب مصر.

وعندما عاد الفريق صادق إلى مصر كان انطباعه هو أن السوفييت يعملون على تهدئة الأوضاع وانهم لن يوافقوا على أي عمل عسكري مصري حتى شهر نوفمبر ١٩٧٢، ومع ذلك فإنهم سوف يستمرون في التسويف في تقديم الأسلحة بأمل تحقيق حل سلمي للقضية.

وظل الرئيس السادات في انتظار الرد من الاتحاد السوفييتي حول طلباته من الأسلحة ومواعيد تسليمها إلى أن حل الأسبوع الأول من يوليو بدون وصول أي رسالة من موسكو. وعندئذ اتخذ قراراً بإنهاء عمل الخبراء السوفييت في مصر وأبلغ وزير الحربية بذلك يوم ٧ يوليو وعندما طلب السفير السوفييتي مقابلته حدد له الرئيس يوم ٨ يوليو وجاء السفير لكي يبلغ الرئيس برد موسكو على رسالته، وكان رداً يدور حول الموقف السياسي بغير أن يتطرق إلى ما كان يطلبه الرئيس السادات من أسلحة.

وعندئذ أبلغ الرئيس السادات السفير بقراره بإنهاء عمل الخبراء السوفييت مع إمكان استبقاء الوحدات العسكرية السوفييتية على أن يتم وضعها تحت القيادة المصرية وفي حالة رفض هذا الطلب فعليها أن تغادر الأراضي المصرية قبل يوم ١٧ يوليو.

وكان هذا القرار مفاجأة للسفير لم يكن يتوقعها على الإطلاق، وكان يتصور في البداية إن الموضوع يمكن مناقشته، ثم تبين ان الأمر منتهٍ، وان المطلوب هو إخطار موسكو والبدء بالتنفيذ.

وقد قام الرئيس السادات بمحاولة للتخفيف من وقع القرار فأوفد رئيس الوزراء عزيز صدقي إلى موسكو باقتراح منه بأن يصدر بيان مشترك يتضمن شكر الحكومة المصرية للاتحاد السوفييتي بمناسبة انتهاء عمل الخبراء السوفييت في مصر. ولكن بريجينيف رفض أن يشترك في مثل هذا البيان وترك لمصر أن تتصرف منفردة في هذا الشأن كما ترغب.

وكان من النتائج المتوقعة لهذا القرار قيام توتر في العلاقات المصرية السوفييتية، فقد كان إخراج الخبراء السوفييت من مصر هو هدف أميركي أعلنه كيسنجر عام ١٩٧٠ وأشار إليه روجرز في مباحثاته بالقاهرة في مايو ١٩٧١ ولذلك فإن في خروج السوفييت من مصر على هذا النحو يمثل هزيمة سياسية للاتحاد

السوفييتي بقدر ما يمثل مكسباً سياسياً ضخماً للولايات المتحدة. وكان من الطبيعي أن نتوقع تباطؤ في المساعدات العسكرية السوفييتية لمصر نتيجة لهذا القرار وعدم تقديم تسهيلات مادية في السداد كما كان يحدث في الماضي.

أما الخسائر العسكرية لهذا القرار فتتمثل في خروج الوحدات العسكرية السوفييتية من مصر، وهي وحدات تعمل أساساً في دعم الدفاع الجوي المصري. فقد كان هناك مائة طيار سوفييتي يعملون على طائرات الميج وعدد من كتائب الصواريخ الحديثة التي يعمل عليها سوفييت، وهناك المعدات الالكترونية المتقدمة، والتي يعتبرها السوفييت سرية للغاية ومن ثم رفضوا تسليمها إلى مصر. وكان هناك أيضاً الطائرات الميج ٢٥ والتي يقودها طيارون سوفييت وتقوم بعمليات استطلاعية فوق المواقع الإسرائيلية في سيناء. وقد عادت كل تلك الوحدات العسكرية والتي يزيد عدد أفرادها عن ستة آلاف، علاوة على أكثر من ألفي خبير وهو الأمر الذي يؤدي بالقطع إلى فجوة خطيرة في دفاعنا الجوي وبالتالي في قدرتنا العسكرية.

وفي تقديري ان من العوامل التي ساعدت على صدور قرار إخراج الخبراء السوفييت من مصر إسراف السوفييت في ترددهم من ناحية، وإسراف الأميركيين في وعودهم للرئيس السادات من ناحية أخرى. فلقد استمر السوفييت في ترددهم وخشيتهم من استخدام القوة العسكرية لتحرير أراضينا المحتلة بالرغم من تأكدهم أن الولايات المتحدة لن تتحرك مطلقاً في اتجاه الحل السلمي وكانوا حريصين دائماً على تجنب إحتمالات المواجهة مع الولايات المتحدة في المنطقة.

ثم جاءت المباحثات مع نيكسون في مايو بشأن الوفاق فدخلت قضية الشرق الأوسط في حلبة المساومات الدولية، وفقدت تصدرها للمشاكل الدولية التي تستدعي الحل السريع، وبالرغم من أنه كان هناك إجماع باستحالة تخلي موسكو عن تأييد الدول العربية في حقها استرداد أراضيها المحتلة، إلا أن التباطؤ في المعاونة في تحرير الأرض بعد خمس سنوات من الإحتلال أصبح في نظر القاهرة نوعاً من التخلي عن القضية.

ولم يكن هناك ما يزيل الشك لدى القاهرة سوى إسراع الاتحاد السوفييتي بتكثيف مساعداته العسكرية لمصر وتحديد جدول زمني لتوريد الأسلحة التي طلبتها.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فنظراً لغياب أي تفاهم مسبق لمصر معها حول

قرار إخراج السوفييت، فإنها تجاهلت تلك الخطوة الخطيرة من جانب السادات تماماً. متناسية كافة التصريحات التي صدرت رسمياً عن الإدارة الأميركية، باستعداد الولايات المتحدة للتحرك نحو التسوية السلمية الشاملة في حالة إنهاء الوجود العسكري السوفييتي من مصر. وقد كان هناك تصور خاطىء لدى العديد من المراقبين السياسيين بأن واشنطن ستتحرك بسرعة نحو الحل السلمي العادل بمجرد زوال الخطر الذي كان يشير إليه نيكسون في كل خطاب له. ولكن ما حدث هو أن الولايات المتحدة أدارت ظهرها تماماً لهذا القرار الخطير الذي اتخذه السادات وكأنه لا يعنيها بالمرة.

ولقد ذكر لي أحد الأصدقاء انه سأل هنري كيسنجر بعد تركه لمنصبه عن سبب موقف الولايات المتحدة السلبي من القرار الذي اتخذه السادات بإخراج السوفييت من مصر، وكان رد كيسنجر عليه هو أن هذا الموقف الأميركي السلبي هو الموقف الطبيعي تماماً في هذه الظروف، فالسياسة لا تعرف الأخلاقيات، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن لشيء تم تقديمه إليها مجاناً ولم يشترط عليها أحد دفعه.

والواقع أن إنهاء عمل الخبراء السوفييت لم يأتِ بأي عائد سياسي لمصر فضلاً عما ترتب عليه من الخسارة العسكرية، بل ان توقيت إخراج الخبراء السوفييت من مصر جاء في منتصف السنة الانتخابية للرئاسة الأميركية، التي يتسابق فيها المرشحون للرئاسة على خطب ود الأصوات اليهودية، فلم تعطهِ الإدارة الأميركية أي اهتمام.

وتبقى بالنسبة لهذا القرار زاوية أساسية تتعلق بموقف السوفييت أنفسهم والذي أعتقده هو أن السوفييت بعد أن علموا بقرار السادات يوم ٨ يوليو، انتهوا إلى موقف محدد قبل وصول رئيس الوزراء المصري إلى موسكو عارضاً عليهم اقتراح السادات بالإعلان عن القرار في بيان مشترك. وأستطيع على ضوء متابعتي للتفكير السوفياتي خلال سنوات طويلة، وتفهمي لطريقة تعاملهم مع المشاكل التي يواجهونها، أن أتبين العوامل الرئيسية التي كانت تتنازعهم في ذلك الحين قبل تحديد موقفهم.

والواقع انني مازلت أذكر المفاجأة التي أصابت القادة السوفييت في الكرملين

عندما أخطرهم عبد الناصر بموافقته على مبادرة روجرز في يوليو ١٩٧٠ لحظتها تحدث كل من بريجنيف وكوسيجين وبودجورني على التوالي معترضين على أن تقبل مصر حلاً أمريكياً ولكن، تبين بعد ذلك أن اعتراضهم يمس الشكل فقط دون الجوهر، لأن الشكل يمس وجودهم كقوة عظمى. ولكن، بعد أن استبعدوا الشكل وعادوا إلى الموضوع وافقوا على قبول عبد الناصر للمبادرة الأميركية بلا تحفظ لأن الحل السلمي هو ما يتمشى مع السياسة السوفييتية.

ولذلك فإنه عندما وصل رئيس الوزراء المصري إلى موسكو، كان استياء القادة السوفييت حول الشكل الذي يخرجون به من مصر، أما الموضوع الأساسي وهو خروجهم نفسه، فهو أمر رحبوا به في قرارة أنفسهم وسارعوا في تنفيذه قبل نهاية المدة التي حددها لهم الرئيس السادات. وسبب هذا الموقف هو أن عبد الناصر سبق له أن أقنعهم خلال السنوات الماضية في المساهمة بوحدات عسكرية مقاتلة وطيارين مقاتلين للدفاع الجوي عن العمق المصري، بحيث يتفرغ الطيارون المصريون للعمليات الهجومية في الجبهة.

وكان السوفييت يأملون في أن يؤدي مجرد تواجدهم العسكري إلى الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة للقبول بالحل السلمي إلا أن ذلك لم يتحقق بل أدى إلى مزيد من التصعيد من جانب الولايات المتحدة.

ولذلك فإنهم عندما لمسوا من مصر إصراراً على العمل العسكري شعروا بالراحة لتخلصهم من الالتزامات العسكرية التي كان يفرضها عليهم وجود وحداتهم العسكرية في مصر وخاصة طياريهم، فالاتحاد السوفياتي يصبح أقل تورطاً في الحرب المصرية الإسرائيلية حينما تتم تلك الحرب بغير وجود عسكري له في مصر عنه إذا تمت تلك الحرب وله طيارون مقاتلون داخل مصر ووحدات في الدفاع الجوي. والواقع أن السوفييت لم يكونوا حريصين على استمرار وجودهم العسكري في مصر مما دفعهم لإبلاغ الولايات المتحدة استعدادهم لسحب وحداتهم العسكرية عندما تتم التسوية السلمية.

وهذا هو الذي يفسر في تقديري السبب في أن الاتحاد السوفياتي، بمجرد خروج خبرائه ووحداته العسكرية من مصر، واصل في نفس الوقت دعم مصر

عسكرياً، بل وقدم لمصر أسلحة حديثة وجديدة لم تكن لديها من قبل، واستمر في ذلك أثناء وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ولقد بقيت في منصبي كمستشار للرئيس السادات للشؤون السياسية حوالي ستة أشهر، إلى أن نشأت ظروف جديدة جعلتني في موقع آخر. فلقد نقل حافظ اسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومي إلى الرئيس نتيجة مناقشة أجراها معي بشأن الموقف فشرحت له تصوري بإمكانية إعطاء دفعة قوية لموقفنا السياسي والعسكري عن طريق العمل العربي الموحد.

واستدعاني الرئيس السادات ليخطرني بأنه يرى ترشيحي لمنصب أمين عام الجامعة العربية، نظراً لأهمية العمل العربي في المرحلة القادمة، ولأنني عملت بالقضية العربية لسنوات طويلة وتربطني علاقات شخصية بمعظم القادة العرب.

ولقد اجتمع مجلس الجامعة في أول يونيو، حيث تم تصويت الدول الأعضاء على اختياري للمنصب، وعندما التقيت بالرئيس السادات يوم ١١ يونيو أخطرني بأنه يواصل الاعداد للمعركة ويأمل مني مواصلة جهودي في الجامعة لتحقيق أقصى حد من المساندة والتضامن العربي.

ولقد كانت مهمتي الجديدة كأمين عام للجامعة العربية هي في الواقع أقرب ما يكون إلى نفسي، فلقد كرست كل جهودي منذ مدة طويلة لخدمة القضية العربية التي تتصدرها مأساة الشعب الفلسطيني والتي زاد عليها منذ يونيو ١٩٦٧ مشكلة احتلال إسرائيل للأراضي العربية، ومع ذلك فلقد كنت في نفس الوقت أدرك مصاعب العمل في الساحة العربية لأنني كنت على دراية وثيقة بالخلافات العربية وأعرف استحالة الحشد الكامل لكل الطاقات العربية وتوحيد الكلمة العربية. ولكن الذي ساعدني في منصبي الجديد هو العلاقات الوثيقة التي كانت تربطني بمعظم قادة الدول العربية والمسؤولين فيها. وبمعرفتي بالعمل العربي وانغماسي فيه منذ عام ١٩٥٠ عندما بدأت أحضر إجتماعات الجامعة العربية.

ولذلك استطعت من اللحظة الأولى أن أتعامل مع المشاكل التي تعترض العمل العربي.

وكانت المشكلة الأولى التي واجهتها في شهر يونيو هي عودة التوتر في

العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين السلطات اللبنانية. وكانت اتفاقية القاهرة التي تم عقدها تحت إشرافي عام ١٩٦٩ قد بدأت تتعرض لانتهاكات من الجانبين وتهدد بصدع في الجبهة الشرقية خاصة في هذه الظروف التي انعقد فيها العزم على استخدام القوة المسلحة لتحرير الأرض العربية.

ومن هنا كانت أهمية التحرك بسرعة لعلاج أية خلافات بين الأطراف التي تشكل تلك الجبهة، وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية. ولذلك فقد بادرت بالتوجه إلى بيروت يوم ٢٨ يونيو واجتمعت مع الرئيس سليمان فرنجيه رئيس الجمهورية اللبنانية وهو صديق قديم طالما تعاونا سوياً في ميدان العمل العربي منذ الخمسينات.

وكانت شكوى الرئيس فرنجية تنصب على وجود عناصر فلسطينية مسلحة في بيروت والمدن اللبنانية يؤثر على الأمن الداخلي، وإن قيام جماعات فلسطينية بالعمل الفدائي من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل يؤدي إلى قيام إسرائيل بأعمال انتقامية ضدّ القرى والمدن اللبنانية، وهو لا يملك وسيلة لصد الاعتداءات الإسرائيلية. ولذلك فإنه يطلب أن تراعي المقاومة الفلسطينية ظروف لبنان بالامتناع عن ما يتسبب في تهديد أمنه الداخلي أو إعطاء إسرائيل المبرر لشن الغارات الانتقامية.

وعندما اجتمعت مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أكد انهم لا يطلقون نيرانهم من الأراضي اللبنانية ولكن الفدائيين يتسللون إلى الأراضي المحتلة من كل مكان إلى إسرائيل حتى تشعر وبقية العالم بأن الفلسطينيين يواصلون نضالهم إلى أن يستردوا حقهم في إقامة الدولة الفلسطينية.

وبرغم الاختلاف الشديد في الآراء، فقد استطعت تهدئة الموقف وخلق نوع من التفاهم بين الطرفين على أساس الاحترام المتبادل لاتفاقية القاهرة. ولكنني كنت أعلم أن مثل هذا التفاهم لن يطول، وإن المشكلة التي قامت بين المقاومة الفلسطينية والسلطة اللبنانية لن تنتهي تماماً إلا عندما نصل إلى حل للقضية الفلسطينية بإقامة دولتهم المستقلة.

وكان الموقف في الجبهة الشرقية ضعيفاً للغاية، فالمقاومة الفلسطينية كانت ماتزال على خلاف مع الملك حسين، وكانت سوريا تساند المقاومة الفلسطينية مما أدى إلى استمرار خلافاتها مع كل من لبنان والأردن. ولم يكن هذا هو الخطر

الوحيد الذي يهدد الجبهة الشرقية، فلقد كانت هناك دائمًا مطامع إسرائيل في الجنوب اللبناني، وكانت كل الأبحاث الفنية التي أعلنتها إسرائيل تشير إلى انها في حاجة إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه اعتباراً من عام ١٩٨٠. وكان أقرب مورد مائي لها هو نهر الليطاني في جنوب لبنان، وهو نهر ينبع في لبنان ويصب في الساحل اللبناني، وقد اتجهت أنظار إسرائيل إلى هذا النهر للاستيلاء على حاجتها المائية منه.

ومن هنا كان تحذيري المستمر في لبنان وفي العواصم العربية من أن إسرائيل سوف تسعى للسيطرة على جنوب لبنان تمهيداً للحصول على احتياجاتها من مياه الليطاني.

وفي أول يوليو بدأت في القيام بجولة في المغرب العربي بهدف تأكيد عدم إمكانية تحقيق الحل السلمي مع إسرائيل، وشرح الموقف الأميركي والسوفييتي لرؤساء وملوك الدول العربية، والتعرف على مدى إمكاناتهم في معاونة مصر وسوريا والأردن فيما لو بدأت العمليات العسكرية.

إلا انني لاحظت أن هناك تشكيكاً لدى الدول العربية في قيام مصر بأية عمليات عسكرية كبيرة لتحرير الأرض المحتلة، وذلك بسبب ما استمعوا إليه من تصريحات مصرية عديدة لم تنفذ، ومنها تصريح الرئيس السادات بأن عام ١٩٧١ سيكون هو عام الحسم، وكذلك بسبب ما سمعته العواصم العربية من المصادر الأميركية عن مشروعات سياسية تجري مناقشتها بين مصر والولايات المتحدة، بل وعن وجود اتفاق سياسي بين مصر والولايات المتحدة كانت تشيعه المصادر الأميركية. وبرغم أن مصر أنكرت ذلك، إلا أن بعض العواصم العربية كانت لاتزال تساورها الشكوك في وجود هذا التفاهم الأميركي المصري.

ولقد استكملت جولتي بعدها في عدد من العواصم العربية الأخرى مؤكداً في كل عاصمة على اقتراب المعركة العسكرية وضرورة مساهمة كل الدول العربية في تقوية الجبهة الشرقية بالذات. موضحاً أن المساهمة لا يمكن أن تكون عفوية.

ولقد خرجت من جولتي تلك بقناعة عن ضرورة تنظيم العمل العربي وضرورة قيام مشاورات متصلة بين الرؤساء حتى يشعر الجميع بالمشاركة في اتخاذ القرار.

وعندما بدأت اجتماعات مجلس الجامعة في سبتمبر اقترحت تشكيل لجنة من وزراء الخارجية والدفاع العرب لإعداد خطة عمل عربية مشتركة. وتقرر أن تجتمع تلك اللجنة الوزارية المشتركة يوم ١٥ نوفمبر في الكويت.

وفي ذلك الاجتماع تم الاتفاق على أن يجتمع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في القاهرة في ١٢ ديسمبر، على أن يتم في الاجتماع تحديد نصيب كل دولة في المساعدات العسكرية التي تستطيع تقديمها للمعركة من أجل تحرير أراضينا المحتلة.

وهكذا، فعندما اجتمع رؤساء أركان الحرب العرب بالقاهرة تعهدت كل من السعودية والكويت بأن تقدم كل منهما سرب طائرات لايتنينج وهي طائرة إنجليزية قاذفة مقاتلة تتميز بأن مداها أكبر من الطائرة الميج ومن ثم فيمكن لمصر أن تستخدمها في العمق الإسرائيلي لو احتاجت لذلك. كما وافقت ليبيا على إمداد مصر بسربين من طائرات الميراج، بالإضافة إلى إعلان كل دولة عن استعدادها لتقديم المزيد في المستقبل. وفي نفس الاجتماع تم أيضاً الإتفاق على إقامة مؤسسة عربية للإنتاج الحربي وهو المشروع الذي يمكن أن يضاعف من القدرة العسكرية العربية.

وقد بادرت إلى دعوة مجلس الدفاع العربي للاجتماع، والذي يتشكل من وزراء الخارجية والدفاع العرب، وكنت قد طلبت من الأمين المساعد العسكري وهو رئيس أركان حرب الجيش المصري إعداد دراسة قبل الاجتماع عن إمكانية قيام المؤسسة العربية للإنتاج الحربي، وقد انتهت تلك الدراسة إلى أن قيام مثل تلك المؤسسة يتطلب رأسمال يتراوح بين أربعمائة مليون و ١٢٠٠ مليون جنيه إسترليني حسب الأهداف المقررة للإنتاج.

وتم الاجتماع بمقر الأمانة العامة بالقاهرة في اواخر شهر يناير ١٩٧٣ وكانت قراراته تعبيراً صادقاً عن المباديء والأسس التي ناقشتها خلال زياراتي للعواصم العربية ومناقشاتي مع الملوك والرؤساء العرب، وقد كانت الدراسة الخاصة بالمؤسسة العربية للإنتاج الحربي هي الأساس الذي انطلق منه فيما بعد المشروع الكامل الذي أقامته كل من مصر والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر برأسمال مشترك فيما بينهم.

على أن المكسب الحقيقي لهذا اللقاء كان تعميق الشعور بالمسؤولية المشتركة

للدول العربية للتصدي للعدوان الإسرائيلي. فلم يعد الأمر قاصراً على دول المواجهة مع إسرائيل، وإنما الأمر أصبح يتطلب حشد كافة الإمكانات العربية، وأصبح واضحاً ان هذا الأمر يتطلب تسوية الخلافات العربية.

وتم الاتفاق في هذا الاجتماع أن يكون مسرح العمليات مكوناً من ثلاث جبهات: الجبهة الشمالية وتشمل القوات السورية وأي قوات تنضم لها، الجبهة الشرقية وتشمل القوات الأردنية وأي قوات تنضم إليها، وأخيراً الجبهة الغربية وتشمل القوات المصرية وأي قوات تنضم لها.

كما وتقرر أن توضع كافة هذه الجبهات تحت قيادة قائد عام، وهو الفريق أحمد اسماعيل وزير الحربية المصري. وبالإضافة إلى ما قدمته كل من السعودية والكويت وليبيا من طائرات خلال اجتماع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية، تعهد العراق في هذا الاجتماع بتقديم خمسة أسراب من طائرات الميج ١٧ والميج ٢١ وهوكر هنتر وتي. يو ١٦ كما قدمت الجزائر أربعة أسراب ميج ١٧ و ٢١، وقدمت المغرب سرباً من طائرات أف ـ ٥ وبذلك نجد أن الدول العربية قد تعهدت في الواقع بإمداد مصر وسوريا بأربعة عشر سرباً من الطائرات، كما تعهدت السعودية والإمارات وليبيا بأن يقدم كل منهم سرباً عام ١٩٧٤، هذا علاوة على الفرق المدرعة والميكانيكية التي تعهدت بتقديمها الدول العربية، وهو مستوى من الدعم العسكري لم يحدث من قبل، وخطوة ضخمة اقتضى التوصل إليها مجهوداً كبيراً استدعى مني مشاورات مكثفة مع الملوك والرؤساء العرب.

وصدر قرار من مجلس الدفاع يدعو فيه القائد العام المعين من المجلس، وهو الفريق أحمد اسماعيل، أن يتابع تنفيذ هذه القرارات مع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية، وكنت أدرك مدى الصعوبات التي قد تواجهنا في مرحلة التنفيذ لتلك القرارات، إلا انني كنت مقتنعاً بأنه بشيء من الإصرار والمثابرة من جانب الجميع فإنه يمكن تنفيذها في النهاية بما يؤثر إيجابياً على سير المعركة إلى حد بعيد.

ولقد كان مما يعرقل متابعتي شخصياً لقرارات مجلس الدفاع، كثرة الخلافات التي تنشب فجأة والتي كان عليّ أن أسارع لتطويقها، بالإضافة إلى محاولتي إزالة رواسب الخلافات القديمة التي تركت قدراً كبيراً من الشك بين المسؤولين العرب.

وكانت أهم منطقة تحتاج مني جهداً كبيراً للمحافظة على تماسكها هي دول

الجبهة الشرقية والجبهة الشمالية والدول المعاونة لها، ولذلك كنت على صلة مستمرة مع عواصم تلك الدول للعمل على توحيد الجهود من أجل المعركة.

وقد فوجئت في صباح يوم ٢٠ مارس بأخبار الصدام المسلح بين القوات العراقية والكويتية بسبب الخلاف حول الحدود بين البلدين. ولقد أسرعت بالاتصال تليفونياً بالشيخ صباح وزير خارجية الكويت، وهو من الشخصيات العربية التي كانت تسارع على الدوام للمساهمة في تسوية الخلافات العربية، وكنت أجده دائمًا في مواقع الخلافات ساعياً بجهد وصبر لاحتوائها. وبالنسبة للخلاف الكويتي العراقي لمست منه كل استعداد للمعاونة ومساندة لا حد لها لتسوية الأمر ودياً. وفي نفس الوقت اتصلت بوزير خارجية العراق للتعرف منه على موقفهم من الخلاف. ثم سافرت في اليوم التالي إلى الكويت والعراق للعمل على حصر النزاع حتى لا يؤثر تأثيراً ضاراً على الجبهة الشرقية، فالكويت تقدم مساعدات مادية ضخمة بالإضافة إلى قواتها التي أرسلتها إلى مصر. أما العراق فقد كانت إمكاناته العسكرية كبيرة وقد خصص جانباً كبيراً من قواته لتعزيز الجبهة الشرقية.

ولقد وجدت إجماعاً من أمير الكويت ورئيس الوزراء الشيخ جابر، ووزير الدفاع الشيخ سعد عن رغبتهم في تسوية الموضوع بأسرع ما يمكن. وبعد زيارتي بالهليكوبتر لمنطقة الخلاف توجهت إلى بغداد للإجتماع بالرئيس أحمد حسن البكر. وفي اجتماعي به أوضحت له أن لدى الكويت مخاوف بأن تكون العراق قد عادت إلى سياسة عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ عندما طالب بضم الكويت إلى العراق. فأكد لي الرئيس البكر انهم ليس لديهم أية نوايا في هذا الاتجاه، وإنما الأمر ينحصر في خلاف بسيط حول تحديد خط الحدود بين البلدين الشقيقين، وانهم يرغبون في تسوية المشكلة حفاظاً على العلاقات الأخوية بين البلدين.

وأثناء حديثي حول موضوع الحدود رددت ما ذكرته في العديد من العواصم العربية بأن الحدود بين الدول العربية قد رسمتها الدول الاستعمارية بمثل ما فعلت في أفريقيا بما لا يتمشى دائمًا مع مصالح الشعوب، كما أشرت إلى انني عندما كنت أترأس اللجنة السياسية في منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها بالقاهرة عام ١٩٦٤ تعرضنا لهذا الموضوع واتفقنا على أن فتح باب الجدل بشأن الحدود سوف يؤدي إلى صراعات لا ضرورة لها، ولذلك اتخذنا قراراً بأنه لا سبيل لتعديل الحدود القائمة، وعلينا أن نعترف بها كما هي منعاً لأي احتمال بالصدام المسلح. ولذلك

فإني كنت أدعو دائمًا إلى احترام الحدود القائمة.

وقبل أن أغادر المنطقة تمت تسوية المشكلة الطارئة بين العراق والكويت بفضل تعاون القادة في البلدين.

وفي مايو ١٩٧٣ واجه العالم العربي تجدد الصدام بين المقاومة الفلسطينية وقوات الجيش اللبناني مرة أخرى. وهكذا توجهت إلى بيروت في ٤ مايو لمحاولة تطويق الأزمة ووقف الصدام المسلح بين الجانبين. وبقيت أربعة أيام متوالية في لبنان، وفي اجتماعات من الصباح حتى المساء مع الرئيس سليمان فرنجية والزعماء اللبنانيين، ثم مع ياسر عرفات والزعماء الفلسطينيين، كما سافرت إلى دمشق للاجتماع مع الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي كان حريصاً على بقاء الموقف هادئاً في لبنان، لأن انفجار الموقف هناك سيعوق بشدة استعداداته العسكرية من أجل المعركة. وفي النهاية لم أغادر بيروت إلا بعد التوصل إلى اتفاقيات تكميلية لاتفاق القاهرة. وهو الأمر الذي أعاد الهدوء ولو مؤقتاً، إلى الساحة اللبنانية.

وكنت طوال تلك الفترة على اتصال وثيق مع الرئيس السادات، بهدف استكمال التنسيق بين القاهرة وبقية العواصم العربية. وفي ٢٦ مايو، عدت معه في طائرته الخاصة ونحن في طريقنا إلى القاهرة بعد حضور مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا وتناولنا في الحديث أهمية التنسيق مع سوريا والأردن عسكرياً، وأشرت له إلى أن استمرار الخلافات السياسية بين مصر وسوريا من جانب والملك حسين من جانب آخر سوف يحول دون التعاون والتنسيق المطلوبين. وقد كان من أسباب استمرار هذا الخلاف في ذلك الوقت هو المشروع الذي سبق أن اقترحه الملك حسين بإقامة المملكة المتحدة بحيث تضم كلا من الضفة الشرقية لنهر الأردن والضفة الغربية، وكان الملك حسين مقتنعاً بأن تولي الأردن مسؤولية المطالبة باسترداد الضفة الغربية هو الأمل الوحيد في إمكانية استردادها، بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ترفض اقتراح الملك حسين.

وكان الرئيس السادات مقتنعاً بضرورة الاستفادة من كل القوى العربية وخاصة القوات السورية والأردنية. ولذلك فإنني توجهت بعد ذلك إلى دمشق وقابلت الرئيس حافظ الأسد في اجتماع طويل يوم ٣١ مايو بدأ في التاسعة مساء وامتد إلى ما بعد منتصف الليل. ولمست من الرئيس الأسد إيمانه بحتمية المعركة. وقد ركزت في حديثي معه على ضرورة الاستفادة من الجيش الأردني في المعركة،

وذكرت إن الأمر يحتم عدم اقتصار المعركة على القوات المصرية والسورية، ويجب إشتراك الأردن فيها، ولذلك فمن المهم وقف الحملات الإعلامية ضد الملك حسين، ثم الانطلاق إلى مزيد من التنسيق معه.

وقد أبدى الرئيس حافظ الأسد إقتناعه بما أقول وتفهمه الكامل للموقف، وذكر لي الرئيس الأسد إن الأمر سوف يحتاج إلى بعض الوقت حتى يمكن تمهيد المناخ السياسي لإعادة العلاقات إلى وضعها الطبيعي بين البلدين.

وعندما توجهت في اليوم التالي إلى عمان لزيارة الملك حسين، تحدثت معه عن أهمية إشتراك قواته المسلحة في المعركة القادمة، وقد كان لازال عالقاً في ذهنه ما حدث في يونيو ١٩٦٧ عندما دخل المعركة بدون أي استعداد وبناء على معلومات خاطئة وافتقار إلى التنسيق، وكانت النتيجة ضياع الضفة الغربية. وعندما أوضحت له ان الوضع قد اختلف جذرياً عن عام ١٩٦٧ أبدى الملك استعداده الكامل للإشتراك في المعركة، ولكنه أضاف أن دخوله المعركة مع مصر وسوريا يستدعي لقاء القيادات السياسية للاتفاق على المعركة.

ولما كنت أعلم أن مثل هذا اللقاء سوف يستدعي بعض الوقت فإنني ذكرت للملك انني أستطيع أن أنقل إليه من الآن رأي الرئيس الأسد، وكذلك رأي الرئيس السادات برغبتهما في مساهمة قواته بالمعركة. وأشرت إلى قرار مجلس الدفاع العربي الذي تم بمقتضاه تعيين الفريق أحمد إسماعيل قائداً عاماً للقوات العربية، وإن قيام الملك حسين بوضع قواته تحت قيادة الفريق أحمد إسماعيل سوف يكون تنفيذاً لهذا القرار، وهو قرار سبق ووافقت عليه الأردن.

وابتسم الملك حسين، وذكر إنه مازال يوافق على وضع قواته تحت قيادة الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية المصري، ثم تساءل الملك قائلاً: لكن في هذه الحالة، ألا يجب على الأقل أن يزور القائد العام قواته ليتعرف على إمكاناتها حتى يستطيع إصدار تعليماته إليها؟.

وبالطبع كان الملك حسين على حق في تساؤله هذا الذي وافقته عليه، وللأسف الشديد فإن أثر الخلافات السياسية حال فيما بعد دون تحقيق تلك الزيارة التي كانت أساسية.

وعندئذٍ رأيت أن أطلب من الملك حسين طلباً محدوداً، فذكرت له انني لا

أعرف على وجه التحديد متى تبدأ المعركة، ولكن على أي حال ففي لحظة بدئها سيصبح جنوب الجبهة السورية معرضاً للتطويق من جانب القوات الإسرائيلية، وقد تفعل إسرائيل ذلك عبر الأراضي الأردنية، فهل يمكن أن تقوم القوات الأردنية بتوزيع نفسها بطريقة تحول دون تهديد القوات الإسرائيلية للجبهة السورية من الجنوب؟.

وكان رد الملك حسين بأن ما أطلبه منه هو واجب عليه في جميع الأحوال وسواء كان هناك تنسيق مسبق أو لم يكن، ولذلك فإن قواته سوف تحول بالطبع دون أي تهديد إسرائيلي للجبهة السورية عبر الأراضي الأردنية.

والواقع إنه عندما قامت الحرب فيما بعد، في السادس من أكتوبر، فإن الملك حسين أوفى بتعهده، بل وبادر إلى إرسال قوات أردنية مقاتلة إلى سوريا على وجه السرعة. وقد أخبرني الملك حسين فيما بعد انه كان قد قرر عندما بدأت الحرب في السادس من أكتوبر أن يتحرك الجيش الأردني، لتحرير الضفة الغربية في اللحظة التي يصل فيها الجيش المصري إلى المضايق وتحرير سوريا للجولان.

وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٣ كانت الإستعدادات للمعركة مستمرة في كل من القاهرة ودمشق، وبالرغم من مراعاة السرية المطلقة إلا انه كانت هناك بلا شك مظاهر وتحركات لا يمكن اخفاءها نظراً لضخامة الإستعدادات التي تجريها الدولتان. مع ذلك فقد تبين فيما بعد أن المخابرات الأميركية استبعدت من تفكيرها تماماً إحتمال قيام مصر وسوريا بخوض معركة عسكرية لتحرير أراضيهما بعد تلك الفترة الطويلة التي توقف فيها إطلاق النيران. وقد عزز من هذا الشعور قرار الرئيس السادات بإنهاء عمل الخبراء السوفييت، فلقد تصور الأميركيون أن النتيجة الطبيعية لهذا القرار هي تخلي مصر عن المعركة، وكذلك تخلي الاتحاد السوفييتي عن مواصلة تسليح مصر.

وكان ما يهم الولايات المتحدة في الدرجة الأولى هو زوال مخاطر المواجهة بينها وبين الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، وقد عبر نيكسون عن هذا التفكير في تقرير للكونجرس في ٣ مايو ١٩٧٣ عندما ذكر بأن خطر المواجهة في الشرق الأوسط مع الاتحاد السوفييتي قد قل بعد لقاء القمة في موسكو في مايو ١٩٧٢ وأيضاً بسبب قرار الحكومة المصرية بطلب سحب العسكريين السوفييت من مصر.

ويتبين من ذلك أن الأميركيين كانوا يستبعدون قيام صدام مسلح بين العرب وإسرائيل.

وفي نفس الوقت الذي كانت تجري فيه الاستعدادات العسكرية في مصر وسوريا كانت تجري أيضاً اتصالات سياسية مصرية مع الولايات المتحدة أملاً من الرئيس السادات في تجنب الحرب، وقد أشار نيكسون إلى ذلك في تقريره للكونجرس، فذكر أن الولايات المتحدة استمرت في اواخر عام ١٩٧١ وطول عام ١٩٧٢ في إجراء مفاوضات غير مباشرة تحت رعايتها بين مصر وإسرائيل لعقد اتفاقية مؤقتة بينهما، إلا انها لم تحقق أي نجاح. ولكن نيكسون لم يتحدث في خطابه عن المحاولات التي استمرت خلال عام ١٩٧٣. فقد أجرى كيسنجر اتصالات سرية مع حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومي خلال شهر فبراير، واقترح على مصر أن يتضمن الإتفاق النهائي الإعتراف لمصر بحق السيادة فوق سيناء على أن تحتفظ إسرائيل بمواقع لها في سيناء لمدة طويلة تحت اسم ترتيبات الأمن لإسرائيل، ولكن مصر رفضت ذلك الاقتراح وأصرت على ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية حتى يمكن تحقيق السلام الدائم. وعندئذٍ أظهر كيسنجر عدم رغبته في التعجل للوصول إلى نتيجة، فاقترح تأجيل المباحثات إلى ما بعد الإنتخابات الإسرائيلية المقرر إجراؤها في أكتوبر ١٩٧٣. وبذلك أصبحت القضية تؤجل مرة بسبب الإنتخابات الإسرائيلية ومرة بسبب الانتخابات الأميركية، فذلك يعني ببساطة تأجيل التسوية السلمية إلى أجل غير مسمى، وهو الأمر الذي كان واحداً من الأسباب التي جعلت الرئيس السادات يصمم على الإسراع بخوض المعركة.

وبعد عودة حافظ إسماعيل إلى القاهرة توجهت مسز جولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية إلى واشنطن، وكان من المفروض أن تعمل الولايات المتحدة على إقناعها بسحب قواتها من الأراضي المصرية، ولكن مسز مائير رفضت. وقبلت الولايات المتحدة هذا الرفض ببساطة متناهية، وعندئذٍ طلبت مسز مائير صفقة جديدة من الأسلحة على أن يتم توريدها بسرعة. ووافق نيكسون على تقديم الصفقة الجديدة لإسرائيل، فقد أصبح أسيراً للضغط الصهيوني خاصة بعد أن ظهرت على سطح السياسة الأميركية مدى تورطه في مشكلة ووترجيت.

وكان مما أثار استياء القاهرة أن يحاول كيسنجر خداعها بطريقة فجة، عندما

اتصل بحافظ اسماعيل ونفى أنباء الصفقة العسكرية الجديدة لإسرائيل بعد أن تسربت إلى الصحافة الأميركية. ولكن وزير خارجية إسرائيل أعلن نبأ الصفقة رسمياً بعد أيام من تكذيب كيسنجر لها، وقد علق الرئيس السادات على الموقف الأميركي في خطاب له في أول مايو، فذكر ان الحل السلمي الذي عرضته أميركا على حافظ إسماعيل هو مجرد سراب وخداع، فالولايات المتحدة أصبحت توافق إسرائيل على أن تستولي على الأراضي العربية التي ترى إسرائيل ضمها بحجة تأمين حدودها. ثم أكد الرئيس السادات في خطابه أن مصر لا تقبل بحل جزئي أو حل مرحلي، كما لا تقبل مصر بأي حل منفرد مع إسرائيل. وأشار الرئيس السادات إلى تصريح وزير خارجية إسرائيل والذي جاء فيه بأن الهدف من صفقة الأسلحة الأميركية الجديدة لإسرائيل هو إخافة العرب وردعهم وعلق الرئيس السادات بأن وزير خارجية إسرائيل أصبح أيضاً وزير خارجية أميركا، فهو الذي يعلن سياسة الولايات المتحدة.

وقد تمت مقابلة كيسنجر وحافظ إسماعيل في هذه المرة بباريس في جو من فقدان الثقة بسياسة الولايات المتحدة. ولذلك كانت تعليمات الرئيس السادات لحافظ إسماعيل هي التعرف أولاً على دور الولايات المتحدة على وجه الدقة، فهل مازالت تقوم بدور المحامي عن إسرائيل أم إنها على استعداد لتقوم بدور الوسيط المحايد بين الطرفين، وما هو دور الولايات المتحدة في حالة قبول مصر باقتراح أميركي كما حدث في الماضي ثم ترفضه إسرائيل؟ وأخيراً، لماذا تصر الولايات المتحدة على إغراق إسرائيل بالأسلحة في الوقت الذي تجري فيه اتصالات من أجل تحقيق السلام؟.

وطبيعي ان حافظ إسماعيل لم يحصل على أي رد صريح من كيسنجر، حيث استمر كيسنجر في المراوغة بإجاباته، ولم يستطع أن يقدم أي جديد.

وعندما زار بريجينيف واشنطن في يونيو حاول إقناع نيكسون بضرورة إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية حتى يمكن تحقيق السلام بالمنطقة، إلا أن نيكسون لم يكن يملك أن يقبل بما ترفضه إسرائيل. وهكذا فشلت قمة واشنطن في تحقيق أي تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط.

وبدأت مصر خلال النصف الأول من عام ١٩٧٣ في تكثيف تحركها

السياسي لتدعيم موقفها دولياً قبل المعركة العسكرية، فطلبت في ابريل أن يقدم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً شاملاً يتضمن جهود الأمم المتحدة حول الوضع في الشرق الأوسط منذ يونيو ١٩٦٧ حتى يمكن إثارة القضية أمام مجلس الأمن على ضوء هذا التقرير.

وتقدم السكرتير العام للأمم المتحدة بتقريره في مايو ١٩٧٣، واجتمع مجلس الأمن بناء على طلب مصر في ٦ يونيو لمناقشة التقرير. وكان التقرير في مجمله يوضح دور إسرائيل في عرقلة تنفيذ القرار ٢٤٢ وقد تحدث في المجلس مندوب تانزانيا نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، وطالب بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية، وهدد بأن المنظمة سوف تتخذ تدابير سياسية واقتصادية ضد إسرائيل إذا استمرت في سياستها العدوانية، وهو تهديد نفذته فعلاً معظم الدول الأفريقية فيما بعد حينما قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بمجرد نشوب حرب أكتوبر.

أما مندوب الصين فقد ذكر أن نظرية الحدود الآمنة التي تطرحها إسرائيل هي نفس النظرية التي نادى بها هتلر، والتي أطلق عليها تعبير المجال الحيوي، واتهم كلا من روسيا وأميركا بأنهما تحاولان الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم في المنطقة ليسهل بذلك تقسيم النفوذ بينهما.

وقد توقف مجلس الأمن عن مواصلة مناقشة القضية عندما بدأت زيارة بريجينيف لواشنطن، أملاً في أن يسفر لقاء القمة الثاني هذا عن نتائج إيجابية، ولكن عندما لم يحدث ذلك عاد المجلس إلى الانعقاد في النصف الثاني من يوليو. وحاول مندوب الولايات المتحدة إقناع الدكتور الزيات وزير الخارجية المصري بالاكتفاء بالمناقشات التي دارت من قبل، إلا أن الرئيس السادات أصر على مواصلة المناقشة والتقدم بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، مع تأكده من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم حق الفيتو في المجلس ضد المشروع، تمشياً مع سياستها السابقة.

وقد تقدمت الهند وغينيا وكينيا وبيرو ويوغوسلافيا والسودان بمشروع القرار يوم ٢٥ يوليو فكان يتضمن إدانة شديدة لإسرائيل نتيجة لمواصلة احتلالها للأراضي العربية، كما أعرب مشروع القرار عن قلق المجلس من عدم تعاون إسرائيل مع الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة، وجاء في المشروع إن الحل السلمي

يمكن أن يتحقق على أساس احترام السيادة القومية وسلامة الأراضي وحقوق جميع الدول وكذلك الحقوق والآمال المشروعة للفلسطينيين.

وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي صوتت ضد المشروع مستخدمة حق الفيتو، فسقط المشروع. أما بقية الدول، بما فيها الدول الغربية ودول أميركا اللاتينية الأعضاء بالمجلس، فقد صوتوا جميعاً إلى جانب المشروع، ورفضت الصين الاشتراك في التصويت لأنها ترفض أصلاً الاعتراف بإسرائيل.

وقد ذكر الرئيس السادات أمام اللجنة المركزية في يوليو بأن مصر توجهت إلى مجلس الأمن وهي تعلم انه لا يوجد حل سلمي، وإنما أرادت مصر وضع الدول الكبرى أمام مسؤولياتها.

وفي ٢٣ يوليو وصف الرئيس السادات الموقف الأميركي بأن مبادرة روجرز انقلبت من وقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل، إلى تثبيت وقف إطلاق النار وتثبيت الاحتلال الإسرائيلي. وذكر إن أميركا بعد أن كانت تؤيد رسمياً مقترحات يارنج، أصبحت ترفض الإشارة إليها وتعلن انها ستستخدم حق الفيتو إذا ورد ذكرها في قرار مجلس الأمن. ووصف الرئيس السادات هذه السياسة بانها «نصب امريكاني» قائلاً، إن الولايات المتحدة قد أصبحت تقوم بدور «البلطجي الكبير في العالم» ثم أعلن أن سياسة مصر تتركز في نقاط ثلاث، الأولى هي القوة الذاتية المصرية، والثانية هي الإمكانات العربية الكبيرة، والثالثة هي الدعم السوفييتي سياسياً وعسكرياً.

ولقد كان قرار مجلس الدفاع العربي الذي سبق أن أشرت إليه، والاتصالات المتواصلة التي أجريتها مع الرؤساء والملوك العرب، قد خلقت آمالاً عريضة في إمكانية خوض معركة عسكرية متكاملة من أجل التحرير الكامل لأراضينا المحتلة.

وفي ذلك العام بدأت تظهر على السطح بوادر أزمة الطاقة، كما بدأ في ذلك العام أيضاً بروز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الفوائض النقدية للدول العربية المنتجة للبترول في الاقتصاد العالمي. وقد كان هذا كله يمثل عناصر قوة جديدة في أيدي الدول العربية إذا أحسنت استخدامها.

وكانت العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفييتي قد أصابها الشلل عقب استبعاد الخبراء السوفييت لبعض الوقت، إلا أن الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء

المصري إلى موسكو في أكتوبر ١٩٧٢ ثم وزير الحربية المصري في مارس ١٩٧٣ أدت إلى إزالة هذا التوتر، وبالتالي تم توقيع اتفاقية جديدة تضمنت قيام الاتحاد السوفييتي بتوريد أسلحة جديدة إلى مصر، في مقدمتها ثلاثة أسلحة لم يسبق لمصر الحصول عليها، تتضمن سربا من الطائرات ميج - ٢٣، ثم لواء صواريخ ق - ١٧ - آر، وصواريخ من طراز سام - ٩، هذا بالإضافة إلى عربات قتال مدرعة من طراز جديد وعدد من المدافع والصواريخ المضادة للدبابات.

وقد وعد السوفييت الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية المصري بإعادة الطائرات ميج - ٢٥ إلى مصر، وهي الطائرات التي كانت تقوم باستطلاع المواقع الإسرائيلية في سيناء، وكذلك إعادة الوحدات الألكترونية المتقدمة والتي تعاون الدفاع الجوي وسلاح الطيران، وكان الرئيس السادات قد طلب من السوفييت سحبها من مصر في الصيف السابق.

وعندما قام حافظ إسماعيل بزيارة موسكو في يوليو، أكد له بريجينيف انهم مستمرون في تأييد مصر، وإن الوفاق مع الولايات المتحدة لا يمكن أن يكون على حساب تأييدهم للقضية العربية.

ومع بداية شهر أغسطس كانت مصر قد أعدت نفسها تماماً للمعركة. وكان الرئيس السادات، في محاولة أخيرة منه لدفع الولايات المتحدة إلى التحرك، قد أدلى بحديث لمجلة نيوزويك الأميركية، أشار فيه إلى أن المعركة قد باتت قريبة. ومع ذلك فلم يأخذ أحد في الولايات المتحدة، أو في إسرائيل، هذا التصريح بجدية. فلقد أصبحت لدى إسرائيل قناعة باستحالة قيام مصر بأي معركة وبعدم وجود رغبة القتال لدى القيادة المصرية، ومن ثم كانت إسرائيل تؤكد لكل زائريها بأنها تستطيع القضاء على الجيش المصري خلال ثمان وأربعين ساعة.

ولقد زارني في تلك الفترة أحد الأصدقاء الأميركيين في مكتبي بالجامعة العربية وكان قادماً من جولة بالمنطقة تضمنت إسرائيل، وذكر لي انه قابل عدداً من المسؤولين الإسرائيليين، وانه لمس منهم اقتناعاً بأن عامل الزمن في جانبهم ولذلك فهم لن يتحركوا في أي اتجاه إلا في اتجاه الحل الذي يريدون فرضه على الدول العربية. وأضاف إنهم في إسرائيل يتوقعون تدهور الموقف الاقتصادي في مصر خلال عامين على الأكثر، وإن مصر ستصبح في نهاية هذه الفترة مثل كلكتا، ولما

سألته عن هذا التشبيه أجاب إنه من المعروف ان هذه المدينة تعتبر من أفقر المناطق السكنية في العالم، حيث يولد الطفل ويكبر ثم يموت دون أن تحين له الفرصة للعيش تحت سقف بيت.

ولقد أدهشني تماماً هذا التصور الذي سمعته نقلاً عن الرؤية الإسرائيلية، فهو يدل في الواقع على عدم فهم لما يجري في مصر.

ولقد كان هنري كيسنجر، بعد أن أصبح مسيطراً تماماً على السياسة الخارجية الأميركية لا يرى ما يدعو إلى أي تحرك سياسي طالما أن إسرائيل لا ترغب في ذلك وقد أصبحت تشعر بالأمن والاطمئنان في ظل العهد الذهبي في العلاقات الأميركية الإسرائيلية والذي وضع كيسنجر أسسه. ومن ناحية أخرى فقد تحقق للولايات المتحدة أكبر هدف كانت تتمنى تحقيقه وتسعى إليه في الشرق الأوسط ولم يكونوا يعرفون كيف يمكنهم تنفيذه، وهو إخراج الخبراء السوفييت من مصر. وقد تم ذلك بقرار من الرئيس السادات دون أي اتفاق مسبق مع واشنطن، ولذلك فلم يجد كيسنجر ان عليه التزاماً إزاء مصر يدفعه لاتخاذ سياسة محايدة بالمنطقة، فاستمر في مناصرة إسرائيل.

أما الاتحاد السوفييتي، فقد بدأت علاقاته مع مصر تتحسن نتيجة للاتصالات التي تمت بين البلدين، ولمبادرة مصر بتجديد اتفاقية التسهيلات التي تقدمها للأسطول السوفييتي والتي كانت تنتهي في مارس ١٩٧٣. وبدأت شحنات الأسلحة تتدفق من جديد إلى مصر من الاتحاد السوفييتي.

وفي الميدان العربي كان الإتفاق المصري مع سوريا كاملاً، ولكن كان لا بد من السعي للحصول على أكبر جهد ممكن من بقية الدول العربية. وكنت أواصل إتصالاتي بالدول العربية عن طريق الزيارات المستمرة، كما قام وزير الحربية المصري بعدة زيارات لبعض العواصم العربية لمتابعة قرارات مجلس الدفاع، ثم سافر إلى دمشق لوضع اللمسات الأخيرة على خطط البلدين، وكان من أهم الزيارات التي تمت في أغسطس للإعداد للمعركة هي زيارة الرئيس السادات لكل من السعودية وسوريا.

وكانت تعبئة الموقف العربي وتنفيذ قرارات مجلس الدفاع يحتاج إلى المزيد من التنظيم والمتابعة، ولقد كنت أرى ان ضمان التنفيذ السليم والكامل يحتاج إلى عقد

مؤتمر قمة عربي. وكان الرئيس حافظ الأسد يشاركني هذا الرأي، ولذلك أوفد وزير خارجيته إلى القاهرة لبحث هذا الموضوع في أغسطس ١٩٧٣ حيث وافق الرئيس السادات على الفكرة، وكلف وزير خارجيته للاجتماع معي ووزير الخارجية السوري للتنسيق لاجتماع القمة المقترح. وعندما اجتمع الوزيران معي اقترحت يوم ١٨ أغسطس موعداً لانعقاد المؤتمر.

وكان الأمر يستدعي إجراء اتصالات مع الدول العربية للحصول على موافقتها فاتصل الرئيس السادات من جانبه بالملك فيصل، الذي أبدى له تخوفه من انعقاد هذا المؤتمر في الموعد المقترح، بينما العلاقات مقطوعة بين الأردن وكل من مصر وسوريا وان الخلافات العربية السائدة يمكن أن تؤدي إلى فشل المؤتمر أو إلى المزيد من الخلافات، وهو الأمر الذي قد يؤثر على الإستعداد للمعركة. ونصح الملك فيصل بمواصلة الاستعداد للمعركة عن طريق الاتصالات الثنائية. ووافق الرئيس السادات على نصيحة الملك فيصل وأبلغها للرئيس الأسد، فتأجل الاجتماع.

واستمراراً في التعبئة السياسية والعسكرية للمعركة تم اجتماع قمة لدول المواجهة في ١٠ سبتمبر ضم الرئيس أنور السادات والرئيس حافظ الأسد والملك حسين. وتقرر في ذلك الاجتماع عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن. وقد جاء هذا الإجتماع قبل المعركة بثلاثة أسابيع، ومن ثم كان من المستحيل اشتراك الأردن خلال هذه الفترة القصيرة في الخطة التفصيلية للمعركة، وإنما كان للاجتماع أثره في تقديم الأردن فيما بعد لأقصى ما يستطيعه لدعم سوريا خلال المعركة.

وعندما انعقد مجلس الجامعة العربية في الأسبوع الثاني من سبتمبر، كانت تسوده روح من التفاهم، فقد كانت امام الجميع تحديات كبرى على المستوى السياسي وقد تم الإتفاق على مواصلة الاجتماعات أثناء حضور وزراء الخارجية العرب للدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

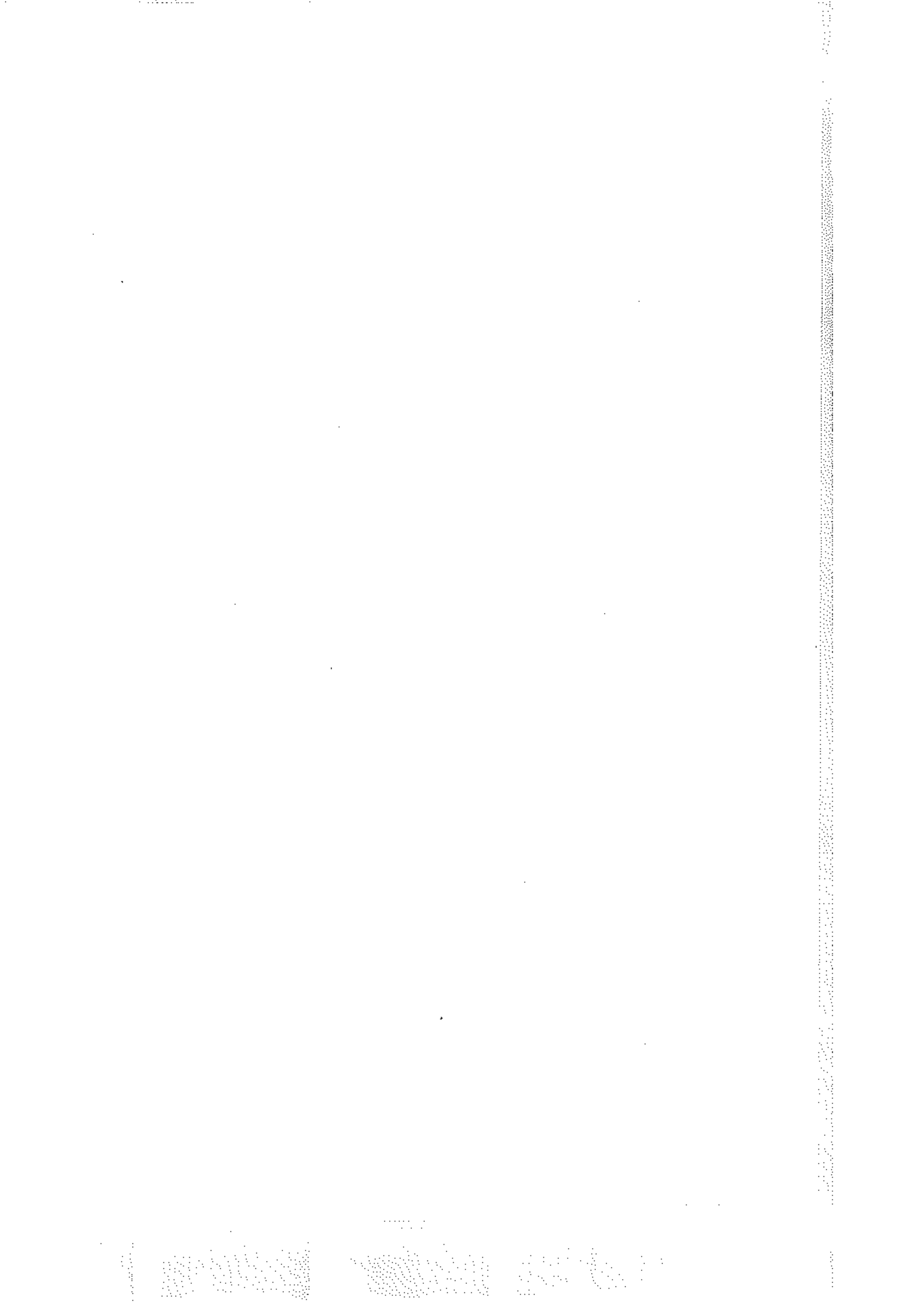
وعندما وصلنا إلى نيويورك وصلتني دعوة من هنري كيسنجر لتناول الغداء في مقر البعثة الأمريكية يوم ٢٥ سبتمبر، كما وجه الدعوة لكافة وزراء خارجية الدول

العربية وكان كيسنجر قد تولى منصب وزير الخارجية إلى جانب كونه مستشاراً للرئيس نيكسون للأمن القومي في ٢٢ أغسطس.

وفي أول لقاء عقدته لوزراء الخارجية العرب رأى بعض الوزراء أن يعتذر الجميع عن قبول دعوة كيسنجر للغداء، وذلك إظهاراً لاستياء الدول العربية من الموقف الأميركي ولم أكن شخصياً من أنصار المقاطعة الجماعية فاتفقنا على أن يترك الأمر لكل دولة على حدة لتقرر ما تراه. وفعلاً امتنع خمسة وزراء عن حضور الغداء وهم وزراء خارجية الجزائر وسوريا وليبيا والعراق واليمن الجنوبية.

وقد حضرت الغداء مع باقي الوزراء الذين قبلوا الدعوة. وبعد الغداء ألقى كيسنجر كلمة محاولاً إقناع وزراء خارجية الدول العربية بأن ديانته اليهودية لا تؤثر على قراراته وأفكاره السياسية، وأكد أن الولايات المتحدة تسعى إلى إقرار السلام في المنطقة، ولكنه في نفس الوقت أكد انه لا يستطيع أن يقوم بالمعجزات، وإنما يستطيع فقط القيام بما يستطيعه، ثم تحول فجأة إلى السخرية من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ووصفه بأنه مليء بالنعوت وبالغموض. وكان يعبر بذلك عن موقفه المضاد للقرار.

ولذلك رأيت في كلمتي التي ألقيتها رداً عليه ونيابة عن الوزراء الحاضرين أن أشير إلى أن القرار ٢٤٢ لم يصلنا من الفضاء لكي نختلف الآن حول تفسيره، وان واضعي القرار مازالوا على قيد الحياة واني عندما اشتركت في وضع القرار كان واضحاً لي وللجميع ان القرار يعني الإنسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام الدائم، وإذا شاءت إسرائيل أن تفسره بطريقة مخالفة فذلك لأنها ترغب في التوسع. ثم أشرت إلى أن سبب التعنت الإسرائيلي هو انحياز الولايات المتحدة وتشجيعها لها على موقفها عن طريق تزويدها بالسلاح ودعمها سياسياً واقتصادياً وذكرت إنه بعد مرور ست سنوات على العدوان الإسرائيلي وغياب التسوية السلمية فيجب أن نتوقع تجدد القتال في أي وقت.



١٢

حرب أكتوبر

كان تحديد موعد المعركة لتحرير الأرض مطروحا للمناقشة منذ بداية عام ١٩٦٨ بمجرد الانتهاء من إنشاء الخط الدفاعي غرب القناة. وإذا كنت قد شاركت البعض في الأمل بإمكان إنهاء العدوان الإسرائيلي عن طريق العمل السياسي بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ إلا انني بعد أن شاهدت بنفسي الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في مجلس الأمن عندما صدر القرار ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧، تأكدت من استحالة الحل السلمي ولذا فإنني لم أتردد لحظة في إبداء الرأي القاطع خلال اجتماعات القيادات السياسية والعسكرية في القاهرة بأنه لا سبيل لتحرير الأرض سوى استخدام القوة المسلحة وكانت لدى عبد الناصر القناعة بذلك منذ أن لمس خداع جونسون وتواطؤه مع إسرائيل في الإعداد للعدوان علينا.

وقد حدد عبد الناصر موعد المعركة في ذلك الوقت عندما قال بأننا لن نبدأ المعركة قبل أن نستعد لها ولن نتأخر لحظة واحدة بعد أن نستكمل استعداداتنا.

غير انه عندما بدأت عملية بناء الجيش اتضح حرص الولايات المتحدة على إبقاء الفجوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية قائمة وخاصة في سلاح الطيران، فكلما تلقينا أسلحة من الاتحاد السوفييتي كانت تسارع بتسليح إسرائيل بأسلحة أكثر تطوراً ولذلك كان لزاماً على القيادة العسكرية أن تعيد تقييم الموقف باستمرار في ضوء هذه الحقيقة.

وكان توجيه عبد الناصر السياسي هو ضرورة البدء في معركة التحرير دون انتظار لتحقيق التوازن المطلوب في سلاح الطيران لأن ذلك قد يستغرق سنوات طويلة وقد لا نستطيع تحقيقه.

وبدأ الفريق فوزي ومعاونوه يعدون الجيش لخوض المعركة على أساس هذا التوجيه السياسي، فعملت القيادة العسكرية على تدريب القوات المسلحة بطريقة مكثفة للغاية وصفها البعض بأنها كانت شديدة القسوة ولكنها الوسيلة الوحيدة لبناء جيش في أقصر وقت بعد أن عانى من الهزيمة.

ولمواجهة التفوق الجوي الإسرائيلي اتجهت القيادة العسكرية إلى تقوية الدفاع الجوي إلى أقصى حد ممكن، فأقامت أقوى شبكة عرفها العالم في ذلك الوقت للدفاع الجوي في منطقة القناة، مما كان يوفر لقواتنا المسلحة عند قيامها بعبور القناة حماية قوية.

وقد استطاعت القيادة العسكرية أن تحقق نجاحاً كبيراً في تنفيذ مخططها لبناء الجيش في نهاية عام ١٩٧٠ مما كان يتيح لقواتنا المسلحة البدء في عملياتها لتحرير الأرض في ربيع عام ١٩٧١.

وعندما قرر عبد الناصر البدء في حرب الاستنزاف لم يكن هدفه قاصراً على رفع معنويات الشعب والقوات المسلحة وإنما كان يرى أن حرب الاستنزاف هي أفضل وسيلة لإعداد الجيش لخوض معركة التحرير.

وعندما قبل عبد الناصر وقف إطلاق النار بناء على مبادرة روجرز في أغسطس ١٩٧٠، ولمدة ثلاثة شهور كان يهدف إعطاء آخر فرصة للولايات المتحدة للعمل من أجل تحقيق السلام قبل بداية المعركة في ربيع العام التالي، وقد توفي عبد الناصر في ١٨ سبتمبر ١٩٧٠ وقبل انتهاء فترة وقف إطلاق النار، وعندما سألني الكثيرون فيما بعد عن قرار عبد الناصر المتوقع بعد نهاية الثلاثة شهور كنت أجيب عن يقين بأن عبد الناصر كان سيستأنف حرب الاستنزاف تمهيداً لمعركة التحرير. وقد سبق وصرح بذلك في آخر لقاء له مع بريجنيف.

وكان عبد الناصر واثقاً من أن الاتحاد السوفييتي سيواصل دعمه لنا بالأسلحة كما فعل طوال حرب الاستنزاف.

وعندما جاء الرئيس السادات إلى الحكم بعد وفاة عبد الناصر كان في حاجة إلى التعرف على ابعاد الموقف السياسي والعسكري وقد تولدت لديه قناعة بضرورة إتاحة المزيد من الفرص أمام الولايات المتحدة لتحقيق الحل السلمي.

فاستمرت محادثاته مع الولايات المتحدة طوال عام ١٩٧١ مع روجرز، وطوال عام ١٩٧٢ مع كيسنجر الذي أسرف في وعوده للرئيس السادات في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تواصل إرسال الأسلحة لإسرائيل، وقد وصل الدعم خلال عام ٧٢ و٧٣ إلى ما يزيد عن ثلاثين في المائة من قواتها عام ١٩٧١. وكان معظم الدعم لسلاح الطيران الإسرائيلي وبذلك كان كيسنجر يعد إسرائيل للمعركة بدعمها عسكرياً وبتعطيل مصر عن اتخاذ القرار بالحرب.

ومع بداية عام ٧٣ تبين للرئيس السادات ضرورة اللجوء إلى العمل العسكري وطلب مني بذل كل جهد لحشد أقصى ما يمكن من الطاقات العربية، كما بدأت القيادات العسكرية المصرية والسورية في الإعداد المشترك للمعركة والتخطيط لها، وأصبح موعد المعركة يتوقف على القرار المشترك المصري السوري.

وبدأت معركة أكتوبر عندما كنت في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة مع وزراء الخارجية العرب. وقد اتصل بي في الساعة العاشرة من صباح ٦ أكتوبر بتوقيت نيويورك الدكتور الزيات وزير خارجية مصر ليخبرني بنبأ عبور القوات المصرية إلى سيناء فذهبت للقائه على الفور وبدأنا نتابع معاً أخبار تلك المعركة التي طال انتظارها.

وتذكرت آخر مرة قمت فيها بزيارة مواقعنا الأمامية على جبهة قناة السويس، وكان ذلك في عام ١٩٧١ عندما وقفت في موقع مصري على حافة القناة لأشاهد أمامي المواقع الإسرائيلية في الضفة الشرقية، والساتر الرملي الذي أقامته إسرائيل واستمرت في الارتفاع به حتى وصل إلى عشرين متراً وكان هذا الساتر الرملي مقدم الحماية للقوات الإسرائيلية أثناء تحركاتها خلفه من نيران القوات المصرية كما كان يشكل عائقاً قوياً أمام مدرعاتنا وعرباتنا في أي محاولة للعبور إلى الضفة الشرقية كما وشاهدت الأنابيب التي تتخلل الساتر الرملي والتي كانت تستطيع أن تصب كميات هائلة من النابالم في القناة لتحويلها إلى سد من النيران.

وكان من تقدير القيادة لخسائر الجيش المصري أثناء عملية العبور تصل إلى ما يقرب من عشرين ألف جندي قبل إقامة إسرائيل للساتر الرملي ولعائق النيران، وكان لا بد بعد أن أقامت إسرائيل هذه العوائق الجديدة أن تتجاوز خسائرنا هذا الرقم بكثير.

وبعد تلك الزيارة الميدانية ناقشت الفريق محمد صادق، الذي كان قد عين وزيراً للحربية بدلاً من الفريق محمد فوزي، في كيفية معالجة هذا الساتر الرملي المرتفع فذكر إنهم جربوا إحداث فتحات فيه عن طريق النسف باستخدام صواريخ خاصة، إلا أن هذا الأسلوب لم ينجح. كما إنهم قاموا بتجارب لعبور قوات خاصة للقيام بعمليات نسف للساتر، على أن تكون تلك القوات مصحوبة بعدد من البولدوزر لإزالة الرمال، وقد أثبتت التجارب التي قاموا بها انها عملية ممكنة الاداء إلا انها شاقة للغاية وخسائرها كبيرة. وقد علمت فيما بعد أن أحد المهندسين المصريين الشبان قد اقترح استخدام مضخات قوية تسحب المياه من القناة وتدفعها بقوة مركزة شديدة في الساتر الرملي فتؤدي إلى فتح الثغرات المطلوبة، حيث كان قد سبق استخدام هذا الأسلوب بنجاح عند تمهيد بعض المواقع لبناء السد العالي في أسوان. وفعلاً، تم شراء مضخات قوية لهذا الغرض من إنجلترا وألمانيا وأجريت بها العديد من التجارب الناجحة فساعدت تلك الفكرة الرائعة في بساطتها إلى تحقيق السرعة والمفاجأة المطلوبة في العبور وقللت من قيمة الساتر الترابي كمانع قوي أمام قواتنا المسلحة.

أما بالنسبة لحاجز النيران فقد دربت قوات مصرية خاصة، نجحت في سد فوهات المواسير بالإسمنت قبل الهجوم المصري.

وكانت الروعة الحقيقية في حرب أكتوبر هو ذلك الاداء المدهش الذي هاجمت به سوريا في الجولان ومصر في سيناء، وفي توقيت واحد وبكفاءة عالية، بحيث إنها كانت المرة الأولى التي تواجه فيها إسرائيل حرباً حقيقية على جبهتين عربيتين.

وعندما علمت بأن خسائرنا في عملية العبور لم تتجاوز ٢٨٠ شهيداً كان ذلك يمثل قمة في التدريب العسكري في عملية من أكثر العمليات العسكرية تعقيداً بجانب عنصر المفاجأة الكامل للعدو.

وفي صباح اليوم التالي اجتمعت مع الدكتور الزيات الذي أبلغني بنجاح قواتنا في عبور القناة وتحطيم خط بارليف، وانها تسيطر الآن على الضفة الشرقية لسيناء وتتقدم منها إلى داخل سيناء. وبعد قليل جاء لزيارتي عدد من وزراء الخارجية العرب الذين كانوا في نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة، وسألني

بعضهم عن الخطوة التالية بعد هذا النجاح المذهل في عبور القناة وتحطيم خط بارليف، فأجبتهم بكل ثقة بأن قواتنا في طريقها لاحتلال مضايق سيناء. وعندما قلت ذلك كانت ماثلة في ذهني طول الوقت الخطة ٢٠٠ والتي وضعت خطوطها العريضة منذ سنة ١٩٦٨ وتقوم على أساس أن العبور في حد ذاته ليس هدفاً، وان القناة هي مجرد مانع مائي يجب اجتيازه لتحقيق الهدف الأول وهو احتلال مضايق سيناء، وهي الخطة التي كان قد أشرف على وضعها الفريق أول محمد فوزي. ثم تذكرت ما سبق وأطلعني عليه الفريق صادق الذي تولى وزارة الحربية عام ١٩٧١ بأن بعض القادة قد اقترح توقف القوات المصرية بعد العبور مباشرة وانه رفض تلك الفكرة تماماً لأنها لا تحقق هدفاً سياسياً، كما انها من الناحية العسكرية عملية غير سليمة وتعرض قواتنا لهجمات مضادة ناجحة من القوات الإسرائيلية.

ولذلك فإنني لم أتصور إطلاقاً أن يقوم المشير أحمد إسماعيل، والذي عينه الرئيس السادات وزيراً للحربية خلفاً لصادق في أكتوبر ١٩٧٢ بإجراء تغيير جذري في الخطة التي تم تحديد أهدافها وخطوطها العريضة منذ ١٩٦٨ والتي كان يجري تطويرها على ضوء الأسلحة التي تصل إلينا وكان يتم تدريب الجيش مرتين في السنة، منذ عام ١٩٦٨ في شكل مناورات عامة للقوات المسلحة بالإضافة إلى المناورات التي تتم على مستوى القادة وبدون جنود، وقد أصبح لدى الجيش في عام ١٩٧٣ قدرات قتالية عالية تمكنه من تنفيذ هذه الخطة.

ولذلك فإنني بدأت أشعر بالقلق عندما مرت الأيام الأولى بعد نجاحنا المذهل في العبور، بغير أن أسمع عن تقدم قواتنا إلى المضايق. لقد مر يومان على نجاحنا في العبور وهي المدة الكافية لتعزيز مواقعنا الجديدة شرق القناة والبدء في استغلال هذا النجاح الكبير لتحقيق هدف عسكري وسياسي حقيقي.

ثم استبد بي القلق عندما علمت أن قواتنا لم تتحرك شرقاً لاحتلال المضايق بعد فشل هجوم إسرائيلي مضاد يومي ٨ و ٩ أكتوبر، خسرت فيه إسرائيل مائتين وخمسين دبابة.

وعندئذٍ تأكدت بأن القيادة العسكرية في مصر قد اكتفت بالنجاح الذي حققته قواتنا في عملية العبور واكتفت باتخاذ مواقع دفاعية داخل الشريط الضيق من الأرض الذي استولت عليه ولا يتجاوز عرضه عشرة كيلومترات وكان ذلك يعني

انتشار قواتنا في مواقع دفاعية مكشوفة على امتداد حوالي ١٧٠ كيلومتراً شرقي القناة مما يعرضها لهجمات مضادة ناجحة من القوات الإسرائيلية.

وعندما سمعت يوم ١٦ أكتوبر بأن عدداً من الدبابات الإسرائيلية قد عبرت قناة السويس في منطقة الدفرسوار، توافد على مقر إقامتي العديد من وزراء الخارجية العرب وهم في حالة انزعاج شديد. وسألني أحدهم عما يحدث. وابتسمت له مؤكداً أن هذا الاختراق لا قيمة له من الناحية العسكرية، فهو متوقع ومعروف مقدماً لدى القيادة العسكرية، وذكرتهم بالاختراق الذي قام به الجيش الألماني قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية في الجبهة الأميركية في منطقة آردين، والذي تم القضاء عليه بواسطة القوات الاحتياطية الأميركية.

ولقد كنت أتحدث إلى وزراء الخارجية العرب بثقة كاملة، فلم يكن الأمر بالنسبة لي هو مجرد معرفة بالمبادىء الأساسية للحرب والتي تحتم الاحتفاظ باحتياطي قوي لمواجهة الهجوم المضاد الذي يجب أن نتوقعه. ولكن السبب الأكثر أهمية لثقتي تلك كان معرفتي السابقة بالخطة التي وضعتها القيادة العسكرية المصرية منذ ١٩٧٠ لمواجهة مثل هذا الإختراق.

ففي حديث لي مع الفريق محمد فوزي وزير الحربية في اواخر عام ١٩٧٠ سألته عن مدى نجاحنا في تنفيذ نصيحة الرئيس اليوغوسلافي تيتو لعبد الناصر بتشكيل أكبر احتياطي ممكن لقواتنا المقاتلة، أكد لي الفريق فوزي أن لدينا الآن احتياطياً يتكون من ثلاثة فرق ميكانيكية، بخلاف الاحتياطي الاستراتيجي الذي يتكون من فرقتين مدرعتين وهو احتياطي كفيل بمواجهة أي هجوم مضاد تقوم به إسرائيل.

وقد تحدث معي الفريق فوزي وبشيء من التفصيل عن المناورات الشاملة التي اشتركت فيها كل أسلحة الجيش في مارس ١٩٧١ وكان سعيداً بنتائجها، مما جعلني أشعر بأن جهودنا خلال السنين الماضية لم تذهب سدى.

وقد تمت هذه المناورات بقيادة الفريق فوزي واستمرت إثني عشر يوماً واشترك فيها كافة القادة وجميع ضباط وجنود القوات المسلحة، وكان عدد الخبراء السوفييت يزيد عن مائة خبير تم توزيعهم بطريقة تسمح لهم بمراقبة كافة الوحدات المشتركة في المناورات تحت إشراف الجنرال أوكينوف كبير الخبراء.

وكانت المناورة تتم على أساس الخطة التعرضية الواردة في الخطة ٢٠٠ والتي كانت معالمها الرئيسية قد تم وضعها في آخر عام ١٩٦٩. وعند بداية مشروع المناورات كان الجنرال أوكينوف ومجموعة من معاونيه يقومون بدور العدو ويواجهون القيادة العسكرية المصرية بمواقف مفاجئة تمثل تحركات إسرائيل لاختبار قدرة القيادات المصرية على مواجهة هذه المواقف.

وكان المشروع مبنياً على أساس عبور نهر النيل فرع دمياط باعتباره يمثل قناة السويس وكانت القوات الموجودة غربه تمثل قوات العدو، واشترك فيه سلاح الطيران المصري واتخذ كافة القادة أماكنهم في غرف العمليات.

وكانت الخطة مبنية في البدء، على عبور خمس فرق مشاة أي حوالي مائة ألف جندي لفرع دمياط وإقامة رؤوس كباري.

وتم تركيب الكباري الثقيلة وعبرت قواتنا حسب المشروع وأنشأت خمسة رؤوس كباري تمهيداً للانطلاق نحو المضايق.

وذكر لي الفريق فوزي أن الجنرال أوكينوف فاجأه بعد عبور القوات المصرية بأن العدو قد نجح في عبور قناة السويس بلواءين مدرعين وباحتلالهما لرأس كوبري أحدهما في الدفرسوار والآخر في القنطرة غرب وإنه جاري تعزيز مواقعهما، وطلب الجنرال أوكينوف من الفريق فوزي أن يعالج الموقف الجديد.

واستطرد فوزي قائلاً: إنه سارع بإصدار تعليماته بأن تقوم القوات التي عبرت القناة بتعزيز مواقعها مع دفع عناصر مقاتلة للأمام وللأجناب لعرقلة اندفاع العدو.

ثم أصدر تعليماته لفرقتين ميكانيكيتين من الاحتياطي بهجوم ضد قوات العدو التي نجحت في العبور وتدميرها، وأصدر تعليمات للفرقة الثالثة الميكانيكية الاحتياط بمعاونة الهجوم المضاد على أن تقوم الفرق الميكانيكية الثلاث بمتابعة النجاح وعبور القناة والوصول إلى المضايق وتأمينها.

وفي اليوم الرابع من بدء المشروع كانت القوات المصرية تحتل المضايق فعلاً.

ثم ذكر الفريق فوزي إنه استخدم فيما بعد الفرقتين المدرعتين الموجودتين في الاحتياط الاستراتيجي للتقدم شرق المضايق لتدمير مدرعات العدو وكانت ثلاث

فرق مشاة قد احتلت المضايق وأصبحت الفرق الميكانيكية الثلاث تشكل الخط الثاني للقوات المدرعة المتقدمة.

وبعد إثني عشر يوماً من بداية المشروع نجحت قواتنا في تحرير سيناء بالكامل وكان تقدير المراقبين السوفييت أن القوات المصرية قد نجحت فعلاً في تحقيق أغراضها وكانت القوات المصرية البرية في ذلك الوقت متفوقة عدداً وتسليحاً على القوات الإسرائيلية.

وعندما سألت الفريق فوزي في ذلك الوقت عن دور الجيش السوري، أجاب إنهم كانوا يصرون على بدء الهجوم في أول ضوء بينما كان أنسب وقت لنا هو الهجوم بعد الظهر، فاتفقنا على أن يبدأ الجيش المصري هجومه في اللحظة التي يراها مناسبة وفي اليوم التالي تبدأ القوات السورية هجومها في الفجر.

وذكر لي الفريق فوزي انه عندما لاحظ أن أوكينوف يهنئه على نجاح المشروع، استفسرت منه عن السبب في سعادته غير العادية، فذكر الجنرال أوكينوف انهم كانوا قد حصلوا على معلومات من داخل إسرائيل بوجود خطة لديها اسمها «الغزالة»، وكانت أهداف تلك الخطة في البداية تنحصر في محاولة تدمير حائط الصواريخ الذي نجحت مصر في إقامته في أغسطس وسبتمبر ١٩٧٠ حتى تمنع في المستقبل أي محاولة مصرية للعبور في حماية تلك الشبكة الصاروخية الضخمة. وكانت تلك الخطة الإسرائيلية تقوم على أساس استخدام طائرات الهيلوكوبتر في إنزال قوات إسرائيلية خلف خطوط كتائب الصواريخ المصرية غرب قناة السويس، مما يرغم كتائب الصواريخ المصرية بالتركيز على الدفاع عن مواقعهم، وفي نفس الوقت تقوم طائرات الفانتوم الإسرائيلية بتدمير مواقع الصواريخ المصرية أثناء انشغال أفراد أطقمها بالدفاع عن أنفسهم ضد الهجوم الأرضي. ولكن عندما تبين لإسرائيل أن القيادة المصرية شكلت قوات خاصة للدفاع الأرضي عن مواقع الصواريخ، عدلت عن خطتها لاستحالة تنفيذها. ثم وضعت إسرائيل خطة أخرى أطلقت عليها نفس الاسم «الغزالة» وضعت في اعتبارها نجاح القوات المسلحة المصرية في عبور قناة السويس.

وكان هدف الخطة قيام قوات مدرعة إسرائيلية بهجوم مضاد وفتح ثغرة عند منطقة الدفرسوار وأخرى عند القنطرة، وإقامة رؤوس كباري غرب القناة بهدف

عرقلة الهجوم المصري ومحاولة تدمير القوات المصرية غرب القناة.

وذكر الجنرال أوكينوف للفريق محمد فوزي انه وجد أن أفضل طريقة لإخطاره بالخطة الإسرائيلية هي طرحها عملياً أثناء المناورة ليرى تصرف القيادة المصرية، وأضاف أوكينوف انه شعر بالارتياح الشديد عندما عالجت القيادة المصرية الموقف بسرعة وبنجاح.

وقد أخبرني الفريق فوزي بعد مناورة مارس انه خصص فرقتين ميكانيكيتين لمواجهة الثغرات المحتملة في الدفرسوار والقنطرة على أن تتدرب هاتان الفرقتان على مهمتها بصفة مستمرة، وتم تدريبهما عدة مرات على واجباتها المخصصة لها لمواجهة الاختراق.

وقد ذكر قائد الفرقة التي كان عليها مواجهة الاختراق في الدفرسوار للفريق فوزي أن جنوده قد أصبحوا يعرفون موقع كل مجموعة أعشاب في تقدمهم لصد الاختراق الإسرائيلي.

كل تلك المعلومات كانت عالقة بذهني في أكتوبر ١٩٧٣، فأكدت للوزراء العرب أن لدينا قوات احتياطية تم تخصيصها لمواجهة تلك الثغرة، ولكن الذي لم أكن أعلمه في ذلك الوقت هو قيام القيادة العسكرية في مصر بالتخلي عن قواتنا الاحتياطية وإدخالها إلى المعركة في الضفة الشرقية، وبذلك لم تعد هناك قوات احتياطية كافية غرب القناة لمواجهة أي هجوم إسرائيلي مضاد.

وكنت في هذه الفترة الدقيقة قد اتفقت مع وزراء الخارجية العرب الموجودين بنيويورك، على مواصلة الاجتماعات اليومية للاتفاق على ما يجب عمله في الأمم المتحدة وخاصة من خلال الاتصالات مع ممثلي الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن.

وكان منطلقنا في تلك الاتصالات يتلخص في نقاط أساسية:

١ ـ إن الهدف من حرب أكتوبر هو تحريك القضية سياسياً.

٢ ـ إن دخول مصر وسوريا المعركة بعد مضي أكثر من ست سنوات على الاحتلال الإسرائيلي قد أكد أن الدول العربية لا تقبل بالأمر الواقع الذي أرادت إسرائيل أن تفرضه علينا بالتنازل عن أراضينا أو أجزاء منها.

٣ ـ إن وقف إطلاق النار الذي دعت إليه الولايات المتحدة مصر وسوريا قبوله دون ربطه بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، هو اقتراح في صالح إسرائيل. ولذلك فقد كان هناك إجماع على ضرورة ربط وقف إطلاق النار بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية.

وعندما تبين لنا أن نيكسون قد قرر بأن تلقي الولايات المتحدة بكل ثقلها في المعركة لمعاونة إسرائيل عسكرياً للاحتفاظ بالأراضي العربية التي تحتلها وذلك بإقامة جسر جوي لإمداد إسرائيل بالأسلحة والذخيرة كان ذلك تطوراً خطيراً في الموقف.

وكانت الولايات المتحدة تبرر دعمها العسكري لإسرائيل بأن إسرائيل تجتاز وضعاً عسكرياً حرجاً وأن وجودها في خطر. ولم يكن هذا صحيحاً. فبعد زوال المفاجأة الأولى استطاعت إسرائيل حشد قواتها أمام الجبهة المصرية في سيناء وفي الجولان ونجحت في الحيلولة دون أي تقدم للقوات المصرية خارج المواقع التي أقامتها شرق القناة كما نجحت أيضاً في استرداد المواقع التي كانت قد فقدتها في الجولان خلال الأيام الأولى من الهجوم السوري وبذلك فإن الكيان الإسرائيلي لم يكن في خطر بل إن القوات الإسرائيلية بالرغم من خسائرها الكبيرة في الأيام الأولى من القتال قد نجحت في إلحاق خسائر ضخمة في المدرعات المصرية والسورية في الأيام التالية.

أما السبب الحقيقي لإلقاء أميركا بكل ثقلها وراء إسرائيل فكان عدم إستجابة مصر وسوريا لطلب أميركا بوقف إطلاق النار وكانت الحرب قد بدأت تتحول إلى حرب استنزاف مرة أخرى مما ينهك القوات الإسرائيلية إذا استمرت الحرب لفترة طويلة.

كما كانت الولايات المتحدة تخشى إذا استمرت حرب الاستنزاف بنجاح أن يعود التواجد السوفييتي إلى قوته مرة أخرى بالمنطقة.

ولذلك اتفقنا في اجتماع لوزراء الخارجية العرب في نيويورك على أن يسافر إلى واشنطن وفد من أربعة وزراء لمقابلة نيكسون لإقناعه بعدم الإسراف في معاداة الدول العربية وكان الوفد يتشكل من وزراء خارجية السعودية والكويت والجزائر والمغرب، وتحددت المقابلة يوم ١٧ أكتوبر وقبل سفر الوفد أعددت بالاشتراك مع عدد من وزراء الخارجية مذكرة تتضمن وجهة النظر العربية، طالبنا فيها بإنسحاب

إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة واحترام حقوق الشعب الفلسطيني ومطالبة الولايات المتحدة بالامتناع عن معاونة العدوان الإسرائيلي.

وقبيل سفر الوفد إلى واشنطن تم الاتفاق مع الجانب الأميركي على عدم وجود مصورين أثناء المقابلة مع وجود مترجم. ولذلك فإن المذكرة المشتركة تم إعدادها باللغة العربية. ولكن الجانب الأميركي لم يحترم الإتفاق، فعندما وصل الوزراء العرب إلى البيت الأبيض وجدوا رجال الصحافة والمصورين في انتظارهم ولم يجدوا المترجم فاضطر السقاف وزير الخارجية السعودية إلى ترجمة المذكرة إلى اللغة الإنجليزية، وعندما أطلعني وزراء الخارجية على هذه الواقعة استطعت إدراك اهتمام نيكسون بالإعلام عن الاجتماع، ولكنني لم أفهم السبب في عدم احترام رغبة الوزراء العرب في وجود مترجم خاصة وأن وزيري خارجية المغرب والجزائر يتحدثان اللغة الفرنسية بطلاقة وبالرغم من درايتهما باللغة الإنجليزية فإن الدقة في التعبير كانت تستدعي منهما استخدام اللغة الفرنسية أو العربية.

وكان نيكسون يعاني في تلك الفترة من تردي أوضاعه الداخلية، فقد استقال قبل أيام نائبه سبيرو أجنيو بسبب فضيحة مالية، وكان دور نيكسون في فضيحة ووترجيت قد بدأ يتكشف، ولذلك فإنني لم أستبعد صحة ما سمعته من الأوساط الدبلوماسية في ذلك الوقت من أن نيسكون لم يعد يشغله حالياً سوى التفكير في الخروج من مأزقه الخاص.

وكان الرئيس السادات قد أعلن في ١٦ أكتوبر، وقبل سفر الوزراء العرب الأربعة إلى واشنطن أن الولايات المتحدة تمد إسرائيل بالأسلحة التي تمكنها من مواصلة الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة وانتقد هذا السلوك الأميركي، وأكد في نفس الوقت رغبته في السلام. مقدماً مشروعاً يتلخص في التزام مصر بقبول قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب إسرائيل إلى خط ٥ يونيو ١٩٦٧ تحت إشراف الأمم المتحدة، مع استعداد مصر لحضور مؤتمر سلام دولي في الأمم المتحدة فور إتمام الانسحاب، واستعداده للبدء في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية على الفور.

وقد استمعت للوزراء العرب بعد عودتهم من واشنطن فذكروا أن هنري كيسنجر اجتمع معهم قبل الرئيس نيكسون، وذكر لهم أن الولايات المتحدة كانت

قد اقترحت عند بدء القتال أن يتم وقف إطلاق النار على الفور وتعود الأطراف المتحاربة إلى خط ٦ أكتوبر. وأضاف كيسنجر قائلاً، ان تقديرات رجال البنتاجون والمخابرات الأميركية كانت تؤكد أن العرب سوف تلحقهم هزيمة ساحقة مثلما حدث في عام ١٩٦٧، إلا انه ثبت خطأ التقديرات الأميركية.

وكان يحاول إقناع الوزراء العرب بأن هذا الاقتراح كان لحماية الدول العربية ولصالحها.

وعندما التقى الوزراء الأربعة مع الرئيس نيكسون، قام الوزير السعودي عمر السقاف، وبطريقته الهادئة، بشرح الموقف من وجهة النظر العربية وبرغبتها في تحقيق السلام العادل وطالب نيكسون بالعمل على انسحاب إسرائيل.

وعندما تحدث نيكسون، عبر عن رغبة الولايات المتحدة في الاحتفاظ بعلاقات طيبة بالعالم العربي، وعلق على موضوع إرسال الامدادات العسكرية الأميركية لإسرائيل فذكر انها أقل مما يطلبه أنصار إسرائيل بالكونجرس، وتعهد للوزراء بالعمل على تحقيق السلام العادل ولصالح الجميع، وأكد انه لن يخضع لاعتبارات السياسة المحلية، قاصداً بذلك الضغط الصهيوني، ومضيفاً أن كيسنجر رغم ديانته اليهودية، إلا أنه يعمل من أجل أميركا والسلام.

بعدها كرر نيكسون ما سبق وذكره كيسنجر من أن المستشارين العسكريين الأميركيين أخطروه في البداية بأن إسرائيل سوف تكسب الحرب سريعاً، ولكن اتضح فيما بعد أن العرب نجحوا في تحقيق ما هو أكثر بكثير مما كان متوقعاً بل إنه يعتقد أن العرب أنفسهم لم يتوقعوا هذا النجاح الكبير.

وهنا ذكر نيكسون انه إذا حدث اعتداء على الكيان الإسرائيلي فإن الولايات المتحدة سوف تتدخل لحماية إسرائيل. واقترح وقف إطلاق النار على أن يتم تنفيذ القرار ٢٤٢ مضيفاً بأنه سيعمل على تنفيذ القرار وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية ولكن بدون أن يشير إلى أن الانسحاب سيكون لخط ٥ يونيو ١٩٦٧.

ثم اجتمع وزراء الخارجية العرب الأربعة مرة أخرى بهنري كيسنجر وزير الخارجية ودارت مناقشة حول خط الانسحاب، فذكر كيسنجر أن انسحاب إسرائيل إلى خط ٥ يونيو ١٩٦٧ يشكل خطراً على إسرائيل. وعندما طالب الوزراء العرب بحل المشكلة الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني، ذكر كيسنجر ان

هذا الحل يؤدي إلى القضاء على إسرائيل أو على الأردن، ولذا فهو لا يرى بقيام دولة فلسطينية على الإطلاق.

وعندما سأله وزير خارجية المغرب بن هيمة عن موقف الولايات المتحدة في حالة قيام إسرائيل بالعدوان على الدول العربية بعد وقف إطلاق النار، أجاب كيسنجر ان الولايات المتحدة لن تقدم في هذه الحالة أي معونة لإسرائيل، زاعماً أن إسرائيل في هذه الحالة لن تستطيع مواصلة الحرب أكثر من ستة أيام.

وهو تعهد لم تحترمه الولايات المتحدة فقد استمرت إسرائيل في عدوانها بعد وقف إطلاق النار في ٢٢ أكتوبر واستمرت الولايات المتحدة في تقديم مساعداتها العسكرية.

ولقد علق عبد العزيز بوتفليقة على تلك المقابلات بأنه يرى انه لم يحدث أي تغيير في الموقف الأميركي بالنسبة للانحياز لإسرائيل، وقد جعلتهم المعركة يفكرون فقط في تغيير تحركهم المقبل ولكن دون تغيير سياستهم.

وعندما قام بوتفليقة وزير خارجية الجزائر بسؤال كيسنجر عن رأيه في مشروع السلام الذي أعلنه الرئيس السادات، أجابه كيسنجر «إننا نختلف مع السادات في بعض النقاط وإن كانت هناك نقاط بناءة فيما أعلنه. ونحن على أية حال لا نعتبر السادات عدواً لنا».

ووجه الشيخ صباح وزير خارجية الكويت سؤالاً لكيسنجر بقوله، كيف تقول انكم تعملون من أجل السلام وأنتم ترسلون هذه الكميات الضخمة من الأسلحة إلى إسرائيل لكي تواصل عدوانها على العرب، وقد شاهدنا بعضاً منها على شاشات التليفزيون الأميركي؟.

ولم يجد كيسنجر ما يجيب به عن هذا السؤال سوى التحجج بأن أميركا لا تريد أن تفقد إسرائيل قواها العسكرية، وإن على الولايات المتحدة أن تساعدها في الحفاظ على التوازن العسكري!.

وفي نهاية اجتماع كيسنجر بوزراء الخارجية العرب الأربعة، ذكر لهم انه سيسافر بعد عشرة أيام إلى الصين، وعند عودته سيركز على موضوع الشرق الأوسط.

وبهذه الإجابة كان واضحاً أن كيسنجر يرغب في انتظار نتيجة المعركة بعد أن قدمت الولايات المتحدة إلى إسرائيل مساعدات ضخمة تضمنت أحدث ما لديها من الصواريخ المختلفة.

وعندما قال كيسنجر للوزراء العرب إن الأمر يحتاج إلى أربعة أسابيع قبل أن تتبلور الأمور، فإنه كان يعبر ضمنياً عن تمنياته بأن تحسم إسرائيل المعركة لصالحها قبل تلك الفترة، مما يعيد العرب من جديد للتحدث من موقع ضعف، فتملي إسرائيل عليهم شروطها.

وقد ذكر لي عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر بأنه خرج من الاجتماع بنيكسون بانطباع يتلخص في أن نيكسون كان يطلب من الوزراء العرب إقناع هنري كيسنجر بوجهة نظرهم، وأضاف بوتفليقة، إن مقابلات واشنطن أقنعتني بأن كيسنجر قد أصبح اليد العليا في تشكيل السياسة الأميركية الخاصة بقضية الشرق الأوسط وهو الأمر الذي سيكون في مصلحة إسرائيل وضد المصلحة العربية على طول الخط.

وقد تمثل الوعي العربي والتضامن أثناء المعركة عندما اجتمع وزراء البترول العرب في الكويت في نفس اليوم الذي اجتمع فيه وزراء الخارجية العرب الأربعة مع نيكسون وأصدروا قراراً بخفض إنتاج البترول بمقدار خمسة في المائة شهرياً وذلك إلى أن يتم انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة.

ولقد كنت في تلك الأثناء أراقب أخبار الثغرة التي أحدثتها إسرائيل في منطقة الدفرسوار، وأتوقع في أي لحظة أن أسمع عن تحرك مدرعاتنا المخصصة من قبل لمواجهة الهجوم المضاد. وعندما أعلنت إسرائيل عن نجاح قواتها في عبور القناة وإقامة رأس كوبري غرباً، وإن قواتها المدرعة مستمرة في التدفق إلى الضفة الغربية لقناة السويس بدأت أشعر بأن الموقف العسكري يتحول بسرعة لصالح إسرائيل، بعد أن كانت خسائرها في المدرعات قد بلغت على الجبهة المصرية وحدها خلال الأيام الأربعة الأولى من القتال ما يتجاوز أربعمائة وخمسين دبابة. أما خسائرها في الطيران على الجبهتين المصرية والسورية فقد كانت مرتفعة للغاية.

أما في الجبهة السورية فقد استطاعت القوات السورية وقف الهجوم المضاد للقوات الإسرائيلية بمعاونة القوات العراقية والأردنية.

ولقد قامت الولايات المتحدة بالمساهمة في المعركة بشكل مباشر لصالح إسرائيل عندما قامت طائرات الإستطلاع الأميركية أس. آر - ٧١ بمهمات استطلاعية لتصوير المواقع المصرية والسورية وتزويد إسرائيل بمعلومات بالغة الأهمية، فقد تبين لإسرائيل من تلك الصور أن القوات الاحتياطية المصرية المدرعة قد عبرت القناة شرقاً للإشتراك في القتال يوم ١٤ أكتوبر وهو الهجوم الذي انتهى بالفشل وتعرض مصر لخسارة مائتين وخمسين دبابة وأصبح الطريق ممهداً لإسرائيل لفتح ثغرة في قواتنا وعبور قواتها للقناة يوم ١٦ أكتوبر في منطقة الدفرسوار وإقامة رأس كوبري.

وأذاعت القيادة المصرية في ذلك اليوم ان القوات الإسرائيلية التي عبرت القناة هي مجرد سبع دبابات ولم تدرك حقيقة حجم القوات المدرعة الإسرائيلية في غرب القناة إلا بعد أن أصبح حجمها يفوق حجم القوات الاحتياطية المصرية المتبقية غرب القناة، وهو ما جعلها غير قادرة على التصدي للقوات الإسرائيلية، خصوصاً بعد أن أصبح الطيران الإسرائيلي قادراً على مساندة الهجوم الإسرائيلي نتيجة لتدمير عدد من قواعد الصواريخ المصرية.

واستمرت القوات الإسرائيلية في تقدمها جنوباً نحو مدينة السويس في محاولة لاحتلالها وعندما فشلت في دخولها قامت بتطويقها ومحاصرتها.

وكان كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي قد وصل إلى القاهرة في ١٦ أكتوبر للتشاور في الموقف والبحث في إمكانية قبول مصر لوقف إطلاق النار قبل أن يتطور الموقف العسكري ضد مصلحة مصر. ورفض الرئيس السادات وقف إطلاق النار وأبلغ كوسيجين بمشروعه للسلام.

وكنت مجتمعاً مع عدد من وزراء الخارجية العرب عندما علمنا أن نيكسون تقدم إلى الكونجرس يطلب الموافقة على تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل في حدود ألفين ومائتي مليون دولار، وكانت ضخامة المساعدة مفاجأة لوزراء الخارجية العرب الذين تصور بعضهم أن مقابلة الأربعة من الوزراء العرب مع نيكسون قد تفتح صفحة جديدة للتعاون العربي الأميركي.

وقد جاء الرد على ذلك الموقف الأميركي سريعاً من الملك فيصل بإعلانه حظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا، كما أعلن أن السعودية من

جانبها سوف تخفض إنتاجها بنسبة عشرة في المائة كل شهر، أي متجاوزاً بذلك الخمسة بالمائة التي قررها وزراء البترول العرب. وقد أعلنت الدول العربية المنتجة للبترول اتخاذ نفس الموقف الذي أعلنته السعودية، كما أعلنت البحرين من جانبها إلغائها لاتفاقها مع الولايات المتحدة بمنحها تسهيلات خاصة في ميناء البحرين.

وقد برز في هذا الوقت التضامن العربي في أقوى صورة، فجاء الاستخدام العربي للبترول كسلاح في المعركة مفاجأة للعالم الذي تنبه لأول مرة إلى خطورة السياسة التوسعية الإسرائيلية على مصالح شعوب العالم.

ولم يقتصر الأمر على استخدام البترول كسلاح في مجال التضامن العربي، وإنما سارعت الدول المنتجة للبترول بتقديم مساعدات مالية ضخمة لدول المواجهة كما أرسلت الدول العربية بعض قواتها على وجه السرعة إلى ساحة القتال.

فعلى سبيل المثال، وصل الجبهة المصرية ثلاثة أسراب ميج وسوخوي من الجزائر، وسربي ميراج من ليبيا، وسرب هوكرهنتر من العراق، ولواء مدرع جزائري ولواء مدرع ليبي ولواء مشاة مغربي ولواء مشاة سوداني وكتيبة مشاة كويتية وكتيبة مشاة تونسية.

ووصل إلى الجبهة السورية أربعة أسراب ميج ٢١ و١٧ عراقية وفرقة مدرعة عراقية وفرقة مشاة عراقية ولواء مدرع أردني ولواء مدرع مغربي.

إلا أن عدداً كبيراً من هذه الوحدات لم تشترك في المعركة بسبب وصولها بعد وقف إطلاق النار.

كما أن الرئيس بومدين سافر يوم ١٤ أكتوبر إلى موسكو حيث دفع مائتي مليون دولار ثمناً لدبابات طلب بومدين توريدها على الفور إلى كل من مصر وسوريا.

والواقع أن التضامن العربي في هذه الفترة كان قد وصل إلى القمة وظهر في أقوى صورة خاصة بعد أن شاهدت الأمة العربية الاداء الرائع للمقاتل المصري والسوري في مواجهة أحدث الأسلحة الأميركية التي تستخدمها إسرائيل.

إلا أن الموقف العسكري تدهور فجأة. وفي يوم ٢٠ أكتوبر تبين للرئيس السادات أن الدبابات الأمريكية تتدفق على مطار العريش في سيناء لكي تتحرك بها

القوات الإسرائيلية مباشرة إلى جبهة القتال ضد مصر. وأصبح هناك خمسة ألوية مدرعة إسرائيلية غرب القناة، بينما لا يوجد لمصر سوى ثلاثة ألوية مدرعة في مواجهتها.

وهكذا قرر الرئيس السادات قبول وقف إطلاق النار وأبلغ الاتحاد السوفييتي بذلك، وأرسل برقية إلى الرئيس السوري حافظ الأسد يخطره فيها بأنه مضطر لقبول وقف إطلاق النار لأنه لا يستطيع محاربة الولايات المتحدة مما قد يؤدي إلى تدمير القوات المصرية. وذكر الرئيس السادات انه أبلغ الاتحاد السوفييتي بقبول وقف إطلاق النار بشرط ضمان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بانسحاب إسرائيل والبدء في مؤتمر سلام في الأمم المتحدة للاتفاق على تسوية المشكلة، كما جاء في العرض السوفييتي الذي قدمه كوسيجين من قبل في القاهرة.

وقد جاء رد الرئيس حافظ الأسد يطلب فيه من الرئيس السادات إعادة النظر في قراره بقبول وقف إطلاق النار، مؤكداً إمكانية تدمير القوات الإسرائيلية التي عبرت القناة ومشيراً إلى نجاح القوات السورية في وقف تقدم القوات الإسرائيلية في الجبهة السورية واستعدادها للقيام بالهجوم المضاد.

وفي يوم ٢٠ أكتوبر سافر كيسنجر إلى موسكو بناء على دعوة عاجلة من بريجينيف وبعد تدهور الموقف على الجبهة المصرية لم يكن بوسع بريجينيف أن يفرض المطالب العربية، وإنما كان أقصى ما استطاع الوصول إليه هو الاتفاق على وقف إطلاق النار مع مطالبة الأطراف بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأن تقوم الدولتان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي برئاسة مباحثات السلام. وهكذا اجتمع مجلس الأمن في ٢٢ أكتوبر وأصدر القرار ٣٣٨، الذي يدعو فيه كافة الأطراف إلى وقف إطلاق النار وتنفيذ القرار ٢٤٢.

وبمجرد صدور القرار اعلنت مصر من جانبها قبولها به والتزامها بوقف إطلاق النار. وإتصلت بالدكتور الزيات وزير الخارجية المصري في ذلك اليوم للتعرف منه على مدى احترام إسرائيل لوقف إطلاق النار، فأبلغني الدكتور الزيات بما كنت أخشاه وأتوقعه فقد وصلت إليه برقية من القاهرة تخطره بأن إسرائيل لم تلتزم بالقرار وانها تواصل التقدم جنوباً في اتجاه مدينة السويس، وبهدف احتلالها.

وهكذا طلب الدكتور الزيات عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن يوم ٢٣

أكتوبر. وفي تلك الجلسة انتهى المجلس إلى تأكيد قراره السابق وطالب بعودة القوات المتحاربة إلى مواقعها يوم ٢٢ أكتوبر. كما قرر إيفاد مراقبين للإشراف على وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل.

وبالرغم من ذلك فقد استمرت إسرائيل في العمليات العسكرية. وبالرغم من فشلها في احتلال مدينة السويس، إلا انها تمكنت من قطع الطريق المؤدي إلى السويس وبذلك منعت وصول الإمدادات والتموين إلى قوات الجيش المصري الثالث الموجود شرق القناة. وهنا وجه الرئيس السادات نداء إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يطلب فيه من الدولتين إرسال قوات لإعادة إسرائيل إلى خط وقف إطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر. وهنا أعلنت الولايات المتحدة على الفور رفضها لهذا الإقتراح، لأنها لا تريد أساساً أن تعود إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر في ذلك الوقت. هذا بجانب انها ترفض عودة القوات السوفييتية إلى المنطقة.

ونتيجة لاستمرار تدهور الموقف العسكري واستمرار إسرائيل في عملياتها العسكرية، قام بريجينيف بإبلاغ نيكسون برسالة في مساء ٢٤ أكتوبر يطلب فيها أن تقوم الدولتان بالعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وفي حالة رفض الولايات المتحدة ذلك فإن الاتحاد السوفييتي مضطر لاتخاذ الخطوات المناسبة بشكل منفرد.

وكان نيكسون في تلك الأيام بالذات يعاني من تطورات جديدة في مشكلة ووترجيت، فقد استقال النائب العام مستر ريتشارد سون لرفضه تنفيذ تعليمات نيكسون والذي كان يستميت في محاولة إخفاء البيانات المسجلة عن تورطه في المشكلة. ولذلك حاول نيكسون الظهور بمظهر الرئيس القوي الذي يرفض أي ضغط، وفاجأ العالم وحلفاءه في أوروبا الغربية، بإعلان حالة الاستعداد القصوى في الجيش الأمريكي يوم ٢٥ أكتوبر، وكان ذلك يعني حالة التأهب النووي في كافة القواعد الأمريكية بالولايات المتحدة وأوروبا. وقد لمست عند زيارتي لعدد من العواصم الأوروبية فيما بعد مدى التأثير السيء الذي تركه هذا القرار لدى دول أوروبا الغربية، والتي شعرت بأن الولايات المتحدة يمكن أن تعرض أمن أوروبا للخطر بغير أي تشاور مسبق معها.

وقد عاد الدكتور الزيات إلى مجلس الأمن مرة أخرى يوم ٢٥ أكتوبر مطالباً

المجلس العمل فوراً على إلزام إسرائيل بوقف إطلاق النار. وهكذا أصدر المجلس قراره رقم ٣٤٠ مطالباً كافة الأطراف بوقف العمليات العسكرية والعودة إلى خط ٢٢ أكتوبر. كما قرر المجلس إنشاء قوة طوارىء للأمم المتحدة من الدول الأعضاء فيما عدا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ووصلت طلائع تلك القوة فعلاً إلى القاهرة في ٢٧ أكتوبر مما ساعد أخيراً على وقف إطلاق النار. ولكن بعد أن حققت إسرائيل أهدافها بتطويق مدينة السويس وقطع جميع طرق الإمدادات للجيش المصري الثالث.

وعندما علمت بطلب مصر لوقف أطلاق النار قررت العودة إلى مصر. وأثناء وجودي في مطار كنيدي مساء يوم ٢١ أكتوبر، اتصل بي الدكتور الزيات تليفونياً ليخطرني بأنه تم الإتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حول مشروع القرار الذي سيقدم إلى مجلس الأمن، وإن مصر موافقة على المشروع، وكان الدكتور الزيات يقوم بدوره خير قيام، فكان يواصل اتصالاته مع وزراء خارجية العالم، ويعقد مؤتمرات صحفية، ويتحدث في التليفزيون الأميركي، وبذل جهوداً كبيرة حجبها ضباب المعركة عن القاهرة.

وبمجرد وصولي إلى القاهرة التقيت مع حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومي، بمنزلي، حيث لخص لي الموقف العسكري فقال إنه حدث تهاون في موضوع الثغرة حيث كانت المعلومات التي وصلت بشأنها في البداية تقلل من شأنها وأهميتها وبناء على تلك المعلومات غير الدقيقة لم تصدر القيادة بالقاهرة من اللحظة الأولى القرار السليم للتعامل مع الثغرة، وعندما تبين ضخامة الإختراق الإسرائيلي وسرعته ارتبكت القيادة لأنه لم يكن لديها الإحتياطي الكافي لمواجهة الأعداد الكبيرة من المدرعات الإسرائيلية التي عبرت إلى الضفة الغربية بسبب عبور الفرقة المدرعة ٢١ والفرقة المدرعة الرابعة وهما من الإحتياط إلى الضفة الشرقية للقناة. وذكر إنه أمكن سحب بعض الصواريخ المصرية إلى الخلف لإنقاذها من التدمير، وإنه لم تحدث خسائر في أطقم الصواريخ، وأهمية ذلك أن تدريبهم يحتاج إلى شهور طويلة.

وعندما استفهمت منه عن المساعدات الخارجية التي وصلتنا خلال تلك الفترة وعن مدى كفايتها لسد الثغرة، قال ان الاتحاد السوفييتي أرسل إلينا ما يعادل ثلاثة ألوية مدرعة كما بادرت الجزائر بإرسال لواءين مدرعين بأطقمهما كاملة، وأرسلت

ليبيا لواء مدرعاً، ويوغوسلافيا لواء مدرعاً، أما المغرب فقد أعلنت إنها سوف ترسل لواء. مدرعاً. وبذلك يكون المجموع ثمانية ألوية مدرعة، أي ما يزيد عن ثمانمائة دبابة.

ولقد علقت قائلاً: بأنني أستغرب أن تهدر القيادة أحد مبادىء الحرب الأساسية وهو أهمية احتفاظها بقوات احتياطية. وأشرت إلى تصريح لقائد الجبهة الإسرائيلية بأنه عندما عرف من طلعات الاستطلاع الجوية التي قام بها الطيران الأميركي، بأن ثلاث فرق مصرية من الاحتياط قد عبرت القناة، وجد أن أمامه ثغرة في الخط الدفاعي المصري دون حماية فقرر القيام بعملية الاختراق، كما أبديت دهشتي عندما علمت بعدم وجود قائد للجبهة، واقترحت إصلاح هذا الخطأ الفادح بتعيين قائد للجبهة على الفور، وقلت ان عدم وجود قائد من البداية هو الذي منع استغلالنا لنجاح العبور والذي تم بسرعة فائقة وبدون خسائر تذكر، ثم عدم استغلالنا لفشل الهجوم الإسرائيلي المضاد وذلك بالتحرك نحو المضايق مباشرة، والأهم من ذلك فإن وجود قائد للجبهة لن يحرم نفسه من القوات الاحتياطية وكان سيتصرف بسرعة لسد الثغرة.

وتحدث حافظ إسماعيل عن موقف الولايات المتحدة فذكر انها مدت إسرائيل بكميات ضخمة من الدبابات والطائرات، فضلاً عن تزويد إسرائيل بصواريخ متطورة جداً كالصاروخ شرايك، والقنابل التليفزيونية وصواريخ تستخدمها طائرات الهيلوكوبتر ضد المدرعات.

وقد علقت على الموقف كما أراه في تلك اللحظة بأن الولايات المتحدة لم تنفذ وعودها في ارغام إسرائيل على العودة إلى خط ٢٢ أكتوبر، وان قبولها بوجود قوة الطوارىء من الأمم المتحدة يعني تجميداً للموقف مرة أخرى، وإنني أتوقع أن تكون الخطوة التالية من جانب كيسنجر هي اضعاف الموقف العربي حتى لا يشكل العرب أي ضغط على الولايات المتحدة، خاصة وإن هناك عوامل عديدة تساعد على إضعاف الموقف العربي منها عدم التفاهم المسبق بين مصر وسوريا على قبول وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى وجود خلاف بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية وبعض الدول العربية بالنسبة لقيام الدولة الفلسطينية، كما أن القوات العربية التي بادرت الدول العربية لإرسالها لن يمكنها البقاء في جبهات القتال لمدة طويلة، وأخيراً فإن المساعدات الاقتصادية التي تقدم الآن من العالم العربي لمصر وسوريا سوف تقل

بمرور الزمن. أما بالنسبة للدول العربية المنتجة للبترول فستواجه صعوبة في مواصلة خفض إنتاجها شهرياً ولمدة طويلة بسبب الضغوط الدولية التي ستتعرض لها خصوصاً من جانب الولايات المتحدة. والخلاصة فإنني كنت أرى أن وقف إطلاق النار، والذي نجحت الولايات المتحدة في تحقيقه في ظل موقف عسكري سيء على الجبهة المصرية، سيعود بنا إلى حالة اللاسلم واللاحرب، وبذلك يزول الهدف الذي كنا نسعى لتحقيقه من وراء حرب أكتوبر وهو تحريك الموقف السياسي للوصول إلى حل سلمي على أساس قرار مجلس الأمن.

وكانت النتيجة التي وصلت إليها هي ضرورة الإسراع في عقد مؤتمر عربي للقمة بهدف مواصلة الحشد العربي والمحافظة على هذا التضامن الرائع الذي تحقق فعلاً من أجل الحصول على التسوية الشاملة التي تعيد للعرب حقوقهم، ولمواجهة المناورات التي لا بد أن كيسنجر سوف يلجأ إليها لإجهاض أهداف حرب أكتوبر وإعادة إسرائيل من جديد إلى المركز الأقوى.

ولقد اتصل بي سفير المغرب في القاهرة يوم ٢ نوفمبر للتعرف على رأيي، بناء على تكليف من حكومته، فيما إذا كنت أرى دعوة وزراء الخارجية للإجتماع. وكان ردي عليه أن كيسنجر يقوم بجولة في المنطقة، وسوف يزور مصر يوم ٦ نوفمبر، ولذلك فإنني أرى أن يجتمع وزراء الخارجية العرب بعد أن يغادر كيسنجر المنطقة، على أساس أن يكون الاجتماع بمثابة اجتماع تمهيدي لقمة عربي.

وكانت مصر قد أعدت مشروعاً للسلام يتم على مراحل، وذلك لمناقشته مع كيسنجر تتضمن مرحلته الأولى عودة إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر وعندئذٍ يتم تبادل الأسرى وفي المرحلة الثانية تنسحب إسرائيل إلى شرق مضايق سيناء، مع وجود قوات الأمم المتحدة بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية وعندئذٍ يتم فك الحصار البحري الذي قامت به مصر ضد الملاحة الإسرائيلية عند باب المندب في مدخل البحر الأحمر كما تبدأ مصر في تطهير قناة السويس عند إتمام هذه المرحلة، وفي المرحلة التالية يتم الانسحاب الإسرائيلي النهائي إلى حدود مصر الدولية، على أن يطبق مشروع مماثل بالنسبة للجبهة السورية ويتم عقد مؤتمر السلام أثناء مرحلة تنفيذ فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والعربية.

وكان الرئيس السادات قد بادر إلى تعيين وزير جديد للخارجية هو إسماعيل

فهمي، وأرسله في أواخر أكتوبر إلى واشنطن لعرض مشروع مصر للسلام، وقد كرر له نيكسون عند مقابلته ما قاله من قبل لوزراء الخارجية العرب عن عزمه على حل المشكلة على أساس من العدل وعدم تأثره بأي ضغوط محلية.

أما كيسنجر فقد أظهر استعداده لمؤازرة مشروع السلام المصري بغير أن تتبناه الولايات المتحدة، وهذا يعني ضرورة موافقة إسرائيل على المشروع، وكان كيسنجر يعلم أن إسرائيل ترفض المشروع.

واجتمعت مع إسماعيل فهمي بعد عودته من واشنطن، فذكر لي أن مسز مائير رئيسة وزراء إسرائيل كانت تتباحث في واشنطن عند وجوده هناك وانها ترفض العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، وفي نفس الوقت تشترط أن تفك مصر حصارها عند باب المندب إذا كانت مصر تريد السماح بمرور الإمدادات الغذائية اللازمة للجيش المصري الثالث شرق قناة السويس. وإنه غادر واشنطن بغير أن يحصل على وعد محدد من نيكسون وإنما تم الاتفاق على زيارة كيسنجر لمصر. والاتفاق على عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة بمجرد انسحاب إسرائيل إلى مواقع ٢٢ أكتوبر. كما تم الاتفاق على أن يتم لقاء بين مندوبين من مصر وإسرائيل تحت إشراف الأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ على طريق السويس، لمناقشة الترتيبات العسكرية اللازمة لفض الاشتباك بين الجانبين.

وفي ١٢ نوفمبر وصلتني رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد يدعوني فيها إلى السفر إلى دمشق للتباحث معه بشأن الموقف الراهن. وكان الرئيس السادات قد اجتمع مع الرئيس الأسد أثناء زيارة سريعة قام بها الرئيس السادات إلى السعودية والكويت في بداية الشهر.

وعندما سافرت إلى دمشق بدأ اجتماعي مع الرئيس حافظ الأسد قبل منتصف الليل بقليل وامتد إلى ما بعد الثانية صباحاً. وبينما كنت قلقاً للغاية بشأن الموقف العسكري على الجبهة السورية، وجدت الرئيس الأسد أكثر ثقة وتأكداً من إمكانات القوات السورية.

لقد بدأ الرئيس الأسد بأن شرح لي الموقف العسكري في الجولان، وذكر أن سوريا ظلت تواصل هجومها على المواقع الإسرائيلية، في نفس الوقت الذي كثفت فيه إسرائيل هجماتها الجوية على القوات السورية، مما أدى إلى فقدان سوريا لآلف

ومائتي دبابة. مع ذلك فقد تمكنت سوريا من تعويض سبعين بالمائة من خسائرها في الدبابات عن طريق الاتحاد السوفييتي، كما انها استعوضت خسائرها في الصواريخ المضادة للطائرات، وكذلك بالنسبة لطائرات الميج. وقد استطاع الجيش السوري أن يلحق خسائر جسيمة بالقوات الإسرائيلية، خصوصاً عندما ركزت إسرائيل كل مجهودها لتدمير الجبهة السورية، فدفعت بقواتها المدرعة من خلال الثغرة التي أحدثتها في الجبهة السورية ووصلت بقواتها إلى قرية سعسع. مع ذلك فإن القوات السورية نجحت في وقف الهجوم الإسرائيلي تماماً.

وأضاف الرئيس الأسد قائلاً، ان سوريا عندما فقدت معظم مدرعاتها فإنها لم تتراجع عن الاستمرار في الحرب، وإنما استخدمت المدفعية والطيران بكفاءة كاملة للاستعانة بهما في وقف التقدم الإسرائيلي. وقد فقدت إسرائيل اكفأ طياريها في الأيام الأولى من المعركة على الجبهة السورية، وقد اتضح ذلك من ضعف هجمات الطائرات الإسرائيلية في الأيام الأخيرة من المعركة. وقد أثبتت صواريخ سام ـ ٣ كفاءة عالية في إسقاط الطائرات الإسرائيلية، كما نجحت طائرات الميج ـ ٢١ في تعرضها لطائرات الفانتوم.

وكان الرئيس الأسد يتحدث بالتفصيل وهو يشرح المعارك الجوية على الجبهة السورية، وباعتباره ضابطاً طياراً، فقد كان حديثه يعبر عن خبرة حقيقية.

ثم قال الرئيس الأسد، إن سوريا كانت تستعد للقيام بهجوم مضاد ضد القوات الإسرائيلية يوم ٢١ أكتوبر للقضاء على الجيب الإسرائيلي، وذلك بعد أن أحاطت به القوات السورية، وقد لاحظ السوريون في ذلك الوقت ان طلعات الطيران الإسرائيلي قد انخفضت في الجبهة السورية من ألف طلعة في اليوم الواحد إلى مائتين وخمسين طلعة تقريباً فقط. ومثل هذا المعدل في الجبهة المصرية، وهذا في حد ذاته دليل أكيد على الخسائر الجسيمة التي أصيب بها الطيران الإسرائيلي.

وأضاف الرئيس الأسد بأن القوات العراقية التي كانت ستشترك في الهجوم المضاد قد طلبت تأجيل موعد الهجوم ٤٨ ساعة فقط حتى تستكمل تعزيزاتها من الدبابات ولكننا فوجئنا بقرار وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى ذلك يبدو أن إسرائيل علمت بهذا القرار عن طريق واشنطن، فقامت بهجوم كبير على موقع هام

في جبل الشيخ واحتلته وهو موقع يمكن منه رصد تحركات الجيش السوري حتى دمشق.

وأضاف الرئيس الأسد قائلاً: إنني عندما علمت برغبة الرئيس السادات في الحصول على وقف سريع لإطلاق النار رجعت إلى المعلومات التي وردت لنا من القيادة المصرية فتبين انه توجد هناك فرقتان ميكانيكيتان مازالتا موجودتين في الاحتياطي المصري، ولذلك اقترحنا عليهم استخدامها في مواجهة الموقف وسد الثغرة الإسرائيلية على الضفة الغربية لقناة السويس، ومع ذلك فعندما اجتمعت مع الرئيس السادات في الكويت مؤخراً، بعد وقف إطلاق النار، فإنه قال لي ان مصر كان لديها وقتها لواءان وليس فرقتين ميكانيكيتين.

وعلق الرئيس الأسد على الموقف قائلاً: إن الاتفاق بيني وبين الرئيس السادات كان يقتضي قيام مصر باحتلال المضايق، إلا أن القوات المصرية توقفت بعد عشر كيلومترات من شرق القناة، وأضاف، ربما تكون القيادة المصرية قد حاولت تدارك هذا الخطأ يوم ١٤ أكتوبر عندما دفعت باحتياطيها إلى سيناء، ولكن الفرصة كانت قد فاتت بعد مرور ثمانية أيام كاملة على النجاح المصري في العبور، وبعد أن زال عامل المفاجأة لدى إسرائيل.

وذكر الرئيس الأسد، إنه لم يكن هناك تنسيق كافٍ بيننا وبين القيادة المصرية، بالرغم من أن الفريق أحمد إسماعيل هو القائد العام للجبهتين. وكان المفروض أن تصلنا بيانات صحيحة ودقيقة عن حقيقة الموقف على الجبهة المصرية.

وأضاف متسائلاً، إن الذين عبروا من القوات المصرية إلى سيناء هم مائة ألف جندي فأين بقية القوات المصرية؟.

وتبين من حديث الرئيس الأسد أن معلوماتهم قليلة حول مؤتمر السلام المقترح وشكا من أن التنسيق بين مصر وسوريا ليس بالدرجة الكافية.

والواقع انني شعرت بالقلق الشديد بعد هذا الحديث، فكل ما يجري الآن وفي المستقبل يتوقف تماماً على وجود ثقة كاملة وتنسيق كامل بين مصر وسوريا بالذات، وإذا دب الخلاف بينهما فإن إسرائيل والولايات المتحدة تكونان قد حققتا انتصاراً أهم وأخطر بكثير مما يجري في ساحة القتال.

فتحدثت معه عن أهمية التضامن العربي في هذه المرحلة بالذات، وهو التضامن الذي يعتمد بالدرجة الأولى على العلاقة المصرية السورية. أما بالنسبة للتنسيق فكان من رأيي أن انعقاد مؤتمر قمة عربي سيعالج هذه المشكلة. وذكرت، أن الرئيس بومدين يرحب بانعقاد المؤتمر بالجزائر، وإنني أرى أن الوقت الملائم هو اواخر نوفمبر حتى يكون كيسنجر قد انتهى من جولته في العواصم العربية ويكون وزراء الخارجية الأفارقة قد انتهوا من اجتماعاتهم في منظمة الوحدة الأفريقية.

وقال الرئيس الأسد إنه يوافق على اجتماع للقمة العربية في الجزائر، واقترحت أن يجتمع وزراء الخارجية العرب يوم ٢٤، والقمة العربية يوم ٢٦ نوفمبر.

وبمجرد أن عدت إلى القاهرة أبلغت الرئيس السادات بمشاعر الرئيس الأسد وشكواه بعدم وجود تنسيق كافٍ بين مصر وسوريا وأوضحت رأيي بأن الافتقار إلى التنسيق الكامل سيكون له أسوأ الآثار على المعركة التي لم تنته بعد بالرغم من وقف إطلاق النار. وقد رحب الرئيس السادات باجتماع القمة في الجزائر، وأكد أنه سيواصل التنسيق مع الرئيس الأسد.

كما وافقت الدول العربية على المواعيد المقترحة، وقبل سفري إلى الجزائر اتصل بي الرئيس السادات يوم ١٩ نوفمبر لكي يخطرني بأنه يتوقع من المؤتمر الدعم والتأييد بشكل عام، مع استمرار حظر البترول العربي كسلاح للضغط. وأضاف الرئيس السادات إنه لا يطلب مساعدات مالية، فمصر قدمت أرواح أبنائها وهم أغلى من المال.

وأوضحت للرئيس السادات النقاط التي اقترحتها لتكون محل دراسة في اجتماع القمة، لتعزيز الجبهتين المصرية والسورية عسكرياً. وأضفت أن سوريا ستقدم للمؤتمر دراسة عن الوضع العسكري على الجبهة السورية، واحتياجاتها العسكرية في المرحلة القادمة، خاصة وإن خسائر سوريا في الحرب قد بلغت ما يعادل ستمائة مليون جنيه.

فطلب مني الرئيس السادات الاتصال بالفريق أحمد إسماعيل ليعد بياناً شاملاً عن الموقف العسكري بالنسبة للجبهة المصرية، وذكر لي أنه يعتمد على إثنين من الرؤساء هما الملك فيصل حيث يلعب دوراً هاماً في قرار حظر البترول العربي،

والرئيس بومدين الذي قام بدور رئيسي في دعم مصر في معركتها، وطلب مني أيضاً اخطار الرئيس بومدين بأنه يترك له اتخاذ ما يراه مناسباً بالنسبة للقرارات التي تصدر عن المؤتمر.

وأبلغت الرئيس السادات أن هناك شائعات ترددها الدوائر الأميركية في دول الخليج بانك أخبرت هنري كيسنجر عندما جاء إلى القاهرة بأن مصر تستطيع رفع الحظر البترولي العربي مما أزعج بعض الدول العربية، وأضفت انه يستطيع إزالة أثر تلك الشائعات عند لقائه مع الرؤساء العرب في مؤتمر القمة.

وكان موضوع الحظر البترولي بدأ يسبب للولايات المتحدة أكبر قدر من الضيق خصوصاً من حلفائها في أوروبا الغربية واليابان، ولذلك كان السعي الأساسي لهنري كيسنجر خلال جولته في المنطقة هو العمل على إنهاء هذا الحظر البترولي بأي شكل وفي أسرع وقت، وقد أبلغتني بعض الدول العربية عن طريق سفرائها بالقاهرة بمساعي كيسنجر في هذا الشأن.

وعندما ذكرت للرئيس السادات بأن السفير السوفييتي على وشك أن يقابلني بعد قليل، أجابني بأن الاتحاد السوفييتي قد قدم لمصر الكثير من الأسلحة والمعدات، ولكنه لم يعوضنا بعد عن كافة خسائرنا في الطائرات ويجب أن يفعلوا ذلك بسرعة.

واستقبلت سفير الاتحاد السوفييتي فينوجرادوف يوم ١٩ نوفمبر وقلت له إنني في البداية أريد أن أسمع منه موقف الاتحاد السوفييتي على ضوء الأحداث الأخيرة.

وتحدث السفير السوفييتي فذكر، أن الثغرة التي نجحت إسرائيل في احداثها في الخطوط المصرية ونجاحها في احتلال الجيب الإسرائيلي قد تسبب في ضياع المكاسب التي حققتها مصر خلال الأيام العشرة الأولى من الحرب. وترى حكومته ضرورة تمسك مصر بقرار مجلس الأمن والذي ينص على عودة إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر، وإذا كانت إسرائيل أو كيسنجر يتذرعان بصعوبة تحديد خط ٢٢ أكتوبر الذي يجب أن تنسحب إليه إسرائيل فإن هذا الادعاء غير صحيح، لأن لدى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة صوراً دقيقة عن مواقع كل من مصر وإسرائيل في يوم ٢٢ أكتوبر.

وأضاف السفير السوفييتي قائلاً: ان كيسنجر يتذرع بأن انسحاب إسرائيل إلى مواقع ٢٢ أكتوبر يحتاج إلى بذل ضغوط أميركية شديدة على إسرائيل وإنه من الأفضل استخدام تلك الضغوط في المستقبل حتى تسحب إسرائيل قواتها إلى شرق القناة، وإذا قبلت مصر بهذا المنطق فإن ذلك سوف يضعف موقفها لأن كيسنجر يود أن تبقى خطوط مواصلات الجيش الثالث في متناول القوات الإسرائيلية أثناء مرحلة المفاوضات المقبلة بينما العودة إلى خط ٢٢ أكتوبر تجعل الجيب الإسرائيلي تحت تهديد القوات المصرية.

وأضاف السفير السوفييتي ان مشروع السلام الذي اقترحته مصر أقل بكثير من مطالبها السابقة والتي كانت تصر فيها مصر على الإنسحاب من كافة الأراضي العربية، وبصفة عامة، فإننا لا ننصح أن تضع مصر كل تلك الثقة في الوعود الأميركية ما لم تكن مصحوبة بضمانات حقيقية وفعّالة لتنفيذها، حتى لا تتكرر تجارب الماضي بينكم وبين الولايات المتحدة.

وقال السفير، إن مصر، والعرب بوجه عام، كانوا يستطيعون الإستفادة بشكل أفضل من الاتحاد السوفييتي مشيراً في ذلك إلى عدم وجود تشاور مصري على الإطلاق معهم منذ بدء المعارك.

وعندما أشرت إلى شكوى مصر بعدم تعويضها عن كل ما فقدته من أسلحة أجابني انهم قدموا لمصر أكثر من أربعمائة دبابة «٦٢» متطورة بالإضافة إلى أعداد كبيرة من صواريخ سام ـ ٧، كما قام الاتحاد السوفييتي بتلبية ما طلبته مصر من صور استطلاعية فوق المواقع الإسرائيلية. أما بالنسبة لما تطلبه مصر من الطائرات ميج ٢٣، فإنها سوف تصل إلى مصر في الشهر التالي مباشرة، وبصفة عامة فإن إجمالي قيمة الأسلحة التي قام الاتحاد السوفييتي بتوريدها إلى مصر أثناء المعركة يتجاوز بليون دولار.

وسألت السفير عما تردد من أنهم يطلبون من مصر الدفع مقدماً وبالعملة الصعبة فنفى ذلك بشدة.

وأضاف، إن البعض في القاهرة لا يأخذ في الاعتبار أن الاتحاد السوفييتي قد وجد نفسه فجأة مطالباً بتقديم إمدادات عسكرية ضخمة على جبهتين وليست الجبهة المصرية وحدها، وفي وقت قصير جداً، ولقد قمنا بذلك فعلاً في الحدود التي

نستطيعها. لقد كانت خسائر سوريا في الدبابات ضخمة جداً حيث فقد السوريون خلال أيام قليلة ما يزيد عن ألف دبابة، وكان لا بد من تعويضهم بسرعة في نفس الوقت الذي نعوض فيه الجبهة المصرية عن خسائرها. ولذلك اضطررنا للتدخل لدى العراق لكي نرجوهم إرسال ما لديهم من دبابات إلى سوريا على وجه السرعة على أن نعوضهم عنها فيما بعد. لقد كانت العملية بالنسبة لنا شاقة للغاية لأن معدل استهلاك الأسلحة في الحرب على الجبهتين كان ضخماً جداً. أما بالنسبة للطائرات فقد كنا أقل توفيقاً لأن مخزوننا منها لم يسمح بالوفاء بكل ما تطلبه الجبهتان، ومصر بلغت خسائرها من الطائرات نحو تسعين طائرة، ونحن الآن في سبيلنا للاستجابة إلى تلك الطلبات بالإضافة إلى طلبات الجبهة السورية.

وهنا ذكرت للسفير السوفييتي إن من المهم في الظروف الدقيقة الراهنة أن يقوم الاتحاد السوفييتي بدعم مصر وسوريا بالأسلحة المطلوبة في أقصر وقت ممكن حتى تتمكنا من إفساد المخطط الذي يعده كيسنجر لصالح إسرائيل، وإنني أستطيع أن أفهم غضب القادة السوفييت من الطريقة التي تم بها خروج الخبراء السوفييت من مصر قبل أكثر من سنة.

وقاطعني السفير السوفييت مستدركاً: لا، لم يكن شعورنا هو الغضب وقتها ولكنه كان خيبة الأمل.

واصلت حديثي قائلاً: على أي حال، فالوقت الآن ملائم للغاية من أجل إعادة العلاقات القوية بين مصر والاتحاد السوفييتي كما كانت عليه، والعامل الأساسي في ذلك هو إمداد مصر باحتياجاتها من الأسلحة حتى يمكن لها التفاوض من مركز القوة لتنفيذ قرار مجلس الأمن. ومع تقديري لأهمية الصداقة المصرية السوفييتية إلا أن هذا لم يمنع من اختلافنا كأصدقاء كما سبق وحدث معي شخصياً في مارس ١٩٧١، ولذلك يجب أن نتجاوز المشاكل التي تعترضنا ونعالجها أولاً بأول.

ثم عدت بحديثي مرة أخرى إلى الموقف العسكري والسياسي الراهن. فقلت ان بريجينيف كان يكرر علينا أثناء اجتماعاته معنا أهمية تحقيق درجة كافية من وحدة العمل العربي. وقد تحقق هذا الآن فعلاً، إلا أن تلك الوحدة لا يمكن المحافظة عليها طويلاً إذا استمر الموقف على ما هو عليه حالياً. كما كان بريجينيف

يثير معنا بين وقت وآخر أهمية استخدام البترول كعامل مساعد في الضغط لصالح القضية العربية، وقد تم هذا أيضاً ومرة أخرى فإن استخدام هذا السلاح لا يمكن أن يستمر لمدة طويلة. وأضفت: ان كيسنجر يردد في العواصم العربية ان الفضل سيكون للولايات المتحدة عند تحقيق الحل السلمي.

واختتم السفير حديثه بالقول، إننا نأمل أن تشير قرارات المؤتمر في الجزائر إلى مساندة الاتحاد السوفييتي للعرب في معركتهم.

وبمجرد انتهاء مقابلة السفير السوفييتي اجتمعت مع الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية وذكرت انه يجب الا نعتبر أن المعركة قد انتهت وانه يمكن الحصول على مساندة قوية من الدول العربية في مؤتمر القمة المقبل، ثم أشرت إلى المعركة والأخطاء التي حدثت بإشراك قواتنا الاحتياطية في الهجوم بدلاً من الإحتفاظ بها للقيام بواجبها الأصلي وهو صد الهجوم المضاد، وذكرت انه من الضروري الإسراع بتشكيل احتياطي كبير وأشرت إلى خطأ آخر أظهرته المعركة وهو عدم تعيين قائد للجبهة، فقد تبين أنه لا يمكن إدارة المعركة من القاهرة، وقائد الجبهة كان يستطيع أن يعالج مشكلة الثغرة مباشرة ودون انتظار تعليمات من القاهرة.

فأجابني أحمد إسماعيل بأنه هو شخصياً قائد الجبهة. وشرح لي ظروف الثغرة بأنه حدث للأسف تعديل في القيادة المحلية في نفس اليوم الذي بدأت فيه الثغرة، مما أحدث نوعاً من الخلل في القيادة، وإنه أصدر أمراً باستخدام لواء مدرع لمواجهة الثغرة في بدايتها، إلا أن القائد المحلي أبلغه أن موضوع الثغرة بسيط للغاية، وانها مجرد دورية إسرائيلية نجحت في عبور القناة وانه يستطيع معالجتها دون استخدام اللواء المدرع. وعندما تبينا ضخامة حجم القوات الإسرائيلية التي عبرت القناة أصدرت أمراً إلى لواء ميكانيكي بالتصدي للثغرة، ولكنه لم ينجح في اداء تلك المهمة بعد أن دعمت إسرائيل رأس الكوبري بقوات كبيرة.

قلت لأحمد إسماعيل، إنني أفهم أنك قائد عام للقوات العربية وانك مسؤول عن التنسيق بين الجبهتين المصرية والسورية ولازلت أرى ضرورة وجود قائد عام للجبهة على أن يكون مركز قيادته خلف قواته مباشرة.

ثم انتقلت بعد ذلك إلى شكوى الرئيس حافظ الأسد من تناقض المعلومات التي كانت تبلغ إليه عن الموقف في الجبهة المصرية وما لديها فعلاً من احتياطي

حقيقي، ورد عليّ أحمد إسماعيل بأنه كان لديه فرقة مدرعة لحماية القاهرة ورأى عدم استخدامها لمواجهة الثغرة الإسرائيلية، وأضاف أحمد إسماعيل ان القوات المصرية تطوق الآن الجيب الإسرائيلي وتستطيع القضاء عليه تماماً وهو في انتظار تعويض خسائره من الطائرات والصواريخ المضادة للطائرات والمضادة للدبابات.

في تلك الفترة كان كيسنجر يجري مفاوضات مع مصر وإسرائيل للوصول إلى اتفاق يقبله الطرفان، وكانت إسرائيل قد سدت جميع الطرق الموصلة للجيش المصري الثالث شرق القناة، وبالتالي أصبحت تتحكم في طريق إمداداته وأصبح هذا الموقف هو الورقة التي تضغط بها إسرائيل لتحقيق مطالبها، والتي استخدمها كيسنجر بدوره للضغط على مصر.

وتقدم كيسنجر بنقاط ست إلى مصر وإسرائيل، تتضمن:

١ - توافق مصر وإسرائيل على الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار الذي أمر به مجلس الأمن.
٢ - يوافق الطرفان على مناقشة موضوع العودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر فوراً في إطار الموافقة على الفصل بين القوات المتحاربة، وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة.
٣ - تتلقى مدينة السويس يومياً إمدادات من الغذاء والماء والدواء، وجميع الجرحى المدنيين في مدينة السويس يتم ترحيلهم.
٤ - يجب ألا تكون هناك عقبات أمام وصول الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية.
٥ - نقط المراقبة الإسرائيلية على طريق القاهرة / السويس تستبدل بنقط مراقبة من الأمم المتحدة. وفي نهاية طريق السويس يمكن لضباط إسرائيليين الاشتراك مع الأمم المتحدة في الإشراف على الإمدادات التي تصل القناة، وتكون ذات طبيعة غير عسكرية.
٦ - بمجرد تولي الأمم المتحدة نقاط المراقبة على طريق القاهرة / السويس، يتم تبادل جميع الأسرى ومنهم الجرحى.

ولقد أعلنت مصر موافقتها على تلك النقاط يوم ٩ نوفمبر كما وافقت إسرائيل عليها، وبناء عليه بدأت مباحثات الكيلو ١٠١ على طريق السويس. وقد كانت إسرائيل تركز كل اهتمامها على موضوع تبادل الأسرى، في الوقت الذي تعترض

فيه مرور قوافل الإمدادات الغذائية والطبية وتقوم بسكب بلازما الدم اللازمة للجرحى المدنيين في السويس وتمنع مرور البترول والكيروسين بحجة انها مواد استراتيجية، بل وهاجمت طائرات الفانتوم الإسرائيلية المواقع المصرية يوم ٩ نوفمبر.

في نفس الوقت كان كيسنجر قد حصل على موافقة مصر على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الولايات المتحدة، وهو المطلب الذي سعت إليه الولايات المتحدة دائمًا على امتداد السنوات الخمس الماضية، وبدأ تبادل الأسرى يوم ١٦ نوفمبر ونفذت مصر كافة التزاماتها إلا أن إسرائيل رفضت الانسحاب إلى مواقعها يوم ٢٢ أكتوبر بعد مناقشات في الاجتماع الذي تم بين الجانب المصري والإسرائيلي يوم ١٦ نوفمبر عند الكيلو ١٠١، مما اضطر الجنرال أنيز سيلاسفو قائد قوات الأمم المتحدة الذي كان يترأس الاجتماع إلى تأجيله إلى أجل غير مسمى.

لقد نقض كيسنجر بذلك تعهده الأساسي لمصر بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر حسب قرار مجلس الأمن واستمرت إسرائيل في حصارها للجيش الثالث واستطاع كيسنجر استخدام هذا الموقف لصالح إسرائيل في مفاوضاته التالية مع مصر.

ومنذ توليت منصبي كأمين عام للجامعة العربية كنت أسعى إلى تنظيم العمل العربي عن طريق مؤتمر للقمة يعقد مرة في السنة على الأقل، وتحدثت في هذا الشأن مع كافة الملوك والرؤساء العرب باعتباره نقطة البداية الصحيحة للعمل العربي. وكنت ألح دائمًا على الإسراع باتخاذ تلك الخطوة حتى لا تفاجئنا الأحداث، مؤكداً أن المعركة الحتمية مع إسرائيل لاسترداد أراضينا المحتلة لا بد آتية قريباً. وكنت أتطرق كذلك إلى أهمية التعاون الاقتصادي والذي يحتاج إلى قرارات تصدر على مستوى القمة على غرار أسلوب عمل المجموعة الأوروبية، خاصة وأن الدول العربية قد أصبح البعض منها يتمتع بفوائض نقدية ستظل بلا شك معرضة لأخطار خارجية تجعلها في حاجة إلى حماية، بينما البعض الآخر من الدول العربية يعاني من العجز في ميزان مدفوعاته ويود بلا شك استقبال جزء من الفوائض العربية مع استعداده لتقديم كافة الضمانات لها من أجل حمايتها وقد لاقى هذا قبولاً لدى الرؤساء العرب.

إلا انني لم أستطع دعوة مؤتمر للقمة، لأن البعض كان يشك في جدية الاتجاه

إلى المعركة العسكرية، بالإضافة إلى أن التفكير الاقتصادي لم يكن متبلوراً لدى البعض، أما الآن، وبعد قيام حرب أكتوبر أصبح الجو مهيئاً لعقده ولذلك سارعت كافة الدول العربية للاستجابة لعقد القمة في الجزائر.

وقد وصلت إلى الجزائر يوم ٢٢ نوفمبر واجتمعت مع الرئيس هواري بومدين، الذي بادرني بالقول: لقد سمعت من الرئيس السادات بأنه قد أصبح لديه أمل بنسبة تصل إلى خمسين بالمائة لتحقيق الحل السلمي المشرف للعرب، والذي يضمن لنا استعادة كافة الأراضي العربية المحتلة وحقوق شعب فلسطين.

قلت للرئيس بومدين: إنني شخصياً أتمنى أن يصل تقديري إلى مائة في المائة من الأمل بالنسبة لتحقيق الحل السلمي ومع ذلك ففي الظروف الراهنة لا يزيد أملي عن واحد في المائة، والمسألة الأساسية التي تواجهنا حالياً هي تصفية الجيب الإسرائيلي غرب القناة عسكرياً قبل التفاوض، لأننا لو تفاوضنا في ظل وجود هذا الجيب فلن نستطيع أن نتقدم خطوة واحدة نحو التسوية الشاملة. ولذلك فإنني أرى أن الواجب الأول لمؤتمر القمة هو ضرورة العمل على زيادة تسليح مصر وسوريا. وطالما أن الاتحاد السوفييتي يمثل المصدر الوحيد للسلاح المتاح أمامنا، في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي فلا بد لنا من العمل على تحسين العلاقات معه.

علق الرئيس بومدين قائلاً: لقد لمست أثناء زيارتي لموسكو في ١٤ أكتوبر لشراء الأسلحة لمصر وسوريا مدى ضعف العلاقات السوفييتية المصرية بل وانعدام الثقة بينهما.

وذكر بومدين: ان بريجينيف ألح على ضرورة قبول مصر وسوريا وقف إطلاق النار والوقت لازال ملائمًا لهما وكان بريجينيف يخشى أن يتطور الوضع لغير صالح العرب وقال بريجينيف: انهم أبلغوا الرئيس السادات بذلك، وقد رد بومدين ان السبب الأساسي من زيارته هو شراء أسلحة لمصر وسوريا أما موضوع وقف إطلاق النار فيجب أن يجري بحثه مع الدول المتحاربة.

وسكت الرئيس بومدين قليلاً قبل أن يستأنف حديثه قائلاً: إنني لا أريد أن أبدو وكأنني أتدخل في أمور تخص الرئيس السادات، أو أن يتصور هو ذلك، ومن ثم فإنني أتساءل: إلى أي مدى أستطيع مصارحته بما يدور في خلدي من أفكار

وبأهمية التنسيق مع السوفييت، خاصة وان الأسلحة التي نحصل عليها هي التي تحدد مدى قوتنا في مواجهة إسرائيل.

وقد أكدت للرئيس بومدين انه يستطيع مصارحة الرئيس السادات، فهو يوليه كامل ثقته، واقترحت عقد لقاء بين الرؤساء بومدين والأسد والسادات والملك فيصل علاوة على اللقاءات الخاصة مع بقية القادة قبيل الاجتماع للتفاهم حول ما سينبثق عن المؤتمر من نتائج.

وبعد لقائي بالرئيس بومدين قمت بزيارة الملك فيصل بعد ساعات قليلة من وصوله إلى الجزائر وبالرغم من معرفتي المسبقة بأن للملك فيصل رأياً ثابتاً في الاتحاد السوفييتي الذي يراه الملك كدولة ملحدة، مما يدفعه إلى عدم الثقة في أهدافها، إلا انني أيضاً كنت أثق تماماً بالبصيرة السياسية للملك فيصل، ومعرفته بأن السلاح السوفييتي هو المصدر الوحيد لقوتنا العسكرية في الظروف الراهنة. لذلك فإنني ركزت في حديثي معه على أن المعركة العسكرية مازالت قائمة وانه في حالة رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية فلا مفر من استئناف القتال. وهذا الأمر يحتاج بدوره إلى تحسين العلاقات العربية مع الاتحاد السوفييتي. وأكدت للملك فيصل أن الرئيس السادات يشعر بامتنان عميق لدور المملكة العربية السعودية في المعركة، وفي الحظر البترولي. وبالنسبة للنقطة الأخيرة فقد اقترحت أن يتم ترك كل ما يتعلق بذلك إلى الدول العربية المنتجة للبترول نفسها لأنها أدرى بإمكاناتها، وكنت أرى أن هذا الموضوع دقيق للغاية، فالدول البترولية قد قامت بواجبها خير قيام في مساندة القضية العربية، ولذلك لا يجب أن تشعر تلك الدول بأن هناك قرارات تفرض عليها أو تحدد لها دورها، وإنما من الضروري ترك الأمر بالكامل لها فتصبح هي المسؤولة عن طريقة واستخدام البترول في المعركة، بمثل مسؤولية دول المواجهة عن طريقة إدارة المعركة عسكرياً.

وقد خرجت من لقائي بالملك فيصل بوضوح كامل بأن الملك فيصل على استعداد لأن يضع كافة الإمكانات السعودية في المعركة وأن استخدام البترول في المعركة مرتبط تماماً بالحقوق العربية الكاملة القائمة على استرداد كافة الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني.

وقبل انعقاد المؤتمر أعلنت العراق وليبيا عدم الاشتراك في مؤتمر القمة بالجزائر

ولقد عبرت الدولتان عن خشيتهما من أن المؤتمر لن يحقق نتائج إيجابية. وفي نفس الوقت لم يحضر الملك حسين المؤتمر، وأوفد نيابة عنه بهجت التلهوني رئيس وزراء الأردن.

وقد بدأ مؤتمر القمة العربي يوم ٢٦ نوفمبر، وفي الجلسة المغلقة تحدثت إلى الرؤساء حول الموقف السياسي بشيء من الإفاضة، فأشرت إلى أن حرب أكتوبر أبطلت مزاعم إسرائيل الخاصة بحاجتها إلى حدود آمنة ترتكز على مواقع جغرافية وأن عبور القناة أسقط هذه الحجة، وذكرت أن النجاح الذي حققناه كان أساسه قوة التضامن العربي وأشرت إلى أن أهداف إسرائيل التوسعية لم تتغير بل إنها تتطلع إلى الاستيلاء على نهر الليطاني في لبنان وإنها تعتبر أن الضفة الشرقية أي الأردن هي امتداد لإسرائيل.

وأشرت إلى أن يقظة العرب واستعدادهم ووحدتهم هو السلاح الوحيد الذي نستطيع به حرمان إسرائيل من تحقيق أهدافها التوسعية، وان إرادة القتال لا بد أن تكون مرتبطة بالوحدة العربية وباستخدام البترول لصالح القضية العربية.

وفي ختام كلمتي ذكرت بأن المعركة مازالت في بدايتها وإننا نمتلك أسلحة كثيرة تمكننا من تحقيق النصر إذا أحسنا استخدامها وتمسكنا بها وحافظنا عليها، فهناك إرادة الشعوب العربية في النصر ولدينا قوتنا السياسية والاقتصادية ولدينا سلاح البترول وقواتنا المسلحة، ويظلل هذا كله التضامن العربي.

وفي اليوم التالي تحدث الرئيس السادات فأشاد بالتضامن العربي الذي برز بشكل رائع أثناء المعركة، مما أعطى للمعركة قوة ضخمة وأبعاداً كبيرة. ثم أكد الرئيس السادات على أن استمرار هذا التضامن كفيل بتحقيق أهداف الأمة العربية وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المغتصبة.

وقدم الرئيس السادات للمؤتمر شرحاً وافياً للمعركة والتطور الذي حدث في الأيام الأخيرة منها بدخول الولايات المتحدة بالسلاح إلى جانب إسرائيل مما اضطره إلى قبول وقف إطلاق النار.

وتحدث بعد ذلك الرئيس حافظ الأسد فدعا إلى وحدة المواجهة مع إسرائيل

وأشار إلى أن الإمكانات العربية كفيلة باسترداد الحق العربي، وأكد على أن المطامع الإسرائيلية باقية وستسعى لإجهاض كافة المساعي لإحلال السلام.

وقد تحدث في تلك الجلسة أيضاً بهجت التلهوني رئيس وزراء الأردن، فتلا رسالة إلى المؤتمر من الملك حسين، يؤكد فيها انه لا يستطيع أن يتحدث باسم الفلسطينيين ولكن لا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية التحدث باسم الفلسطينيين المقيمين في الأردن. وأكد أنه بعد تحرير الضفة الغربية فسوف يجري استفتاء تحت إشراف محايد، وفي هذه الحالة سيكون من حق سكانها أن يختاروا بين أمور ثلاثة، فإما البقاء في وحدة مع الأردن كما كان الحل قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وإما الاستقلال مع قيام اتحاد مع الأردن، وإما الاستقلال عن الأردن تماماً.

وتحدث ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، فأكد على ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني.

وقد عقد مؤتمر القمة جلسة خاصة لمناقشة الدعم العسكري اللازم لكل من مصر وسوريا، وكان الاتجاه السائد هو أن قرارات مجلس الدفاع العربي التي كان قد تم اتخاذها قبل حرب أكتوبر مازالت قائمة، وإنه يحسن ترك عملية تنفيذ الدعم العسكري للاتصالات الثنائية، وذلك من أجل تفادي العلانية.

أما في المجال السياسي فقد أكد الرؤساء على ضرورة التحرير الكامل لكافة الأراضي العربية المحتلة وتحرير القدس والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية. كما قرر الرؤساء والملوك الاستمرار في استخدام البترول كسلاح في المعركة على ضوء قرارات وزراء البترول العرب والارتباط الكامل بين رفع الحظر البترولي لأي دولة وبين التزامها بتأييد القضية العربية العادلة.

ونظراً لرغبة الدول العربية في تقوية علاقاتها مع الدول الأفريقية بعد موقفها الرائع من قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، فلقد اقترحت تنظيم تعاوننا معها عن طريق إنشاء مؤسسة مالية لمعاونة الدول الأفريقية في تنفيذ مشروعاتها للتنمية. وقد تم فعلاً الاتفاق على إقامة تلك المؤسسة برأسمال تساهم به الدول العربية مبدئياً يبلغ مائة وخمسة وعشرون مليون دولار.

وكانت مجموعة الدول الأوروبية قد أصدرت قراراً في ٦ نوفمبر، بعد أن أعلنت فرنسا على لسان وزير خارجيتها ميشال جوبير في ١٧ أكتوبر عن ضرورة قيام دول السوق المشتركة بتوحيد موقفها السياسي من قضية الشرق الأوسط، ونص قرار دول المجموعة على ضرورة إنهاء إسرائيل لاحتلالها للأراضي العربية التي تحتفظ بها منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ولقد كان هذا الموقف الصريح من دول المجموعة الأوروبية هو تطور سياسي هام تتبناه المجموعة.

ومن هنا فقد اهتم مؤتمر القمة العربي بالموقف الأوروبي وأشار في رسالته التي وجهها إلى المجموعة الأوروبية إلى الصلات الحضارية التي تربط ما بين هذه الدول والأمة العربية وإلى بوادر التفهم التي بدأت لدى أوروبا للموقف العربي، وطالب بتطوير هذا الموقف وذلك بوقف أي مساعدات عسكرية أو اقتصادية لإسرائيل، وكذلك بمطالبة دول المجموعة الأوروبية برفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى الدول العربية.

وقرر الملوك والرؤساء العرب ضرورة تنبيه الولايات المتحدة إلى أن سياستها المنحازة لإسرائيل سوف تؤثر على مصالحها بالمنطقة العربية، كما اتفقوا على ضرورة مداومة الاتصالات بالاتحاد السوفييتي لكي يواصل دعمه للقضية العربية ولكي يمد الدول العربية باحتياجاتها من الأسلحة.

وللتأكيد على رغبة الدول العربية في تحقيق الحل السلمي العادل، فقد أعلن مؤتمر القمة بياناً في ختام المؤتمر أكد فيه استعداد الملوك والرؤساء العرب للمساهمة في تحقيق سلام عادل يقوم على أساسين:

أولاً - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

ثانياً - إستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

ووجه المؤتمر عدة رسائل إلى دول المجموعة الأوروبية ومجموعة دول عدم الانحياز ودول منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة الدول الاشتراكية أعرب فيها عن تقدير المؤتمر لمساندة تلك الدول للقضية العربية وأكد رغبة العرب في السلام.

وقد كانت الرسالة الموجهة للدول الاشتراكية ذات أهمية خاصة، حيث

سجلت الدول العربية فيها شكرها البالغ للاتحاد السوفييتي وسائر الدول الاشتراكية على وقوفها بجانب نضال الدول العربية لتحرير أراضيها، وعلى الدعم العسكري الذي قدمته.

وقد أعلنت في مساء ٢٨ نوفمبر قرارات مؤتمر القمة في مؤتمر صحفي، بعد أن اتفق الملوك والرؤساء على أن يكون هذا المؤتمر سنوياً. وكان لتلك القرارات صدى دولي كبير لارتباطها بمستقبل الحرب والسلام بالمنطقة وبتأثير الحظر البترولي على الاقتصاد العالمي.

وقبل عودتي إلى القاهرة في مساء يوم ٣٠ نوفمبر اجتمعت مع الرئيس بومدين الذي كان قد بذل مجهوداً ضخماً في سبيل إنجاح المؤتمر واستعادة الثقة في العلاقة المصرية السورية، باعتبار أن تلك العلاقة هي أساس لنجاح العرب في قضيتهم الشاملة.

وقد ذكرت للرئيس بومدين أن رؤساء كافة الوفود يرون أن المؤتمر قد حقق ما كان مرجوا منه، وقد أكد ذلك بالذات الرئيسان أنور السادات وحافظ الأسد. وأضفت قائلاً إن العبرة الآن تتعلق بالتنفيذ الفعلي لقرارات المؤتمر وخصوصاً ما يتعلق بوحدة الموقف العربي والمحافظة على الهدف الأساسي في المستقبل.

وعندما تحدثنا عن احتمالات المستقبل، كان من رأي الرئيس بومدين هو ضرورة إعطاء الأولوية لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي إذا كنا جادين فعلاً في استئناف القتال في حالة فشل التسوية الشاملة. وأخبرني الرئيس بومدين بأنه فاتح الرئيس السادات في هذا الموضوع، وان الرئيس السادات قد وافقه على ضرورة تحسين العلاقات المصرية السوفييتية، ولكنه لم يبد استعداداً للقيام بمبادرة من جانبه في الوقت الحالي.

وأضاف الرئيس بومدين قائلاً: لقد أخبرني الملك فيصل برغبته في شراء مائة دبابة على وجه السرعة لكي يقدمها لكل من مصر وسوريا، وإنه ينوي شرائها من فرنسا، ولكنني قلت له ان فرنسا لن تستطيع تسليم هذا العدد من الدبابات بالسرعة التي تريدها، أما لو طلبناها من الاتحاد السوفييتي فإنه سيعطيها لنا من المخزون الذي يحتفظ به، وبالتالي استطيع أن أضمن لك الحصول عليها خلال عشرة أيام فقط. ولكني لم أجد تحمساً من الملك فيصل للتعامل مع الاتحاد

السوفييتي وأخبرني بأنه سيكلف الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي بشراء الدبابات بالطريقة التي يراها مناسبة.

ثم أضاف الرئيس بومدين: لقد أبلغني أمير الكويت أيضاً بأنه سيقوم بشراء أسلحة من الاتحاد السوفييتي لحساب كلٍّ من مصر وسوريا. فإذا أضفنا إلى ذلك ما اشترته الجزائر وما حصلت عليه مصر وسوريا مباشرة من السوفييت، نرى انه لا توجد الأن مشكلة سلاح بالنسبة لهما، علمًا بأننا مستعدون في الجزائر لشراء المزيد من السلاح لحسابها إذا لزم الأمر. والمهم الآن هو أن تتمسك مصر وسوريا فعلاً بالتسوية القائمة على التزام إسرائيل بالإنسحاب الشامل من كافة الأراضي العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وألا يخدعهما كيسنجر بالحديث عن انسحابات محدودة هنا أو هناك.

وقد علقت قائلاً: إن مصر قد أعلنت مساء أمس عن توقف محادثات الكيلو ١٠١ مما يشير إلى اتجاه مصر إلى اتخاذ موقف حازم، وهو الأمر الذي سيقوي مركز مصر لدى الدول العربية، ويجعل سوريا تطمئن إلى موقف الرئيس السادات.

وضحك بومدين قائلاً: لقد قرأت صباح اليوم أن جريدة الموند الفرنسية نشرت أن رقم الفيلا التي كان يقيم بها الرئيس السادات في الجزائر هو ١٠١، وهي مصادفة لم أعرف بها إلا من الجريدة الفرنسية.

ثم عاد الرئيس بومدين إلى مناقشة الموقف، فقال إنه شعر باطمئنان كبير من تمسك الملك فيصل بموقفه بالنسبة لاستمرار الحظر البترولي ورفضه إلحاح كيسنجر بإنهائه. وكان من رأيه ضرورة استمرار الدول العربية في خفض الإنتاج البترولي شهرياً بالمعدلات التي قررها وزراء البترول العرب، وذلك حتى تصل نسبة تخفيض الإنتاج إلى خمسة وعشرين بالمائة من الإنتاج الحالي، وذلك بحلول شهر ابريل القادم حتى يشعر العالم بجدية العرب في استعادة أراضيهم وحقوقهم، ومن أجل زيادة الضغوط الدولية على الولايات المتحدة، خاصة وقد بدأ فصل الشتاء وستتزايد الحاجة إلى البترول.

وفي طريقي إلى القاهرة، كان ما يشغلني طوال رحلة الطائرة هو التفكير في الخطوات التالية بعد قرارات مؤتمر الجزائر. وكان واضحاً في ذهني انه رغم ضخامة المشكلة، إلا أن إمكانات الدول العربية كفيلة بحلها.

وقد أثبتت الدول العربية أثناء المعركة انها لم تتأخر عن تقديم ما لديها من الإمكانات لدعم كلٍّ من مصر وسوريا.

والآن فإن مفتاح الموقف في العالم العربي كله هو في المحافظة على هذا التضامن العربي الذي تحقق فعلاً. وأساس هذا التضامن هو وجود التفاهم والثقة التامة، بين مصر وسوريا، وتصميمهما على التسوية الشاملة والانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية.



السلام على طريقة كيسنجر

بمجرد عودتي إلى القاهرة، عقب اختتام مؤتمر القمة بالجزائر لأعماله، دعوت الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب الجيش المصري للاجتماع معي في ٢ ديسمبر وكان يتولى في نفس الوقت منصب الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون العسكرية وكان الهدف من الاجتماع هو متابعة القرارات العسكرية التي تم اتخاذها في اجتماع القمة.

وفي الإجتماع تطرق الحديث إلى الطريقة التي أديرت بها معركة أكتوبر على الجبهة المصرية، والتطورات التي انتهت إليها. وكان من الطبيعي أن أسأل الشاذلي عن السبب في عدم تقدم القوات المصرية إلى المضايق بسيناء، خصوصاً بعد نجاحها الرائع في تحقيق عملية عبور قناة السويس.

وقد أجابني الشاذلي بأنه من الناحية المبدئية فإن الهدف الذي تم تحديده للقوات المسلحة المصرية هو فقط عبور قناة السويس، لأن التقدم إلى المضايق كان من المعتقد أنه يفوق الإمكانات العسكرية المتوافرة.

وقد ناقشته في هذه النقطة الأخيرة، على أساس أنه حتى ولو كان هذا الافتراض قائمًا قبل أن تبدأ المعركة فعلاً، فإنه بمجرد أن بدأ القتال ظهرت خلال الأيام الأولى عوامل جديدة تحتم توجيه القوات المصرية على الفور إلى احتلال مضايق سيناء. ومن تلك العوامل مثلاً عدم وجود قوات إسرائيلية كبيرة في جبهة سيناء، والمفاجأة الكاملة التي أصيبت بها القوات الإسرائيلية الموجودة، وأخيراً إسراع إسرائيل بحشد قواتها الضاربة لصد الهجوم السوري في الجولان. لقد كانت

إسرائيل تعطي أولوية عسكرية للجبهة السورية، لأن نجاح سوريا في تحرير الجولان من الاحتلال الإسرائيلي يجعلها في مركز عسكري يمكنها من تهديد شمال إسرائيل بما فيه من مستعمرات ومدن وكثافة سكانية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك فقد ثبت خلال الأيام الأولى من القتال على الجبهة المصرية كفاءة الأسلحة المصرية المضادة للطائرات، والتي تسببت في إلحاق خسائر كبيرة في الطيران الإسرائيلي، علاوة على المفاجأة باستخدام الصواريخ المضادة للدبابات بواسطة القوات المصرية الأمامية، مما تسبب في تدميرمائتين وخمسين دبابة إسرائيلية خلال ثماني وأربعين ساعة.

وقد أجابني الفريق الشاذلي بأن ما حدث لإسرائيل في الأيام الأولى من القتال قد جرى لنا عندما تقدمنا بدباباتنا يوم ١٤ أكتوبر، ففقدنا مائتين وخمسين دبابة وتعاملت معها إسرائيل بنفس الأسلوب الذي استخدمناه نحن، أي باستخدام الصواريخ المضادة للدبابات.

وسألت الشاذلي. وكيف نقع من جانبنا في هذا الخطأ القاتل حيث كان المفروض أن يتغير تكتيك المعركة، حتى لا نعرض دباباتنا لتدمير إسرائيلي مؤكد؟ وحتى لو تجاوزنا عن ذلك، فكيف فشلنا إلى هذا الحد في معالجة الثغرة الإسرائيلية في الدفرسوار؟.

وأجاب الشاذلي معلقاً بأن القيادة المصرية كانت مركزية إلى أقصى حد، مما أدى إلى عدم معرفة حقيقة الموقف في الساعات الأولى حتى يمكن التصرف بسرعة على ضوء المعلومات التي ترد من الجبهة. أما بالنسبة للثغرة الإسرائيلية فإن القيادة المصرية لم تتبين الحقيقة إلا بعد ضياع وقت طويل تمكنت فيه إسرائيل من إقامة رأس كوبري وتثبيت أقدامها في غرب قناة السويس.

وأضاف الشاذلي، إنه لم تكن هناك قوات احتياطية كافية لعلاج الموقف، فبعد أن أرسلت القيادة بالاحتياطي الأساسي إلى سيناء، لم يبق سوى لواء مدرع واحد ولم يكن ليستطيع وحده مواجهة الاختراق الإسرائيلي ثم ذكر أن مصر فقدت حوالي مائة وعشرين طائرة من مختلف الأنواع ولم تستعض بعد كل خسائرها في الطيران، أما بالنسبة للدبابات فقد تلقت مصر ما يكفي لتشكيل ستة ألوية مدرعة. وأن ما يلزم القوات المصرية بشكل عاجل، بالإضافة إلى تعويض خسائر

الطيران، فهو الصواريخ المضادة للدبابات، وكذلك الصواريخ سام ـ ٦ و سام ـ ٧ المضادة للطائرات.

أضاف الشاذلي بأنه يعتقد بإمكانية القضاء على الجيب الإسرائيلي بسهولة إذا توافرت تلك الأسلحة، وإذا أصبحت القيادة أقل مركزية.

ثم بدأ الفريق الشاذلي يشرح لي الموقف الحالي للجيب الإسرائيلي، فذكر انه يتشكل الآن من ثلاثة ألوية مدرعة ولوائين ميكانيكيين، وإن أقصى نقطة وصلت إليها القوات الإسرائيلية غرب القناة هي الكيلو ١٠١ على طريق السويس / القاهرة، وهي تبعد حوالي ٣٥ كيلومتراً من السويس، والمتوسط العام لعرض الثغرة الإسرائيلية يبلغ حوالي عشرين كيلومتراً.

وعندئذٍ أبلغت الفريق الشاذلي بأن المطلوب الآن هو أن تعد مصر قائمة بطلباتها من الأسلحة للاتصال بشأنها مع الدول العربية وخصوصاً السعودية والكويت ودولة الإمارات التي أبدت استعدادها لشراء احتياجات مصر من الأسلحة، كما أن الرئيس هواري بومدين تطوع بشراء المزيد من الأسلحة لمصر وسوريا إذا طلبت أي منهما ذلك.

وكنت قد دعوت السفير السوفييتي بالقاهرة إلى تناول الشاي بمنزلي يوم ٧ ديسمبر، وقد استهل المقابلة بالتعبير عن سعادته بالبيان الذي أصدره مؤتمر القمة العربي بالجزائر وأشار فيه إلى تقدير الدول العربية لمساندة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية.

وقد طلبت من السفير أن ينقل إلى بريجنيف أنني أستطيع التأكيد بعد عودتي من الجزائر على رغبة الرؤساء العرب في تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي وان المساندة السوفييتية السريعة لكلٍ من مصر وسوريا، وتوفير الأسلحة لهما، سوف تقوى من مركزهما حين يأتي وقت التفاوض، وذلك حتى لا نعود مرة أخرى إلى حالة اللاسلم واللاحرب، لأنه إذا حدث ذلك فإن الخلافات سوف تنشب مع مضي الوقت بين الدول العربية من جديد وينتهي استخدام البترول كسلاح في المعركة.

وذكرت أن المطلب العاجل حالياً هو استكمال تعويض مصر وسوريا من

خسائرهما من الاسلحة، وتزويدهما بالأسلحة الإضافية، ولن يشكل هذا أي عبء اقتصادي على الاتحاد السوفييتي لأن الدول العربية لديها الإستعداد لدفع ثمن الأسلحة المطلوبة والمهم في رأيي هو ألا تبدو العملية وكأنها مجرد صفقة تجارية، ولكنها يجب أن تأخذ بوضوح طابع الموقف السياسي.

وبعد ذلك ذكرت له ما سمعته من الفريق الشاذلي عن الاحتياجات المصرية من السلاح قائلاً أن عامل الزمن هام جداً في هذا الصدد.

وانتقلت بعد ذلك إلى تناول وعود وزير الخارجية الأميركي كيسنجر، التي رددها خلال اتصالاته مع الدول العربية، عن تصميم الولايات المتحدة على تحقيق الحل الشامل، وفي تقديري أن كيسنجر لن يستطيع أن يفي بها. ويجب أن نفرق بين موقف كيسنجر في فيتنام أو الصين، وبينه في الشرق الأوسط. ففي فيتنام كانت الولايات المتحدة طرفاً في مشكلة غرقت فيها لأذنيها وأصبح الرأي العام الأميركي نفسه ضد استمرار التورط الأميركي هناك. ولذلك فقد كان دور كيسنجر يقتصر على ضمان سحب القوات الأميركية بأيسر الطرق، وحفظها لماء الوجه. أما دوره في الصين فقد كان تحقيقاً لرغبة نيكسون في القيام بعمل يساعده على تحسين صورته داخل بلاده، وفي نفس الوقت رغبته في تقوية موقفه في مواجهة الاتحاد السوفييتي. ولكن في الشرق الأوسط يختلف الأمر تماماً. فعلاوة على الضغوط الصهيونية على نيكسون، هناك مشاعر كيسنجر الشخصية الموالية لإسرائيل.

وقد علق السفير السوفييتي بأن المشكلة التي تواجه موسكو الآن هي أن الرئيس السادات مازال يتشكك في كل ما يقوله أو يفعله القادة السوفييت، ويبدو أنه يتصور بأن لهم موقفاً بالنسبة للخلافات الداخلية التي جرت في مصر إبان شهر مايو ١٩٧١، وهو أمر داخلي مصري بحت.

وأضاف السفير السوفييتي قائلاً، إنه برغم ذلك فإن الاتحاد السوفييتي مستمر في دعم مصر عسكرياً، وسوف تصل إلى ميناء الإسكندرية خلال أيام صواريخ حديثة مضادة للطائرات، وصواريخ مضادة للدبابات. وذكر السفير بأنه قد تلقى فعلاً كشفاً بطلبات المشير أحمد إسماعيل من الأسلحة، وقد تم إبلاغ موسكو بها.

وقال السفير إنهم يودون تقديم معاونتهم السياسية أيضاً، ولكنهم يفاجأون أحياناً بأشياء تضعف من موقفهم التفاوضي مع الولايات المتحدة. فعندما تقدمت

مصر بمشروعها للسلام، أذاعته الولايات المتحدة أولاً ثم بعدها أبلغتهم مصر به ومع ذلك فإنه سينقل ما ذكرته له من آراء إلى موسكو.

وعندما تبادلنا الحديث عن حرب أكتوبر ذكر السفير إنه بمجرد أن بدأت الحرب وقبلها حتى بوقت طويل، كان من رأي الخبراء السوفييت ان الهدف المصري يجب أن يكون واضحاً من البداية في ضرورة التقدم إلى مضايق سيناء. وإن مصر كانت تملك الإمكانات العسكرية الكفيلة بذلك.

والواقع أن تلك النقطة كانت نقطة جوهرية للغاية بحيث إنني لم أتوقف عن الإستفسار بشأنها. فتحدثت يوم ١٠ ديسمبر إلى الفريق طلعت حسن، وكان مشرفاً على القيادة الموحدة للجامعة العربية، وذكر لي إنه من وجهة نظره كان يجب أن تتقدم القوات المصرية إلى مضايق سيناء بمجرد عبورها لقناة السويس خاصة بعد أن تبين أن معظم أطقم الدبابات الإسرائيلية كانوا في إجازة، وتبين أيضاً أن الخسائر المصرية في العبور لم تتجاوز ٢٨٠ فرداً، أي أنه لم تكن هناك أية مقاومة إسرائيلية تذكر، وإن المفاجأة المصرية كانت كاملة. وأكد الفريق طلعت حسن أن المفاجأة المصرية كانت في الواقع مفاجأة سياسية، لأن التحركات العسكرية المصرية كان من المستحيل إخفاؤها بالكامل، فقد كانت الطرق إلى الجبهة مكتظة بالدبابات والعربات المدرعة قبل ٦ أكتوبر بأيام، على أن إسرائيل رفضت أن تصدق أن مصر يمكن أن تتجه إلى الحرب. وباعتباره من خبراء المدرعات، فقد ذكر الفريق طلعت حسن أن المدرعات المصرية قد تم استخدامها بطريقة خاطئة عسكرياً يوم ١٤ أكتوبر، وهو الأمر الذي تسبب في الخسائر الكبيرة التي لحقت بها. وقد اتبعت إسرائيل في تدمير الدبابات المصرية نفس الأسلوب الذي كانت مصر قد استخدمته قبل ستة أيام لتدمير الدبابات الإسرائيلية، أي بواسطة الصواريخ المضادة للدبابات. ولذلك كان من الواجب أن يتغير الأسلوب العسكري المصري وألا يتم دفع الدبابات المصرية في المعركة دون غطاء كافٍ من المدفعية والطيران، والتأكد من تدمير الصواريخ الإسرائيلية المضادة للدبابات.

ومثل كثيرين غيره، فإن الفريق طلعت حسن كان من رأيه ضرورة وجود قيادة أمامية للقوات المصرية المحاربة في الجبهة، وكان هذا كفيلاً بتلافي كل الأخطاء التي وقعت فيها القيادة المركزية في القاهرة، وأضاف قائلاً: إن أكبر خطأ وقعت فيه

القيادة العسكرية هو في سماحها بعبور الاحتياطي المصري إلى شرق القناة، وهو السبب المباشر الذي أدى إلى نجاح الإسرائيليين في أحداث الثغرة.

وكانت الجهود السياسية مستمرة، ففي ١١ ديسمبر قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة سريعة للرئيس السادات، للاتفاق على موقف موحد للبلدين بالنسبة لمؤتمر السلام الذي يدعو إليه كيسنجر. وكانت سوريا قد أعلنت في ٢٣ أكتوبر إنها تقبل بقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ لوقف إطلاق النار على أساس الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية. ثم أعلن وزير خارجية سوريا فيما بعد، أن سوريا سوف تشترك في مؤتمر السلام إذا كان أساس انعقاده هو بحث الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتله.

وقد تحدثت مع وزير الخارجية المصري الجديد إسماعيل فهمي يوم ١٣ ديسمبر وذلك قبل وصول هنري كيسنجر إلى القاهرة في نفس اليوم. وعلمت من إسماعيل فهمي أن كيسنجر كان قد أبلغه من قبل بأن انسحاب إسرائيل إلى شرق القناة هو أمر في حكم المقرر، كما تلقى الرئيس السادات رسائل مشجعة من الرئيس الأميركي نيكسون، مما نشر موجة من التفاؤل في القاهرة.

وعندما ذكرت لوزير الخارجية المصري أن أطرافاً عديدة تتوقع استقالة نيكسون خلال أشهر قلية، أجابني بأنه علم من كيسنجر بأن جيرالد فورد الذي سيخلف نيكسون قد طلب من كيسنجر أن يستمر معه كوزير للخارجية..

وقلت لإسماعيل فهمي بأن هناك إجماعاً بين العسكريين بأنه من الممكن القضاء على الجيب الإسرائيلي غرب القناة وإن الموقف يحتم هذا لكي لا تتفاوض مصر من موقف الضعف، وأضفت قائلاً، إن إسرائيل لن تنسحب باختيارها إلى شرق المضايق في سيناء ومن ثم فلا يوجد أساس لما تردده بعض الأوساط المسؤولة بالقاهرة مستندة إلى اقتراح ذكره الجنرال ياريف في منتصف نوفمبر، وإذا حدث ذلك فإنه لن يكون بلا مقابل، ولكن ما أخشاه هو أن تحاول إسرائيل خلال المفاوضات أن تجر مصر إلى اتفاق منفرد معها، تتخلى فيه عن سوريا.

وزارني سفير فرنسا بالقاهرة يوم ١٣ ديسمبر وأبلغني بأن فرنسا ترى عدم التأخير في الذهاب إلى مؤتمر السلام بجنيف، وأن لديهم القناعة بأنه إذا لم يتم التوصل إلى إتفاق واضح ومحدد خلال ثلاثة أشهر، فإننا لن نصل إلى إتفاق بعد

ذلك، وقد أبدى أسفه من أن الولايات المتحدة قد استبعدت أوروبا الغربية من مؤتمر السلام المقترح في جينيف.

ثم ذكر لي السفير الفرنسي بأنه قد وصلته معلومات بأن الخسائر الإسرائيلية غرب قناة السويس تبلغ حوالي عشرة أفراد يومياً نتيجة لحرب الاستنزاف التي تشنها القوات المصرية.

واستفسر السفير عن الإقتراح بقيام حوار بين المجموعة الأوروبية من جانب والدول العربية من جانب آخر، وهو الحوار الذي وردت بشأنه تصريحات لوزير خارجية فرنسا مسيو جوبير، ثم ترحيبي بالحوار المقترح قبل يومين، واستفسر السفير عن كيفية بدء الحوار.

وقلت للسفير إننا يجب أن نعرف مبدئياً مدى استعداد أوروبا لمثل هذا الحوار الذي سيتضمن بالضرورة إستعدادها للدخول في حوار جاد على هذا المستوى.

وفي النهاية إتفقنا على إنه يمكن البدء بالتمهيد لأول اجتماع بين الطرفين في ربيع ١٩٧٤، وهي النقطة التي بدأ بها فعلاً الحوار العربي الأوروبي، الـذي مازال مستمراً حتى الآن. "

والواقع أن العلاقات بين المجموعة الأوروبية والدول العربية كان قد طرأ عليها تحسن كبير في أعقاب حرب أكتوبر بسبب التصريح المشترك الذي أعلنته دول المجموعة في ٦ نوفمبر بضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة. وقد ظهر رد الفعل العربي بسرعة عندما اجتمع وزراء البترول العرب في فيينا يوم ١٨ نوفمبر، فاتخذوا قراراً باستثناء دول السوق الأوروبية المشتركة من قرار خفض الصادرات البترولية العربية، وباستثناء هولندا.

وفي تلك الفترة كنت ألاحظ سرعة التحرك الأميركي والنشاط الزائد الذي يقوم به كيسنجر، وذلك في مقابل البطء الشديد في التحرك السوفييتي، مما يتسبب في خلل شديد في التوازن السياسي بين البلدين، وكان هذا يرجع إلى أسلوب العمل الذي تتبعه الولايات المتحدة، فقد كانت القرارات في البداية يتخذها نيكسون بعد مناقشتها مع كيسنجر، ثم اتضح من تصرفات كيسنجر أثناء زياراته للعواصم العربية أنه قد أصبح لديه تفويض من نيكسون باتخاذ القرارات. وبذلك

كان يستطيع أثناء وجوده بالمنطقة أن يقرر ما يراه مناسباً دون الرجوع إلى نيكسون، فإذا احتاج إلى مساندته فإنه كان يحصل عليها في نفس اليوم.

أما الاتحاد السوفييتي فقد كان تشكيل أي موقف سياسي له إزاء أي تطورات سياسية سريعة في أزمة الشرق الأوسط، يحتاج إلى الوقت الذي يستلزمه الحصول على موافقة القيادة الجماعية السوفييتية في موسكو، وهو الأمر الذي قد يستغرق بضعة أيام.

وكانت النتيجة هي أن كيسنجر استطاع بسبب تحركاته السريعة، وبما لديه من تفويض من رئيس دولته، وعدم قدرة الاتحاد السوفييتي على ملاحقته، أن يحتل وحده ميدان العمل السياسي بالمنطقة خلال تلك الفترة الحرجة.

ولقد التقيت مع السفير السوفيـاتي بالقـاهرة يوم ١٧ ديسمبر، وعندما استفسرت منه عن خطوتهم المقبلة، أجابني بأنه تلقى رسالة من موسكو لإبلاغها إلى الرئيس السادات، ويتلخص موضوعها في أن الاتحاد السوفييتي سيقوم بإرسال بعض الأسلحة التي طلبتها مصر مؤخراً، لأن هناك مشاكل تواجههم تتعلق بإنتاج باقي الأسلحة المطلوبة وعدم إمكانية تلبية كافة الطلبات بالسرعة التي تريدها مصر. وأضاف السفير بأنه من بين الأسلحة التي تقرر إرسالها إلى مصر ١٢ طائرة ميج ٢٣ وصواريخ مضادة للطائرات وللدبابات، ثم أكد السفير أن هناك شحنة أخرى كبيرة من الأسلحة سوف تصل إلى مصر في شهر فبراير ١٩٧٤، وهي شحنة سوف تتضمن دبابات ـ ٦٢ التي تطلبها مصر.

وقد أشرت في حديثي مع السفير إلى رفض الكونجرس الأميركي للاتفاقية التجارية مع الاتحاد السوفييتي التي تقدم بها البيت الأبيض طالباً التصديق عليها، وذلك على الرغم من سياسة الوفاق التي يسعى إليها الاتحاد السوفييتي، خاصة بعد لقائي القمة في موسكو وواشنطن. وأضفت قائلاً إنه بالرغم من سلامة السياسة السوفييتية في السعي من أجل الوفاق إلا أنهم لا يجب أن يعولوا على قرب تحقيقها. لأن سياسة الحزم مع السوفييت هي التي تلقى تأييداً في الولايات المتحدة أكثر من الوفاق. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك قناعة لدى الدول العربية بأن سياسة الوفاق التي بدأت بلقاء نيكسون مع بريجينيف في موسكو هي التي أدت إلى ضعف الدعم السوفييتي وتباطئه.

وفي تلك الفترة كان هنري كيسنجر قد توجه إلى دمشق في ١٥ ديسمبر، بعد أن حصل على موافقة الرئيس السادات على حضور مؤتمر السلام المقترح بجنيف. وعندما وجه كيسنجر نفس المطلب إلى الرئيس حافظ الأسد طلب الرئيس الأسد من كيسنجر أن يحدد أولاً الأساس الذي سينعقد عليه المؤتمر، لأنه ما لم يكن واضحاً من البداية أن الأساس هو إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، فإن سوريا لا ترى أي فائدة من حضور مؤتمر جينيف. وهكذا لم يستطع كيسنجر أن يحصل على موافقة سوريا على حضور المؤتمر.

وعندما علم الرئيس السادات بموقف سوريا، أوفد وزير خارجيته إسماعيل فهمي إلى دمشق يوم ١٧ ديسمبر لإقناع الرئيس الأسد بتعديل موقفه. وفي دمشق قال الرئيس الأسد لإسماعيل فهمي ان كيسنجر قد أخطرْ الرئيس الجزائري بومدين بأنه تم الإتفاق مع مصر على فض الاشتباك، أما سوريا فهناك عقبات حالية لتحقيق اتفاق مماثل معها، وأضاف الرئيس الأسد أن الرئيس السادات أبلغه برسالة منه أثناء وجود كيسنجر في القاهرة تفيد بأن الاتفاق مع مصر قد تم فعلاً، كما أبلغه أن كيسنجر سيناقش معه إجراء فض اشتباك مماثل على الجبهة السورية.

وقال الرئيس الأسد إنه توقع عند وصول كيسنجر إلى دمشق في ١٥ ديسمبر إنه سيعرض عليه مشروعاً لفض الاشتباك على الجبهة السورية، ولكن بدلاً من ذلك فإن كيسنجر أبلغه، بأنه من الصعب التوصل إلى مثل هذا الاتفاق على الجبهة السورية في هذه المرحلة، وإنما يمكن مناقشته في مؤتمر جنيف. وبالإضافة إلى ذلك فقد طلب كيسنجر من سوريا أن تمده بقائمة بأسماء الأسرى الإسرائيليين لديها، قائلاً، إنه يعد بعدم تقديم القائمة إلى إسرائيل إلا في حالة تأكده من إستعدادها لمناقشة انسحاب جزئي على الجبهة السورية. وبالطبع رفض الرئيس الأسد هذا الطلب قائلاً، إنه يجب أن يتلقى أولاً تأكيداً بالانسحاب الإسرائيلي الجزئي قبل أن يسلم قائمة بالأسرى الإسرائيليين.

وأضاف الرئيس الأسد قائلاً، إن كيسنجر قد أبلغه بأنه بالنسبة للجبهة المصرية فإنه قد إتفق مع الرئيس السادات على كل شيء. وكان يعني بذلك الاتفاق على جميع الخطوات المقبلة، وهذا في الوقت الذي يوجد فيه اتفاق مسبق بينه، أي بين الرئيس الأسد والرئيس السادات، على أن يكون الموقف المصري السوري موحداً وأن يتم الإعلان عن الإنسحاب الإسرائيلي الجزئي في الجبهتين

المصرية والسورية معاً في مؤتمر جينيف. أما بعد ما سمعه من كيسنجر من عدم وجود أي ارتباط بين الجبهتين وأنه سيتم الإعلان عن الاتفاق الخاص بالجبهة المصرية فقط، فإنه لا يستطيع أن يقرر إشتراك سوريا في مؤتمر جينيف.

وقد ختم الرئيس الأسد حديثه مع وزير الخارجية المصري بقوله إنه إذا انهار التحالف المصري السوري الحالي، فإن مثل هذا التحالف لن تقوم له قائمة قبل وقت طويل.

والواقع أنه كان من الواضح أن لدى الرئيس الأسد شعوراً بأن مصر لم تطلعه على كل المباحثات والإتفاقات التي تم التوصل إليها مع كيسنجر أثناء وجوده في مصر. وقد لعب كيسنجر دوره ببراعة للوقيعة بين مصر وسوريا في تلك المرحلة الدقيقة. فذكر للرئيس السادات بأنه سيتم فضّ اشتباك على الجبهة المصرية وكذلك على الجبهة السورية وإنه سوف يعلن عن ذلك في جينيف وعندما قابل كيسنجر الرئيس الإسرائيلي أبلغه بصعوبة فضّ الاشتباك في الجبهة السورية مردداً إنه تم الاتفاق مع مصر على كل شيء وكان بذلك يدفع الأسد لرفض حضور مؤتمر جينيف.

وأصدرت سوريا بياناً في ١٧ ديسمبر، أعلنت فيه رفضها حضور مؤتمر جينيف، وأضافت بأن اتصالاتها مع كيسنجر قد أكدت لها بأن المؤتمر لن يحقق الأهداف العربية بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية وصيانة حقوق الشعب الفلسطيني.

ولقد تبين لي بمجرد أن سمعت هذا البيان أن الخلاف العلني قد بدأ بين مصر وسوريا، وكان السبب في ذلك هو الخدعة التي مارسها كيسنجر، وخدعته الأخرى التي أطلق عليها إسم مؤتمر السلام، والتي لم تحقق أي سلام. فاتصلت بإسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري تليفونياً محذراً من ذهاب مصر وحدها إلى مؤتمر جينيف، أو حتى مصر والأردن لأن مثل هذا الإجراء سيكون بداية لخلاف مصري سوري يمتد أثره إلى بقية الدول العربية.

ولقد كنت مقتنعاً بضرورة التريث والمبادرة بالاتصال بسوريا والتنسيق معها. وكنت أرى ضرورة تأجيل مؤتمر جينيف، لأنه بدون حضور سوريا فلن يكون هناك السلام المنشود. ولم يكن التأجيل أمراً صعباً، فقد سبق وتحدد يوم ١٨

ديسمبر لإنعقاد مؤتمر جينيف ولكنه تأجل إلى ٢١ ديسمبر بسبب الخلافات الداخلية في إسرائيل حول المؤتمر. ولذلك فإنه كان بالإمكان تأجيل المؤتمر لفترة أخرى إلى أن يتم التوصل إلى إتفاق يسمح لسوريا بالاشتراك فيه.

وعندما علمت أن الاتحاد السوفييتي قد وافق على انعقاد المؤتمر وحضوره بالرغم من غياب سوريا، شعرت بأن السوفييت يرتكبون خطأً سياسياً، لأنهم بذلك يكونون قد ساهموا في ضرب وحدة الموقف العربي بين مصر وسوريا. وهو خروج على الخط الذي كان بريجينيف يلح عليه من قبل حينما كان يؤكد على أهمية الوحدة العربية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

ولقد تبينت فيما بعد أن الرئيس السوري حافظ الأسد قد استاء كثيراً من القرار السوفييتي بحضور مؤتمر جينيف. والواقع انني لا أعرف الوعود التي قدمها كيسنجر للسوفييت في مقابل الحصول على موافقتهم على حضور المؤتمر، إلا إنه في النهاية نجح في بذر الشك بين كلٍ من سوريا والاتحاد السوفييتي ولكن الأمر المؤكد هو أن السوفييت قد فقدوا دورهم الإيجابي من أجل التوصل إلى التسوية. وإن كان كيسنجر قد عمل على إشراكهم في رئاسة المؤتمر حتى يضمن عدم عرقلتهم له.

ولقد اتصل بي إسماعيل فهمي وزير الخارجية لكي يخطرني بأن الرئيس السادات قد قرر أن تشترك مصر في المؤتمر حتى في حالة غياب سوريا.

وسافر الوفد المصري في ديسمبر ١٩٧٣ إلى جينيف ولديه قناعة بأن الإعلان عن الإنسحاب الجزئي الإسرائيلي على الجبهة المصرية سيتم في جينيف. وفي يوم ٢١ ديسمبر بدأ إنعقاد المؤتمر بناء على دعوة مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى مصر والأردن وسوريا وإسرائيل. وتم الاجتماع تحت الإشراف الشكلي للسكرتير العام للأمم المتحدة، فقد كانت إسرائيل ترفض أن يكون للأمم المتحدة أي دور إيجابي حتى لا تجد نفسها مطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وقد حضرت مؤتمر جينيف وفود تمثل كلاً من إسرائيل ومصر والأردن التي قبلت الحضور عندما تبين أن الدعوة لم توجه إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد انتهى المؤتمر في اليوم التالي دون أن يحقق أية نتيجة سياسية. وصدر بيان بأنه تقرر تشكيل لجنة عسكرية للبحث في الفصل بين القوات في جبهة سيناء

فقط. وفشلت اللجنة في تحقيق الإتفاق، وعاد الوفد المصري إلى القاهرة في ٢٨ ديسمبر.

لم يسفر مؤتمر جينيف إذن إلا عن تشكيل لجنة عسكرية. والواقع أن تشكيل مثل تلك اللجنة لم يكن يحتاج إلى مثل تلك الضجة الضخمة التي افتعلتها الولايات المتحدة لعقد مؤتمر أطلق عليه كيسنجر إسم مؤتمر السلام، وساهم الاتحاد السوفييتي في رئاسته وفي النهاية فإن المؤتمر لم يسفر إلا عن المزيد من بذر الشكوك والخلافات في العالم العربي.

وبسبب اختلاف المواقف بين مصر وسوريا حول مؤتمر السلام في جينيف تأثرت العلاقات العربية، وأبلغت سوريا الدول العربية بأن التحالف المصري السوري قد تصدع بسبب انفراد مصر بالرأي وإنها أصبحت تخشى من أن الرئيس السادات يتجه إلى الحل المنفرد. أما في مصر فقد شعر الرئيس السادات بالإستياء من تعنت إسرائيل، خاصة وإنه قد قبل بحضور مؤتمر جينيف بالرغم من رفض سوريا لحضوره. وهكذا بدأ الرئيس السادات يعلن أن الجيب الإسرائيلي يمكن القضاء عليه.

وكانت القيادة العسكرية في مصر قد بدأت تسترد توازنها بعد وقف إطلاق النار، وبدأت في حشد القوات المصرية الكفيلة بالقضاء على الجيب الإسرائيلي. وقد استطاعت مصر فعلاً أن تعوّض معظم خسائرها من الدبابات فوصلها في تلك الفترة ما يعادل ستة ألوية مدرعة، كما وصلتها أعداد لا بأس بها من الصواريخ السوفييتية المضادة للدبابات وللطائرات، وتم وضع الخطة العسكرية اللازمة لتصفية الجيب الإسرائيلي، وصدر قرار بتعيين قائد ميداني للعملية.

وكان موقف القوات الإسرائيلية في الجيب غرب القناة ضعيفاً من الناحية العسكرية فقد دخلت القوات الإسرائيلية في جيب طوله حوالي تسعين كيلومتراً وعرضه في المتوسط عشرين كيلومتراً، وتحاصره القوات المصرية من جميع الجهات فيما عدا الثغرة التي فتحتها في منطقة الدفرسوار بعرض سبعة كيلومترات، فإذا تم إغلاق هذه الثغرة المحدودة أصبحت القوات الإسرائيلية محاصرة تماماً.

ولقد حضر إلى مكتبي في يوم ٢٢ ديسمبر الفريق محمد عبد الغني الجمسي لكي يحلف اليمين باعتباره الأمين العام المساعد الجديد للشؤون العسكرية بالجامعة

العربية وذلك بعد أن قام الرئيس السادات بتعيينه رئيساً لأركان حرب القوات المصرية محل الفريق سعد الشاذلي. وفي ذلك اليوم قال لي الجمسي إن القضاء على الجيب الإسرائيلي هو في مقدور الجيش المصري تماماً من الناحية العسكرية البحتة. وكان الجمسي يقول لي ذلك وهو يزن كل كلمة يقولها، وكنت أعرف عنه انه من أكفأ القادة في الجيش المصري.

وكانت القوات الإسرائيلية التي عبرت القناة غرباً حاولت احتلال مدينتي الإسماعيلية والسويس، ولكنها فشلت إزاء عنف المقاومة الشعبية المصرية، وبالتالي أصبحت القوات الإسرائيلية مقيدة داخل الجيب الذي أقامته غرب القناة. ولم يكن باستطاعة إسرائيل أن تدفع بالمزيد من القوات في هذا الجيب، بينما كانت القوات المصرية التي تحاصرها تزداد قوتها يوماً بعد يوم، فأصبح التوازن العسكري البحت في صالح القوات المصرية.

وعندما ذكر الرئيس السادات أن القوات الإسرائيليه في مصيدة، فإن هذا كان تعبيراً صحيحاً. فقد اضطرت إسرائيل إلى اتخاذ مواقع دفاعية لأول مرة في تاريخ الحروب الإسرائيلية، وأصبحت الدبابات الإسرائيلية التي كان عددها حوالي ستمائة دبابة تصد الحركة داخل الجيب بينما كانت مصر تملك في مواجهة الجيب الإسرائيلي ما يقرب من ألف دبابة، بالإضافة إلى تفوقها في الأسلحة المضادة للدبابات. ومن ناحية أخرى فقد كانت المدفعية المصرية تزيد على ضعف المدفعية الإسرائيلية، كما كان الجيب الإسرائيلي قريباً للغاية من قواعد الطيران المصرية. والأهم من هذا كله هو الحالة النفسية التي كانت تعاني منها القوات الإسرائيلية وهي تشعر أنها في مصيدة حقيقية وإنها معرضة لخسائر يومية في عمليات الإستنزاف.

وكانت القوات المسلحة المصرية تقوم بمواصلة إزعاج القوات الإسرائيلية داخل الجيب وطبقاً لبيانات الأمم المتحدة فإن القوات المصرية قد قامت بـ ٢١٣ عملية، منها ١٣٣ عملية في النصف الأول من يناير ١٩٧٤، وأدت إلى مقتل ١٨٧ جندياً إسرائيلياً وتدمير دبابة علاوة على إسقاط ١١ طائرة إسرائيلية.

وعندما اكتملت الخطة المصرية للقضاء على الجيب الإسرائيلي، صدق عليها الرئيس السادات في ٢٤ ديسمبر، على أن يتولى هو فيها بعد تحديد موعد البدء

بالتنفيذ وكان هناك إجماع على قدرة القوات المصرية على القضاء على الجيب الإسرائيلي، مما سيؤدي إلى رفع الحصار عن الجيش المصري الثالث.

ولقد كانت نقطة الضعف بالنسبة لمصر هي وضع الجيش الثالث المصري شرق القناة وسيطرة القوات الإسرائيلية على طرق إمداداته، ولذلك فقد كان الأساس في التفكير المصري هو النجاح الكامل والسريع في تصفية الجيب الإسرائيلي، وإلا تعرض الجيش المصري الثالث لقطع طرق تموينه تماماً.

وعندما جاء وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر إلى مصر في ١١ يناير وتوجه إلى مدينة أسوان للاجتماع مع الرئيس السادات، كان من الطبيعي أن يكون ماثلاً أمام عينيه وضع الجيب الإسرائيلي، ولذلك فقد عمل على سرعة فض الإشتباك بين مصر وإسرائيل في وقت قياسي، وتم الاتفاق يوم ١٧ يناير، أي في أقل من أسبوع، بينما احتاج فض الإشتباك بين سوريا وإسرائيل في جبهة الجولان إلى حوالي ستة شهور. وقد حاول الرئيس السوري حافظ الأسد إقناع الرئيس السادات بتأجيل إعلان الاتفاق على الجبهة المصرية إلى أن يتم التوصّل إلى إتفاق مماثل على الجبهة السورية، ولكن الرئيس السادات رأى أن يتم إعلان الاتفاق في موعده، مع مواصلة الجهود من أجل إجراء فض اشتباك مماثل على الجبهة السورية.

وأعلن الرئيس السادات، في يوم إعلان الاتفاق، أن كيسنجر قد أبلغه خلال زيارته السابقة بأنه إذا بدأت مصر في تصفية الجيب الإسرائيلي فإن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة إسرائيل ضد مصر لأنها لن تسمح مطلقاً بأن تتم هزيمة السلاح الأميركي بسلاح سوفييتي.

والواقع أن هذا التهديد من جانب كيسنجر لم يكن سوى مجرد تهديد أجوف يستهدف به التأثير على القرار المصري بتصفية الجيب الإسرائيلي عسكرياً. وكان تبريره للتهديد واهياً. فعندما كانت الولايات المتحدة تحارب في فيتنام قاومها الشعب الفيتنامي بأسلحة سوفييتية وصينية، واضطرت إلى سحب قواتها تحت ضغط المقاومة الفيتنامية والسلاح السوفييتي. ولا أعتقد أن كيسنجر كان سيغير من سياسته لدعم إسرائيل سياسياً وعسكرياً فيما لو كانت مصر تستخدم أسلحة بريطانية مثلاً بدلاً من الأسلحة السوفييتية.

ولم يكن في وسع الولايات المتحدة نظراً للاعتبارات السياسية الدولية، أن

تفعل لإسرائيل أكثر مما فعلت من أجل مساعدتها عسكرياً. وكان أقصى ما يمكنها عمله هو إرسال المزيد من السلاح، ومقابل ذلك فقد كانت مصر وسوريا أيضاً ستحصلان على مزيد من السلاح من الاتحاد السوفييتي.

وكان احتمال تدخل الولايات المتحدة بنفسها عسكرياً لصالح إسرائيل فيما لو قامت مصر بتصفية الجيب الإسرائيلي أبعد ما يكون عن الواقع، لأن دخول الولايات المتحدة في حرب مباشرة مع مصر كان سيعرضها لعداء الأمة العربية كلها مما يؤدي إلى تهديد خطير لمصالحها بالمنطقة وكان يحق لمصر في هذه الحالة أن تستنجد بالقوات السوفييتية التي احتشد جزء منها فعلاً في قواعد جنوب الاتحاد السوفييتي، وسبق أن هدد بريجينيف باستخدام القوات السوفييتية لإرغام إسرائيل على احترام قرار مجلس الأمن والعودة إلى خط ٢٢ أكتوبر، ولذلك فإن التدخل العسكري الأميركي المباشر ضد مصر قد يؤدي إلى مواجهة أميركية سوفييتية وهو ما تحاول الدولتان تفاديه على الدوام.

وعلاوة على ذلك، فإن علاقات الولايات المتحدة كانت قد ساءت بما فيه الكفاية مع حلفائها في أوروبا الغربية بسبب السياسة الأميركية المنحازة لإسرائيل، الأمر الذي هدد بالفعل أمن أوروبا الغربية عندما أعلنت الولايات المتحدة حالة التعبئة النووية في قواعدها، ثم قيامها بسحب أسلحة من مخزون حلف الأطلنطي لكي ترسلها إلى إسرائيل دون أن تخطر حلفاءها بذلك.

وكان هناك أيضاً عامل البترول العربي، وهي المشكلة التي بدأت الولايات المتحدة تشعر بوطأتها عليها وعلى حلفائها، ولم يكن الوضع يسمح للولايات المتحدة بأن تدفع الموقف إلى مزيد من السوء.

ولذلك فإن تهديد كيسنجر لا يزيد عن كونه مجرد محاولة شخصية منه لمنع مصر من تصفية الجيب الإسرائيلي، وبالتالي منع مصر من تقوية موقفها التفاوضي، ففي حالة تصفية مصر للجيب الإسرائيلي لن يكون هناك مفر من أن تجري المفاوضات بعد ذلك على أساس التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٢ وليس مجرد الإنسحاب بضعة كيلومترات هنا أو هناك.

وأعلن الرئيس السادات في ١٧ يناير أن الاتفاق يقضي بإنسحاب إسرائيل من غرب قناة السويس، مع تخفيف القوات على الخطين المصري والاسرائيلي

ووجود منطقة منزوعة السلاح بين الخطوط المصرية والإسرائيلية تتمركز فيها الأمم المتحدة، كما أعلن السادات إنه قد وعد كيسنجر بمعاملة الولايات المتحدة مثل الدول الأوروبية بالنسبة لمشكلة البترول العربي، أي إعادة ضخ البترول العربي إلى الولايات المتحدة بمجرد إتمام تنفيذ فض الاشتباك على الجبهة المصرية.

وكان إمتناع الدول العربية عن تزويد الولايات المتحدة بالبترول يتجاوز في تأثيره مجرد الناحية المادية، فقد أصبحت الولايات المتحدة بهذا القرار دولة معادية للعالم العربي مما كان يعرض مصالحها بشكل عام للخطر في المنطقة.

وبناء على وعد الرئيس السادات هذا لكيسنجر، تسرع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون فأعلن في خطابه يوم ٣١ يناير ١٩٧٤ عن إمكانية استئناف ضخ البترول العربي إلى الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي لم يتحقق. وكان السبب في ذلك هو أن الملك فيصل، بعد لقائه مع الرئيس حافظ الأسد في الرياض، اقتنع بأهمية استمرار الحظر البترولي العربي إلى أن تقوم إسرائيل بانسحاب مماثل على الجبهة السورية، وبالتالي أسرعت الكويت ودولة الإمارات والدول العربية الأخرى المنتجة للبترول إلى تأييد الموقف السوري. وكان رد فعل كيسنجر على هذا الموقف العربي الحازم توجيه تهديد أمريكي في ٦ فبراير إلى الدول العربية، مشيداً بدور الولايات المتحدة في تحقيق اتفاق فض الاشتباك على الجبهة المصرية، ثم أضاف بأنه قد إقتنع بناء على الأسباب التي قيلت له بأنه إذا تحققت هذه الخطوات فإنه سيتم إلغاء المقاطعة البترولية العربية، أما إذا استمر الضغط، فإن تفسيره الوحيد له هو أنه عملية ابتزاز مما يؤثر على تكييف السياسة الأمريكية.

ومرة أخرى يصدر عن كيسنجر تهديد للدول العربية مما اضطر المتحدث الرسمي للبيت الأبيض، مستر زيجلر، أن أعلن في ١٩ فبراير أن الرئيس حذرني من استخدام كلمة ابتزاز.

وفي نفس الوقت الذي كان فيه كيسنجر يردد بأنه يسير بخطوات من أجل الوصول إلى الحل النهائي، وإن الاتفاق الذي تم على الجبهة المصرية هو خطوة في هذا الاتجاه كانت إسرائيل ترى الأمر من زاوية أخرى. فقد أعلن موشى دايان في ١٨ يناير أن مشروع فصل القوات على الجبهة المصرية يرتكز على إقتراحه الذي كان قد أعلنه في نوفمبر ١٩٧١، وهو الاقتراح الذي كان يتضمن مجرد تسوية جزئية

يتم بموجبها إنسحاب إسرائيل من منطقة قناة السويس مقابل قيام مصر بفتح القناة للملاحة. وكانت وجهة نظر دايان في ذلك الوقت هي أن خط المضايق في سيناء يمثل تحصيناً أفضل للاحتلال الإسرائيلي من خط قناة السويس بعد أن نجحت مصر في إقامة حائط الصواريخ الشهير على القناة.

ثم أعلنت مسز جولدا مائير في ٢٢ يناير ١٩٧٤ بوضوح، في تعليقها على إتفاق الفصل بين القوات، بأن إسرائيل لم تتعهد بأية التزامات تتجاوز ما جاء في إتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة المصرية، وإن الاتفاق يلزم مصر بعدم عرقلة الملاحة الإسرائيلية عن طريق باب المندب.

وفي الوقت الذي بدأت فيه العلاقات المصرية السورية تهتز بشدة، كانت العلاقات المصرية السوفييتية تعاني من توتر شديد. فقد كان لدى القادة السوفييت قناعة كاملة بأن مصر قد قررت استبعادهم من دائرة المفاوضات، ومن ثم فقد توقف الاتحاد السوفييتي عن تزويد مصر بالمزيد من الأسلحة.

وقد سافر إلى موسكو وزير خارجية مصر بعد توقيع مصر على اتفاقية الفصل بين القوات، لإبلاغ السوفييت بما تم فعلا، ولمحاولة إزالة أسباب التوتر. وبعد انتهاء زيارته إلى موسكو جاء إلى مكتبي عدد من سفراء الدول الاشتراكية بالقاهرة وعلقوا قائلين بأن تلك الزيارة لم تسفر عن أي تغيير في قناعة القادة السوفييت من أن مصر قد أصبحت تضع ثقتها كاملة في الولايات المتحدة، بناء على وجود تصور مصري بأن هناك تغيراً في السياسة الأميركية، وفي نفس الوقت فإن مصر تبتعد عن أصدقائها الحقيقيين الذين ساندوها لسنوات طويلة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

وقد دعا الرئيس السادات إلى اجتماع قمة مصغر بالقاهرة يضم الملك فيصل والرئيس حافظ الأسد والرئيس هواري بومدين وذلك بهدف إعادة النظر في وقف ضخ البترول إلى الولايات المتحدة. ولكن الرئيس حافظ الأسد طالب بأن يتم الاجتماع في الجزائر وكان السبب في ذلك كما أوضحه لي الرئيس الأسد فيما بعد، انه خشي من أنه إذا حضر إلى القاهرة في ذلك الوقت، أن يتصور البعض إنه يؤيد الاتفاق المنفصل الذي وقعته مصر مع إسرائيل.

وهكذا، فقد تم الاجتماع بالفعل في الجزائر من ١٢ إلى ١٤ فبراير وتقرر تأجيل مؤتمر وزراء البترول، الذي كان سيتم انعقاده في ليبيا يوم ١٤ فبراير،

وإزاء معارضة الرئيس الأسد لإعادة ضخ البترول للولايات المتحدة، قرر الرؤساء إيفاد وزيري خارجية السعودية ومصر إلى باريس لمقابلة الرئيس بومبيدو، ثم السفر إلى واشنطن لحث الرئيس نيكسون على إنهاء فض الاشتباك في الجولان حتى يمكن الاستجابة لطلبه بإعادة ضخ البترول للولايات المتحدة، على أن يعقب ذلك مباشرة العمل من أجل تحقيق الحل السلمي الشامل.

وكان قد تقرر عقد مؤتمر إسلامي في باكستان في ٢٢ فبراير، وكانت تلك مناسبة يلتقي فيها الملوك والرؤساء العرب. وهكذا سافرت إلى لاهور يوم ٢١ فبراير لحضور المؤتمر. وعندما اجتمعت مع الرئيس السادات يوم ٢٣ فبراير، ناقش معي موعد مؤتمر القمة العربي القادم، حيث تقرر في الاجتماع الأخير بالجزائر أن يكون اجتماع القمة التالي في شهر إبريل ١٩٧٤. وطلب الرئيس السادات تأجيل هذا المؤتمر إلى شهر سبتمبر بدلاً من إبريل، حتى يتم التوصل إلى اتفاق الفصل بين القوات على الجبهة السورية وبالتالي استئناف ضخ البترول إلى الولايات المتحدة.

وعندما اجتمعت مع الرئيس الجزائري هواري بومدين في نفس اليوم أشرت إلى اقتراح الرئيس السادات بتأجيل القمة العربية بينما يرى الرئيس حافظ الأسد انعقاد المؤتمر في موعده، علق الرئيس بومدين بقوله انه تحدث مع الرئيس السادات عن أهمية المحافظة على الارتباط بين مصر وسوريا، وإن الانقسام بينهما سوف يؤدي إلى انقسام الأمة العربية كلها. وقال لي الرئيس بومدين إنه يرى أن يتم اجتماع القمة العربية في موعده ثم ذكر انه بالنسبة للبترول فإن القرار الأخير المتفق عليه في اجتماع القمة المصغر بالجزائر هو استئناف ضخ البترول إلى الولايات المتحدة، بعد أن تعمل الولايات المتحدة على إتمام فض الاشتباك في الجولان.

وعندما اجتمعت مع الرئيس السوري حافظ الأسد في ٢٤ فبراير أشرت إلى الخلافات بين مصر وسوريا وأهمية حصرها في هذه المرحلة الدقيقة، ثم تناولت اقتراح الرئيس السادات بتأجيل القمة العربية.

ورد الرئيس الأسد قائلاً، إنه قد تعاون مع الرئيس السادات بكل قوة وإخلاص وإنه كان يتوقع بعد أن دخلا الحرب سوياً أن يستمرا في موقفهما الموحد في الاتجاه نحو السلام، ولذلك فإنه قد فوجىء تماماً بإعلان الرئيس السادات عن

فض الاشتباك على الجبهة المصرية تاركاً سوريا خلفه برغم اتفاقهما على أن يكون فض الاشتباك على الجبهتين.

وأضاف الرئيس الأسد إنه كان قد تم الاتفاق بين مصر وسوريا على أن يحضرا سوياً مؤتمر جينيف بعد أن يقوم كيسنجر بتحقيق وعوده للرئيس السادات بإجراء فصل القوات في الجبهتين المصرية والسورية. ولكن عندما حضر كيسنجر إلى سوريا تبين من حديثه أن موضوع الفصل بين القوات على الجبهة السورية غير وارد حالياً، ومن هنا امتنعت سوريا عن حضور مؤتمر جينيف، وكان من المفروض أن تمتنع مصر عن حضور المؤتمر تضامناً مع سوريا. وبالنسبة لتبادل الأسرى مع إسرائيل فقد كانت سوريا ترى ألا يتم ذلك قبل التوصل إلى الاتفاق النهائي وإنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، ولكن الرئيس السادات اختلف مع سوريا بهذا الشأن أيضاً.

وأضاف الرئيس حافظ الأسد قائلاً، إنه لا يجوز أن نفرط بما في أيدينا من أسلحة للضغط، مقابل وعود غامضة من كيسنجر وتفاديه الالتزام بالحل السلمي النهائي. فلقد ذكر لي كيسنجر مثلاً أن الفصل بين القوات هو خطوة نحو الحل النهائي، ولكنه في نفس الوقت رفض أن يقدم أي تأكيد بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن. ولقد كانت تلك الوعود الغامضة التي سمعتها من كيسنجر هي التي كررها في القاهرة. أما بالنسبة لموعد مؤتمر القمة العربي القادم فإنني أرى أن ينعقد في إبريل في موعده الذي سبق أن اتفق عليه الملوك والرؤساء العرب جميعاً في اجتماعهم بالجزائر أما إذا كان الرئيس السادات يخشى من أن أقوم بعرض خلافنا معه على مؤتمر القمة فإنني أعدك بألا يحدث ذلك بسبب رغبتي في استمرار الإرتباط مع مصر. وإنني أفضل مناقشة خلافاتنا مع الرئيس السادات، أما معه شخصياً أو في نطاق ضيق كالاجتماع الرباعي الذي تم مؤخراً بالجزائر.

وعندما استطلعت رأي الرئيس الأسد بالنسبة لمسألة استئناف ضخ البترول قال بأن الأمر متروك للدول صاحبة الشأن، وهي الدول العربية البترولية وسوريا لا تملك أن تفرض عليهم اتجاهاً بالذات ولكنها تعتمد فقط على إحساس الجميع بمسؤوليتهم القومية. ثم أضاف قائلاً، إنه يلاحظ أن القرار الأصلي كان هو عدم

ضخ البترول العربي إلى الولايات المتحدة قبل انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة. وبعد ذلك قبلنا بضخ البترول عندما يتم فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية، والآن فإن الرئيس السادات يطلب ضخ البترول اكتفاء بفض الاشتباك على الجبهة المصرية وحدها.

ولخص الرئيس الأسد خلافهُ مع الرئيس السادات بأنه ليس حول الأهداف ولكنه أساساً حول أسلوب التحرك، فالأسد يرى التمهل والسير تدريجياً وألا نسلم ما في أيدينا من أسلحة بدون مقابل، وفي النهاية ضرورة استمرار التحالف المصري السوري مهما حدث وعدم السماح لكيسنجر بزعزعة هذا التحالف.

وفي مساء نفس اليوم إجتمعت مع الملك فيصل، حيث علق قائلاً إنه لا يمانع في إستئناف ضخ البترول العربي إلى الولايات المتحدة ولكن بعد أن تفي الولايات المتحدة بتعهدها بفض الاشتباك على الجبهة السورية. وكان يقوم بجهد كبير من أجل المحافظة على وحدة الموقف بين مصر وسوريا.

وبمجرد عودة الملوك والرؤساء العرب إلى بلادهم، قام كيسنجر بزيارة دمشق للتباحث مع الرئيس الأسد، ثم توجه إلى إسرائيل، حيث بدأ في مفاوضاته لإنجاز فك اشتباك على الجبهة السورية، وهي جولة من المفاوضات انتهت بالفشل، بسبب إصرار إسرائيل على مواصلة احتلال مدينة القنيطرة السورية.

وفي نفس الوقت جاء إلى المنطقة أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتي فاجتمع مع الرئيس السادات يوم ٢ مارس وكانت مصر قد أعلنت في اليوم السابق عن عودة العلاقات الدبلوماسية رسمياً مع الولايات المتحدة. وكانت الشكوك بين كل من مصر والاتحاد السوفييتي قد تحولت إلى خلافات أساسية. وقد لخصها جروميكو في لقاء معي أثناء زيارته هذه في أنهم يرون أن عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر والولايات المتحدة قبل الوصول إلى حل سلمي هي إضعاف لموقف مصر، بل ولموقف السوفييت أيضاً المؤيد للمطالب العربية، خاصة وإن الولايات المتحدة لم تقدم أي دليل على نيتها لتحقيق الحل السلمي الكامل الذي يفي بالمطلب العربي الأساسي وهو الإنسحاب الإسرائيلي عن كافة الأراضي العربية المحتلة. وأشار جروميكو إلى موقف دول الكتلة الاشتراكية عندما قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل سنة ١٩٦٧ نتيجة للغزو الإسرائيلي وتأييداً للحق

العربي وإلى موقف مصر الآن من اعتمادها الكامل على وعود أميركية غامضة، وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن.

والواقع أنني لمست مدى حيرة السوفييت في تلك اللحظة بالنسبة للسياسة التي يجب عليهم اتباعها. فالاتحاد السوفييتي يرى أن مصر تتجه نحو إقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة وتبتعد بسرعة عن الاتحاد السوفييتي مما يضعف من الدور السوفييتي بالنسبة للقضية. وفي نفس الوقت لم يكن الاتحاد السوفييتي يستطيع أن يدير لمصر ظهره بعد كل الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الذي ساهم به وكان الاتجاه الوحيد المتاح أمام السوفييت للسير فيه هو الاستمرار في علاقته مع مصر، مع مراقبة تطورات الموقف خاصة وإن الدور السوفييتي قد تقلص واقتصر على المشاركة في رئاسة مؤتمر جنيف ومن ثم فلم يعد بإمكان الاتحاد السوفييتي التأثير على الأحداث بالنسبة لمصر، وإن كان قد احتفظ بعلاقته القوية مع سوريا.

وبسبب الخلافات بين مصر وسوريا فشل وزراء البترول العرب في التوصل إلى قرار عندما اجتمعوا في ليبيا يوم ١٣ مارس. فقد أصرت سوريا على تأجيل اتخاذ أي قرار بالنسبة لإعادة ضخ البترول إلى الولايات المتحدة إلا بعد التوصل إلى فض الاشتباك على الجبهة السورية. وقد أيدتها ليبيا في ذلك ورفضت أن يتم اتخاذ مثل هذا القرار في طرابلس. ولذلك قرر وزراء البترول العرب استئناف اجتماعهم في فيينا، وقرروا في ١٨ مارس رفع حظر البترول عن الولايات المتحدة، بينما رفضت كل من ليبيا وسوريا القرار. وقد كانت تلك الخطوة تمثل مكسباً كبيراً للولايات المتحدة، فقد كان نيكسون يطالب بها حتى لا يبدو وكأن الولايات المتحدة تعمل تحت ضغط الدول العربية مع تعهده بإنهاء اتفاقية فض الاشتباك على الجبهة السورية بسرعة.

وقد استأنف كيسنجر اتصالاته مع سوريا وإسرائيل في إبريل ومايو، وكان الموقف كما أوضحه لي الرئيس الأسد عندما قابلته في دمشق في ٦ مايو يتركز في أن علاقته مع السوفييت قد شابها بعض التوتر بسبب عدم استجابتهم السريعة لطلبات سوريا من الأسلحة وكذلك موقفهم بحضور مؤتمر جنيف، إلا أنها سرعان ما تحسنت، واستأنف السوفييت إمداد سوريا بطلباتها من الأسلحة كما وافقوا على تأجيل سداد الأقساط المستحقة لهم على سوريا.

وأضاف الرئيس الأسد أنه رفض توقيع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي، وأوضح للقادة السوفييت أن الصداقة لا تتم عن طريق الاتفاقيات وإنما عن طريق العمل الجدي والمصالح المشتركة، كما سبق أن رفض الأسد تواجد عسكريين سوفييت للعمل على الصواريخ سام - ٣، إلا أن هذا الموقف السوري تغير عندما أصبحت سوريا تواجه وحدها القوات الإسرائيلية.

واستأنف الرئيس الأسد حديثه بأنه من الضروري الاحتفاظ بصداقة السوفييت برغم تصرفاتهم غير المرضية أحياناً مما يجعله ينتقدهم بشدة ولكن بطريقة غير علنية. وأضاف الأسد أنه قد ألح على السوفييت بضرورة تحسين علاقاتهم مع الرئيس السادات، ولذلك فإنه لا يتفق مع الرئيس السادات في اتجاهه لابراز خلافه مع الاتحاد السوفياتي في نفس الوقت الذي ينمي فيه علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ويمتدح سياستها برغم عدم وجود أي إلتزام أميركي بالاتجاه نحو المطلب العربي الأساسي وهو انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية.

وأشار الرئيس الأسد إلى علاقات سوريا مع الولايات المتحدة، فقال ان تجارب الدول العربية مع الولايات المتحدة كانت مريرة. ومن غير المعقول أن نتصور أن الولايات المتحدة قد أصبحت فجأة صديقة لنا بمجرد سماع بعض الكلمات المعسولة التي يرددها كيسنجر أو نيكسون.

وذكر الرئيس الأسد أن كيسنجر قد تقدم له بمقترحات للفصل بين القوات في الجولان يتم بمقتضاها استمرار احتلال إسرائيل لقرى سوريا ولمدينة القنيطرة، مما جعله يرفضها على الفور. وأضاف الأسد إنه يرى انه لا يجوز مطلقاً أن يتم الاعتماد على الولايات المتحدة بالكامل في حل القضية وأن فكرة الفصل بين القوات لم تكن صائبة من البداية وكان من الأفضل الاستمرار في مواجهة إسرائيل على الجبهتين وإرغامها بذلك على مواصلة تعبئة مواردها البشرية. مما يشكل ضغطاً اقتصادياً ونفسياً عليها، ثم الدخول في مفاوضات سلام تستهدف التسوية الشاملة مباشرة وليس مجرد الانسحاب بضعة كيلومترات.

وتناول الرئيس الأسد الموقف على الجبهة المصرية فأوضح أن موضوع الجيب الإسرائيلي غرب القناة كان من الممكن القضاء عليه نهائياً أو على أقل تقدير فتح الطريق إلى مدينة السويس وإنهاء الحصار الإسرائيلي لها مما ينهي أيضاً حصار الجيش

المصري الثالث، وفي هذه الحالة فإن المجتمع الدولي كان سيرى هذا إجراءاً مصرياً مشروعاً لأن إسرائيل هي التي كانت قد خالفت قرار مجلس الأمن بعبورها لخط وقف إطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر.

واختتم الأسد تحليله للموقف قائلاً، إن الرئيس السادات لم يترك أمامه حالياً سوى مواصلة التفاوض من أجل تحقيق اتفاق لفصل القوات في الجولان.

وفي يوم ٨ مايو زارني وزير خارجية سوريا قبل أن يتوجه إلى مطار دمشق لاستقبال كيسنجر وأبلغني بأن إسرائيل قد أذاعت المشروع الذي يحمله كيسنجر إلى دمشق، وهو مشروع لا يمكن قبوله، فإسرائيل تصر على مواصلة احتلال مدينة القنيطرة، وانهم في هذه الحالة يفكرون في الدعوة لعقد مؤتمر طارئ للقمة العربية، وكذلك مطالبة الدول العربية بإعادة النظر في ضخها للبترول إلى الولايات المتحدة، وأن سوريا سوف تطرح هذا الموضوع أثناء الاجتماع المقبل لوزراء البترول العرب في أول يونيو.

وكان مجلس الجامعة العربية قد أصدر قراراً عندما اجتمع بتونس في شهر مارس بتأجيل مؤتمر القمة العربي إلى شهر سبتمبر بناء على طلب الرئيس السادات، على أن يعقد قبل هذا التاريخ إذا رأت سوريا ما يستوجب ذلك.

وقد غادرت دمشق إلى الكويت في نفس اليوم، ثم اتصلت في المساء بوزير خارجية سوريا، فتبين لي أن كيسنجر قد قدم لهم فعلاً المشروع الذي أعلنته إسرائيل وطلب مني توجيه الدعوة لعقد مؤتمر القمة.

وهكذا، فإنني أدليت بتصريح صحفي قبل منتصف الليل أعلن فيه أن سوريا قد طلبت رسمياً عقد مؤتمر للقمة.

وكانت سوريا تضغط بشدة من أجل الوصول إلى أفضل النتائج أثناء مفاوضاتها مع كيسنجر، الذي اعترف فيما بعد بأن سوريا أرهقته في مفاوضاتها إلى أن تم لها فعلاً تحقيق أفضل ما يمكن، فوقعت على اتفاق فصل القوات في جبهة الجولان يوم ٣١ مايو في جينيف.

وبالغت وسائل الإعلام الأمريكية بنجاح كيسنجر في إنجاز فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية، وعمّ التفاؤل عواصم العالم، على أساس أن

كيسنجر يسير نحو الحل الشامل باتباع سياسة جديدة أطلق عليها تعبير، الخطوة خطوة، وإنه حقق هذا النجاح الكبير بإتباعه لأسلوب التنقل السريع بين العواصم.

وكنت أستقبل يومياً في ذلك الوقت أعداداً كبيرة من الصحفيين والسفراء الأجانب الذين يحاولون استطلاع الموقف العربي. ومازلت أذكر كيف حضر لمقابلتي أحد السفراء وهو في شدة التفاؤل، وبعد حديثي معه خرج وقد ارتسمت على وجهه ملامح الحيرة. وكان تعقيبي في ذلك الوقت هو أن كيسنجر لن يحقق الحل السلمي باتباعه سياسة الخطوات التي يتحدث عنها. فما تم إنجازه حتى الآن هو مجرد العودة إلى وقف إطلاق النار، وهو نفس الموقف الذي كنا نواجهه قبل ست سنوات. فالدول العربية مازال عليها أن تطالب إسرائيل بالإنسحاب من كافة الأراضي العربية، وإسرائيل مازالت تعلن رفضها العودة إلى حدود ٥ يونيو ١٩٦٧. وما فعله كيسنجر طوال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٧٤ وبعد تنقلات درامية بين هذه العاصمة وتلك، هو مجرد تأمين وقف جديد لإطلاق النار، وعند خطوط مازالت بعيدة تماماً عن خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧. وكان الأجدر بكيسنجر أن يتقدم مباشرة نحو الحل السلمي الشامل وتكريس كل الجهود من أجل تحقيقه. أما الآن فقد ضاعت الفرصة ولن يستطيع بعدها تحقيق أي خطوات جدية من أجل السلام الشامل، فإسرائيل تتجه إلى أن تصبح أكثر قوة، وأكثر تعنتاً بفضل المساعدات الأميركية.

ومن ناحية الشكل فقد تبين للولايات المتحدة أن المفاوضات المباشرة التي كانت تؤيدها كمطلب إسرائيل هي أسلوب لا يمكن أن يكون مثمراً، وقد ثبت ذلك من تجربة المفاوضات عند الكيلو ١٠١ التي انتهت إلى الفشل بسرعة. وهكذا اضطر كيسنجر إلى العودة إلى رأينا الذي كنا نبديه بضرورة قيام طرف ثالث بإجراء المفاوضات مع الأطراف المعنية، وهو الأمر الذي بغيره لم تكن تنجح مفاوضات فض الاشتباك. وقد كان هذا هو نفس الأسلوب الذي اتبعه السفير يارنج، إلا أنه لم يجد مساندة فعّالة له في حينها من الولايات المتحدة، فلم يستطع إنجاز مهمته.

وكان من المفترض أن تكون الخطوة التالية هي التوجه إلى جينيف لعقد مؤتمر السلام، بعد أن تم تأمين وقف إطلاق النار والفصل بين القوات المتحاربة في الجبهتين المصرية والسورية. وعندما التقيت مع السكرتير العام للأمم المتحدة، المستر كورت فالدهايم، في مقديشيو يوم ١٢ يونيو أثناء انعقاد مؤتمر القمة

الأفريقي، أوضح لي أن هناك خلافاً بين الأطراف المعنية حول التوقيت المناسب لعقد المؤتمر. فإسرائيل ترى أنها تحتاج إلى وقت للتفكير في الخطوة التالية، ومن ثم ترى عدم انعقاد المؤتمر قبل شهر سبتمبر. والولايات المتحدة تؤيد إسرائيل في ذلك. أما سوريا فترى ضرورة الإسراع في هذه الخطوة والتوجه إلى جينيف في أسرع وقت، ويؤيدها في ذلك الاتحاد السوفياتي، الذي يرى عدم فقدان سرعة الإندفاع والتوجه إلى جينيف على الفور. أما مصر فترى الانتظار إلى ما بعد مؤتمر القمة العربي الذي سينعقد في شهر سبتمبر حتى يمكن للدول العربية التفاهم على الخطوات المقبلة. أما الأردن، وقد حضرت مؤتمر جينيف الأول، فإنها تطالب أولاً بعقد اتفاق للفصل بين القوات على الجبهة الأردنية تنسحب إسرائيل بمقتضاه لمسافة تتراوح بين ٨ و ١٠ كيلومترات من نهر الأردن.

وكانت إسرائيل قد رفضت إجراء فض اشتباك مع الأردن، وتمسكت بمشروع إيجال آلون، الذي يقضي باستمرار احتلال إسرائيل لمواقع على نهر الأردن في ظل أي حل سلمي يتم التوصل إليه. وقد حاول الملك حسين كثيراً أثناء زياراته واتصالاته المستمرة مع واشنطن، وأثناء مباحثات كيسنجر معه في عمان، أن يحقق اتفاقاً لفض الاشتباك مع إسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة لم تقدم له أي عون. ولقد كان كيسنجر في سبتمبر ١٩٧٠ يعلن أنه يقف بجانب الأردن باعتبارها دولة صديقة، وذلك عندما اختلفت مع دولة عربية أخرى هي سوريا ومع المقاومة الفلسطينية بل وصل الأمر في حينها إلى حد أن هددت الولايات المتحدة باستخدام القوات الأميركية ضد سوريا. ولكن الآن، عندما اختلفت الأردن مع إسرائيل وقف كيسنجر ببساطة إلى جانب إسرائيل، ورفض أن يؤيد الأردن في سعيها لاسترداد عشرة كيلومترات فقط من الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل.

وهنا تبرز التناقضات في السياسة الأميركية، فهي تعلن عن موقفها بضرورة قيام ارتباط بين الضفة الغربية وبين الأردن وذلك للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية، وكان مما يخدم هذه السياسة إتاحة الفرصة للملك حسين باسترداد هذا الجزء البسيط من أراضي الضفة الغربية إلا أن الولايات المتحدة رفضت مطلب الملك حسين انصياعاً لرأي إسرائيل.

وقد ذكرت لفالدهايم انني أسمع نغمة تفاؤل قوية، وخصوصاً في العواصم الغربية، بغير أن أدري مصدرها وبرغم إيماني بعدم صحتها. وقد رد فالدهايم بأن

وسائل الإعلام الغربية تبشر بالحل النهائي قبل نهاية عام ١٩٧٤، وإن ذلك الأمر يزعجه أيضاً لأنه يرى أن الحل النهائي مازال بعيداً، وإن ما تم تحقيقه حتى الآن ليس سوى خطوة صغيرة، والطريق مازال طويلاً وشاقاً.

وخلال مؤتمر القمة الأفريقي إلتقيت مع الرئيس الجزائري بومدين. وكان يرى أننا قد وصلنا إلى مرحلة تحتاج منا إلى التوقف لمناقشة الخطوات العربية المقبلة، وأبدى خشيته من التقارب غير المدروس مع الولايات المتحدة، والذي يمهد لها الطريق للسيطرة. على المنطقة كلها. وقال بومدين إنه يلاحظ أن السياسة الأميركية الحالية تعمل على سحب كافة الأسلحة من أيدينا، بل وتعمل على إضعافنا، وفي نفس الوقت فإننا تركنا علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتي، مشيراً بذلك ألى العلاقات المصرية السوفييتية التي تزداد سوءاً وكان يرى إن من الضروري تعديل هذا الموقف قبل فوات الأوان لأننا في النهاية سنصاب بأفدح الأضرار من جراء عدم التوازن الذي نسير نحوه بطريقة غير مدروسة.

وقد أكد الرئيس بومدين على إنه لا يعترض على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، ولكن بشرط أن يتم ذلك في نطاق المصالح المشتركة، وبدون أن نخسر الاتحاد السوفييتي بعد كل الدعم الذي أعطاه لنا منذ عدوان عام ١٩٦٧.

وكان الرئيس بومدين يشير في ذلك إلى تصريحات الرئيس السادات في شهر إبريل، التي وجه فيها الكثير من النقد العلني للاتحاد السوفييتي، وأعلن فيها قراره بتنويع مصادر السلاح الذي تحصل عليه مصر، كما ذكر أن هناك اتصالات يجريها كيسنجر بين مصر وإسرائيل لإجراء اتفاق جديد يقضي بإنسحاب القوات الإسرائيلية لمسافة صغيرة أخرى في سيناء. وقد علق الرئيس بومدين بأن مثل هذا الاتجاه سوف يعطل انعقاد مؤتمر جينيف ويؤخر وصول العرب إلى الحل النهائي.

ولقد تحققت فيما بعد مخاوف الرئيس بومدين فعلاً بالنسبة لتعطل الحل النهائي أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد كان يؤمن دائماً إنه مهما تلكأ السوفييت في تقديم بعض الأسلحة إلى مصر أو سوريا، فإن الاتحاد السوفييتي هو في النهاية الدولة الوحيدة التي يمكنها تقديم الأسلحة اللازمة لنا لمواجهة السلاح الأميركي الذي تحاربنا به إسرائيل.

وخلال شهر يونيو قام الرئيس الأميركي نيكسون بزيارة للمنطقة، وقد

أحاط زيارته بدعاية ضخمة، وجاء معه بالمئات من المساعدين ورجال الإعلام. وقد أعد له الرئيس السادات استقبالاً ضخمًا في كلّ من القاهرة والإسكندرية، الأمر الذي أسعد نيكسون كثيراً حيث كانت مشاكله الداخلية بسبب فضيحة ووترجيت قد بلغت الذروة.

وخلال زيارة نيكسون لمصر والسعودية وسوريا والأردن أعلن إلتزام الولايات المتحدة بتحقيق الحل الشامل في الشرق الأوسط. وفي بيانه المشترك مع الرئيس السادات الذي صدر في ١٤ يونيو أكد نيكسون أن السلام الدائم والعادل يرتكز على التنفيذ الكلي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأنه يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لشعب فلسطين.

وفي نهاية ذلك الشهر تم لقاء قمة بين نيكسون وبريجينيف إنتهى إلى بيان مشترك أكد فيه ما جاء في البيان المشترك المصري الأميركي.

وكانت زيارة نيكسون للشرق الأوسط هي آخر محاولة من جانبه للتأثير على الشعب الأميركي بهدف الاحتفاظ بمنصبه في مواجهة فضيحة ووترجيت، إلا إنه اضطر إلى الإستسلام في النهاية، وأعلن إستقالته في ٨ أغسطس.

وعندما حل محله جيرالد فورد في منصب الرئاسة، أعلن عن التزامه بمواصلة الجهود من أجل إقامة السلام في الشرق الأوسط واحتفاظه بهنري كيسنجر كوزير للخارجية.

وكان مؤتمر القمة العربي، الذي أصبح مقرراً عقده بالرباط في سبتمبر، قد اقترب. وبالرغم من الخلافات التي برزت طوال الأشهر الأخيرة بين مصر وسوريا، إلا أن كلا البلدين قد عمل على عدم توسيع شقة الخلاف.

ونتيجة لتدهور العلاقات المصرية السوفييتية، طلب الاتحاد السوفييتي تأجيل الاجتماع المقرر عقده في موسكو بين اللجان الوزارية من البلدين للنظر في العلاقات الثنائية وكان الغرض من هذا اللقاء التمهيد لعقد اجتماع قمة بين الرئيس السادات وبريجينيف.

وقد تبين أن زيارة جروميكو للقاهرة في مارس ١٩٧٤ لم تنجح في تحسين العلاقات بين البلدين، ثم ازداد التوتر مرة أخرى في إبريل عندما أعلن الرئيس

السادات عن تنويع مصادر السلاح، وذلك بعد أن وجه النقد العلني الحاد إلى الاتحاد السوفييتي ولذلك جاء تأجيل السوفييت للاجتماع الوزاري تعبيراً عن تردي العلاقات بين البلدين، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات الأمريكية المصرية تزداد توثقاً وبسرعة كبيرة.

وكان لانعقاد مؤتمر القمة العربي المقرر بالرباط أهمية بالغة في نظري لدعم التضامن العربي، وبالتالي التفاهم حول العلاقات العربية مع الدولتين العظميين، وهي العلاقات التي بدأت الدول العربية تختلف حول دورها وحدودها، وأصبح الصراع الأمريكي السوفياتي ينعكس سلباً على العلاقات العربية، بحيث أصبح تدعيم هذه العلاقات أمراً جوهرياً قبل التوجه مرة أخرى إلى مؤتمر جينيف.

وفي نفس الوقت كنت أسعى في تلك الفترة إلى تدعيم العلاقات العربية الأوروبية من ناحية، وكذلك العلاقات العربية الأفريقية من ناحية أخرى. ولذلك توجهت إلى باريس في ٣١ أغسطس حيث التقيت هناك مع الشيخ صباح وزير خارجية الكويت الذي كان يرأس مجلس الجامعة، واجتمعنا سوياً مع سوفانيارج ويزر الخارجية الفرنسي، بغرض وضع الحوار العربي الأوروبي موضع التنفيذ.

وكان موضوع تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر السلام بجنيف هو من بين الموضوعات التي تحتاج إلى الاتفاق عليها قبل مؤتمر القمة العربي، ولذلك فقد تم عقد اجتماع بالقاهرة في ٢ سبتمبر بين وزيري خارجية مصر وسوريا وممثل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اتفق المجتمعون على ضرورة اعتبار منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وسارعت الحكومة الأردنية بإصدار بيان تعلن فيه بأنه في حالة موافقة مؤتمر القمة العربي، المقرر انعقاده بالرباط على ذلك، فإن الأردن لن تكون لها أية صلة مباشرة بالقضية الفلسطينية.

وعندما انعقد مجلس الجامعة العربية بالقاهرة في ٢ سبتمبر تم الاتفاق على عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمر الذي يتيح للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التحدث باسم فلسطين أمام الجمعية العامة كما تقرر أن تبدأ أعمال مؤتمر القمة بالرباط في ٢٦ أكتوبر.

وهكذا كانت هناك موضوعات عديدة أمام الملوك والرؤساء العرب عندما بدأوا اجتماعاتهم فعلاً في الرباط. وفي تقريري عن الوضع السياسي الذي قدمته

في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة العربي يوم ٢٦ أكتوبر تناولت الموقف القائم بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، فقلت، إن أهداف إسرائيل التوسعية لم تتغير، وإن الاتفاقية الوحيدة التي تسعى إليها إسرائيل هي الاتفاقية التي يستسلم فيها العرب للأهداف الإسرائيلية. أما غيرها من الاتفاقيات فهي توقعها لتنقضها عندما تجد أن الطريق ممهد لعدوان جديد، أما الدرس الذي تحاول إسرائيل الخروج به من معركة رمضان فهو المزيد من الاستعداد العسكري لحرمان العرب من تحرير راضيهم وتثبيت أقدامها في الأراضي العربية التي تحتلها، وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مازالت ترتكز على دعم إسرائيل ومساندتها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والمساعدات التي تلقتها إسرائيل بعد أكتوبر ١٩٧٣ تفوق أضعافاً مضاعفة اية مساعدات تلقتها إسرائيل قبل ذلك التاريخ.

ثم أضفت قائلاً، إن الهجوم الذي تشنه الولايات المتحدة بحجة إرتفاع أسعار البترول وتهديد وسائل الإعلام الأميركية باستخدام القوة لاحتلال موارد البترول، هذا الهجوم لا يمكن تجاهل دور الصهيونية الأمريكية فيه، وهو دور يقوم على تشويه الحقائق ويستهدف إثارة الرأي العام العالمي ضد العرب.

ثم لخصت بعد ذلك خطة العمل اللازمة لضمان أمن العالم العربي فقلت إنها تستلزم وحدة السياسة العربية وزيادة القدرات العسكرية لدول المواجهة وكذلك للدول العربية الأخرى والتنسيق العسكري بين الدول العربية ودعم منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة القاعدة العربية للصناعات الحربية وإنشاء صندوق للمعونة الفنية للدول الأفريقية.

وفي اليوم التالي تحدث الملك حسين وأثار مشكلة تمثيل الفلسطينيين، واعترض على القول بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبنى اعتراضه على أساس أن أكثر من نصف سكان الأردن هم من أصل فلسطيني، ولذلك فهو يؤيد إعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، ولكن ليس الممثل الوحيد.

وأوضح الملك حسين إنه في حالة اعتبار المنظمة الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني فإن الأردن لن تستطيع الاشتراك في مؤتمر جنيف أو في أية مفاوضات أو نشاط دولي شاركت فيه من قبل بسبب قبولها للقرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ الصادرين

عن مجلس الأمن، لأن الأردن في هذه الحالة سوف تصبح في موقع غير معترف به من جانب الدول العربية. أما في حالة الاعتراف للأردن بدوره في التفاوض فإنه سيعمل من أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس. وبالنسبة للضفة الغربية فإن الأردن يتعهد بعد تحريرها بأن يترك الاختيار لأبنائها ليقرروا المصير الذي يريدونه بحرية تامة وتحت إشراف دولي محايد. وأضاف الملك حسين أن الجدل حول مستقبل الضفة الغربية ليس له ما يبرره قبل أن يتم استخلاصها من أيدي الاحتلال الإسرائيلي.

ثم تحدث السيد ياسر عرفات، فأشار إلى قرار مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد بالجزائر في العام السابق، واعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وأضاف أنه متمسك بذلك القرار ولا يعتقد أن الملوك والرؤساء يريدون التراجع عنه.

وتحدث الملك حسين مرة أخرى فقال، في بعض لقاءات لنا مع إخواننا كان يقال لنا بأنه يجب أن تكون هناك حلول وسط، وأن الأمور ليس من الضروري أن تبقى اما سوداء أو بيضاء، فهناك ألوان رمادية، ولكن في مسألة مصيرية، وفي قضية بهذا المستوى لا يجوز أن تكون هناك حلول وسط. ولا أملك بأي شكل من الأشكال إذا كنت سأكون طرفاً في أي بحث سياسي لاسترجاع الأرض أن أتحرك إلا وإخواني في الصورة بالنسبة لهذه الحالة، وإلاّ إذا كانوا معي ودعموني إلى أقصى الحدود.

وتحدث السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق ورئيس وفد العراق بالمؤتمر، فتناول المتغيرات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وقال ان البعض في العالم العربي يعتقد أن المرونة في التعامل السياسي الدولي ضرورية في هذه المرحلة حتى لا نخسر الرأي العام العالمي. وأنا أقول، وبقناعة، إن الرأي العام العالمي لم نكسبه بسبب المرونة السياسية بالدرجة الأولى. لقد كنا مرنين سياسياً قبل حرب رمضان أكثر مما نحن عليه الآن في الوقت الحاضر. ومع ذلك لم يكن الرأي العام العالمي بهذا المستوى الذي هو عليه في تأييد العرب في حقوقهم المشروعة. لقد كسبنا الرأي العام العالمي بحرب رمضان. وحرب رمضان لا أعني بها الجانب العسكري فقط وإنما الحرب ومستلزماتها من الجانب العسكري والاقتصادي والنفط بوجه خاص. والأهم من كل هذا هو تضامن العرب معاً على

شعار القتال والتحرير. والآن في الأمم المتحدة فقد صوتت ١٠٥ دول لصالح حضور منظمة التحرير الفلسطينية للأمم المتحدة، وهذا قرار كبير في الحسابات العملية والسياسية والمبدئية.

وانتهى صدام حسين إلى إنه يرى أن كل شبر من فلسطين يتحرر تقام عليه سلطة فلسطين، ويقوم العرب برعاية سلطة فلسطين هذه اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بقرارات خاصة من إجماع على هذا المستوى.

وعاد الملك حسين إلى الحديث فقال، إن الهدف الآن ليس هو خلافاً حول التمثيل، وإنما ما هو السبيل الأمثل لإنقاذ الأرض واستعادتها وإنقاذ الحق. وبالنسبة للشخصية الفلسطينية فإنني مؤمن بوجوب إبرازها، ومؤمن بهذا إلى أبعد الحدود، وأتبنى هذه الفكرة وأدافع عنها على كل شبر يحرر من الأرض، ولكن، كيف نصل إلى هذا؟ إن أردتم أن نذهب إلى جنيف فهذا رأيكم، وإن أردتم أن نتخذ الموقف الآخر ويتحمل الأخوة عنا المسؤولية فنحن معكم.

وتحدث الرئيس هواري بومدين، فقال، إن الصمود العربي الحقيقي قد بدأ في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، وذلك عندما رفض العرب كل الحلول التي تقدمت بها الولايات المتحدة، وكان هناك زعماء عرب يستطيعون إيجاد المبررات الكافية لقبول تلك الحلول الاستسلامية، على اعتبار أن هزيمتنا كانت فادحة ولا بد من دفع ثمن سياسي لتلك الهزيمة. ولكن هذا لم يحدث، وتمت مقاومة كل الضغوط الضخمة التي تعرض العرب لها عسكرياً وسياسياً من الولايات المتحدة وإسرائيل.

ثم تناول الرئيس بومدين حرب أكتوبر، وقال إنها تمخضت عن نتيجتين. فأولاً، أثبتت إن العرب قاتلوا، وثانياً، إن العالم، ولأول مرة بدأ ينظر إلى العرب، ليس كمجموعة مهملة مشتتة مفككة الأوصال، ولكن كرقعة أرضية متصلة ولها روابط كثيرة تربط بين جميع أجزائها وأطرافها، وربما قد ساعد في ذلك قضية الطاقة.

وقال الرئيس بومدين إن فلسطين قد تكون بمثابة الأساس الصلب بالنسبة للعلاقات العربية، فتجمع الشمل، وقد تكون المفجر الذي يشتت الشمل العربي، ونحن نسعى لجمع الشمل لا لتشتيته. ولا بد من رفع الوصاية عن الشعب الفلسطيني، وليتحمل أبناء فلسطين مسؤولياتهم التاريخية.

ثم قال الرئيس بومدين إن الأوضاع الدولية الحالية مناسبة للقيام بعمل دولي يؤدي إلى تحريك وتطوير القضية الفلسطينية إلى أبعد حدود ممكنة. وإذا لم نستغل هذه الفرصة، وأقول ابتداء من آخر هذه السنة. والسنة القادمة ١٩٧٥، فإن القضية الفلسطينية وكل القضايا الأخرى سوف تتجمد إلى سنة ١٩٧٧.

وقال الرئيس بورقيبة، إن إسرائيل تتعلل في رفضها التفاوض مع المنظمة بأن المنظمة مجرد قطاع طرق، ولكن نفس الشيء كان يقوله الاحتلال الفرنسي عن جبهة التحرير الجزائرية، وإذا كانت إسرائيل تتكلم عن الإرهاب، فإنهم هم الذين كانوا يمارسون الإرهاب ويكفي أنهم قتلوا الكونت برنادوت مندوب الأمم المتحدة.

وتحدث الرئيس السوري حافظ الأسد فقال، إن بعض الأخوة ينطلقون في المناقشة وكأن الضفة الغربية بين أيدينا، وقرار إسرائيل بتسليم الضفة يتوقف فقط، على قرارنا لمن سنعطي هذه الضفة، ولذلك نبحث ما إذا كنا نعطيها للمنظمة أو للأردن.

وأضاف الرئيس الأسد قائلاً: إن حرب تشرين - أكتوبر، حدث عظيم في تاريخ العرب الحديث. ومع ذلك فحرب تشرين لم تحسم الأمر نهائياً لمصلحتنا. ولقد وضعنا أقدامنا على بداية الطريق الصحيح، ولكن علينا أن نتابع السير، بجرأة وبثبات وبحساب وبدون تردد على هذا الطريق، وهو الطريق الصحيح، يجب أن ننطلق من أننا في صميم المعركة، وهذه المعركة بحاجة إلى أسلحة متنوعة، وعلينا أن نوفرها، ومن أهم هذه الأسلحة وأداتها الأساسية والرئيسية هو التضامن والتماسك العربي.

وتناول الرئيس الأسد علاقة العرب الحالية بالقوتين العظميين، وقال ان وقوف الولايات المتحدة إلى جانب العدو الإسرائيلي لا يجب أن يخيفنا، كما انه لا يجب أن يمنعنا أيضاً من بذل الجهد لكسب صداقتها وتحييدها. ولكن الخطير في الموضوع هو أن نتصور إن أي جهد بذلناه أوَ نبذله غداً لتحييد الولايات المتحدة معناه انها قد أصبحت صديقة لنا وتخلت عن إسرائيل.

ثم قال، لقد قلت لكيسنجر إننا لو كنا أجرينا الفصل بين القوات، نحن ومصر، في وقت واحد، لحققت مصر وسوريا أكثر مما حققنا بكثير، ولقد قلت له هذا القول في معرض مناقشتي معه عن محاولة تقوم بها الولايات المتحدة مجدداً لتحقيق

اتفاق جزئي جديد في سيناء. فلأن الخطوة الأولى لم تحقق الانفصال بين مصر وسوريا، لأننا بقينا مع بعضنا، فإنهم الآن يعودون إلى المخطط مرة أخرى لأنه لا يوجد أمامهم طريق غيره، طريق خلق الثغرات. ولقد قلت لكيسنجر إنه إذا كان صحيحاً ما تقوله من أنكم لستم مع تفتيت الصف العربي، فنحن نطلب منكم ألا تقوموا بجهود منفردة. لأنها تستهدف ضرب مصلحة العرب في كل قطر عربي بلا استثناء.

ثم قال الرئيس الأسد. إن تمسك الولايات المتحدة بأن تبقى الضفة الغربية مع الملك حسين ليس محبة فيه إطلاقاً، بل هم يطمسون القضية الفلسطينية وقضية الشعب الفلسطيني. لهذا السبب فإن الولايات المتحدة وإسرائيل تستميتان لكي لا يتم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك يجب التمسك بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وهذا لا يقلل مطلقاً من دور أية دولة عربية.

وتحدث في اليوم التالي الرئيس أنور السادات فأشار إلى اقتراحه بإقامة حكومة فلسطينية تتولى مسؤولياتها إزاء الشعب الفلسطيني، وأضاف ان المعركة طويلة وتعتمد على صمود اقتصادي وسياسي وصمود عسكري بالدرجة الأولى، واليوم الذي سنغفل فيه عن قوتنا العسكرية ستستطيع إسرائيل أن تغير مجرى الأحداث أو تمتص النصر الذي حدث كي تأخذ المبادرة من أيدينا مرة أخرى.

وأضاف الرئيس السادات قائلاً: إننا سنسمع في الفترة القادمة تصريحات كثيرة من المسؤولين الإسرائيليين، ومن الأميركيين، ومن جهات كثيرة، تريد أن تحدث فرقة بين العرب. وكل رجائي اننا، بهذا الجمع وبهذه الروح التي عملنا بها حرب أكتوبر لأننا جميعاً شركاء فيها، نتلقى هذا ونضعه جانباً، وهناك أساس واضح ننطلق منه حددناه في مؤتمر الجزائر، انه لا تفريط في شبر من الأرض ولا مساومةولا مهادنة في حقوق شعب فلسطين، وحقه في تقرير مصيره بنفسه.

وقال الرئيس السادات إنه يوافق على الرأي الذي قيل من إنه على الفلسطينيين، أن يأخذوا كل شبر يحصلون عليه من الأرض، حتى ولو أتى به كيسنجر أو الشيطان، فليكن، أيا ما كان، لتقوم مرة أخرى كلمة فلسطين، التي زيفت فيها إسرائيل الوقائع فقالت في تصريحاتها إنه لم يكن هناك شيء اسمه فلسطين ولا شعب فلسطين.

وقال صدام حسين. إننا من المؤمنين بأن هذه الجبهات يجب أن تدعم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. ومن غير المعقول أن يطلب من مصر أن تقاتل وتحرر أرض فلسطين ونتركها تموت جوعاً، لأن المعونة التي استلمتها مصر من الدول العربية حسب علمي هي ٦٥٠ مليون دولار، وحاجة شعب مصر من القمح ٧٠٠ مليون دولار. ونحن الآن أغلبنا لدينا من الأموال ما نستطيع به أن ندعم الجبهات، ولدينا من القدرة ما نستطيع أن نوفر مثل هذا الدعم، أما بالنسبة للمعركة فهنا تزداد مسؤولياتنا، وتزداد مسؤولية الدعم الذي يجب أن نفي به.

وتحدث الملك فيصل فقال: إن من واجب كل دولة عربية أن تقف بجانب اخوتها المكافحين الذين يجاهدون في سبيل الله ثم في سبيل حماية الشعب العربي من الاعتداءات الصهيونية. فيجب أن نبذل كل ما في إمكاننا لمساعدة اخواننا بأية وسيلة كانت. فهذا هو واجبنا جميعاً. وليس هناك شك في أن الدول المنتجة للبترول عليها واجب أكبر لأن مواردها أكثر من الآخرين.

وبعد مناقشة موضوع الدعم تقرر الأخذ باقتراح مجلس الدفاع المشترك، وهو تخصيص مبلغ الـ ٢٣٥٠ مليون دولار لدعم مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير وعلى أن يحدد نصيب كل دولة بعد ذلك في اجتماع يعقده وزراء المالية العرب.

إلا أنني تحدثت مع الملك الحسن بعد هذا الاجتماع باعتباره رئيساً للمؤتمر وذكرت له بأنه لكي يكون القرار عملياً وسريع التنفيذ فليست هناك حاجة لانتظار اجتماع جديد لوزراء المالية العرب من أجل أن تحدد كل دولة الحصة التي ستدفعها من الدعم ولذلك يحسن أن تتم هذه الخطوة الآن، وقبل انتهاء مؤتمر القمة.

وفعلاً، طرح الملك الحسن الموضوع في الجلسة التالية، فقرر الملك فيصل أن تدفع السعودية ٤٠٠ مليون دولار، وقرر أمير الكويت دفع ٤٠٠ مليون دولار أيضاً وأعلن الشيخ زايد دفع الإمارات ٣٠٠ مليون دولار. والشيخ خليفة حاكم قطر ساهم بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، والسيد صدام حسين ١٠٠ مليون دولار عن العراق، والأمير عيسى بن سلمان حاكم البحرين أربعة ملايين دولار، وسلطنة عُمان ١٥ مليون دولار.

وكان هذا يعني أن المساهمات التي تقررت فعلاً تبلغ حوالي ١٣٧٠ مليون دولار، بينما هناك دول مازالت مستعدة للمساهمة وإن لم تحدد بعد أنصبتها، سواء

للرجوع إلى رؤسائها أو لميزانياتها، ومن بينها الجزائر وتونس والمغرب وليبيا.

وهكذا تقرر توزيع المبلغ الذي تمت المساهمة به فعلاً على النحو التالي: ٥٧٥ مليون دولار لمصر، و٥٧٥ مليون دولار لسوريا، ١٧٠ مليون دولار للأردن، ٥٠ مليون دولار لمنظمة التحرير. وأصبح في حكم المتفق عليه أنه في حالة اكتمال المساهمات جميعاً، فإن نصيب مصر سيكون ألف مليون دولار ولسوريا ألف مليون دولار و٣٠٠ مليون للأردن، و٥٠ مليوناً لمنظمة التحرير.

والواقع ان هذه الروح العالية من الإحساس بالمسؤولية التي تميز بها مؤتمر القمة بالرباط، كانت أروع صورة ممكنة للتضامن العربي. فبرغم أن دولاً عربية عديدة كانت قد ساهمت فعلاً عسكرياً ومالياً في المعركة بمجرد نشوبها قبل سنة، إلا أنها في هذه المرة أيضاً، عندما لمست التصميم من كلّ من مصر وسوريا على الاستمرار في المعركة والتمسك بالتضامن العربي ضد محاولات الوقيعة والتفرقة، قد تطوعت تلقائياً وبإحساس رائع من التضامن، بالمساهمة الجادة في تحمل أعباء المعركة القومية.

لقد انتهى المؤتمر إلى موافقة الملوك والرؤساء بالإجماع، بما في ذلك الملك حسين، على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ولقد ناقش مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط قضايا عديدة، واتخذ قرارات كان من أهمها عقد مؤتمر قمة عربي أفريقي مشترك، وزيادة رأسمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ودعم الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية، وإنشاء صندوق عربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية، والبدء في الحوار العربي الأوروبي، كما تقرر أن يكون مؤتمر القمة العربي التالي في الصومال خلال شهر يونيو ١٩٧٥.

وبقدر ما كان مؤتمر القمة في الرباط عام ١٩٦٩ فاشلاً، كان مؤتمر القمة السابع بالرباط هذه المرة ناجحاً إلى حد كبير. لقد أصبح واضحاً أن هناك إجماعاً عربياً على أهمية استمرار المعركة، ورفض الحلول الإنفرادية ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها رمزاً لحيوية القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وتأكد مصر

وسوريا بأن العالم العربي يقف بجانبهما ويساندهما إقتصادياً وعسكرياً حتى يتحركا من موقع القوة.

وأصبح الاتفاق واضحاً على أن الخطوة التالية هي: أما التسوية الشاملة في مؤتمر السلام بجنيف، أو العودة إلى المعركة.

وعندما طلبت من الملك الحسن أن يطلب من الملوك والرؤساء تأجيل سفرهم يوماً آخر حتى يمكن عقد جلسة ختامية لتلاوة القرارات، رأى الاكتفاء بالموافقات التي تمت على كل موضوع أثناء الجلسات المغلقة، وأسر لي بأن أجهزة الأمن المغربية تعاني من إرهاق وضغط شديدين طوال الأيام الماضية. وكان قد بلغنا أثناء المؤتمر أن هناك أخباراً عن محاولات لاغتيال بعض الرؤساء العرب أثناء المؤتمر. ثم زادت المخاوف عندما بلغنا انه قد تم العثور على سيارة نقل في إسبانيا تحمل أسلحة من مختلف الأنواع، وانه تبين أن وجهتها كانت هي المغرب. وهكذا رابط رجال الأمن المغربيون في كافة الطرق، وواصلت طائرات الهيلوكوبتر المغربية طيرانها طوال النهار فوق منطقة الاجتماع والطرق الموصلة إليها.

وقد عدت إلى القاهرة للاستعداد للسفر لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كان الملوك والرؤساء قد كلفوني بالاتصال بالسكرتير العام للأمم المتحدة وبرئيس الجمعية العامة من أجل عرض القضية الفلسطينية خلال شهر نوفمبر في الجمعية العامة.

وكانت القضية الفلسطينية تناقش أمام الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٧ وحذفت من جدول الأعمال في عام ١٩٥٢ واقتصرت بعدها المناقشة على موضوع اللاجئين الفلسطينيين سنوياً باعتبارها مشكلة إنسانية. ولذلك جاء ادراج القضية في نوفمبر ١٩٧٤ بناء على طلب الدول العربية وعدد كبير من دول العالم الثالث وصل إلى ٤٣ دولة، تطوراً جديداً بالنسبة للقضية في الأمم المتحدة.

ثم تقدمت الدول العربية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة يتلخص في أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بالقضية الفلسطينية وبدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة. وقد عارضت إسرائيل والولايات المتحدة هذا القرار ومع ذلك فقد حصل على ١٠٥ أصوات وهو نجاح ساحق لم يحدث من قبل.

وفي ١٣ نوفمبر ١٩٧٤ ألقى ياسر عرفات خطاب فلسطين أمام الجمعية العامة لأول مرة. وكان ظهوره أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة انتصاراً ضخماً لمنظمة التحرير وللقضية الفلسطينية، واعترافاً دولياً بها، وأصبحت المنظمة فيما بعد تشارك في جميع اللجان والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

ولقد تحول خطاب ياسر عرفات إلى مظاهرة سياسية ضخمة داخل الجمعية العامة، شارك فيها مندوبو معظم دول العالم، مؤيدين للحق الفلسطيني، ومنددين باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

وفي ٢٢ نوفمبر أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً أكدت فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية. وقد أيدت القرار ٨٩ دولة، بينما عارضته ثماني دول فقط، في مقدمتها إسرائيل والولايات المتحدة.

وفي نفس اليوم أصدرت الجمعية العامة قراراً آخر بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإشتراك في مداولاتها. وفي أعمال وجلسات كل المؤتمرات، بصفة مراقب. وقد صوتت لصالح هذا القرار خمس وتسعون دولة.

ولقد كان رد الفعل لهذه التطورات في إسرائيل عنيفاً للغاية، وصرح إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن إسرائيل سوف تتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية في ساحة الحرب فقط. وقد كان لهذا التصريح مجرد دلالة واحدة، ضمن دلالات عديدة على حقيقة لمستها إسرائيل جيداً، وهي إن الرأي العام العالمي أصبح يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

ولقد كان هذا الكسب الدولي الهام تتويجاً لأعمال وقرارات مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط، وخصوصاً ما تعلق منها بمنظمة التحرير الفلسطينية.

١٥

انهيار السلام الشامل

طفت على مسرح الأحداث في تلك الفترة صورة كيسنجر وتحركاته بين عواصم المنطقة، في مسرحية مأساوية لا تخلو من جانب العبث. كان هو مؤلفها ومخرجها وبطلها، طارحاً نفسه في صورة صانع السلام، بينما الواقع انه كان يبذر أينما توجه بذار الفتن والفرقة ويهدر كل ما بدا على السطح من فرص لتحقيق السلام.

وكانت أول فرصة سنحت لتحقيق السلام عند بدء حرب أكتوبر، فبدلاً من دعوة الأطراف لمؤتمر سلام يبحث التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ على جميع الجبهات، زادت النار اشتعالاً بالمعونة العسكرية الضخمة التي امدت الولايات المتحدة بها إسرائيل. وعندما توقف القتال وتم الفصل بين القوات المتحاربة في الجبهتين المصرية والسورية، لم تتحرك الولايات المتحدة مرة أخرى نحو السلام الشامل، وبذلك أهدرت فرصة أخرى جديدة.

ثم لاحت أمام الولايات المتحدة نقطة بداية أخرى يمكن الانطلاق منها، وذلك أثر زيارة نيكسون لمنطقة الشرق الأوسط في يونيو ١٩٧٤، حيث كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تجعل من تلك الزيارة والمناخ السياسي المصاحب لها نقطة إنطلاق جديدة نحو علاقات بناءة شاملة مع دول المنطقة تكفل التعاون من أجل تحقيق السلام الشامل. وقد جاء بعد تلك الزيارة اجتماع نيكسون مع برجينيف في أواخر يونيو والبيان المشترك الذي صدر عنهما في ٣ يوليو مؤكداً على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢، مع الأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع شعوب الشرق الأوسط. وكان البيان

يشير بذلك ضمناً إلى الشعب الفلسطيني. ومع ذلك فقد عجز نيكسون عن القيام بأية خطوة لتنفيذ ما ورد في ذلك البيان. وهكذا، فإنه عندما استقال في أغسطس وتولى جيرالد فورد الرئاسة، لم يتغير الوضع كثيراً، حيث كان فورد محدود الدراية بالسياسة الخارجية، كما انه كان معروفاً لدى الدول العربية بأنه من أصدقاء إسرائيل، ومن ثم فقد استمر كيسنجر في طريقه وأصبح صاحب الكلمة الأولى في الولايات المتحدة في قضية الشرق الأوسط. فنهج على سياسة أسماها «الخطوة الخطوة» وكانت في واقع الأمر قاصرة على الخطوات التي ترضى عنها إسرائيل بعد أن قيد سياسة الولايات المتحدة بمذكرة التفاهم التي قدمها لها في عام ١٩٧٢ والتي تفرض على الولايات المتحدة مناقشة أية مبادرة سياسية مع اسرائيل قبل الإقدام عليها.

ولذلك فإنه عندما وعد الملك حسين بإجراء فض اشتباك على الجبهة الأردنية على غرار الاتفاقيتين اللتين أبرمتا مع مصر وسوريا، عجز عن تنفيذ تعهده عندما رفضت إسرائيل الاتفاق مع الأردن.

وبدلا من أن يواصل جهوده للضغط على إسرائيل تحول إلى الدول العربية في مسعى للحيلولة دون اتخاذ مؤتمر القمة بالرباط قراراً باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد، فزار عدداً من العواصم العربية لعرقلة صدور هذا القرار.

وقد علقت على هذا في إحدى الاجتماعات العربية أن كيسنجر يريد أن تتحمل الدول العربية نتيجة فشله في إقناع إسرائيل بالتخلي عن تعنتها.

فكرس كيسنجر نشاطه خلال السنوات التالية على الحلول الجزئية مبتعداً عن الحل الشامل.

وعندما اجتمع الرئيس فورد مع بريجينيف يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ في فلاديفوستك كان التوتر يسود المنطقة بسبب الغارات العنيفة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية على جنوب لبنان، وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وكانت قضية الشرق الأوسط من القضايا الأساسية التي ناقشها الرئيسان.

وصدر بيان مشترك من الرئيسين، يؤكد فيه الطرفان على ضرورة الأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكافة شعوب المنطقة بما فيها الفلسطينيون كما أشار البيان إلى ضرورة عقد مؤتمر السلام، إلا أن الطرفين لم يتفقا على موعد محدد

لانعقاده، وكان السوفييت يصرون على انعقاد المؤتمر في أقرب وقت، بينما كانت الولايات المتحدة تعرقل إنعقاد المؤتمر تلبية لرغبات إسرائيل، حيث كانت إسرائيل ترى أن اشتراك الاتحاد السوفياتي في رئاسة المؤتمر وتواجد الأمم المتحدة، بالرغم من أنه تواجد شكلي، إلا انه سوف يقود في النهاية إلى مطالبتها بتنفيذ قرار مجلس الأمن.

وقبل أن يجف مداد البيان الأمريكي السوفياتي المشترك حول ضرورة انعقاد مؤتمر السلام، بدأ كيسنجر في السعي لتحقيق إتفاق جزئي جديد بين مصر وإسرائيل وناقش هذا المشروع فعلاً مع إيجال آلون وزير خارجية إسرائيل في واشنطن يوم ١٦ ديسمبر.

والواقع ان الرئيس السوري حافظ الأسد عندما اتهم كيسنجر بأنه بمثل تلك الخطوة يسعى إلى بذر الخلافات العربية، فإنه لم يكن مبالغاً في ذلك، فقد صرح إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل في ديسمبر ١٩٧٤ بأن هدف إسرائيل هو الفصل بين مصر وسوريا، ولذلك كان من الطبيعي أن تعارض سوريا الاتفاق الجزئي الذي يسعى كيسنجر إلى تحقيقه بين مصر وإسرائيل، وانضم إليها في ذلك الاتحاد السوفياتي. وقد أدى هذا الخلاف المصري السوري من جديد إلى توتر حاد في العلاقات بين البلدين، كما تدهورت أيضاً العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي، مما أدى إلى عدول بريجينيف عن زيارته لمصر وإبلاغ القاهرة بذلك في آخر عام ١٩٧٤ وكان قد صدر إعلان من الكرملين في ١٥ أكتوبر عن زيارة بريجينيف لمصر في يناير ١٩٧٥، وأيضاً زيارة سوريا والعراق. ورأى بريجينيف مواصلة الاتصالات مع مصر على المستوى الوزاري.

ومع بداية عام ١٩٧٥ حاولت الاستفادة من الدفعة القوية للتضامن العربي الذي حققته قمة الرباط. فبادرت في ٣ يناير إلى الدعوة إلى اجتماع بمقر الجامعة العربية، ضم وزراء خارجية مصر وسوريا والأردن ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة تحرير فلسطين. وكان الغرض من هذا الاجتماع هو التنسيق بين دول المواجهة وبالذات بين الأردن والمقاومة الفلسطينية، وكان المفروض أن نتابع اللقاءات لتوحيد المواقف بين دول المواجهة. إلا أن الدور الذي قام به كيسنجر في تلك الفترة تسبب في خلافات عربية عميقة، وبدد آمال الفلسطينيين في تحقيق حل عاجل لقضيتهم وحال دون مواصلة الاجتماعات الرباعية العربية.

وفي محاولة من الاتحاد السوفياتي للمساهمة بدور إيجابي في الحل السلمي جاء أندريه جروميكو لزيارة مصر وسوريا، فوصل دمشق في أول فبراير ١٩٧٥ وبعد مباحثات استغرقت يومين مع الرئيس الأسد صدر بيان مشترك أكد على ضرورة عقد مؤتمر جنيف للسلام في آخر فبراير، وطالب البيان بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر.

وعندما وصل جروميكو إلى القاهرة يوم ٣ فبراير أبلغه الرئيس السادات أنه يصعب تحديد موعد لمؤتمر جنيف قبل التمهيد الكافي لنجاحه، ورفضت مصر إصدار بيان مشترك مع الاتحاد السوفياتي يماثل البيان الذي صدر في دمشق، وكان هذا يشير إلى مدى الخلاف بين مصر وسوريا والتباعد المستمر بين مصر والاتحاد السوفياتي.

إلا انه رغبة من الاتحاد السوفياتي في مواصلة علاقاته مع مصر، فقد أرسل إلى مصر في ذلك الوقت سرباً من طائرات الميج - ٢٣، وهو السرب الذي سبق أن تعاقدت مصرعليه قبل حرب أكتوبر.

وكانت مهمة جروميكو شاقة للغاية أمام نجاح كيسنجر في فرض سياسة الخطوة خطوة والتقارب المستمر بين مصر والولايات المتحدة.

وجاء كيسنجر إلى المنطقة بعد أن غادرها جروميكو، فزار مصر في ١٢ فبراير لكي يطرح من جديد فكرة عقد اتفاق جزئي بين مصر وإسرائيل.

إلا أن الرئيس السادات رفض المطالب الإسرائيلية بإنهاء حالة الحرب مقابل انسحاب اسرائيلي محدود من سيناء.

ثم زار دمشق في اليوم التالي فرفض الرئيس الأسد مبدأ عقد أية اتفاقيات جزئية وبذلك فشلت الجولة الاستطلاعية التي قام بها كيسنجر في شهر فبراير.

وبدأت تخرج تصريحات عنيفة من العواصم العربية ضد السياسة الأمريكية كانت تشير إلى ان عدم تحقيق السلام سيؤدي إلى انفجار مسلح جديد، مما يتبعه بالضرورة حظر جديد للبترول. وكان كيسنجر قد أدلى بتصريح في آخر عام ١٩٧٤ هدد فيه باستخدام القوة ضد الدول المنتجة للنفط، وأيد الرئيس فورد هذا التصريح. بل وأضاف عليه في مؤتمر صحفي عندما سأله أحد الصحفيين عمّا

إذا كان الاستيلاء على الموارد الطبيعية للغير عملاً أخلاقياً، أجاب قائلاً: إننا إذا راجعنا تاريخ البشرية سنجد أن الحروب كانت تقع بشأن الموارد الطبيعية منذ الأزمان الغابرة.

وبدأت الصحافة الأمريكية والأوروبية تنشر معلومات عن خطط تعدها الولايات المتحدة لغزو منطقة الخليج، فنشرت الصانداي تايمز في ٩ فبراير أن هناك خطة يدرسها مجلس الأمن القومي في واشنطن لغزو حقول البترول في حالة وقوع حرب في الشرق الأوسط تؤدي إلى حظر نفطي جديد.

وقد أثارت تلك التصريحات الرأي العام العربي مما دفع بأحمد السويدي وزير خارجية دولة الإمارات المتحدة إلى التصريح بأن الدول البترولية سوف تفجر آبارها إذا حاولت القوات الأمريكية إحتلالها. كما صرح وزير البترول السعودي في فبراير ١٩٧٥ بأنه لا يعقل أن تستخدم أية حكومة القوة ضد الدول المنتجة للبترول لأن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى كارثة للعالم أجمع. بعدها أيد الملك فيصل هذا التصريح بأسلوبه الهادىء فذكر أنّه لا يعتقد أن هناك حكومة عاقلة يمكن أن تورط العالم في خراب مدمر.

وإزاء صدور تصريحات من القاهرة بأن الاتفاق الجزئي لا يتعارض مع عقد مؤتمر جنيف رأت سوريا ومنظمة التحرير أن استمرار مصر في التباحث مع كيسنجر حول اتفاق جزئي جديد مع إسرائيل يحمل في حد ذاته دلالات خطيرة بالنسبة للموقف العربي ويؤدي إلى إضعافه. الأمر الذي جعل وزير خارجية مصر يصل بي طالباً تأجيل مؤتمر القمة العربي المقرر انعقاده في يونيو بالصومال، خشية أن تؤدي الخلافات العربية إلى فشل المؤتمر.

وخلال نفس الشهر، فبراير، زارني فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأبلغني بأن المنظمة لا تعارض في استرداد مصر لأي جزء من أراضيها بسيناء، وإنما الذي تعارضه المنظمة هو الثمن السياسي الذي ستدفعه مصر في هذه الحالة، وهو ثمن فادح سيؤدي إلى ابعاد مصر عن دورها القيادي في القضية الفلسطينية، ونسف التضامن العربي في مواجهة العدو المشترك.

وقد عبرت المنظمة عن معارضتها في بيان أصدرته اللجنة التنفيذية يوم ٢٥ فبراير ذكرت فيه أن المشاريع الأمريكية لإجراء حل جزئي منفرد بين مصر وإسرائيل

إنما تستهدف مقايضة جزء من الأراضي العربية المحتلة بالقضية القومية العربية كلها، وضرب الثورة الفلسطينية وطعن حركة التحرير العربية خطوة بعد خطوة. واتهم البيان كيسنجر بأنه يعمل على ضرب التضامن العربي وتجزئة القضية العربية.

وعندما لمست بوادر الانهيار في التضامن العربي قررت زيارة الملك فيصل للتباحث معه فيما يمكن عمله لمواجهة هذا الموقف انطلاقاً من خبرته في الشؤون العربية والدولية، والتي ترجع إلى بداية الثلاثينات، فضلاً عن تمتعه باحترام عربي كبير.

وقد جاءت مقابلتي للملك فيصل في ٢٥ فبراير بقصره بالرياض، بعد أن كان قد قام بزيارة خاطفة في منتصف يناير لكل من مصر وسوريا والأردن، محاولاً منع تفاقم الخلافات بين الدول الثلاث، وخلال هذه الزيارة قدم دعمًا لسوريا مقداره ٣٥٠ مليون دولار ولمصر ١٠٠ مليون دولار، ولذلك فإنني عندما التقيت معه، كان على بينة من دقائق الموقف، وقد أكد لي الملك فيصل انه سيواصل مساعيه باذلاً كل ما في وسعه لجمع كلمة الدول العربية وإنه يؤيد عقد مؤتمر جنيف في أقرب وقت واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر. وبعدما أشرت إلى دور الولايات المتحدة ذكر لي الملك فيصل إنه تلقى تأكيدات من الرئيس فورد بأنه سيعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ثم أضاف الملك فيصل إنه لن يقبل بأية تنازلات بالنسبة للأراضي العربية وفي مقدمتها القدس، كما انه سوف يؤيد كل جهد نحو السلام الشامل القائم على العدل بالنسبة للعرب، ولكنه يعارض تماماً الحلول المنفردة التي تسعى إليها إسرائيل.

وكان الملك فيصل يتحدث بثقة عن المستقبل، ودوره فيه، ولكن القدر لم يتح له مواصلة هذا الدور الهام، فقد تلقيت أسوأ مفاجأة عندما كان مجلس الجامعة العربية مجتمعاً في ٢٥ مارس، ودخل أحد المساعدين وهو مضطرب ليهمس في أذني بخبر اطلاق الرصاص على الملك فيصل في قصره بالرياض. وكان موت الملك فيصل في هذا الوقت الحرج يمثل خسارة ضخمة وحقيقية للقضية العربية، مما أدى إلى انتشار الشائعات بأن هناك أيدياً أجنبية وراء إغتياله.

وخلال شهر مارس زرت دول المواجهة في محاولة لتخفيف التوتر في العلاقات العربية، فزرت لبنان حيث أشار الرئيس سليمان فرنجية رئيس الجمهورية أثناء

تناولي العشاء معه إلى تدهور الموقف الداخلي بسبب الاحتكاك المستمر بين السلطات اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وأشار إلى أن معسكرات اللاجئين الفلسطينيين قد أصبحت تمثل ترسانات مسلحة.

وعندما اجتمعت مع ياسر عرفات في اليوم التالي ذكر لي انه يدرك تماماً بأنهم كفلسطينيين ضيوف في لبنان وأن وجودهم مؤقت ولكنهم مضطرون إلى حمل السلاح دفاعاً عن أنفسهم ضد الغارات الإسرائيلية من الجو والبحر والأرض.

والواقع أن المقاومة الفلسطينية لم تكن هي وحدها التي تحمل السلاح في لبنان بل إن كل حزب وجماعة كانت قد بدأت في تكوين ميليشيا خاصة بها، ومن ثم فقد أصبح السلاح في متناول الجميع، ولم يعد الأمر يحتاج إلا إلى شرارة يشعلها أي طرف، سواء من تلقاء نفسه أو بتحريض من جهة أجنبية، لكي تنطلق النيران في كل اتجاه. ولم يكن في وسع الجيش اللبناني السيطرة على الموقف في مثل تلك الحالة بسبب حجمه الصغير وإمكاناته المحدودة.

وقد تناولت في حديثي مع ياسر عرفات بيان المنظمة الذي كان قد صدر في ٢٥ فبراير، والذي اعتبرته مصر في حينها موجهاً ضدها، وذكرت له ان دور مصر رئيسي في القضية الفلسطينية ولذلك يجب أن تحرص المنظمة على إبقاء علاقاتها طيبة مع مصر، وإذا حدث خلاف حول أسلوب العمل فمن الأفضل أن يتوجه هو إلى القاهرة ويجتمع مع الرئيس السادات نفسه لتحقيق التفاهم المطلوب.

ورد عليّ ياسر عرفات قائلاً ان بيان المنظمة كان موجهاً ضد سياسة الولايات المتحدة التي تعبر عنها محاولات كيسنجر المستمرة للإيقاع بين الدول العربية، وإنهم رأوا إصدار البيان قبل عودة كيسنجر إلى المنطقة مرة أخرى. وأضاف ياسر عرفات مؤكداً بأنه بطبيعة الحال لا يعترض على انسحاب اسرائيل إلى الممرات في سيناء وهو الأمر الذي أبلغته المنظمة إلى وزير خارجية مصر فعلاً، إلا انهم يخشون من شيء مؤكد، وهو أن ينجح كيسنجر في هذه الحالة في استخلاص ثمن سياسي ضخم وضار من مصر لن تستفيد منه سوى إسرائيل، وهذا الثمن هو خروج مصر عملياً من المعركة قبل ضمان التوصل إلى سلام شامل.

وأضاف ياسر عرفات قائلاً: إن الرئيس السادات قد أكد لي من قبل، نقلاً عن وعود من كيسنجر، بأن إسرائيل سوف تنسحب من الضفة الغربية في اتفاق

لفض الاشتباك على غرار ما جرى في الجبهتين المصرية والسورية، إلا أن هذا لم يحدث، الأمر الذي يؤكد عدم جدية كيسنجر في الوعود التي يعطيها، وأضاف ياسر عرفات، إن عدم انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية المحتلة سوف يزيد من متاعبنا في لبنان، فهناك عناصر لبنانية أصبحت تضيق بالوجود الفلسطيني في لبنان ومن ثم فقد تصطدم مع الفلسطينيين في أي وقت. أما إذا انسحبت إسرائيل لمسافة ١٠ كيلومترات كمرحلة أولى في الضفة الغربية، فإن هذا سيعطي أملاً للفلسطينيين في تحرك قضيتهم، كما انه سيطمئن العناصر القلقة في لبنان إلى أن مسألة الوجود الفلسطيني تقترب من الحل.

وأشار ياسر عرفات إلى إنه في حالة انسحاب إسرائيل لأية مسافة في الضفة الغربية فيمكن للجامعة العربية أن تشرف على المنطقة إلى أن يتم إجراء انتخابات حرة لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني.

وذكر ياسر عرفات انه من خلال إتصالاته في دمشق لمس أن العلاقة سيئة للغاية بين سوريا ومصر بسبب استمرار مصر في التفاوض مع كيسنجر حول اتفاق جزئي في سيناء.

وتوجهت بعد ذلك إلى دمشق، حيث اجتمعت مع الرئيس السوري حافظ الأسد في ٤ مارس ١٩٧٥، وعندما بدأت حديثي حول ضرورة استمرار العلاقات القوية بين مصر وسوريا، رد الرئيس الأسد بأن هذا هو موقفه الذي سبق أن أكده لي في كل مرة من قبل، ولكن الخلافات بدأت منذ الأيام الأولى لحرب أكتوبر عندما اتخذت القوات المصرية مواقع دفاعية بمجرد عبورها للقناة بينما كانت الخطة المتفق عليها بين البلدين الوصول إلى المضايق بل وتجاوزها إذا أمكن ذلك حتى تستطيع سوريا تحرير الجولان وتهديد شمال إسرائيل، وأضاف أن هناك اجماعاً بأن مصر كانت قادرة على تحقيق هذا الهدف المتفق عليه وخاصة لأنها كان لديها صواريخ سام ـ ٦ المتحركة لوقايتها من الطيران الإسرائيلي، إلا أن الحذر الزائد أدى إلى توقف القوات المصرية واتخاذها مواقع دفاعية شرق القناة مباشرة، فاستطاعت إسرائيل إلقاء كل ثقلها على سوريا ثم هاجمت مصر بعد ذلك وأحدثت ثغرة الدفرسوار، وكان بإمكان القيادة العسكرية المصرية الاستفادة من حرب إسرائيل على جبهتين، وأضاف الرئيس الأسد، إننا دخلنا الحرب سوياً وكان من الواجب أن

نواصل تحركنا سوياً، إلا إنه كان يفاجأ بانفراد مصر باتخاذ القرارات، ثم تحدث عن الاتفاق الجديد في سيناء الذي تنسحب إسرائيل بموجبه مسافة محددة مقابل تعهد من مصر بعدم القيام بعمليات عسكرية وبفتح القناة أمام السلع الإسرائيلية وإن مثل هذا الاتفاق سيخلق توتراً شديداً في العلاقات العربية.

وأضاف الرئيس الأسد أنه يشعر بأن مصر تتجنب الاجتماعات العربية حتى لا يكون هناك أي قيد على تصرفاتها.

وأشار الرئيس الأسد إلى دور كيسنجر في عرقلة الحل الشامل فذكر بأنه عندما استقبل كيسنجر في دمشق بعد تنحي نيكسون عن الرئاسة بدأ كيسنجر في الحديث عن سياسة الخطوة خطوة دون الالتزام بالحل الشامل.

فرد عليه الرئيس الأسد: معنى ذلك انكم تتحللون من التزاماتكم السابقة بالحل الشامل الذي تعهد نيكسون بالعمل على تحقيقه على مراحل عند زيارته لي في دمشق.

وعندما حاول كيسنجر التشكيك في ذلك القول أمر الرئيس الأسد بالإتيان بمحضر المباحثات مع نيكسون، وعندئذٍ سارع كيسنجر إلى القول إن هذه كانت سياسة الرئيس السابق والآن فهو يعبر عن سياسة الرئيس الحالي.

فعلق الرئيس الأسد: إن ذلك يدعونا إلى عدم الثقة في أي تعهدات أمريكية وعدم الثقة في ما يقوله أي مسؤول أمريكي حتى ولو كان رئيس الولايات المتحدة.

وتحدثت الى الرئيس الأسد عن ضرورة بذل كل جهد ممكن للمحافظة على التنسيق بين دول المواجهة وذكرت أن استمرار الخلاف قد يمكن إسرائيل من ضم أراضٍ عربية جديدة، وقد ركزت في حديثي على هذه النقطة بالذات ليقيني من أن الخلافات سوف تمتد إلى بقية الدول العربية مما يبدد المكاسب التي حصلنا عليها في حرب أكتوبر ونتائج قمتي الرباط والجزائر، حيث وصل التضامن العربي إلى ذروته، وكان من رأيي أن استمراره هو الضمان الوحيد لمواجهة مناورات كيسنجر.

وقد غادرت دمشق في ٥ مارس متوجهاً إلى الأردن بالسيارة. وعند الحدود استقبلني زيد الرفاعي رئيس الوزراء، حيث توجهنا معاً بالطائرة الهيليكوبتر إلى عمان للاجتماع بالملك حسين.

وفي الاجتماع علق الملك حسين على قرار قمة الرباط المتعلق بالتمثيل الفلسطيني فقال، إنه مستريح للقرار بعد أن وضع المسؤولية بكاملها على عاتق منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، إلا انه متعب قومياً لقناعته بأن ذلك القرار لم يكن في صالح القضية الفلسطينية، وأضاف، إنه في ظل هذا القرار جعله يتمتع بعلاقات طيبة مع الجميع.

وعندما أشرت إلى متاعب المقاومة الفلسطينية في لبنان، وانها كانت تأمل في انسحاب إسرائيل لمسافة عشرة كيلومترات في الضفة الغربية كمرحلة أولى، تدخل زيد الرفاعي رئيس الوزراء قائلاً: إن الأردن قد حاولت ذلك فعلاً في البداية مع كيسنجر، ولكن إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري نصح كيسنجر بألا يسعى لإجراء فض اشتباك بين الأردن وإسرائيل، لتصوره أن فض الاشتباك يمكن أن يتم مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان رأيي حول هذا الموضوع ان إسرائيل لن تنسحب لأية مسافة مهما كانت محدودة في الضفة الغربية، بصرف النظر عن الجهة العربية التي ستوقع معها على مثل هذا الاتفاق لتعارضه مع خطتها بالسيطرة على فلسطين بكاملها.

وعاد كيسنجر إلى المنطقة في ٨ مارس، وقضى سبعة عشر يوماً في التنقل بين مصر وإسرائيل وبعض الدول العربية، وذلك بهدف تحقيق اتفاق جزئي في سيناء. وكان موقف إسرائيل يتلخص في استعدادها لإجراء انسحاب محدود من سيناء مقابل توقيع اتفاق منفصل مع مصر لا يكون مرتبطاً باتفاقات مع أطراف عربية أخرى، وأن توافق مصر على مرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس وإنهاء المقاطعة الاقتصادية وحرية التنقل للأفراد بين مصر وإسرائيل وإنهاء حالة الحرب وإنشاء منطقة عازلة بين القوات العسكرية لكلا الجانبين.

وقد اعترض الرئيس السادات على إنهاء حالة الحرب قبل أن تقر إسرائيل انسحابها من كل سيناء، وهكذا عاد كيسنجر إلى واشنطن بعد أن رفضت إسرائيل التنازل عن شروطها.

وبدأت الولايات المتحدة تشعر بأنها فقدت السيطرة على الأحداث في المنطقة بسبب التشدد الإسرائيلي، مما سيدفع العرب مرة أخرى إلى التجمع سوياً، كما أن الطريق سيصبح ممهداً للاتحاد السوفياتي لكي يثبت أقدامه في المنطقة من جديد.

وكان مما يدعو للسخرية أن فشل كيسنجر في عقد اتفاق جديد بين مصر وإسرائيل كان في صالح الموقف العربي، بينما كان كيسنجر يرى أن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق هو بالتأكيد في صالح إسرائيل.

ومن هنا فقد شعر كيسنجر ولا شك بمرارة شديدة بالنسبة لتصرف الحكومة الإسرائيلية، مما أثار غضب الرئيس الأمريكي فورد أيضاً، فأعلن أن الولايات المتحدة سوف تعيد تقييم سياستها بالنسبة للشرق الأوسط. وحشد فورد مجموعة كبيرة من رجال السياسة البارزين في أول ابريل للتقدم بمقترحات حول سياسة الولايات المتحدة بالمنطقة. وكان من بين المجموعة كل من دين راسك وجورج بول وسايروس فانس وروبرت ماكنمارا وبيتر باترسون وجون ماكلوي وإفريل هاريمان ووليام سكرانتون وآخرون. وكنت قد التقيت بمعظم هؤلاء الساسة من قبل وتعرفت على آرائهم، وكان معظمهم يرى أن مصالح الولايات المتحدة بالشرق الأوسط تقتضي السعي نحو سلام شامل يقوم على انسحاب إسرائيل في كافة الجبهات وتنفيذ كافة بنود القرار ٢٤٢.

وكان جورج بول مثلاً قد سبق له أن انتقد سياسة «الخطوة خطوة» التي يمارسها كيسنجر، وسجل علنا انها سياسة فاشلة وانه من الأجدر أن تركز الولايات المتحدة جهودها من أجل التسوية الشاملة.

وكانت غالبية تلك المجموعة من السياسيين الأمريكيين يحبذون العودة إلى مؤتمر جنيف من أجل السلام الشامل. وهكذا وقبل نهاية شهر ابريل أعلن فورد أن هناك اختيارات ثلاثة أمام الولايات المتحدة وضعها الخبراء وهي؟.

أولاً - الدعوة لمؤتمر السلام في جنيف، على أن تدعو الولايات المتحدة إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية مع تقديم ضمانات قوية لأمن إسرائيل.

ثانياً - إجراء تسوية كاملة بين مصر وإسرائيل.

ثالثاً - استئناف دبلوماسية الخطوة خطوة.

وثارت إسرائيل على قيام فورد بعملية إعادة تقييم السياسة الأمريكية، فبدأت في حشد وتعبئة أنصارها الذين نجحوا في الحصول على توقيع ٧٦ من أعضاء مجلس الشيوخ على رسالة موجهة إلى الرئيس فورد لحثه على التجاوب مع احتياجات

إسرائيل العسكرية والاقتصادية، حيث كان الرئيس فورد قد قرر تجميد المساعدات الجديدة التي تطلبها إسرائيل مؤقتاً. وهكذا فإنه شعر بأنه لن يستطيع القيام بأي ضغط على إسرائيل لحضور مؤتمر السلام، ولم يبق أمامه سوى اتباع السياسة التي اعترف الجميع بعدم جدواها وهي سياسة الخطوة خطوة، لأنها السياسة الوحيدة التي ترضى عنها إسرائيل وتسمح لها بالتحكم في الموقف.

وقد ظهرت أثار الفشل المؤقت لكيسنجر في عقد الاتفاق الجزئي بين مصر وإسرائيل على العلاقات العربية، فبدأت في التحسن، وظهر ذلك واضحاً عندما عقد مجلس الجامعة في ٢٤ مارس، وأكد وزير خارجية مصر فشل كيسنجر في مهمته أثناء لقائه مع وزراء الخارجية.

وكان يبدو لي في ذلك اليوم من خلال لقاءاتي مع وزراء الخارجية العرب أن هناك احتمالاً قوياً لإعادة التضامن العربي وأن تستمر الأوضاع بين دول المواجهة بعد استبعاد الاتفاق الجزئي بين مصر وإسرائيل. ولكن هذا التصور لم يستمر طويلاً، فقد انطلقت الشرارة التي كنت أخشاها في بيروت، فاندلعت النيران في أنحاء لبنان. ففي ١٣ ابريل أطلقت جماعة مسلحة من حزب الكتائب نيرانها على أوتوبيس يحمل ٤٥ فلسطينياً في أحد شوارع بيروت، وأسفر الحادث عن مقتل ٢٩ شخصاً. وبمجرد انتشار النبأ أعلنت المدن الكبرى في لبنان الإضراب احتجاجاً على هذا الحادث. وسافرت في اليوم التالي إلى لبنان وفي ذهني الأخطار المقبلة وتأثيرها على الساحة العربية وكان استمرار النزاع المسلح فيه استنزافاً للمقاومة الفلسطينية، وإن استمراره قد يحول المشكلة إلى ما يشبه حرباً أهلية في لبنان الأمر الذي سوف يخلق مشكلة جديدة في وسط العالم العربي، ويؤثر إلى حدّ كبير على سوريا وتوزيع قواتها العسكرية لأنها ستضطر إلى تخصيص جزء من هذه القوات لمواجهة أية اضطرابات على حدودها مع لبنان بالإضافة إلى أن اسرائيل قد تنتهز هذه الفرصة لاحتلال جنوب لبنان بما يهدد حدود سوريا الغربية.

وعند وصولي إلى بيروت أجريت اتصالات مع كافة الأطراف واستطعت في النهاية إلى تهدئة الموقف وصدر بيان من رئيس الوزراء بوقف إطلاق النار مساء ١٦ مارس وغادرت لبنان بإحساس أن الموقف سوف ينفجر من جديد.

قابلت الرئيس السادات في ١٧ ابريل وأشرت إلى أحداث لبنان وخطر تحولها

إلى حروب أهلية واسعة النطاق سوف تؤثر بشكل أساسي على كل من المقاومة الفلسطينية وسوريا، ومن ثم فالموقف يحتاج إلى تدخل سريع، الأمر الذي يستدعي التنسيق بين مصر وسوريا والسعودية. وفي اليوم التالي أبلغني الرئيس السادات بأنه سيسافر إلى السعودية بعد يومين بدعوة من الملك خالد للالتقاء مع الرئيس حافظ الأسد، وانه سيبحث معهما الموقف العربي والوضع في لبنان.

وقد صدر بيان مصري سوري في الرياض، نتيجة المساعي السعودية، أكد فيه الرئيسان على ضرورة إقامة تعاون وثيق بين البلدين، وأن يكون أي تحرك على جبهة ما جزءاً من التحرك الشامل على امتداد الجبهة العربية مع إسرائيل، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة دائمة للتنسيق بين مصر وسوريا.

وقد كان النجاح الأساسي لاجتماع الرياض وللوساطة السعودية يتمثل في تجديد الالتزام بعدم السعي نحو اتفاقات منفصلة مع إسرائيل، والالتزام بأن يكون التحرك هو نحو السلام الشامل.

وأثناء لقاء القمة الثلاثي بالرياض وصلتني برقية من المجتمعين تخطرني بأنهم يرون انعقاد مؤتمر القمة العربي القادم في القاهرة بدلاً من الصومال كما كان مقرراً من قبل.

وكان لعودة العلاقات الطبيعية بين مصر من جانب، وسوريا والمقاومة الفلسطينية من جانب آخر أثر طيب في العالم العربي. وعندما اجتمعت بالرئيس الأسد في دمشق في ٢ مايو ذكر لي انه لا يتوقع نتائج إيجابية من مؤتمر جنيف. وكان ذلك هو الرأي الذي أبلغني به الرئيس السادات من قبل. وقد علمت من وزير خارجية سوريا الذي كان قد عاد من موسكو بأن بريجنيف لم يعد متعجلاً لعقد مؤتمر السلام فهو يفضل الوصول إلى تفاهم مع فورد قبل المؤتمر.

وقد جاء الرئيس زياد بري إلى القاهرة في ١٠ مايو في نطاق جولته إلى الدول العربية للدعوة لعقد القمة العربي في الصومال وعندما اجتمعت معه أبلغني بأنه قام بزيارة الملك خالد في السعودية الذي صارحه بأن سبب معارضته لانعقاد القمة بالصومال هو ما وصله من معلومات عن اتجاه الصومال نحو الشيوعية وإعطاء قواعد عسكرية للاتحاد السوفياتي بالصومال. وقد نفى الرئيس بري ذلك وطلب من الملك خالد أن يبقى في الصومال بعد المؤتمر ويزور أية منطقة يرغب في زيارتها لكي

يطمئن على أنه لا توجد أية قواعد سوفياتية بالصومال.

وذكر لي الرئيس زياد بري أيضاً انه زار بغداد ودمشق وليبيا قبل المجيء إلى القاهرة لإقناع الرؤساء بحضور المؤتمر بالصومال، ثم قال إنه عندما اجتمع بالرئيس السادات بالقاهرة أخرج له الرئيس السادات خريطة قال ان الولايات المتحدة قد أمدته بها وعليها مواقع القاعدة السوفياتية بميناء بربرة الصومالي. وقد رد الرئيس زياد بري بأنهم ينشؤون في بربرة ميناء بحرياً ومطاراً دولياً، ولكن لا توجد على الإطلاق أية قاعدة سوفياتية بالمنطقة.

وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في حملتها بإقناع العديد من العواصم العربية بوجود قواعد سوفياتية مما جعل مهمته في محاولة نفي ذلك صعبة.

واستفهمت من الرئيس زياد عن الصور التي توزعها الولايات المتحدة والتي يظهر فيها صاروخ في ميناء بربرة، فدهشت عندما ذكر لي أنها صورة لمأذنة جامع.

وبعد مغادرة الرئيس الصومالي للقاهرة وصلني من السودان طلب رسمي بتأجيل اجتماع القمة العربي، ثم أبلغتني غالبية الدول الأعضاء بموافقتها على تأجيل المؤتمر.

وكان في ذلك نهاية للقرار الذي كنت قد نجحت في استصداره من مؤتمر القمة بالجزائر بأن تكون مؤتمرات القمة دورية سنوياً.

وكان مما يشغل الدول العربية في تلك الفترة ما يتردد من حديث عن أمن الخليج، وبدأ الحديث يتحول من تهديد أمريكي لدول الخليج إلى الحديث عن حماية الخليج من تهديد سوفياتي.

وكنت مقتنعاً بأن الأمن العربي لا يتجزأ، وإذا كان هناك تهديد محتمل لأي منطقة عربية، فهناك تهديد مؤكد وهو التهديد الإسرائيلي الأمر الذي يتطلب منا حشد كافة الإمكانات العربية لتحرير الأراضي المحتلة. ولذلك فإن الحديث عن أمن الخليج يهدف إلى صرف أنظار الدول العربية عن الخطر الحقيقي الذي يتهددها.

وعندما ناقشت أمن الخليج مع الشيخ صباح وزير خارجية الكويت أثناء وجوده في القاهرة في شهر يونيو، كان من رأيه أن التعاون العربي الإيراني الذي يدعو إليه شاه إيران في مجال الأمن مازال غير واضح المعالم، وإن من الضروري

التركيز على إنهاء الخلافات العربية قبل بحث أي موضوع آخر، كما أكد أن الكويت لا توافق على الدخول في حلف عسكري وإنما ترى إمكانية التعاون في مجال الأمن على أساس تبادل المعلومات.

وقد رأيت استكمال بحث هذا الموضوع أثناء زيارتي لإيران التي كانت مقررة في ٥ يوليو بناء على دعوة من الحكومة الإيرانية وكانت العلاقات العربية الإيرانية موضع نقاش في مؤتمر الرباط الذي وافق على أن أزور إيران لبحث العلاقات العربية الإيرانية. وقبل سفري إلى إيران جاءني سفير العراق لاخطاري بأن حكومته ترى أن يتم التعاون مع إيران في الميادين الاقتصادية وغيرها، أما بالنسبة للأمن فإن بغداد تدرس كيفية تأمين الملاحة في الخليج، ولكنها لا توافق مطلقاً على عقد حلف عسكري.

وقد توقفت في الكويت قبل سفري إلى طهران للمزيد من التشاور. وعندما حان موعد سفري أصر الشيخ صباح على وضع طائرة كويتية خاصة تحت تصرفي لتنقلني إلى طهران. وأثناء الطيران نظرت في الخريطة التي أحملها عادة عندما أستخدم طريقاً لأول مرة، فلاحظت اننا نسير في اتجاه خاطيء. وعندما ذكرت ذلك لزوجتي أدهشها قولي وذكرت انه من غير المعقول أن يخطيء قائد الطائرة، فلزمت الصمت. وعندما هبطت الطائرة جاءني الطيار، وهو ألماني الجنسية، ليخطرني بأنه لا يوجد أحد في استقبالي. وعندما سألته أين نحن، أجابني بأننا في الظهران، وعندما أفهمته أن وجهتنا طهران لا الظهران، اعتذر عن سوء الفهم وسارع بالعودة في الطريق الصحيح، الأمر الذي جعلني أصل طهران متأخراً نحو ثلاث ساعات. وقد تسبب ذلك في قلق وزير الخارجية الإيراني والسفراء العرب الذين توجهوا إلى مطار طهران في التاسعة صباحاً لاستقبالي وقد تضاربت المعلومات بشأن الطائرة حتى خشي الجميع بأن تكون فقدت.

وعندما اجتمعت مع شاه إيران في ٦ يوليو، ذكرني بمناقشتنا معاً قبل أربع سنوات، حين أكدت له بأننا سنعمل على تحرير أراضينا بقوة السلاح إذا لم تنسحب إسرائيل سلمياً. وقال الشاه إنه في ذلك الوقت لم يكن أحد يأخذ كلام مصر مأخذ الجد، ومن ثم فقد شعر بالمفاجأة الحقيقية عندما بدأت حرب أكتوبر.

وقال الشاه إن إيران سوف تقف إلى جانب العرب، وإنه يرى ضرورة قيام

منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل حكومة في المنفى، وإنه قد أبلغ الرئيس السادات، بهذا الاقتراح، لأنه يرى أن تشكيل مثل تلك الحكومة الفلسطينية سوف يستبعد العناصر الفلسطينية المتطرفة، التي تقوم بتدريب بعض أفراد المعارضة الإيرانية ضده في معسكراتها للقيام بعمليات تخريب في إيران.

وعندما أشرت إلى العلاقات العربية الإيرانية وخاصة بالنسبة لدول الخليج وضرورة قيام تعاون مثمر، أكد الشاه أن أمن الخليج يخص كافة الدول الواقعة عليه، وانه لا يريد أن يفرض رأياً أو شكلاً محدداً للتعاون، ولكنه يرى ضرورة عدم وجود أي أساطيل أجنبية في الخليج، كما لا يجوز إعطاء أية قواعد لأية دولة أجنبية. وأضاف أن إيران ستقوم بالدور المناسب الذي تراه لحماية أمن الخليج.

وأشار الشاه إلى الإمتداد الشيوعي في فيتنام وكمبوديا، وإنه يرى ضرورة مقاومة المزيد من التفتت في باكستان، أما بالنسبة لأفغانستان فقد ذكر أن الشيوعيين قد يحتلونها في أي وقت، وعندئذٍ سوف تجد إيران نفسها مهددة من الشرق، ولذلك فهو يرغب في إقامة تعاون حقيقي مع الدول العربية الخليجية لتأمين سلامة الجميع، وهو على استعداد لبحث أي تعاون عسكري توافق عليه تلك الدول، ويرى ضرورة مناقشته أثناء الاجتماعات المقبلة لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة.

وقد تم فعلاً اللقاء بين وزراء خارجية الدول العربية الخليجية وإيران أثناء المؤتمر الإسلامي بجدة. وكانت وجهة نظر الشيخ صباح وزير خارجية الكويت انه من الضروري حل بعض المشاكل القائمة تمهيداً لمثل ذلك التعاون، ومن بينها مثلاً مشكلة الجزر الثلاث التي كانت إيران قد سبق أن احتلتها، وهي جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أما وزير خارجية إيران فقد كانت وجهة نظره هي البدء في التعاون والاتفاق على أسسه، وإن ذلك هو الذي سيجعل من السهل حل أية مشاكل قائمة. ولم يصل الوزراء إلى نتيجة محددة.

وقام الرئيس السادات بجولة في عدد من الدول العربية في شهر مايو قبل لقائه المقرر مع الرئيس الأمريكي جيرالد فورد في سالزبورج، فزار الكويت والعراق

والأردن وسوريا. وأعلن الرئيس السادات خلال تلك الجولة أن تسعين بالمائة من أوراق اللعبة في يد أمريكا.

وعندما تم لقاء الرئيس السادات مع الرئيس فورد في أول يونيو، ركز الرئيس السادات على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وطلب من فورد أن تعلن الولايات المتحدة ذلك، ولكن فورد رفض مكتفياً بترديد وعود ذات صفة عامة على طريقة نيكسون بأن الولايات المتحدة سوف تسعى من أجل ذلك.

وعندما طرح على الرئيس السادات عقد اتفاق جزئي مع إسرائيل لم يعترض وإنما رفض إنهاء حالة الحرب مقابل الانسحاب الجزئي.

ولما كان الرئيس الأمريكي جيرالد فورد ووزير خارجيته كيسنجر قد توصلا بعد تقييم الموقف السياسي الأمريكي، وبعد أن لمسا تأييد غالبية أعضاء مجلس الشيوخ لإسرائيل، إلى أن الاستمرار في سياسة الخطوات الصغيرة هو الطريق الأسلم لهما، فقد طرح فورد على رابين عند زيارته لواشنطن في ١١ يونيو فكرة الاتفاق الجزئي. واستمرت الإتصالات بين واشنطن وإسرائيل ومصر إلى أن تم الاتفاق على الخطوط العريضة للاتفاق الجزئي.

وعندئذٍ جاء كيسنجر إلى المنطقة في ٢٠ أغسطس، وتنقل ما بين مصر وإسرائيل إلى أن وصل إلى اتفاق ارتضى به الطرفان في آخر أغسطس، وتم توقيعه في جينيف في ٤ سبتمبر.

وبمقتضى ذلك الاتفاق الجزئي تعهدت إسرائيل بإجراء انسحاب محدد في سيناء شرق المضايق.

ومقابل ذلك تعهدت مصر بأن النزاع في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية وبعدم استخدام القوة أو التهديد بها، كما تعهدت بالموافقة على مرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها، عبر قناة السويس. ونص الاتفاق على استمرار عمل قوات الأمم المتحدة.

كما نص على أن تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى أن تحل محلها اتفاقية جديدة. واشترطت إسرائيل مقابل توقيعها على الاتفاقية أن تتعهد الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية واسعة النطاق، ومن ثم فقد وقعت الولايات

المتحدة على ثلاثة اتفاقات مع إسرائيل تتعهد فيها بتقديم معونات عسكرية ضخمة وأسلحة متطورة من بينها طائرات أف ـ ١٦، وصواريخ بيرشنج، كما تعهدت بإمداد إسرائيل باحتياجاتها البترولية وبتقديم معونة اقتصادية ضخمة سنوياً.

والأهم من هذا كله، أن الولايات المتحدة قد تعهدت رسمياً لإسرائيل بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها، قبل قبول المنظمة لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨. وانها ستنسق سياستها مع إسرائيل في مؤتمر جينيف وانها ستوافق على أن تكون المفاوضات على أساس ثنائي بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة.

وبمجرد الإعلان عن نصوص الاتفاق الجديد هذا بين مصر وإسرائيل قامت المظاهرات في سوريا، وعارضته بشدة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وامتنع الاتحاد السوفياتي عن الاشتراك في جلسة التوقيع الرسمي للاتفاقية في جينيف بسبب رفضه لها.

ولقد أعلنت الولايات المتحدة أن تلك الاتفاقية الجزئية بين مصر وإسرائيل هي خطوة جديدة في اتجاه الحل الشامل. ولكن الواقع أن بنود الاتفاقية، والتعهد الأمريكي الذي أعطاه كيسنجر لإسرائيل بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها ما لم تقبل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ يجعل الاتفاقية أبعد ما تكون عن طريق الحل الشامل.

ومن ناحية أخرى فقد كان من رأيي أنه أمر معيب للغاية أن تضع الولايات المتحدة شرطاً للتفاوض مع المنظمة تفرض فيه على المنظمة الاعتراف بالقرار ٢٤٢ فالولايات المتحدة هي التي أصرت في عام ١٩٦٧، عندما كنت أتفاوض مع مندوبها بالأمم المتحدة جولدبرج لإستصدار قرار من مجلس الأمن، على عدم مناقشة القضية الفلسطينية، وأن يقتصر القرار على إنهاء النزاع الذي نشب بين الدول العربية وإسرائيل عام ١٩٦٧، وبالتالي فإن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لم يتطرق إطلاقاً إلى معالجة القضية الفلسطينية. ولذلك فإن إصرار الولايات المتحدة على أن تعترف المنظمة بالقرار رقم ٢٤٢ فيه تشويه للحقيقة بالنسبة للقرار ومضمونه، ووضع للعراقيل أمام إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وبمجرد توقيع مصر على هذه الاتفاقية الجزئية مع إسرائيل بالاحرف الأولى،

بعث الرئيس السوري حافظ الأسد برسائل إلى كافة الملوك والرؤساء العرب يدين فيها الاتفاقية. وجاءني السفير السوري بالقاهرة ليخطرني بأن حكومته ترفض الاتفاقية رفضاً قاطعاً بسبب التزام مصر فيها بمبدأ عدم استخدام القوة ضد إسرائيل بالرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي العسكري ما زال مستمراً للجزء الأكبر من سيناء وللأراضي العربية الأخرى في الضفة الغربية وفي الجولان. ومعنى ذلك الالتزام، كما أبلغني السفير، هو قيام مصر بإنهاء حالة الحرب فعلياً مع إسرائيل والسماح بمرور بضائعها في قناة السويس. وأضاف، إن حكومته ترى أن هذه الاتفاقية تتيح لإسرائيل تركيز قوتها العسكرية ضد الجبهات العربية الأخرى، كما ترى حكومته ان الإتفاقية تتعارض مع قرارات القمة السابقة وإنها ستؤدي إلى تفتيت الجبهة العربية.

وسافر الرئيس السوري حافظ الأسد إلى موسكو في ٩ أكتوبر ليطلب دعمًا عسكرياً من الاتحاد السوفياتي بعد أن أصبحت سوريا تواجه القوات الإسرائيلية وحدها بعد خروج مصر من المعركة.

وزارني معظم السفراء العرب بالقاهرة في مكتبي بالجامعة العربية لكي يخطروني بمواقف حكوماتهم من هذا الاتفاق الجزئي المصري الإسرائيلي فكان من رأي الجزائر مثلاً أن هذه الاتفاقية مكافأة ضخمة حصلت عليها إسرائيل بمساعدة كيسنجر كما أن نص الاتفاقية على أن تقوم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالأسلحة المتطورة والصواريخ بعيدة المدى إنما يمثل تهديداً خطيراً لكافة الدول العربية.

أما موقف الأردن فكان يتلخص في أن الاتفاقية تلغي الحق العربي المشروع باللجوء إلى القوة لطرد الاحتلال الإسرائيلي، كما أن الاتفاقية لا تشير إلى أية خطوات أخرى لإحلال السلام بالمنطقة. وقد صدر بيان مشترك وقعه الرئيس حافظ الأسد والملك حسين في ١١ ديسمبر ١٩٧٥، ذكرا فيه أن هذه الاتفاقية قد أحدثت شرخاً في العلاقات العربية، وأن تلك الاتفاقية الجزئية تخدم العدو الإسرائيلي ولا تحقق أي مكسب عربي.

كما زارني ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وأبلغني بوجهة نظر المنظمة والتي ترى بأن الاتفاقية تمثل تناقضاً صارخاً مع القرارات العربية السابقة، وإن إنهاء حالة الحرب من جانب مصر مع إسرائيل، ورفع مصر للحصار الاقتصادي على إسرائيل

يضر بالقضية الفلسطينية، وإن الاتفاقية قد أدت إلى اختلال خطير في موازين القوى في الصراع العربي الإسرائيلي لمصلحة إسرائيل بسبب خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي وأن هدف الولايات المتحدة وإسرائيل من تلك الاتفاقية هو التمهيد لتصفية القضية الفلسطينية.

وكانت المملكة العربية السعودية تشعر بأن دورها في المحافظة على وحدة الصف العربي يستلزم منها عدم توجيه النقد العلني لأطراف المشكلة، ولذلك اقتصر نقدها على دور الولايات المتحدة. وكان كيسنجر قد زار الرياض واجتمع مع الملك خالد في ٢ سبتمبر، في محاولة لكي يؤكد له أن الولايات المتحدة ستعمل على إتمام اتفاق جديد في الجولان بين سوريا وإسرائيل. وإن الولايات المتحدة ستعمل على حل المشكلة الفلسطينية وإنهاء المشاكل بين الدول العربية وإسرائيل. وقد علق الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في التليفزيون الأمريكي يوم ٢٩ سبتمبر على موقف الولايات المتحدة، وخاصة بعد أن أذيعت نصوص التعهدات الأمريكية لإسرائيل، المرتبطة بالاتفاقية المصرية الإسرائيلية، فذكر ان تعهدات الولايات المتحدة بشأن التوصل إلى حل، لن تثمر، ما دامت الولايات المتحدة تقوم بتسليح إسرائيل بهذا الشكل الضخم وترفض في نفس الوقت التعامل مع الفلسطينيين، وأبدى قلق الدول العربية من إمداد الولايات المتحدة لإسرائيل بصواريخ بيرشنج التي يصل مداها إلى خمسمائة ميل وتستطيع حمل رؤوس ذرية.

وكان من المحتم إزاء تلك التطورات أن تشتد الخلافات بين مصر من جانب وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من جانب آخر. وقد ظهر هذا بوضوح عندما دعوت وزراء الخارجية العرب إلى الاجتماع بالقاهرة في ١٥ أكتوبر لبحث الموقف المتدهور في لبنان، فأعلنت سوريا ومنظمة التحرير رفضهما حضور الاجتماع، وطلبا أن يجتمع وزراء الخارجية أولاً لمعالجة آثار تفاقية سيناء.

وقد قام الرئيس السادات بزيارة للولايات المتحدة في أواخر أكتوبر، وألقى خطاباً في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ ذكر فيه أن المشكلة الفلسطينية هي أساس النزاع في الشرق الأوسط، وطالب الولايات المتحدة بتأييد حق الشعب الفلسطيني في وطن قومي، كما أبدى قلقه من تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل.

وفي ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ نجحت مجموعة من دول عدم الانحياز في استصدار

قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة جاء فيه أن الصهيونية تمثل شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. وكانت دلالات هذا القرار ومغزاه بالغ الأهمية، فالحركة الصهيونية التي قامت أساساً على استغلال التمييز العنصري ضد اليهود لتبرير قيام إسرائيل أصبحت الآن مدانة أمام الرأي العام العالمي بممارسة نفس هذه السياسات ضد الفلسطينيين.

وبعد يومين من صدور هذا القرار تقدم مساعد وزير الخارجية الأمريكي هارولد سوندرز، وهو من الخبراء المتعمقين في قضية الشرق الأوسط بوثيقة إلى مجلس النواب الأمريكي، تحدث فيها عن ضرورة مراعاة المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني عند التفاوض من أجل سلام عربي إسرائيلي. وقد ثارت إسرائيل واحتجت بشدة لدى الحكومة الأمريكية. وبالفعل، أدى الضغط الإسرائيلي إلى إهمال الإدارة الأمريكية لما جاء في وثيقة سوندرز.

ومع ازدياد التقارب الأمريكي المصري، كانت العلاقات المصرية السوفياتية تزداد سوءاً، فأعلن الرئيس السادات في مارس ١٩٧٦ إلغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفياتي أمام مجلس الشعب وأضاف أن الاتحاد السوفياتي لم يلتزم بهذه الاتفاقية بامتناعه عن تزويد مصر بالأسلحة وقطع الغيار، وكان المفروض أن تحدث مثل تلك الخطوة بعض الأثر على السياسة الأمريكية، إلا انها جاءت في الواقع في اللحظة التي بدأت فيها حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية، وهي التي تحولت إلى مباراة بين فورد ومنافسه الديموقراطي جيمي كارتر لكسب أصوات اليهود الأمريكيين، ومن ثم فلم يكن هناك أي مجال لأي تحرك سياسي أمريكي جدي.

وكان تفاقم الموقف في لبنان يستدعي عملاً عربياً موحداً لإنقاذ لبنان من الكارثة التي تهدده، وكان التفاهم بين مصر وسوريا ضرورياً لتحقيق هذا الهدف. لذلك قام كلّ من الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية والشيخ صباح وزير خارجية الكويت بزيارة الرئيس حافظ الأسد يوم ٩ مايو في دمشق. وعندما وافقهما على اقتراحهما بعقد لقاء بين رئيسي وزراء سوريا ومصر في الرياض، جاءا إلى القاهرة واجتمعا مع الرئيس السادات الذي وافق أيضاً على أن يتم هذا اللقاء يوم ١٨ مايو وتوقفت الحملات الإعلامية بين البلدين. ووجهت الدعوة لعقد إجتماع غير عادي لمجلس الجامعة العربية في ٨ يونيو بعد أن اصطدمت القوات السورية التي دخلت لبنان مع المقاومة الفلسطينية وفي نفس الوقت وصلتني رسالة من

الرئيس اللبناني سليمان فرنجية يخطرني فيها بأن دخول القوات السورية إلى لبنان قد تم بالإتفاق مع السلطات اللبنانية بهدف إعادة الأمن إلى ربوع لبنان واتهم منظمة التحرير بعدم إحترامها لإتفاقية القاهرة.

وقد تم الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة العربية واستمر حتى فجر اليوم التالي، وصدر قرار بوقف إطلاق النار، وبتشكيل قوة أمن عربية تحت إشراف الأمين العام للجامعة العربية، على أن تتحركْ تلك القوة إلى لبنان فوراً وتحل محل القوات السورية مع إيفاد لجنة إلى لبنان من أمين الجامعة العربية ووزير خارجية البحرين.

وهكذا سافرت على الفور إلى دمشق واجتمعت مع الرئيس الأسد، حيث أكد انه يوافق على العمل العربي الموحد، وإنه في البداية كان يتشكك في جدوى تعريب القضية، ولكن إذا كانت الدول العربية ترغب في المساهمة في حل المشكلة اللبنانية فهو يرحب بذلك. وذكر إنه دهش عندما علم بصدام المقاومة مع القوات السورية وهي التي دخلت لبنان لحماية الفلسطينيين.

وقد زارني ياسر عرفات يوم ١٠ يونيو فطلبت منه أن يسارع بتحسين علاقاته بسوريا لأنها القوة العربية الوحيدة القريبة من مواقعه في لبنان والتي يمكنها تقديم الحماية له إزاء ما سوف تتعرض له المقاومة الفلسطينية من محاولات لتصفيتها.

وأكد لي الرئيس فرنجية في إحدى مقابلاتي معه أن قوة الأمن العربية لا تستطيع القيام بأي دور، وأن المطلوب هو قوة ردع عربية تستطيع أن تفرض السلام.

وتم عقد اجتماع تمهيدي في الرياض لبحث الموقف في لبنان، ضم الملك خالد والرئيس السادات والرئيس الأسد والشيخ صباح السالم الصباح والرئيس الياس سركيس وياسر عرفات، وقرروا تحويل قوة الأمن العربية لتصبح قوة ردع تعمل تحت أمر رئيس جمهورية لبنان، ويكون من مهامها فرض الالتزام بوقف إطلاق النار وحفظ الأمن وإزالة المظاهر المسلحة وجمع الأسلحة الثقيلة.

وقد دعوت الملوك والرؤساء العرب للإجتماع بالقاهرة يوم ٢٥ أكتوبر، في مؤتمر جديد للقمة. وقد كان الاجتماع في حد ذاته ذا دلالة على إمكانية الدول

العربية في الاجتماع لمواجهة الكارثة التي حلت بلبنان بالرغم من الخلافات العربية الشديدة.

وتحدث في المؤتمر الرئيس السوري حافظ الأسد، مشيراً إلى عودة الصفاء على العلاقات مع مصر. أما الرئيس السادات فقد ذكر أن أعداءنا في إسرائيل وغيرها يخطئون الحساب إذا توهموا أنهم أعادوا تصدير التمزق والانهزامية إلى الأمة العربية وأكد على أهمية التضامن العربي.

وقد صدق مؤتمر القمة العربي على القرارات التي أصدرها المؤتمر السداسي بالرياض. وأصبح إنشاء قوة أمن عربية رادعة تفرض السلام في لبنان هو أول قرار من نوعه تصدره جامعة الدول العربية.

وقد رأيت ضرورة استغلال نجاح المؤتمر لدعم التضامن العربي، فسافرت إلى دمشق واجتمعت مع الرئيس الأسد يوم ٧ نوفمبر وذكرت له بأنني اجتمعت مع الرئيس السادات بعد مؤتمر القمة وانه يعتبر أن المؤتمر هو من أنجح المؤتمرات العربية بسبب عودة التضامن العربي. وأضفت بأنه من الضروري تعزيز العلاقات المصرية السورية فأيد الرئيس الأسد ذلك وذكر بأن خلافه مع الرئيس السادات بسبب اتفاقية سيناء الثانية لا يجوز أن يحول دون عودة التضامن بين البلدين.

وكان من الطبيعي أن نتناول في ذلك الاجتماع نجاح جيمي كارتر في انتخابات الرئاسة الأمريكية، والتوقعات بأنه سيبدأ فوراً في دراسة قضية الشرق الأوسط وخصوصاً بسبب قوة الاتجاه داخل الإدارة الأمريكية الجديدة لعقد مؤتمر جينيف للسلام، وضرورة أن تشعر الولايات المتحدة بقوة التضامن العربي عندما تبدأ الإدارة الجديدة في إجراء اتصالاتها.

ثم توجهت لمقابلة الملك حسين بعمان في ٩ نوفمبر، وكان الملك سعيداً بنتائج المؤتمر ولعودة العلاقات الطيبة بين الأردن ومصر. وأثناء وجودي معه اتصل به الرئيس الأسد تليفونياً وأخطره باقتراحي الذي ناقشته في دمشق بإجراء اتصالات مستمرة لتحقيق تنسيق مصري سوري أردني، وكان الملك حسين يؤيد هذا الاتجاه.

وفي اليوم التالي أبلغني عبد الحميد شرف رئيس الديوان الملكي الأردني بأنهم تلقوا نبأً عاجلاً من القاهرة بأن الرئيس السادات قد صرح لمجموعة من رجال الكونجرس الأمريكي بأن السلام النهائي يستدعي أن تتوجه سوريا والأردن ولبنان

ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى جينيف، ولذلك فإنهم يشعرون بالارتياح لهذا التصريح.

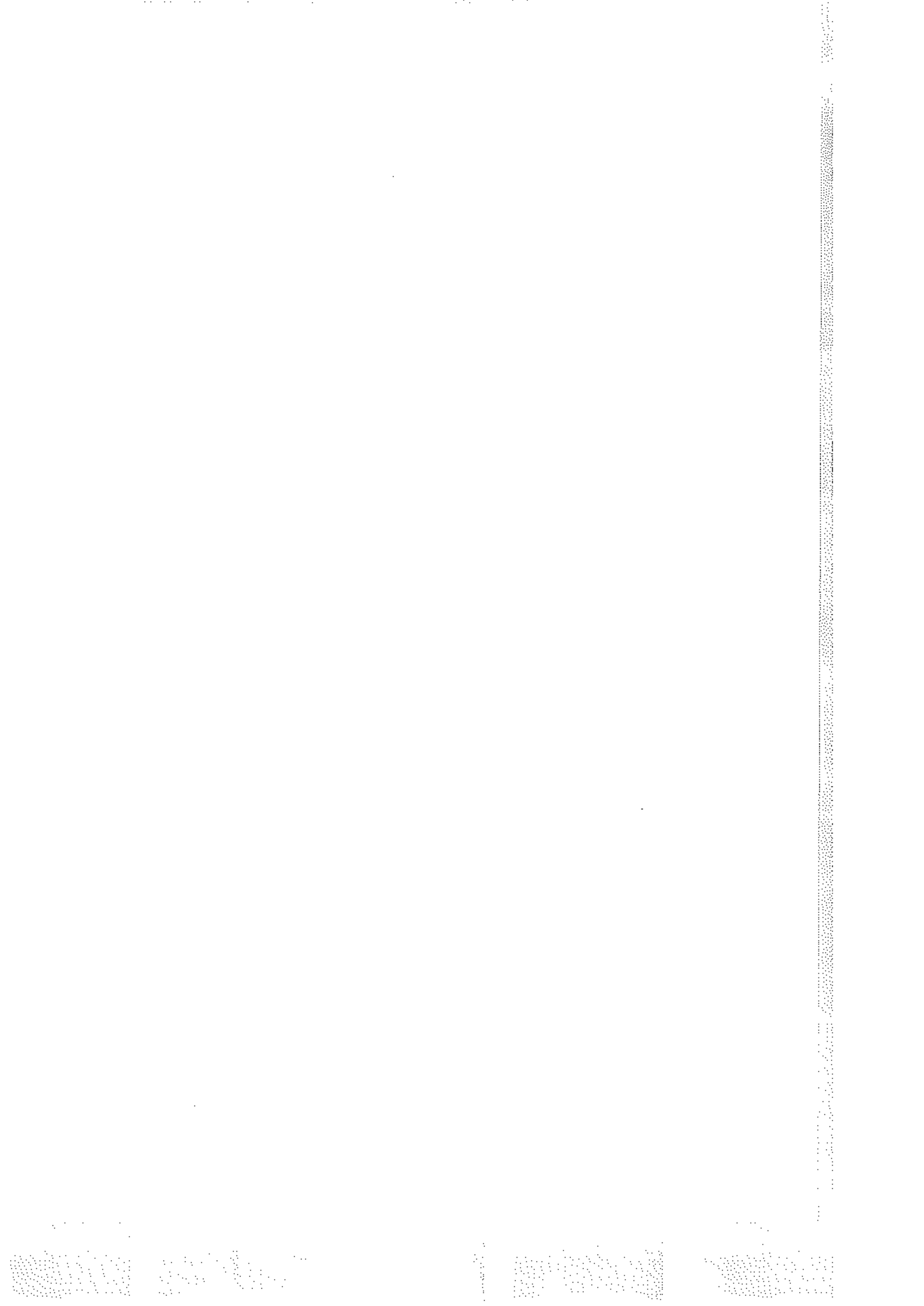
والواقع أن تلك الاتصالات قد أثمرت، فوجه الرئيس السادات الدعوة إلى الرئيس الأسد لزيارة مصر، وتمت الزيارة فعلاً في ١٨ ديسمبر، وصدر بيان مشترك عن الرئيسين بأنهما قررا إقامة قيادة سياسية موحدة بين البلدين، كما طالبا بأن يجتمع مؤتمر السلام في جينيف في فترة لا تتجاوز شهر مارس ١٩٧٧.

وكانت أمامنا فرصة لتحقيق نجاح ولو محدود في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، فقد نجح كارتر في الانتخابات، وقد أعطى انطباعاً لدى الرأي العام العالمي بأنه رجل مبادىء وينادي بحقوق الإنسان. ولم يكن حل القضية الفلسطينية يحتاج لأكثر من تطبيق المبادىء التي ينادي بها كارتر.

ومما كان يدعم فرص النجاح العربي مع الإدارة الأمريكية الجديدة في التحرك نحو السلام الشامل إنتهاء سيطرة كيسنجر على السياسة الأمريكية بالمنطقة، ومجيء سايرس فانس كوزير للخارجية، وهو من الشخصيات الأمريكية المشهود لها بالنزاهة والذي يتمتع بدراية سابقة بالمشكلة، والأهم من ذلك انه يمثل فريقاً لا يؤمن بدبلوماسية الخطوة خطوة التي أحاطها كيسنجر دائمًا بهالة من الدعاية الإعلامية، ولكن فانس كان يؤمن بأن المصالح الأمريكية تستدعي تركيز التحرك الأمريكي نحو السلام الشامل والدائم بدلاً من تفتيته في خطوات صغيرة تجعل العالم العربي أكثر ارتياباً في حقيقة الأهداف الأمريكية.

ولقد كنت مقتنعاً بأننا في حاجة شديدة إلى هذا التضامن الذي ظهر من خلال قيام القيادة السياسية المصرية السورية باعتباره أقوى سلاح نملكه في مواجهة المرحلة الشاقة المقبلة، وهي مرحلة التفاوض لتحقيق السلام الشامل في مؤتمر جينيف.

ومع بداية عام ١٩٧٧، سألت نفسي كثيراً، هل يمكننا حقاً أن نلتزم بالمحافظة على وحدة الموقف العربي؟ أم ان هذا التضامن سيختفي عندما نواجه أول خلاف جديد في الرأي؟.





زيارة السادات للقدس

عندما نجح جيمي كارتر في انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر ١٩٧٦، جاء بأفكار جديدة وفريق عمل جديد، وأكد في تصريحاته على ضرورة حل قضية الشرق الأوسط حلاً شاملاً، فبعث الأمل في العواصم العربية في أن تتخلى الولايات المتحدة عن أسلوب كيسنجر.

ولم يكن الطريق ممهداً أمام الإدارة الأمريكية الجديدة بعد الألغام التي زرعها كيسنجر في طريق السلام الشامل، فمن الناحية السياسية أعطى كيسنجر لإسرائيل تعهداً باسم الولايات المتحدة بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الاعتراف بها، وتعهداً بالتشاور المسبق مع إسرائيل بشأن أية تحركات دبلوماسية أمريكية جديدة، وتعهداً باعتراض الولايات المتحدة على أي مشروع قرار في مجلس الأمن ترى إسرائيل انه يتعارض مع مصالحها، وهي التعهدات التي أكدها كيسنجر اثر اتفاقية سيناء الجزئية.

كما عمل كيسنجر على تزويد إسرائيل منذ حرب ٧٣ بكميات ضخمة من الأسلحة مما أدى إلى مضاعفة حجم الجيش الإسرائيلي مع بداية عام ١٩٧٧، وطبقاً للتصريحات الإسرائيلية زادت قوة سلاح الطيران الإسرائيلي بنسبة ثلاثين في المائة، وأصبح لديه أقوى وأحدث طائرة في العالم وهي أف-١٥، وحصل الجيش الإسرائيلي على أحدث الدبابات الأمريكية وزاد حجم سلاح المدرعات بما يزيد عن خمسين في المائة، كما تضاعف حجم سلاح المدفعية وتم تزويده بمدافع بعيدة المدى أكثر تطوراً، وتم تحويل معظم ألوية المشاة إلى ألوية ميكانيكية، حتى حصلت إسرائيل على كل ما يلزمها من ناقلات الجنود المدرعة، الأمر الذي جعل نسبة

الزيادة فيه تصل إلى سبعمائة في المائة. وبتوقيع مصر على إتفاقية سيناء الثانية مع إسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ وتعهدها بعدم استخدام القوة أو التهديد بها، أصبحت الجبهة الشرقية، سوريا والأردن يواجهان خللاً خطيراً في التوازن العسكري ولصالح إسرائيل.

وفي المجال الاقتصادي، تضاعفت المساعدات الأمريكية لإسرائيل بعد حرب أكتوبر، فبلغت في عام ١٩٧٤ ما ينوف على ٢٢٠٠ مليون دولار، وظلت تتزايد في الأعوام التالية. فإذا أضفنا إلى ذلك المساعدات الأخرى التي تحصل عليها إسرائيل من المصادر الأمريكية المختلفة، فإن الاجمالي يصل إلى ما يقرب من ثلاثة مليارات من الدولارات ونصف مليار سنوياً. أي بمعدل حوالى ألف دولار لكل نسمة في إسرائيل.

وهكذا نجد أنه مع بداية ١٩٧٧ أصبحت إسرائيل أكثر قوة من أي وقت مضى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، بما يجعلها أكثر قدرة على الاستمرار في احتلالها للأراضي العربية.

وفي مقابل ذلك أصبحت مصر أقل قوة بكثير، بعد أن توقف الاتحاد السوفياتي عن تزويدها بالسلاح، واتسعت الفجوة العسكرية بينها وبين إسرائيل.

ولقد شهد عام ١٩٧٦ مع نهايته محاولات لتجاوز الخلافات العربية إلى درجة إعلان قيام قيادة سياسية موحدة بين مصر وسوريا في ديسمبر انضمت لها السودان فيما بعد. ومع ذلك، وعلى ضوء التجارب السابقة، فقد قابلت هذه الخطوة بحذر فقد سبق أن شاهدت العديد من هذه الإعلانات الوحدوية التي لم تر النور، وكان نجاح هذه الخطوة يستدعي جهداً شاقاً لإعادة بناء جسور الثقة بين مصر وسوريا.

وعندما باشر كارتر تحركه بسرعة لعلاج قضية الشرق الأوسط، تبين أن الإدارة الأمريكية تستند في تحركها إلى دراسة أعدها معهد بروكينجز، ومن بين الذين شاركوا في إعدادها بريجنسكي الذي اختاره الرئيس كارتر ليكون مستشاره للأمن القومي. وقد أوصى التقرير بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ يونيو ١٩٦٧ على مراحل مع تعديلات يقبلها الطرفان، وإقامة علاقات سلمية على مراحل، وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، اما بإقامة دولة مستقلة

أو الانضمام في اتحاد فيدرالي مع الأردن مقابل اعترافهم بإسرائيل. كما أكدت الدراسة على ضرورة وجود ضمانات للسلام.

وقد بادر الرئيس كارتر بإيفاد وزير خارجيته سيروس فانس إلى المنطقة في فبراير، حيث زار كلاً من مصر وسوريا والأردن والسعودية وإسرائيل. وكان هذا التحرك المبكر يعني أن الإدارة الأمريكية الجديدة تعطي أولوية لأزمة الشرق الأوسط بما يجعلها حريصة على عقد مؤتمر جينيف للسلام. وقد لمس فانس في مقابلاته وحدة الرأي العربي وإصراراً على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جينيف بينما أكد الرئيس الأسد على ضرورة تمثيل الجانب العربي بوفد موحد. غير أن إسرائيل أبلغت فانس برفضها للتفاوض مع وفد عربي واحد كما رفضت بصورة قاطعة حضور وفد عن منظمة التحرير الفلسطينية.

فاقترح كارتر إشراك فلسطينيين من غير أعضاء المنظمة في المؤتمر، كما أعرب عن رأيه من أنه يمكن تمثيل العرب بوفد عربي موحد في الجلسة الأولى ثم ينقسم الوفد إلى لجان على أساس جغرافي. وكان التطبيق العملي لهذا الاقتراح العودة إلى فكرة وجود وفود عربية متعددة في جينيف. ولم يكن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جينيف من وجهة النظر العربية، مسألة شكلية يمكن التجاوز عنها، فالشعب الفلسطيني قد مثله وفد في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ للمطالبة بالاستقلال وإنهاء الانتداب البريطاني في الوقت الذي كان تمثيل الوكالة اليهودية محل نقاش، وذلك قبل أن يصدر قرار التقسيم، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت تتحدث باسم الشعب الفلسطيني أمام الجمعية العامة ولجانها ومنظماتها وذلك بقرار من الجمعية العامة، ولذلك كان اشتراك المنظمة في مؤتمر جينيف ضرورياً لتحقيق السلام.

وبدأ الرئيس كارتر يتبع أسلوباً جديداً، وذلك بطرح آرائه على الشعب الأمريكي، في مسعى واضح من جانبه لخلق رأي عام يسانده. فأدلى بتصريحات صحفية في ٩ مارس ١٩٧٧ حول تحقيق السلام في الشرق الأوسط، مشيراً فيها إلى إنسحاب إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧، وقائلاً إنه يمكن إحداث تعديلات طفيفة في الحدود عن طريق التفاوض. وكانت النقطة الهامة هي أن كارتر قد شكك علناً في مزاعم إسرائيل بأن أمنها يجب أن يعتمد على حدود جغرافية جديدة. وبرغم أن

إسرائيل كانت ترفض دائمًا إقامة مناطق منزوعة السلاح في داخل حدودها، إلا أن كارتر صرح بأنه يمكن إقامة مناطق منزوعة السلاح لمسافة ٢٠ كيلومتراً على جانبي الحدود.

وكان الأمر اللافت للنظر هو أن كارتر قد أدلى بتلك التصريحات في الوقت الذي كان فيه إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل يزور الولايات المتحدة.

إلا أن الخطوة الكبيرة حقاً، كانت هي مبادرة الرئيس كارتر بعد أيام قليلة إلى الإعلان عن ضرورة قيام وطن قومي للفلسطينيين، فبهذا التصريح كان كارتر يقترب من جوهر مشكلة الشرق الأوسط. ولذلك فإن تلك التصريحات أثارت قلقاً بالغاً لدى إسرائيل، وخاصة بعد أن ألغى أيضاً القرار الذي كان نيكسون قد اتخذه من قبل بإعطاء إسرائيل أولوية في تزويدها بالأسلحة، حتى على أعضاء حلف الأطلنطي.

ولقد كانت هذه إشارات واضحة لإسرائيل على أن الإدارة الجديدة لن تلتزم بخط كيسنجر السابق بالانحياز الكامل لها على حساب الحقوق العربية، وهو الأمر الذي أسرعت إسرائيل إلى مواجهته على الفور في محاولة من جانبها للضغط على الإدارة الأمريكية، مما جعل كارتر يحاول في تصريحاته التالية أن يرضي إسرائيل بالنسبة لمطالبتها بوجود حدود آمنة تختلف عن الحدود الدولية.

وهكذا صرح كارتر بأن الخطوط الدفاعية لدول المنطقة قد تنطبق أو لا تنطبق مع الحدود القانونية، وإنه يمكن لإسرائيل أن يكون لها قدرات دفاعية خارج الحدود الدائمة والمعترف بها.

وعندما زار الرئيس السادات واشنطن في ابريل للتباحث مع الرئيس كارتر أعلن انه يرفض هذا المنطق الإسرائيلي، فلا يجوز أن تكون لأي دولة يسوى حدودها الدولية. وأعلن في واشنطن استحالة تطبيع العلاقات الذي تطالب به إسرائيل فهذا أمر لا يمكن التباحث بشأنه قبل أن يولد جيل آخر، وإن الماضي الدامي للصراع العربي الإسرائيلي يجعل تحقيق ذلك الآن مستحيلاً.

وفي التاسع من مايو توجه الرئيس كارتر إلى جينيف للاجتماع مع الرئيس السوري حافظ الأسد، حيث لمس بنفسه مدى إصرار سوريا على الحل الشامل

القائم على أساس قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة وإن سوريا سوف تبارك أي علاقة تتم بين الدولة الفلسطينية والأردن طالما أنها تتم مستقبلاً بموافقة الطرفين.

ولقد كان اتجاه الرئيس كارتر واضحاً في الإسراع بعقد مؤتمر جينيف لبحث الحل الشامل، وهو الأمر الذي لا تريده إسرائيل، ولذلك فقد ضاعفت جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة من ضغوطها عليه بهدف إجهاض جهوده نحو جينيف.

وعندما جرت انتخابات مبكرة في إسرائيل، وفاز فيها لأول مرة الحزب الذي يمثله مناحم بيغن، وهو من غلاة المتطرفين الإسرائيليين وله ماضٍ إرهابي حافل ضد الشعب الفلسطيني يكفي أن نذكر منه مسؤوليته عن مذبحة دير ياسين، أعلن بمجرد تشكيل الحكومة الجديدة رفضه قيام دولة فلسطينية، ورفضه القاطع للعودة إلى حدود يونيو ١٩٦٧، معلناً أن إسرائيل قد قامت في يونيو ١٩٦٧ بتحرير جوديا وساماريا ويعني بذلك الضفة الغربية المحتلة.

ولقد قام مناحم بيغن بزيارة واشنطن في الشهر التالي مباشرة وأعلن عدم انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة، ثم تقدم بطلبات اقتصادية وعسكرية، وكان هدف الزيارة اشعار كارتر بأن إسرائيل لن تتراجع عن موقفها. وقد أعلن بيغن بمجرد عودته إلى إسرائيل عن إنشاء ثلاث مستوطنات إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية وكان هذا الإعلان بمثابة تحدٍ صريح من جانبه لموقف الولايات المتحدة، التي تعتبر أن إنشاء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي ويشكل عقبة في طريق السلام بالمنطقة.

ولقد قمت في خلال شهر يوليو بزيارة للندن حيث اجتمعت مع وزير الخارجية دكتور أوين. وكان من رأيي ان الوقت مناسب لتحرك دول المجموعة الأوروبية للتعاون مع الإدارة الأمريكية في سعيها الجديد المتبكير بانعقاد مؤتمر جينيف الذي سيبحث السلام الشامل. وقد قال لي الدكتور أوين إنهم على اتصال دائم مع واشنطن، وإنهم من خلال تلك الاتصالات مقتنعون بأن الرئيس كارتر جاد في تحركه نحو السلام الشامل بالمنطقة، مع ذلك فقد فاجأني وزير الخارجية البريطاني بسؤال عما سيكون عليه الموقف في حالة فشل كارتر؟.

وكان مجرد توجيه هذا السؤال يعكس في حد ذاته عمق معرفة بريطانيا بالمشكلة، وبنوايا إسرائيل، وبمدى قدرة الإدارة الأمريكية على تنفيذ الحل الذي تؤمن به.

ولقد أجبته بأن المشكلة بدأت عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ استقطاع جزء من أرض فلسطين لإقامة دولة يهودية عليه، وقد مضى على هذا القرار ثلاثون عاماً دون تنفيذ تخللتها أربع حروب، والمشكلة قد تستمر سنوات طويلة ويستمر فيها الصراع في المنطقة، بينما لو كانت الولايات المتحدة جادة بما فيه الكفاية في الضغط على إسرائيل لتحقيق السلام لوفرت على جميع الأطراف الكثير من المتاعب.

وفي اليوم التالي التقيت بعدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني، ذكر لي منهم والتر دينيس، وهو من المهتمين بقضية الشرق الأوسط، انه اجتمع في واشنطن بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي، وخرج بانطباع أن الإدارة الأمريكية جادة فعلاً في تحقيق حل سلمي كامل، إلا انه نظراً للعقبات التي تضعها إسرائيل فقط تضطر بدلاً من السير مباشرة نحو الحل الشامل، إلى اتباع طريق أطول للوصول إلى الهدف، الأمر الذي قد يستغرق مزيداً من الوقت.

وأضاف دينيس قائلاً: إنه شعر في واشنطن بأن الأمريكيين محتاجون إلى العرب في ضغطهم على الأحداث، ثم أضاف قائلاً: إن الميزان العسكري قد اختل بشدة ولصالح إسرائيل، الأمر الذي يضعف موقف المفاوض العربي، ومن هنا لا بد أن تسعى مصر بسرعة إلى تصحيح هذا الموقف الخطير.

وقلت لدينيس: إن المشكلة هي أن الاتحاد السوفياتي هو الوحيد القادر على إمداد مصر بأسلحة تحد من التفوق الإسرائيلي، وقد تدهورت العلاقات السياسية مما أدى إلى وقف التعامل عسكرياً مع السوفييت.

وعلق دينيس قائلاً: إنني لم ألاحظ في واشنطن أي ضيق من موقف سوريا في حصولها على سلاح من الاتحاد السوفياتي والمسألة الهامة هنا هو انكم تتجهون إلى التفاوض بشأن السلام من موقف عسكري ضعيف للغاية، فماذا يضطر إسرائيل إذن، إلى التفاهم الجاد؟ وإلى جانب موقفكم العسكري الضعيف هناك أيضاً عناصر أخرى لا تحاولون الاستفادة منها، كالموارد البترولية العربية والفوائض النقدية

التي يمكن أن تحسنوا استخدامها فتشكل بذلك عناصر مدعمة للموقف الأمريكي في السعي نحو السلام الشامل وإرغام إسرائيل على الحديث الجاد عن السلام.

ولقد خرجت من مباحثاتي مع وزير الخارجية أوين، ومن مناقشاتي مع والتر دينيس، بانطباع مؤداه أن معلوماتها تشير إلى أن كارتر لن يضغط على إسرائيل عن طريق وقف إمدادها بالسلاح، ومن ثم فإنه على العرب أن يعتمدوا على أنفسهم لإظهار قوتهم في هذا الشأن بدلاً من تحميل المشكلة برمتها على أكتاف الولايات المتحدة، والتصور بأن الولايات المتحدة تملك كل أوراق اللعبة.

وفي شهر أغسطس زارني بالقاهرة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وقد أطلعني على ورقة عمل أمريكية كان المطلوب منه إبداء الرأي فيها. وقد ورد بتلك الورقة اقتراح بأن تعلن منظمة التحرير موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وللمنظمة إذا رغبت أن تشير في إعلانها إلى تحفظها على القرار لأنه لم يعالج القضية الفلسطينية بطريقة كافية.

وقال لي ياسر عرفات إنه بعد أن بحث الأمر مع زملائه في اللجنة التنفيذية رأوا أن تكون موافقة المنظمة على القرار ٢٤٢ مرتبطة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وذلك بإقامة دولة فلسطينية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم حسب قرارات الأمم المتحدة، ولكن الولايات المتحدة رفضت تلك الصيغة من جانب المنظمة.

وقد استفهمت من ياسر عرفات عن المقابل الذي ستقدمه الولايات المتحدة جدلاً في حالة قبولهم للقرار ٢٤٢ حسب الصيغة الأمريكية المقترحة، فأجابني بأن كل ما تعد به الولايات المتحدة في هذه الحالة هو إجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد علقت على ذلك بقولي: وهل هذا يمثل وعداً أمريكياً بدخول الفلسطينيين الجنة؟.

ثم تساءلت عن الاحتمال الآخر، ماذا لو بدأت الولايات المتحدة حوارها الموعود مع منظمة التحرير ثم انتهى ذلك الحوار إلى لا شيء؟ إن النتيجة في هذه الحالة ستكون هي أن المنظمة قد وافقت على قرار لم يعالج القضية الفلسطينية

مطلقاً. وتكون المنظمة أيضاً قد اعترفت بإسرائيل كدولة، في الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل الاعتراف بقيام دولة فلسطينية.

وقد ذكر لي ياسر عرفات أن هناك فكرة متداولة في بعض العواصم العربية بمحاولة استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يكون معدلاً للقرار ٢٤٢، ويتناول القضية الفلسطينية.

وقد كان ردي عليه هو انني أرفض الفكرة خصوصاً في الظروف القائمة، فنحن الان في مركز ضعيف عسكرياً وسياسياً وسوف ينعكس هذا بلا شك على موقفنا في مجلس الأمن، ومن ثم فإنني أخشى أن يصدر في النهاية قرار ليس في صالح القضية الفلسطينية بل وقد يضعف من القرار ٢٤٢ نفسه. ولقد تساءلت عن مصلحتنا في استصدار قرار جديد من مجلس الأمن؟ إن لدينا القرار ٢٤٢ الذي يعالج آثار العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ويطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها، أما القضية الفلسطينية فهناك قرار خاص بها من الجمعية العامة عام ١٩٤٧ ويقضي بقيام دولة فلسطينية. وفي النهاية قلت إنني لا أرى أن الولايات المتحدة سوف تتمكن من الاستمرار في تجاهل قضية شعب بأكمله، ولا بد أن تحين اللحظة التي تعترف فيها بممثلي الشعب الفلسطيني وضرورة قيام الدولة الفلسطينية.

وفي نفس الوقت كان سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي قد قام بزيارة أخرى إلى المنطقة في أغسطس في محاولة للإسراع بالتحضير لمؤتمر جينيف للسلام. وبعد عودة فانس إلى واشنطن أعلن متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تؤيد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام بجينيف إذا أعلنت المنظمة قبولها لقرار مجلس الأمن ٢٤٢. وكان هذا التصريح هو بمثابة اعتراف من الولايات المتحدة بأن منظمة التحرير هي التي تمثل الشعب الفلسطيني، ولذلك بادرت إسرائيل على الفور إلى مهاجمة هذا التصريح، وغضب مناحيم بيغن من احتمال أن يؤدي هذا التصريح إلى قيام حوار بين المنظمة والولايات المتحدة.

ولقد شهد عام ١٩٧٧ تطوراً آخر في طريق الإعداد لمؤتمر جينيف، تمثل في صدور بيان أمريكي سوفياتي مشترك في أول أكتوبر يدعو إلى عقد مؤتمر جينيف بمشاركة ممثلين من كافة الأطراف في النزاع بما فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني. وأكد

البيان على ضرورة حل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وكان الجديد في هذا البيان هو موافقة الحكومة الأمريكية على التحدث عن «الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني لأول مرة، بينما كانت الإدارة السابقة تتحدث عن «مصالح الفلسطينيين».

ولقد رحبت الدول العربية ومنظمة التحرير بهذا البيان، كما أيدته فرنسا والعديد من دول أوروبا والعالم الثالث. وبعدها أكد كارتر موقف حكومته في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ أكتوبر، عندما أعلن انه يجب الإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

ولقد هاجمت إسرائيل البيان الأمريكي السوفياتي المشترك وخطاب كارتر، واعتبرت ان هذا التطور الجديد في الموقف الأمريكي هو خطوة قد تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية. ومن ثم فقد أعلن مناحيم بيغن ان كل الأراضي الفلسطينية هي جزء من إسرائيل، في تحدٍ واضح من جانبه للبيان الأمريكي السوفياتي، وبالإضافة إلى ذلك فقد أصدر قراراً ببناء المزيد من المستوطنات.

وبالطبع فقد كان رد الفعل هذا متوقعاً من بيغن، ولكن الأمر الذي لم يكن متوقعاً، إسراع كارتر بالتراجع عما التزم به في البيان المشترك مع الاتحاد السوفياتي، وذلك بأن سمح بصدور بيان مشترك مع إسرائيل بعد مفاوضات أجراها موشي دايان في واشنطن، أعلن فيه أن قبول الأطراف المعنية لما جاء في البيان الأمريكي السوفياتي المشترك ليس شرطاً مسبقاً لإجتماع جنيف. وهكذا تراجعت الولايات المتحدة في ٥ أكتوبر عما أعلنته في أول أكتوبر.

ولقد تحول الأمر إلى مهزلة سياسية، حيث ان الاتحاد السوفياتي تنازل في البيان المشترك عن ذكر منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني مقابل اعتراف الولايات المتحدة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ولكن، عندما اعترفت الولايات المتحدة في البيان المشترك مع إسرائيل بعد خمسة أيام انه من حق إسرائيل أن ترفض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، أصبح البيان الأمريكي السوفياتي حبراً على ورق.

لقد نجحت إسرائيل بذلك في إلغاء بيان صادر عن القوتين العظميين وهي لم

تكن لتفعل ذلك إلا إدراكاً منها لوجود تخاذل داخل الإدارة الأمريكية وهو التخاذل الذي أصبح محل استياء الاتحاد السوفياتي، ومحل دهشة عواصم العالم، لسرعة التراجع الأمريكي أمام الضغط الإسرائيلي.

ومن ناحية أخرى، وبسبب الضغط الإسرائيلي، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ أكتوبر تدين فيه سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات، وذلك في الوقت الذي صوتت فيه ١٣١ دولة لصالح القرار.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الرئيس الأمريكي كارتر صرح لوفد من أعضاء المؤتمر اليهودي بأنه ينتحر سياسياً إذا قام بعمل يضر بإسرائيل.

وإزاء هذه المواقف الأمريكية المترددة والمتخاذلة دعوت إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في نيويورك أثناء وجودهم لحضور اجتماعات الجمعية العامة وقد انتهينا في الاجتماع إلى أن مؤتمر جينيف يواجه صعوبات كبيرة، ومن ثم فقد اتفقنا على أن ينعقد مجلس الجامعة العربية في تونس في ١٢ نوفمبر للنظر في إمكانية الدعوة لعقد مؤتمر عربي للقمة.

وبرغم كل تخاذل من الإدارة الأمريكية إلا أن الولايات المتحدة أصبحت تعلن على الأقل أن مدخلها إلى المشكلة لم يعد هو الاتفاقات الجزئية أو المنفردة التي كان يسعى لها كيسنجر، وإنما الآن تريد الإعداد لمؤتمر جينيف. وكان هذا في حد ذاته يعني موقفاً أمريكياً أفضل بكثير مما طرحته خلال السنوات الأربع السابقة. وهذا الموقف لم يعد ينقصه إلا استجماع العرب لمصادر قوتهم في سبيل الضغط من أجل تدعيم هذا الموقف الأمريكي وإرغام إسرائيل على التحرك نحو السلام الشامل، وهو الأمر الذي أصبح مفترضاً أن يكفله مؤتمر القمة العربي بعد أن يتم التحضير له والدعوة إليه خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس.

وقبيل سفري إلى تونس بأيام قليلة تلقيت دعوة للاستماع إلى خطاب الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري يوم ٩ نوفمبر، وكان مجلسي إلى جواري ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير، واسترسل الرئيس السادات في خطابه متناولاً استعداد مصر لحضور مؤتمر جينيف من أجل تحقيق السلام بصرف النظر عن المشاكل الإجرائية التي تثيرها إسرائيل بهدف عرقلة المؤتمر. ثم أضاف قائلاً، إنني

على استعداد للذهاب إلى جنيف، بل إلى آخر العالم، وإن إسرائيل ستندهش عندما أقول إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته، ومناقشتهم.

ولقد بدت لنا تلك العبارة، ونحن نستمع إليها داخل قاعة مجلس الشعب مجرد نوع من المبالغة الكلامية في التحدي، ولم يدر في خلدنا مطلقاً اعتبارها شيئاً جاداً، فأقصى ما كانت تحلم به إسرائيل طوال السنوات السابقة هو أن تتفاوض مع أي ممثل لأية دولة عربية في إحدى العواصم الأجنبية. ومن ناحية أخرى فقد كان أي مسؤول أجنبي يعرف مقدماً أن أي زيارة يقوم بها إلى القدس سوف ينظر إليها في العالم العربي باعتبارها عملاً عدائياً، بل إن أحد الوزراء الأمريكيين كان في زيارة رسمية لإسرائيل قبل أسابيع قليلة، ورفض أن يتوجه إلى القدس حتى لا يثير غضب الدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت قرارات المقاطعة العربية لا تسمح بالدخول إلى أي بلد عربي لمن يتضح من جواز سفره انه قادم من إسرائيل.

ولذلك فإنه لم يخطر لي، أو لياسر عرفات، الاستفهام من الرئيس السادات عن مغزى عبارته تلك، عندما صافحناه بعد انتهائه من خطابه.

وسافرت إلى تونس لحضور اجتماع وزراء الخارجية العرب، وعندما التقيت مع وزراء الخارجية سألني وزير خارجية سوريا عن مغزى إشارة الرئيس السادات إلى إمكانية زيارته للقدس، فأجبته بأنها مجرد عبارة عابرة، وقلت متسائلاً: هل تتخيل حقاً أن هذا يمكن حدوثه.

وظل الشك يراود وزير خارجية سوريا حتى انضم إلينا إسماعيل فهمي وزير خارجية مصر، الذي أصر على أن كلمات الرئيس السادات كانت لمجرد تأكيد رغبة مصر في السلام ولا تحمل إطلاقاً معنى استعداده للذهاب إلى القدس. وعندما انضم إلينا آخرون من وزراء الخارجية العرب، كرر وزير الخارجية المصري نفيه القاطع للزيارة، وزاد على ذلك بأنه اجتمع مع الرئيس السادات قبيل مغادرته للقاهرة، وإن الرئيس السادات أخطره بالموافقة على أي موعد يتفق عليه وزراء الخارجية لعقد مؤتمر عربي للقمة بما يؤكد التزامه بالإجماع العربي.

والواقع أن شكوك ومخاوف معظم وزراء الخارجية العرب المجتمعين في تونس قد زالت تماماً عندما شارك وزير خارجية مصر، في صياغة قرار اتفق عليه وزراء الخارجية العرب بالإجماع ينص على الالتزام بوحدة العمل العربي وإسقاط محاولات

العدو الإسرائيلي التي تستهدف تجزئة الصراع، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة لحقها في ممارسة دورها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. والمشاركة على أساس متكافىء على قدم المساواة في ساحة العمل السياسي شأنها في ذلك شأن أي دولة من دول المواجهة. وإعادة تأكيد الالتزام العربي برفض جميع المحاولات الهادفة للانتقاص من تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني.

ومن ناحية أخرى فقد وافق وزراء الخارجية العرب على تحديد يوم ١٥ فبراير ١٩٧٨ موعداً لاجتماع مؤتمر القمة العربي، ويسبقه اجتماع لمجلس الدفاع العربي والمجلس الاقتصادي ووزراء الخارجية.

وكانت المفاجأة، عندما تبين انه في الوقت الذي كان وزير خارجية مصر يرتبط فيه بتلك الالتزامات العربية كانت الاتصالات تجري فعلاً بين الرئيس السادات في القاهرة ومناحيم بيغن في القدس عن طريق واشنطن، للترتيب لزيارة الرئيس السادات إلى القدس، وقبول الرئيس السادات الدعوة التي تلقاها من بيغن في ١٧ نوفمبر، وتحديد يوم ١٩ نوفمبر للذهاب إلى القدس.

وقبيل أن تتم الزيارة إلى القدس، توجه الرئيس السادات إلى دمشق في محاولة لإقناع الرئيس السوري حافظ الأسد بجدواها إعلامياً وسياسياً. وعندما نبه الرئيس السوري الرئيس السادات إلى رد الفعل العربي العدائي الشديد لمثل تلك الخطوة، أجابه الرئيس السادات بأنه حتى ولو حدث مثل هذا العداء لخطوته فإنه سوف يزول قطعاً قبل أقل من ثلاثة أشهر، وأكد له أنه يتوقع حل الصراع العربي الإسرائيلي برمته بمجرد قيامه بتلك الزيارة لأن إسرائيل لن تجد بعد ذلك ما تتعلل به للاستمرار في إحتلال الأراضي العربية.

وهكذا، قام الرئيس السادات بزيارته إلى القدس، وشاهدت عواصم العالم الزيارة على الهواء، والاستقبال الكبير الذي أعدته له إسرائيل. ولقد كانت هناك مشاعر متباينة بينما العالم يتابع أنباء تلك الزيارة، وإن كانت جميعها تراقب الزيارة بشعور حقيقي بالمفاجأة. ومن الطبيعي أن يكون الفرح غامراً في إسرائيل بهذه الخطوة المذهلة، فلم يكن أحد ليصدق مطلقاً أن رئيس مصر، وهي أكبر دولة عربية يقوم بزيارة إسرائيل داعياً لإقامة سلام دائم معها في الوقت الذي تحتل فيه

إسرائيل أراضي الدول العربية، وتعلن رسمياً انها لن تعود إلى حدود يونيو ١٩٦٧ ولن تسمح بقيام دولة فلسطينية. أما في العواصم الغربية، فقد كان الشعور السائد هو مزيج من الدهشة والانبهار بمثل تلك الخطوة الجريئة، وأشادوا بها باعتبارها إنجازاً عظيمًا لا بد أنه سيؤدي قطعاً إلى تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل.

أما بالنسبة للعواصم العربية فقد ساد الشعور بالمفاجأة والذهول وعدم تصديق ما يرونه بعيونهم على شاشات التليفزيون، حيث ان ما شاهدونه كان أمراً غير متصور على الإطلاق، ومن ثم فقد كان الشعور الطاغي في النهاية هو الحزن والألم العميقين والإحساس بأن إسرائيل تحقق في النهاية ما رفض العالم العربي بكل نظمه وحكوماته وشعوبه إعطاءها طوال ثلاثين سنة، كانت مصر خلالها تقود العالم العربي في صمود في وجه الغزوات الصهيونية وتعلن رسمياً وبكل وسائل الإعلام عن إصرارها على مقاطعة إسرائيل وتمسكها بالحقوق الفلسطينية والعربية في مواجهة الأطماع التوسعية الإسرائيلية.

وقد علمت فيما بعد بان الرئيس السادات كان قد سبق أن فاتح إسماعيل فهمي في فكرة الزيارة، ولكن فهمي اعترض على الفكرة، وفي نهاية المناقشة استقر في ذهنه أن الرئيس قد عدل عن الزيارة مما حدا به لأن ينفي زيارة الرئيس السادات للقدس لوزراء الخارجية العرب في تونس.

وكان إقدام الرئيس السادات على هذه الخطوة يمثل بالنسبة إلى وزير خارجية مصر، إسماعيل فهمي، مفاجأة قاسية، ومن ثم فقد آثر الاستقالة على الفور.

أما وزير الدولة للشؤون الخارجية، محمد رياض، فلم يكن لديه أية فكرة مسبقة عن زيارة الرئيس السادات للقدس، ومن ثم فقد آثر أن يعتذر عن عدم مصاحبة الرئيس السادات إليها، مفضلاً تقديم استقالته هو الآخر من منصبه.

ولقد تركت تلك الزيارة آثاراً عميقة المدى في العالم العربي كله، فلقد بادرت سوريا بالإعلان عن أن زيارة الرئيس السادات للقدس تمثل خرقاً واضحاً وصريحاً لجميع الالتزامات والقرارات التي ارتبطت بها مصر، وانها تلحق أفدح الأضرار بالقضية العربية، وإنها محاولة منفردة للتفاوض مع إسرائيل.

أما العراق فقد اقترحت عقد مؤتمر عاجل محدود للقمة، يحضره رؤساء

الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير، للإسراع باتخاذ إجراءات تعبر عن الرفض العملي لمبادرة الرئيس السادات.

ولقد ألقى الرئيس السادات بخطاب في مجلس الشعب المصري يوم ٢٦ نوفمبر عقب عودته من إسرائيل تناول فيه نتائج مبادرته ومباحثاته مع الإسرائيليين في القدس فأعلن انه لم يترتب على زيارته للقدس أي تفريط في حق قانوني أو تاريخي للأمة العربية كما نفى في خطابه أن يكون هدفه التوصل إلى اتفاق منفرد مع إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك فقد أعلن أن كثيراً من جماعات الضغط لحساب إسرائيل في دول أخرى (ويقصد الولايات المتحدة) قد تم تجميدها كلية، بل ان بعضها قد تحول إلى قوة ضاغطة على إسرائيل نفسها وسوف يلمس الجميع أبعاد هذا التغير في الأسابيع القليلة القادمة.

وأعلن الرئيس السادات في خطابه انه نتيجة لمبادرته فقد اقتنع عدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين بأن العرب لن يقبلوا أي تسوية ما لم تتضمن تحرير الأرض العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية.

وكان الرئيس السادات يتصور أن زيارته للقدس سوف تعجل بتحريك إسرائيل نحو السلام الشامل وان الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع إسرائيل لاتخاذ خطوة جريئة مماثلة. كما اعتقد أن الزيارة ستساعد على التعجيل بانعقاد مؤتمر جينيف فسارع بتوجيه دعوة لعقد مؤتمر تمهيدي في القاهرة في ديسمبر على أن يحضره وفود من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعندما بدأ المؤتمر أعماله في ١٤ ديسمبر كان علم فلسطين مرفوعاً ضمن أعلام الدول المدعوة لحضور المؤتمر. وعندئذ أصر الوفد الإسرائيلي على ضرورة إنزال العلم الفلسطيني، وإلا فإن الوفد الإسرائيلي لن يحضر الجلسات وكان له ما أراد.

ورفضت الدول العربية حضور المؤتمر، ومن ثم فقد اقتصر هذا المؤتمر التمهيدي على وفدي مصر وإسرائيل، بالإضافة إلى مندوب للولايات المتحدة ومراقب للأمم المتحدة وبالتالي لم يحقق المؤتمر أي نتائج.

وبادرت مجموعة من الدول العربية إلى الاجتماع في طرابلس بليبيا للتعبير عن تضامنها السياسي في رفض تلك الاتصالات المصرية الإسرائيلية المباشرة. وقررت تلك الدول، وهي العراق والجزائر وسوريا وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير تجميد علاقاتها مع مصر. وعلى الفور أعلن الرئيس السادات من جانبه قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع تلك الدول، وتفجرت الخلافات على نحو لم يشهده العالم العربي من قبل، وازدادت عزلة مصر عن العالم العربي.

وسافر مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل إلى واشنطن للاجتماع مع الرئيس الأمريكي كارتر، لكي يعرض عليه ما أسماه «مشروعه للسلام» وهو المشروع الذي روج له بيغن كثيراً في العواصم الغربية التي مر بها، وأتى به عند زيارته لمصر يوم ٢٤ ديسمبر حيث التقى مع الرئيس السادات في مدينة الإسماعيلية، وفوجىء الرئيس السادات والوفد المصري بأن كل ما جاء به بيغن هو اتفاق منفرد مع مصر، مع اتفاق آخر للحكم الذاتي الإداري بالضفة الغربية وغزة، يسمح لإسرائيل بالاستمرار في احتلال الضفة وقطاع غزة. وفي المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده الرئيس السادات وبيغن بالإسماعيلية يوم ٢٦ ديسمبر أعلن مناحيم بيغن «أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يلزم إسرائيل بالانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة».

وأعلن الرئيس السادات وبيغن عن تشكيل لجنة سياسية على مستوى وزيري الخارجية بين مصر وإسرائيل، ولجنة عسكرية على مستوى وزيري الدفاع، تكون الرئاسة في كل منهما بالتناوب بين مصر وإسرائيل، وتستمر خلالهما المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وهكذا، لم يعد هناك أي احتمال لعقد مؤتمر جنيف للسلام الشامل، واقتصر الأمر على مفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل.

وبهذا تبين أن زيارة القدس التي كان يؤمل الرئيس السادات انها ستؤدي إلى اختصار الطريق إلى السلام لم تحقق النتائج السريعة التي كان يتوقعها، مما جعل موقفه دقيقاً في العالم العربي.

وكانت هذه أول مرة في التاريخ المعاصر تجد السياسة المصرية نفسها في مثل تلك العزلة داخل العالم العربي، فلم يحدث مطلقاً أن تحول الرأي العام العربي عن مصر بهذه الصورة.

وقد تحولت الأنظار نحو الإدارة الأمريكية باعتبارها مسؤولة عن تدهور الموقف بسبب عدم قيامها بأي عمل جدي يحول دون استمرار التعنت الإسرائيلي، وبدأت بعض الدوائر العربية توجه الإتهام فعلاً إلى حكومة كارتر بأنها تسير في إتجاه الحل المنفرد، وذلك امتداداً لسياسة وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر.

وقد حاولت الولايات المتحدة من جانبها نفي تلك الاتهامات في العواصم العربية. وفي هذا الإطار زارني مستر هيرمان إيلتس السفير الأمريكي بالقاهرة يوم ٨ ديسمبر لكي يؤكد لي بأن الولايات المتحدة لم يكن لها أي دخل في زيارة الرئيس السادات إلى القدس، وإنه لم يتشاور مطلقاً مع واشنطن بشأنها، كما حدث نفس الشيء عندما أعلن عن دعوته لعقد مؤتمر القاهرة التحضيري. وأضاف هيرمان أيلتس أن موقف حكومته هو تأييد المبادرة وفي نفس الوقت فإن الولايات المتحدة ترى ضرورة تحقيق السلام الشامل ولا تؤيد توقيع إتفاق منفصل بين مصر وإسرائيل تكون نتيجته استمرار النزاع العربي الإسرائيلي.

ولقد فهمت من أسئلة السفير الأمريكي بالقاهرة أن حكومته تود التعرف على رأيي بالنسبة للموقف، ولقد أبلغته بأنني أؤيد موقف الحكومة الأمريكية في ضرورة تحقيق الحل الشامل والابتعاد عن الإتفاقات المنفردة، وإن ذلك يقتضي وجود ضمانات للسلام بالنسبة لكافة الأطراف، وليس بالنسبة لإسرائيل وحدها.

وعندما أشار السفير الأمريكي إلى أن الخلافات العربية تعرقل الجهود الأمريكية في تحقيق الحل الشامل، أوضحت له بأن الثقة أصبحت معدومة تماماً بين مصر وسوريا، فهناك قناعة لدى الرئيس الأسد بأن الرئيس السادات يسعى إلى حل منفرد مع أسرائيل بالرغم من جميع التصريحات التي يرددها الرئيس السادات ويعلن فيها التمسك بالحل الشامل، ومن ناحية أخرى فإن الرئيس الأسد بات مقتنعاً بأن الولايات المتحدة تلعب دوراً كبيراً في هذه السياسة.

وأضفت قائلاً للسفير الأمريكي: ان وزير خارجيتكم سايروس فانس على وشك القدوم إلى المنطقة، وسيزور دمشق، ولذلك فسوف تكون مباحثاته في دمشق ناجحة للغاية لو إنه استطاع أن يقدم الدليل إلى السوريين على إنه لن يكون هناك حلّ منفرد.

وسألني هيرمان إيلتس: بالرغم من أننا الآن ضد مثل هذا الحل المنفرد إلا

إنه إذا حدث جدلاً ان أسفرت الأحداث عنه، فماذا تتوقع أن يحدث؟.

وأجبته قائلاً: إنك تستطيع أن تعرف النتيجة مقدماً من الآن. فهناك خمس دول عربية، مضافاً إليها منظمة التحرير، قد أعلنت في طرابلس بالفعل معارضتها لزيارة الرئيس السادات إلى القدس، وكل ما يمكن أن يترتب عليها. أما في حالة الحل المنفرد بين مصر وإسرائيل فسوف تنضم بقية الدول العربية إلى هذه المجموعة وبالإضافة إلى ذلك فيجب أن ندرك أيضاً دور الاتحاد السوفياتي في معارضته الشديدة للحل المنفرد، وأبعاد هذا الدور على الصراع في المنطقة، وسيجد نفسه مندفعاً إلى تسليح سوريا وأي دولة عربية أخرى تطلب منه ذلك، وبذلك فسوف تستمر حالة اللاسلم واللاحرب بالمنطقة، بل وسوف تنمو اتجاهات أكثر تطرفاً، وتبقى المنطقة في حالة اضطراب قد تغري إسرائيل بالأقدام على شن حرب وقائية ضد سوريا والفلسطينيين لإرغامهم على الإستسلام لشروطها، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى عدم بقاء الاتحاد السوفياتي في موقف المتفرج بعد أن فقد وجوده في مصر.

وفي النهاية قلت للسفير الأمريكي ان الطريق الوحيد لتفادي وقوع مثل تلك الفوضى الضارة بالمصالح الأمريكية هو أن تقوم الإدارة الأمريكية بتنفيذ ما اقترحه الرئيس كارتر من قبل وهو تحقيق الحل الشامل مع ضمان أمن كل من العرب وإسرائيل.

وكان الملك حسين قد وصل إلى القاهرة في نفس اليوم. وبعد أن تناولت العشاء معه في قصر القبة بدعوة من الرئيس السادات، توجهت إلى جناحه في قصر القبة. وناقش الملك معي نتائج المباحثات التي كان قد أجراها قبل أيام قليلة مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق، فقال ان السوريين في غضب شديد، فهم مقتنعون تماماً بأن الرئيس السادات يسعى إلى حل منفرد مع إسرائيل بالاتفاق مع الولايات المتحدة وأن أي اجتماع تحت إسم مؤتمر السلام في القاهرة أو جينيف سيكون لتغطية الاتفاق الثنائي المصري الإسرائيلي. وأضاف الملك حسين، أنه حضر إلى القاهرة لمحاولة حصر الخلافات، برغم أن السوريين قد حذروه قبيل مجيئه بأن إتصالاته مع الرئيس السادات لن تؤدي إلى نتيجة، وذكر لي الملك حسين أن الرئيس السادات أكد له اليوم عند لقائه معه التزامه بالقرارات العربية ورفضه لابرام اتفاق منفرد وتصميمه على الحل الشامل.

وعندما ذكر لي الملك حسين أنه سيتوجه من القاهرة إلى الرياض للتباحث مع الملك خالد اقترحت أن يدعو الملك خالد إلى عقد اجتماع لدول المواجهة تحضره كل من مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير والسعودية، فلعل هذا الاجتماع ينقذ الموقف من مزيد من التردي.

وبعد أن قام وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس بجولته المقررة بالمنطقة التقيت مع السفير الأمريكي هيرمان أيلتس الذي أبلغني بأن الرئيس السوري حافظ الأسد قد أخطر فانس باستعداده لحضور مؤتمر جينيف في الوقت الملائم وبعد تصحيح الخلل الفادح في التوازن السياسي الذي أحدثته زيارة الرئيس السادات إلى القدس لصالح إسرائيل.

ولقد اجتمعت اللجنة السياسية بالقدس في ١٧ يناير ١٩٧٨ وحضرها وزير الخارجية المصري الجديد محمد إبراهيم كامل، وموشى دايان وزير الخارجية الإسرائيلي وسايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي. وأعلن الوفد الإسرائيلي مرة أخرى إصراره على مواصلة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكان مناحيم بيغن قد بدأ في هجومه المضاد على مبادرة الرئيس السادات للتقليل من تأثيرها على الرأي العام العالمي بل وعلى الرأي العام الإسرائيلي.

واستخدم رئيس وزراء إسرائيل ألفاظاً عنيفة في تعليقه على موقف وزير خارجية مصر عندما طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، ثم تمادى بيغن في هجومه بأن صرح للصحفيين المصريين بأن إسرائيل لم تطلب من مصر الاعتراف بحقها في الوجود، وإنما نطلب من مصر أن تعترف بحقنا في أراضينا، ويقصد بذلك الضفة الغربية وغزة.

وعندما لمس الرئيس السادات فشل اجتماعات اللجنة السياسية بالقدس في الحصول على أي مبدأ ينص على تنازل إسرائيل عن أطماعها في الضفة الغربية وغزة، لم يجد مفراً من أن يطلب من وزير الخارجية المصري الانسحاب من اجتماعات القدس والعودة إلى القاهرة، وأعلن الرئيس السادات من جانبه وقف الاتصالات مع إسرائيل، إلا انه عقب مكالمة تليفونية من الرئيس الأمريكي كارتر، أعلن في القاهرة أن المباحثات مع إسرائيل سوف تستمر، ولذلك فسوف تجتمع اللجنة العسكرية التي تضم وزيري الدفاع المصري والإسرائيلي، كما كان مقرراً.

مع ذلك فقد عاد رئيس الوزراءالإسرائيلي ليضرب على نغمة أمن إسرائيل ويعلن بأن أمن إسرائيل لا تحققه زيارة الرئيس المصري إلى القدس، وإنما أمنها يجب أن يرتكز على تفوقها العسكري ومنع قيام الدولة الفلسطينية.

ولقد بدأت العواصم العربية تفقد ثقتها في دور الرئيس الأمريكي كارتر، وخاصة عندما قامت إسرائيل بغزو واسع النطاق لجنوب لبنان في ١٦ مارس ١٩٧٨، استخدمت فيه ما يزيد عن ثلاثين ألف جندي من القوات البرية والجوية والبحرية واحتلال أراضي في جنوب لبنان. وكانت الولايات المتحدة قد سبق لها أن أكدت مراراً للعديد من العواصم العربية بأنها لن تسمح بأي عدوان إسرائيلي على لبنان. واجتمع مجلس الأمن على أثر هذا العدوان وأصدر قراراً بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية على أن تقوم القوات الدولية التي شكلها المجلس لحماية الأمن في جنوب لبنان الأمر الذي يستلزم وصولها إلى الحدود اللبنانية مع إسرائيل، وكانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول المؤيدة لهذا القرار، بل إن الرئيس كارتر حرص على الإسراع باستصدار هذا القرار من المجلس قبل أن يستقبل مناحيم بيغن، في واشنطن، ومع ذلك فلم تستطع الولايات المتحدة إقناع إسرائيل بالسماح للقوات الدولية بالتحرك للمرابطة على الحدود اللبنانية مع إسرائيل، وحالت إسرائيل دون وصولها فاضطرت القوات الدولية إلى التوقف عند نهر الليطاني. وقد كان هذا الموقف يمثل تخاذلاً جديداً للرئيس كارتر.

وكانت الحكومة الأمريكية قد نصحت الرئيس اللبناني الياس سركيس بإرسال كتيبة لبنانية إلى جنوب لبنان كمظهر رمزي لممارسة السيادة اللبنانية. وعندما شرعت الحكومة اللبنانية في تنفيذ ذلك اتصل السفير الأمريكي في بيروت تليفونياً بعد منتصف الليل بوزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس، لكي يطلب منه وقف تحرك الكتيبة اللبنانية لأن إسرائيل رفضت تمركز تلك الكتيبة في الجنوب اللبناني. وهكذا فإن واشنطن فشلت أولاً في منع إسرائيل من غزو الجنوب اللبناني، ثم فشلت ثانياً في تنفيذ قرار مجلس الأمن، وأخيراً فشلت في تنفيذ اقتراحها بوجود كتيبة لبنانية في الجنوب اللبناني.

ولقد طلبت عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة في ٢٧ مارس للنظر في الغزو الإسرائيلي للبنان، أملاً في أن يحرك هذا العدوان الإدراك العربي

للتهديد الإسرائيلي، ومن ثم يدفع إلى تجاوز الخلافات القائمة التي أصابت التضامن العربي بالانهيار. وقد امتنعت كل من الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الجنوبية عن حضور الاجتماع لموقفها من زيارة الرئيس السادات للقدس وقطع العلاقات السياسية.

وفي أول لقاء لوزراء الخارجية العرب، أكد محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصري أن مبادرة الرئيس السادات لا يمكن الحكم عليها بالفشل حتى الآن، فالرأي العام العالمي يساند المبادرة، فضلاً عن انها قد أدت إلى قيام خلاف شديد بين الحكومة الأمريكية ومناحيم بيغن بسبب رفضه للحل الشامل، بل إن الخلافات قد امتدت إلى داخل إسرائيل نفسها.

ولقد أبديت رأيي في الموقف العربي بقولي بأن زيارة الرئيس السادات إلى القدس قد تسبب عنها شرخ في العلاقات العربية، وإن عرض السلام الذي تقدمت به مصر رفضته إسرائيل، وبدلاً من ذلك فقد جاء هجومها على لبنان لطمة لمبادرة الرئيس السادات. كما انه لطمة لكافة الدول العربية، وبالتالي فقد أصبح من الضروري السعي إلى وحدة العمل العربي عن طريق عقد مؤتمر عربي للقمة لمواجهة التحدي الإسرائيلي وكان موقفي الثابت هو رفض المفاوضات المباشرة العلنية منها والسرية على السواء لقناعتي أولا بعدم جدواها، وثانياً لأن تنفيذ قرار مجلس الأمن بجميع بنوده يحتم إبقاء الاتصال في إطار الأمم المتحدة وأن الخروج عنه يمثل تنازلاً لا بد وأن تتبعه سلسلة من التنازلات.

إلا انه بعد أن تمت الزيارة للقدس كان من رأيي العمل بكل وسيلة للحيلولة دون عزل مصر عن العمل العربي الموحد ومحاولة احتواء ما تم، واعتبار رفض بيغن لمشروع السلام المصري إغلاقاً لباب التفاوض المباشر.

واقترح الشيخ صباح وزير خارجية الكويت تشكيل لجنة لتعمل على التقريب أولاً بين مصر والدول العربية قبل التمهيد لاجتماع القمة العربية. وهكذا تقرر فعلاً تشكيل لجنة للتضامن العربي برئاسة الرئيس السوداني جعفر نميري وعضويتي ووزراء خارجية السعودية والكويت ودولة الإمارات والأردن واليمن الشمالية. كما قرر المجلس عقد مؤتمر عربي للقمة في أقرب وقت لمواجهة التحديات الإسرائيلية.

ولقد حاولت من جانبي في تلك الفترة أن أبذل أقصى جهد ممكن لمحاولة

التقريب بين مصر وسوريا، فاتجهت إلى دمشق يوم ٤ إبريل ١٩٧٨ للاجتماع مع الرئيس حافظ الأسد حيث امتد اجتماعي به من قبيل منتصف الليل إلى حوالي الساعة الرابعة صباحاً.

وتحدث الرئيس الأسد عن خلاصة تجربته في السنوات الأخيرة مع الرئيس السادات خاصة تجربة فض الاشتباك الأول حين وقع الرئيس السادات على الاتفاق دون انتظار وصول سوريا إلى اتفاق مماثل.

وذكر الرئيس الأسد أن الرئيس السادات زاره قبل سفره إلى القدس بثلاثة أيام وأبلغه بقراره بالسفر إلى إسرائيل، وانه حاول إقناعه بالعدول عن السفر، إلا أن الرئيس السادات أبلغه بأنه اتخذ قراره هذا بعد تفكير في الأمر، أثناء سفره بالطائرة من بوخارست إلى طهران، ولذلك حاولت أن أنبهه إلى أن هذه الزيارة ستحدث موجة من الاستياء والغضب في الرأي العام العربي. ولكن الرئيس السادات رد قائلاً بأن أي غضب عربي تثيره زيارته للقدس سرعان ما سينتهي قبل مضي ثلاثة أشهر يكون هو قد توصل خلالها مع إسرائيل إلى تسوية شاملة، لأن المشكلة في رأي الرئيس السادات بيننا وبين إسرائيل ليست الاحتلال، وإنما هي مجرد حاجز نفسي يمنع الإسرائيليين من الانسحاب الكامل، وهذا الحاجز سوف يزول خلال أيام أو أسابيع من زيارته إلى القدس.

ثم سكت الرئيس الأسد قليلاً قبل أن يضيف قائلاً: إن زيارة الرئيس السادات إلى القدس قد حطمت فعلاً الحاجز النفسي، ولكن لدى العرب، وليس لدى الإسرائيليين وهو الحاجز الذي كان يدفعهم إلى الصمود في وجه المخططات الإسرائيلية. لقد قدم الرئيس السادات بمبادرته تلك تنازلات لم تكن تحلم بها إسرائيل، بلا مقابل، وأخلت بالتوازن في المنطقة لصالح إسرائيل

وقلت للرئيس الأسد: إن الرئيس السادات سبق أن ذكر أنه في حالة فشل مبادرته فإنه سوف يعلن ذلك. وحتى الآن فإنه مازال يعلن تمسكه بالحل الشامل ورفضه لأي حل منفرد، وقد رفض مناحيم بيغن من جانبه عرض الرئيس السادات ويتحدى قرارات الأمم المتحدة بإعلانه عن بناء المزيد من المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. ولذلك فمن الممكن احتواء الأخطار القائمة، بالدعوة إلى عقد اجتماع لدول المواجهة تحضره مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير.

ورد الرئيس الأسد قائلاً: إن مثل هذا اللقاء يجب أن يسبقه إعلان الرئيس السادات عن فشل المبادرة حتى يمكن أن يتم اللقاء على أساس واضح ووضع خطة عمل يتعهد جميع الرؤوساء الالتزام بها.

ومن ثم فقد إتجهت إلى الرياض حيث اجتمعت مع كل من الملك خالد وولي العهد الأمير فهد والأمير سعود الفيصل وزيرالخارجية. ولقد خرجت من تلك المباحثات بأن السعودية ترى أن المبادرة قد أجهضها بيغن برفضه لمشروع السلام وأن هناك فرصة طيبة أمام لجنة التضامن لتقريب وجهات النظر المصرية والسورية.

وفي اليوم التالي اتجهت إلى عمان حيث اجتمعت مع الملك حسين، الذي وجدت أن من رأيه ضرورة عقد اجتماع عربي للقمة. وإنه قد أعد ورقة عمل تستند إلى قرارات مؤتمر قمة الرباط. وقد أيدت إقتراح الملك حسين، مضيفاً إليها ضرورة أن يسبق القمة اجتماع لدول المواجهة العربية حتى نضمن نجاح القمة، وهو الاقتراح الذي وجدت اتفاقاً عليه في دول الخليج العربي عندما زرتها بعد مغادرتي لعمان.

وبمجرد عودتي إلى القاهرة اتصلت بمحمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصري لكي أحثه على ضرورة الاستجابة للطلب العربي لاحتواء الخلاف المصري السوري. وقد اتصل بي وزير الخارجية بعدها لكي يخطرني بأن الرئيس السادات يؤيد كل جهد من أجل التقارب العربي.

وقد سافرت إلى الخرطوم للاجتماع مع لجنة التضامن العربي في ابريل. واقترحت أن يقوم الرئيس نميري باعتباره ممثلاً للجنة بزيارة القاهرة بمفرده للاجتماع مع الرئيس السادات، وبعدها يمكن أن يسافر إلى دمشق، وفعلاً أيد أعضاء اللجنة رأيي هذا.

وفي أول مايو بدأ الرئيس نميري مهمته بزيارة مصر، وطلب الرئيس السادات مقابلتي في الإسكندرية بعد حديثه مع نميري. وفي الاجتماع أبلغني الرئيس السادات انه استجابة منه للجهود المبذولة لعودة التضامن العربي، فإنه على استعداد لإعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدول العربية التي سبق أن قطعها معها، كما انه يوافق على حضور مؤتمر عربي للقمة في أي وقت وفي المكان الذي تتفق عليه الأطراف العربية. وأضاف الرئيس السادات مؤكداً أن مبادرته لم تفشل، ويكفي

انها حركت الرأي العام العالمي ومازال الإعلام الغربي يكتب عنها. وأكد أيضاً انه لم يقصد بمبادرته أي حل منفرد مع إسرائيل، وإنما قصد حلاً شاملاً يتم بمقتضاه تحرير الجولان من الاحتلال الإسرائيلي والضفة الغربية، قبل سيناء.

وذكر الرئيس السادات انه لم يوافق على اقتراح وزير خارجية السودان بأن تعلن مصر وقف أية اتصالات مع إسرائيل والاكتفاء بإجراء الاتصالات عن طريق الولايات المتحدة إلا أنه ذكر بأنه مستعد لوقف الإتصالات في القاهرة قبيل إنعقاد مؤتمر القمة العربي المقترح وإذا استدعى الأمر يمكن أن تجري الاتصالات مع إسرائيل خارج مصر.

وقد أوضحت للرئيس السادات أن انطباعي بعد زيارتي الأخيرة للدول العربية أن هناك مخاوف عربية حقيقية من التهديدات الإسرائيلية خاصة بعد الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان وبعد أن تبين مدى تخاذل الحكومة الأمريكية إزاء إسرائيل وأضفت قائلاً، ان الملوك والرؤساء العرب يرون بأن تخاذل الولايات المتحدة يشجع إسرائيل على مواصلة سياستها العدوانية نحو العالم العربي، وإنني شعرت برغبة حقيقية لدى الدول العربية بإنهاء الخلافات وترى أن مصر يمكنها القيام بدور رئيسي في هذا الشأن.

وعندما تناول الرئيس السادات اقتراح عقد مؤتمر القمة العربي أشرت إلى أنه يجب أن يكون هناك هدف واضح لكي ينعقد مثل هذا المؤتمر. ولست أرى هدفاً أفضل من الاتفاق على تنفيذ مقررات مؤتمر قمة الرباط وإعادة تأكيد الالتزام بها، وفي المقدمة من ذلك هو ضرورة تعزيز القدرات الاقتصادية والعسكرية لدول المواجهة.

وعلق الرئيس السادات قائلاً: هذا صحيح، لأن كل مساعدة يقرر العرب تقديمها لنا سوف تقوى من موقفنا في التفاوض مع إسرائيل في مؤتمر السلام.

وهكذا سافرت في الخامس من مايو إلى دمشق والرئيس جعفر نميري للاجتماع مع الرئيس الأسد. وقد بادر نميري بتناول موقف الرئيس السادات، موضحاً أن الرئيس السادات قد كرر له تمسكه بالحل الشامل، وإن الرئيس السادات قد جمد فعلاً أعمال اللجنة السياسية واللجنة العسكرية مع إسرائيل، ولكنه، أي الرئيس السادات، يقول إنه لا يستطيع رفض الاجتماع مع إسرائيل إذا

طلب الإسرائيليون ذلك، لأن مناحيم بيغن سوف يتهم الرئيس السادات بأنه غير راغب في السلام.

واقترح الرئيس نميري عودة العلاقات السياسية مع مصر تمهيداً لعقد قمة عربية.

وقد حدد الرئيس الأسد موقف سوريا بانها لم تقبل بزيارة الرئيس السادات إلى القدس من البداية ولذلك فهي ليست ملزمة بأي شيء يترتب عليها، وتحدث الرئيس الأسد عن الاتفاقات التي سبق أن تمت بينه وبين الرئيس السادات ولم تنفذ وضرب مثلاً بإقامة قيادة سياسية مشتركة بين مصر وسوريا تكون مهمتها توحيد المواقف السياسية بين البلدين وضمان التشاور المسبق بينهما، وقال الأسد للرئيس نميري: لقد انضمت السودان إلينا بعد ذلك في تلك القيادة، فهل إجتمعت مرة واحدة منذ الإعلان عنها؟.

ثم استطرد الرئيس الأسد قائلاً: إن المبادرة قد فشلت بعد رفض بيغن لمقترحات الرئيس السادات وأصبح من الضروري الآن أن يعلن الرئيس السادات عن فشلها وأن يوقف الإتصالات الثنائية مع إسرائيل حتى يمكن إقامة تعاون عربي على أسس واضحة.

ولقد حاول الرئيس جعفر نميري إقناع الرئيس الأسد بأن ما يطلبه من اعتراف من الرئيس السادات بفشل مبادرته هو أمر غير عملي في ضوء تأكيد الرئيس السادات بنجاح مبادرته في كسب الرأي العام.

كما حاول إقناع الرئيس الأسد بعدم وضع شروط لإتمام اللقاء العربي، غير أن الرئيس الأسد تمسك بضرورة الإعلان عن وقف أي اتصالات مباشرة بين مصر وإسرائيل قبل عقد أي قمة عربية تحضرها سوريا، أما بالنسبة لقضية السلام فإن سوريا تؤيد السلام الذي سبق أن اتفق عليه الرؤوساء العرب في قمتي الجزائر والرباط.

وهكذا، فعلى ضوء الموقف المتناقض بين مصر وسوريا أصبح من العسير عقد اجتماع عربي على أي مستوى، ومع ذلك فقد ظل الرئيس نميري، ومعه أعضاء لجنة التضامن، يواصلون الجهود لتقريب وجهات النظر.

أما من ناحية إسرائيل، فإنها لم تكتف فقط برفض الاتجاه نحو السلام الشامل الذي دعا إليه الرئيس السادات في البداية، وإنما بدأت تحاول أيضاً اختلاق العقبات في طريق الحل المنفرد مع مصر.

فأعلن مناحيم بيغن عن ضرورة استمرار وجود القوات الإسرائيلية في بعض مناطق سيناء بحجة حماية أمن إسرائيل. وفي الاجتماع الذي عقدته مصر مع إسرائيل في قلعة ليدز بلندن على مستوى وزراء الخارجية وحضره وزير الخارجية الأمريكي فانس، كرر موشي دايان وزير الخارجية الإسرائيلي بأن إسرائيل لا يمكن أن تنسحب من كل سيناء بدون مقابل، وهكذا توقفت المباحثات.

وانتقد الرئيس السادات موقف بيغن بشدة في خطاب له بالإسكندرية في ٢٦ يوليو.

وفي تلك الفترة كان التعليق الذي أسمعه على الدوام من الملوك والرؤوساء أو وزراء الخارجية العرب في العواصم العربية التي اتنقل بينها، هو انه لا جدوى من تمسك الرئيس السادات باتصالاته الثنائية مع إسرائيل، فالرئيس السادات يستطيع الآن أن يدلل على أن مناحيم بيغن هو الذي أهدر فرصة السلام التي عرضها عليه، ولذلك فمن المناسب الآن أن يعلن الرئيس السادات عن وقف اتصالاته الثنائية مع إسرائيل رسمياً، طالما إنها متوقفة فعلاً، وذلك حتى يمكن عقد اجتماع عربي للقمة لمواجهة إسرائيل بعمل عربي موحد.

وعندما تبين للرئيس الأمريكي جيمي كارتر أن الطريق أصبح مسدوداً أمام مبادرة الرئيس السادات، رأى أن يتدخل لإنقاذ الموقف، فقرر إيفاد وزير خارجيته سايروس فانس إلى المنطقة في أغسطس، وبعد زيارته لإسرائيل ومصر صدر بيان يدعو فيه كارتر كلاً من الرئيس السادات وبيغن للاجتماع معه في ٥ سبتمبر في كامب ديفيد.

وقد زارني محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصري، بعد مغادرة فانس للقاهرة، وذكر لي أن الرئيس السادات أكد لفانس تمسكه بمشروع السلام الكامل الذي اقترحه من قبل، كما أن فانس أكد أن الولايات المتحدة سوف تتقدم في الوقت المناسب بمشروع للسلام وإن الرئس كارتر سيعرض خطته على الشعب الأمريكي، فقد أصبح يدرك مدى الضغوط التي يتعرض لها من أنصار إسرائيل في

مجلس الشيوخ وقال إن المشروع ليس تعبيراً عن المطالب العربية وإن كان غير متطابق تماماً معها.

وقد رأيت بعد الإعلان عن قمة كامب ديفيد استحالة الدعوة لعقد اجتماع عربي لاتخاذ موقف موحد، فرأيت أن أقوم بجولة زرت خلالها السعودية والأردن والعراق والكويت ودولة الإمارات والسودان، بهدف استكشاف إمكانيات التحرك السياسي العربي في تلك المرحلة. وحث الدول العربية لتأكيد الموقف العربي لواشنطن بأن السلام لن يتحقق إلا عن طريق الحل الشامل.

وتوجهت إلى الرياض وقبل مقابلتي للملك خالد، أطلعني الأمير سعود الفيصل وزيرالخارجية السعودي على تفاصيل مباحثات فانس في السعودية، وتأكيده على أن الرئيس كارتر سوف يعمل في اجتماع كامب ديفيد الثلاثي على أن يكون هناك حلّ شامل يتمشى مع المطالب العربية قدر الإمكان ومع هدف تحقيق السلام الدائم على أساس القرار ٢٤٢ والذي بمقتضاه يجب أن تنسحب إسرائيل في كافة الجبهات إلى حدود يونيو ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة في الحدود بالنسبة لخطوط الهدنة في الضفة الغربية وكذلك عدم الاعتراف بشرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله. وهكذا فإن السعودية، على ضوء ما قاله سايروس فانس في الرياض، أصدرت بياناً بالترحيب باجتماع كامب ديفيد المقرر في ٥ سبتمبر، بعد أن حصلوا على كل التأكيدات الممكنة لضمان ألا يسفر كامب ديفيد عن مجرد حل منفرد بين مصر وإسرائيل.

كما ذكر فانس بأن كارترسيصمم على مشروعه بالرغم من إدراكه أن تمسكه بالمشروع قد يؤدي إلى عدم نجاحه في تجديد رئاسته للولايات المتحدة، وكان كارتر يحاول إقناع الدول العربية أن هذا هو أقصى ما يستطيع الذهاب إليه وإنه في سبيل تحقيق السلام فهو مستعد للتضحية بمستقبله السياسي.

وعندما اجتمعت مع الملك خالد والأمير فهد ولي العهد كان من رأيهما ضرورة تشجيع الولايات المتحدة على المضي في طريق الحل الشامل.

وكانت السعودية تعمل على دعم الرئيس السادات لتحقيق السلام الشامل فتعهدت بتمويل صفقة طائرات ف ـ ٥ أمريكية لمصر كما اشتركت مع الكويت والإمارات المتحدة في تقديم مساعدة مالية قدرها ألفاً مليون دولار عام ١٩٧٧.

وفي اليوم التالي توجهت إلى دمشق، حيث لمست تمسك الرئيس السوري حافظ الأسد بنفس توقعه من أن اجتماع كامب ديفيد لن يسفر إلا عن حل منفرد بين مصر وإسرائيل.

وفي المساء زارني ياسر عرفات الذي أبدى تخوفه الشديدمن اللقاء في كامب ديفيد وكان مقتنعاً بعدم قدرة الولايات المتحدة على تأييد قيام الدولة الفلسطينية الأمر الذي يحتم على الفلسطينيين الدخول في صراع طويل المدى مع إسرائيل.

ثم التقيت مع الملك حسين في عمان في اليوم التالي، فذكر انه غير متفائل على الإطلاق من اجتماع كامب ديفيد ولا يعتقد بأنه سيؤدي إلى الحل الشامل، ولذلك كان ترحيبه بالاجتماع فيه الكثير من التحفظ.

وفي بغداد، التي وصلت إليها في ١٧ أغسطس، قال لي صدام حسين إنه لا يرى أي فرصة لتحقيق السلام الشامل نظراً لتخاذل الولايات المتحدة وضعف موقف الرئيس السادات. وأشار إلى زيارة الرئيس السادات إلى القدس فقال إنه لايمكن اعتبارها عملاً تكتيكياً، وإنما هو خط رئيسي في التحرك العربي كان يقتضي التشاور فيها عربياً قبل الإقدام عليها.

وفي الكويت ذكر لي الشيخ جابر أن السفير الأمريكي قد جاء يطلب منه أن تعلن الكويت عن تأييدها لاجتماع كامب ديفيد، وإنه أخطره بأن الكويت كانت تود ذلك فعلاً لولا أن الكويت ترى من الآن أن قمة كامب ديفيد لن تؤدي مطلقاً إلى الحل الشامل.

وفي الإمارات العربية كان الشيخ زايد يرى ضرورة وقف الحملات الإعلامية كما كان يرى ضرورة إتاحة الفرصة لكافة الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام، إلا أنه لم يكن متفائلاً من اجتماع كامب ديفيد.

وعدت إلى القاهرة، وقد أوشك اجتماع كامب ديفيد على الانعقاد، ورأيت أن الموقف يتنازعه خلاف جوهري بين موقف الرئيس السادات الذي يعتقد أن الاجتماع بينه وبين بيغن وكارتر سينتهي إلى تسوية شاملة، بينما كانت غالبية الدول العربية ترى أن هذا اللقاء لن يحقق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية.



من كامب دافيد ..
إلى قمة بغداد

من كامب داڤيد..
إلى قمة بغداد

كان الهدف من اجتماع كامب ديفيد، كما أوضحه فانس للحكومات العربية التي زارها، هو تحقيق الحل الشامل عن طريق مفاوضات بين مصر وإسرائيل وإنه في حالة تعذر الاتفاق فإن الولايات المتحدة ستتقدم بمشروع وصفه فانس بأنه قريب من الموقف العربي.

وكان وزير الخارجية محمد كامل يستعد لهذا اللقاء بتشكيل لجان من خبراء وزارة الخارجية، وكان حريصاً على أن يتعرف مني عن بعض جوانب القضية فتعددت مقابلاتي معه، وكان محمد كامل من اكفأ السفراء الذين عملوا معي ومشهوداً له بالاستقامة والوطنية، وسبق أن قبض عليه في عهد الملك فاروق في إحدى القضايا السياسية، وقد سعيت قدر طاقتي أن أزوده في هذه الفترة القصيرة بما لدي من معلومات وخبرات. وكنت أتوقع أن يواجه الوفد المصري طريقاً بالغ الوعورة في سبيل تحقيق الحل الشامل.

فقد كانت الأوراق التي في يد إسرائيل أقوى بكثير مما لدى مصر، مما يجعل مركزها التفاوضي بالتالي أقوى من مركز مصر.

فإسرائيل تدخل مفاوضات مباشرة مع مصر وهي تحتل الأراضي العربية في سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وبعد أن فشلت حرب ١٩٧٣ في تحرير هذه الأراضي.

كما تحول الميزان العسكري بعد عام ١٩٧٣ لصالح إسرائيل بفضل المعونات الأمريكية العسكرية، فتضاعفت قوة الجيش الإسرائيلي عام ١٩٧٨ بالنسبة لعام

١٩٧٣. بينما تناقصت قوة الجيش المصري بشكل ملحوظ عن عام ١٩٧٣.

وبتوقيع الاتفاق الجزئي بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٥ التزمت مصر بعدم استخدام القوة، كما تعهدت بأن يستمر العمل بهذا الاتفاق إلى أن يتم توقيع اتفاقية أخرى وبهذا تخلت مصر عن الاختيار العسكري.

وكان هناك عامل آخر لا يقل أهمية عن التفوق العسكري، هو وجود خطة إسرائيلية واضحة المعالم وضعتها المؤسسة الصهيونية، وكان السعي لتحقيق التفوق العسكري وسيلة لوضع هذا المخطط موضع التنفيذ، وقد تحققت المرحلة الأولى من المخطط حينما قامت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وتحققت المرحلة الثانية عام ١٩٦٧ باحتلال أراضي فلسطين كلها وتجاوزها باحتلال سيناء والجولان.

ولذلك فإن الوفد الإسرائيلي في كامب ديفيد كان على إدراك بالحد الأدنى الذي لا يمكن التنازل عنه أو التفاوض في شأنه وهو التمسك بمكاسب المرحلة الثانية من المخطط الصهيوني، أي الاحتفاظ بجميع أرض فلسطين، أما بالنسبة لأطماع إسرائيل في سيناء والجولان فإن الاحتفاظ بهما لم يكن يتوقف على التفوق العسكري وحده ولكن يتوقف أيضاً على العوامل السياسية الدولية وبالتالي يمكن التفاوض بشأنهما.

كما أن شخصية المفاوض لها دون شك أثرها وثقلها. ولذلك فإن تولي بيغن السلطة في إسرائيل في هذه الفترة بالذات التي نشطت فيها الدعوة إلى المفاوضات بسبب إصرار كارتر على الحل الشامل للمشكلة كان اختياراً مقصوداً، فهو يقود التطرف الإسرائيلي الذي يرى في التوسع مطلباً سياسياً يستند على أسس دينية وهو الذي قاد عمليات الإرهاب ضد القوات البريطانية ومذابح الإبادة ضد سكان القرى العربية التي تحدث عنها في كتابه «الثورة» بزهو واعتداد بقوله إنه لولاها لما قامت دولة إسرائيل، كان بيغن إذن هو أصلب من يتصدى في إسرائيل لتحقيق أهداف إسرائيل في مواجهة أي ضغوط نحو تسوية شاملة لا ترضى عنها إسرائيل. بل ان زيارة الرئيس السادات للقدس ودعوته للسلام في الكنيست لم تكن له قناة، فانصرف إلى امتصاص آثارها على الرأي العام الإسرائيلي، وأعلن رفضه الانسحاب من الأراضي العربية مقابل السلام الدائم.

وبالنسبة للأراضي الفلسطينية فقد أعلن بيغن أن القوات الإسرائيلية لن

تنسحب من الضفة الغربية وغزة ولم يكن ذلك موقفاً انفرد به بيغن بل كان يمثل موقف كافة المسؤولين الإسرائيليين، فقد أعلن وايزمان وزير الدفاع في يونيو ١٩٧٨ وهو الذي اعتبرته الدوائر الحكومية في القاهرة إنه أكثر إعتدالاً من بيغن بأن الضفة الغربية وغزة تعتبران جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل.

وفي أغسطس، وبعد أن أنهى فانس زيارته لإسرائيل والدول العربية والذي أكد خلالها أن كارتر سيتقدم بمشروع للحل الشامل، صرح بيغن في نهاية الشهر انه يمكن عقد اتفاقيتين في كامب ديفيد الأولى متعلقة بتسوية منفردة مع مصر، والثانية حول إمكانية عقد تسوية شاملة مع مصر والأردن مع تجاهل الجولان حالياً.
ووصف بيغن هذه الاتفاقات بأنها مشروع سلام جديد. وإنه لا يوجد لدى إسرائيل أي بدائل لها. ونشرت جريدة دافار يوم أول سبتمبر نقلاً عن بيغن انه اتفق مع شيمون بيريس زعيم المعارضة على خمس نقاط: أن تبقى القدس عاصمة لإسرائيل إلى الأبد، عدم عودة إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧، بقاء الجيش الإسرائيلي في مواقعه على نهر الأردن، تمركز القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة لتأمين سلامة إسرائيل.

وكان من غير المتوقع أن يغير بيغن موقفه هذا في كامب ديفيد، خاصة وهو يعلم انه يستطيع، استناداً إلى قوة أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة أن يرفض أي مشروع يتقدم به كارتر وهو مطمئن إلى أن كارتر لن يستطيع ممارسة أي ضغط عليه، يضاف إلى هذا التعهدات التي التزمت بها الولايات المتحدة أثناء سيطرة كيسنجر على السياسة الأمريكية بعدم الضغط على إسرائيل وعدم التقدم بمبادرة إلى الجانب العربي قبل مناقشتها مع إسرائيل، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن ثم كانت مشاريع الحل الشامل التي تحدث عنها فانس عند زياراته للعواصم العربية قبيل كامب ديفيد والتي تتضمن الانسحاب الإسرائيلي من كافة الجبهات العربية مقابل سلام دائم مع إسرائيل وقيام علاقات طبيعية بينها وبين الدول العربية، وقيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، تنطلق من أن الولايات المتحدة تملك حرية التحرك، بينما هي كانت في الواقع رهينة للسياسة الإسرائيلية، ولذلك فإن ما كان يردده الرئيس السادات من أن الولايات المتحدة

تملك ٩٠٪ من أوراق اللعب قد ثبت عكسه وإن أوراق اللعب هي في يد إسرائيل.

ومن الناحية الأخرى توجه الوفد المصري إلى كامب ديفيد وهو لا يملك أي ورقة يساوم بها بعد أن استنفد كل ما لديه من وسائل الضغط أثناء المفاوضات لتوقيع اتفاقية فض الاشتباك عام ١٩٧٤ والاتفاق الجزئي في سيناء عام ١٩٧٥.

فقبيل توقيع الاتفاقية الأولى كانت القوات المصرية تمارس ضغطاً عسكرياً يتمثل في حرب الاستنزاف ضد الجيب الإسرائيلي الموجود في غرب القناة وكان الرئيس السادات، يهدد بالقضاء على هذا الجيب بعد أن وصلته إمدادات كبيرة من الدبابات والأسلحة: وكان هناك مزيد من السلاح في طريقه إلى مصر من الاتحاد السوفياتي.

وكان الرأي العسكري يجمع على إمكان القضاء على الجيب، وفي نفس الوقت كانت مصر تغلق مدخل البحر الأحمر في باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية.

كما كان لدى مصر عدد من أسرى الحرب الإسرائيليين تريد إسرائيل لأسباب داخلية ملحة عودتهم إلى إسرائيل عن طريق تبادلهم مع الأسرى المصريين.

وكانت قناة السويس لا تزال مغلقة أمام الملاحة الدولية.

كما كانت الولايات المتحدة تطالب بإلحاح إنهاء الحظر البترولي المفروض عليها.

وقد تخلت مصر عن كل هذه الأسلحة الضاغطة عند توقيع الاتفاقية الأولى بل وتدخلت لدى الدول العربية المنتجة للنفط لرفع الحظر البترولي، ثم فتحت قناة السويس وسمحت بمرور السلع الإسرائيلية فيها، وعندما تعهدت مصر في الاتفاقية الجزئية في سيناء بعدم استخدام القوة، ووافقت على وجود قوات للأمم المتحدة في سيناء لضمان الاتفاق، كما وافقت على وجود مراكز مراقبة أمريكية في سيناء لتزويد إسرائيل بأي معلومات عن التحركات العسكرية المصرية لم يعد لديها ما تساوم به.

وازداد ضعف الموقف التفاوضي المصري عام ١٩٧٨ عندما أدت الاتفاقية الجزئية مع إسرائيل ثم زيارة القدس إلى انقطاع أي تعاون عسكري بين مصر وبين

الجبهة الشرقية، وتوقفت الدول العربية المنتجة للبترول عن تزويد مصر بالمساعدات الاقتصادية وتمويل شراء الأسلحة لها، وانصرف الرأي العام العربي عن مساندة مصر.

كما فقدت مصر مساندة الاتحاد السوفياتي السياسية في مواجهة المساندة الأمريكية لإسرائيل، وفقدت موردها الرئيسي للسلاح في الوقت الذي كان السلاح الأمريكي يتدفق على إسرائيل، وذلك بسبب القرارات المتلاحقة التي اتخذها الرئيس السادات ضد الاتحاد السوفياتي والتي بدأت بإخراج الخبراء السوفييت ثم إنهاء التسهيلات العسكرية للبحرية السوفياتية وإلغاء معاهدة الصداقة وتوقف العلاقات الاقتصادية والهجوم المستمر على سياسة الاتحاد السوفياتي.

ولذلك توجه الوفد المصري إلى كامب ديفيد وهو لا يملك سوى الحق العربي الذي تسانده قرارات الأمم المتحدة ورأي عام دولي، ومن بديهيات السياسة ان الحق الذي لا تساندة القوة هو حق ضائع وخاصة في مواجهة إسرائيل التي ضربت عرض الحائط منذ قيامها بكل قرارات الأمم المتحدة، واستخفت بالرأي العام العالمي.

ولكنني كنت أعلن من استقرائي للأحداث ان كارتر لا يستطيع أن يضغط على إسرائيل وهو ما قلته في حينه حينما كنت في زيارة لدول الخليج ونشرت لي الصحف تصريحاً تحت عنوان «رياض يقول، صدقوا بيغن عندما يعلن أن إسرائيل لن تنسحب» وأكدت «أن كارتر صادق أيضاً عندما يعلن انه لن يضغط على إسرائيل».

وبالرغم من هذه الصورة الشاملة التي كان يدركها أي مراقب للأحداث في المنطقة ويمكنه من خلالها أن يتعرف على النتائج المحتومة لاجتماع كامب ديفيد، إلا انه لم يكن هناك مجال لتراجع الرئيس السادات عن قبول الدعوة، فقد فشلت زيارته للقدس وتأكد ذلك من موقف بيغن في لقاء الإسماعيلية، وفشلت اجتماعات اللجنة السياسية في القدس وفي قلعة ليدز بلندن.

ورفض الرئيس السادات الإعلان عن فشل المبادرة باعتبارها حققت نجاحاً لدى الرأي العام الأمريكي والأوروبي.

ثم جاءت دعوة كارتر لإنقاذ الموقف بعد توقف الاتصالات المصرية الإسرائيلية فقبلها الرئيس السادات على الفور.

وبدأت اجتماعات كامب ديفيد في ٥ سبتمبر وانتهت في ١٧ سبتمبر بتوقيع اتفاق إطار السلام. ويبدو أن الرئيس السادات لم يكن يصدق ما يسمعه عن قوة الضغط الصهيوني في واشنطن أو يتصور أن أي مفاوضات يجب أن يدخلها عنصر المساومة. ولذلك فبدلاً من أن يتقدم بأقصى المطالب العربية ليتيح لنفسه مجالاً للتحرك سارع بالتقدم بمشروع سلام منذ اليوم الأول يطابق إلى حد بعيد ما سمعه من كارتر وفانس من آراء، وينص على الانسحاب من الأراضي العربية مقابل توقيع الدول العربية المعنية معاهدات سلام مع إسرائيل والاعتراف الكامل بها وإنهاء المقاطعة العربية وضمان حرية المرور في قناة السويس للملاحة الإسرائيلية، وينص بالنسبة للضفة الغربية وغزة إلغاء الحكومة العسكرية الإسرائيلية وقيام فترة إنتقالية مدتها خمسة أعوام تتولى الأردن خلالها الإشراف على الضفة الغربية، ومصر الإشراف على قطاع غزة، وذلك بالتعاون مع ممثلي الشعب الفلسطيني، وقبل نهاية الفترة الانتقالية يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بما يمكنه من إقامة كيانه الوطني، وبالنسبة للقدس تنسحب إسرائيل من القدس العربية مع إقامة مجلس بلدي مشترك للمدينة مؤلف من عدد متساوٍ من الإسرائيليين والفلسطينيين للإشراف الإداري على مدينة القدس وأن يضمن مجلس الأمن الحدود بين الدول الأطراف.

وكان بيغن طبقاً للمصادر الأميركية يتابع تلاوة الرئيس السادات لمشروعه بتأفف شديد.

ورفض بيغن المشروع الذي قدمه الرئيس السادات، كما سبق ورفض المشروع الذي عرضه الرئيس السادات في القدس لأن كليهما يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية.

وكان المتوقع بعد فشل المشروع المصري أن تتقدم الولايات المتحدة بمشروعها الذي تحدث عنه فانس عند زيارته للعواصم العربية، إلا انه بعد مرور أسبوع دون أي تحرك أمريكي، أبلغ الوزير محمد كامل الوفد الأمريكي بضرورة تقدم الولايات المتحدة بمشروعها الذي سبق أن وعد به سايروس فانس في القاهرة.

إلا انه فوجئ، بأن السفير أيلتس يعتذر عن التأخير بقيام عقبات مفاجئة أمام كارتر، فقد أبرز الوفد الإسرائيلي التعهد الكتابي الذي سبق وقدمه كيسنجر بالتزام الولايات المتحدة بعدم التقدم بأي مشروع قبل التشاور مع إسرائيل.

ثم تحول هذا التشاور المسبق نتيجة الضغط الصهيوني إلى موافقة مسبقة.

وعندما رفضت إسرائيل المشروع الأمريكي لم يبقى على مائدة المفاوضات سوى الموقف الإسرائيلي.

وبذلك عدل المشروع الأمريكي بحيث يستجيب للمطالب الإسرائيلية فأصبح يقتصر على حل منفرد مع مصر وإغفال تام للجولان.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تقدم الوفد الإسرائيلي بطلب الاحتفاظ بالمستعمرات الإسرائيلية في سيناء التي كانت في واقع الأمر نقاط عسكرية إسرائيلية.

وعندئذ رأى الرئيس السادات استحالة قبول المطالب الإسرائيلية فقرر العودة إلى مصر وأبلغ فانس بذلك، وعندما ذهب كارتر للقاء الرئيس السادات كان قد توصل مع بيغن إلى اتفاق بالتنازل عن موضوع المستعمرات، فأبلغ الرئيس السادات به وبذلك عدل عن السفر.

ونجح بيغن في لعبة المساومة، فقد طرح مشكلة المستوطنات في سيناء لإثارة الوفد المصري وحتى يصبح نجاح المؤتمر متوقفاً على هذه النقطة. وعندما سحبها بدا كأنه قدم تنازلاً كبيراً.

واستؤنفت المحادثات وأصبح دور كارتر بعد أن تبين عجزه في الضغط على إسرائيل هو الضغط على الجانب الأضعف في المفاوضات وهو الجانب المصري لإقناعه بقبول حل منفرد مع إسرائيل، مع وضع إطار غامض حول الضفة الغربية وغزة ووعد لا يقل غموضاً بالعمل على استكمال الحل الشامل.

وكان كارتر في مسيس الحاجة إلى تحقيق الاتفاق بأي ثمن حتى يرفع من شعبيته وهو مقبل على انتخابات الرئاسة وكانت استطلاعات الرأي العام الأمريكية في هذه الفترة تشير إلى أن شعبيته قد هبطت إلى أدنى مستوى.

وكان الثمن هو القضية الفلسطينية. بل قضية السلام في المنطقة، ورأى وزير خارجية مصر محمد كامل انه لا يستطيع المشاركة في الموافقة على إطار السلام بعد أن تحول من اتفاق سلام شامل إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل وحدهما، كما اعترض على أن تتحدث مصر عن مصير الشعب الفلسطيني في غيبة ممثليه. ولذلك قدم استقالته أثناء وجوده في كامب ديفيد وامتنع عن حضور حفل التوقيع على اتفاقات إطار السلام.

وقد حققت إسرائيل ما كانت تريده من كامب ديفيد وكان ذلك انعكاساً لقوتها العسكرية والسياسية وفشل كارتر في مواجهة الضغط الصهيوني وافتقار الوفد المصري لأي قوة تفاوضية.

وبصرف النظر عن الخطأ الشكلي بمسارعة الوفد المصري بتقديم مشروعه في اليوم الأول، بينما كان الأجدر أن يصر على أن يتقدم كارتر بمشروعه حتى تكون المواجهة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

فإن المشروع الذي تقدم به الوفد المصري كان يعكس شعوره بضعف موقفه وبينما كان يتحتم عليه أن يتقدم بمشروع يستند فيه إلى قرارات الأمم المتحدة خاصة إذا كان مشروعه يتناول أطراف عربية غائبة عن المفاوضات، فإنه اقترح توقيع الدول العربية على معاهدات سلام مع إسرائيل والاعتراف الكامل بها وتبادل العلاقات في جميع المجالات وإنهاء المقاطعة العربية مقابل انسحاب إسرائيل وهي اقتراحات لم ترد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولم يكن من حق الوفد المصري الالتزام باسم الدول العربية بتنازلات دون الحصول على موافقتها.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فلم يكن الوفد المصري يملك حق التكلم باسم الفلسطينيين كما لم يكن من حقه أن يتقدم بمقترحات تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي عالجت القضية كقرار التقسيم الذي نص على إقامة دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية والقرارات العديدة التي نصت على عودة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم.

وبالرغم من التنازلات التي قدمها الوفد المصري باسم أطراف عربية أخرى لم تفوضه التحدث باسمها فإن إسرائيل رفضت كل ما ورد في المشروع المصري حول الحل الشامل ووافقت على التوقيع على معاهدة سلام مع مصر تنسحب

إسرائيل بموجبها إلى حدود مصر الدولية خلال ثلاث سنوات مقابل اعتراف مصر اعترافاً كاملاً بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وإلغاء المقاطعة الاقتصادية وحرية مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس ومضيق تيران.

وكان الوفد المصري قد اقترح في مشروعه إقامة مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود ووضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود. وبينما رفضت إسرائيل في إطار السلام، وجود أي منطقة منزوعة السلاح داخل أراضيها، فقد أصرت على نزع سلاح ما يقرب من ثلاثة أرباع سيناء، وأضافت إلى هذا شرطاً بعدم احتفاظ مصر بما يزيد عن فرقة واحدة داخل منطقة لا تتجاوز خمسين كيلومتراً شرقي قناة السويس.

ووقع الرئيس السادات على إطار اتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل كما وقع على وثيقة أخرى مع مناحيم بيغن تتعلق بالضفة الغربية وغزة، وتتحدث عن حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها وإقامة حكم ذاتي وخلت هذه الوثيقة من أي نص يشير إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، أو أي إشارة إلى حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة.

ولذلك فهي وثيقة تعتبر في نظري باطلة من الناحية السياسية والقانونية، فلا يجوز أن يتحدث باسم الفلسطينيين سوى من يمثلهم، وهي منظمة التحرير على وجه التحديد والتي اعترف العالم أجمع بها فيما عدا إسرائيل بل ان الولايات المتحدة اعترفت بالمنظمة عندما طالبتها بالموافقة على القرار رقم ٢٤٢.

وكان من الواضح لي منذ بداية تدخل كارتر في المشكلة عندما تولى الرئاسة انه استطاع أن يلم بأساس المشكلة باقتراحه الحل الشامل ورفضه لقيام هدنة جديدة في المنطقة. إلا إنني عندما اطلعت على إطار السلام دهشت لعدم فهمه لواقع العالم العربي، فقد ورد اسم الأردن والأردنيين في إطار السلام أربع عشرة مرة وكأن الأردن ولاية أمريكية أو محافظة مصرية. وبموجب الاتفاقية كان المفروض أن يهرع ملك الأردن إلى واشنطن أو القاهرة لينفذ الدور الذي تقرر له بالاتفاق مع إسرائيل. بل وتمادى كارتر والموقعون على الاتفاقية بتحديد دور للأمم المتحدة دون تشاور مع أعضاء مجلس الأمن كأن الأمم المتحدة إحدى الأجهزة التابعة للإدارة الأمريكية.

بل لقد حدث في إحدى الاجتماعات النادرة التي ضمت الوفد الأمريكي والوفد المصري بكامله، أن تحدث الوزير محمد كامل قائلاً، إنه إذا كان الوجود السوفياتي في المنطقة يزعج الولايات المتحدة فإن تحقيق الحل الشامل سيؤدي إلى إنهاء هذا الوجود. وجاء رد كارتر مشيراً إلى عدم إدراكه لمشاعر العالم العربي، فقال: إنه لو تم اتفاق أمريكي مصري إسرائيلي فلن يكون للاتحاد السوفياتي أي نفوذ مؤثر في المنطقة. وكان كارتر يردد بذلك فكرة إسرائيلية بتشكيل حلف يضم الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل يمكّن لإسرائيل السيطرة على المنطقة كلها.

ولم يكن فيما ردده كارتر جديد، فمنذ عام ١٩٥١ والولايات المتحدة تسعى ليكون لها تواجد قوي على شكل أحلاف أو قواعد عسكرية لمواجهة الاتحاد السوفياتي في المنطقة، وهو ما رفضه الشعب المصري طوال ثلاثين عاماً. ثم شاركه في هذا الرفض بقية الشعوب العربية، مما يجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تحققه حالياً بنجاح، خاصة بعد فشلها في اتخاذ موقف محايد بين العرب وإسرائيل.

وفي يوم ٢٩ سبتمبر زارني مستر سوندرز نائب وزير الخارجية الأمريكية، في نيويورك ليشرح لي مزايا إطار السلام.

وأخذ سوندرز يوضح لي موقف حكومته بعد أن لمست استحالة تحقيق الحل الشامل دفعة واحدة، ورأت أنه من الأفضل حل كل مشكلة على حدة، مع إعطاء الفلسطينيين والإسرائيليين فرصة خلال الفترة الانتقالية التي وردت في إطار السلام للتعايش سوياً. وأشار إلى ما جاء في الاتفاق من إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي وإنشاء تنظيم فلسطيني من سكان الضفة الغربية وغزة، وإنه سيكون للفلسطينيين جمعية دستورية، وأضاف ان ذلك سيؤدي إلى قيام حكومة فلسطينية سيكون لها السيادة بعد خمس سنوات أي بعد نهاية الفترة الانتقالية.

وبدا لي من ثنايا حديثه أنه يريد مني العمل على إقناع الفلسطينيين بمزايا الاتفاق.

وعلقت على حديثه بقولي: إذا كانت الظروف قد أرغمت مصر على توقيع اتفاق منفرد يحرمها من ممارسة حقها في السيادة على سيناء، فإن هذا من شأنه أن يجعل كل مصري يحس أن أراضيه لا تزال مهددة وخاصة أن إسرائيل سبق أن هاجمت

مصر مرتين في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ وأعلنت عن ضم سيناء.

ثم ذكرت انه من السخرية أن إسرائيل التي كانت تركز على ما جاء في قرار مجلس الأمن من أن تكون لها حدود معترف بها من الدول العربية، نراها لا تهتم بالنص على هذا المطلب في إطار السلام فلم يرد فيه ذكر لحدودها مع مصر بينما تصر على أن يرد في إطار السلام نص عن حرية مرور البضائع والأفراد بين البلدين، أي ان التبادل التجاري مع مصر أصبح أهم من اعتراف مصر بحدود إسرائيل.

وقد فوجيء سوندرز بما قلته وبدا عليه التردد فرجع لنص الاتفاقية فلم يجد أي نص حول حدود إسرائيل، ولما أشرت إلى التناقض حول مدة الفترة الانتقالية في بنود إطار السلام اعترف بأن الاتفاقية كتبت على عجل.

فعلقت بأن القرار ٢٤٢ استغرق الاتفاق عليه وهو من ورقة واحدة حوالى شهرين، فما هو الأمر العاجل الذي فرض نفسه للانتهاء من إعداد هذه الاتفاقية والتوقيع عليها خلال يومين.

وأشرت إلى خطاب كارتر في الجمعية العامة عام ١٩٧٧ الذي أكد فيه أنه لا ينبغي أن يكون الهدف الوصول إلى هدنة أخرى ينشب بعدها عدوان جديد. ثم أشرت إلى تأكيدات كارتر وفانس طوال عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ حول الخطوط العريضة للحل، ذاكراً، أن كل هذا قد أغفل في إطار السلام وإننا فعلاً نواجه الموقف الذي حذر منه كارتر في الأمم المتحدة.

ثم قلت إنه بالرغم من عدم موافقتي على مبدأ مناقشة القضية الفلسطينية في غيبة أصحابها فإني ألاحظ أن إطار السلام يتحدث عن الحكم الذاتي في عبارات مطاطة غامضة.

كما أن الاتفاقية تسمح لإسرائيل باستمرار سيطرتها على الضفة الغربية وغزة، واحتفاظها بقواتها العسكرية.

ثم أشرت إلى ما ورد في الاتفاقية عن اشتراك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي التواجد في مراكز المراقبة لضمان أمن الحدود. وسألته: أي حدود؟ هل هي خطوط الهدنة بين إسرائيل والأردن قبل عدوان ١٩٦٧، أم هي

نهر الأردن؟ إن الحديث عن «الأمن» يعني أن المقصود هو نهر الأردن بما يفيد أن هذه الاتفاقية قد وقعت في خطأ فادح، وهو الاعتراف بنهر الأردن كخط الحدود بين الأردن وإسرائيل فهل هذا ما تقصد الولايات المتحدة؟ وحسبما جاء في هذا النص فإن القوات الأردنية مطالبة بالاشتراك مع القوات الإسرائيلية في حماية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية. فكيف تتوقعون أن تقوم الأردن بهذا الدور؟

يضاف إلى هذا انه بحجة الأمن أيضاً أعطت إسرائيل نفسها الحق في منع عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم من الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧. هذا مع العلم بأنه يوجد حالياً ما يقرب من مليونين من الفلسطينيين في لبنان وسوريا والأردن، طردوا من أراضيهم وبدون إيجاد حل لهم ستظل مشكلتهم مصدراً للقلاقل والاضطرابات.

وذكرت له انه رغم تفسيراته المتفائلة للبند المتعلق بالضفة الغربية وغزة في إطار السلام، فإن إسرائيل ماضية فعلاً في ربط هذه المنطقة الفلسطينية بإسرائيل عن طريق شبكات الكهرباء والمواصلات وكافة الخدمات وإنها قد قطعت في هذا المضمار شوطاً كبيراً، بل إنها تمنع حالياً سكان الضفة الغربية من حفر آبار المياه في أراضيهم دون موافقة السلطات الإسرائيلية بحجة أن لإسرائيل حصة في المياه الجوفية. فهي إذن تسيطر على الأرض وما في باطن الأرض، وإني لا أرى في الاتفاقية ما يشير إلى اعتزامها التخلي عن هذا الموقف.

وبالنسبة للمستقبل فقد أشرت إنه يجب أن ننظر إلى الاتفاق الذي تم في كامب ديفيد بأنه قاصر على مصر وحدها وإنه لايزال أمامنا طريق طويل وجهود شاقة لتحقيق الحل الشامل، وأضفت، إن تردد الولايات المتحدة هو الذي أدى إلى هذا الاتفاق المنفرد الذي سيعرض المنطقة إلى قلاقل مستمرة. وذكرت إني سمعت من بعض الدوائر الدبلوماسية ان إسرائيل تحاول إقناع الولايات المتحدة بأن رد الفعل العربي المعادي للاتفاقية هو مجرد موجة غضب لن تلبث أن تزول، مؤكداً له ان الأمر أعمق من هذا بكثير وإن هناك شعوراً حقيقياً بأن ما حدث هو تهديد لأمن الدول العربية بعد أن أخرج جيش مصر من المواجهة مع إسرائيل وأصبحت الدول العربية تواجه تهديدات العدوان الإسرائيلي في جنوب لبنان أو في ضم الأردن، كما سبق وأعلن ذلك مراراً بن جوريون ثم بيغن.

وعاد سوندرز ليؤكد أن كارتر عاقد العزم على تحقيق السلام الدائم وإن ما أنجزه في كامب ديفيد ليس إلا بداية على الطريق السليم، وإن كارتر نجح في وقف خطة بيغن لضم الضفة الغربية لإسرائيل، وأصبح للفلسطينيين الحق في إقامة حكومتهم. وهو أمر لم يتحقق بالطبع خلال الثلاث سنوات التي انقضت بعد هذا الحديث، بل الذي حدث هو ازدياد قبضة إسرائيل على الضفة الغربية وغزة وإنشاء العديد من المستوطنات الإسرائيلية.

وفي نفس اليوم الذي قابلت فيه سوندرز استمعت إلى خطاب فانس في الأمم المتحدة الذي ذكر فيه أن اتفاقات كامب ديفيد تشكل إطاراً للسلام الشامل وإن الولايات المتحدة ستواصل العمل من أجل تحقيق أهداف العرب مع حماية أمن إسرائيل. وأشار إلى حديث كارتر يوم ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ أمام الجلسة المشتركة للكونجرس ومجلس الشيوخ الذي أشار فيه إلى أن الاتفاقيات قد أنهت مشكلة استمرت ثلاثين عاماً ووصفها بأنها تعالج الحل الشامل بين إسرائيل وجيرانها، كما إنها تعالج المشكلة المستعصية للشعب الفلسطيني ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أكد فانس ان موقف الرئيس كارتر «بأن اتفاقية السلام لا يمكن أن تكون دائمة وعادلة ما لم تحل المشكلة على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، وأكد فانس أن الولايات المتحدة تعتبر بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عملاً مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة ولحركة السلام.

ثم وصف فانس ما جاء في الاتفاق حول الضفة الغربية وغزة بأنه يتضمن إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي وإقامة حكم ذاتي خلال بضعة أشهر وإن الفلسطينيين سيشاركون في جميع جوانب المفاوضات لتقرير مستقبلهم ولتقرير الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة. كما أشار إلى أن قضية اللاجئين سيتم حلها على أساس قرارات الأمم المتحدة.

وبعد أن استمعت إلى هذه العبارات الشديدة التفاؤل، راجعت تصريحات المسؤولين في إسرائيل، وبصورة خاصة بيغن، التي أطلقها بعد توقيع الاتفاقية مباشرة، فإذا بها تؤكد أن السيادة الإسرائيلية سوف تستمر على الضفة الغربية وغزة

حتى بعد انقضاء الفترة الانتقالية، وإن إسرائيل ستواصل بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان معنى هذا اما أن الاتفاقية التي لم يكد يجف مدادها تتيح هذه التفسيرات المتناقضة أو أن كارتر وبيغن يتكلمان من منطلقات متباينة، أو أن فانس وهو يتطرق إلى كل هذه التفصيلات حول طريقة حل جميع المشاكل، إنما يتحدث عن مجرد أمنيات يريد لها أن تتحقق. وواقع الأمر أن كارتر ومعاونيه كانوا قد بنوا لأنفسهم قصراً مسحوراً من الأوهام وتصوروا فعلاً أنهم في طريقهم لتحقيق السلام الشامل، وأرادوا أن يلقوا في روع مواطنيهم والعالم بأسره بأنهم نجحوا أخيراً في حل قضية استعصت على الحل طوال ثلاثين عاماً.

ولا شك أن ما كانت تطرحه الإدارة الأمريكية فيه كثير من خداع الذات. فعندما دعا كارتر الرئيس السادات وبيغن للاجتماع معه في كامب ديفيد كان يعلم يقيناً استحالة تحقيق السلام الشامل في غياب كافة الأطراف التي سبق وقدم لها الدعوة بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي في أكتوبر ١٩٧٧.

وكان طبيعياً أن توجه سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية نقدهم الشديد لهذا الاتفاق الذي أبرم في غيبتهم والذي تضمن تنازلات لا يمكن أن يقبلوها. أما الاتحاد السوفياتي الذي كان على الدوام طرفاً أساسياً في كل محاولات تحقيق السلام في المنطقة فلم يتردد في الإعراب عن تنديده بالاتفاقية في خطاب لجروميكو في الأمم المتحدة وصف فيها الاتفاقيات بأنها خطوة جديدة ضد العرب تعرقل تحقيق السلام العادل، مؤكداً أن السلام الدائم لا يمكن بلوغه ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقه في إقامة دولته المستقلة.

وأشار إلى أن مؤتمر جنيف يمكن أن ينعقد إذا توقفت المحاولات التي تبذل لمنعه من الانعقاد، ولم يكن موقف الاتحاد السوفياتي مجرد تعبير غاضب لإحساسه بالإحباط وإنما هو موقف سياسي صادر عن تصوره للحل الشامل الذي لا يمكن أن يتحقق بدون سوريا ومنظمة التحرير، وهو موقف لم يكن ليغيب عن فهم وإدراك الإدارة الأمريكية، فقد ظل كارتر ينادي به بإخلاص طوال عام ١٩٧٧، حتى اجتمعت عليه الضغوط الصهيونية التي كان يدرك أن في التصدي لها انتحاره السياسي كما صرح آنذاك فانجرف في التيار الإسرائيلي، وحقق بكامب ديفيد عزل

مصر عن العالم العربي وإخراجها من النزاع العربي الإسرائيلي مما تسبب في فقدان الجانب العربي أكبر قوة عربية تستطيع أن تواجه العدوان الإسرائيلي وتتصدى له.

وتجاهل كارتر للاتحاد السوفياتي في مشاركته في اتفاقات كامب ديفيد، لم يؤد إلى إنهاء دور الاتحاد السوفياتي في المنطقة بل حدث العكس، فإن الدول التي رفضت اتفاق كامب ديفيد، وفي مقدمتها سوريا، اتجهت نحو موسكو في طلب المزيد من الدعم، فزاد الوجود السوفياتي إلى درجة كبيرة مما رفع من درجة المواجهة الأمريكية السوفياتية في المنطقة كلها.

ولم يقتصر نقد الاتفاق على الاتحاد السوفياتي، فقد أعربت فرنسا عن موقفها في خطاب وزير خارجيتها في الجمعية العامة الذي أكد على ضرورة تحقيق الحل الشامل وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وباشتراك كافة الأطراف. وأضاف إن الحل يجب أن يشمل إنسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطن له، مع ضمانات سلام لكافة الأطراف. وكان وزير خارجية فرنسا يعرب بهذا، لا عن رأي بلده فحسب، بل عن رأي أوروبي عام في أن اتفاقات كامب ديفيد بعيدة عن تحقيق الحل الشامل.

وقد رأيت أن أعلن ما قلته من ملاحظات على الاتفاق لسوندرز ولغيره ممن قابلتهم في تلك الفترة في خطاب عام، فقبلت دعوة كل من الغرفة التجارية العربية الأمريكية في هيوستن ونيويورك يومي ٦ و١٢ أكتوبر، فتحدثت عن الاتفاقية قائلاً إنها قاصرة عن تحقيق السلام في المنطقة.

وأعلن الرئيس السادات في ١٨ سبتمبر في رسالة شديدة التفاؤل وجهها إلى الشعب المصري من واشنطن قال فيها إن ما تم التوصل إليه في كامب ديفيد هو حل شامل يفتح الباب لجميع الأطراف وإنه بالنسبة للشعب الفلسطيني فإن الليل الطويل أوشك أن ينتهي إلى الفجر المشرق بانتهاء الحكم العسكري والحكومة العسكرية الإسرائيلية والجلاء عن الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا من نقاط خاصة بالأمن وللفترة الانتقالية.

أما بيغن فقد صرح قبل مغادرة واشنطن بأنه لم يلتزم بوقف إقامة المستوطنات الإسرائيلية إلا لمدة ثلاثة أشهر فقط وهي المدة المقررة للتوصل إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وتأكيداً لهذه السياسة أعلنت الحكومة الإسرائيلية في أكتوبر

مضاعفة عدد سكان المستعمرات في الضفة الغربية وغزة. وأعلن بيغن عن نقل مكتبه ومكتب وزير الخارجية إلى القدس العربية. وأراد بيغن بذلك أن يوضح ان ما تم التوصل إليه هو مجرد معاهدة صلح منفرد مع مصر.

كما أكد انه لن يكون جيش أجنبي بما في ذلك الجيش الأردني في الضفة الغربية وإنما سيبقى الجيش الإسرائيلي وحده في الضفة الغربية وحتى بعد فترة السنوات الخمس، كما أكد عدم موافقته على الانسحاب من الضفة الغربية بعد الفترة الانتقالية.

والواقع أن آثار اتفاقيات كامب ديفيد كانت ضخمة بالنسبة لكافة الأطراف، فقد حققت إسرائيل أهدافها من حيث الحصول على موافقة كل من مصر والولايات المتحدة لاستمرار احتلالها للضفة الغربية وغزة، هذا إلى جانب إخراج مصر، وهي أكبر الدول العربية، من الصراع العربي الإسرائيلي، مع تعهد مصر بالدخول في علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع إسرائيل.

أما بالنسبة للعالم، فقد تراوح الموقف بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد بين التأييد الفاتر كما حدث من بعض دول أوروبا الغربية، وبين التحفظ الرافض كما حدث بالنسبة لفرنسا.

وأصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً سياسياً تدين فيه كامب ديفيد، وأعلن الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي المحتلة إضراباً عاماً يوم ٢٠ سبتمبر وقامت مظاهرات عمت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعلن بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس ان اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر يتجاهل الشعب الفلسطيني وانه سيؤدي في النهاية إلى ازدياد التوتر في المنطقة.

أما بالنسبة للدول العربية، فبمجرد إعلان التوصل إلى اتفاقيات كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر، عقدت الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الديموقراطية ومنظمة التحرير إجتماع قمة في دمشق في ٢٠ سبتمبر شجبت فيه اتفاقيات كامب ديفيد.

وبينما كانت تلك المواقف العربية تتبلور بقوة في اتجاه جماعي لرفض اتفاقيتي كامب ديفيد، كانت الولايات المتحدة توفد مبعوثيها إلى الدول العربية لكي تنشر فيها التفاؤل الزائف الذي بدت مضطرة لإشاعته والترويج له للتخفيف من النقد الشديد الموجه لها.

وأصدر الاتحاد السوفياتي بياناً تضمن رفضه لاتفاقيتي كامب ديفيد كما أعلن عن تحذيره لإسرائيل من القيام بأي عدوان على سوريا.

وأثناء وجودي في نيويورك، وقبيل إسراعي بالعودة إلى القاهرة، التقيت بوزراء الخارجية العرب الذين كان معظمهم موجوداً لحضور اجتماعات الجمعية العامة. وفي مناقشاتهم معي كانوا جميعاً متفقين في الرأي على أن كامب ديفيد تمثل مجرد صلح منفرد أبرمه الرئيس السادات مع إسرائيل وإنه من غير الجائز أن تقدم دولة عربية تنازلات لإسرائيل تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني. ولقد ذكر لي أحد وزراء الخارجية انه مع رفضه الكامل لما تم التوصل إليه في كامب ديفيد، إلا انه كان على استعداد لتفهم موقف الرئيس السادات، إذا أعلن أنه لم ينجح في تحقيق الحل الشامل وإنما نجح فقط في تحرير سيناء التي تمثل ثلثي الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ بعقده معاهدة للصلح المنفرد معها ولكنه لا يستطيع مطلقاً قبول توقيع الرئيس السادات على اتفاق يمس القضية الفلسطينية في غياب أصحابها.

ولقد كان هذا الشعور العربي الجماعي أساساً في الدعوة التي أعلنتها العراق لعقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب في بغداد في ٢٠ أكتوبر، بهدف التحضير لعقد اجتماع طارىء للقمة العربية ببغداد في أول نوفمبر لدراسة الموقف الناشىء عن اتفاقيات كامب ديفيد. وعندما وصلتني في نيويورك برقية من مكتبي بالقاهرة تحمل إلي هذه الأنباء، أسرعت بالعودة إلى القاهرة، حيث توالت مقابلات السفراء العرب، معي وهم في أشد حالات القلق من نتائج كامب ديفيد على الوضع العربي والعلاقات العربية.

كان العالم العربي يغلي منذ إعلان نصوص اتفاقيات كامب ديفيد، وكان هذا الغليان يتجه إلى نقطة الانفجار مع إصرار الرئيس السادات على المضي قدماً للتوصل إلى معاهدة مع إسرائيل على أساس كامب ديفيد، وأصبحت مصر تقترب بسرعة من عزلة سياسية ومعنوية كاملة داخل العالم العربي، في موقف فريد لم تشهده مصر أو العالم العربي طوال التاريخ الحديث.

وقد جاء قبول الملوك والرؤساء العرب لدعوة بغداد بمثابة إشارة أكيدة تمثل جدية العالم العربي في رفض اتفاقيتي كامب ديفيد.

ورأت العراق أن توجه دعوتها إلى الملوك والرؤساء العرب مباشرة من غير طريق الجامعة العربية، حيث ينص ميثاق الجامعة على أن الأمين العام هو الذي يوجه الدعوة إلى الدول الأعضاء لحضور أي اجتماع - وفي هذه الحالة يتحتم بالطبع أن يوجه الأمين العام الدعوة إلى مصر. ولما كانت العراق تريد انعقاد الاجتماع بدون حضور الرئيس السادات، فإنها اختارت أن توجه دعوتها مباشرة إلى الدول العربية، وبغير الاستعانة بالجامعة العربية. وقد دفعني هذا إلى عدم الاشتراك في اجتماع وزراء الخارجية في بغداد.

ولكن الموقف بالنسبة لي تغير عندما علمت بأن كافة الملوك والرؤساء العرب قد استجابوا لدعوة العراق، فرأيت أن الموقف يحتم علي المشاركة في الاجتماع، نظراً لأنه سوف يبحث أخطر موقف تجتازه الأمة العربية منذ إنشاء الجامعة العربية.

وعندما وصلت إلى بغداد في فجر يوم ٢ نوفمبر والتقيت مع عدد كبير من الوفود قبل افتتاح الجلسة الأولى للمؤتمر في المساء، كان وزراء الخارجية العرب قد انتهوا من وضع تقريرهم أمام الملوك والرؤساء العرب الذي تضمن إجماعاً عربياً على إدانة اتفاقيتي كامب ديفيد، وعندما تطرق النقاش إلى بحث الموقف العربي إزاء مصر بذل عدد من وزراء الخارجية العرب جهدهم في سبيل عدم سيطرة الانفعال على مؤتمر القمة وهو يبحث هذا الموقف الفريد في تاريخ الأمة العربية، وتقرر أن يترك هذا الموضوع ليبت فيه الرؤساء العرب.

وقد بدأ مؤتمر القمة العربي ببغداد أعماله بكلمة من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر تناول فيها خطورة اتفاقيتي كامب ديفيد، وأضاف: إن الدول العربية قد توصلت إلى حد أدنى متفق عليه في مؤتمري القمة بالجزائر والرباط. وبصرف النظر عن مفاهيمنا وآرائنا المختلفة حول هذا الموضوع، فإن اتفاقيات كامب ديفيد قد جاءت بعيدة كل البعد ومختلفة عظيم الاختلاف عن الحد الأدنى المشار إليه، بل ومتناقضة معه تناقضاً صارخاً، وقد تم ذلك بقرار فردي من جانب رئيس دولة مصر، ومن دون الرجوع إلى الأمة العربية وإلى الأطراف المعنية مباشرة بالصراع.

وأضاف الرئيس البكر قائلاً: إننا لا نريد أن نجادل في حق كل حاكم في التصرف في إطار مبادىء السيادة على أرضه. ولكننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نعتبر العمل الذي قام به رئيس دولة مصر هو عمل من أعمال ممارسة السيادة

وحسب، وأن نتجاهل الحقيقة الكبيرة، وهي أن الصراع بين العرب وبين العدو الصهيوني ليس صراعاً إقليمياً تختص به البلدان العربية التي تعرضت أراضيها للاحتلال سنة ١٩٦٧ وحدها، وليس هو مجرد صراع على الأرض والحدود ودفاع عن السيادة الوطنية. فلو كان الأمر على هذه الشاكلة لما حصل ما حدث في سنة ١٩٦٧ أصلاً، ولما انشغلت الأمة العربية عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً وشعورياً بشؤون هذا الصراع، بل ما كان عليها أن تقدم التضحيات الكثيرة طيلة ثلاثين عاماً من الصراع المرير بينها وبين العدو. فالمسألة أكبر من ذلك، والصراع بين الأمة العربية والعدو الصهيوني هو صراع سياسي وعسكري واقتصادي وحضاري، بالإضافة إلى أنه صراع على الأرض والسيادة الوطنية والقومية. لذلك ومن دون المساس بصلاحية أي حاكم في البلاد العربية، لا نستطيع أن نقبل بأن يفرض ويخول نفسه بتقرير شؤون هذا الصراع وإنهائه بإرادته المنفردة، لأنه بذلك يسبب للأمة العربية أذى شديداً ويطعنها في الصميم.

وقال الرئيس البكر: إنه مما يزيد الأمور تعقيداً وإيذاء أن الاتفاقات التي عقدها رئيس مصر مع العدو قد نصت على إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية وغيرها من أشكال العلاقات مع العدو الصهيوني، بما يخلق حالة جديدة تماماً في واحد من بين أهم الأقطار العربية وأكبرها، ويغير تغييراً جوهرياً في ظروف التعامل بينه وبين أشقائه العرب.

ثم تناول الرئيس البكر ضرورة تصحيح الوضع الناشىء عن اتفاقات كامب ديفيد وأضاف قائلاً: نحن في ذلك لا نسعى إلى عزل مصر، فمصر هي في قلب كل العرب وشعبها هو الشعب العربي الأصيل الذي ضحى من أجل أمته العربية ومن أجل القضية الفلسطينية وقدم الكثير، ونحن نقدر له هذا الدور القومي الكبير، كما اننا في الموقف الذي يترتب علينا أن نتخذه لا ينبغي أن نقع في اسار الردود الانفعالية، فنتخذ موقفاً سلبياً من شعب مصر، فرئيس مصر هو الذي يتحمل المسؤولية، وهو الذي ترك أمته وإرادتها وإجماعها، ولم يكن العرب هم الذين تركوه.

وعندما انتهى الرئيس البكر من كلمته، التفت نحوي قائلاً، الكلمة الآن للأمين العام. وعندئذٍ شعرت بأن الأنظار جميعها شاخصة إليّ، وكنت أشعر بما يجول في أذهان البعض، فقد سمعت قبل الجلسة أن هناك تساؤلات عن موقف

أمين الجامعة وهل سيعلن عن رأي يختلف فيه مع الرئيس السادات، فتحدثت من واقع خبرتي وقناعاتي بالنسبة لقضية تعاملت معها طوال حياتي، فقلت، إننا نواجه عدواً لا يترك ثغرة في صفوفنا لا ينفذ منها، وضعفاً فينا إلا ويستغله. وصراعنا مع هذا العدو طويل ومرير. فالقوى الصهيونية لن تتوانى عن التوسع كلما سنحت لها الفرصة، ولن تتوانى عن النفاذ داخل صفوفنا كلما تفرقنا. وطالما ظلت الصهيونية متمسكة بعقائدها وسياساتها التوسعية، وظل باب الهجرة مفتوحاً لكل يهود العالم ليستوطنوا أرض فلسطين، فإن التهديد الصهيوني سيبقى دائمًا خطراً يهدد الأمة العربية. فإسرائيل تنفذ مخططها التوسعي على مراحل، وقد تنسحب أحياناً لكي تنقض من جديد كما انسحبت من سيناء على أثر عدوان ١٩٥٦، ثم أعادت احتلالها عام ١٩٦٧، وقد توقع على اتفاقيات لكي تمزقها عندما تسنح لها فرصة للعدوان، فقد وقعت اتفاقات مع أربع دول عربية عام ١٩٤٩ ومزقتها بعدوانها على مصر عام ١٩٥٦ وعدوانها على مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧، وأخيراً بعدوانها على الجنوب اللبناني والذي يدخل ضمن المخطط الصهيوني التوسعي، وإسرائيل لا تلتزم باحترام المواثيق الدولية أو تعهداتها أو توقيعها على أي وثيقة إذا تعارض ذلك مع خططها التوسعية.

ثم أضفت قائلاً: إن السلام يجب أن يرتكز على حل شامل يحقق للشعب الفلسطيني آماله في دولته المستقلة على أرضه. ويضمن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة. وهذا السلام لا توفره اتفاقات كامب ديفيد، وهي بعيدة عن تحقيق هذا الهدف.

وعند مغادرتي قاعة الاجتماع بعد أن انتهيت من كلمتي تحدث معي بعض الرؤساء مشيدين بحديثي فاعتبرتها من المجاملات العادية التي اعتدت سماعها في مثل هذه المناسبات، إلا انه عندما شعرت أن المسألة تجاوزت المجاملات العادية، أظهرت دهشتي وذكرت بأن موقفي المعلن منذ عام ١٩٦٧ لم يتبدل وهو تمسكي بالحل الشامل. فعلق الرئيس صدام حسين، ان تمسكك برأيك وعدم عدولك عنه له أهميته في هذه الظروف. وفي الجلسة الثانية لمؤتمر قمة بغداد تحدث الملك حسين فقال، إن اتجاه القيادة المصرية إلى طريق كامب ديفيد، بل الوقوع في أسر الفخاخ الدولية، وما يمثله هذا من ضرر للأمة العربية ونضالها المشترك يعبر عن واقع الأمة العربية وضياعها وحالة الفرقة والبلبلة والتشتت التي يتصف بها هذا الواقع. وإن

مهمتنا اليوم هي بناء الأسس لعمل عربي مشترك شجاع صحيح يتخطى سلبيات الواقع العربي.

ثم تناول الملك حسين الأخطار التي يتعرض لها الوجود القومي العربي، ومحاولة إنهاء وجود الأمة العربية كوحدة حضارية، وأضاف قائلاً: إن أكثر الأخطار مباشرة صراعنا مع الصهيونية التوسعية الزاحفة بعدوانها إلى قلب الوطن العربي مرحلة إثر مرحلة، تبتلع الأرض العربية وتهضمها وتشرد أهلها وتنتقل من هدف إلى هدف بتخطيط وفاعلية. هذا العدوان التوسعي افترس الأرض الفلسطينية وشرد أو استعبد تحت احتلاله شعبها العربي، ثم امتد للأرض العربية المحيطة بفلسطين. ولقد غدا واضحاً وخاصة بعد احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، أن بوسع إسرائيل أن تقوم في أي وقت تختاره بعدوان على أي من أراضي دول المواجهة أو المناطق القريبة منها أو أية بقعة عربية.

وتناول الملك حسين التجربة التاريخية العربية مع سياسة التوسع الإسرائيلية، ثم أهمية بناء القوة الذاتية العربية كضمان وحيد ضد التوسع الإسرائيلي. وبعد أن تناول الملك حسين الموقف من جانبه العسكري، انتقل إلى الجانب السياسي، قائلاً: إن علينا أن نخرج من هذا المؤتمر، مع مقرراتنا الأخرى، بقرارات تؤكد التزامنا العادل المشرف واحترامنا لمسؤولياتنا الدولية والسلام العالمي. واقترح من جانبه برنامجاً متكاملاً لبناء القوة العربية.

والواقع انه أثناء مقابلاتي المتعددة مع الملك حسين كانت آراؤنا متقاربة بالنسبة لبناء القوة العربية. ولذلك كنت ألح خلال اتصالاتي بالملوك والرؤساء في بغداد بالأخذ بالخطة التي يعرضها الملك حسين لما تمثله من موقف إيجابي ولما فيها من واقعية.

وقد التقيت بالشيخ زايد رئيس دولة الإمارات في ذلك اليوم، وذكر لي انه سيجتمع بعد قليل بعدد من الرؤساء، وهو يرى ضرورة الخروج من هذا المؤتمر بمواقف إيجابية لحماية الحق العربي وتحقيق الحل العادل. وقد استفسر مني الشيخ زايد عن وجهة نظري، فذكرت له رأيي الذي تحدثت بشأنه مع عدد من الرؤساء في نفس هذا اليوم. وكان يتلخص في أن إعلان المؤتمر عن رفض اتفاقيتي كامب ديفيد كما هو الاتجاه السائد أمر حيوي حتى تتأكد الولايات المتحدة من أن الأمة العربية

مجمعة على رفض الحلول المنفردة على حساب الحقوق العربية. وأشرت إلى أهمية تأكيد قرارات قمة الرباط التي تناولت تعزيز القدرات الدفاعية والاقتصادية لدول المواجهة والعمل على تعزيز تلك القرارات، وفي نفس الوقت فإنه من الضروري عدم الاستسلام لمحاولة عزل مصر عن بقية الدول العربية، ولذلك فإنه قد يكون من المفيد أن يسافر وفد من المؤتمر لمقابلة الرئيس السادات بالقاهرة، ومناقشته بشأن اتفاقيتي كامب ديفيد، واقترحت أن يكون الوفد برئاسة الملك حسين نظراً لدرايته الكاملة بتفصيلات القضية، وخاصة المخططات الإسرائيلية التي تجري بالضفة الغربية المحتلة، واقترحت أن يضم الوفد الشيخ جابر أمير دولة الكويت والشيخ زايد رئيس دولة الإمارات والأمير فهد ولي عهد السعودية وكلهم يمثلون دولاً بذلت جهداً كبيراً في الحفاظ على التضامن العربي.

وقد سألني عدد من الرؤساء عن جدوى البدء بحوار مع الرئيس السادات بعد المدى الذي ذهب إليه. وهل هناك احتمال أن يؤدي الحوار إلى رجوع الرئيس السادات عن توقيع اتفاقية الصلح المنفرد مع إسرائيل، فأجبتهم بأنني لا أعتقد بأن الرئيس السادات سيتراجع عن تنفيذ ما التزم به في اتفاقيتي كامب ديفيد. وأضفت بأننا نواجه في الواقع أحد أمرين، فاما قطيعة كاملة بين مصر وبين الدول العربية، وفي ذلك خسارة ضخمة لكل من مصر والدول العربية، واما أن نقوم بمحاولة للتقليل من هذا الضرر عن طريق الحوار الذي قد يساعد الرئيس السادات على العودة إلى التمسك بالحل الشامل بدلاً من الاتفاق المنفرد.

وقد تم اجتماع في صباح ٤ نوفمبر اقتصر على رؤساء الوفود وأمين الجامعة، لبحث إرسال وفد للاجتماع في القاهرة مع الرئيس السادات. ولقد تبين من المناقشة إجماع كافة الدول العربية على انه لا جدوى من الحوار مع الرئيس السادات في ظل وجود اتفاقيتي كامب ديفيد، ومن ثم تقرر أن تقتصر مهمة الوفد على مناشدة الرئيس السادات بالعدول عن توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل.

وقد اقترح الرئيس العراقي أحمد حسن البكر أن يكون الوفد برئاسة الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات، ولكن الشيخ زايد اعتذر عن عدم رئاسة الوفد. فاستقر الأمر على أن يكون الوفد برئاسة سليم الحص، رئيس وزراء لبنان، وعضوية كل

من أحمد خليفه السويدي وزير خارجية دولة الإمارات، وطارق عزيز عضو مجلس الثورة العراقي، وأحمد إسكندر وزير الإعلام السوري.

ولقد تقرر سفر الوفد على الفور، حيث كانت بعض الدول الأعضاء تأمل في أن تؤدي استجابة الرئيس السادات لهذه المحاولة إلى عدم اتخاذ الإجراءات المقترحة لتجميد العلاقات مع مصر.

وقد عاد الوفد من القاهرة لكي يقدم تقريره إلى مؤتمر القمة في جلسته الخامسة صباح الخامس من نوفمبر، حيث قال السيد سليم الحص رئيس وزراء لبنان ورئيس الوفد في بداية الجلسة: لقد انتقل الوفد المكلف من قبل مؤتمر القمة إلى القاهرة لتسليم الرسالة التي حملها من قبل المؤتمر إلى الرئيس السادات بعد ظهر أمس، وكان الرئيس عند وصولنا يلقي خطاباً أمام مجلس الشعب بمناسبة افتتاح دورته العادية، فكان علينا أن ننتظر انتهاء الرئيس السادات من إلقاء خطابه في أحد الفنادق. وبعدها مباشرة جاءنا وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السيد / سليمان متولي موفداً من قبل الرئيس السادات ليبلغنا رسالة شفهية من الرئيس السادات من ثلاث نقاط، فقال «ان الرئيس السادات لم يبلغ برحلتنا وبمهمتنا رسمياً وقد سمعها من وكالات الأنباء ولم يكن له فرصة لابداء الرأي بشأنها. والنقطة الثانية هي أن الرئيس السادات سبق له أن بعث برسائل شخصية إلى الملوك والرؤساء العرب يشرح فيها الوضع بالنسبة لاتفاقيتي كامب ديفيد، ولم يتلقَّ جواب أي من هذه الرسائل من أي من الملوك والرؤساء العرب. والنقطة الثالثة هي أن الرئيس السادات على استعداد للقاء أي رئيس أو أي من الملوك العرب في القاهرة لمناقشته في هذا الموضوع.

وكان المؤتمر في بغداد قد علم برفض الرئيس السادات الاجتماع مع الوفد من وكالات الأنباء. وقبل عودة الوفد إلى بغداد فقد أعلن الرئيس السادات في خطابه بمجلس الشعب في القاهرة انه قد علم من وكالات الأنباء أن اجتماع بغداد قرر إيفاد وفد للاجتماع به دون اتفاق مسبق وأعلن رفضه لمقابلة الوفد وهاجم اجتماع الملوك والرؤساء العرب.

وقد أدى رد الفعل هذا من جانب الرئيس السادات إلى زوال بصيص الأمل

الذي كان يراود البعض في بغداد بأن يعود الرئيس السادات إلى التمسك بالتسوية الشاملة.

ولا شك أن أشق قرار وأمره على النفوس، كان هو القرار المتعلق بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة في حالة توقيع الرئيس السادات لاتفاقية الصلح مع إسرائيل.

وقد عبر البعض عن دور مصر في العالم العربي، إلى أن قيادة العالم العربي كانت لمصر على الدوام، وإن دورها القيادي كان أكبر وأعمق من الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة بالنسبة للعالم الغربي أو الاتحاد السوفياتي بالنسبة للكتلة الشرقية فالتفوق العسكري لكلتا الدولتين هو الذي حدد دورهما القيادي، أما بالنسبة لمصر فلم تكن قوتها العسكرية هي فقط التي أتاحت لها القيادة العربية، ولكن دورها السياسي والثقافي طوال القرن الحالي كان له أعمق الأثر في تعميق دور مصر القيادي وكان كفاح شعب مصر ضد الاستعمار البريطاني، ثم ثورة عبد الناصر في ١٩٥٢ وتصديه للسيطرة الأجنبية على المنطقة نموذجاً ضخماً، ليس فقط بالنسبة للعالم العربي ولكن أيضاً بالنسبة للعالم الثالث.

وقد شبه البعض الموقف بأن القافلة العربية ظلت تسير خلف مصر لمدة تزيد عن ثلاثين عاماً، وكانت الثقة العربية في القيادة المصرية تجعل العالم العربي يسير في الطريق الذي حددت مصر ملامحه، ثم يفاجأ الجميع بخروج مصر عن هذا الطريق مما أصاب القافلة العربية بالاضطراب.

ولقد حاولت من جانبي الإبقاء على خيط رفيع يربط بين مصر وبقية الدول العربية ويمكن أن يسمح مستقبلاً بمواصلة الحوار. ولذلك اقترحت أن تعبر الدول العربية عن رأيها في اتفاقيتي كامب ديفيد بالطريقة التي تراها مناسبة، كما أنه من حق كل دولة أن تحدد علاقاتها مع مصر سواء بتجميدها أو قطعها، وألا يمنع هذا من استمرار عضوية مصر في الجامعة، على أن تتم اجتماعات الجامعة العربية خارج مصر، وذلك على غرار ما فعلته منظمة الوحدة الأفريقية عندما قررت عقد اجتماعاتها خارج أديس بابا وهي مقر المنظمة. وكنت أحاول جاهداً الإبقاء على هذا الخيط الرفيع، فقد كان عزل مصر عن الأمة العربية شديد الوطأة على نفسي

ويمثل ضياعاً لكل جهود شاركت فيه خلال عملي السياسي زهاء ربع قرن من أجل وحدة العمل العربي.

وهكذا، أصدر الملوك والرؤساء العرب في قمة بغداد عدة قرارات كان أخطرها القرار التاسع الذي نص على تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من مصر في حالة توقيع الرئيس السادات على معاهدة سلام مع إسرائيل. وكان من الواضح ان هذا القرار هو إشارة بقطيعة سياسية واقتصادية جماعية من العالم العربي لمصر، حيث كان السؤال الذي يتردد أمامي من وفود كافة الدول العربية هو استحالة قبول رفع العلم الإسرائيلي في القاهرة بجانب اعلام الدول العربية وعلم الجامعة، في الوقت الذي تحتل فيه إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان والقدس وتدوس على الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

كما ورد في قرار القمة ببغداد أن اتفاقيتي كامب ديفيد تتعارض مع مقررات القمة العربية وانها لا تؤدي إلى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية، ولذلك فإن مؤتمر القمة يقرر عدم موافقته على تلك الاتفاقات ويعلن رفضه لكل ما يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية وقانونية.

والتزاماً بالموقف العربي الموحد قرر المؤتمر دعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مالياً لمدة عشر سنوات بمساعدات تبلغ ٣٥٠٠ مليون دولار، وقد خصص سوريا منها ١٨٥٠ مليون دولار، والأردن ١٢٥٠، ومنظمة التحرير ٢٥٠ مليوناً، بالإضافة إلى تخصيص ١٥٠ مليون دولار لدعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة. وقد تحملت السعودية وحدها ألف مليون دولار تدفعها سنوياً، والعراق ٥٢٠ مليوناً، وليبيا ٥٥٠ مليوناً، والكويت ٥٥٠ مليوناً، ودولة الإمارات ٤٠٠ مليون، والجزائر ٢٥٠ مليوناً، وقطر ٢٣٠ مليوناً من الدولارات. وكان الهدف من هذا العون الكبير لدول الجبهة الشرقية ومنظمة التحرير هو محاولة تصحيح الخلل الذي أصاب توازن القوى بخروج مصر من المواجهة مع إسرائيل.

ولقد نصت قرارات مؤتمر بغداد على الالتزام بقضية فلسطين باعتبارها قضية عربيه مصيرية تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وانه لا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام، وأن السلام الذي ينشده العرب يقوم على التحرير الكامل للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ بما فيها القدس، والالتزام

باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ودعا الملوك و الرؤساء العرب حكومة مصر إلى الانصراف نهائياً عن اتفاقيتي كامب ديفيد وعدم التوقيع على أية معاهدة للصلح مع إسرائيل، وفي حالة استجابة الحكومة المصرية لهذه الدعوة فسوف يظل المجال مفتوحاً أمام جمهورية مصر العربية لتأخذ مكانها الطبيعي في الصف العربي الواحد. ومتى احتلت مكانها كان فرضاً على باقي أشقائها معاودة دعمها وحمل أعبائها ضمن الإطار الذي قرره هذا المؤتمر لدعم دول المجابهة.

وفي حالة توقيع مصر لاتفاقية الصلح مع إسرائيل، فإنه بالإضافة إلى تعليق عضوية مصر بالجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة، يجتمع وزراء الخارجية العرب في بغداد لتنفيذ ذلك فور توقيع اتفاقية الصلح، ولوضع الإجراءات التي من شأنها حماية مصالح الأمة العربية في مختلف المجالات، بما في ذلك تطبيق قوانين المقاطعة العربية على الشركات والمؤسسات والأفراد المصريين الذين يتعاملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل، مع «تجنيب اتخاذ أية تدابير من شأنها الاضرار بمصالح الشعب العربي في مصر». ويحث المؤتمر كافة البلدان العربية على الاستمرار بالتعامل الطبيعي مع «أبناء شعب مصر العاملين والمتواجدين في البلدان العربية ورعايتهم وتعزيز انتمائهم القومي للعروبة والتفريق بصورة واضحة بين الموقف من الحكومة المصرية والموقف من الشعب المصري العربي الأصيل بعروبته والذي قدم أغلى التضحيات من أجل القضية العربية وقضية فلسطين بالذات. كما يحث المؤتمر كافة البلدان العربية على الاستمرار بالتعامل مع المؤسسات الوطنية المصرية التي يتأكد امتناعها من التعامل مع إسرائيل وتشجيعها على العمل والنشاط في البلاد العربية في اطار الميادين التي تعنى بها. كما يرى المؤتمر ألا تشمل الإجراءات التي تتخذ في هذا الصدد النتاج الثقافي والفني لشعب مصر النابع من أصالة هذا الشعب وصلته العريقة بالثقافة العربية، وأن يقتصر الموقف من الأعمال الفكرية والثقافية والفنية التي تروج للتعامل مع إسرائيل أو التي لها صلة بمؤسساته.

وقد عدت إلى القاهرة لكي أجد أن هنالك استخفافاً بمؤتمر بغداد وقراراته وتصور بأن تلك القرارات لن تنفذ، ولن تقوم الدول العربية بسحب سفرائها من

مصر. وهاجم الرئيس السادات الدول العربية بسبب رفضها لاتفاقيتي كامب ديفيد وإدانتها لها، وأكد أن اتفاقيتي كامب ديفيد تعطي للعرب الحل الشامل، وتحل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها.

وبدأت في أكتوبر، في بليرهاوس بواشنطن، المفاوضات الإسرائيلية المصرية الأمريكية للتوصل إلى المعاهدة التنفيذية بين مصر وإسرائيل، وهي مفاوضات بدأت برفض إسرائيل الربط بين تنفيذ المعاهدة المصرية الإسرائيلية وبين الحل الشامل والاتفاق حول الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة.

وكان الوفد المصري قد تقدم بمذكرة طالب فيها إسرائيل القيام بعدة إجراءات، منها تجميد إنشاء المستوطنات وإعادة الأراضي العامة في الضفة الغربية وغزة إلى السلطة الفلسطينية، وقيام الأمم المتحدة بالإشراف على انتخابات المجلس الفلسطيني، إلا أن الوفد الإسرائيلي رفض جميع الاقتراحات المصرية.

وقامت مصر إزاء الرفض الإسرائيلي في محادثات بليرهاوس باتصالات عديدة مع الرئيس كارتر وسايروس فانس خلال شهر ديسمبر دون إحراز أي تقدم.

وبدأت في ٢ فبراير ١٩٧٩ مباحثات كامب ديفيد الثانية بين وزير خارجية إسرائيل موشي دايان ورئيس وزراء مصر الدكتور مصطفى خليل وبحضور وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس بهدف الاتفاق على مشروع معاهدة الصلح في شكلها النهائي.

وجاء الرئيس كارتر إلى القاهرة يوم ٨ مارس وأعلن في خطاب له في مجلس الشعب المصري التزامه بالحل الشامل وبحقوق الفلسطينيين، ثم زار إسرائيل في محاولة منه لإقناع الحكومة الإسرائيلية بألا تغلق الباب أمام الحل الشامل، إلا انه لم ينجح في محاولته بسبب تمسك بيغن بالحل المنفرد مع مصر وبإصراره على مواصلة احتلال الضفة الغربية وغزة، ولذلك فإنه عندما توقف بمطار القاهرة يوم ١٣ مارس بعد انتهاء زيارته لإسرائيل اكتفى في تصريح له بالحديث عن تحديد العناصر الرئيسية لاتفاق السلام، بين مصر وإسرائيل.

وسافر الرئيس السادات إلى واشنطن ووقع على معاهدة السلام مع رئيس وزراء إسرائيل يوم ٢٦ مارس بما يتمشى مع الأسس التي جاءت في إطار السلام.

وقد أصرت إسرائيل على أن تتضمن معاهدة الصلح نصاً يعني عملياً إنهاء مصر لالتزاماتها العربية المترتبة على عضويتها في الجامعة العربية واتفاقية الدفاع المشترك، وجاء هذا النص في المادة السادسة من الاتفاقية، وحاول الوفد المصري الإبقاء على التزامات مصر العربية عن طريق وضع تفسير لهذا النص في ملحق الاتفاقية. إلا ان النص الوارد في الملحق عاد ليؤكد ما جاء في المادة السادسة التي ورد بها «يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة التنفيذ».

وبموجب هذا النص فإنه في اللحظة التي تباشر فيها إسرائيل غزو الأردن أو سوريا فإن مصر لا يحق لها أن تبادر إلى مديد العون لها، لأن التزامها بمعاهدة السلام مع إسرائيل يعلو التزامها بالدفاع المشترك مع الدول العربية.

ولم يكن مضمون هذا النص بجديد، فقد سبق وأبلغته إسرائيل ليارنج فيما أسمته بمشروع السلام بين مصر وإسرائيل في يناير ١٩٧١.

وفي نفس اليوم وقعت الولايات المتحدة مع إسرائيل على اتفاق تحت عنوان مذكرة تفاهم بين حكومتي الولايات المتحدة ودولة إسرائيل تقدمت فيها الولايات المتحدة بالتزامات لإسرائيل جاء فيها: «إن الولايات المتحدة سوف تتخذ التدابير التي تراها مناسبة في حالة انتهاك معاهدة السلام والتي قد تتضمن تدابير دبلوماسية واقتصادية وعسكرية».

وأوضحت الولايات المتحدة هذه التدابير في فقرة تالية جاء فيها: «إن الولايات المتحدة تتعهد بتأييدها للإجراءات التي تتخذها إسرائيل إزاء انتهاكات إتفاقية السلام، وخاصة إذا كان هذا الانتهاك يهدد أمن إسرائيل. كما وإن الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ التدابير التي من شأنها تقوية الوجود الأمريكي في المنطقة وإمداد إسرائيل بالمعونات العاجلة من أجل وضع حد للانتهاك».

كما تعهدت الولايات المتحدة بأن تعارض وتصوت ضد أي إجراء أو قرار في الأمم المتحدة إذا كان له آثار معاكسة على اتفاقية السلام.

وإنها ستسعى إلى الاستجابة لمتطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل.

كما التزمت الولايات المتحدة بالامتناع عن تقديم أسلحة لدول قد تستخدمها ضد إسرائيل، كما تعهدت أن تحول دون قيام الدول التي تتلقى أسلحة أمريكية بنقلها إلى أطراف ثالثة قد تستخدمها ضد إسرائيل.

وكان هذا التعهد مفاجأة للرئيس السادات فقد سلم السفير أيلتس صورة منه إلى رئيس الوزراء المصري في اليوم السابق للتوقيع عليه بين الولايات المتحدة وإسرائيل دون أي تشاور مسبق مع الوفد المصري، ونظراً لخطورة هذه التعهدات المعادية لمصر أرسل رئيس وزراء مصر ووزير الخارجية خطاباً على وجه السرعة لفانس قبل أن يتم التوقيع على الوثيقة ذكر فيه أن هذه التعهدات مفاجأة كبرى لمصر وأن محتوياتها مصدر قلق بالغ للحكومة المصرية، كما ذكر أن التعريف الجديد لدور الولايات المتحدة يمثل خروجاً على مفهومنا لهذا الدور كشريك كامل وليس كحكم، وإن والولايات المتحدة جعلت من نفسها حكمًا في تقرير أي خرق للمعاهدة بالرغم من وجود مادة في الاتفاقية لتسوية أي نزاع. وإن الولايات المتحدة بتعهدها هذا إنما تلغي هذه المادة من الاتفاقية، كما تعهدت لإسرائيل بدعمها في أي عمل تقوم به في مواجهة خرق المعاهدة، مهما كان هذا العمل تعسفياً ومستنداً إلى ادعاء بوجود انتهاك. وختم رئيس الوزراء رسالته بأن منطلق الوثيقة معوق للسلام.

ثم أرسل خطاباً آخر في يوم ٢٦ مارس مؤكداً أن الوثيقة الأمريكية الإسرائيلية سوف يكون لها أثر عكسي على عملية السلام والاستقرار في المنطقة. وذكر فيه أن مصر ترفض هذه المذكرة للأسباب التالية:

إن التعهدات الأمريكية مبنية على ادعاء باتهام مصر بخرق الاتفاق وترك تحديد هذا الانتهاك إلى إسرائيل.

ولما كانت الولايات المتحدة شريك في الجهود الثلاثية لتحقيق السلام وليس من المفروض أن تساند ادعاءات جانب ضد الجانب الآخر، وأن تفترض أن مصر هي الجانب المحتمل بأن يخالف التزاماته.

كما أن هذه الوثيقة هي تحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضد مصر، وتعطي للولايات المتحدة حقوقاً لم يسبق التفاوض بشأنها بين مصر والولايات المتحدة كما تعطيها سلطة فرض تدابير تأديبية، مما يثير الشكوك حول مستقبل

العلاقات كما قد يؤثر ذلك على الموقف في المنطقة بأسرها.

وأضاف في خطابه أن الوثيقة تحمل موافقة الولايات المتحدة الضمنية على قيام إسرائيل باتخاذ تدابير من بينها التدابير العسكرية ضد مصر على أساس افتراض حدوث مخالفات أو تهديد بمخالفات لمعاهدة السلام.

كما إنها تعطي للولايات المتحدة الحق في أن تفرض وجودها العسكري في المنطقة لدواع متفق عليها بينها وبين إسرائيل وهو امر لا يمكن لمصر قبوله. وجاء في الخطاب انه بالإمكان إتهام الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل لخلق الظروف التي تسمح بالتواجد العسكري الأمريكي بالمنطقة وهو أمر سيكون له عواقب وخيمة على الاستقرار في المنطقة.

وأشار رئيس الوزراء إن هذه التعهدات الأمريكية ستمهد الطريق لقيام تحالفات جديدة في المنطقة لمجابهة هذا الحلف.

وختم رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري رسالته بأنه لهذه الأسباب فإن حكومة مصر لن تعترف بشرعية هذه الوثيقة ولا يترتب عليها أي آثار بالنسبة لمصر.

وكان هذا التحالف العسكري الأمريكي الإسرائيلي والذي رفضته مصر بقوة يمثل قمة النجاح الإسرائيلي، فقد تجاوز الأمر تعهد الولايات المتحدة بحماية إسرائيل بل تضمن تهديداً لأمن مصر، هذا في الوقت الذي لم يكن لدى مصر أي ضمانات لحماية امنها، كما أن الأمر تجاوز اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عندما فرضت الولايات المتحدة وجودها العسكري في المنطقة، وفرضت إسرائيل قيوداً على الولايات المتحدة في بيع السلاح للدول العربية بالذات.

وكان اعتراض مصر بهذه اللهجة العنيفة يمثل مدى خيبة الأمل في موقف الولايات المتحدة الذي بلغ حد الخديعة، وأصبحت هذه الوثيقة تمثل السياسة الأمريكية التي يجري تطبيقها حالياً في المنطقة في استمرار تقديم الدعم العسكري والاقتصادي إلى إسرائيل وفي العمل على زيادة تواجدها العسكري في المنطقة.

وقد سجل رئيس الوزراء في رسالته تحليلاً سلبيًا لأهداف السياسة الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة التي رأى فيها تحالفاً عسكرياً أمريكياً إسرائيلياً يهدد مصر

ويعرقل عملية السلام ويسمح بوجود عسكري أمريكي تترتب عليه نتائج وخيمة على الاستقرار في المنطقة كلها.

إلا أن إعلانه في نهاية خطابه رفض مصر لما جاء في هذه الوثيقة لم يكن ليقف دون تنفيذ هذه السياسة المتفق عليها بين أمريكا وإسرائيل، ولم يكن في مقدور مصر بعد أن عزلت نفسها عربياً ودولياً أن تقاوم هذا التحالف الأمريكي الإسرائيلي.

وقد وقع الرئيس السادات وبيغن وثيقة في ٢٦ مارس تحت عنوان الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية، يدعوان فيها الأردن للاشتراك في مفاوضات لتنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لاتفاقيات إطار السلام، وفي حالة إذا ما قرر الأردن عدم الاشتراك في المفاوضات فستجري المفاوضات بين مصر و إسرائيل.

والجديد في هذه الاتفاقية التكميلية أن مصر بعد أن أعلنت الأردن رفضها المشاركة في هذه المفاوضات تعهدت أن تباشر المفاوضات وحدها مع إسرائيل وذلك رغم رفض كافة الدول العربية ومنظمة التحرير في مؤتمرالقمة في بغداد اتفاقات إطار السلام، مما اضطر منظمة التحرير الفلسطينية أن تعلن من جديد رفضها القاطع أن تتحدث مصر باسم الشعب الفلسطيني كما أكدت إنه ليس من حق مصر التسليم في اتفاقها مع إسرائيل باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ويطرح السؤال نفسه: لماذا ارتضى الرئيس السادات أخيراً أن يوقع هذه الاتفاقية المنفردة مع إسرائيل.

وقد جاء الرد على هذا التساؤل في ثنايا ما سبق أن سردته عن تتابع الأحداث. فقد تخلى السادات عن جميع أسلحته الضاغطة في اتفاقية فض الاشتباك ثم في الاتفاقية الجزئية . ثم قرر زيارة القدس متصوراً أن هذه الزيارة وحدها كفيلة بأن تقنع إسرائيل بالتخلي عن كل أطماعها مفترضاً أن مطالبها التوسعية باعثها حرصها على أمنها، وهو «حاجز نفسي» كما أسماه، سينهار بمجرد مخاطبته شعب إسرائيل من منبر الكنيست معلناً قبول مصر لإسرائيل وعقده السلام معها.

فلما رفضت إسرائيل التسوية الشاملة ظل السادات متعلقاً بالوعود التي كان يطرحها كارتر في سخاء، مشيراً في تصريحاته أن الولايات المتحدة تملك ٩٠٪ من

الأوراق، متجاهلاً أن ميزان القوى قد يتحول بصورة حاسمة إلى جانب إسرائيل، حين اجتمع لها في الفترة من وقف إطلاق النار حتى توقيع المعاهدة التفوق العسكري الساحق على مصر، والتعهدات العديدة التي التزمت بها الولايات المتحدة نحوها وانهيار علاقات مصر مع الدول العربية والاتحاد السوفياتي.

وهكذا حينما توجه السادات إلى كامب ديفيد وعرض مشروعاً يكاد يطابق الأفكار الأميركية مطمئناً إلى مساندة كارتر له واجه موقفاً لم يكن يتوقعه. فقد تبين له أن كارتر لا يستطيع أن يفرض على إسرائيل التسوية الشاملة وان كل ما يستطيعه هو تسوية منفردة بين مصر وإسرائيل مع وعد منه بأن يعمل على استكمالها بتسويات على الجبهات الأخرى.

وكان أمام السادات طريقان لا ثالث لهما. اما أن يعلن رفضه ويعود خاوي الوفاض بعد أن حطم جسوره مع الدول العربية ومع الاتحاد السوفياتي وهي مصادر تسليحه ودعمه السياسي والاقتصادي أو أن يوقع على ما يستطيع أن يحصل عليه. فوقع اتفاقية إطار السلام ثم وقع معاهدة السلام، فلما تبين ملامح الغدر والخديعة في مذكرة التفاهم الأميركية الإسرائيلية كان قد مضى إلى نهاية طريق لا رجوع عنه فثار واحتج دون أن تكون لثورته واحتجاجه أي صدى، أو أن تغير ما انتهت إليه الأمور من وضع خريطة جديدة للعلاقات بين دول المنطقة. فمصر التي ظلت تقود الركب العربي وتعبر عن أماني الأمة العربية وطموحاتها، وتنتصر لقضايا التحرر في العالم الثالث وتساندها، وتتصدى للأحلاف العسكرية وترفض إنشاء القواعد، تنحصر داخل حدودها، والولايات المتحدة توطد فيها لوجودها العسكري، بينما إسرائيل وقد استتب لها الأمر، بخروج مصر ـ أكبر الدول العربية من حلبة التصدي العربي لها ـ تعربد في المنطقة، تستبيح جنوب لبنان وتهدد بالهجوم على سوريا وتتطلع إلى منطقة الخليج العربي بثرواتها البترولية.

ومعنى هذا إن ما تحقق ليس خطوة نحو السلام، بل نحو مزيد من عدم الاستقرار والاضطرابات ودعوة لتجدد النزاع المسلح.

وكنت قد عقدت العزم بعد قمة بغداد على الاستقالة من منصبي كأمين عام للجامعة العربية، فقد انهارت العلاقات بين مصر والدول العربية وانهار معها أمل تحقيق وحدة العمل العربي الذي كنت أؤمن به وأعمل له.

فأرسلت خطاب الاستقالة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٧٩، ذاكراً فيه أن الرؤساء العرب عند اجتماعهم بالقاهرة في أكتوبر ١٩٧٦ كلفوني بالاستمرار في المهمة التي أتولاها منذ يوليو ١٩٧٢ كأمين عام لجامعة الدول العربية. وإن هذه المهمة بالنسبة لي كانت مبعث فخر واعتزاز كبيرين، فالوحدة العربية هدف آمنت به طوال حياتي وقضية عملت من أجلها سنوات طويلة من قبل أن تصبح شاغلي الأول كأمين للجامعة العربية.

وكنت أشعر دائمًا انه إذا كانت الوحدة العربية هدفاً يحتاج تحقيقه إلى زمن غير قصير فإن هناك حداً أدنى من وحدة العمل العربي يجب أن يتوافر على الدوام.

ولقد بذلت من الجهود قدر ما استطعت لكي يتوفر ذلك الحد الأدنى، ولكن التطورات التي تمر بها العلاقات العربية قد أهدرت ذلك الحد الأدنى ولذلك أصبحت غير قادر على الاستمرار في اداء الرسالة التي آمنت بها وسعيت لتحقيقها ولذلك أرجو اعتبار مهمتي منتهية في آخر مارس ١٩٧٩.

وعندما اجتمع مجلس الجامعة يوم ٢٤ مارس في مقديشيو أعلنت استقالتي أمام المجلس.

وقد زارني اثر الاستقالة عدد من وزراء الخارجية لاخطاري بأن مجلس الجامعة قد إتخذ قراراً بالإجماع لمناشدتي بالعدول عن الاستقالة، مما كان له في نفسي بالغ الأثر، فشكرت لهم وللمجلس ثقتهم وأكدت تركي منصب أمين الجامعة لا يعني توقفي عن العمل لخدمة الأمة العربية وقضاياها.

واجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد في بغداد في اليوم التالي لتوقيع الرئيس السادات معاهدة السلام مع إسرائيل واتخذوا قراراً بسحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال شهر.

وقرروا تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية مع نقل مقر الجامعة بصفة مؤقتة إلى تونس.

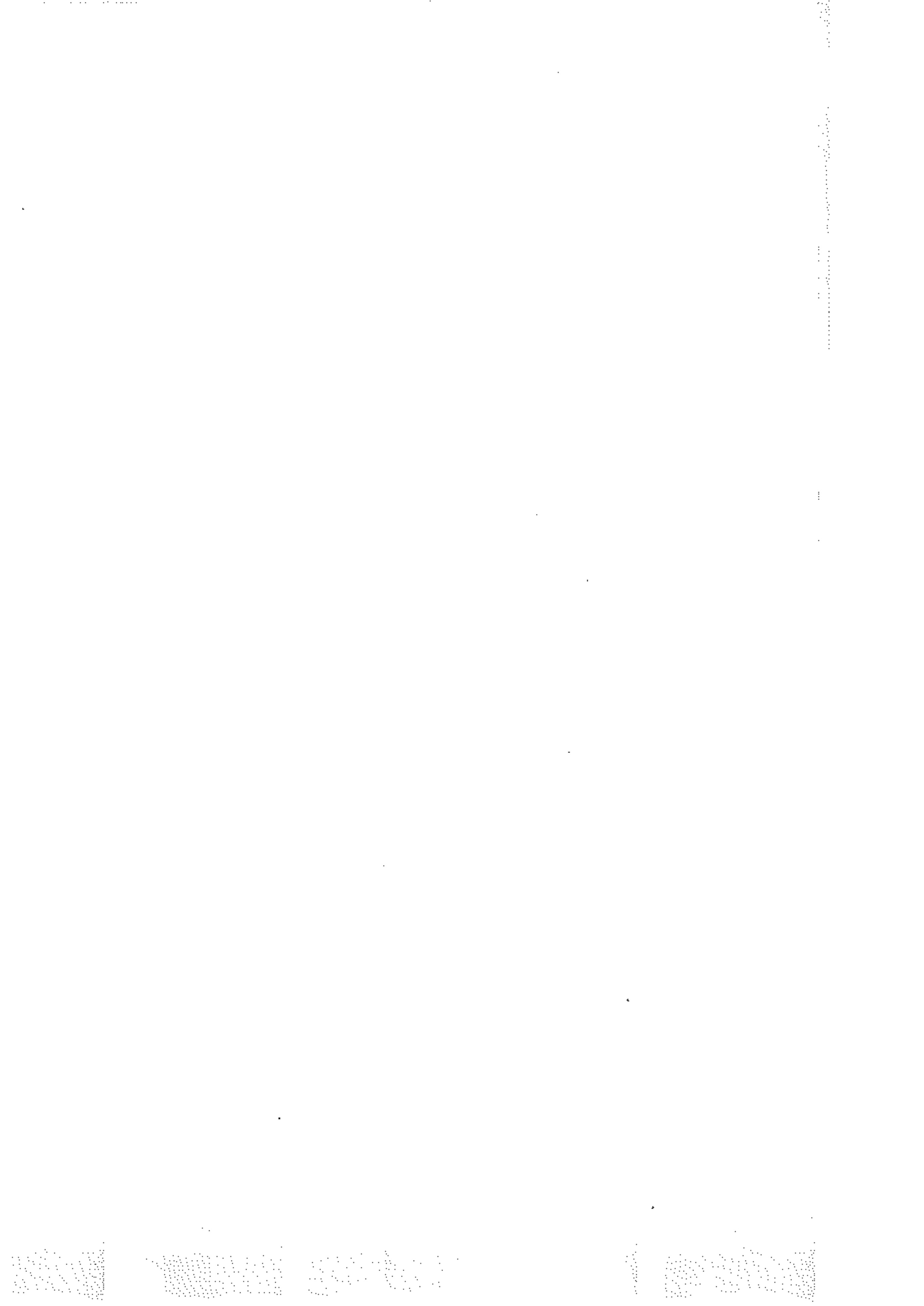
كما قرروا وقف تقديم قروض أو أي مساعدات اقتصادية للحكومة المصرية مع تطبيق قوانين المقاطعة العربية على الشركات المصرية التي تتعامل مع إسرائيل.

وعندما وصلتني هذه القرارات كنت في مكتبي بالجامعة العربية. فاسترجعت مسيرة الأحداث التي تواكبت في هذا العام الأخير وانتهت بهذا اليوم الحزين الذي تعلن فيه الدول العربية انهاء دور مصر القيادي ويرتفع فيه العلم الإسرائيلي بينما تنزل الأعلام العربية.

ولذلك فإني أرى أن فصول هذا الكتاب الذي استهدف تسجيل مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي ومطلب السلام لم تنته فهناك فصول لم تكتب عن أحداث ونزاعات وحروب لاتزال في ضمير التاريخ. فإسرائيل لن تكف، وهي اليوم في ذروة قوتها، عن مواصلة التهديد والابتزاز والتوسع، والولايات المتحدة ستواصل سعيها لمزيد من سيطرتها السياسية والعسكرية على المنطقة، والاتحاد السوفياتي لن يتخلى عن دوره وعن العمل لحماية مصالحه ووجوده في المنطقة.

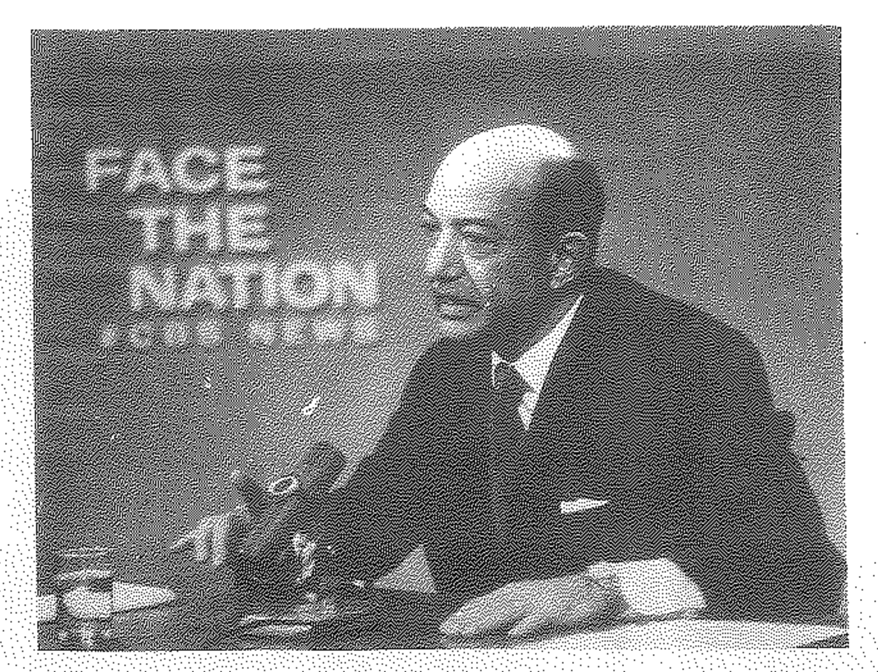
وقد آن الأوان أن ندرك ان الحل الذي نتلمسه على أبواب دول العالم هو لدينا هنا في عالمنا العربي ومفتاحه في أيدينا. وإننا، إلى أن ندرك هذه الحقيقة الأساسية سنظل نسير في متاهات المناورات الأميركية والإسرائيلية.

ولعل فيما أوردته في هذا الكتاب خطة للجيل المقبل فهو الأمل في أن تظل أعلام النضال العربي مرفوعة إلى أن يقوم السلام الحقيقي القائم على العدل الذي ظل مطلب العرب على الدوام.



مع الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في لحظة تشاور

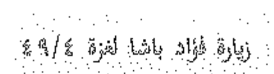




مقابلة تليفزيونية في الولايات المتحدة



مع أمين عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم



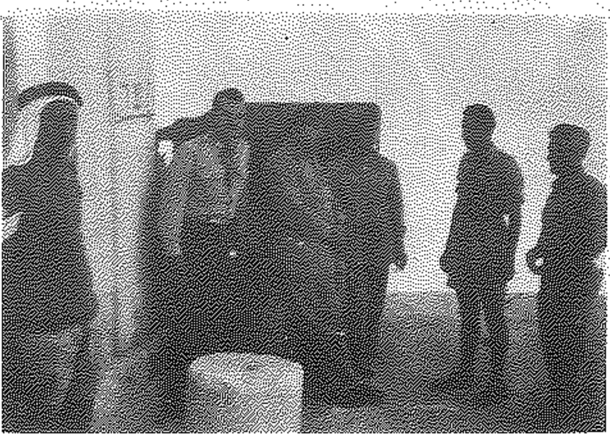
زيارة فؤاد باشا لغزة ٤/٤٩

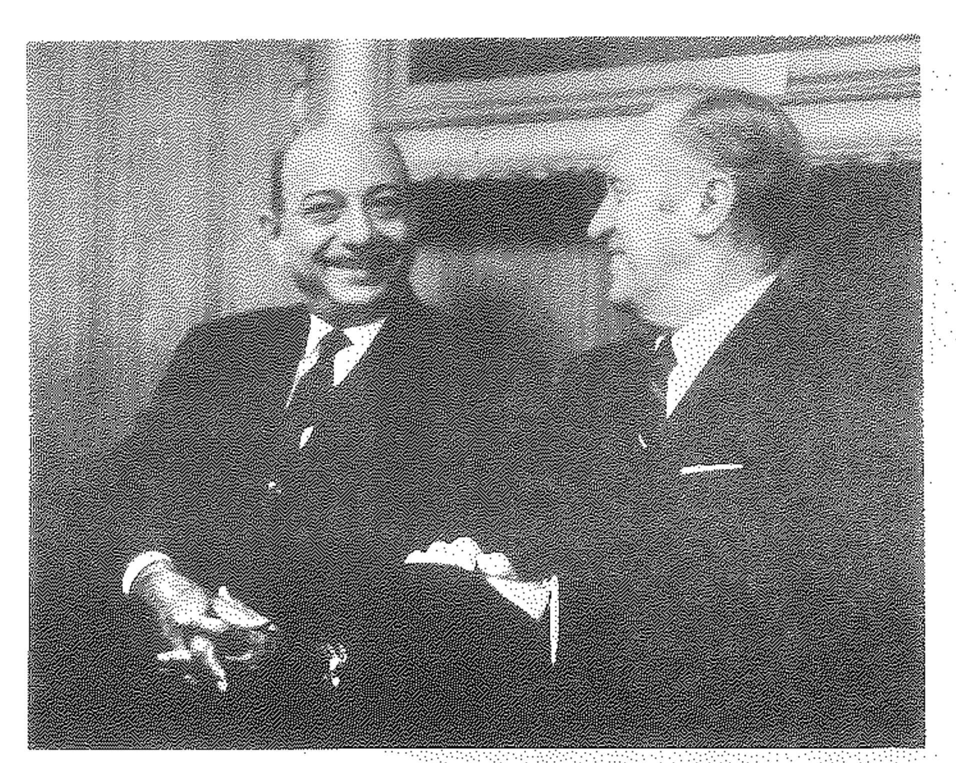


العوجه ٢٩/٨/٤٩ باترنوت ، بيوسن اوباديا ، بوسافي ، رياض ، نجيب

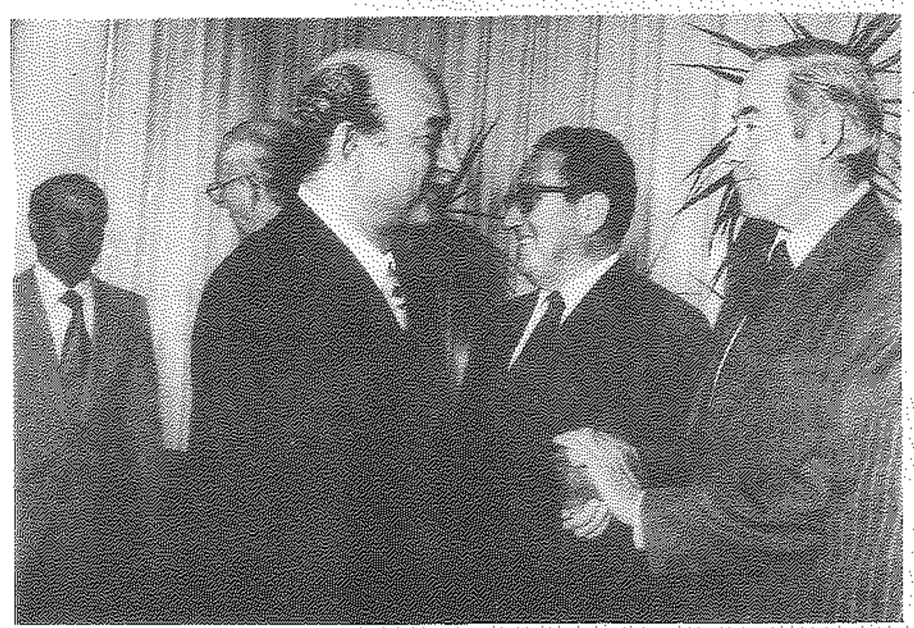


العوجه في أحد اجتماعات لجنة الهدنة عام ١٩٥٠ وبجواره أحد مراقبي الهدنة الأمريكان

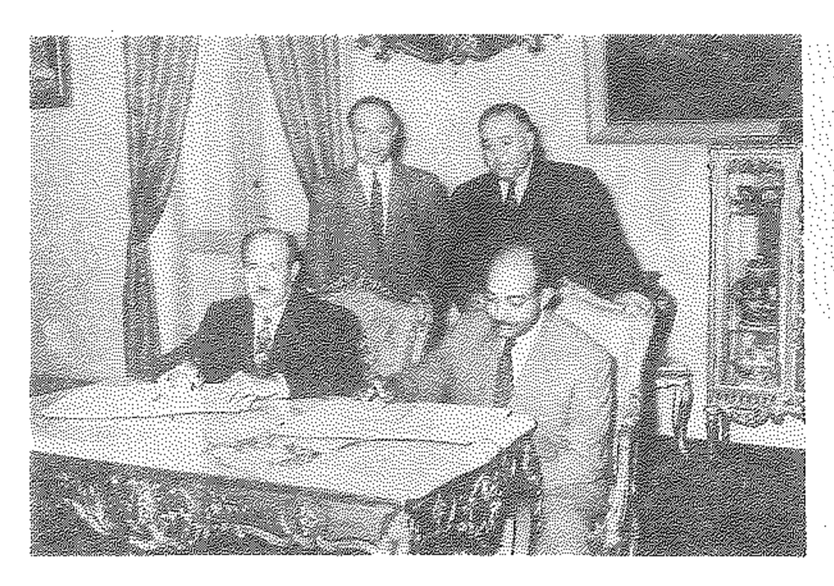




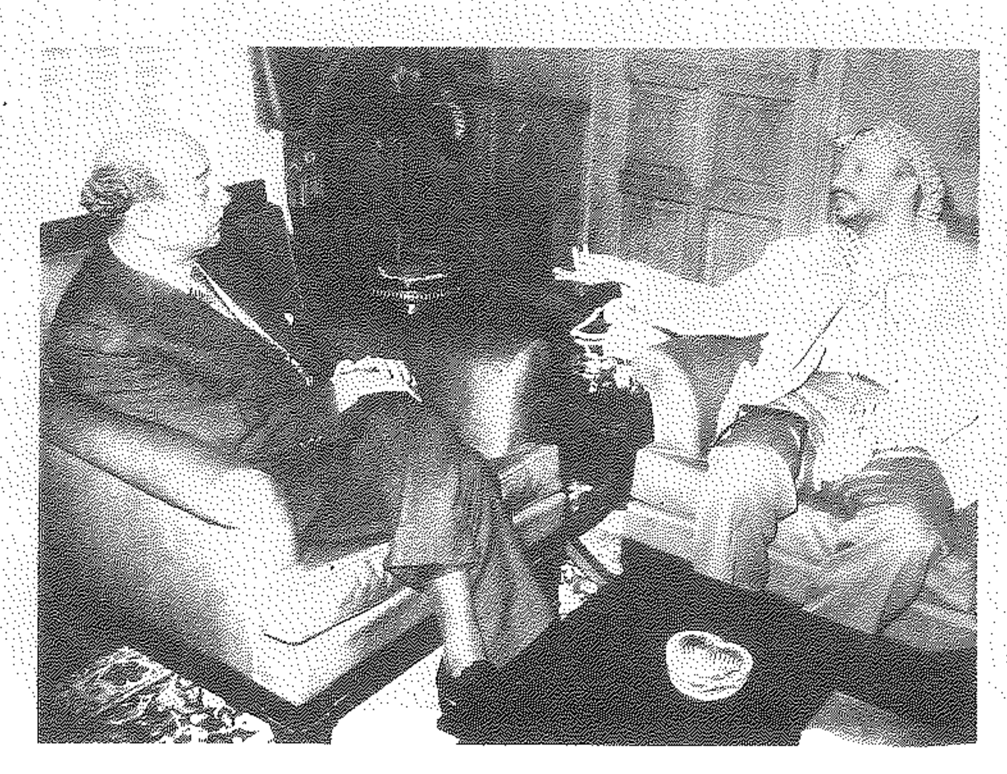
مع روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة فى نيويورك



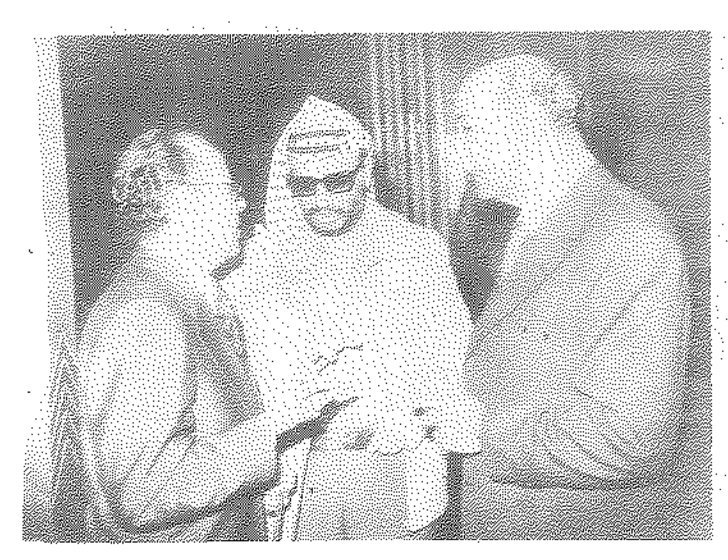
مع هنري كيسينجر ووليام سكرانتون والشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت



مع رشاد برمدا وزير الدفاع السوري (١٩٥٥)

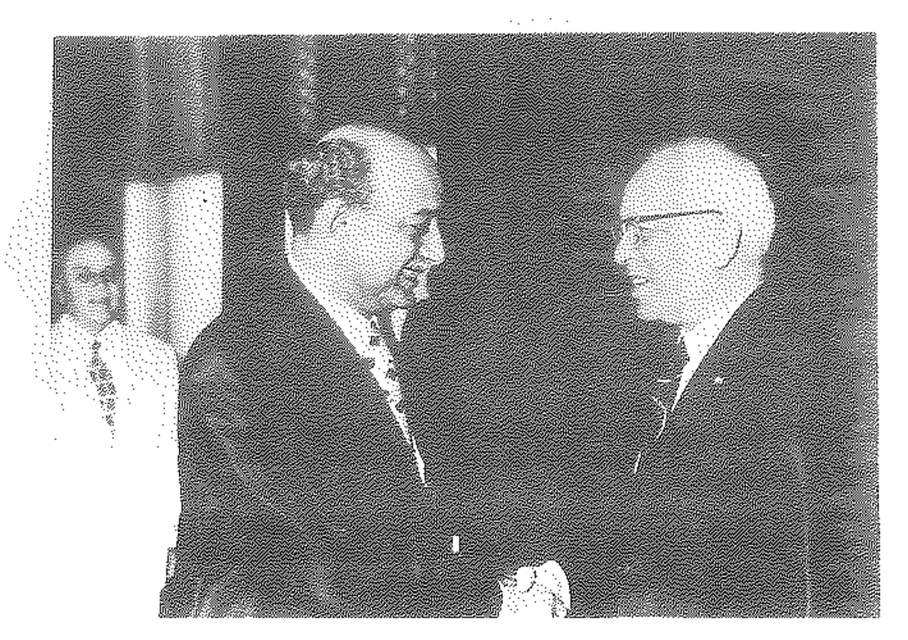


خلوة جادة ومناقشة عميقة مع السيد ياسر عرفات



مع السيد عرفات والحبيب الشطي

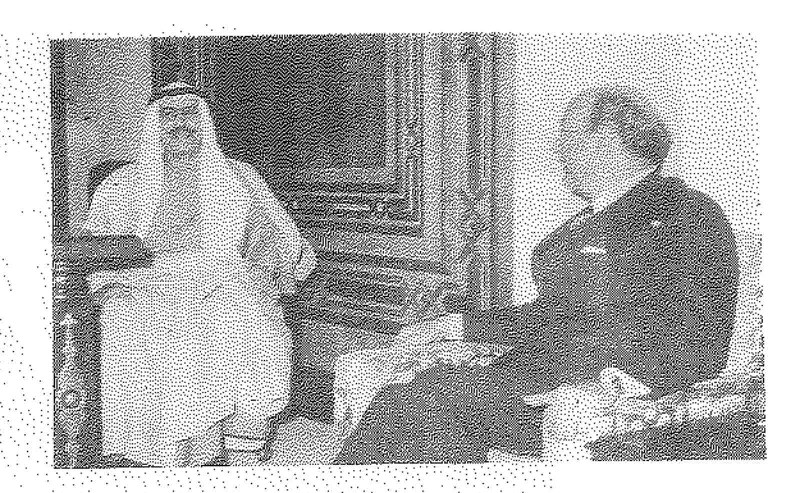
مع الشيخ جابر الاحمد الجابر امير الكويت



مع الرئيس اللبناني السابق سليمان فرنجية ورئيس وزرائه صائب سلام



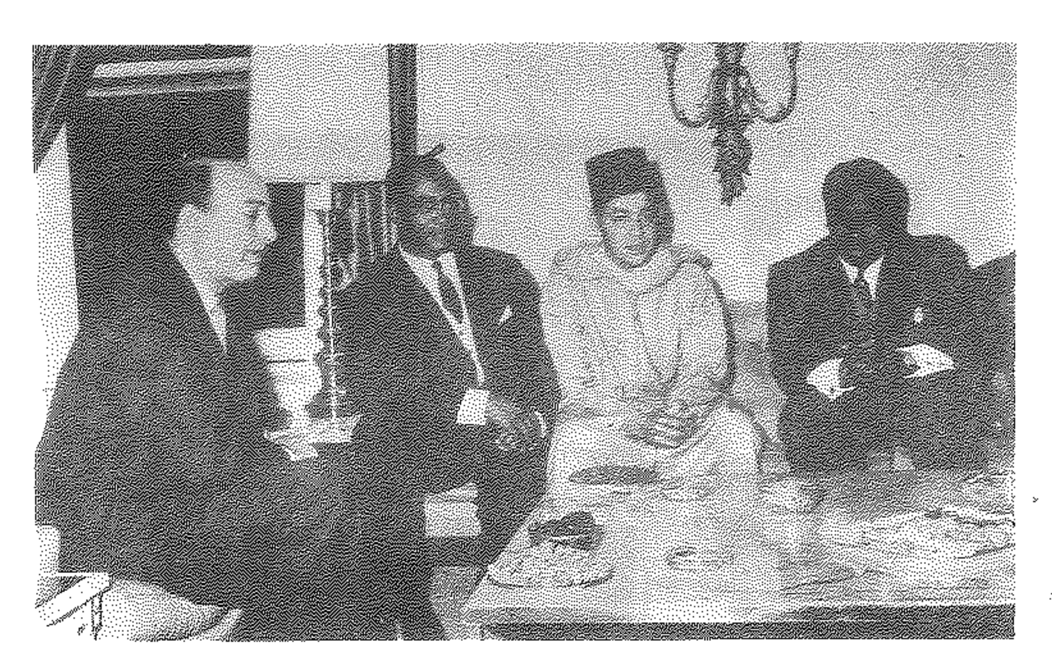
مع سليمان فرنجية وأنور السادات وحسين الشافعي ومحمود فوزي في مقر الجامعة العربية



مع امير الكويت الراحل صباح السالم



مع أنور السادات وأمير الكويت الراحل الشيخ صباح السالم



مع الملك الحسن ملك المغرب وبعض قادة أفريقيا



مع المشير أحمد اسماعيل والعميد أبو بكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة الليبي



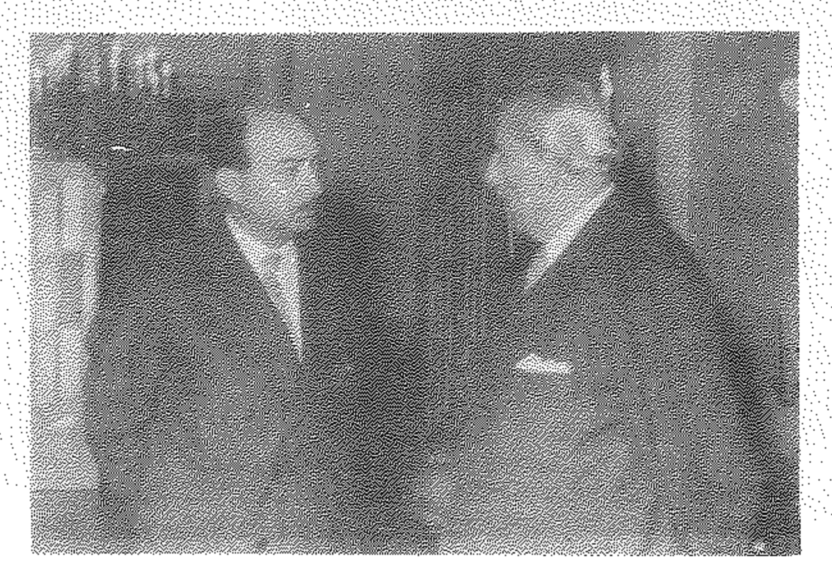
مع الملك فيصل بن عبد العزيز ملك السعودية الراحل



مع الملك حسين ملك الأردن



مع الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا



مع الرئيس شكري القوتلي رئيس جمهورية سوريا

مع البابا بولس السادس في الفاتيكان

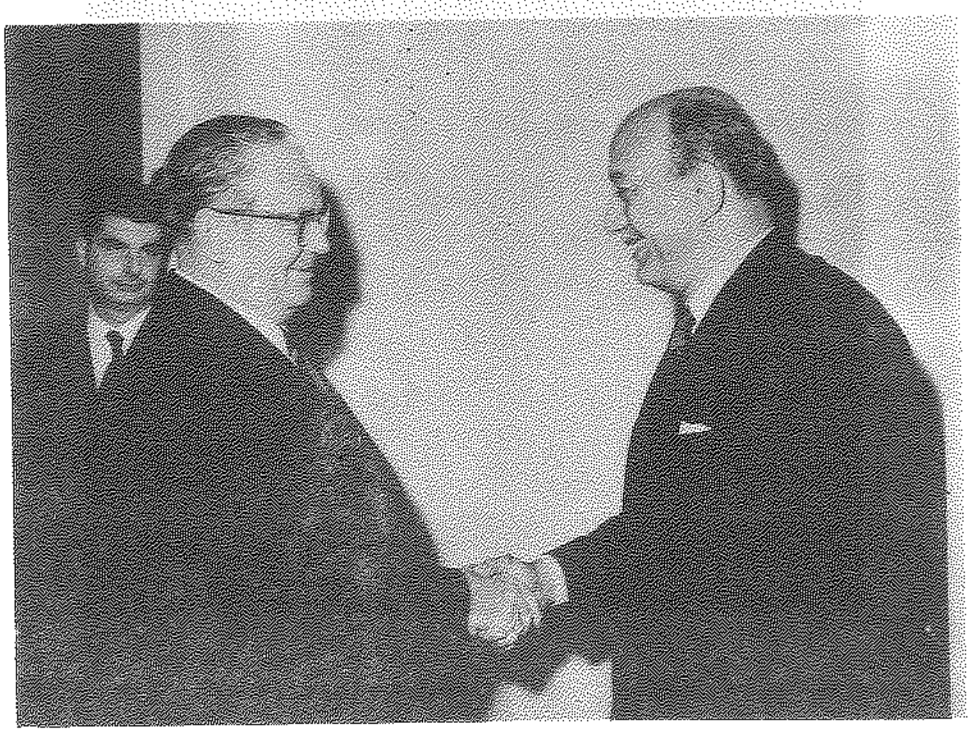


مع الزعيم الصيني الراحل شوان لاي (١٩٧٢)





مع الرئيس الروماني نيقولاي تشاوشيسكو



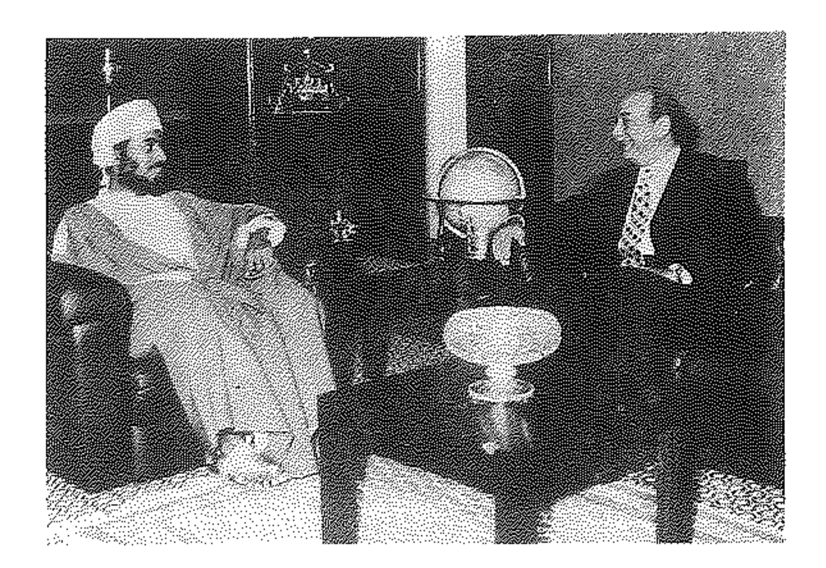
مع الزعيم اليوغوسلافي الراحل جوزيف تيتو



مع الرئيس كواندا رئيس زامبيا



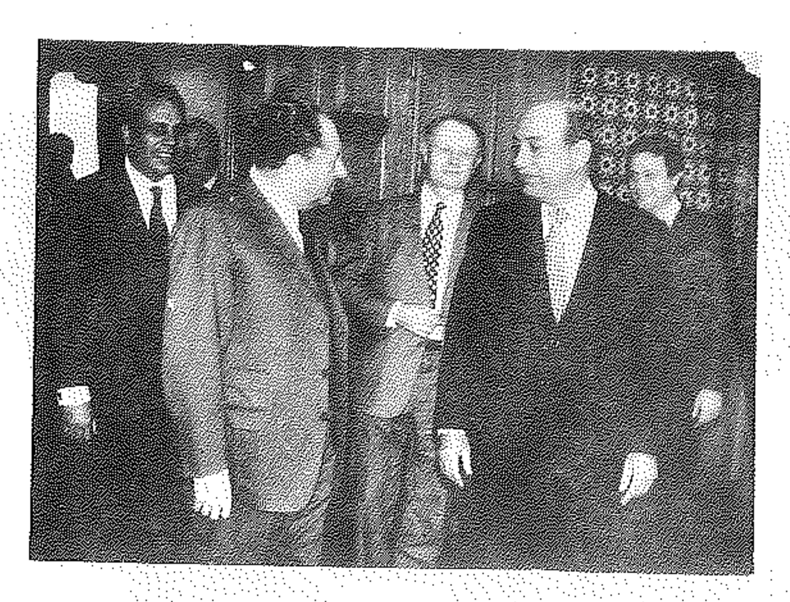
مع شميدث مستشار المانيا الغربية



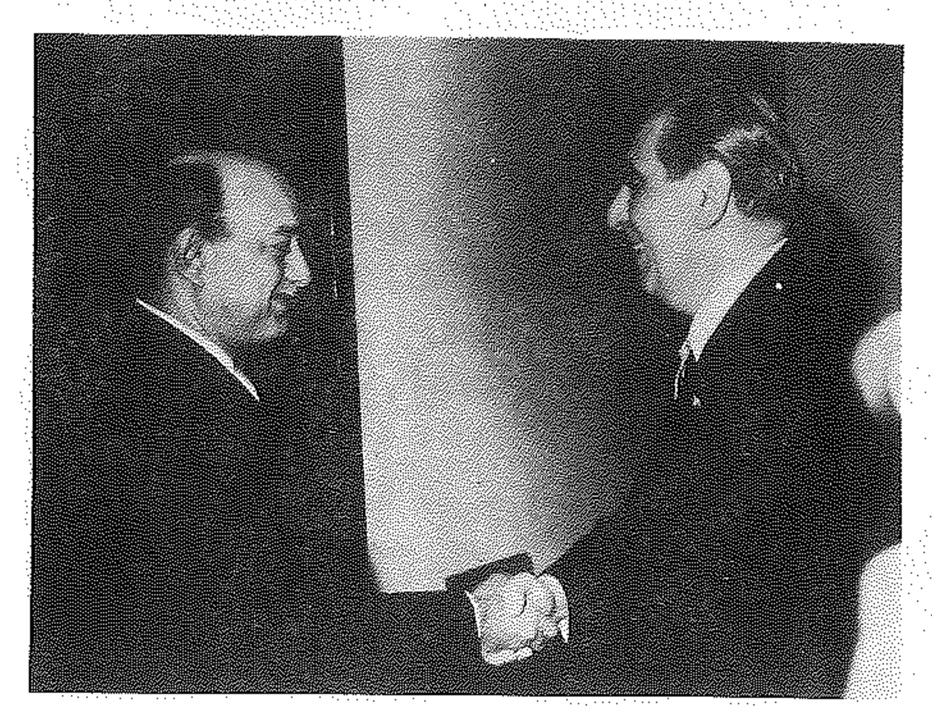
مع السلطان قابوس



مع الرئيس عيدي أمين رئيس اوغندا السابق



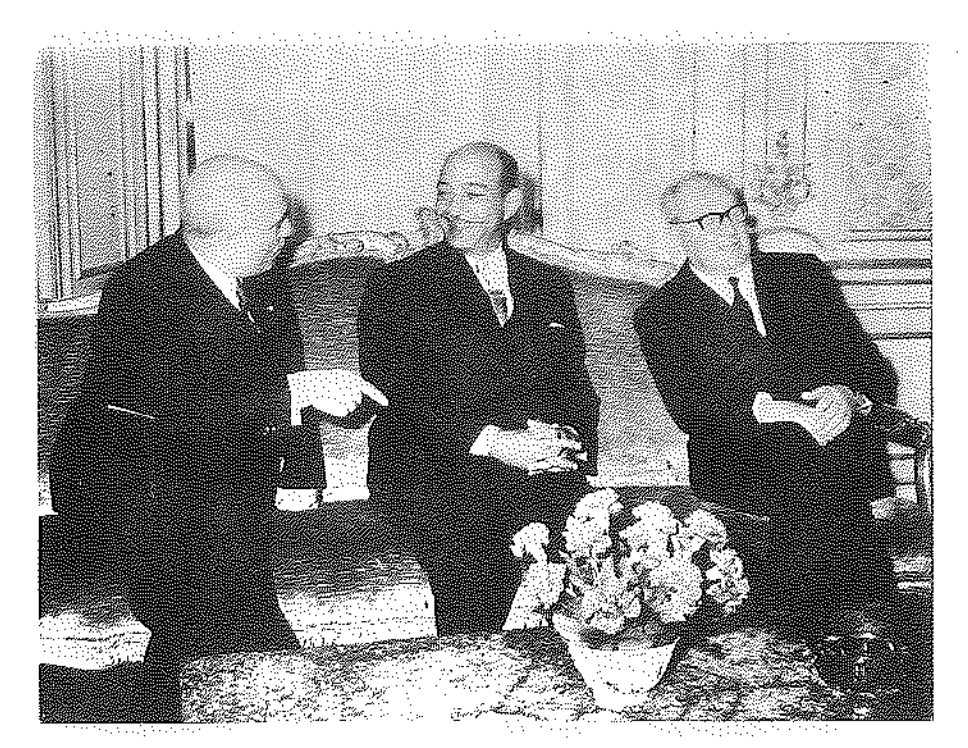
مع الرئيس كرايسكى رئيس النمسا



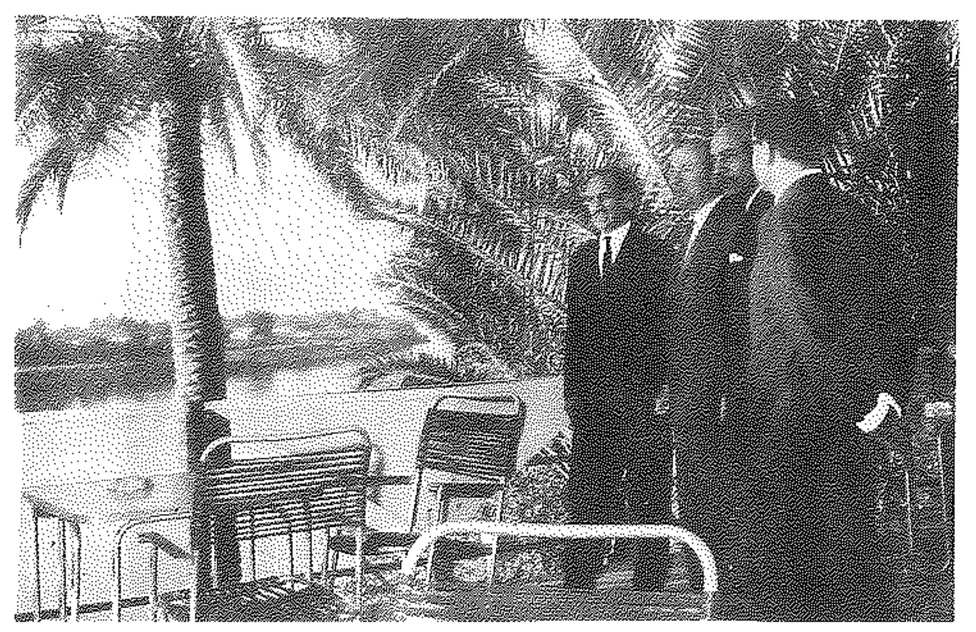
مع شارل حلو رئيس جمهورية لبنان

مع هيلاسلاسي امبراطور اثيوبيا السابق

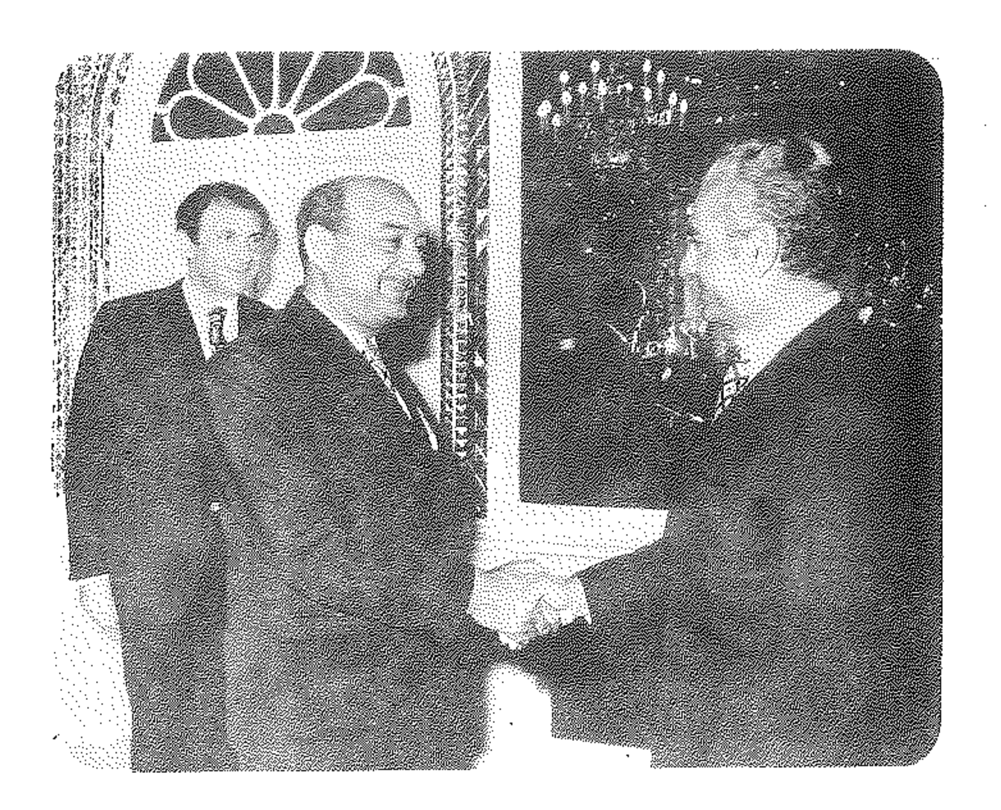




مع رئيس جمهورية ايطاليا ووزير الخارجية



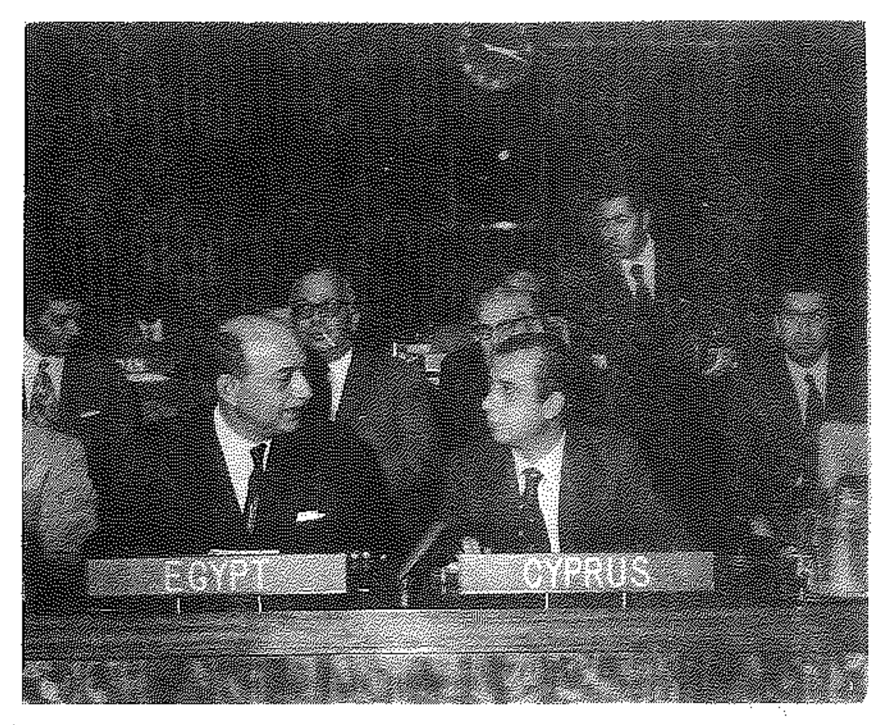
مع عبد الرحمن عارف رئيس العراق السابق وزكريا محي الدين



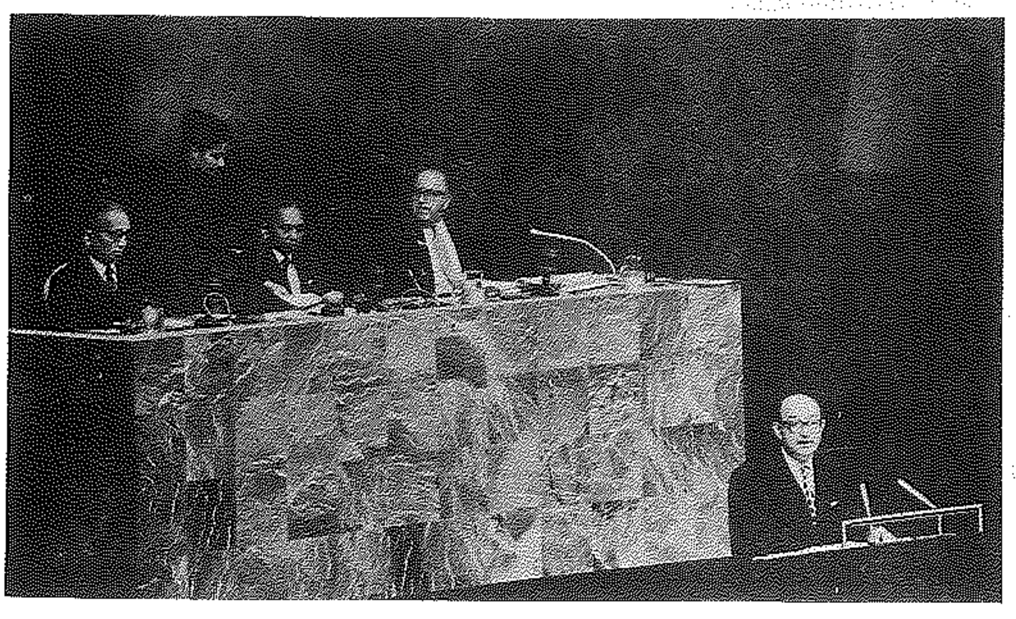
مع شاه ايران ووزير الخارجية زاهدي



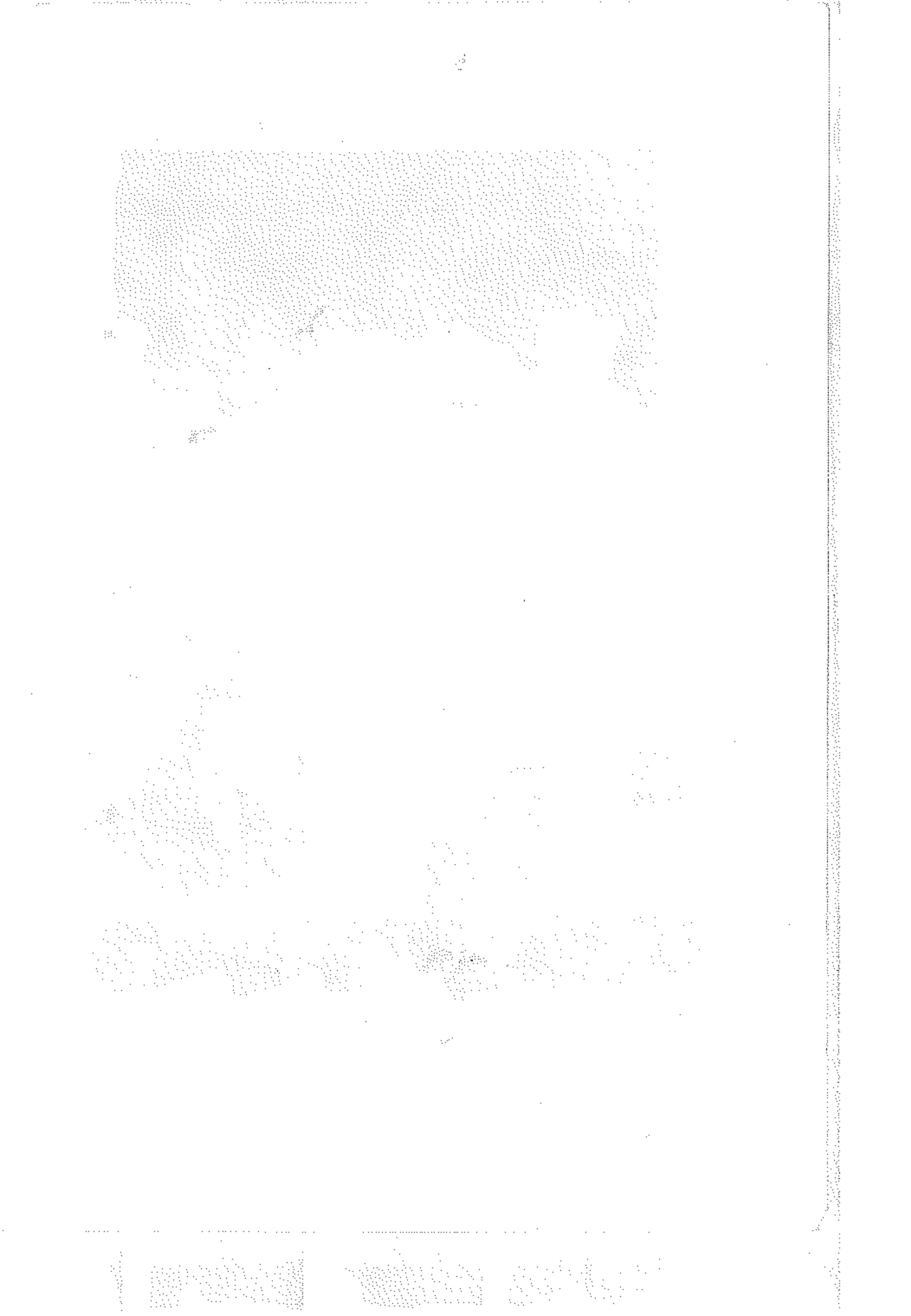
مع الرئيس حسن البكري ووزير خارجية العراق سعدون حمادي



في حديث مع كيبريانو (الرئيس الحالى لقبرص) أثناء أحد الاجتماعات السياسية فى الأمم المتحدة



خطاب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بصفته وزيراً للخارجية المصرية (١٩٧١) ويرى في الصورة أوثانت الأمين العام للمنظمة الدولية





مذكرات محمود رياض

(١٩٤٨-١٩٧٨)

● ● يسعد دار المستقبل العربى أن تصدر الطبعة الثانية من كتاب « مذكرات محمود رياض » . والكل يعرف الدور البارز الذى لعبه السيد محمود رياض من مختلف مواقع المسئولية التى تولاها طوال حياته . فقد عاش الصراع العربى الذى خاضته الدول العربية ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية والخلافات العربية التى وصلت أحيانا إلى الصدام المسلح ..

● ● أما المشكلة التى شغلت تفكيره على الدوام وعاش صراعاتها المختلفة هى مأساة فلسطين ولذلك فقد ركز الكتاب على مراحل النزاع ومحاولات السلام العديدة التى أهدرت مع التركيز على أهمية العودة إلى وحدة العمل العربى لدرء المخاطر التى تهدد الوطن العربى كله ..

دار المستقبل العربى
للنشر والتوزيع